



Research
Center

تقسيم

كوردستان العثمانية

إلى دولتي سوريا والعراق

د. آزاد أحمد علي

تقسيم

كوردستان العثمانية

إلى دولتي سوريا والعراق



تقسيم

كوردستان العثمانية

إلى دولتي سوريا والعراق

د. آزاد أحمد علي



■ الطبعة الأولى
2723 كوردى - 2023 ميلادي
researchcentre@rudaw.net
العنوان - أربيل - إقليم كردستان العراق
الطبعة الأولى : كانون الأول 2023
التدقيق اللغوي: خالد جميل محمد

■ كافة حقوق الطبع والاقتباس محفوظة لمركز دراسات رووداو

رقم الإيداع في المكتبة العامة في إقليم كردستان العراق (2019) سنة 2023



www.rudawrc.net

الفهرست العام

- 15 _____ المقدمة ...
- 19 _____ ملاحظات حول منهج الدراسة
- 22 _____ كوردستان العثمانية
- 24 _____ المدخل: من المعرفة التاريخية إلى علم التاريخ
- 32 _____ القسم الأول : بدايات تكوين الهويات القومية والتقسيمات الجغرافية

الفصل الأول

- 33 _____ الجذور التاريخية لتبلور هوية المجتمعات الكوردية
- 33 _____ 1-1 تبلور الهويات القومية - الثقافية
- 37 _____ 2-1 الشعوب الراسخة وقدر الهوية
- 39 _____ 3-1 تحول الهويات البسيطة وديناميات تطورها
- 40 _____ 4-1 علاقة الهويات وأسماء الشعوب القديمة بالمكان

الفصل الثاني

- 47 _____ جذور وروافد الهوية الكوردية
- 47 _____ 1-2 مصطلح كورد Kurd منذ أقدم العصور
- 53 _____ 2-2 من كورد الى كورديين
- 57 _____ 3-2 قدم اللغة الكوردية وعلاقتها مع تبلور الهوية الكوردية

الفصل الثالث

- 59 _____ تحديد هوية كُرد وأكراد في المرحلة الإسلامية
- 59 _____ 1-3 تبلور مصطلحي كُرد وأكراد في المرحلة الإسلامية
- 2-3 الأكراد: خلائق لا تحصى وأمم لا تحصر
- 63 _____ وديمغرافيا تفيض على العالم
- 65 _____ 3-3 تطور معرفة كُرد وأكراد وتشكل مفهوم بلاد الأكراد

الفصل الرابع

- 71 _____ الاقاليم المشتركة بين بلاد الأكراد والجزيرة الفراتية
- 71 _____ 1-4 سياقات تطور الجغرافيا السكانية
- 77 _____ 2-4 من الجغرافيا السكانية للأكراد الى أرض الأكراد وبلادهم
- 85 _____ 3-4 ولادة كردستان بين المعرفة العلمية والدور السياسي

القسم الثاني : من الإمارات والحكومات الكوردية الى كردستان العثمانية 91

الفصل الخامس

- 92 _____ الانتقال من الجغرافيا البشرية للكورد الى الجغرافيا السياسية
- 92 _____ 1-5 جذور ظاهرة الحرب في المجتمعات العربية وضربتها التاريخية
- 2-5 ظاهرة انكماش واندثار المجتمعات العربية
- 97 _____ بعد المرحلة العباسية
- 99 _____ 3-5 إشكالية الحكم العباسي وعلاقته بمجتمعات خراسان
- 101 _____ 4-5 انكماش المجتمعات المحلية ونهاية الحكم العربي الإسلامي
- 5-5 هزيمة الكورد أمام التحالف المغولي
- 105 _____ المسيحي الأرمني الصليبي

الفصل السادس

- 109 _____ الفيض البشري الكوردي عوض النقص في السكان العرب
- 109 _____ 1-6 العوامل المساعدة على الزيادة السكانية الكوردية
- 112 _____ 2-6 كيف سد الكورد النقص في القوة البشرية العربية
- 114 _____ 3-6 تخلي بعض الحكام العرب عن المدن
- 116 _____ 4-6 سيطرة القبائل التركية وإلغاء الحكم العربي

الفصل السابع

- 119 _____ تطور الحكومات والإمارات الكوردية المستقلة
- 119 _____ 1-7 قيام النظام الاماراتي في كردستان
- 2-7 النظام الإماراتي كمعادل سياسي لفعاليات
- 122 _____ المجتمعات الكوردية

- 3-7 ولادة الممالك الأيوبية وتكرار تجربة الاندثار العربي _____ 125
- 4-7 تطور أنظمة الحكم المحلي عبر الزمن المديد _____ 128
- 5-7 الامارات الكوردية الناجية من الغزو المغولي _____ 130
- 6-7 سر الاستمرارية: من المغول إلى العثمانيين _____ 132

الفصل الثامن

- كونفدرالية الامارات الكوردية بقيادة بدرخان _____ 137
- 1-8 جذور امارة بوتان وتطورها _____ 137
- 2-8 تنامي الدور السياسي لإمارة بوتان _____ 143
- 3-8 بدايات صراع بوتان مع الموصل _____ 146
- 4-8 موقع الحكومات والامارات الكوردية بين إيران والعثمانيين _____ 152
- 5-8 إشكالية علاقة الإمارات الكوردية الحدودية
مع السلطات الإيرانية _____ 156
- 6-8 نهاية الإمارات الكوردية (بابان، سوران، بوتان) _____ 160

الفصل التاسع

- تبلور الحركة القومية الكوردية ونهايتها العسكرية في بوتان _____ 163
- 1-9 ولادة فكرة الأمة - القومية الكوردية في القرن السابع عشر _____ 163
- 2-9 ترجمة فكرة الاستقلال الكوردي إنطلاقاً من إمارة بوتان _____ 166

القسم الثالث : كردستان العثمانية وحدودها _____ 170

الفصل العاشر

- نهاية الإمارات الكوردية المستقلة وتشتيت
الحركة القومية الكوردية _____ 171
- 1-10 مثلث الصراع (بوتان - الموصل - دياربكر) _____ 171
- 2-10 استمرارية قيادة امارة بوتان من بدرخان إلى أزدين شير _____ 180
- 3-10 صعود ازدين شير وإعادة تجميع القوى الكوردستانية _____ 183
- 4-10 معركة ديرون 1855 المنعطف التاريخي
في مسار الحركة الكوردية _____ 186

الفصل الحادي عشر

- 198 _____ من امارات كردستان المستقلة الى إيالة كردستان العثمانية
- 198 _____ 1-11 العوامل التي ساهمت في تأسيس إيالة كردستان
- 201 _____ 2-11 ترسيخ السيطرة العثمانية على المجتمعات الكردية
- 203 _____ 3-11 السياق السياسي لتبلور إيالة كردستان العثمانية
- 204 _____ 4-11 لماذا الفتح العثماني الجديد لكوردستان؟
- 5-11 علاقة الموصل بتحديث التقسيمات الإدارية
- 207 _____ والانتفاضات الكردية

الفصل الثاني عشر

- 211 _____ اعلان ايالة كردستان العثمانية
- 211 _____ 1-12 نص الإعلان
- 214 _____ 2-12 ضم ولاية الموصل إلى إيالة كردستان سنة 1850 م
- 217 _____ 3-12 إيالة كردستان العثمانية في ذروة اتساعها
- 4-12 حدود كردستان العثمانية بحسب المدرسة الجغرافية العثمانية
- 220 _____
- 228 _____ 5-12 قصة كردستان العثمانية خلال الزمن المديد
- 234 _____ 6-12 نقاش برلماني بخصوص كردستان العثمانية

الفصل الثالث عشر

- النزعات الاستقلالية الكردية في سهول كردستان
- 238 _____ أواخر العهد العثماني
- 238 _____ 1-13 سياسات العنف والاقصاء للاتحاد والترقي
- 240 _____ 2-13 مظاهر التعاون والتحالف العربي الكوردي
- 241 _____ 3-13 الطموحات الاستقلالية للحلف القبلي الملي
- 247 _____ 4-13 نواة دولة ذات حكم ذاتي
- 250 _____ 5-13 معارضة سياسية كردية للفرسان الحميدية
- 255 _____ 6-13 أبرز العوامل التي ساهمت في اضمحلال كردستان العثمانية

القسم الرابع : توزيع كردستان العثمانية على ثلاث دول _____ 260

الفصل الرابع عشر

- 261 _____ مكانة المجتمعات العربية في كردستان العثمانية
- 261 _____ 1-14 المجتمعات العربية المتنقلة واشكالية عدم الثبات
- 266 _____ 2-14 العلاقات العربية الكوردية في سياقات مختلفة
- 268 _____ 3-14 ادريس البدليسي مشرفاً على المناطق العربية
- 272 _____ 4-14 تحالف عربي - كوردي جديد ضد العثمانيين
- 274 _____ 5-14 الهجرات البدوية قلبت الموازين الديمغرافية

الفصل الخامس عشر

- 281 _____ دور الحركة القومية العربية في تشكيل سوريا المعاصرة
- 281 _____ 1-15 بدايات تبلور الحركة القومية العربية وخصائصها
- 2-15 توافق أهداف الحركة القومية العربية
- 286 _____ مع السياسات الكولونالية
- 288 _____ 3-15 سوريا الفيصلية حدودها وهويتها

الفصل السادس عشر

- 296 _____ تحول دير الزور الكوردية إلى قاعدة للقوميين العرب
- 296 _____ 1-16 تركيز الحركة القومية العربية على الموصل ودير الزور
- 298 _____ 2-16 عودة إلى حقبة بناء قلعتي الدير والرحبة
- 309 _____ 3-16 قلعة الدير كعالم مختلف
- 312 _____ 4-16 أغلب سكان دير الزور كانوا كورداً بحسب مارك ساپكس

الفصل السابع عشر

- 317 _____ استقلال كردستان العثمانية بين سيفر ولوزان...
- 317 _____ 1-17 تأثير كارثة الحرب العالمية الأولى على المجتمعات المحلية
- 2-17 استمرار الجزيرة الفراتية ضمن كردستان العثمانية
- 321 _____ بعد الحرب العالمية الأولى
- 3-17 أقرت معاهدة سيفر بحق تقرير المصير

- 325 _____ لمجتمعات كردستان
- 17-4 التعاون بين الوفدين الكوردي والأرمني في سيفر _____ 340
- 17-5 النسوية السياسية في معاهدة لوزان
- 355 _____ وتقسيم كردستان العثمانية
- 17-6 مفتاح شريف باشا وعقدة بريطانيا _____ 360
- 17-7 معاهدة لوزان كمدخل للانتقام من المجتمعات الكوردية _____ 363
- 17-8 معاهدات كتبت بيد الشيطان _____ 367

الفصل الثامن عشر

- 372 _____ تشكل حدود دولة سوريا المعاصرة بعد معاهدة لوزان
- 18-1 الصراع على الجزيرة الفراتية وسياقات تقسيمها _____ 372
- 18-2 الخلفية التاريخية لحدود سوريا عبر الزمن المديد _____ 375
- 18-3 توسيع حدود سوريا في ظل الانتداب الفرنسي حتى نهر دجلة _____ 378
- 18-4 الحدود الجديدة كمدخل لخلل ديمغرافي ولصراع سياسي _____ 382
- 18-5 توظيف ما تبقى من القوة الكوردية الملية _____ 384
- 18-6 تعاون الحلف القبلي الملي مع الفرنسيين _____ 386

الفصل التاسع عشر

- 389 _____ نشوء الحركة القومية الكوردية في سوريا
- 19-1 الاتجاهات الرئيسة للحركات القومية الكوردية
- 389 _____ بعد تشكيل سوريا
- 19-2 الفعاليات والمنظمات الثقافية والمدنية الكوردية _____ 404
- 19-3 دور الاتجاه القومي الكوردستاني المركزي
- 411 _____ في الحركات الاستقلالية
- 19-4 تأثر الحركة الكوردية بالمشروع المركزي
- 413 _____ الكوردستاني (خوببون نموذجاً)

الفصل العشرون

- 417 _____ الحركات السياسية الاستقلالية الكوردية في الجزيرة الفراتية
- 20-1 من انتفاضة أكرى إلى استقلال المناطق الكوردية في سوريا _____ 417
- 20-2 مذكرة المطالبة بالإدارة الخاصة للمناطق الكوردية _____ 420

422 _____ 3-20 مؤتمر قرية توبز

الفصل الواحد والعشرون

- 426 _____ تصادم الهويات والمطالبة بالحقوق القومية الكوردية
1-21 صراع الهويات وسياقات تعويم الأقلية
- 426 _____ السياسية العربية في سوريا
- 430 _____ 2-21 من المطالبات السياسية إلى العصيان المدني
- 434 _____ 3-21 تبلور هدف استقلال الجزيرة وتداعياته
- 436 _____ 4-21 استثمار العواطف الإسلامية في حركة عامودا
- 439 _____ 5-21 هشاشة سلطة دمشق ورمزيتها
- 443 _____ 6-21 تعمق الخلافات الداخلية الكوردية

الفصل الثاني والعشرون

- 446 _____ اعتراض تركيا على الدولة الكوردية - السريانية
- 446 _____ 1-22 النظام الخاص للجزيرة كمقدمة لحل المسألة الكوردية
- 451 _____ 2-22 دور الحكومة التركية في إنهاء الحركة الاستقلالية الكوردية
- 452 _____ 3-22 خديعة الإنكليز للكورد وتصاعد حضور العرب الريانية
- 4-22 جلاء القوات الفرنسية وسقوط
- 455 _____ قادة الحركة الاستقلالية في حضان حكومة دمشق

القسم الخامس : البقاء للشعوب الراسخة

459 _____

الفصل الثالث والعشرون

- 460 _____ فض الاشتباك بين الجغرافيا والتاريخ على أرض الجزيرة
- 460 _____ 1-23 سر تقسيم إقليم الجزيرة على ثلاث قبائل عربية
- 466 _____ 2-23 لماذا لم تصنف الجزيرة الفراتية ضمن البلاد العربية؟
- 472 _____ 3-23 من الهجرات المسلحة إلى الحروب الدائمة
- 476 _____ 4-23 سور شابور الساساني لمنع الهجرات العربية
- 481 _____ 5-23 التعريب المبكر للموصل ونقل سكان الأنبار

الفصل الرابع والعشرون

- 486 _____ العمران الريفي كمؤشر لاستمرارية الشعوب الراسخة
- 486 _____ 1-24 جدلية الحياة الاجتماعية والبيئية بين السهل والجبل
- 488 _____ 2-24 ترابط بادية بلاد الشام مع سهول الجزيرة الفراتية
- 491 _____ 3-24 تحوير وتوظيف المسألة البدوية سياسياً
- 495 _____ 4-24 القبائل العربية: من البداوة إلى الحياة الريفية والزراعية
- 500 _____ 5-24 من مؤتمرات توطین البدو إلى قوانين تملك الأرض

الفصل الخامس والعشرون

- 506 _____ المجتمعات الفلاحية الكوردية في مهب العواصف السياسية
- 506 _____ 1-25 القرية كحاضنة للمجتمعات التاريخية
- 509 _____ 2-25 العمران الريفي في شمالي سوريا: مؤشرات وإحصائيات عامة
- 522 _____ 3-25 تقسيم الجزيرة الأول في التاريخ وولادة المدن التوائم
- 532 _____ 4-25 انسحاب القبائل الكوردية الرحل نحو المصايف في الجبال

الفصل السادس والعشرون

- 537 _____ سياسة الانتقال من الكورد بعد الحرب العالمية الثانية
- 537 _____ 1-26 إشكالية السجال حول الهجرات إلى الجزيرة
- 541 _____ 2-26 العلاقة المتبادلة بين الحركات الاستقلالية وسياسات التعريب
- 547 _____ 3-26 من مرحلة التعريب الاجتماعي إلى التعريب القسري المنظم

الفصل السابع والعشرون

- 554 _____ من التعريب السياسي الممنهج الى مشاريع الإبادة الجماعية
- 554 _____ 1-27 سقوط الحكم الكوردي في سوريا
- 558 _____ 2-27 تبلور وسيطرة الاتجاه القومي العربي الشوفيني
- 560 _____ 3-27 الخلفية الأمريكية الصهيونية لسياسات التوطين والتعريب
- 564 _____ 4-27 الخطة المتكاملة لإبادة وتجريف المجتمعات الكوردية
- 5-27 بعض القوانين الاستثنائية وسياسات منع
- 571 _____ تملك الأراضي الزراعية والعقارات
- 577 _____ 6-27 من جدار شابور إلى الحزام العربي
- 586 _____ 7-27 مستقبل الشعوب الراسخة في مواجهة استبداد الدولة

590 _____ **الخلاصة والنتائج العامة**

600 _____ **ما يشبه الخاتمة**

الملحق

603 _____ **أولاً: الخرائط**

611 _____ **ثانياً: الوثائق والصور**

المراجع والمصادر

620 _____ **أولاً: باللغة العربية**

626 _____ **ثانياً: باللغة الإنكليزية**

626 _____ **ثالثاً: باللغة الكوردية**

627 _____ **رابعاً: باللغة التركية**

627 _____ **خامساً: مجلات ومواقع الكترونية**

629 _____ **فهرست الجداول**

629 _____ **فهرست الخرائط**

الأكراد

خلأئقُ لا تُحصى وأمم لا تُحصَر، ولولا أن سيف الفتنة بينهم يستحصدُ قائمهم، وينبه نائمهم، لفاضوا على البلاد، واستضافوا إليهم الطارف والتلاد، ولكنهم زُموا بشتات الرأي وتفرق الكلمة، لا يزال بينهم سيف مسلول، ودم مطلول، وطرف باكية بالدماء مبلول.

ابن فضل الله العمري القرشي (1300 - 1349) م

من كتاب: التعريف بالمصطلح الشريف. ص58

xxx

بلاد الجزيرة

سكن طوائف من العرب من ربيعة ومضر الجزيرة حتى صارت لهم بها ديار ومزارع، ولم أر أهدأ عزا الجزيرة إلى ديار العرب لأن نزولهم بها وهي ديار لفارس والروم في أضعاف قرى معمورة ومدن لها أعمال عريضة، فنزلوا على خفارة فارس والروم حتى أن بعضهم تنصر ودان بدين النصرانية مع الروم مثل تغلب من ربيعة بأرض الجزيرة وغسان وبهراء وتنوخ من اليمن بأرض الشام.

ابن حوقل (943 - 988) م

من كتاب: صورة الأرض. ص29

xxx

أهمية تاريخ كردستان للشرق الأوسط

من الواضح أنه بدون دراسة علمية معمقة منهجية لمختلف مراحل تاريخ الكرد وكردستان، تظل إحدى الحلقات المهمة في تاريخ الشرق الأوسط، بمختلف مراحلها، مفقودة. ويبقى كذلك العديد من الأسئلة العلمية بدون جواب.

البرفيسور كمال مظهر أحمد (1937 - 2021)

من كتاب: كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى. ص17

المقدمة

منذ حوالي أربعين سنة، بعد أن توسعت قراءاتي التاريخية إبان فترة الدراسة الجامعية، كنت أدرك عاماً بعد آخر، وبعد قراءة كتاب إثر آخر، وجود خلل ما، واتضح أن الفجوة المعرفية في السرديات التي تعالج تاريخ الكورد وبلادهم كردستان كبيرة وبعيدة عن الحقيقة الموضوعية، حيث تستصغر دورهم وخصوصيتهم.

وبعد التعمق في دراساتي الأركيولوجية والعمرانية، وخاصة تلك التي تبحث في العلاقة بين العمران الريفي وطبيعة المجتمعات المنتجة لها تاريخياً، تبين لي أن المجتمعات الأكثر تجزراً في المنطقة، والجماعات المنظمة الأكثر ترابطاً بوشائج متعددة مع مجموع الإثنيات والأقوام المندثرة في نواة الشرق الأدنى، لا بد أن تكون تلك التي تنتمي في الزمن المعاصر إلى المجتمعات الكوردية، بوصفها المجتمعات الناجية الرئيسية من دوامة عواصف التاريخ...

توسعت وتعمقت في البحث في بطون أمهات الكتب التاريخية والجغرافية، وكذلك اطلعت على تقارير البعثات الأثرية في عموم منطقة الشرق الأدنى، وخاصة سلسلة جبال زاغروس وطوروس ومحيطهما السهلي، وتابعت صحة الاستنتاجات التي توصلت إليها

من قراءة الكتب اليونانية والعربية الإسلامية، فتوصلت إلى نتيجة حاسمة أن المجتمع الكوردي ظل هو الرئيس من حيث الثقل الديمغرافي واللاتساع الجغرافي في نواة الشرق الأدنى عبر أزمنة طويلة، بصرف النظر عن وجود الدولة الجامعة لهذا المجتمع، وإشكالية الحاجة المتأخرة للدولة القومية الخاصة بهذه المجتمعات المتنوعة والكثيرة العدد.

في المحصلة وبعد تجميع مادة كبيرة وغنية بالمعارف والمعلومات الجديدة والمغيبية، تزايدت ثقتي بالافتراض المتلخص في أن تاريخ المجتمعات الكوردية قد غيب، وشوه، بل ما ظهر ودُّون هو غالباً للنضيل على حقيقة فعالية ومكانة هذه الأمة - المجتمعات الراسخة والمتجذرة عبر الزمن المديد. فكان لا بد من صياغة هذه المادة العلمية، لتتكامل في سردية أخرى، مرتكزة على المعطيات العلمية ومختلفة عما هو متناقل ومتداول. حاولت في هذا الكتاب الربط بين التاريخ والجغرافيا وكذلك العمران، لضرورات منهج البحث ولاستكمال الإسناد العلمي للسردية العامة التي أسست لجوهر النص. وقد اكتملت المادة تقريباً في سنة 2020، وتوجت بقرائي لكتاب (كوردستان العثمانية)، وهي دراسة غنية لمجموعة من الباحثين، صدرت باللغتين الكوردية والتركية في إستانبول سنة 2011، حيث منحني محتوى الكتاب جرعة إضافية من النشاط، فمضمونه يعد فتحاً في حقل الكوردلوجيا، إذ كشف عن جانب مهم من التاريخ السياسي والإداري القريب والمغيب للمجتمعات الكوردية العثمانية في القرن التاسع عشر.

هذا وقد كنت مستمراً في التمهّل والتأني في البحث والتقصي لإتمام مادة هذا الكتاب، وأعمل على تجميع المزيد من المعلومات والوثائق والخرائط النادرة، لكنّ حديثاً جانبياً مع الأخّ أكو محمد مدير عام شبكة رووداو الإعلامية ساهم في تسريع عملية إنجاز الكتاب، فقد شجعتني على إتمام هذا العمل، بل الإسراع فيه للحصول

على النتيجة المرجوة والضرورية في هذه المرحلة. لذلك تم الاتفاق مطلع سنة 2023 على أن يتم إتمام الكتاب في نفس هذه السنة، على أن يصدر عن مركز رووداو للدراسات. لذلك لا يمكن أن أنسى دعمه في التحفيز والتشجيع.

سارعت في عملية التويب وتوسيع المعلومات وتعميق متن النص، وترتيبه منهجياً بطريقة تناسب مضمون الكتاب وهدفه المعرفي والعلمي.

في الختام لا يمكن أن أنسى دور ابنتي سي مر في مراجعة مسودة الكتاب، ولا بد من تقديم الشكر للأخ خالد جميل محمد على جهوده في التدقيق اللغوي لكامل الكتاب، وكذلك أشكر الأخ حسين هيمتي على حسن تصميم الكتاب. في المحصلة لولا دعم مؤسسة رووداو الإعلامية ومساعدة الأصدقاء وتشجيعهم لما ظهر هذا الكتاب بهذا الشكل، علماً أنني كنت أرغب في التريث لسنوات أخرى حتى يكتمل محتواه، وتنضج أكثر عملية معالجة الأفكار للوصول إلى المستوى الذي كنت أطمح إليه.

د. آزاد أحمد علي

ملاحظات حول منهج الدراسة

كانت خطة هذا البحث الأولية تنصب حول دراسة (كوردستان العثمانية)، كإقليم سياسي وإداري، ثم التعرف إلى بدايات تأسيسه، ومآلاته، لكن اتضح بعد السير في البحث، أنه لن تُفهم المرحلة التاريخية التي أنتجت كردستان العثمانية، ولا التعرف تماماً إلى أبعاد وآليات تشكل وإعلان إيالة كردستان العثمانية، ما لم يُحفَزُ بعمق في جذور المجتمعات الكوردية، ودراسة تطورها السياسي عبر محطات تاريخه الأساسية. مما تطلب التوسع في دراسة جذر مصطلحي (كورد) و (كوردستان). ومن ثم التطرق إلى شبكة العوامل التي أنتجت وأثمرت هذين المصطلحين المترابطين، حتى باتت دراسة السكان والجغرافيا السكانية للمجتمعات الكوردية القديمة من ضرورات ومستلزمات الوصول إلى هدف الدراسة. تشعب البحث إلى دراسة للجغرافيا التاريخية، والسكانية للمجتمعات الكوردية.

وتجنباً للتوسع، والخروج عن مسار البحث، تم التركيز على الجغرافيا السكانية، والجغرافيا التاريخية للمجتمعات الكوردية خلال العصور الإسلامية. ولم يكن بالإمكان أن نتعرف إلى خصوصيات المجتمعات

الكوردية دون التطرق بالتفصيل إلى المجتمعات العربية المتداخلة معها جغرافياً. وبالتالي انتهج البحث نهجاً جديداً، وهو دراسة تاريخ الكورد بدلالة علاقتها بالمجتمعات العربية، وهجراتها إلى المناطق الكوردية التاريخية. كما صح العكس في دراسة تاريخ وحركة المجتمعات العربية بدلالة علاقتها بالمجتمعات الكوردية، وخاصة على تخوم قوس جغرافي طويل، يبدأ من مشارف الخليج العربي، حتى سواحل شمال شرقيّ البحر الأبيض المتوسط.

اعتمدنا في منهجنا الربط العضوي بين الجغرافيا والتاريخ، وبالتالي تفاعل السكان والعمران بشقيه الحضري والريفي، لترجيح السردية الأكثر توافقاً مع معطيات جميع المصادر التاريخية والجغرافية. كما اعتمدنا ورجحنا روايات المراجع الأكثر قدماً، خاصة العربية والتركية منها. وفي المحصلة بذلنا جهدنا في استخلاص نتائج تدعم صحة روايتنا الخاصة، منذ بدايتها حتى النهاية، دون الركون الى السرديات المكررة، التي تم تجنب دحضها في كثير الحالات، وترك الحكم في صحتها للقارئ.

شكل هذا البحث رحلة لرصد الحركة والمسار السياسي العام للمجتمعات الكوردية، وخاصة في مرحلة انتقالها من نظام الإمارات والحكومات المستقلة، إلى مرحلة التحالف مع العثمانيين، ثم الولاء والاندماج في السلطنة العثمانية. وصولاً إلى منعطف ما بعد الحرب العالمية الأولى، والتي عرضت المجتمعات الكوردية المنضوية تحت سلطة الدولة العثمانية لزلزال سياسي وحضاري، تسبّب في تفككه، ثم عُيِّب دوره السياسي. وفي المحصلة خسر الكورد كأمة فقههم في السيادة السياسية، وحرّموا من فرصة تشكيل الدولة القومية الموحدة. خاصة بعد توافر الظروف والعوامل المساعدة في أواسط القرن التاسع عشر، ومن ثم بعد معاهدة سيفر سنة 1920. وأخيراً إبّان الحرب العالمية الثانية. توزع الكتاب على خمسة أقسام، وسبعة وعشرين فصلاً.

حرصنا على التوثيق الدقيق، ودعم كل فكرة عرضناها بأكثر من سند علمي، واعتمدنا في التوثيق طريقة هارفرد، للإقلال من الحواشي، وتوفير سلاسة ومتعة أكثر للقارئ، لأن التوثيق داخل النص بحسب طريقة هارفرد يؤمن استمرارية القراءة أكثر. حيث ثبتت المراجع والمصادر على الشكل التالي: (كنية الكاتب، تاريخ الإصدار، رقم الصفحة). وعند الاقتضاء يدقق القارئ في نهاية الكتاب في جدول المراجع، لمعرفة مرجعية الفكرة وأصلها.

آمل أن أكون قد قدمت ما هو جديد ومفيد ومختلف، وما هو موثق علمياً في الوقت نفسه. إذ تظل الأمانة العلمية هي الروح التي تعطي للبحث قوته، صدقيته واستمراريته.

كوردستان العثمانية

كوردستان العثمانية هي الكيان السياسي والإداري الأخير الذي ولد كثمرة لتفاعل حضاري وعمراني وسياسي لأغلب الحكومات والإمارات الكوردية عبر الزمن المديد. وأعلن عن تأسيسه رسمياً كإقليم كبير (إيالة كوردستان) في جريدة (تقويم الوقائع)، وذلك في 5 محرم 1264 هجرية الموافق لـ 14 كانون الأول سنة 1847 ميلادية. وكان الإعلان أيضاً ذات علاقة وثيقة بإنهاء حركة بدرخان بك، وقيادته لمشروع اتحاد واسع بين الإمارات الكوردية الراغبة في نيل الاستقلال والتخلص من الوصاية العثمانية. استمرت إيالة كوردستان في أداء دورها بحسب المصادر ووثائق الدولة العثمانية بين سنوات (1847 - 1868)، وبلغت ذروة الاتساع خلال سنوات (1851 - 1868)م. حيث كانت تضم ثماني ولايات: الأولى ولاية أرضروم، ومركز الولاية مدينة أرضروم. تقع الولاية في سهل غرب منابع نهر الفرات. الولاية الثانية هي وان، ومركزها مدينة وان. الولاية الثالثة هي بدليس، ومركزها مدينة بدليس. يرسم هي الولاية الرابعة، مركزها مدينة خوزات، مازکرد أيضاً مدينة شهيرة فيها. ألعزيز هي الولاية الخامسة، ومدنها الشهيرة خربوت، أربجير ومعدن. الولاية السادسة هي دياربكر ومركزها مدينة دياربكر على نهر دجلة، تتبعها ماردين وجزيرة ابن عمر (بوتان). الموصل هي الولاية السابعة، مركزها مدينة الموصل، كان فيها 50 ألف نسمة، شيدت على ضفة نهر دجلة، مشهورة بالتجارة مع إيران. يتبعها

سنجق شارزور، ومركزها مدينة كركوك التي تحتوي على عدة مزارات للأنبياء، يتبعها أيضاً مدن السلیمانية، رواندوز، وأربیل من مدنها المشهورة. هكاري هي الولاية الثامنة، وسنجق مستقل هو سنجق زور (دير الزور).

أما بصدد عنوان الكتاب، (تقسيم كردستان العثمانية إلى دولتي سوريا والعراق)، فقد حاولنا تفسير ذلك بإسهاب في متن الكتاب. وهنا نبين باختصار أن كلاً من سوريا والعراق كانا إقليمين تاريخيين بحدود متغيرة، الى أن جاءت القوى (الكولونيلية) الاستعمارية، وصاغت كيانيهما السياسيين، ورسمت حدودهما عبر اتفاقيات ومعاهدات دامت لفترة طويلة، بحيث تزامنت سياقات تشكل هذين الكيانين مع ولادة تركيا الجمهورية بحدودها الجديدة، التي احتفظت فقط بجزء من إيالة كردستان العثمانية. في حين ضم قسم كبير من مناطق وولايات كردستان العثمانية إلى دولتي سوريا والعراق، خلال طور تشكلهما الذي دام لفترة طويلة بين الحربين العالميتين (1920 - 1940)م. وبالتالي ضُمَّت مناطق من كردستان إلى الكيانين الجديدين وألحقت بهما، بموجب معاهدات واتفاقيات دولية صاغتها القوى الكولونيلية المنتصرة، وخاصة تلك المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. بمعنى تشكيل كيان سوريا والعراق كدوليتين معاصرتين ارتبطتا عضواً بتقسيم إيالة كردستان العثمانية، وانبثقت عنها بصيغة أو أخرى.

المدخل:

من المعرفة التاريخية إلى علم التاريخ

الغاية من قراءة التاريخ معرفية في المقام الأول، وهي بصيغة ما تلبّي تعطش الإنسان المعاصر لمعرفة ماضيه، ماضي مجتمعه الضيق، فالمجتمعات الأوسع. وقد كان أمير المؤرخين في القرون الوسطى الأمير شرفخان البدليسي (1543 - 1603م)، من أوائل من بيّنوا فوائد التاريخ وفصلوا في غاياته: "للتاريخ عشر فوائد أولها، فيها معرفة للناس..." (شرفخان، 1988، ص33)، وهو الذي ترك الإمارة بكل ما فيها من جاه وسلطة ورغد العيش لكي يتفرغ لكتابة التاريخ، ويسطر كتاب (شرفنامه)، ويؤسس لأحد أهم يناابيع المعرفة التاريخية في المنطقة، إبان العصور المتأخرة.

كما عبر من قبله أحد أهم مؤرخي العالم الإسلامي ابن فضل العمري وأكد على أفكاره ابن خلدون، كاشفين عن أهمية دراسة التاريخ بوصفه مرجعاً لتفسير العالم وحركته، كما بينا أن التاريخ هو مصدر التعليم وأخذ العبر. لدرجة أن أطلق ابن خلدون على كتابه اسم: (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر).

لذلك من الضروري أن نتناول التاريخ بصفته حقلاً معرفياً قائماً بذاته، يمتلك مناهج بحث صارمة تستند على الوثائق المدونة، وتعتمد أيضاً على المخلفات الأثرية، من نصوص ولقى وأشكال فنية، ورموز. لقد تطور علم التاريخ ويتسع، كما يعيد تصحيح

معارفه ومخرجاته، وصولاً إلى صياغاته الأخيرة، وهو مفتوح على كل الافتراضات والاحتمالات. وفي المقدمة منها، أنها مساحة حقيقية مشتركة لكل شعوب المنطقة، ونبع ثقافي لكل أبنائها، وليس فقط لأحفاد مفترزين، ولا لمجموعات إثنية محددة لتوظيف مخرجاتها سياسياً وأيديولوجياً. فالتاريخ الحقيقي المشترك يؤسس موضوعياً للتقارب والتفاهم، ويلامس الجذور الحضارية العميقة والمتشابكة لكل سكان المنطقة، كما يكشف عن إيجابيات الحياة البائدة، ومنجزاتها العمرانية والعلمية، ومن الخطأ أن نحصر التاريخ في نقل أخبار الحروب والصراعات فحسب.

لا بدّ إذاً من السعي للتأسيس لمعرفة تاريخية موضوعية، والاشتغال في دراسات وأبحاث خارج الإسقاطات السياسية وتأثيراتها الفكرية والأيديولوجية، بهدف تحويل الحقل التاريخي بكل ما فيه من آثار وتراث، ثقافة وفن، أساطير ومرويات، إلى مساحة وحقل معرفي مشترك، يفيض بحقائقه، حتى تُحوَّل المعرفة التاريخية إلى ما يشبه مساحة وأرضية للتلاقي، وسيلة ومنطقاً للتخلص من الإقصاء والاستعلاء والتعصب القومي والديني.

لتوفير هكذا مناخ ينبغي التمهيد العلمي الموضوعي لدراسات جادة، عبر السماح والاحتراف بالمعلومات والحقائق الجديدة الموثقة. هذه الحقائق والمعارف التي ستبين أن تاريخ منطقتنا من التجذر والغنى، لدرجة أنه يشجع على الاعتقاد بأنه تاريخ لكل بني البشر. حيث يتبين عاما بعد آخر أن بدايات تكون المجتمع الإنساني المنظم بأفضل صيغه وإشراقاته كان في منطقتنا.

كما ينبغي أن نعقد الآمال على أن تتنامى الاتجاهات البحثية التي تجعل من المعرفة التاريخية طريقاً لتلاقي البشر عند منابع الحضارة الأولى، ووسيلة للخلاص من التعصب والإقصاء والعيش في ظل الأوهام والأساطير.

نفترض أن السبيل المختصر إلى ذلك يعتمد على درجة عمل واجتهاد

كل المشتغلين في الحقل التاريخي والفكري، القادرين من جعل المعرفة التاريخية مدخلاً لتأمين حياة أكثر تفاهماً وتنويراً وإشراقاً لكل أبناء المنطقة، الحاضرين اليوم والآتين مستقبلاً. في هذا السياق ولتحقيق هذا الهدف النبيل، يجب أن نتجاوز التاريخ كعلم، ونلجأ إلى الحقول المعرفية والتطبيقية الأخرى أيضاً، ومن الضروري أن نُخَلِّص السياسة من سطوة التاريخ ومناهاته، ولا بد من عدم الربط بين الحقوق السياسية المعاصرة ومشروعية الجذر التاريخي لأي شريحة اجتماعية، أو قوم. بصرف النظر عن عمق أو طول هذا الجذر، فأخر ما يمكن قياس الحقوق السياسية وحقوق الشعوب وحق المواطنة عليه، هو التاريخ نفسه، لأن التاريخ السياسي في منطقتنا اتصف بخاصية الاضطراب، كما اتسم بالمظالم وكثرة الحروب منذ حوالي عشرة آلاف سنة على أقل تقدير. فالاستخدام المستمر والمفرط للتاريخ في قضايانا السياسية طوال القرن العشرين، لم يساهم قط في إيجاد الحلول الموضوعية لها. ومع ذلك يأتي هذا الكتاب ويحاول أن يكون بحثاً تاريخياً في المقام الأول، كما هو بالضرورة محاولة لتخفيف سطوة الأيديولوجيا السياسية على مضمامين الروايات التاريخية.

كل ماسبق يدفعنا لتساءل، وتلمس حدود (المعرفة التاريخية)، فالمعرفة التاريخية رافقت الاكتشافات الحضارية وتشكل الإمبراطوريات الكبرى. ويربطه المنهج المادي مع تطور وتوسع التجارة: "أما التاريخ فقد ظهر كموضوع قائم بذاته في يونان القديمة، وذلك على أعتاب القرن السابع والسادس قبل الميلاد. وكانت الكلمة اليونانية historia أي قصة، ذات معنيين، معنى واسع ومعنى ضيق. وكلمة قصة كانت تعني بمعناه الواسع، كل شكل من أشكال الوصف. وقد فهم أرسطو بكلمة historia، العرض المنسق للمعلومات المتوفرة عن الظواهر الطبيعية، ولذلك أطلق على الكتاب الذي وضعه عن الظواهر الطبيعية، عنوان: تاريخ الحيوانات.

وأطلق تلميذه ثيوفراست على كتابه في وصف عالم النبات، عنوان: تاريخ النباتات. أما المعنى الضيق لكلمة historia، فيقصد به، كل قصة عما حدث في الماضي. وما يجدر ذكره أن النمو التجاري، وقيام العلاقات الدولية، وكذلك الحياة الاجتماعية النشطة التي كانت تعيشها اليونان القديمة، ساهمت كلها في تطور الموضوع التاريخي. لقد تركز اهتمام المؤرخين القدماء على تدوين تاريخ مدن معينة أو مناطق محددة." (يروفيف، 1993، ص7).

في عالمنا المعاصر، وبعد تداخل حقول العلوم الإنسانية، بما فيه الفكر الحديث مع التراث الأدبي والعلمي، عاد التاريخ ليهيمن على الحاضر من زوايا عدة، أبرزها ما هو أيديولوجي ديني، وكذلك ما هو سياسي سلطوي صرف. بمعنى أن المعلومة التاريخية استُخدمت ووظّفت في الأجندات السياسية بصيغة جامدة وفاقعة.

لقد كان أبرز وأخطر توظيف للمعلومة التاريخية في المشاريع والأجندات السياسية ما قامت به الحركة الصهيونية. حصل ذلك بشكل جارف وصارخ، ففي المشروع الصهيوني - الإسرائيلي رُجّحت كفة روايات التاريخ والسرديات الدينية على معطيات الحاضر، عن طريق التسويق لفكرة أرض الميعاد سياسياً، والإصرار على الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين. وبعد نجاح هذا المشروع الاستثنائي، سبب ردة فعل شديدة من النواحي الدينية والسياسية والمجتمعية كافة. لكن عوضاً عن نفي هذه الفكرة والمشروع من جذوره، بمعنى تجنب الارتكاز على منظومة (الحقوق التاريخية) والترويج لفكرة: أولوية السيادة للأقدم. وقعت القوى السياسية والحكومات والنخب العربية، وخاصة المجاورة لفلسطين في نفس الخطأ، إذ اشتغلت على نفس الموضوع وبذات المنهجية، بمعنى أنها أصرت على أن الشعوب السامية والعربية هي الأقدم والأحق في السيادة على فلسطين، دون مراعاة الواقع وسياقات تبدل هوية المجتمعات وبالتالي صبغة المكان، وهنا نقصد ما حدث في فلسطين أولاً، ومن

ثم ما تأثر به المحيط الجغرافي في المقام الثاني. في المحصلة تقمص الفكر القومي العربي المنهج الصهيوني من زاوية مقارنة الحقوق التاريخية، وربطها بحق السيادة على الأرض. حتى تماثل وتماهى هذا الفكر مع نظرية الهجرات التاريخية المؤدلجة، وشكلت عقدة صلبة في الفكر العربي. كما كان هذا الفكر مهياً في الأصل، لإعادة إنتاج ثنائية المهاجرون - الأنصار، والغرباء والأصلاء، حتى وقعت في أخطاء جسيمة، أبرزها النكران، والتعدي على حقوق مجتمعات الجوار، وخاصة حقوق الكورد السياسية والسيادية في الجوار الجغرافي العربي، وتم تجاهل حقائق الجغرافيا والاجتماع في محيط المجتمعات العربية تاريخياً. بدعوى سطحية: أنهم ليسوا من السكان الأصليين، حتى روجت بطريقة فجّة وكاريكاتيرية لفكرة أن الكورد مهاجرون إلى داخل حدود دولتي سوريا والعراق الحديثتين، التشكيل بحدودها الراهنة، التي ترسخت بين الحربين العالميتين، خلال سنوات (1918 - 1946)م.

تجنباً للإسهاب، والتوسع على حساب جوهر موضوع هذا البحث، لن نتمق في إشكاليات قراءة التاريخ وتوظيفه سياسياً. سنتوقف عند فكرة تبدو للدارس أساسية ومتجذرة، ستسيطر بصيغة أو أخرى على مناخ البحث بأكمله، وتتخلص في أن العلاقة بين المعارف التاريخية وحقائقها النسبية من جهة، والحقوق السياسية المعاصرة ليست مباشرة ولا خطية بالضرورة، لأنه لو اعتمدنا فقط على الحقوق التاريخية، التي هي فكرة صهيونية في الأساس، كما سبقت الإشارة لها، فالحقوق التاريخية الصّرف ستفتح أبواب الجحيم على العالم الراهن بأجمعه. فعلى سبيل المثال سيكون من حق اليونان أن تطالب بمصر وسوريا، كما يحق لإيطاليا أن تحكم شمال أفريقيا، ويحق لإيران أن تضم كل الأناضول وأفغانستان إليها... وهكذا. إضافة إلى هذا الإشكال التاريخي وبالترابط والتفاعل مع مخرجاته، سواء المعرفية أم السياسية، فقد طغت في سوريا أفكار قومية

وسياسية حادة، وذلك بحكم الإشكال التاريخي الذي حدث عبر صعوبة الانتقال من اللحمة الإسلامية الرابطة للدولة العثمانية نحو كيانات جديدة اشتقت منها، كالكيان السوري المستحدث، هذا الكيان الذي أُعيد تشكيله وتجميعه بصعوبة في أجواء الحرب العالمية الثانية: "أما الأساس أو اللاحم، أو العاقد الذي أقيم عليه الاتحاد السوري فهو فكرة العروبة البازغة آنذاك، كما هو معروف، وليس الأساس أو اللاحم أو العاقد الديني الإسلامي الذي جمع الجميع في إطار الدولة العثمانية المنهارة، فلو كان اللاحم الديني لا يزال صالحاً لما كانت تفككت الدولة العثمانية..." (الخطيب، 1996، ص78).

حدث ذلك في سياق مبالغة النخبة السياسية في سوريا، وخاصة المنتمين إلى غير الديانة الإسلامية، أو إلى الأقليات الطائفية ما تحت الدينية - الإسلامية في تعويم فكرة الانتماء إلى العرق العربي أو الثقافة العربية، لاتخاذها أساساً للمشروعية السياسية سواء لتبرير الانفصال عن الكيان العثماني أو لتأسيس كيانات دولية معاصرة، وبشكل خاص الاعتماد على اللحمة العربية. وهذا ما نجده عند الغالبية من رواد وقادة تلك المرحلة، مثل الحصري والأرسوزي وغيرهما.

ساهمت فكرة (اللحمة العربية) ذات الخلفية التاريخية في تأمين أسطورة وسردية داعمة لحق السيادة العربية على مناطق واسعة من سوريا والجزيرة الفراتية والعراق، لكنها تسببت في الوقت نفسه في بروز مشكلة كبرى تلخصت في كيفية التعامل مع غير العرب، مع الذين أُلحقت أراضيهم ومجتمعاتهم بالدولة الجديدة ذات اللحمة (الطابع) العربيين حتى تفاقمت المشكلة عملياً في سياق تشكل الدولة وترسخ الحكم الجديد قبل وبعد مرحلة الانتدابين الفرنسي والبريطاني. لتتبلور في المحصلة الفكرة كممارسة سياسة ونهج إقصائي ينفي حقيقة وجود متأصل، وموضوعي للمجتمعات غير

العربية، في الجوار العربي. هذا الجوار الذي كان من الصعب على النخب الأيديولوجية العربية التعرف إلى حقيقته، وتحديد حدود بلاد العرب بموضوعية، بعيداً عن المتخيل القومي والشطحات التاريخية. استمرت هذه الفكرة النافية ضمناً لحقوق الكورد السياسية والسيادية بشكل خاص ضمن مناطق جغرافية داخل حدود سوريا والعراق الجديدين. وبعد أن تصاعدت الحركة التحررية الكوردية أيضاً، والتي كانت تعمل بالتوازي، وأحياناً بالتنسيق مع حركة التحرر العربية، الحركتان اللتان تشكلتا في مواجهة الهيمنة التركية وتياراتها القومية أواخر العهد العثماني، إلى أن اختلف التفسير المعرفي وتباينت التأويلات السياسية لتاريخ المجتمعات الخارجة عن حكم العثمانيين، والداخلية تحت مظلة الانتداب والسلطات الأوربية. كانت الأفكار القومية العربية أسيرة المعرفة التاريخية إلى أبعد الحدود، لذلك تفاعلت السياسات الحكومية العربية وتطورت عاماً بعد آخر بدلالة السرديات التاريخية التعبوية غير الموضوعية، وحتى المغلوطة والمصطنعة. لتشكل هذه المعارف أساساً لثقافة سياسية تنزع لأن تكون عرقية وشوفينية منذ بداية استقلال سوريا، مشحونة بهواجس البعث، والانبعاث والأمجاد الإسلامية الغابرة. لهذا السبب ولجملة من الضرورات المعرفية والسياسية والأخلاقية ينبغي الإقرار أولاً، بأن المعارف التاريخية أثرت كثيراً في سياسات النخب العربية، وباتت تؤثر في غيرها. ولم تستطع أن تتخلص من اللوثة المنهجية (الصهوية) في عملية الربط بين الروايات التاريخية وحقوق الشعوب والأمم المعاصرة. لذلك لم تُعَدْ عملية التأكيد والتذكير بالعديد من الحقائق التاريخية المغيبة، تجاوزاً لحدود المعرفة التاريخية، على الرغم من سطوة وسيطرة الهاجس السياسي، بل أثقل الهاجس السياسي كاهل المعرفة التاريخية في حالة دراستنا، وذلك في محاولة لفض الاشتباك بين ما هو سياسي وما هو معرفي تاريخي.

وبالتالي سيتم في هذا السياق عرض العديد من الوثائق والمعلومات التاريخية الجديدة وذلك بهدف رفع السوية المعرفية وتسييل الضوء على الجوانب التي بقيت في الظل، نعمل لسردية تُكْتَبُ خارج المؤلف المدرسي والأيدولوجي معاً، رواية ترصد مسيرة انتقال مناطق شرقيّ الفرات ومجتمعاتها المحلية من تحت سلطة الإدارة العثمانية، حتى انتقالها وإحاقها بالكيان السوري المستحدث. وبصيغة أكثر دقة وتخصيصاً، سيعالج هذا الكتاب قصة تبلور إيالة كردستان العثمانية أولاً، وسياقات انتقال أقسام منها إلى دولتي العراق وسوريا تالياً.

يعد هذا الكتاب دراسة مفصلة لموضوع إيالة كردستان العثمانية، بحدودها الجغرافية الطبيعية والإدارية، مع الإشارة إلى جانب من عمرانها وسكانها، لتساهم في الكشف عن ضحالة المعرفة التاريخية المعتمدة رسمياً في المناهج التعليمية، التي مهدت وأسست بدورها لضحالة وسطحية الفكرة المستندة على (هجرة الكورد الى سوريا). وأخيراً سيُرَكِّزُ على عدم مشروعية التوظيف السياسي لسردية تلك الهجرات المفترضة. مع السعي الحثيث لتجنب الهبوط بالمستوى العلمي لهذا البحث التاريخي والجغرافي في جوهره، وبذل الجهد لحفظه ضمن حدود واشتراطات (المعرفة التاريخية.)، لكونه نتاج سنوات طويلة من القراءات والبحث المنهجي في الوثائق، والروايات التاريخية ذات العلاقة بكل مجتمعات المنطقة.

بدايات تَكُونُ الهويات القومية والتقسيمات الجغرافية

الفصل الأول

الجذور التاريخية لتبلور هوية المجتمعات الكوردية

1-1 تبلور الهويات القومية - الثقافية

إن البحث عن جذر الهوية التي توسعت من الفردية إلى الجماعية، يقتضي البحث عن سؤال الهوية الأعم، وهو قديم قدم تنامي الوعي بالذات والمجتمع المحيط. يعد معرفة الذات، وربما النفس في المقام الأول مدخلاً للهوية الفردية، كما أن الهوية الفردية تشكل أساساً للهوية الجماعية. لا شك أن الهوية ظاهرة اجتماعية، فلننتصر وجود شخص واحد على سطح الكرة الأرضية لمدة طويلة، أو عدة أفراد فقط عبر مئات السنين، فليس ثمة أي ضرورة لأن تكون له هوية، بل لا يمكن أن تكون له هوية، ولا حاجة لذلك أصلاً. فمن حيث الجوهر دينامية تشكل الهوية هي مرتبطة بشكل وثيق بوجود شخص آخر، فالهوية في حالتها الجينية البسيطة تتشكل وتتبلور بدلالة الآخر. بمعنى من المعاني، الهوية تتشكل داخلياً في سياق سيرورة اجتماعية طويلة الأمد، لكنها تكتشف من الخارج، من قبل الآخر، الآخر الذي يعد الجهة المختلفة والمتباينة في المحيط الواسع.

فالفرد - الإنسان يعرف أولاً باسمه، هذا الاسم الذي يحمل في طياته سردية ما، فلكل اسم أطلقه الوالدان على المولود قصة تساهم في تعريف، وتكوين شخصية الفرد، وبالتالي تمنحه أساس الهوية

الفردية. وعلى نفس المنهج فلكل هوية جماعية إثنية، أو دينية أيضاً قصتها، قصة التَّكُون. إن سيرورة التبلور في سياقات تاريخية مديدة، تضي على الجماعة أولاً اسماً تعريفاً، وذلك اعتماداً على سردية ما. رواية قد نجهل تفاصيلها في المراحل المتأخرة. والهوية الجماعية لمجموعة من البشر أيضاً تعرف، وتبلور بدلالة مجموعة أخرى تقابلها، أو تشاركها الجغرافيا الأوسع.

الثابت في الظاهرة، هو أن قصة الهويات كانت موضوعاً معرفياً قديماً. فقد تناول الفلاسفة اليونان مواضيع الهوية والتباينات بجدية، وخاصة الفروقات في اللغة وأشكال وألوان الإنسان، وكل الاختلافات بين البشر. لذلك تمكن إحالة بداية دراسة موضوعات الهوية سواء اللغوية، أو الإثنية منها إلى اليونان. ونجد في علومهم العديد من التفاصيل ذات الصلة. هذا وقد أعيد السؤال من جديد، أسئلة الهوية والإثنية وطبيعة الاختلافات بين البشر، والشعوب بعد القرن السادس عشر، وتعمق هذا البحث إثر احتكاك الشعوب الأوربية بالعوالم الخارجية. (جوزيف، 2007، ص55 - 57).

تُعتبر اللغة إحدى البدايات والأسس المكونة للهوية الإثنية، ومن الملاحظ أن تبلور الهوية وترسخها عبر الزمن المديد اكتسبت قوتها من خصوصية اللغة في المقام الأول، وسنجد أن اللغة الخاصة هي أول مدمك في التأسيس للهويات الجماعية، فهي ترسيخ للهوية الفردية من جهة وعملية تثبت للهوية الجماعية التي تتجاوز حدود الفرد إلى المجموعة التي تربطها رابطة مميزة وفعالة وثابتة هي اللغة الأم، لغة التواصل والتفاهم اليومية ضمن الجماعة: "إن النقطة المهمة تتجلى في كون التعبير عن شيء ما مثل الهوية الإثنية هو على الأقل معاصر لبداية اللغة. فاللغة نفسها تمدنا بمعالم هوية يمكن نسخها بسهولة..." (جوزيف، 2007، ص50).

واللغة الأم هي المولد والمنتج لكل أشكال ومستويات الهوية بدءاً من أقدمها وأبسطها وهي الهوية اللغوية، وصولاً إلى الهوية

القومية المسيسة، مروراً بالهوية الإثنية: "الحقيقة المهمة التي يجب وضعها نصب أعيننا بشأن العلاقة بين اللغة الأم والمنكلم هي أن اللغة الأم أساسية في تشكيل الهوية اللغوية، وأن اللغة الأم تؤكد في حد ذاتها على الهوية القومية، والإثنية، والدينية، أو أي اتحاد بين هذه الهويات الثلاث، التي قد يقوم بها المنكلمون ويؤولها المستمعون بدون أي شك." (جوزيف، 2007، ص236). فيمكن التأكيد من جديد على أن اللغة الأم تظل هي أساس الهوية، والفاصل في مسألة تباين وتداخل الهويات منذ أقدم العصور. يمكن الميل نحو الرأي الذي يرجح العلاقة بين اللغة والثقافة والهوية، ففي الوقت الذي ساهمت اللغة الأم في بلورة الهوية الأولية البسيطة، نسجت ضمن مسار مواز تلك اللغة التداولية المبسطة ثقافة خاصة بالمجتمع الذي يستخدم هذه اللغة، وحيث إنّ اللغة أهم اختراع بشري ذات جذر قديم. فقد طورت اللغة نفسها عبر الثقافة الأوسع، حتى باتت اللغة هي عماد الهوية، والخصوصية في المجتمعات المنظمة التي انبثقت في مراحل أحدث: "الثقافة هي أعظم انبثاق يتصل بالمجتمع البشري. إذ تجمع كل ثقافة في داخلها رأسمالين: رأسمال معرفي وتقني (الممارسات والمهارات والقواعد)، ورأسمال ميثولوجي وطقسي (المعتقدات والمعايير والممنوعات والقيم). إنه رأس مال يتصل بالذاكرة والتنظيم، كما هو حال الموروث الجيني بالنسبة للفرد. وتحظى الثقافة كما الموروث الجيني، بلغة خاصة بها (لكن أكثر تنوعاً بكثير)، تتيح الاستذكار والتواصل ونقل رأس المال هذا من فرد إلى فرد ومن جيل إلى جيل. وموروث الأفراد الجيني مسجل في المدونة الوراثية، والتراث الثقافي الموروث مسجل في بادئة الأمر في ذاكرة الأفراد (الثقافية الشفاهية)، ثم يدون في القوانين، والحقوق والنصوص المقدسة، والأدب والفنون. وتبعث الثقافة باستمرار بفعل انتقالها بين الأجيال، وتشكل ما يعادل جينات سوسولوجية

أي أثر مخلف في الدماغ من خبرة أو أحداث تضمن البعث المستديم
للتعقيد الاجتماعي." (موران، 2009، ص194).

وبذلك انتقلت المجتمعات البشرية من الهويات اللغوية البسيطة
إلى الهويات الثقافية الغنية والتمايزة. كما يمكن الافتراض أن
الغنى الثقافي والتطور المجتمعي قد أعطيا للهويات أبعاداً مركبة،
وانتقلت بالهويات من السوية الإثنية البسيطة إلى الذروة القومية
السياسية. فلهوية عدة مستويات متدرجة ومتفاعلة بحسب جون
جوزيف: "الهوية الإثنية تركز على سلالة مشتركة، وعلى إرث ثقافي
مشترك سببه السلالة المشتركة أكثر من تركيزها على المطامح
السياسية لبلوغ استقلال ذاتي. أما الهوية القومية فتركز على
الحدود السياسية والاستقلال الذاتي، الذي غالباً ما يسوغ بحجج
تتمحور حول الإرث الثقافي المشترك، حيث العنصر الإثني، مع ذلك،
متعدد لا يمكن تفاديه. كما أن الهوية العرقية، التي تعتبر الآن
تصوراً طوبوياً. عملياً في الخطاب الأمريكي، التي تركز على السلالة
المشتركة والإرث الثقافي، مثل الهوية الإثنية." (2007، ص207).

وبصرف النظر عن هذه المستويات المتداخلة للهوية ودرجة تحققها
وثباتها لدى الشعوب، فإن الشعوب (ما قبل الدولة) التي لم تنجز
دولها الخاصة في مرحلة مبكرة، ظلت قائمة بفضل ثقافاتها القوية
ذات الجذور اللغوية والمهنية الراسخة، كالأمة الكوردية على سبيل
المثال لا الحصر. وهذا ما سنتطرق إليه في الصفحات القادمة:
"المجتمعات القديمة، وهي مجتمعات بدون دولة منظمة ذاتياً من
خلال تراثها الثقافي فقط. إذ يمنح هذا الأخير (التراث الثقافي) لكل
فرد هويته المميزة وهي من ثم هوية الأفراد الذين يشكلونها.
وتغذي هذه الثقافة هذه الهوية استناداً إلى أسلافها وأموانها
وتقاليدها. فيصبح للمجتمع عندئذ اسمه وشخصيته المميزة
(الطواطم، الشعار، العلم) وسلفه المؤسس (الأسلاف المؤسسون)
ولغته وأساطيره وطقوسه التي تسجل تميزها لدى كل فرد يعيش

الانتماء إليها بمثابة علاقة نسب. فتدون من خلال الفرد مركزيتها الاجتماعية." (موران، 2009، ص194)

بناء على ما سبق، يمكن الافتراض بأن وجود واستمرارية لغة قديمة كاللغة الكوردية لفترات زمنية مديدة تقدر بآلاف السنين دون وجود نظام تودين موحد، ولا نظام تعليمي مستقر، يفسر فقط على أنها لغة لمجتمع راسخ ومنظم، كما تشكّل استمرارية هذه اللغة مؤشراً على وجود إدارات سياسية تستخدم هذه اللغة بصيغة أو أخرى، وكذلك استمراريته دليل على أنها كانت لغة التبادل التجاري لمجتمعات متعددة الثقافات، مجتمعات راسخة وواسعة الانتشار. ولذلك ثمة شكوك حول المجتمعات الواسعة ذات التعداد السكاني الكبير والتي تتكلم لغة مشتركة بدون أن يكون لها نظام إدارة موحد، أو بمعنى من المعاني كيان سياسي على شكل دولة في سياقها التاريخي. ومن هذا المنظار تبقى العلاقة وثيقة بين شعوب ما قبل الدول ولغتها وبالتالي ثقافتها الشفاهية، عبر نماذج استثنائية كالكوردية.

2-1 الشعوب الراسخة وقدر الهوية

استنتجنا مصطلح الشعوب الراسخة من ظاهرة وجود شعوب قديمة أثبتت وجودها الاجتماعي - المعاشي المنظم قبل تبلور أشكال الدولة الأولية، حتى القديمة منها. فما هي سمات هذه الشعوب؟

إن أبرز سمات الشعوب الراسخة تكمن في تبلور هويتها اللغوية والثقافية منذ فجر التاريخ، ومن ثم ثباتها في أرضها لمراحل تاريخية طويلة، وسيطرة نمط الحياة الفلاحية بشقيه الزراعي والحيواني على نظامها الإنتاجي الاجتماعي، وتحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي. فالأكتفاء الذاتي للمجتمعات الراسخة تاريخياً سبّب لها الركود

والثبات، عكس الشعوب البدوية غير المرتبطة بالأرض والزراعة، والتي اتسمت بالتنظيم العسكري والانتظام السلطوي التراتبي. وكانت ديناميات المجتمعات الرعوية تنبثق من فقرها وحاجتها إلى التنقل والحركة الدائمة. وسيكون لهذه الفكرة حضور واسع في بحثنا طوال متابعة حركة المجتمعات، وخاصة الكوردية والعربية منها.

في مطلع دراستنا، وهي دراسة تنتمي إلى حقل دراسات الهوية للمجتمعات القديمة، نشير إلى حقيقة أن الهوية باتت قدر البشرية منذ أزمان غابرة، عبرها يتم التعارف والتعاون، وبسببها أيضاً نشبت الخلافات والصراعات، فالحروب المدمرة. على الأقل كانت الهوية ذات صلة عضوية بوجودها، لدرجة أن بعض الدارسين المعاصرين للهوية يصفون عليها قوة تصنيفية سحرية، حتى باتت الهوية تعني الوجود الكلي، أو الكامل: "تعنى الهويات الإثنية والدينية بالمكان الذي أتينا منه وبالمكان الذي سنرحل إليه، أي بوجودنا بالكامل، وليست مجرد لحظة من حياتنا. فالهويات بالنسبة لأكثر الناس، هي التي تعطي، أولاً وقبل كل شيء، معنى عميقاً جداً للأسماء التي نعزّف بها أنفسنا باعتبارنا أفراداً أو مجموعات. وهي تزود الحبكة لروايات حياتنا، بشكل منفرد وجماعي. وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمعتقداتنا الأكثر عمقاً حول الحياة، والكون، وكل شيء. وعلاوة على ذلك، ترتبط الهويات الإثنية، والدينية في معظم الثقافات بالإنتاج، باعتبار أنها تحدد للمرء، الشخص الذي يمكن الزواج منه، بقطع النظر عما إذا كان التزاوج بين الأقارب، أو الزواج من خارج العشيرة يشكل القاعدة الثقافية. ويمنحهم هذا، بطبيعة الحال، بعداً نشوئياً." (جوزيف، 2007، ص220).

3-1 تحول الهويات البسيطة وديناميات تطورها

لا نميل إلى الاعتقاد السابق، بأن سطوة الهوية كبيرة في السيطرة على وجود الأفراد والجماعات بشكل كلي، ونفترض أن الهوية قد تشكلت ببطء شديد، كما أن الوعي بها، بأهميتها الاجتماعية والروحية جاء متأخراً. فمن الخطأ الاعتقاد بأن الهويات بصفاتها الأولية العائدة لمجموعات من البشر الذين برزوا في مناطق من العالم القديم كانت معطى مسبقاً، أو ثابتاً، بمعنى أن هذه الهويات ولدت كاملة وراسخة، وظلت ثابتة لآلاف السنين. وإنما تتشكل الهويات وتتحول: "لا تعطى الهوية مرة وإلى الأبد، فهي تتشكل وتتحول على طول الوجود." (معلوف، 1999، ص25).

تظل سمة التحول والتغير ملازمةً مسيرة الهويات، والخطأ يتضاعف عندما تحاول أوساط من النخب الثقافية، والقيادات السياسية لبعض الشعوب، أو الأمم المعاصرة أن تربط وجودها بشعوب قديمة، وتفترض أنها ولدت منها مباشرة. هكذا بعلاقة بسيطة بيولوجية، كولادة الابن من الأم والأب. بمعنى وراثية كل صفات هذه المجموعة القديمة، وخصائصها، وقبل كل ذلك صفة التسمية التي غالباً ما تعبر عن الهوية، مع إضفاء بعض المجد الزائف، والتمايز لذلك الجذر التاريخي، والخلفية الهوياتية النقية. الخطأ يكمن تماماً في أن تلك العلاقة المفترضة ليست بسيطة ولا خطية، ولا هي سلسلة من روابط الأنساب بين المجتمعات القديمة والمعاصرة. ونقصد هنا بالقديمة في هذا السياق، تلك التي كانت موجودة قبل عدة آلاف من السنين. وهنا لا بد من أن نعطي للشعوب الراسخة بعض الخصوصية في هذا الحق، إذا ما قُدِّمَتْ جملة من البيانات والإثباتات العلمية على أن هذه العلاقة المفترضة تتسم بالاستمرارية والحياة. علماً أن التسمية الدالة على (الهوية) الجماعية تخضع في سياق تطورها التاريخي لشبكة من المتغيرات، وتفعل هذه العوامل

فعلها عبر الزمن المديد، حتى تتبدل مسميات ولغات وعادات عدد كبير من الجماعات، فالبلدان والمدن بسلاسة وموضوعية. وفي خضم هذه الملاحظات والإشكالات، ينبغي التخلص قدر الإمكان من تأثير المدرسة اليهودية - إن جاز لنا التعبير والتصنيف - وخاصة يتطلب الحذر في الاهتداء بالنظرية الصهيونية الكثيرة السطوة في جزئية ربط تاريخ الشعوب باحضرها. فعلى الرغم من خطأ هذه النظرية، أو درجة صدقيتها النسبية، فالحالة اليهودية خاصة، استثنائية، واختراق عابر، وربما وحيد في تاريخ البشرية الطويل، الواسع وشديد التنوع. اشتقت أسماء الشعوب والمجموعات البشرية الأولى من المكان حيناً، من الجبال والأنهار، وكذلك من المدن والمعابد، وحتى من الآلهة القديمة حيناً آخر. لذلك سيصادف الدارس أن للهوية علاقة وثيقة بالمكان، وبالتالي تظل للهويات جغرافيتها. بل سنصادف حالات تكون الجغرافيا، والتسمية الجغرافية هي التعبير الأهم عن الهوية الاجتماعية والإثنية. لذلك سيكون لموضع الجغرافيا والخرائط، وعلاقتها بالتاريخ أيضاً حضور كثيف في كتابنا.

4-1 علاقة الهويات وأسماء الشعوب القديمة بالمكان - الجغرافيا

إذا سلمنا بأن التسميات الأولى للمجموعات البشرية هي أول تعبير عن هويتها، فإن تحليل آليات بعض الأمثلة في التسمية لا تفي بالغرض، خاصة من زاوية أن أساس الهوية هي اللغة الأم، وفي المرتبة الثانية تأتي الإثنية، بمعنى روابط القربى البيولوجية. وكمثال على هذه الإشكالية، مع ما سببت من أخطاء منهجية في دراسة ومعرفة التاريخ القديم، فقد بين المؤرخ أنجاد (Angad) أن شعوب شمال أكاد كانت تعرف بالسوباريين، وهي جهة الشمال، بصرف النظر عن أعراقهم ولغاتهم عهدئذ. كما أن السوباريين هم الذين شيدوا مدينة آشور، تلك المدينة التي شيدت حول معبد الإله

آشور، وفي المحصلة أخذت المدينة التي شيدتها شعوب (الشمال) اسمها من المعبد، ثم أخذ المعبد اسمه من الإله، وأخيراً أخذ الشعب اسمه من الإله آسور، حتى ساد هذا الشعب المجموعة الحاكمة من المقاتلين على قطاع أوسع من المجتمعات، والشعوب التي انضوت ونسبت جميعاً إلى ثلاثية (المدينة - المعبد - الملك) ضمن رقعة واسعة من ديمغرافية وجغرافية شمال بلاد ما بين النهرين، الذين عرفوا جميعاً بالآسوريين أو الآشوريين. من جهة أخرى لوحظ أنّ عدداً من علماء

الاله (آسور) = معبد آسور = مدينة آسور = شعب آسور

الآثار قد أعطوا أهمية كبيرة للسوباريين ولحضارتهم ووصفهم بأنهم أحد أهم التجمعات البشرية في منطقة الشرق الأدنى، وبالتالي شكل عهدهم إحدى أهم المراحل التاريخية والحضارية التأسيسية ضمن مسار تاريخ وسيرورة مجتمعات شرق البحر المتوسط، ومع ذلك فإن اسم (السوباريين) غير دال على إثنية، أو صفة أقوامية محددة: "لوحظ وجود تجار وعبيد سوباريين في بابل بين أعوام 2000 - 2500 ق.م، كما يعتقد أن آشور عاصمة الإمبراطورية الآشورية بناها أو شيبيا وكيفا اللذين يظهر من اسميهما انتمأؤهما إلى السوباريين... وفي فترة العمارنة، لم يصادف أنجاندا أي صعوبة في اكتشاف وجود السوباريين بشكل عملي في جميع أنحاء الشرق الأدنى، في الأناضول، وبلاد ما بين النهرين، وسوريا، وفلسطين، ومصر." (Gelb.1944. p 21).

وعلى الرغم من أهمية هذا الانتشار والتوزيع فإن صفة أو مصطلح سوبارتو أو سوباري كان يدل على مجموعة مجتمعات الشمال؛ أي سكان مناطق الشمال بالنسبة للأكاد ولجنوبيّ العراق بحدوده المعاصرة. وقد تكون هذه المجتمعات متنوعة ومتباينة من حيث

الثقافات الفرعية والمحلية. أو قد تكون مجموعة أقوام متقاربة الجذور. فحالة السوباريين الشماليين، وأشور، والعديد من الشعوب القديمة تفصح عن حقيقة تبدل المسميات الدالة على الهوية، وبالتالي الهوية من زاويتها الثقافية - الإثنية غير قابلة على القبض عليها بدقة، ومعرفتها كلما توغلنا في ماضي تاريخ المنطقة، ونقبتنا في الطبقات السفلية لوجود مجتمعاتها المنظمة.

على الرغم من أهمية هذه الجماعات البشرية المنضوية تحت مسمى (سوباري) أو سوبارتو بشكل صريح وفعال عبر التاريخ، يرجح أن عملية تبدل في التسمية، وبالتالي في دلالة الهوية، قد حدثت لمجموع شعوب الشمال، لتغلب عليهم صفة، أو صفات أخرى لاحقاً.

وبما أن سوبارتو وفقاً للتقاليد الأكاديمية تشكل واحدة من الأرباع الأربعة التي انقسم إليها العالم كما كان معروفاً، فقد توصل المؤرخ أونغاند إلى استنتاج بعيد المدى، جامع وجريء يتلخص مضمونه في أن سكان سوبارتو يشكلون السكان الأصليين في المنطقة بأكملها الممتدة من فلسطين إلى أرمينيا أو حتى القوقاز، وأنه حتى في بابل قد يكونون سبقوا السومريون." (Gelb.1944. p 21)

كما ناقش عالم الساميات سبنسر هذه الجزئية في سياق العلاقة بين أسماء الأماكن والمدن ودرجة ارتباطها بمسميات الشعوب والأمم التي كانت لها مكانة وحضور مهم في تاريخ واجتماع المنطقة. لذلك اعتمد سبنسر دراسات وآراء علماء آخرين في ترجيح أهمية سوبارتو كجغرافيا من جهة، وكشعب تميز عبر التاريخ ضمن جغرافية أراضي ما بين النهرين بهويته ولغته، حيث أكد سبنسر وأفصح عن رأيه بشكل مختلف موضحاً أنّ السوباريين كانوا وثيقي الصلة بالأبلاميين، وبشكل خاص ارتبطوا مع الكاشيين (الكاسيت): "اسم ليس له مدلول إثني فمصدر التسمية قد يكون من السومريين أو أنها متأتية من اسم بعض المدن في الشمال، وهي

تدل على إحدى الجهات الأربع" ... وأسهب في الحاشية التوضيحية حيث أشار إلى أن سابير قد يكون اسم منطقة أو مدينة في شمال ما بين النهرين... أو التسمية الجماعية للسومريين¹. يبدو أن رأي سبنسر هذا جريء وجديد، وفي حال صحته يمكن أن يعيد على أساسه صياغة الكثير من تفاصيل تاريخ المنطقة، وبالتالي يتلخص في أن سكان هذه المناطق الذين يُعرفون بالسوبارتين قد يكونون تشكلوا من اللولو والجوتيين، أو حتى من الآشوريين منذ وقت بعيد. وبحسب أغلب الوثائق عرف شمال ما بين النهرين بسوبارتو، على الرغم من وجود خلط بين الاسم الجغرافي والمصطلح كتعبير عن إثنية". (SPEISER, 1930, p127).

بات إشكال علاقة الجغرافيا بالسكان والإثنيات التاريخية، وبالتالي بالهويات، موضوعاً جذاباً للنقاش العلمي، وغنياً بمحتواه. هذا ما أعاد تناوله، والتأكيد عليه الدكتور جمال رشيد أحمد بصيغة أكثر وضوحاً: "فقد اشتهرت المجتمعات البشرية ذات الأعراق المتباينة في التاريخ بأسماء خاصة كانت تنطلق من مفاهيم أو مفردات محددة تتصل على الأغلب بالمعتقدات الروحية كالأشوريين نسبة إلى الإله آشور، رغم انحدارهم الزاكروسي عرقياً من الحوريين، أو الكوتيين أو اللوبيين، ثم الخلدين نسبة إلى الإله خلدي، والبابليين نسبة إلى مدينة بابل التي سميت بباب الآلهة. دون النظر إلى من سكنها من العموريين، أو الكاشيين، أو الكلدان أو غيرهم. وعلى هذا الأساس فإن بلاد الكورد الحالية كانت موطناً لشعوب عديدة وسكنتها تشكيلات اجتماعية". (أحمد، 2005، ص 59 ج2).

في حالات أخرى نصادف علاقة بين الشخصيات المؤثرة في التاريخ، وبين ما تنتج هذه الأسماء العظيمة هويات معادلة ومرتبطة بها. فثمة مصدر قديم يشير إلى أن تسمية بلاد وإمبراطورية ميديا

1 - ورد بالانكليزية سوبارتو وسابير قد تكون: The collective designation of the Sumerian

جاءت من اسم الأميرة / الملكة ميديا، وتفصح الرواية اليونانية - الرومانية كيف أن بلاداً واسعة قد سميت باسمها واسم ابنها: "وبحسب بعضهم فإن ميديا هي التي كرست ارتداء هذه الملابس عندما كانت تحكم هذه البلاد مع ياسون. ويقال، إن ميديا كانت تغطي وجهها أيضاً حينما كانت تخرج إلى الناس بدلاً من الملك. وشواهد ياسون تستخدم معابد على شرف البطل ياسون، وهي تحظى باحترام كبير لدى البرابرة (وفوق البوابات القزوينية، على الجهة اليمنى، يرتفع جبل كبير يدعى ياسونيوس)، وقد تمثلت ذكرى ميديا في الأزياء واسم البلاد. ويزعمون أن ابنها ميدس ورث سلطتها وترك اسمه لتحمله البلاد. ويتوافق مع هذا الخبر، وجود معابر ياسون في أرمينيا، واسم البلاد، وأشياء أخرى كثيرة." (سترابون، 2017، ص45ج1)

أنتجت البيئة الجغرافية وسماتها هويات اجتماعية في كثير من الحالات، كما نصادفها في مقاربات متكررة لتفسير مصدر اسم العرب: "أقدم ذكر على ما نعلم حتى الآن لبعض القبائل العربية باسم العرب قد جاءنا من زمن الملك الآشوري شليمنصر الثالث في أخبار حربه في بلاد الشام في موقعة القرقر 853 ق.م. وكثر ورود العرب في المصادر المسمارية منذ هذا التاريخ... ومما يقال عن العرب المذكورين بهذا الاسم في تلك المصادر أنهم كانوا جلهم أو كلهم من سكان بادية الشام أي بوادي جزيرة العرب الشمالية... وجاءت كلمة العرب في مواضع كثيرة من التوراة، وجاء ذكرها بصيغة Arabaya في نقوش دارا في حجر بهستون. ومع غموض معنى الكلمة الواردة في كل هذه المصادر، إلا أنها تشير على الأغلب إلى البدو المتنقلين؛ أي سكان البوادي، مما يدل على الاسم صفة مشتقة من البادية والصحراء. والمرجح كثيراً أن كلمة عرب مأخوذة من مادة عرب، بمعنى أمحل أو أجذب، وهو على قليل الاستعمال في كثير من اللغات السامية. واستعملت صيغة (عراة

أو عربية) العبرانية اسماً للأرض القفرء التي يقع ضمنها البحر الميت، وتمتد الى النهاية الشمالية الشرقية من البحر الأحمر... وملخص القول أن كلمة العرب منذ ظهورها في القرن التاسع ق.م، أخذ استعمالها يطرد ويتسع بالتدرج فصار الاسم في النهاية علماً يُطلق على سكان الجزيرة واتسع في الاستعمال بعد هجرة العرب الكبرى منذ الفتح الإسلامي فشمل معظم أقطار الشرق الأدنى، وصار يجمل في مفهومه عدا الأوجه القومية والعنصرية الأوجه الثقافية والحضارية." (باقر، 2011، ص 211 - 213).

الغاية من استعراض هذه النماذج والآراء، هو التأكيد على أنه ليس من السهل عند البحث عن جذور مصطلح يحدد هوية أقوامية، أو اجتماعية، الحصول على إجابة مثبتة، مؤكدة ومسلم بها. لكن للدارس الاجتهاد في ترجيح أحد الآراء. فمسألة تبلور الهويات الأولى، وبالتالي المصطلحات والأسماء الدالة على الشعوب والمجتمعات القديمة، يظل إشكالاً لا يمكن بثه بشكل يقيني وقطعي.

إن المحاولات السريعة، التي تم بموجبها ربط وتجميع بعض المعطيات التاريخية بالهويات والقوميات المعاصرة أدت إلى مزيد من التعقيد، وكذلك عممت الكثير من المسلمات الجوفاء، ورسخت التسطيح الفكري المنحاز، والعاطفي في مقارنته لهكذا قضايا معقدة ومركبة. وبالتالي ابتعد عن المناهج العلمية، وكانت حصيلتها، عكس المتوقع، أن ارتفعت سوية الجهل بظاهرة الهويات المتراكبة، والمتداخلة في منطقتنا، عبر الزمن المديد. وابتعد في المحصلة عن حقيقة أن هذه الهويات نشأت في سياقات شديدة التعقيد والتشابك، خاصة من حيث تعاقبها، وتفاعلها الطويل الأمد، في رقعة جغرافية محددة بنهرين عظيمين هما دجلة والفرات، ومحصورة بين جبال شاهقة شمالاً، وبوادي جرداء جنوباً.

فسمة الهوية الرئيسية، أنها بقدر تعبيرها عن الخصوصية، والصفات المميزة الخاصة، فإنها نتاج تفاعل طويل الأمد بين ما هو خاص

على نطاق ضيق، وبين ما هو عام على نطاق أوسع، فالهوية ابنة تفاعل المشتركات في سياقات تاريخية طويلة الأمد.

الفصل الثاني

جذور الهوية الكوردية وروافدها

1-2 مصطلح كورد Kurd منذ أقدم العصور

نسعى عبر هذه الدراسة العمل على توضيح وشرح مصطلح (كوردستان العثمانية)، المنبثق من مصطلح (كوردستان) العام، الأقدم والسابق كثيراً لمصطلح (كوردستان العثمانية)، فهذا الأخير بدوره، قد اشتق من اسم، وصفة خاصة لمجتمع مميز، عرف وسمي عبر التاريخ بالكورد (Kurd). لذلك سنتبع منهجية تعتمد التدقيق في السمة العامة، في أصل الهوية الجماعية لمجتمع قديم من زوايا متعددة، وذلك بقراءة تفكيكية، حتى نفصل في جوانبها، وجذورها، وصولاً إلى فروع واشتقاقات الهوية / الاسم الأصلي، وهو (كورد). وستتضح أكثر عبر مخرجات دراستنا في الفقرات والصفحات القادمة. الهوية ظاهرة اجتماعية، سواء كانت فردية أم إثنية جماعية، والهوية الكوردية في أساسها، كأي هوية أخرى اشتقت وانبثقت من جذر لغوي. فالجماعة المنظمة / المجتمع الكوردي، قد اشتقت هويته / هويتها التوصيفية من مسمى (كورد)، المؤلف من ثلاثة أحرف ساكنة (ك، ر، د)، (K.R.D) وحرف صوتي قصير شبيه بحركة الضمة في اللغة العربية (ـُ u)، وقد استخدمت مجموعة أخرى غير الكورد هذه التسمية / الصفة، ودلت عبرها على التعرف إلى مجموعة خارجها، والتي منحت لها بشكل جنيني هذه التسمية /

الصفة، وبذلك كانت هذه الآلية والنشاط المجتمعي من أهم السبل للتعريف بالمجموعة البشرية التي نحن بصدد معرفة جذور هويتها. بمعنى أن الهوية (الكوردية) مثل سائر الهويات القديمة قد تبلورت، وظهرت بصيغة ما، من الاحتكاك بين الجماعات البشرية الأولى، وليس بالضرورة أن يكون الاحتكاك عنيفاً، ولكن ما هو جوهري في هذه المسألة، أن الاحتكاك ولّد المعرفة بالآخر المختلف.

لذلك من المفيد أن نبحث في الصيغ الأولى لاستخدامات مصطلح الكورد، بحسب الوثائق التاريخية المتوافرة. وهذا ما قام به من سبقنا من المؤرخين. فقد تناول المختص بالشؤون الكوردية (الكوردلوجي) مينورسكي، مصطلح (كورد)، وأصل الكورد بالارتباط مع وجود لفظة كورد، أو المصطلحات القريبة منها لفظاً، أو لغة، تلك الدالة على مناطق جغرافية، أو جماعات إثنية: "إن أصل الأكراد، أو بعبارة أدق أول ظهورهم في كردستان، مسألة لا تزال تدور حولها المناقشات وتتمخض عنها آراء متناقضة. إن الكتاب الكلاسيكيين يذكرون أسماء كثيرة تشبه بصورة دقيقة لفظة (كُرد) عندما يبحثون عن أراضي كُردستان، الحالية. وإلى وقت قريب كان الشائع بأن الأكراد من أبناء الكاردوخيين الذي شاهدتهم كيزنفون واتصل بهم سنة 401 قبل الميلاد عندما قاد العشرة آلاف من اليونانيين. وقد تغير هذا الاعتقاد في الفترة الأخيرة حيث إن بعض العلماء المعاصرين يقسمون الشعوب التي لها علاقة بالأسماء المذكورة إلى قسمين: القسم الأول (وبصورة خاصة الكاردوخيين) يقولون فيهم إنهم ليسوا من أصل آري، لكن يعتبرون الكورتيين الذين يعيشون في القسم الشرقي من بلاد الكاردوخيين هم من أجداد الأكراد." (مينورسكي، 1968، ص 21)

قبل أن نعالج مصطلح (كوردستان) وتحديد زمن ظهوره واستخدامه، ينبغي منهجياً التعرف إلى الجذر الذي اشتق منه

لغوياً، وهو (كوژد). ولا بدّ من توسيع البحث والتقصي عن زمن تبلور واستخدام مفردة (كوژد) ومعانيها. إذ تشير بعض الوثائق والمعطيات الأركولوجية الى أن اسم (كورد)، أو كوردا قد ورد في رقم طينية قديمة ضمن أرشيف قصر زمزيم في مملكة ماري على الفرات الأوسط، وذلك في أوائل الألف الثانية قبل الميلاد. كما أن مسمى كورد قد ورد في العديد من الوثائق والرقم الأثرية في مناطق أخرى، وقد أسهب في شرحه الدكتور جمال رشيد: "فلاصطلاح الجغرافي كردا الوارد ذكره في سجل شوسين (2036 - 2028) ق.م، رابع ملوك سلالة أور الثالثة جاء كاسم مقاطعة لم يعبر عن مفهوم إثني بناتاً، ومع ذلك فقد ربطه درايفر بعدد من المصطلحات التاريخية مثل كراداكييس (أصحاب القوافل عند الإيرانيين)، المصطلح الذي ذكره كذلك هيرودوت وكردوخيا التي سجلها كسينوفون في أناباسيسه وكوردويين المذكورة في جغرافية سترابون. وإلى جانب نجاح درايفر في تحديد موقع كردا قرب مناطق السوثيين بجنوب بحيرة وان، فإنه جعل من كنية قورتي الواردة في سجل من سجلات الملك الآشوري تيغلات بلاصر جذراً لكنية الكورد القومية، لكنه ربطها خطأً بمختلف الصيغ الواردة في الوثائق اليونانية والرومانية عابراً من خلالها نحو المصطلحات الأرمنية مثل كورتيخ، من دون أن يميز المسميات الجغرافية عن القومية. في الواقع، فإن إقليم الجزيرة الواقع شمال شرقي سورية اشتهر منذ فجر التاريخ بمستوطناتها الزراعية سجلت أخبارها في الألواح الحثية والبابلية القديمة، وكان من أشهرها مستوطنة نيلابشينو ويمكن قراءتها ليلابسينوم المعروف الآن بتل براك، وكان طبوغرافياً في اتصال مباشر مع كل من مملكة أوركيش الحورية التي نشأت في وادي نهر الخابور ومقاطعة أشناككوم (شهربازار) وكحات (تل بري)، وكلها كانت تحيط ببلاد عرفت في هذه الألواح ببلاد الكورد (Mat Kurda Ki) التي شملت الأراضي الواقعة على نهر الخابور

بشمال الحسكة ووادي عامودا وتل أسود التي تعرف اليوم باسم جغجغ. وعلى هذا لأساس، فإن الصيغة الطبوغرافية كوردا تعتبر، باعتبارنا، أقدم وأقرب الأشكال التاريخية إلى صيغة الكنية القومية للأمة الكوردية المعاصرة. ومع وجود اختلاف ظاهر بين كوردا (منطقة جغجغ) وكردا أو قردي (مقاطعة الجزيرة)، إلا أنهما يعتبران اصطلاحين قديمين جداً، جاء ذكرهما معاً في الألواح المسمارية، ثم تعرف عليهما كتاب الإغريق والرومان في وقت لاحق. أما في المدونات الآرامية فقد استعمل الاصطلاح الأول بمفهوم إثني، والثاني بمفهوم طبوغرافي. كان يتقدم عليه أحياناً كلمة بيت (بيت أو مستوطن) المشتقة من صيغة بيت Bit الآشورية، واستعمل بدلاً من كلمة (Mat) السومرية، وبناء عليه فقد سجله الآراميون كبيت كردو، ولأسباب لغوية سجله البلدانيون المسلمون بصيغة (بقردي أو قردي). وعلى هذا الأساس ميز أبو الفرج الملقب المعروف بابن العبري (1226-1286م)، الكنية القومية للكورد Qurd-an-aye عن المنطقة الجغرافية (جزيرة ابن عمر)". (أحمد، ص 287 - 289 / ج1) ويتابع البروفيسور رشيد تحول سياقات استخدام مصطلح كورد، والمتغيرات التي طرأت عليه في عهود لاحقة: "وبالتأكيد لا توجد أي علاقة بين هذين الاصطلاحين وكلمة كاراداكيس الإيرانية التي جاءت بلسان هيرودوت معبرة عن قوات غير نظامية شاركت في حروب الملك الأخميني داريوس بن هستاسبس، لن كارداكيس مركبة في الواقع من مقطع إيراني (كارا) الذي يعني العمل، الجهد، أو الخدمة مع علامة المعرفة ak ولاحقة يونانية es، ومن دون هذه اللاحقة استعمل الإيرانيون هذه الكلمة بصيغة Karad-ak وتعني المسؤول عن خدمات القافلة، ومنها جاءت كلمة Kara-van القافلة. وكان الناس في الهند يستعملون بالسنسكريتية كاللاتينية ثلاث صيغ لهذه الكلمة العامة Karaniya- Karya- Kartavya التي تعني بالإنكليزية to be done، بينما ظل جذر هذه الصيغ بشكل Kar

كما نسمعها في الكوردية لحقته أحياناً اللاحقة tva. أما في اللغات الأوربية الحديثة فإن كلاً من Kar الألمانية و Carg الإنكليزية تعبر عن مفهوم العربة التي تجرها الخيول، أو السيارة الحديثة التي تعمل بالوقود. بناء على الحقائق الواردة أعلاه، فإن كلمة كاراداك ظهرت في التأريخ بعد وصول القبائل الميدية الأخمينية إلى إيران في النصف الأول من الألف الأول ق.م، بينما سُجِّل اصطلاحاً (كوردادا) و(قردي) في نصوص ترجع إلى نهاية الألف الثالث ق.م وعلى هذا الأساس يجب أن تُتركَ قضية ربط هذه الكلمة بكنية الكورد القومية. لم يشر الأخمينيون ضمن ساتراباتهم (مقاطعات إدارية) إلى كل من كوردا وقردي لأنهم اعتبروها من ضمن ساتراب عام سموها أرمينيا كما هو يتوضح ذلك في كتابات داريوس على جبل بهستون. وإذا كانت صيغة الـ (كورت - ي) الآشورية قد ظهرت في الوثائق الساسانية بصيغة (كورت وجمعها كورتان)، فلا بد أن الأخميين والفرت قد استعملوها بهذه الصيغة، لأن مؤرخي اليونان والرومان سجلوها من بعدهم مباشرة بنفس الصيغة Cyrtti، في حين سماوا بلادهم Cord- uene التي تمركزت في آمد (ديار بكر). وعلى هذا الأساس نستطيع أن نشير إلى أن هذه الكنية نابعة من صميم الواقع للموطن الكوردي". (أحمد، 2005، ص 292-281/ ج1)

وربما راج مصطلح كردوخي أكثر من غيره إبان الحكم اليوناني فالروماني للمنطقة: "سكن الكردخيون جنوب نهر (بهتان = نهر بوتان) في كردستان تركيا. وبعدها يصب هذا النهر في دجلة فإن الأخيرة كانت تشكل الحدود الغربية لمناطق الكردوخين. وكانت حدودهم تنتهي في الجنوب بانتهاء المواقع الصخرية قرب قرية المنصورية، وبذلك فإن مواطن الكردوخين كانت تشمل منطقة بهتان (بوتان) الكوردية في تركيا.

تعرف الإغريق إلى الكردوخيين أثناء رجوع كسينوفون ورحلة العشرة آلاف من اليونانيين بعد معركة كوناكسا قرب بابل عام 401 ق.م بين

كورش الأحميني وأخيه أرتاكسيرس (أردشير) الملك. فقد وصف كسينوفون في كتابه (أناباسيس) أثناء رجوعه إلى بلاده اليونان الطابع الجبلي لمناطق الكردوخيين قبل دخوله إلى أرمينيا، وتحدث عن المعارك الضارية التي واجهها اليونانيون في هذه المناطق. وبعد كسينوفون نادراً ما يورد اسم الكردوخيين، وقد ذكرهم بعض المؤرخين الرومان أمثال بليوس وديودورس الصقلي وغيرهما، ثم صار للاسم كردو (قردو) مفهوم جغرافي في المدونات الآرامية خلال العصر المسيحي وجاء بصيغة قردى في المؤلفات العربية الإسلامية. لا شك أن الصيغة اليونانية لهذا الاسم كانت (كردوخي) (KARDUKHOI) واللاحقة (oi) علامة الجمع في اليونانية. أما (خ، خي) فتدل على حالة خاصة في الجمل باللغة الخلدية (الأورارتية) التي لا بد أنها كانت للغة الكردوخيين علاقة بها، وذلك لوقوع مناطقهم حول مركز الدولة الأورارتية التي كانت عاصمتها (طوشبا). وهكذا فإن (كردو) ما هو إلا الاسم (كردا) الذي ورد مع الاسم (سو) في الكتابات المسمارية التي خلفها لنا الملك (شوسين) 2036 - 2028 ق.م رابع ملوك سلالة أور الثالثة 2111 - 2003 ق.م، لأن المنطقتين واقعتان جنوب بحيرة (وان). وعلى ما يظهر فإن تأريخ سكان هذه المنطقة هو جزء من تأريخ كوردستان العام، وبالرغم من عدم خضوع هؤلاء عسكرياً لأية قوة مرت ببلادهم، كما يشهد على ذلك كسينوفون نفسه، لكن إمبراطوريات عدة ضمت تلك المناطق سياسياً وحضارياً إليها كالإمبراطوريتين الميتانية والأورارتية ثم الميدية والأحمينية. لذا فتأريخ الكردوخيين يعتبر جزءاً من تاريخ هذه الإمبراطوريات ولا يظهر أنهم أدواً دوراً متميزاً ومستقلاً في هذه المجالات. (رشيد، 1990، ص88)

وتبين عدد من المصادر أن بلاد الكورد كانت معروفة عند البابليين: "كان البابليون واليونان على اطلاع ومعرفة ببلاد الكورد، فالمؤرخ والكاهن البابلي بيروسوس من القرن الثالث قبل الميلاد، يقول

إن سفينة النبي نوح رست على جبل الكوردوئين ، أما إبيغانبيوس (310 - 403)م أسقف سالاميس، فيذكر في كتابه بانزيون أن بقايا سفينة نوح ما زالت شاخصة للعيان بكارديايي، وهما يقصدان بلاد الكرد." (توفيق، 2022، ص23)

2-2 من كورد إلى كوردوين (CORDUENE)

أشير إلى أساس مصطلح كورد الدالّ على منطقة جغرافية، في الألفين الثاني والأول قبل الميلاد، في السجلات الرافدية، لكنه استخدم بحدوده وشخصيته الجغرافية في الجغرافيا اليونانية - الرومانية منذ أواسط الألف الأول ق.م. وعرفت كوردوين (CORDUENE) كإقليم في شمال بلاد ما بين النهرين. واتسع مدلوله ليعبر عن منطقة جغرافية محددة في شمال السهول بين نهري دجلة والفرات. وقد أشار مينورسكي بشكل مبكر قبل سنة 1915م إلى هذه العلاقة الوثيقة بين مصطلح كورد كمجموعة بشرية، والدلالة الجغرافية لمنطقة أو إقليم واسع باسم قريب منه (كوردوين): "عرف الجغرافيون الإغريق (سترابون، بتوليمي وآخرون) في أوائل القرون الميلادية بصورة جيدة مناطق (كوردوئين). وقد كانت هنالك مدينة صغيرة تسمى بيناك Pênak . وهي لا تزال قائمة على نهر دجلة ويسمونها (فينك) Finik. يمكننا الآن أن نعقد مقارنة بين كلمة (كوردوئين) وكلمة (كورتجيا) (بلاد الأكراد) المذكورة من قبل الأرمين الأرثاكيين، والتي كانت تمتد من سلباس وعبر الأقسام الجنوبية من هكاري ثم إلى الغرب حتى بوتان." (مينورسكي، 1968، ص22)

ينبغي أن نقدر الأهمية الكبرى للأبحاث التي رفدت بحثنا في الإحاطة بحدود مصطلح كورد وجذورها التاريخية، ما نشأ عن عملية الاحتكاك بين الإغريق في توسعهم شرقاً وبين شعوب آسيا الغربية.

لقد ساهم التوسع الإغريقي شرقاً، مساهمة كبيرة في تبلور علوم الجغرافيا ومعرفة مجموعات البشر الساكنة في إطار الإمبراطورية الميديّة، فالأخمينية لاحقاً. وبالتالي تطورت هذه المعارف، وتبلورت الهوية بشكل أوضح، وانبثقت من حالي الاحتكاك والتواصل السلمي، وكذلك بسبب الحروب بين الإغريق وحضارات إيران المتعاقبة منذ أواسط الألف الأولى ق.م. لقد ساهمت عملية التوسع اليونانية بدءاً من مناطق شرقيّ الأناضول في تأصيل معرفة المجتمعات المحليّة، خاصة ضمن مناطق شرقيّ الأناضول، وصولاً إلى شرق البحر المتوسط، فالجزيرة الفراتية. لذلك يبدو أنه جرى التعرف إلى مجتمع منظم محلي قاوم التوسع اليوناني.

وعلى الأرجح كانت هذه المقاومة ترفض الاندماج، أو الرضوخ للتوسع اليوناني الذي مهد وساعد على استخدام مؤرخي اليونان ومن بعدهم الرومان في سردياتهم التاريخية، وكذلك في المصنّفات والكتب الجغرافية مصطلحات ومفردات قريبة من كورد، أو مشتقة منها، وذلك للدلالة على مجموعة إثنية - ثقافية مميزة، وكذلك كتسمية لمنطقة جغرافية، وذلك بحسب السياق، كما أسهب فيه. وقد حورت هذه الاستعمالات لغوياً خاصة أثناء الترجمة والنقل من لغة إلى أخرى. وعلى الرغم من ذلك، فمن السهولة استنتاج المغزى والمقصود من هذه الاستخدامات التاريخية لمفردتي كورد كوردوبين أو كوردوسي، أو ما يوازيها، كما هو واضح في النص التالي الذي يعود إلى سنوات ما قبل الميلاد: "وتقع على مقربة من الفرات مناطق الغوردبين الذين دعاهم الإغريق كاردوسي، وكانت مدنهم هي: ساريسا، وساتالكا، وبيناكا²، وهي قلعة قوية فيها ثلاث أكربوبوليسات يحيط بكل منها سور، فتبدو كأنها تشكل مدينة ثلاثية. ولكن هذه المدينة الأخيرة لم يخضعها الملك الأرمني

2 - هي نفسها قلعة فنيك الشهيرة، في منطقة بوتان، والتي تكرر ذكرها في المصادر العربية.

فحسب، بل استولى عليها الرومان عنوة أيضاً، غير عابئين بأن الغورديين من أكثر الشعوب مهارة في بناء التحصينات وأكثر خبرة في صناعة آلات الحصار، ولذلك هم الذين كانوا يؤدون هذه الأعمال لدى تيغران. كما سقط الشطر المتبقي من منطقة ما بين النهرين تحت سيطرة الرومان أيضاً. وقد أعطى بومبيوس الشطر الأكبر منها لتيغران، وتحديد الأماكن التي كانت لها أهمية تذكر. وهذه البلاد غنية بالمراعي والنباتات". (سترابون، 2017، ص304)

وهكذا يمكن الاستنتاج أن مدينة فينك التي تقع في شمال شرقي الجزيرة الفراتية، المدينة ذات الأكربول والأسوار الثلاثية كانت عاصمة كوردوبيين. وأن ما تبقى من الجزيرة منحها الرومان لحلفائهم الأرمن عهدئذ.

قَسَّم عدد من مؤسسي الجغرافيا اليونانية المناطق الواسعة الواقعة بين نهري دجلة والفرات إلى عدة أقاليم، الجنوبي منها فقط سمي بـ (ميزوبوتاميا)، والشمالي الشرقي (كوردوبيين)، أما القسم الشمالي الغربي فقد عُرف بـ (أوسرين)، أما التي تليها نحو أعالي وغربيّ الفرات باتجاه شرق الأناضول فقد سميت (سوزوفين)... وهكذا. كما هو مبين في الخارطة رقم (1) المرفقة والعائدة بتقسيماتها الجغرافية إلى سنة 60 ق.م. كما نجد التقسيمات نفسها في خارطة أوربية معاصرة، رقم (2) المرفقة، إلا أنه في هذه الأخيرة وُسِّع إقليم ميزوبوتاميا ليكون بمثابة الجغرافيا الأم لكل منطقة ما بين نهري دجلة والفرات، وهذا تعديل وتحوير لتقسيمات الجغرافيا اليونانية - الرومانية الأولية.



الخارطة رقم (1) - تبين أول تقسيم جغرافي يوناني-روماني
لأقاليم ما بين نهر دجلة والفرات

مبين في قسمها الشمالي الشرقي كوردوبيين CORDUENE



الخارطة رقم (2) - خارطة أوروبية متأخرة عدلت وحورت جزئياً
التقسيمات الرومانية للجزيرة الفراتية

حددت منطقة كوردوبيين في القسم الشمالي الشرقي من ميزوبوتاميا

3-2 قدم اللغة الكوردية وعلاقتها مع تبلور الهوية الكوردية

اللغة الأم كانت، وربما لا تزال هي أساس الهوية الإثنية والقومية، ولا يمكن أن تكون هنالك هوية (كوردية) متبلورة قبل الميلاد، دون أن تكون هنالك حالة من التشابه والتواصل بين الهوية الحالية الكوردية، وكذلك اللغة الكوردية المعاصرة واللغة الكوردية المستعملة منذ ذلك الحين. مع احتمال حدوث تغييرات موضوعية عليها. وعلى الرغم من جواز واحتمال أن تتعدل الهويات في سياقات تاريخية، وذلك بحسب درجة العلاقة مع المتغيرات الإثنية والديمغرافية، وكذلك احتمالات تطور وتعديل اللغة. لكننا نفترض أن اللغة الكوردية المعاصرة كانت مستخدمة في الألف الأول قبل الميلاد، لعدد من الأسباب، أحدها هو وجود قبيلة معنى اسمها مشتق لغوياً من أفعالها، ومن توصيف مكان جغرافيتها، وذاتك الاشتقاق والتوصيف يطابقان ما هو مستخدم في اللغة الكوردية المعاصرة في المناطق الجبلية الكوردية. فقد أورد الجغرافي سترابون (Strabon)، وكان يصف المجتمعات أيضاً، أنه مر بها، أو عاش بينها، كما هي الحال في مناطق شرقي الأناضول. ومن المحتمل أنه قد زار مناطق أعالي الفرات، وكتب عن مجتمعاتها ومدنها وقبائلها بتفاصيل دقيقة، كشاهد عيان، لا ناقلٍ للأخبار. لذلك كتب سترابون عن قبيلة ذات خصائص وسمات متوحشة، تسمى (سارابارين). تؤكد التسمية، دلالة وسبب اشتقاق الاسم، على وجود اللغة الكوردية وانتشارها في تلك المنطقة المحاذية لمنطقة كوردوين: "وتقول الرواية، إن جماعة من التراقيين تدعى سارابارين، (قاطعي الرؤوس)، سكنوا أعالي أرمينيا بجوار الغورانيين والميديين، وهؤلاء قبيلة من الوحوش البشرية الجبلية العصية الذين يسلخون فروات الرؤوس ويقطعونها، لأن هذا معناه (ساراباريون). وأنا كنت ذكرت بأسطورة ميديا أثناء وصفي لميديا. لذلك مقارنة هذه الأخبار كلها تقودنا

إلى القول، إن هناك أواصر قرابة تربط بين الميديين والأرمن، وإلى حد ما بين التساليين وأحفاد ياسون وميديا." (سترابون، 2017، ص50).

يتضح من هذا النص أن قبيلة متوحشة كانت تسكن الجبال الواقعة بين كوردويين وأرمينيا، وكانت تتصف بأنها تقطع رؤوس البشر وتسلخها، وهي سرديّة تعبر عن الوحشية. لكن ما يهمننا من هذه السردية، لا الأفعال المشينة للقبيلة، بل من أطلق عليها هذه التسمية باللغة الكوردية عهدئذ؟ لأن تسمية هذه القبيلة: (سارباريين) تعني باللغة الكوردية المعاصرة: قاطعي الرؤوس، ومؤلفة من مفردتين (سار = رأس، بزيّين = قَطْع). وهذا مؤشر على استخدام اللغة الكوردية بصيغة قريبة جداً من المعاصرة في مرحلة نهاية الألف الأول ق.م. وخاصة في مناطق الجبال بأعالي الجزيرة الفراتية. لنرجح ما ذهبنا إليه أن اللغة تظل هي العمود الفقري الحامل لهوية الجماعات البشرية منذ أقدم العصور، وأن دلالة التسمية باللغة الكوردية، على الرغم من أن سترابون يشير إلى أصلهم من التراقيين، بمعنى أن اللغة الدارجة، وربما لغة المعرفة السائدة في تلك الجغرافيا كانت هي اللغة الكوردية، حتى عُرفت هذه الجماعة، ووُصفت هوية هذه القبيلة بهذه اللغة، بصرف النظر عن تسميتها الأصلية أو طبيعة اللغة (التراقية) التي يفترض أنهم كانوا يتحدثون بها. اللغة الكوردية المعاصرة هي على الأرجح امتداد لنفس اللغة التي تكلم بها السكان الأصليون لمناطق كوردويين الجبلية، وتلك المتاخمة للأرمن. يمكننا افتراض أنه لا يمكن لهذه اللغة أن تعمم وتنتشر بدون نظام تعليمي وإداري، وكذلك بدون وجود سوق واسعة لمجتمعات متجاورة تحكم من قبل مركز حضري أو أكثر. وهذا ما تحقق على الأرجح في ظل المملكة الميديّة في أواسط الألف الأول ق.م. وبالتالي فأصالة واتساع انتشار اللغة الكوردية عبر التاريخ هما من أهم أسس الهوية الكوردية.

الفصل الثالث

تحديد هوية (كُرد) و(أكراد) في المرحلة الإسلامية

1-3 تبلور مصطلحي (كُرد) و(أكراد) في المرحلة الإسلامية

ترسخ واتضح مدلول ومعنى مفردة (كُرد)، بالصورة التي تُكتب في السرديات والمعاجم العربية، في المرحلة الإسلامية، بل تعمق، واتسع استخدامه ليعبر عن مجموعة إثنية خاصة واسعة الانتشار، بل عرف به قوم من الأقوام في الجوار العربي. كما استُخدم مصطلح (الأكراد) بصيغة أوسع من مفردة (كُرد)، حيث يرى بعضهم أنه جاء على وزن (أعراب)، للإقلال من شأن هذه المجموعة البشرية. ولا نرجح هذا التفسير إذ إن معظم السرديات والروايات التاريخية العربية الإسلامية كانت تنطوي على محتوى من الاحترام لهذه المجموعة البشرية التي اكتُشفت في الجوار العربي. حيث ورد اسم (الكُرد) ومصطلح (الأكراد) للدلالة على مجموعة مميزة من البشر في المناطق والممالك التي (فتحتها) الجيوش العربية الإسلامية، وقلما نجد أن كتاباً في التاريخ أو الجغرافيا العربية الإسلامية يخلو من اسم (الأكراد) أو (الكُرد)، منذ بداية التدوين بالعربية، وصولاً إلى الكتاب المتأخرين نسبياً. فقسم منهم صنف (الكُرد) كفرقة من الفرس، كما نصادفه عند ابن الوردي الذي ظل مواظباً على ربط (الكُرد) بالعرب بخيوط النسب: "وفرقتهم كثيرة منهم

الديلم سكان الجبال، ومن الجيل³ يسكنون الوطأة لجبال الديلم وأرضهم ساحل بحر طبرستان، ومنهم الكرد بجبال شهرزور. وقيل الكرد من العرب ثم تنبطوا وقيل هم أعراب العجم". (ابن الوردي، 1996، ص71)

ولعل من أوائل من نقل رواية أن (الْكَرد) هم أعراب الفرس هو الطبري، وذلك في سياق تفسير وجود (الإثنية الْكُردية) الكثيرة العدد بجوار العرب. ونزج أن المدونات الفارسية المتأخرة في العهد الساساني كانت تنقل هذا التفسير الذي هو صحيح في جزئية واحدة، لكنها لا تفسر مجمل تاريخ (الْكَرد) الإثني والثقافي: "ذكر الطبري أن نمرود ملك بابل وأصحابه أجمعوا على قتل إبراهيم الخليل عليه السلام فقالوا: (حَرِّقوه وانصروا آلهتكم)، يشير إلى أن الذي أشار بتحريق إبراهيم عليه السلام بالنار، رجل من أعراب فارس، وقيل: وهل للفرس أعراب؟ قال نعم الكرد هم أعراب فارس." (السورجي، 2012، ص53)

من الملاحظ أن هذه الرواية تتكرر في وصف ومعرفة قطاع كبير من الكورد الرجل، الذين عرفوا في مواقع أخرى بشوان كارا، أي الذين يعملون في الرعي. وعند التوسع في دراسة التناول التاريخي، للمؤرخين والبلدانيين العرب، وعلى الرغم من تأثرهم ونقلهم الكثير من المعارف عن الأدبيات المكتوبة بالفارسية، إلا أنه من الإجحاف الافتراض أن بعض الروايات كانت تهدف إلى تشويه صورة الكورد، بل تمكن مصادفة ما هو عكس ذلك. ومن المهم أن نبين أن روايات وأوصاف أوائل من كتب عن الكورد وبلادهم كانت تنسم غالباً بالموضوعية، وذلك في سياق التعرف إلى المناطق التي سُيِّطِرَ عليها في مطلع (الفتوحات الإسلامية). خاصة ما نجده عند البلاذري من القرن الثاني للهجرة، والهمذاني من القرن الثالث، فهذا الأخير

3 - من الممكن الجيل فرقة من الكورد، وقد تلفظ بالجييم المصرية (Gêl)

قد حدد جغرافية وجود الكورد، ومناطق سكنهم، وكشف عن وجودهم المحصن في محيط مدينة الموصل المستحدثة بجوار مدينة (راوندان): "وإنما سميت الموصل موصلاً لأنها وصلت بين الجزيرة والشام، والجزيرة من عمل سميساط إلى بلد ومن الموصل إلى الأردن، ويقال إنه سميت الموصل لأنها وصلت بين دجلة والفرات. ومدينة الموصل بناها مروان بن محمد، وراوند الموصل بناها راوند بن بيوراسف. وولى عمر عتبة بن فرقد السلمي الموصل سنة عشرين، فقاتله أهل الحصن فأخذ حصنها الشرقي عنوة، وعبر دجلة فصالحه أهل الحصن الآخر على الجزية والإذن لمن أراد الجلاء في الجلاء. ثم فتح المرج وقراه وأرض بانهدرا وداسن وجميع معاقل الأكراد، وأول من اختط الموصل وأسكنها العرب، ومصرها هرثمة بن عرفجة البارقى، وكان عمر عزل عتبة عن الموصل وولاه هرثمة". (الهمذاني، 1996، ص-176 177)

وقد تطور مصطلحا (كُرد) و(أكراد) في الأدبيات التاريخية والجغرافية العربية الإسلامية في القرن الثالث للهجرة وارتقت إلى مستوى تدقيق المعرفة بهما، وكذلك التدقيق في صيغ تعبيرهما عن الإثنية الكوردية ومجتمعاتها. كما رُبطت بأشكال الحكم والطبقات الحاكمة في الإمبراطوريات الحاكمة في المنطقة قبل الإسلام على النحو الذي بينه المؤرخ المسعودي في كتابه (التنبيه والإشراف)، حيث أدرج الكورد ضمن الطبقة الثانية من ملوك الفرس الأولى وهم بلان: "أولهم منوشهر ملك مائة سنة وعشرين سنة، والفرس تعظم أمره وترفع من شأنه لأمر ذكروها ومعجزات وصفوها... وكان له سبعة أولاد إليهم ترجع أكثر شعوب فارس في أنسابها وسائر طبقات ملوكها، وهو كالشجرة للفرس في النسب. وكذلك الأكراد عند الفرس من ولد كرد بن أسفنديار بن منوشهر. منهم البازنجان والشوهجان والشاذنجان والنشاوره والبوذيكان واللرية والجورقان والجوانية والباريسان والجلالية والمستكان والجابارقة

والجُروغان والكيكان والمأجُردان والهدبانية وغيرهم ممن بزمام فارس وكرمان وسجستان وخراسان وأصبهان وأرض الجبال من الماهات، ماه الكوفة، وماه البصرة، وماه سبذان والايغازين وهما البُرج وكَرَجَ أبي دلف وهمذان وشهرزور ودراياذ والصامغان وآذربيجان، وأرمينيا وأران والبيلقان، والباب والأبواب، ومن بالجزيرة والشام والثغور. وقد ذهب قوم من متأخري الأكراد وذوي الدراية - منهم من شاهدناهم فيما ذكرنا من البلاد - إلى أنهم من ولد كرد بن مرد بن صعصعة بن حرب ابن هوازن. " (المسعودي، 1938، ص78)

ويستخلص من النصوص الأولى هذه خاصة، نص المسعودي الذي يعود إلى النصف الأول من القرن الرابع الهجري، الموافق للعاشر الميلادي، أن انتشار الكورد وضيضهم السكاني كان هائلاً في حجمه، لدرجة يصعب تصديقه. علماً أن هذه الرواية تتطابق مع ما سبقها وما ستتبعها من روايات حتى القرن الرابع عشر الميلادي، التي أكدت جميعاً على أن النظر من زاوية الجغرافيا السكانية، حيث كان الانتشار الكوردي يغطي معظم مساحة الشرق الأدنى. فقد كانت عدد فرقه تبلغ (16) فرقة، إضافة إلى من هم في مناطق بعيدة عن بلاد الكورد، كاليمن والشام.

أما من زاوية معرفية، فقد نسب المسعودي الكورد إلى كُرد بن أسفنيار، كاحتمالٍ ثانٍ، وبذلك تفصح الرواية عن مسألتين؛ الأولى، ربط هوية الكورد الأقوامية مع شخص هو (كُرد) الذي كان حفيد منوشهر ملك إيران الأول، وهذه هي الرواية الأصلية. أما الرواية الثانية الفرعية، فإنه ينقل عن بعض الكُرد الذين رأهم، والذين نسبوا قومهم إلى كُرد بن مرد من قبيلة هوازن العربية. وهنا تستمر قصة ربط الهوية الجماعية مع اسم فرد. وينبغي أن نأخذ محاولات ربط الكورد مع العرب في أصل مشترك، وهي قديمة، ومتكررة، ولها دلالاتها المتعددة، أهمهما: الجوار الجغرافي،

والتقارب الاجتماعي. كما سنتطرق له لاحقاً. يمكننا الافتراض أن تناول السرد التاريخي للكورد كمصطلح، وكتعبير عن قوم بل أقوام سائدة في المنطقة كان علمياً وموضوعياً في أغلب الحالات والسياقات، بعكس ما روج له بعض، حيث اقتطعت روايات ضعيفة، مصاغة على شكل ترهات، ومرتبطة بقصص خالية من أي محتوى علمي، كالقول إن أصل الكورد من الجن... الخ. سنجد في الصفحات القادمة أن الأدبيات التاريخية والجغرافية العربية قد كشفت عن ظاهرتين مهمتين لهما علاقة بالكورد، الأولى اتساع مساحة بلاد الكورد، هي ضخامة الكتلة السكانية الكوردية، وتنوع مجتمعاتها. وبالتالي رجحت المصادر العربية خصوصية الكورد بثقلها الديمغرافي، وعرفتهم من خلال ميزة الكثرة العددية.

2-3 الأكراد: خلائق لا تحصى وأمم لا تحصر وديمغرافيا تفيض على العالم

أنتجت عملية احتكاك طلائع الفرسان العرب بالكورد نتيجة (الفتوحات الإسلامية) المبكرة حالة تعريف وتوصيف لقوم مختلف عن العرب، تم التعرف إليهم عبر هويتهم السابقة، واستخدموا تسميتهم الإثنية الأقوامية الصريحة. كما عبر هذا القوم عن نفسه كمجتمعات مقاومة أكثر من أي صفة أخرى، بحسب ما نصادفه بشكل مبكر في روايات البلاذري ضمن كتابه (فتوح البلدان). في حين ركز أغلب البلدانيين الآخرين على الكتلة السكانية الهائلة للكورد. ويبدو أن الأرقام التي أوردها الإصطخري، أبو القاسم إبراهيم محمد الكرخي (850 - 957 هـ)، لعدد السكان الكورد في إقليم فارس لها علاقة بصدمة المعرفة والتوصيف الأولى التي نحن بصدد تحليلها. وعلى الرغم من أنها تتوافق مع باقي الروايات، إلا أن هذه الأرقام معبرة أكثر عن هذه الظاهرة الاستثنائية في تاريخ مجتمعات

المنطقة. عندما عدد الإصطخري المعروف بالكرخي أحياء الكُرد في إقليم فارس فقط، ثم قدم إحصائية لعدد الرجل منهم، نصادف إحصائية وأرقاماً قريبة من الخيال، أكثر من صلتها بالواقع: "وأما أحياء الأكراد فإنها تكثر في الإحصاء، غير أنه بجميع فارس يقال إنهم يزيدون عن خمس مائة ألف بيت شعر ينتعلون المراعي في المشتى والمصيف على مذهب العرب ويخرج من بيت واحد من الأرباب والأجراء والرعاة واتباعهم واتباعهم ما بين واحد إلى عشرة من الرجال ونحو ذلك." (الإصطخري، 1870، ص99)

نترجم ما أورده الإصطخري إلى حسابات وأرقام بسيطة، فنجد أن أعداد الكورد الرجل في بلاد فارس يبلغ مليونين ونصف المليون من الذكور كحساب وسطي. حيث كان قد حدد عدد الأرباب والأجراء والرعاة الذين يخرجون من كل خيمة بمعدل واحد كحد أدنى وصولاً إلى عشرة كحد أعلى، بحيث يكون عددهم في حده الأدنى:

500 ألف × 1 = 500000 شخص ذكر، أما الحد الأعلى فقدرها بخمسة ملايين شخص، أي 500 ألف × 10 = 5000000. أما المعدل الوسطي لهذه الكثافة السكانية فهي تساوي: 500 ألف × 5 = 2500000 (مليونان وخمسمئة) شخص ذكر. كما في الجدول رقم (1).

إقليم فارس	500000	الحد الأدنى
إقليم فارس	5000000	الحد الأعلى
إقليم فارس	2500000	الحساب الوسطي التقديري

الجدول رقم (1) يبين عدد الرجال الكورد الرجل في إقليم فارس بحسب الإصطخري

أي كانت تقدر أعداد الذكور منهم بمليونين ونصف وسطياً، وهم من الرعاة الكورد الرجل فقط في إقليم فارس. وذلك في أوائل العهد الإسلامي. لكن ماذا يعني ذلك؟

سواء أخذنا الحد الأدنى أم المتوسط، فإن الرقم يظل كبيراً ومؤشراً

على جملة من المعطيات، ومنتجاً لمجموعة من الأفكار والدلالات. أهمها أن الكورد كانوا من أكثر الشعوب الإسلامية عدداً، فلم نصادف ذكراً لهكذا أرقام لتعداد أي قوم آخر. لذلك سنفترض أن الكورد كانوا المجموعة السكانية الأكبر بين الشعوب التي دخلت الإسلام في بداياتها الأولى. وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. ويتشعب من هذا الافتراض أنهم كانوا الحامل الاجتماعي الأوسع لهذا الدين. مما يضيف الكثير من الصدقية والمشروعية على دورهم الريادي من الناحيتين السياسية والدينية في العصور اللاحقة. هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد الكورد ووجودهم لم يقتصر على المجتمعات الرحل في إقليم فارس، وإنما كان تمركزهم الأساسي في بلادهم التي عرف جزء منها بإقليم الجبال، وكذلك كانوا في إقليم الجزيرة الفراتية، وأذربيجان، وفي شرقي ووسط الأناضول. كما سنستعرضه لاحقاً.

يبدو أن أحد أسرار هذا العدد الكبير، هو أن الكورد قد تشكلوا، وتبلورت سماتهم الأقوامية، من لغوية وثقافية في فضاء عدة إمبراطوريات⁴ واسعة، مترابطة ومتعاقبة، هي حسب التسلسل الزمني: الحورية الميتانية، الميديّة، الأخمينية، الساسانية، ثم العربية الإسلامية.

3-3 تطور معرفة (كُرد) و(أكراد) وتشكل مفهوم (بلاد الأكراد)

في مراحل متأخرة، وضمن سياق تطور دلالات مسميات (الأكراد) و(الكُرد)، بلور ابن فضل الله العمري⁵ صيغة دقيقة لتعريف

4 - أطلق مصطلح امبراطورية على الحكم الروماني، وتطلق أيضاً على الممالك الكبرى التي سبقتها مجازاً، وذلك للتعبير عن كبر مساحتها، واحتوائها على أقوام متعددة.

5 - شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري. (1300 - 1350) م. مؤرخ حجة في معرفة البلدان والأقاليم، يعد أهم من تناول التاريخ والجغرافيا والعمران بمنهجية علمية قبل ابن خلدون. ولد ونشأ وتوفي بدمشق، عمل قاضياً في دمشق. ثم ترأس ديوان الإنشاء في عهد السلطان المملوكي

وتوصيف الكورد، وميزها عن باقي الأمم، مستمراً كما من سبقه في توصيف الثقل الديمغرافي الهائل والمتنوع لهذا القوم، إذ عرفهم كقوم يحتوي على أمم فرعية، لا مجموعة بشرية صماء ومتجانسة فحسب، خاصة في كتابه (التعريف بالمصطلح الشريف): "الأكراد: وهم خلائق لا تُحصى وأمم لا تُحصَر، ولولا أن سيف الفتنة بينهم يستحصد قائمهم، وينبه نائمهم، لفاضوا على البلاد، واستضافوا إليهم الطارف والتلاد، لكنهم رموا بشتات الرأي وتفرق الكلمة، لا يزال بينهم سيف مسلول، ودم مطلول، وعقد نظام محلول، وطرف باكية بالدماء مبلول، ولهما رأسان كل منهما جليل، ولكل منهما عدد غير قليل، وهما صاحب جولمرك، وصاحب عقرشوش." (ابن فضل الله، 1988، ص58)

لكن عاد ابن فضل الله بعلمه الواسع وموقعه العالي في السلطنة المملوكية، تعرف وعرف (الأكراد) من زاوية أخرى، أي جزئية تثبت الأصالة العرقية، ورسم الحدود الجغرافية لهم حيث ورد في موسوعته (مسالك الأبصار في ممالك الأمصار): "في الأكراد: ونقول - وبالله التوفيق - إن الأكراد وإن دخل في نوعهم كل جنس أتى ذكره في هذه الفصول فإنهم جنس خاص من نوع عام. وهم ما قارب العراق وديار العرب، دون من توغل في بلاد العجم، ومنهم طوائف بالشام واليمن. ومنهم فرق مفترقة في الأقطار. وما حول العراق وديار العرب جمهرتهم. وغلب في زماننا بما يقارب ماردین⁶ منهم إبراهيم بن علي المسمى بالعزیز مالو." (ابن فضل الله، 2010، ص3/197ج3) وهكذا نجد أنه قد حدثت النقلة والتحول النوعي العميق في المعرفة العربية الإسلامية بالكورد في القرن الثامن الهجري، الرابع

الناصر، وينسب إلى العمري أحد عشر مصنفاً، لكن شهرته الجغرافية اكتسبها من موسوعته الكبرى التي تتألف من اثنين وعشرين جزءاً، وهي بعنوان "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار". وله كتاب في الدبلوماسية وأصول المراسلات بين الحكام، بعنوان: التعريف بالمصطلح الشريف.

6 - ماردین: مدينة تاريخية جبلية تقع حالياً شمال خط الحدود بين سوريا وتركيا بحوالي 15 كم

عشر الميلادي، بعد تراكم كم كبير من السرديات والمعلومات ذات العلاقة بالكورد وبلادهم، خاصة عند ابن فضل العمري. فعلى سبيل المثال، يعد العمري من أوائل من قسم الكورد كقوم مركب ومتنوع إلى الأقسام الرئيسية التالية:

• في الأكراد وفيه فصل جامع لأحوال سكان الجبال

• في اللر⁷

• في الشول⁸

• في شنكارة⁹

وبلادهم جميعاً بلاد خصب زائد ومزارع وموارد وزروع وفواكهه وثمر متشابه، وغير متشابه، وكلهم أهل غناء ودفاع وحصانة وامتناع. (العمري، 2010، ص195/ 3ج)

إن تحليل النص أعلاه، يبين أن بلاد الكورد كانت واسعة، وتوزعت المجتمعات والأمم الكوردية بين الجبال والسهول. كما كانوا متشككين من الحضر والرحل. وعلى الرغم من أن هذا التصنيف ثنائي الوجهين، سكاني وجغرافي في الوقت نفسه، لكنه شكل خطوة معرفية كبرى للتصنيف العلمي، بمنهجية واضحة لفرز السكان والقوة الديمغرافية الكوردية على أربعة أقسام رئيسية: سكان الجبال، اللور، سكان السهول، الرعاة. كما أفصح البلدانى ابن فضل الله عن الغنى والتنوع في طبيعة بلاد الكورد. وهذا ما يسند، ويرجح توصيفنا للمجتمعات الكوردية بأنها مجتمعات راسخة ومنتجة.

7 - هم اللر، اللور. وهم قسم من الكورد تقع مواطنهم جنوب غرب إيران الحالية، بدءاً من مضيق هرمز على بحر العرب، ويصلون شمالاً حتى مناطق خوزستان، والمناطق المحاذية لجنوب شرق العراق المعاصر.

8 - الشول، وهي في الأصل تسمى جول (اوڤ) باللغة الكوردية، وتعني البرية، وهي تدل على المناطق السهلية والبراري، وهنا جاء بمعنى سكان البراري والسهول.

9 - شنكارة: تحوير لمصطلح: شفان كارا، وهي مركبة من كلمتين، شفان أو شوان = الراعي، وكار = العمل، وكانت تدل تاريخياً على اللذين يعملون في الرعي. وهنا يقصد به ابن فضل الله، القبائل الرحل اللذين يربون الماشية.

يمكن الافتراض أنّ ابن فضل الله هو أول من بلور مفهوم (بلاد الأكراد)، ووضع أسساً معرفية لعملية ربط السكان بالأرض، أي كشف عن حقيقة أن هذا الكم الهائل من السكان المنضوين والمصنفين ضمن الإثنية الكوردية يقطنون جغرافياً واسعة. وبالتالي تعود ملكية، أو نسب هذه البلاد لهذا المجتمع ذي الخصوصية (جنس خاص). فلم يقل بلاد الترك ولا بلاد الفرس ولم ينسب هذه البلاد إلى أي مجموعة أخرى قد تكون في الجوار، أو قسم منها داخل الحدود التي رسمها بدقة العارف، فهي (بلادهم، أي بلاد الأكراد)، وبالتالي أضفى على البلاد - الأرض صفة أقوامية، صفة العائدية (لهم). ومن المحتمل أن يكون قد وضع لها خارطة، كما يستنتج من نصوصه، أنه قد رسم خرائط لعدة بلدان، وخاصة عمل على تحديد موقع مكة منها.

ويعد هذا التحديد لربط الأرض (البلاد) بالسكان أولى المحاولات، وبداية لتعريف وتوصيف حدود بلاد الكورد كصيغة سياسية جنينية، لم يكن ابن فضل الله بعلمه وموقعه السياسي جاهلاً بها، أو ربطها لأسباب معرفية علمية صرف. كما قدم شروحاً لجغرافية (بلاد الجبال) التي كانت تدل عنده، وكذلك عند من سبقه من البلدانيين والجغرافيين العرب، ومن جاء بعده، بصورة واضحة على بلاد الكورد، ورسمها بدقة، كاشفاً عن حقيقة جديدة في تصنيفه، وهي أن هذه البلاد حازمة وفاصلة بين بلاد العرب والعجم، وقد أخرج الكورد بهذا التصنيف من بين العجم، محاولاً إضفاء صيغة حيادية إثنية وجغرافية عليهم، حيث يفصلون بين (العرب) و(العجم): "أما الفصل الجامع لأحوال سكان الجبال هؤلاء وغيرهم، فإننا نقول - وبالله التوفيق - : إن المراد بالجبال على المصطلح، الجبال الحاجزة بين ديار العرب وديار العجم، وابتداؤها جبال همدان وشهرزور وانتهاءها صياصي الكفرة، وبلاد التكفور، وهي مملكة سيس وما هو مضاف إليها بأيدي بيت لارن ولم أذكر من عشائرتهم إلا من

كنت بهم خبيراً، ولم أسمّم فيها منهم إلا بيت ملك أو إمارة تبدأ
بجبال همذان وشهرزور وأربل... " (ابن فضل الله، 2010، ص 197
198- / 3ج)

يبدو أن العلامة ابن فضل الله قد انحاز لفكرة تقريب الكورد من
العرب، بعملية إخراجهم من بين العجم من الزاوية الجغرافية على
الأقل. وجاء من بعده من وسع وعمق هذه المعلومات، وزاد شرحاً
في تفاصيل فئات الكورد، وكثرة عدد مدنهم ضمن (بلاد الجبال):
ومن مدنها أربل، شهرزور، الدينور، سهرورد، همدان، قصر شيرين،
قرمسين (كرمنشان)، نهاوند، زنجان. ومدن أخرى... كما أسهب
القلقشندي في شرح جوانب الفيض السكاني الكوردي. وعدد فرق
الكورد الكثيرة في بلاد الجبال وجوارها، فقد ذكر أكثر من عشرين
فرقة وطائفة، وهي: دياوشت من جبال همذان وشهرزور. درانتك،
وهي طائفة من الكورانية. دانترك وناوند. زنكليّة. اللوسة
والباسرية. السولية. القرباوية. بلاد الكركار ومنهم الحسانية. التلية
والجاكية. الكلاية. المازنجانية¹⁰، وهم طائفة المبارزكك الموجود
اسمه ورسم المكاتبه إليه في دساتير المكاتب القديمة. الشهرية.
الزرزارية. الجولمركية. مركوان. الدينارية. الهكارية. القمرانية
والتبكية. وإضافة إلى هذه الفرق: "جماعة من الأكراد تفرقوا
في الأقطار بعد اجتماع، منهم التحتية، وهم قوم كانوا يظاهون
الحميدية كان لهم أعيان وأمراء وأكابر، فهلكت أمراؤهم ونسيت
كبراؤهم، ولم يبق منهم إلا شردمة قليلة تفرقت بين القبائل
والشعوب. ثم قال وشعبهم كثيرة: منهم السنديّة وهم أكثر
شعبهم عدداً، وأوفرهم مدداً، كانوا يبلغون ثلاثين ألف مقاتل.
ومنهم المحمدية، وكان لهم لا يزيد جمعه عن ستمائة رجل.
ومنهم الراسنية، كانوا أوفى عدد وعُدّد، وجمع مدّد، ثم تشتت

10 - سننطرق لهذه الطائفة التي كانت عماد اماره كبيرة في سهول الجزيرة الفراتية في الصفحات القادمة

شملهم، وتفرق جمعهم، وعادت عدتهم في بلد الموصل لا تزيد عن ألف رجل، وكان لهم أمير يقال له علاء الدين كورك بن إبراهيم في بلد العقير¹¹، ولا ينقص عن خمسمائة، ومنهم الدنيكية¹²، وهم متفرقون في البلاد لا يزيد عددهم على ألف رجل". (القلقشندي، 1914، ص-375 378)

وكان القلقشندي، أيضاً قد تناول بشكل متأخر اتساع الجغرافيا السكانية للمجتمعات الكوردية، أي حتى أوائل القرن الخامس عشر الميلادي.

11 - هي بلدة تاريخية بالقرب من الموصل.

12 - دنيكية، هم على الأرجح قبيلة دنكي (Deniki) الكوردية الموجودة حتى الزمن المعاصر في تلك الأصقاع وفي جبل سنجان.

الفصل الرابع

الأقاليم المشتركة بين (بلاد الأكراد) والجزيرة الفراتية

1-4 سياقات تطور الجغرافيا السكانية

في المرحلة اليونانية - الرومانية قُسمت المناطق التي ضمت إلى الإمبراطورية العثمانية في مراحل متأخرة، ووُضعت على أقاليم بمسميات جديدة، وخاصة مناطق شرقيّ آسيا الصغرى (الأناضول)، والمناطق التي تقع ما بين نهري دجلة والفرات، كما هو موضح في الخارطة رقم (1). وليس من المؤكد ما إذا كانت هذه التقسيمات هي تقسيمات إدارية يونانية مبتكرة، أو أنها استندت على الجغرافيا التي ترسخت في الإمبراطوريات الإيرانية المتتالية، وخاصة المدينة منها، قبل سيطرة إسكندر على الجزيرة بين نهري دجلة والفرات. لكن من الثابت أن الجغرافيين المسلمين قد اعتمدوا جزئياً على التصنيف والمعلومات التي ورثوها عن الإمبراطورية الساسانية بوصفها آخر إمبراطورية إيرانية شرقية انهارت أمام الحكم العربي الإسلامي. حيث لم نجد مؤثرات واضحة للجغرافيا اليونانية على نصوص أوائل كتب الجغرافيا العربية. بل يمكن التأكيد على أن كتب الجغرافيا العربية الإسلامية قد أخذت المعارف والتصنيف الجغرافي الأساسي من الجغرافيا الساسانية المتأخرة، كما هو واضح لدى ابن الفقيه في كتابه البلدان: "وجد في بعض كتب الفرس أن ملوك الأرض قسموا الأرض أربعة أجزاء، فجزء منها مغارب الهند وأرض الترك

إلى مشارق الروم، وجزء منها الروم ومغارها وأرض القبط والبربر. وجزء منها أرض السودان وهي بين أرض البربر إلى الهند. وجزء منها من نهر بلخ إلى آذربيجان، وأرمينية والقادسية إلى الفرات ثم برية العرب إلى عمان، وإلى كرمان، وأرض طبرستان، وإلى كابل وطخرستان وهي الأرض التي سمتها الفرس بلاد الخاضعين وهذا الجزء هو صفوة الأرض ووسطها ولا يلحقه عيب ولا يناله تقصير. لذلك اعتدلت ألوان أهله واقتدرت أجسادهم فسلموا من شقرة الروم والصقالبة، وسواد الحبشة، والزنج، وغلظ الترك، ودمامة الصين. واجتمعت فيهم محاسن جميع الأقطار، وكل ما اعتدلوا في الحلية. والتمسك بمحاسن الأخلاق". (ابن الفقيه، 1417 هـ، ص 77) اعتمدَ هذا التصنيف الذي يقسم العالم إلى أربعة أقاليم أعدها وأحسنها هو الإقليم الرابع، والذي كانت تعده الجغرافيا الإيرانية ملكاً لها، أو ما تسمى بأرض الخاضعين، بما فيه برية العرب. لكن تطورت واتسعت التصنيفات والتقسيمات الجغرافية العربية في مراحل لاحقة، فقد بدأت تبرز - ضمن ما يهم سياق جغرافية بحثنا - تقسيمات جديدة ومنها ما سميت بمنطقة (الجزيرة)، وهي الأراضي الواقعة بين نهري دجلة والفرات. ليس واضحاً من هو أول من استخدم هذا المصطلح الجغرافي باللغة العربية، لكن على الأرجح أن البلاذري كان من الأوائل. ولكن من الملاحظ ابن الفقيه قد صغر الجزيرة إلى مرتبة منطقة صغيرة، حيث أطرها ضمن مصطلح (كوره). لكنه رسخ التسمية الجغرافية للجزيرة من جانب آخر: "قال الأصمعي كانت القريش تسأل في الجاهلية عن خصب باعربايا وهي الموصل لقدرها عندهم ولم يثلهم في خصبها شيء قط، وعن ريف الجزيرة وما يليها لأنها تعدل في الخصب باعربايا وفي التمر البصرة وفي السمك عمان. وخراج كوره الجزيرة وديار ربعية تسعة آلاف ألف وسبع مائة ألف وخمسة عشرة ألفا وثمان مائة درهم..." (ابن الفقيه، 1885، ص 135)

يتبين من هذا المصدر أن حدود الجزيرة غير دقيقة، فهي مجرد (كوره) منفصلة عن ديار ربيعة كمصطلح وتقسيم جغرافي مرتبط باسم قبيلة عربية كبيرة، وعلى ما يبدو أن (ديار ربيعة) أطلقت أصلاً كتسمية مجازية مقابلة ومسترجعة لذكريات ديار ربيعة التي أخلت من سكانها في الجزيرة العربية، وهاجرت القبائل العربية منها، حيث إن هذه التسمية - المنطقة المفترضة - لم تدخل ضمن حدود الجزيرة الجغرافي عهدئذ. هذا إذا لم نفترض أن المقصود من ديار ربيعة هي نفسها ديار الكورد بحسب فئة من المؤرخين العرب الذين افترضوا أن أصل الكورد من ربيعة. فعند المسعودي لا يوجد فارق كبير بين الكورد ومضر وربيعة، فأصولهم مشتركة ومتداخلة؛ بحسب المسعودي: "أما أجناس الأكراد وأنواعهم فقد تنازع الناس في بدئهم، فمنهم من رأى أنهم من ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، انفردوا في قديم الزمان، وانضافوا إلى الجبال والأودية، دعتهم إلى ذلك الأنفة، وجاوروا من هنالك من الأمم الساكنة المدن والعمائر من الأعاجم والفرس، فحالوا عن لسانهم، وصارت لغتهم أعجمية، ولكل نوع من الأكراد لغة لهم بالكردية." (المسعودي، 1973، ص122/ ج2)

يرجح هذا المصدر التاريخي ارتباط أصول الكورد مع العرب: "ومن الناس من رأى أنهم من مضر بن نزار، وأنهم من ولد كرد بن مرد بن صعصعة بن هوازن، وأنهم انفردوا في قديم الزمان لوقائع ودماء كانت بينهم وبين غسان، ومنهم من رأى أنهم من ربيعة ومضر، وقد اعتصموا في الجبال طلباً للمياه والمراعي فحالوا عن اللغة العربية لما جاورهم من الأمم." (المسعودي، 1973، ص123/ ج2)

تم يتابع المسعودي في تأكيد وترجيح نسب أقسام من الكورد إلى ربيعة: "وما قلنا من الأكراد فالأشهر عند الناس، والأصح من أنسابهم، أنهم من ولد ربيعة بن نزار. فأما نوع من الأكراد وهم

الشوهجان ببلاد ما بين الكوفة والبصرة، وهي أرض دينور وهمذان، فلا تناكر بينهم أنهم من ولد ربيعة بن نزار بن معد. والماجردان وهم من الكنكور ببلاد آذربيجان والهللانية والسراة وما حوى بلاد الجبال من الشاذنجان واللزية والمادنجان والمزدنكان والبارسان والخالية والجبارقية والجاوانية والمستكان ومن حل ببلاد الشام الدبالة وغيرهم، فالمشهور فيهم أنهم من مضر بن نزار، ومنهم اليعقوبية والجورقان وهم نصارى، وديارهم مما يلي بلاد الموصل وجبل الجودي". (المسعودي، 1973، 124/2ج)

لا يمكن لنا أن ننفي مضمون هذه الرواية التي يفترض لها، وبحكم قدمها التاريخي، وكتابتها من قبل عَلم من أعلام التاريخ والمعرفة في القرن الرابع الهجري، لكن يمكن تحليلها في سياقها التاريخي، وقراءة دلالتها. فللرواية مصداقية من جانب واحد على أقل تقدير، وهو حقيقة أن العرب قد اختلطوا بالكورد عند نزوحهم من الجزيرة العربية إلى الجزيرة الفراتية، وهذه الرواية تعبير وتكثيف لاحتمال الاندماج الاجتماعي والتفاعل الذي حصل بين الكورد السكان الأصليين والعرب المهاجرة من قبائل مضر. وهي في الوقت نفسه تعبير عن الأصل المشترك المحتمل لكثير من الجماعات الساكنة في الجزيرة الفراتية وجنوب العراق، منذ أوائل الفتوحات الإسلامية، حتى قبل الإسلام في أواخر العهد الساساني.

إنّ إصرار أغلب المؤرخين العرب المسلمين على انتماء قسم من الكورد إلى العرب، أصلاً ونسباً، هو مؤشر على التقارب الاجتماعي والحياة المشتركة بينهما، ودليل على التقارب بين العرب والكورد في سياقات تاريخية مختلفة، حيث قلما نجد أن العرب ينسبون شعوباً أخرى إليهم، فمسألة النسب كانت حساسة عن العرب الأوائل. في استرجاع معاصر للفكرة، ينبغي إدراج هذه النزعة عند المؤرخين العرب الأوائل وتقييمها إيجابياً، حيث يمكن التساؤل لماذا لم ينسبوا باقي الشعوب في أرض (الفتوحات) إليهم، كالفرس

والترك والزنج والأقباط، على سبيل المثال لا الحصر؟ وهو بالتالي تعبير عن القرب الجغرافي والمشاركات الاجتماعية، وصولاً إلى الأصل المشترك لدى بعض الفئات الاجتماعية والقبائل، كالمذكورة أعلاه. على الرغم من الاختلافات في تحديد التقسيمات الجغرافية الداخلية للجزيرة الفراتية، حيث لم يرد ذكر لديار مضر وديار بكر المرادفة عادة لديار ربيعة، ولم تلاحظ في كتب عدد من الجغرافيين الأوائل، كابن الفقيه، والإدريسي. فهذه (الديارات) قد ثبتت، ولها علاقة وثيقة بوجود وتشارك وتداخل المجتمعات الكوردية والعربية في سهول جنوب العراق والجزيرة الفراتية.

ورد ذكر عدد من القبائل العربية في المصادر التاريخية والجغرافية، وليس لدينا تأكيدات من قسّمها على ديارات، قد يكون المقدسي، أو ابن حوقل أول من ثبت هذه التقسيمات ذات الخلفية القبلية، والذي تأثر به كثيراً أبو الفداء الأيوبي (المتوفى سنة 732 هـ/ 1332م)، الذي حدد جغرافية الجزيرة بدقة، دون أن يضيف عليها صفة أقوامية إلا في حالتها الإشارة إلى الروم والأرمن، بل ثبت استخدام مصطلح جغرافي مكاني بحت هو (البلاد الفراتية)، حيث وصف الجزيرة على الشكل الآتي: "ذكر الجزيرة بين دجلة والفرات: الجزيرة وهي البلاد التي بين دجلة والفرات وقد ضموا كثيراً من البلاد الفراتية التي في الجانب الآخر من الفرات من بر الشام إلى الجزيرة لقربها من البلاد الجزرية مثل الرحبة وغيرها والذي يحيط بالجزيرة نهر الفرات من حدود بلاد الروم وهو طرف الحد الغربي الجنوبي للجزيرة فيمتد الحد الجنوبي الغربي مع الفرات إلى ملطية إلى سميساط إلى قلعة الروم إلى البيرة إلى قبالة منبج إلى بالس إلى الرقة إلى قرقيسيا إلى الرحبة إلى هيت إلى الأنبار ومن الأنبار يخرج الفرات عن تحديد الجزيرة ثم يعطف الحد من الأنبار إلى تكريت هي على دجلة إلى السن إلى الحديثة على دجلة إلى الموصل إلى جزيرة ابن عمر إلى آمد ثم يصير الحد غربياً ممتداً ممتداً بعد

أن يتجاوز آمد على حدود أرمينيا إلى حدود بلاد الروم إلى الفرات عند ملطية من حيث ابتدأنا. فعلى هذا يكون بعض أرمينيا وبعض الروم غربي الجزيرة وبعض الشام وبعض البادية جنوبيها وبعض العراق شرقيها وبعض أرمينيا شماليها. والجزيرة تشتمل على ديار ربیعة وديار مضر وبعض من ديار بكر". (أبو الفداء، 1840، ص 273) يتبين بشكل مرجح أن الجزيرة منطقة جغرافية كبير تعدلت حدود جغرافيتها من مرحلة إلى أخرى، بحسب تأثير نظم الحكم والحدود الإدارية للبلدان الداخلة ضمن جغرافيتها الطبيعية. ومن المؤكد أن الجزيرة لم تحدد كإقليم جغرافي ذي شخصية مستقلة، كونها تحتوي على قوم واحد، بل حددت بدلالة نهري دجلة والفرات فقط، وضمت إليها ما يحاذي الفرات على أطراف البادية لأن الضفة اليمنى للفرات أغلبها بوادي شبه خالية من العمران والسكان خاصة في العصور المتأخرة. بمعنى آخر؛ ضمت المدن التي تقع على يمين نهر الفرات وصنفت جزرية، كالرحبة وبالس، على الرغم من وجود الحاجز المائي الكبير بين ضفتي نهر الفرات.

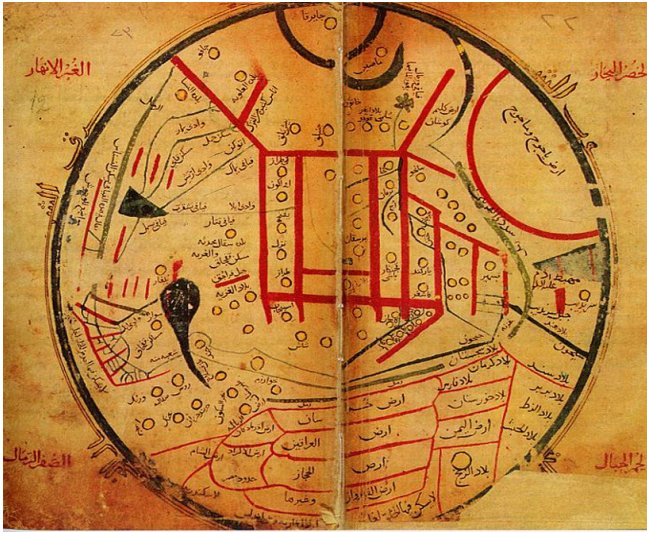
لكن تناول ابن فضل الله المعاصر للجغرافي والمؤرخ أبي الفداء الأيوبي لمصطلح الجزيرة، لم يختلف كثيراً عن تناول أبي الفداء، بل أضفى العمري عليها صفات إضافية لتمييزها عن الجزيرة العربية، فوصفها بالجزيرة الفراتية عوضاً عن مصطلحات بلاد الجزيرة أو "ميزوبوتاميا" و"آقور"، بحيث تدل على مناطق إدارية بين نهري الفرات ودجلة، وتضم أصقاعاً واسعة ومدناً عديدة، نظراً لأهميتها في العالم الإسلامي وترباطها الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي. وكان هذا الإقليم يتكون عنده من: "ملطية وشمشاط وقلعة الروم في أعالي الفرات. كما كانت تضم البيرة ومنبج والرقعة على الفرات الأوسط، إضافة إلى قرقيسيا والرحبة، وصولاً إلى هيت والأنبار على الفرات الأدنى. أما على نهر دجلة فكانت مناطق الجزيرة الفراتية تضم تكريت والموصل، إضافة إلى جزيرة ابن عمر وآمد في أعالي نهر دجلة" (ابن فضل الله، 1988، ص

295 - 304/ السفر الأول). من جهة أخرى نجد عند البلدانى والفقيه المتبحر فى الحياة السياسية والدبلوماسية ابن فضل الله العمري أن حدود بلاد الكورد تحتوي على أغلب، إن لم تكن تحتوي على كل مناطق الجزيرة الفراتية، وبذلك يكون قد خطى خطوة غير مسبوقة فى تعريف وتحديد بلاد الكورد من جهة، ورسم حدودها بدقة من جهة أخرى، وكما يكون فى الوقت نفسه قد أضفى صفة أقوامية موحدة، قد يكون ترجيحاً لصفة الأغلبية السكانية، وتعميمها على جغرافية واسعة تحتضن الكورد إضافة إلى غيرهم من الإثنيات والمجتمعات الراسخة. كما حافظ على الصفة الجغرافية البحتة للجزيرة وتقسيمات دياراتها بحسب القبائل العربية التى استوطنت فيها، لأنه عملياً قد نسبها كلها وصنفها ضمن (بلاد الأكراد)، كما سنجده بشكل واضح وقاطع فى سردياته الجغرافية - البلدانية فى الأسطر القادمة. علماً أننا لا نصادف عند أبى الفداء ميلاً إلى توصيف مناطق جغرافية بصفة أقوامية، إلا فى حالة إقليم الجبال وإشاراته إلى الكورد فى سياق تحديد سكان بعض المدن فيها. مع كل ذلك، تظل إشكالية التداخل بين هويات السكان قائمة عند الحديث عن مناطق جغرافية واسعة، ومتنوعة طبوغرافياً واجتماعياً كالجزيرة الفراتية. وثمة احتمال أنه لم تكن الصفة الأقوامية موضوعاً ملحاً عهدئذ، فى ظل امبراطورية إمبراطورية قائمة على أساس الدين. كما هى عليه الحال فى الزمن المعاصر. ومن الواضح أن إدراج ابن فضل الله معظم الجزيرة الفراتية ضمن بلاد الأكراد (بلاد الأكراد) دون تحفظ، أو حتى إشارة توضيحية إلى حالات التداخل بين الجغرافيا البشرية للسكان المحليين، انبثق من المشترك الدينى الإسلامى لغالبية السكان، وسيادة الغلبة العددية للكورد بأصولهم وانتمائهم المتباين.

4-2 من الجغرافيا السكانية لـ(الأكراد) إلى (أرض الأكراد) وبلادهم

انتشرت خارطة، وتم تداولها فى السنوات الأخيرة على أنها تتضمن

رقعة جغرافية واسعة بين أرض العراقيين وأرض الحجاز وبلاد الشام باسم (أرض الأكراد)، تنسب إلى محمود القشغري مؤرخة بحوالي سنة (1074م)، ولم تتأكد من صحة المصدر والمخطوطة التي حددت جغرافية (أرض الأكراد) في هذا الزمن المبكر. ونفترض أن مصطلح (أرض الأكراد)، أو مصطلح (بلاد الأكراد) هو من مضامين مصنفات وكتب ابن فضل الله العمري. الاحتمال ضعيف أن يكون هنالك من سبقه في ذلك. نرجح أن هذه الخارطة قد تكون من ضمن نتاجات ابن فضل الله، نسخت واقتبست منه، لأنها الحالة الوحيدة التي تحقق فيها افتتان النص المثبت علمياً مع الصورة (الخارطة). دقق في الخارطة رقم (3) المرفقة، وقارنها مع ما أورده العمري في نصوصه.



الخارطة قم (3) - مبين عليها (أرض الأكراد)، منسوبة إلى محمود القشغري

لأننا لا نزال نفترض أن ابن فضل الله العمري هو أول من أضفى صفة أقوامية وإن كانت بشحنة أولية على هوية الكورد الإثنية والثقافية،

وأسقط بالتالي تلك الهوية على جغرافيا واسعة كانت محصورة في المصادر التاريخية والجغرافية العربية والفارسية المتأخرة التي سبقته، ضمن (إقليم الجبال) أو المصطلح الذي نقل وترجم عنه (كوهستان). لكن ابن فضل الله قد أدرج (إقليم الجبال) كواحدة من أربعة أجزاء تشكل مجموعها الجغرافيا البشرية للكورد، كما عد إقليم الجبال في الوقت نفسه، الخط الفاصل بين العرب والعجم، وأسهب في توضيح مناطق سكن الكورد في السهول، كالجزيرة بين دجلة والفرات، وبالتالي تسليط الضوء على كورد السهول، لا كورد الجبال، كما جرت عادة الأوائيل: "إنما المراد بالجبال على المصطلح، هي الجبال الحاجزة بين ديار العرب وديار العجم وابتدأؤها جبال همدان وشهرزور وانتهأؤها صياصي الكفرة، بلاد التكفور، وهي مملكة سيس وما هو مضاف إليها بايدي بيت لارن، ولم أذكر من عشائريهم إلا من كنت بهم خبيراً، ولم أسمى فيها منهم إلا بيت ملك أو إمارة تبدأ بجبال همدان وشهرزور وأربل وتنتهي إلى دجلة الجزيرة من كوار الموصل نترك ما وراء نهر دجلة إلى نهر الفرات لقلعة الاحتفال به، على أن الذي ذكرته، هو خلاصة المقصود، إذ لم يبق إلا أكراد الجزيرة وقرى ماردين، وهم لكل من جاورهم من الأعداء الماردين مع أن مساكنهم ليست منيعة، ومساكنهم للعصيان غير مستعصية.." (ابن فضل الله، 2010، ص 198).

ويسترسل ابن فضل الله في ذكر معلومات وتفاصيل عن العشائر والأسر الكوردية الحاكمة ومواقعها في الصفحات (199 - 209) في كتابه مسالك الأبصار.

ومن الملاحظ عند الوصول إلى كورد الجزيرة وقراها وماردين، تتراجع التفاصيل، وكأن النص الأصلي قد انقطع، بحيث ينتقل إلى ذكر معلومات عن أصقاع أخرى. ربما هكذا ورد في نسخة المخطوطة التي اعتمدها المحققان. وترد نفس الفقرة مع بعض التفاصيل عند أحمد القلقشندي في صبح الأعشى، إذ يُستنسح ويُنقل ويُستكمل

معنى هذا النص ومضمونه، بحيث يتبين أن الكورد موجودون بكثافة في قرى عديدة في سهول الجزيرة ومنطقة ماردين، وهي قرى غير منيعة، وتقع في السهول، لا في مناطق جبلية، لكنها مسورة ومحمية برجالها الشجعان.

أما بالنسبة لبلاد الكورد، وبالصيغة التي أكدها ابن فضل الله، أي (بلادهم)، فسُتشرَحُ في موقع ونص آخر بطريقة أوضح، أي يعرفها بدلالة بلاده، إذ كتب: وهي قريبة (لبلادنا)، والنسبة عائدة لابن فضل الله نفسه، والمقصود بها بلاد الشام التي ولد فيها. كما كان ابن فضل الله في خدمة السلطان الناصر محمد بن قلاوون (1285 - 1341)م خلال أواخر أعوام حكمه، وأقام في القاهرة. وكان على علاقة حسنة مع الإمارة الكوردية (المازنجانية) في سهول الجزيرة الفراتية، ومركزها عقرة والشوش¹³. لذلك يفترض أن هذا التحديد والتوصيف الذي يركز على صيغة (موقع بلادهم من بلادنا قريب) يعود إلى المجتمعات الكوردية التي تتبع فقط إلى حكام عقرشوش، في المناطق السهلية الجنوبية من الجزيرة الفراتية: "وموقع بلادهم من بلادنا قريب، والمدعو منهم من الرحبة¹⁴ وما جاورها يكاد يجيب. وملوكنا تشكر لهم إخلاص نصيحة، وصفاء سريرة صحيحة. والقائم فيهم الآن شجاع الدين بن الأمير نجم الدين خضر بن مبارزك". (ابن فضل الله، 1988، ص59).

هنا تتضح تماماً الحدود الجغرافية لـ (بلاد الأكراد) (حدود بلادهم)، من جهة بلاد الشام على الأقل، لأن الداعي لهم من قلعة الرحبة وما جاورها يكاد يجيب، بمعنى أن الذي يصرخ وينادي من الضفة اليمنى (الشامية) يكاد أن يصل صوته إلى الكورد الساكنين في الضفة اليسرى من النهر، وهي كناية عن قرب المسافة، وبمعنى وجودهم

13 - سيتم التطرق لها بالفصل في الصفحات القادمة

14 - الرحبة: قلعة الرحبة، ورحبة مالك بن طوق أسست في العهد العباسي على الضفة اليمنى من نهر الفرات، وأثار القلعة مازالت بجوار مدينة الميادين المعاصرة

وسكنهم في الجوار القريب، على الضفة اليسرى لنهر الفرات، أي سهول الجزيرة الفراتية المقابلة لقلعة الرحبة بجوار مدينة ميادين الحالية. وما يعزز هذا الافتراض أن مدينة الرحبة كانت حدودية وثغراً من الثغور في عهد المماليك، وجبهة في مواجهة الروم حيناً، والمغول حيناً آخر.

وكانت الإمارة المازنجانية، تحت حكم شجاع الدين بن مبارزكك الكوردية مستقلة عن سلطنة المماليك، لكنها كانت تربطها مع حكم المماليك علاقة حسنة. قد تكون علاقات تحالف، أو قرى. كما نتصور كان هنالك شكل من أشكال التحالف لعدد من الإمارات الكوردية عهدئذ مع حكم المماليك. يستنتج ذلك من صيغ مخاطبة أمراء أسرة مبارزكك من قبل المماليك بصيغ أميرية كاملة: "ورسم المكاتبه إلى كل منهما: أدام الله نعمة المجلس العالي، الأميري، والألقاب التامة الكاملة. أما بقية أمرائهم فجلتهم الأكابر: صدرت هذه المكاتبه إلى المجلس السامي الأميري، بالياء..." (ابن فضل الله، 1988، ص59).

لكن الجانب الأكثر وضوحاً في هذه العلاقة، تكمن في أن وظيفة هذه الإمارة - المملكة المحلية تركزت في حماية طريق التجارة بين دمشق وخراسان، من كل ما يتعرض لها من مشكلات في الانقطاع: "ومما ينبه عليه أن في طرق المارين ومسالك المسافرين من بلادنا إلى خراسان، ومنها إلينا، ينجم في بعض الأحيان أهل فساد يعمدون إلى عميد يقدمونه عليهم فيقطعون السبل ويخيفون الطرق؛ وتطير سمعة عميدهم، وتنتشر في قريبتهم وبعيدهم، فيكاتب ذلك العميد من أبواب الملوك، ويضطر إليه لفتح الطريق للسلوك؛ ويكون من غير بيت الإمرة، ولا أهل القديم. وربما هوى نجمه، بانقطاع عمره اسمه؛ مثل (الجملوك) الخارج بطريق خراسان، والغرس بالو الخارج فيما يقارب بلاد شهرزور، ومثل الخارجين على (دربند القرابلي). وهؤلاء لا يعرف لأحد منهم رتبة محفوظة، ولا

قانون في رسم المكاتبه معروف؛ والشأن فيما يكتب إلى هؤلاء بحسب الاحتياج، وقد مر ما يعرف لهم من اشتداد الساعد، وعدد المساعد. ولقد كتبنا إلى كل من الجموك والغرس بالو بالسامي بالياء، وجهزت إليهما الخلع واتحفنا بالتحف". (ابن فضل الله، 2010، ص60)

ما يعني حسن العلاقة بين إمارة مبارزك والسلاطين المماليك، وسيادة سلطات الإمارات والزعامات الكوردية على المنطقة التي تقع شرق الفرات حتى حدود خراسان. هذا ما يستنتج من مصاعب العبور في المناطق المذكورة ودور المجتمعات الكوردية المحلية في تسهيل التجارة، وتأمين طرق مرور المسافرين.

لقد كانت العلاقة بين الإمارات الكوردية العديدة والمماليك حسنة. لعدة اعتبارات، منها تجارية واقتصادية، لكنها في الجوهر كانت مبنية على التقاء المصالح، فكل طرف كان يستقوي بالطرف الآخر، ويقدم له الخدمات، حتى يمكن ترجيح الرأي بالقول إن الدولة المملوكية كانت غطاءً قانونياً ومعنوياً للإمارات الكوردية، كما كانت الإمارات الكوردية سنداً ومجالاً حيوياً للسلطة المملوكية، التي لم تنس فضل أسيادهم الكورد الأيوبيين: "كان للمماليك مصالح اقتصادية وتجارية في كردستان، التي أضحت منطقة حيوية تمر بها الطرق التجارية الموصلة بين بلاد الشام وأقاليم المشرق، فوجدوا أن خير وسيلة لضمان ولاء الأمراء والزعماء الكرد وكسب ودهم وجعلهم أن لا يهددوا مصالحهم ولا يقطعوا الطريق على قوافلهم التجارية، يكمن في الاهتمام بهم من خلال الاعتراف بجمعهم مهما كان حجم إمارتهم، وفتح علاقة رسمية معهم على مختلف المستويات، وإغداق الألقاب والرتب المملوكية والأميرية عليهم... وأصحاب السلطة الكرد بدورهم كانوا بحاجة إلى عناية ورعاية الدولة المملوكية واعترافها بشرعية حكمهم، لكونها محور العالم الإسلامي ومركز الحضارة الإسلامية، فاعترفوا بفضلهم عليهم، وسيادتها على

العالم الإسلامي لاحتضانها الخلافة العباسية، الخلافة التي كانت السلطة الشرعية - الروحية الوحيدة في نظر المسلمين". (توفيق، 2022، ص164)

إن تشابك المصالح الكوردية المملوكية فتحت الكثير من الآفاق أمام المجتمعات الكوردية للانتعاش، ولتطوير أشكال الحكم المحلي لديها، وبالتالي توسعت الرقعة الجغرافية الكوردية، وتنامى عدد السكان، على الرغم من الحروب والغزوات المغولية ونتائجها الكارثية.

تقدم لنا المصادر التاريخية والجغرافية العديدة، وتوفر لنا النصوص العربية طوال القرون السبعة للهجرة، وخاصة نصوص كل: (ابن خردادابه، اليعقوبي، البلاذري، المسعودي، ابن الوردي، ابن فضل الله... وغيرهم)، ومن بعدهم القلقشندي، أن الجغرافيا البشرية للمجتمعات الكوردية كانت واسعة في العهد العباسي، واتسعت أكثر خلال المرحلة الأيوبية، ثم شملت حتى أواسط العهد المملوكي المناطق السهلية الواسعة، والمجاورة للبلاد العربية، بدءاً بشرقيّ العراق الحالي، وصولاً إلى سهول شماليّ سورية حتى أواسط الأناضول، مروراً بالجزيرة الفراتية. وخاصة السهول الواقعة شرق نهر الفرات، التي كانت في حالة اجتماعية منتعشة، وبيئية طبيعية أفضل مما هي عليه في العهود المتأخرة. وقد أُكِّدَ قرب سكن (الأكراد) من ديار العرب، وما كان يعنيه ابن فضل الله، قرب (الأكراد) من (بلادنا) أي من حدود بلاد الشام. كل هذه المعطيات تخالف المعلومات التي رَوَّجها وكَرَّرها المستشرقون، ومن تتلمذ على نهجهم، والتي قدمت صورة نمطية عن الكورد، تلخصت في أن الكورد شعب جبلي، ومجتمعاتهم متكيفة مع الحياة الجبلية، مع ما يستتبعها من نتائج على الصعيد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والنفسية كافة، تلك التي أيضاً ضخمها بعض الدارسين. فما هو واضح ومرجح أن الكورد كانوا سكاناً للسهول وضاف الأنهار قبل

أن يكونوا سكان الجبال. كونهم في الأصل والجزر مجتمعات فلاحية مرتبطة بالزراعة والفلاحة بشكل وثيق، ومنذ فجر التاريخ.

خلاصة ونتائج أولية:

تناولت الأدبيات التاريخية والجغرافية العربية الإسلامية موضوع الكورد كقوم وكوردستان كجغرافيا بشكل واسع ومكرر، انتاب هذا التداول تداخل واضح بين التقسيمات الجغرافية العائدة لكل بلداني أو مؤرخ، وخاصة في تفاصيل وحدود المصطلحات: **إقليم الجبال، كوهستان، أقور، كردو، قردو، بلاد الجبال، بلاد الأكراد، أرض الأكراد، والجزيرة الفراتية.**

لكن يمكن تلخيصها وتصنيفها ضمن ثلاثة مستويات للتناول المعرفي: الأول أُدرجَ الكورد ضمن فرقة من الفرس، على أنهم من مكونات إيران، بل أُدرجوا ضمن الطبقات الحاكمة عبر التاريخ في الإمبراطوريات الإيرانية المتعاقبة، الطبري وابن الوردي كمثالين. في المستوى الثاني، أُدرجوا الكورد و صنفوهم كفرقة، أو نسلٍ من قبائل العرب، وهم كثر كالمسعودي وابن الأثير، وابن الوردي الخ... حتى يمكننا افتراض أنَّ تصنيف الكورد وربطهم بالأصول العربية جاء تعبيراً عن قرب الكورد من العرب جغرافياً، وكانت ترجمة لوجود مشتركات عرقية واجتماعية، وتعبيراً عن حسن علاقات الجوار. أما المستوى الثالث من التناول، فقد اتصف بمنهجية علمية ودقة معرفية، رسخه ابن فضل الله العمري القرشي، وابن خلدون من بعده، اللذان ميزا الكورد كأمة مستقلة بذاتها، وهي أمة قريبة من العرب، لدرجة أن العمري صنفهم جغرافياً وربما إثنياً كحد فاصل، و جدار حاجز بين العرب والعجم. وأعطى محتوى أكثر دقة لمصطلح (بلاد الكورد)، بحيث كرر أكثر من مرة في مؤلفاته: بلادهم؛ أي (بلاد الأكراد) قريبة من بلادنا، وثبت موضوع امتلاك الكورد لأرضهم

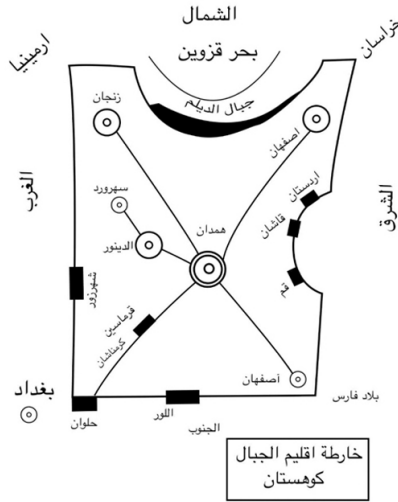
الخاصة، وحدد أبعادها، مسافاتنا وعدد أقاليمها ومدنها. وكانت تصانيفه فتحاً معرفياً في تلك المرحلة المبكرة. وموضوعاً شديد الأهمية في تأسيسه لعلاقة الأمم والإثنيات بأرضها.

3-4 ولادة كردستان بين المعرفة العلمية والدور السياسي

مصطلح (كوردستان) هو إيراني الأصل، مثل العديد من المصطلحات التي اعتمدت اشتقاق اسم الوطن من اسم الشعب مباشرة. وتتم بألية إضافة اسم الإثنية / القوم إلى لاحقة (ستان) التي تعني (موضع، مكان، وطن)، في اللغات الإيرانية القديمة، ومن ثم في اللغتين الكوردية والفارسية اللتين اشتقتا منها. وفي سياق تطور طويل الأمد لدلالة هذه اللاحقة (ستان = Stan-stan) شغلت هذه اللاحقة مكان: (البلاد) أيضاً. وقد فسر معنى المصطلح أوائل الجغرافيين العرب، عندما توسعت حركة الترجمة عن الفارسية. ومصطلح كوردستان متأخر كثيراً عن مصطلح كورد الذي اشتق منه، لأن مصطلح الكورد كتعبير عن إثنية، وعن ثقافة مجتمعية مميزة لجماعة بشرية ثابتة الهوية سبق الإسلام والمسيحية أيضاً، وكانت السمات الجغرافية والطبوغرافية لأرض المجتمعات الكوردية تبرز لتعبر وتعم على الهوية الإثنية في كثير من الحالات، كإقليم الجبال، أو جهة الشمال (سوبارتو)، كما سبق ذكره.

وفي موازاة ذلك، وعلى نطاق أضيق أُطلق اسم القوم على بعض مناطقها، مثل: كاردوين، وبلاد الكاردوخين، وغيرها. إلا أن ما كان رائجاً قبل الإسلام بفترة قصيرة، حتى في أوائل المرحلة الإسلامية هما، مصطلحا (كردو) في الغرب، في إقليم الجزيرة الفراتية، و(كوهستان) في الشرق منها، أي في غرب إيران الحالية. وهذا المصطلح الأخير كان قد عرف قبل الإسلام كمنطقة واسعة في

غرب إيران حتى غرب خراسان. وترجم إقليم (كوهستان)¹⁵ حرفياً إلى (إقليم الجبال) ضمن الأدبيات التاريخية والجغرافية العربية. وكان غالباً يدل هذا الإقليم عن (بلاد الأكراد)، والتي تتشكل من مستطيل جغرافي واسع، زاويته الشمالية الشرقية في خراسان، والجنوبية الشرقية في إقليم فارس، أما الجنوبية الغربية فهي في حلوان بالقرب من بغداد، في حين زاويته الشمالية الشرقية فتقع في أرمينيا، وتضم كل آذربيجان، على اعتبار أن السلاجقة وباقي الشعوب التركية لم تكن قد هاجرت إلى آذربيجان عندما حدد هذا الإقليم ضمن التصنيف الجغرافية، وكانت موطناً للقبايل الكوردية. هذا وقد فصل في شرحها ورسمها الإصطخري. انظر الخارطة رقم (4) المعدلة عن النسخة الأصلية في الملحق.



خارطة رقم (4) - إقليم الجبال كوهستان بحسب الإصطخري- تصميم Alan Pêwend

15 - قهستان بحسب الاصطخري، حيث بدل الكاف قافاً. وتعني باللغة الكوردية بلاد الجبال، حيث كوه: جبل. علماً ان المصطلح قد عدل وتغير دلالاته في الوقت المعاصر، وبات يسمى كويستان، وهي تدل على أي منطقة جبلية باردة، أو مصيف. كما هي مرادف لكلمة زوزان في اللهجة الكوردية الشمالية والغربية.

في مرحلة متأخرة نسبياً تناول المؤرخ القلقشندي مصطلح إقليم الجبال وعدها (بلاداً للكورد)، وفصل في خصوصية سكانها موضحاً أن الغالب على هذه البلاد هم (الأكراد)، كما عدد مناطقها، وبين أن فيها أكثر من عشرين جماعة كوردية. (القلقشندي، 1914، ص 370 / ج4).

يتضح من استعراض هذا التسلسل في تبلور المسميات والمصطلحات الدالة على (بلاد الكورد)، أن مصطلح كردستان، الذي يفترض أن يكون الأصل والأساس في التسمية قد تأخر استخدامه. وهذا يثير التساؤل، حقاً لماذا؟ في البدء كانت هذه اللاحقة تطلق على مناطق صغيرة، أشبه بالأقاليم والولايات، فقد قسمت مناطق العراق المعاصر في المرحلة الساسانية إدارياً إلى تسع مناطق، كان يطلق على أغلبها اسم ينتهي بـ(ستان). كما أن إمبراطوريات إيران كانت تسمى إيرانشهر، والتي كانت تضم الكورد والفرس وأقوماً رافدية أخرى: "أعمرها وأكثرها خيراً أحسنها استقامة في السياسة وتقويم العمارات فيها مملكة إيرانشهر وقصبتها إقليم بابل وهي مملكة فارس وكان حد هذه المملكة في أيام العجم معلوماً. فلما جاء الإسلام أخذت من كل مملكة بنصيب..." (الإصطخري، 1870، ص4) ينبغي ألا نهمل دور الصراعات والإشكالات التنافسية بين الفرس والكورد تاريخياً في أنها أخرجت إطلاق واستخدام مفردة (كوردستان)، لأن الفرس انشقوا وانقلبوا على أجداد الكورد الميديين، وظلت لفترة طويلة معضلات الحكم ومشروعيتها قائمة لهذا السبب بين الكورد والفرس، وعلى اعتبار أن الفرس في تبلورهم وتمييزهم الأخير لم يكونوا الإثنية والقوم الأكثر عدداً في الإمبراطوريات الإيرانية المتعاقبة، كانوا يعانون من عقدة كثرة عدد الكورد وهيمنتهم العددية في كل إيران باستثناء جهة جنوب شرقها الحالي. وكما لم يستخدم الفرس مصطلح فارسستان، فلم يطلقوا كذلك اسم كردستان على مناطق سكن الكورد الواسعة. وبعد أن انتشرت

طريقة ربط الأقوام بأرضهم عبر لاحقة (ستان) في أواسط آسيا، تم تبني هذا الاشتقاق اللغوي من قبل شعوب شرق وشمال إيران في آسيا الداخلية. وعلى الأرجح بعد أن هاجرت قبائل من وسط آسيا إلى إيران، وإلى العراق والأناضول، هم كانوا أول من أطلقوا اسم كوردستان على (بلاد الكورد).

وهكذا مالت المصادر إلى أن تثبت ورواج اسم (كوردستان) كاسم موازٍ لـ (بلاد الكورد) حدث في مرحلة الحكم السلجوقي لأجزاء من كوردستان. بعد أن وحد سنجر العديد من الإمارات والمناطق الكوردية وأطلق عليها اسم كوردستان حوالي سنة 1117م. (إسكندر، 2008، ص48)

على الرغم من تباين الآراء حول أول استخدامات مصطلح (كوردستان)، إلا ان الغالبية ترجح أن مناطق سكن الكورد عرفت باسم كوردستان لأول مرة في القرن السادس الهجري القرن الثاني عشر الميلادي في عهد السلاجقة، وبالتحديد في عهد السلطان سنجر السلجوقي (511 هـ - 551 هـ / 1117 - 1156م) عندما اقتطع قسماً من إقليم الجبال (كوهستان) الواسع وسماه كوردستان، وولّى عليه ابن أخيه سليمان شاه.

شاع بين أوساط بعض المؤرخين والباحثين، أن المؤرخ والبلداني المعروف حمد الله المستوفي القزويني المتوفى عام (750 هـ / 1349م)، هو أول من أورد اسم كوردستان في كتابه "نزهة القلوب" الذي ألفه باللغة الفارسية سنة (740 هـ / 1339م)، لكن الكاتب الإنكليزي ديفيد مكحول افترض أنه من الأخطاء الشائعة في الكتابات الكوردية أن حمد الله المستوفي القزويني هو أول من ذكره في كتابه "نزهة القلوب". لكن الحقيقة أن كتاب مرصدا الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لمؤلفه صفي الدين البغدادي 700 هـ / 1300م قد ذكر مصطلح كوردستان قبل أربعة عقود من التاريخ المفترض. كما وجد اسم كوردستان في كتب بعض المؤرخين والرحالة من

الذين سبقوا حمد الله المستوفي بسنين عديدة، فالرحالة الإيطالي ماركو بولو Marco Polo المتوفى سنة (723 هـ / 1323م) والذي بدأ بزيارة أقاليم المشرق سنة (670 هـ / 1271م)، ذكر اسم كردستان في رحلته، كما ذكر مؤرخ المغول رشيد الدين فضل الله الهمذاني المتوفى سنة (718 هـ / 1318م) اسم كردستان أكثر من مرة في كتابه عن تاريخ المغول، ففي حوادث بدايات العصر المغولي، يذكر في "همذان بالقرب من خانة آباد التي هي عبارة عن مراعي من كردستان"، وفي حوادث سنة (685 هـ / 1286م) أورد الكاتب نفسه عبارة: "جبل هكار بكردستان". أما معاصره شهاب الدين عبد الله الشيرازي المتوفى بعد سنة (728 هـ / 1328م) فذكر هو الآخر الاسم نفسه.

خلال العهد الجلائري (738 - 813 هـ / 1338 - 1410م) حلت تسمية كردستان تماماً محل التسميات الأخرى، وغدت الاسم الرسمي للبلاد الكوردية في سجلات ودواوين الدولة الجلائرية، وأخذت تتردد بكثرة في المصادر الفارسية والأوربية. (حسن، 2023)

في سياق متصل، تنبغي الإشارة إلى أنه قد ورد اسم كردستان في العديد من الخرائط الأوربية، في عهود متأخرة، لكن تم تداول خارطة قديمة، يفترض أنها مستلة من مخطوطة لابن الوردي⁶، تقع كردستان فيها بجوار العراق، ويفصلها عن الجزيرة نهر دجلة، بحيث كُددت على الضفة الشرقية لنهر دجلة كما هو مبين في الخارطة رقم (5) المرفقة. وإن صح نسب وتاريخ الخارطة، فقد يكون هذا أول رسم، أو خارطة عربية من حيث القدم تتضمن اسم كردستان بهذه الدقة، كمصطلح جغرافي رسم ووضع على الخارطة عهدئذ.

16 - ابن الوردي: عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي المعروف بابن الوردي. ولد في معرة النعمان سنة 691 هـ / 1292 م وتوفي بالطاعون في حلب سنة 749 هـ / 1349 م. مؤرخ، فقيه وأديب.



الخارطة رقم (5) - التي يرد فيها اسم كردستان.
منسوبة إلى المؤرخ ابن الوردي (1292 - 1349)م

على الرابط : ¹⁷ <https://bta3geography.blogspot.com/2018/09/691-1292.html>

القسم الثاني

من الإمارات والحكومات الكوردية إلى كردستان العثمانية

الانتقال من الجغرافيا البشرية للكورد إلى الجغرافيا السياسية

1-5 جذور ظاهرة الحرب في المجتمعات العربية وضربيتها التاريخية

انتقلت المجتمعات العربية في وسط الجزيرة العربية بنقلة نوعية من مجتمعات الرعي والغزوات البدوية المحدودة، المرتبطة بتأمين سبل العيش، وتلك المرتبطة بحياة الكفاف، إلى مجتمعات الغزوات المنظمة. وكذلك انتقلت من المجتمعات المستقرة التي تمارس التجارة في بعض الحواضر كمكة والمدينة في القرن السادس الميلادي، إلى مجتمعات تقاتل في سبيل تأمين طرق التجارة، والسيطرة على كبريات المدن في الشرق الأدنى. لذلك طرأت انعطافه حادة على مسار المجتمعات العربية، إثر انتظامها قبائل ونخباً حضرية، بما فيها اليمينية في جنوب الجزيرة العربية، ضمن تشكيلات عسكرية عابرة للتوازنات المحلية؛ أي نشأت تحالفات جديدة أكبر من الأطر الصغيرة السابقة القبلية التكوين والبنية. حدثت هذه الانعطافة الحادة مع الدعوة الإسلامية، وخاصة بعد أن أصبحت الدعوة المحمدية ذات طابع عسكري صرف، حيث اختزلت أدوات الدعوة في

القوة الصلبة؛ أي من خلال القيام بالغزوات والفتوحات العسكرية. تصاعدت هذه الفعالية الاجتماعية الجديدة حتى دخلت المجتمعات العربية الحضرية، والقبيلية على السواء في مرحلة العسكرة شبه التامة. وذلك لضرورات خوض الحروب لنشر الدعوة الإسلامية من جهة، ولتأمين موارد العيش من جهة أخرى، حتى بات الغزو هو المصدر الأول لاقتصاد القبائل العربية الغازية - الفاتحة. ومن ثم باتت نظم الخراج، والجباية هي المورد الرئيس للمجتمعات العربية التي تحولت من واقع الغزو وممارسة الحرب إلى نخب حاكمة، ومجتمعات مهاجرة استوطنت أطراف الجزيرة العربية، ثم توسعت في مناطق الجوار لتأمين دعم بشري، وقاعدة اجتماعية للحكم الإسلامي في هذه المناطق التي خضعت للعرب (الفاطحين). لدرجة أن أول المدن التي استحدثت في مناطق (الفتوحات)، كانت أشبه بالمعسكرات لإيواء الجند وعائلاتهم، في المرحلة المبكرة لتوجه المقاتلين العرب المسلمين نحو جنوب العراق حوالي سنة (12) للهجرة، كما في حالة الكوفة¹⁸.

ما يهمننا في سياق هذه الجزئية التي ترصد بدايات الإسلام من زاوية عسكرية، هو دعم فكرة أساسية نفترضها لإيضاح جانب من بحثنا، تكمن في أن المجتمعات العربية التي مارست القتال مطوّلاً ضد الجهات التي دافعت عن مناطقها وكياناتها السياسية القائمة ما قبل الإسلام، وخاصة ضمن مناطق الإمبراطوريتين الساسانية والبيزنطية، تحولت هذه الجماعات من المقاتلين والفرسان بعد انتهاء مرحلة الغزو إلى الاقتتال الداخلي في مرحلة مبكرة من التاريخ الإسلامي. وهذا الاقتتال كان خارج المناطق العربية الأصلية؛ أي دارت ضمن مناطق (الفتوحات). حيث جرت أولاً صراعات دامية حول الخلافة أولاً، ومن ثم نشبت بين قيس وتغلب في الجزيرة

18 - لفهم أوسع لطبيعة المدن المستحدثّة في بداية الفتوحات الإسلامية، راجع كتاب: الكوفة نشأة المدينة العربية الإسلامية، للباحث هشام جعيط (1935 - 2021).

الفراتية إبان العهد الأموي، مما ولد حالة من عدم الاستقرار. وكمثال نورد سردية حول إحدى أولى الحروب العربية - العربية التي جرت في سنة خمس وثلاثين للهجرة في منطقة حران بأعالي الجزيرة الفراتية: "بعد مقتل عثمان سنة 35 هـ/ 655م ولي الخلافة علي بن طالب، فوّلّى على الجزيرة الأشتر النخعي، واسمه مالك، فسار إليها لقيه الضحاك بن قيس فاقتلا بين حران والرقّة، بموضع يقال له المرج إلى وقت المساء. وبلغ ذلك معاوية فأمد الضحاك بعبد الرحمن بن خالد بن الوليد في خيل عظيمة، وبلغ ذلك الأشتر، فانصرف إلى الموصل، فأقام بها يقاتل من أناه من أجناد معاوية، ثم كانت وقعة صفين." (الدينوري، 1959، ص154)

هكذا يبدو أن الصراع كان قد استفحل قبل معركة صفين بين علي ومعاوية، ثم استطالت إلى داخل الأسرة الأموية، وفي إطار أوسع داخل زعامات القبائل العربية قبل الاستقرار الاجتماعي للفاطحين العرب، لدرجة يمكن ترجيح الرأي القائل بأن الحروب الداخلية العربية - العربية لم تتوقف، قبل وأثناء مرحلة حكم بني أمية، هذا الحكم الذي ظل ضعيفاً في الجزيرة الفراتية، ويعاني صراعاً متواصلًا مع المعارضين، وخاصة حركة الخوارج، حتى انتهى هذا الحكم في الجزيرة الفراتية وفي مدينة حران، آخر عاصمة للحكم الأموي، إذ لم تتمكن القوات العربية من حلفاء مروان الثاني بن محمد (691 - 750م)، آخر خليفة أموي، وأخواله الكورد من دعمه وإنقاذ حكمه، حتى لقي مصيره المأساوي، بعد أن انهزم أمام تقدم القوات الموالية لبني عباس، وقُتل في مصر، عند دلتا النيل. ثم نقل أبو العباس، المعروف باسم السفاح، العاصمة من حران إلى جنوبيّ العراق. أسس الدولة العباسية انطلاقاً من العراق. واتخذوا مدينة الكوفة عاصمة، ثم مدينة الأنبار قبل بناء بغداد، حيث فتح الحكم العباسي صفحة جديدة من الصراعات الداخلية والحروب الخارجية. نشأت الصراعات الجينية الأولى داخل المجتمعات العربية على

السلطة ومشروعية الحكم مبكراً، وذلك منذ العهد الراشدي، وبعد وفاة الرسول مباشرة، لكن هذا الصراع تبلور واستطال زمنياً حتى اختزن داخل طيات طبقات المجتمعات العربية. لقد كانت (الفتنة الكبرى) (معركة صفين) على الضفة اليمنى لنهر الفرات إحدى أولى، وأكبر المحطات الدموية في حياة المجتمعات العربية الداخلية، قبل أن تشتد معاركها ضد مجتمعات الجوار. لذلك ساهمت هذه المعركة / الفتنة من حيث الدلالة، وما تبعتها من معارك ذات الصلة في ترسيخ صيغ ومستويات شرعنة القتال، والصراع السياسي داخل المجتمعات العربية، وسهلت القتال بين قبائلها التي شكلت عماد الحكم في المناطق المسيطر عليها. تفاقمت هذه الحروب القبلية العربية بقدر ما كانت السلطة العباسية تدير ظهرها للعرب، وتستقوي بالأعاجم، فضلاً عن احتكارها للخيرات. وقد سببت هذه الحروب خراباً وتراجعاً عاماً للحالة الاجتماعية والحضرية، فعمليات تخريب الحواضر وتشتيت مجتمعاتها كانت أسرع من عمليات التحضر والاستقرار: "كان بكر بن حميد الشيباني أميراً على قوم من الخوارج، وقد خرج على الخليفة أبو العباس، والمنصور عامله على الجزيرة، فوجه إليهم محقن بن غزوان فهزموهم، فأتوا رأسالعين، وبلغ ذلك أبا جعفر فوجه إليهم مقاتل بن حكيم العكي، وانهزم، وانهزم الخوارج أماممقاتل. وأمر أبو جعفر المنصور بهدم مدائن الجزيرة، باستثناء حران." (البلاذري، 1996، ص198 /ج4)

إن تفحص التاريخ العربي الإسلامي وقراءته بتمعن يوحى بأن الصراع لم ينقطع داخل أوساط النخب العربية الحاكمة على مختلف المستويات. وكان يتسبب في تحطيم أسس تنمية المجتمعات، حيث استمر القتال بين الحكام والجهات المنافسة داخلياً من جهة، وبين الجيوش العربية والجيوش العائدة للممالك الجوار من جهة أخرى. لدرجة لن نقع في التعميم إن وصفنا المجتمعات العربية في العهود الإسلامية بمجتمعات الحرب، تلك الحروب الداخلية والخارجية طوال

عقود وقرون. كانت تفصل بين سنوات الحروب الطويلة فترات راحة واستقرار قصيرة نسبياً، وعلى الرغم من فترات الاستقرار القصيرة، وآليات التوطين الصعبة للقبائل العربية المهاجرة، وذلك بسبب وجود كثافة سكانية سابقة لقدوم العرب، خاصة الفاتحين المرافقين للجيوش. وعلى الرغم من تلك المعوقات، فقد ولد الاستقرار والتمازج مع السكان القدماء تراكماً في إنتاج الخيرات المادية، وزيادة في التعداد السكاني للعرب القادمين من الجزيرة العربية، والذين استوطنوا مناطق الجوار العربي، وخاصة في أطراف بلاد الشام القريبة من الجزيرة العربية وجنوبي العراق وداخل الجزيرة الفراتية. في المحصلة ساهمت عملية الارتباط بالأرض عن طريق امتلاكها بهدف الرعي أو الزراعة، أو إحياء تلك الخالية من سكانها الأصليين في تشكيل ملامح مجتمع جديد: "لما ولى معاوية الشام والجزيرة لعثمان بن عفان رضي الله عنه أمره أن ينزل العرب بمواضع نائية عن المدن والقرى ويأذن لهم في اعتمال الأرضين التي لا حق فيها لأحد فأنزل بني تميم الرابية وأنزل المازحين والمديبر أخلاطاً من قيس وأسد وغيرهم وعلى ذلك في جميع نواحي ديار مصر، ورتب ربيعة في ديارها على ذلك، وألزم المدن والقرى والمسالح من يقوم بحفظها ويذب عنها من أهل العطاء ثم جعلهم مع عماله." (البلاذري، 1932، ص182)

لكن هذه الترتيبات الإسكانية لم تتيسر ويستقر لها المناخ، بسبب تكرار الحروب والصراعات المتداخلة وطويلة الأمد، والتي لن نؤرخ لها كونها موثقة في أمهات الكتب العربية، مكررة ومتسلسلة ضمن المراجع والسرديات التاريخية من جهة، وكون الإسهاب في هذه الجزئية تخرج عن لب بحثنا من جهة أخرى.

ما نرجحه بهذا الخصوص أن الديناميات الداخلية المحركة لمشروعية العنف والقتال الديني والتي كانت تعرف بفریضة الجهاد، قد ولدت، ومنذ بدء الدعوة الإسلامية ثقافة مكتسبة لسمة العنف، ومنتجة

له، لدرجة أن انعكست سلباً وبشكل حاد على مستقبل المجتمعات العربية سواء في الموطن الأصلي داخل الجزيرة العربية، أو في المناطق المجاورة في (أرض الفتوحات).

هذه القراءة تحيل أحد أسباب التراجع في النمو السكاني إلى الحروب والصراعات الدائمة، والتي سببت بدورها عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي ولدت الفوضى، وباتت الهجرات والانزاحات السكانية هي القاعدة، والاستقرار هو الاستثناء. وبشكل أخص عند الفئات، والنخب الحاكمة، ولدى أقربائهم وأعوانهم، الذين كانوا ينتقلون مع القادة الذين كانوا ينتقلون أيضاً من حكم مدينة إلى أخرى، أو يسيطرون على بلدة بعد أن تركوا بلدة أخرى. وهكذا، بحسب معادلات الحكم والقوة والنفوذ المضطربة داخل منظومة الحكم العربي الإسلامي.

لقد عمت الفوضى والاضطرابات السياسية العديد من المناطق الخاضعة للحكم العربي وخاصة في الجزيرة الفراتية وبلاد الشام والعراق حتى أوائل القرن الخامس للهجرة. لتبدأ بعدها مرحلة الوهن في السلطة العربية الإسلامية، وبالتالي العد التنزلي للحكم العربي، بالتوازي مع انخفاض الثقل الديمغرافي للمجتمعات العربية. بعد سنوات طويلة وقرون عديدة، ونتيجة لفعل الصراعات المديدة، بدأت الغلبة العربية على الصعيدين السياسي والديمغرافي تتراجع بشكل تدريجي.

2-5 ظاهرة انكماش واندثار المجتمعات

العربية بعد المرحلة العباسية

تأكلت المجتمعات العربية نتيجة الحروب الداخلية والخارجية، وتعمقت ظاهرة الضعف في القدرة على السيطرة لدى النخب العربية وطلائع فرسانها، وذلك نتيجة فقدان الثقة بقوة الحكم

في المراكز وعدالته، وخاصة في بغداد العباسية. وكنتيجة مباشرة لانقلاب الموازين الديمغرافية، وخراب أنظمة الري والزراعة وضعف التبادل التجاري بالارتباط مع الخلل في السياسات العامة للقيادة العباسية، انكشفت النخب العربية وتراجعت سطوتها. كما أثرت عملية التوسع الجغرافي الهائلة، وتعدد جبهات الفتوحات، التي نتجت عنها السيطرة في بلدان وأراض بمساحات شاسعة. وأخيراً، وكنتيجة لهذا الاندفاع ذي الطابع الإيماني والديوي معاً انتشرت النخب العربية الحاكمة في أصقاع واسعة من الأرض ضمت بلداناً وممالك ضمن قارات العالم القديم الثلاث (آسيا، أوروبا، أفريقيا)؛ بمعنى لم تعد النخب العربية الحاكمة قادرة على تغطية رقعة الحكم هذه، ولا على ضبط المجتمعات ضمن مناطق العالم الإسلامي الشاسعة. وكنتيجة لهذا الاتساع، وبالارتباط مع متغيرات الحياة المعاشية وتراكم الأموال والمقتنيات بيد الفرسان العرب الفاتحين، وسوء توزيع الثروة لم يعد ممكناً المواءمة بين السلطة الدنيوية والحكم الديني الإسلامي. حتى تحولت جموع النخب العربية إلى مجموعة من الفرسان المعزولين الموزعين خارج الجزيرة العربية، مجردين من الحماية الاجتماعية وسند القبيلة العربية، حتى تعرض أغلبهم للقتل، أو انصهر من نجا من القتل والدسائس في المجتمعات البعيدة، نتيجة امتصاصهم داخل المجتمعات المحلية حتى درجة الاندماج.

ولم تقتصر محنة النخب العربية الحاكمة على عملية التلاشي داخل المجتمعات الراسخة في أطراف العالم الإسلامي، بل انفتحت البوابات الآسيوية على مركز العالم الإسلامي، وعلى العاصمة بغداد بشكل خاص، فتدفقت جموع بشرية هائلة نحو أقاليم الهلال الخصيب وعلى نحو خاص مركز الحكم العباسي في بغداد، وفي المناطق القريبة منها.

3-5 إشكالية الحكم العباسي وعلاقته بمجتمعات خراسان

تنبغي الإشارة والتذكير بحقيقة التباعد الذي حصل بين البيت العباسي الحاكم والنخب العربية الأصيلة التي كانت تطمح في الحصول على مزيد من الامتيازات في العالم الإسلامي، بما فيه كرسي الحكم نفسه، لدرجة أن تنبه العباسيون لذلك واستقووا بالقبائل الآسيوية، بل تمكن إحالة نجاح العباسيين في الاستيلاء على السلطة، وإزالة العائلة الأموية من قيادة العالم الإسلامي إلى الدعم الذي قدمته المجتمعات الآسيوية الإيرانية والخرسانية¹⁹ على وجه التحديد. وحدث ابتعاد حقيقي بين أغلبية القبائل العربية والبيت العباسي منذ الأيام والأشهر الأولى للخلافة العباسية، نورد كمثال سردية مفتاحية عن الفترة الزمنية التي بويغ فيها أبو العباس من قبل التيار المعادي بني أمية، إذ خطب يومئذ "إنا والله ما خرجنا فيكم لنحفر نهرًا، ولا نبني قصرًا، ولا نسير سير الجبارين الذين ساموكم الخسف، ومنعوكم النصف، أظن عدو الله لن يُقدر عليه؟ أرزي له في زمانه حتى عثر في فضل خطامه. ثم ذكر العرب فاستبأهم وقرظ أهل خراسان، ثم قال: الآن عاد الأمر إلى نصابه، الآن طلعت الشمس من مطلعها، الآن أخذ القوس باربها، وصار الأمر إلى النزعة، ورجع الحق إلى مستقره في أهل بيت نبيكم وورثته أهل الرأفة والرحمة... وحدثني عبد الله بن صالح قال داود بن علي في خطبته: إن العرب قد أطبقت على إنكار حقنا، ومعاونة الظالمين من بني أمية، حتى أتاح الله لنا بهذا الجند من أهل خراسان، فأجابوا دعوتنا وتجردوا لنصرنا، قالوا ثم أجلس أبو العباس موسى بن كعب لأخذ البيعة على الناس، وبات أبو العباس ليلة

19 - خراسان: إقليم جغرافي واسع، أطلقته الأدبيات الجغرافية والتاريخية الإسلامية على مناطق آسيوية شاسعة كانت تضم أفغانستان وهرة الحالية وقسم من تركمانستان. ومازل مقاطعة منها داخل إيران المعاصرة.

الجمعة في قصر الكوفة، ثم صلى بالناس يوم الجمعة." (البلاذري، 1996، ص186/ ج4)

واقترضت لاحقاً دعم ومساندة الحكم العباسي في العراق، ومتطلبات تمكينه لبسط سلطانه على العالم الداخل تحت مظلة الإسلام، أن شجع الخلفاء العباسيين القبائل الآسيوية على القدوم إلى مناطق قريبة من العاصمة بغداد، لتساندهم ضد المجتمعات العربية المحلية الطامحة، والتي بدأت الثقة تفتقد بينهم وبين الحكام العباسيين، على اعتبار أن حكم ونظام السلطة الفردية السلالية اعتمد عبر التاريخ على المواليين تماماً لضبط المعارضين، فما هو مثير للانتباه أن السلطة العباسية قد سارعت في تطبيق قاعدة الاستقواء والاستنجاد بالمواليين من أبناء القبائل والشعوب الأخرى. لدرجة أن قامت بعمليات توطيين مبكرة من الأقوام غير العربية لصالح ترسيخ حكم سلالة العائلة العباسية دون غيرها، ولعل أولى عمليات التوطيين تجسدت في نقل جنود من خراسان وتوطيتهم في الرقة، حدث ذلك سنة (155) هجرية الموافق (780) ميلادية. استقدم ووطن الخليفة المنصور جنوداً آسيويين من خراسان في الرقة. ويبدو أنه لم يعتمد على العرب لتقوية سلطته، بل سعى لقمع معارضيه، وإجراء ترتيبات حضرية لصالح الحكم الجديد: "ولم يكن للرافقة أثر قديم إنما بناها أمير المؤمنين المنصور رحمه الله سنة خمس وخمسين ومائة على بناء مدينة بغداد، ورتب فيها جنداً من أهل خراسان وجرت على يدي المهدي وهو ولي عهد، ثم إن الرشيد بنى قصورها فكان بين الرقة والرافقة فضاء مزارع، فلما قدم علي بن سليمان بن علي والياً على الجزيرة نقل أسواق الرقة إلى تلك الأرض، فكان سوق الرقة الأعظم فيما مضى يعرف بسوق هشام العتيق، ثم لما قدم الرشيد الرقة استزاد في تلك الأسواق فلم تزل تجتبي مع الصوافى..." (البلاذري، 1932، ص184)

بعد المرحلة الأولى من اعتماد الحكام العباسيين على الشعوب

الإيرانية، انفتحت في المرحلة التالية بوابات آسيا الوسطى على العالم العربي، وعلى العراق بشكل خاص، حيث انتقلت الجماعات الآسيوية التركية على شكل قبائل إلى العراق والجزيرة الفراتية. ولم تعد عملية هجرتهم وقدمهم متوقفة على سياسات الحكام العباسيين ومرهونة بمصالحها بشكل حصري، وإنما خضعت أيضاً لمصالح وطموحات الجماعات الآسيوية نفسها، التي كانت تعاني فقراً وجوعاً وخراباً بينياً، وكذلك تفاقم التصحر في مناطق آسيا الداخلية، فهاجرت مجتمعاتها إلى أرض أكثر خصباً وذات خيرات وفيرة.

ولعل غزو السلجوقيين لشرق مناطق الحكم البيزنطي ولأرمينيا وكوردستان الخاضعة للحكم العباسي، وتحقيقهم النصر على البيزنطيين، والتي صفت لاحقاً كانتصار إسلامي على المسيحية، تعد إحدى أهم المحطات في غزو الجماعات الآسيوية لمناطق أعالي الفرات وشرقي الأناضول، وتالياً العراق. وتعد معركة ملاذكرد سنة 1071م نقطة التحول الكبرى في بدء ضغط الجماعات الآسيوية المنظمة على المجتمعات المحلية، وعلى النخب العربية الحاكمة في بغداد، وغيرها من المدن والحوضر الإسلامية. وشكلت هذه المعركة اختراقاً عميقاً، لا نحو الأناضول فحسب، وإنما نحو قلب منظومة الحكم العربي في بغداد كمحصلة نهائية.

لكن الانعطاف الحادة في حياة المجتمعات المحلية والعربية وبالتالي في المنظومة الإدارية وحكم الخلافة العباسية حدثت إثر احتلال المغول للعاصمة بغداد، وإنهاء الحكم العربي فيه تماماً.

4-5 انكماش المجتمعات المحلية ونهاية الحكم العربي الإسلامي

بدأت المحنة العربية الحقيقية بعد صعود وترسخ سلطة السلجوقيين في القرن العاشر، وتوسعهم العملي بدءاً من الشرق، حتى أسسوا

سلطة قوية أشبه بإمبراطورية جديدة بديلة عن الخلافة العربية الإسلامية. لكن انتهاء الحكم العربي وانجراف المجتمعات العربية التي تمددت جغرافياً في مناطق واسعة، حدثت تدريجياً بعد عملية احتلال بغداد من قبل المغول. خاصة إثر هروب الخليفة العباسي المستنصر بالله أبي القاسم أحمد، "وقد هرب إلى مصر بعد احتلال بغداد عام 1258م ونظم هناك جيشاً وتوجه إلى بغداد لتحريرها، إلا أنه انهزم في الأنبار وقتل على يد المغول." (حسن، 2017، ص41).²⁰ ولم تقتصر حملة المغول على إسقاط الحكم العربي في بغداد، بل سعوا للاستيلاء على كل الإمارات الكوردية في العهد العباسي، مما سبب نزوح أمراء جولميرك (هكاري) نحو مصر أيضاً: "بعد سقوط بغداد توجه عدد كبير من الأمراء والقادة المسلمين إلى مصر وقد رصد المؤرخون أحد هؤلاء وهو أمير جولميرك سيف الدين منغلان بن الأمير علي الهكاري الذي هرع عام 660هـ / 1262م مع ابنه أسد الدين موسى واستقبلهم السلطان المملوكي الظاهر بيبرس". (حسن، 2017، ص44)

يمكن الاستنتاج أن الخليفة المستعصم بالله العباسي والأمير الهكاري كانا ملتجئين إلى السلطان المملوكي في القاهرة، وذلك بهدف استجماع القوى والعودة إلى بلادهم لطرد المغول. لكن الهجمة المغولية كانت كبيرة وجارفة، إذ توسعت الجبهة المعادية للخلافة العباسية وإماراتها الكوردية المحلية: "بعد سقوط الدولة العباسية في عام 656هـ / 1258م واصلت القوات المغولية تقدمها لغرض السيطرة على بقية مناطق الشرق الإسلامي ومنها كوردستان. ففي 657هـ / 1259م اتجه الجيش المغولي من آذربيجان بقيادة هولوكو نفسه إلى كوردستان فسيطر على أخلاط ومنها توجه

20 - لمزيد من التفاصيل راجع مؤرخي مصر في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، ومن بعدهم كنموذج: أحمد بن علي المقرئ، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة: د.ت، ج2، ص467.

جنوباً نحو جبال هكاري التي كانت (مقرراً ومفراً للأكراد الضالين) حسب تعبير أحد مؤرخي البلاط المغولي، وكلمة الضالين هنا لا تعطي مدلولاً دينياً، لأن الكورد كانوا من المسلمين على العكس من المغول الذين كانوا من غير المسلمين، إنما يدل على رفضهم الخضوع للسيطرة المغولية. وبسبب ضغط الحملات المغولية ترك أمير هكاري إمارته والتحق بالجهة المعادية للمغول في مصر والشام، إذ توجه الأمير سيف الدين منكلان بن علي الهكاري سنة (660هـ/ 1262م) إلى مصر مع ابنه أسد الدين موسى و(300) من فرسانه، واستقبلهم السلطان المملوكي الملك الظاهر بيبرس وأكرمهم، "جعل لسيف الدين حاشية كحاشية الملك"²¹، ثم خیر الأمير بين البقاء في مصر أو توجيه مدينة أربيل إقطاعاً له، فتوجه الأمير إلى أربيل ودخل هناك في معارك عديدة مع المغول وقتل في إحداها. وبعد مقتله توجه ابنه أسد الدين موسى إلى جولمرك ومملك ما كان بيد أبيه من القلاع، ودخل هو الآخر في معارك مع المغول انتهت بعقد هدنة بينهما كان من أهم شروطها عدم تعرض أحد الطرفين للآخر. وقد بين ابن فضل الله العمري بهذا الصدد: "لم يبق من الرجال القادرين على القتال إلا سكان الجبال، فلما أعجز الكفار عن استئصالهم وتحققوا أن سهامهم لا تنالهم عاملوهم بالمكر والخديعة وهادنوهم"²² ولا توجد معلومات حول سياسة خلفاء هولاءكو تجاه هكاري إلا أن صمت المصادر يدل على احتفاظ الأمراء الهكاريين بحكمهم الذاتي في عمق جبالهم النائية." (حسن، 2017، ص52)

يمكن الاستنتاج أن الزعامات والإمارات الكوردية قد تحالفت مع العباسيين، وساندتهم في مواجهة المغول، لكن تبين كنتيجة أن

21 - اعتماداً على ابن عبد الزاهر

22 - اعتماداً على ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج3، ص 264-263.

مصير الخلافة العباسية ومصير الإمارات الكوردية، وخاصة الهكارية التابعة لها مختلفان، يتمظهر الاختلاف في الاستثناء والفارق الشاسع بين بقاء واستمرارية المجتمعات الراسخة كالمجتمع الكوردي في جباله وأريافه، وبين مجتمعات النخب الحاكمة المتحركة نسبياً، كالمجتمع العربي الصغير الداعم لسلطة الخليفة العباسي في بغداد.

يمكن الاختزال والتكثيف، في أن العناصر الآسيوية الفارسية والتركية بشكل خاص تغلبت، وسادت عاماً بعد آخر على العناصر العربية داخل الحكم، وأزاحتهم عن مراكز القرار، حتى تفاقمت قوة الآسيويين ذات الأصول السلجوقية، كذلك المغولية والتركمانية القادمة من صحراء قره قوم بوسط آسيا. لأنهم كانوا يستهدفون مراكز الحكم، ويعملون على التخلص من الخلفاء، وهدم هرم السلطة الأعلى المتشكل من الحكام العرب، والإحلال مكانهم للحصول على الامتيازات الكبرى بدءاً من القمة. وهذا ما حصل، ونتج عنه متغيرات اجتماعية وسياسية جذرية. حيث تشير بعض المصادر إلى عودة بعض القبائل العربية إلى مواطنها الأصلية، فقد: "طرد السلاجقة العقيليون من الجزيرة وعادوا إلى ديارهم في البحرين" (غندور، 1990، ص 99)

اجتمعت عدة عوامل رئيسة وضاعطة على النخب العربية لتفقد السلطة والأرض في أواسط القرن الثالث عشر، أولها تغلغل الجماعات الآسيوية داخل نظام الحكم العباسي والإحلال محل العرب. وثانيها انفتاح بوابات آسيا بمخزونها البشري الهائل على مركز الخلافة العباسية في العراق. وثالثها تزايد قوة الروم البيزنطيين وطفائهم الأرمن وتقدمهم للسيطرة على المدن والمناطق التي كانت تخضع للحكام العرب في مناطق شرق المتوسط والجزيرة الفراتية. وكمثال

على إحدى هذه الحالات حالة منطقة الرها.²³ أخيراً شكل الاجتياح المغولي الجارف الضربة الأقوى لتحطيم ما تبقى من السلطة العربية، هذا الغزو الذي حرق الأخضر واليابس، وخرب ما تبقى من البنى التحتية المنتجة للغذاء، وأفقر المجتمعات، بما فيها النخب العربية الحاكمة.

5-5 هزيمة الكورد أمام التحالف المغولي المسيحي الأرمني الصليبي

في غمرة الاضطرابات ما بين الصليبيين أنفسهم، وما بين الأيوبيين أنفسهم. وصل المغول إلى بلاد الشام سنة (1259)م. مع استمرارية الحروب الدموية والفوضى الاجتماعية والاقتصادية في أوساط الصليبيين وفي أوساط الأيوبيين. كان المغول بقيادة هولاكو يجتاحون العراق ويدمرون بغداد، ثم يغيرون على حلب. وبظهور المغول في حلب، صارت في بلاد الشام قوة ثالثة تلعب دورها. كان المغول يؤمنون بالمسيحية على مذهب نسطور. لذلك حالفهم المسيحيون الشرقيون والأرمن، وبسبب ارتباط صليبي أنطاكية وطرابلس بالأرمن، فقد تحالفوا بدورهم مع المغول، واجتاح هذا الحلف المغولي - الأرمني - المسيحي الشرقي النسطوري - الصليبي بلاد الشام من جديد. فانهزم الأمراء الأيوبيون واستسلموا بسرعة للمغول، ولم يكونوا قادرين على مواجهة هذا التحالف العريض. بعد سقوط حلب استسلم ملك حماه، وملك حمص للمغول. أما الملك الناصر يوسف الأيوبي فقد هرب من دمشق، فسقطت المدينة بيد الحلف المذكور، وانتقم المسيحيون من المسلمين، حتى سلبوا حلي نساء القيمرية، وكانت القيمرية سكناً للزعامات الأيوبية

23 - هي حالياً منطقة أورفا جنوب مدينة دياربكر في أعالي الجزيرة الفراتية

بدمشق. (المقريري، 1914، ج 1 ص 423 425-) واندفع المغول جنوباً فوصلت مقدمتهم إلى غزة تمهيداً للهجوم على مصر. لكن وقع خلاف بين المغول والصليبيين، مما دفع بالمغول للهجوم على صيدا. (مكي، 2006، ص 199)

وكما يبدو لم يعد دور العرب ريادياً ولا قيادياً في مسار الأحداث، بل تراجعوا من مناطق المواجهة، وخاصة القبائل التي ما زالت متماسكة ككتلة اجتماعية، التي كانت تفضل العيش في البوادي، أما الحضر المقربون من الأيوبيين فقد كانوا قلة. ويمكن الافتراض أنّ تركيبة الحضر في مدن بلاد الشام عهدئذ كانت تتشكل من جماعات غير متجانسة تتبع حاكم المدينة، وتراعي توجهات إدارتها التي لم تعد عربية إلا في حالات استثنائية. وهكذا انفرد الحلف المغولي المسيحي بالأيوبيين، حتى ظلوا وحيدين في مواجهة هذا الحلف الغازي القوي، وانهزموا في العديد من المناطق. وهذا قد يفسر الانتقال السريع للحكم من الملوك الأيوبيين إلى ممالئهم. ويمكن أن يفسر تقدم هذا الحلف الديني الاجتماعي المغولي - المسيحي القوي في هزيمة العرب التاريخية.

هذا وقد تنبه أحد أهم المؤرخين العرب المعاصرين إلى هذه الحقيقة، وشخص الكارثة التي فككت نظام الحكم العربي الإسلامي، بعد أن سيطرت على البلاد الجماعات التركية الغازية. فقد بين المؤرخ الدكتور حسين مؤنس أن القبائل العربية أزيحت عن الحكم، وطردت بعضها الآخر بعيداً، لدرجة أن عاد بعضها إلى الجزيرة العربية: "نجد العراق حذاً فاصلاً بين الفرس الآريين في المشرق والعرب الساميين في المغرب: على بساطة يجتمع الجنسان على أصحاب حيناً وأعداء حيناً آخر، يتعاونان حيناً ويحتربان حيناً آخر، فكان العراق ميدان النزاع بين الفرس والعرب على السيادة والسلطان في الدولة الإسلامية، وكانت نواحيه مجال الصراع بين شيعة الفرس وسنية العرب والأتراك، وقد استمر هذا الصراع بشقيه السياسي

والمذهبي زمناً طويلاً، وانتهى بإضعاف الفريقين معاً، وظهور عنصر جديد على مسرح السياسة العراقية، وهو العنصر التركي الذي بدأ يسود العراق ويصرف أموره من أوائل القرن الثالث الهجري، ومن هنا شهد العراق معركة حامية بين العرب والفرس والأتراك، كان من أولى نتائجها خروج العرب من الميدان في زمن مبكر جداً. وارتدادهم إلى جزيرتهم وعودتهم إلى حال البداوة الأولى والضمول الذي أخرجهم الإسلام منه، وظل العنصران الآخران يتنازعان النصر والغلب زماناً طويلاً." (مؤنس، 1938، ص325)

لذلك ليس من باب المبالغة أن نرجح ظاهرة تراجع فعالية المجتمعات العربية، ونبين على أنها قد هبطت إلى الحدود الدنيا، وخاصة بعد القرن الثالث الهجري، العاشر الميلادي، بل يمكن الافتراض أن المجتمع العربي بات مجتمعاً مفككاً وضعيفاً في طريقه إلى الاندثار، وإلا فكيف يمكن أن نفسر ظواهر تاريخية غريبة: كأن يحكم العالم العربي والإسلامي السلاجقة أولاً، ومن ثم الكورد الأيوبيون لسنوات طويلة، وصولاً إلى مجموعة من المماليك التابعين للكورد الأيوبيين، وأن يقودوا المجتمعات الإسلامية في صراعهم ضد الحملات الصليبية لفترة طويلة؟ ومن ثم يستأثروا بكل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما ليس هنالك من تفسير لسر تراجع الدور العربي سوى أن المجتمع العربي قد انكمش إلى حد الاندثار وانكفأ على نفسه، وتراجع نحو الجزيرة العربية والبادية في أطرافها. وشكلت فراغاً كبيراً حتى تكّمت جماعات مهاجرة حواضر المشرق والبلاد العربية، وهي مجموعات صغيرة من الجنود والفرسان المماليك، الذين استقّدوا في الأصل من قبل الأمراء الأيوبيين، وهم أنفسهم أزاحوا الملوك الأيوبيين تدريجياً، ثم سادوا وحكموا العالم الإسلامي أكثر من مئتي سنة. وبهذا الشكل يمكن إعادة صياغة المشهد التاريخي عهدئذ، وتلخيصه في أن الحكم الأيوبي استمد قوته من تحالف ضمني

بين العرب والكرود، وانبثق عنه. في حين أن صعود المماليك، ثم الأتراك العثمانيين جاء كتمرد على الحكم العربي أولاً، ومن ثم الحكم الكوردي الأيوبي تالياً. وفي المحصلة برزت الجماعات الآسيوية على حساب الدور القيادي والسياسي للكرود والعرب، والذين أزيحوا بتحالف عريض بين القبائل الآسيوية الغازية من مغول وترك، وبين الممالك الصليبية والأرمن.

فالمماليك قد صعودوا على حساب تراجع الحكم الأيوبي في كل من بلاد الشام ومصر، هذا الحكم الذي انبثقوا عنه في الأصل. (الجزء، 1946، ص2-1)

الفصل السادس

الفيض البشري الكوردي عوض النقص في السكان العرب

1-6 العوامل المساعدة على الزيادة السكانية الكوردية

شكّلت الحروب والصراعات على السلطة أهم عامل أثر في تراجع الثقل الديمغرافي العربي، سواء في مناطق الفتوحات أو في قلب الجزيرة العربية. بالتوازي وبالمقارنة مع حالة النزوح لسكان المجتمعات العربية، حدث العكس لعدد من المجتمعات الأخرى، فقد تبين أن المجتمعات غير العربية التي لم تكن في موقع هرم السلطة الأعلى، والتي لم تكن تخوض صراعات طويلة على الحكم، نجت من الاقتتال الداخلي في المقام الأول، كما تنامت قواها البشرية في المحصلة النهائية. هذا ما يمكن استنتاجه بالنسبة لحال المجتمعات الكوردية، على اعتبار أنها مجتمعات راسخة تكونت أساساً من جماعات عديدة متنوعة مرتبطة عضوياً بالأرض، واستمدت وجودها ونسغ حياتها من عمليات الإنتاج الفلاحي، خاصة في مناخ الاستقرار الريفي. إضافة إلى ذلك نفترض أن القوى البشرية المنتجة لدى المجتمعات الكوردية الرعوية - البدوية قد تنامت أيضاً، لأنها كانت كثيرة العدد في الأصل، كما كانت بعيدة تماماً

عن صراعات الحكم، عكس المجتمعات البدوية العربية التي كانت في مقدمة الجماعات الطامحة للسلطة، كما كانت ثقل المخزون البشري للقوى العسكرية العربية منذ الأشهر الأولى من عهد الفتوحات الإسلامية، حيث قادت القبائل العربية عمليات الغزو. كخلاصة لقراءتنا لتباينات المجتمعات المحلية في العهود الإسلامية الأولى، نرجح فكرة أن المجتمعات الزراعية الفلاحية كانت مجتمعات دفاعية من حيث الثقافة والتكوين، حيث لخصت نمط حياتها مهامها في إنتاج الخيرات الزراعية والحيوانية، والدفاع عن حدود القرى والمزارع. لذلك فرضت طبيعة المجتمع الكوردي المستقر والمنتج للخيرات الزراعية أن يكون مجتمعاً دفاعياً مرتبطاً بأرضه بشكل عضوي، إذ ظل متشبثاً بقراه ومزارعه ومدافعاً عنها في وجه التعديات والغزوات الداخلية والخارجية. بعكس المجتمع العربي الذي تحول في إطاره العام إلى مجتمع سلطوي حاكم، تموضع في وضعية الهجوم والغزو الدائم، الذي تفرضه الشروط الصعبة للمحافظة على أدوات الحكم، مما أدى بهذه المجتمعات عامة، والجماعات الحاكمة منها بشكل خاص إلى خوض معارك مستمرة، وصولاً إلى مرحلة عدم الاستقرار والانحزام، فالاضمحلال، وبالتالي ما يشبه الاندثار الذي أشرنا إليه سابقاً، ونكرره لأهميته المفتاحية في فهم ما حدث في المنعطفات التاريخية.

كسند لما نذهب إليه في أن الزيادة الهائلة التي طرأت على الكتلة البشرية الكوردية، نذكر أنها كانت استمرارية للمخزون البشري الكوردي أواخر العهد الساساني، وتكاثراً طبيعياً لهذا الكم، حيث نصادف معلومات وإشارات كثيرة إلى الفيض البشري الكوردي أينما توجهت طلائع الفرسان العرب، من خوزستان على مشارف الخليج حتى أواسط الأناضول. كان ذلك الفيض البشري يطفح في قوس جغرافي طويل، ويتمدد على أطراف المناطق والبوادي العربية. بلورت السرديات العربية وعمقت بهذا الصدد المعرفة بالكورد

كإثنية خاصة ومميزة وكثيرة العدد، وفصلت في تلك المعرفة عبر سياقات اصطدامها مع المجتمعات المنضوية تحت مظلة الإمبراطوريات الإيرانية، كما لم تفصل في غيرها، ويبدو ذلك لسبب رئيس هو الغلبة العددية للكورد.

من جانب آخر ساهمت النخب الفارسية وأدبياتها في عملية الخلط وعدم التمييز بين الفرس والكورد، في حين ميز قسم من المؤرخين العرب تماماً بين الكورد والفرس في السرديات التاريخية إبان مرحلة الإسلام الأولى، حيث نتج الالتباس بين القومين عن التداخل في الجغرافيا فضلاً عن التشابه بين اللغتين الفارسية والكوردية، إذ تعد بعض لهجات الكوردية قريبة جداً من اللغة الفارسية التي تطورت بدورها عن إحدى لهجات الشعوب الإيرانية، كاللورية والبختيارية.

لكن من المؤكد أن الجغرافيا البشرية الكوردية بتنوعها كانت واسعة جداً. لدرجة أننا لن نبالغ إن بيّنا أن الكورد بوصفهم إثنية مستقلة وكبيرة قد امتلكوا قوة بشرية هائلة في العهود الإسلامية، لكنهم كانوا مشتمتين داخل مجتمعات ريفية ورعوية مترامية الأطراف، مجتمعات منتجة ومغلقة على مناطقها المكتفية ذاتياً. هذا الاكتفاء الذاتي الذي خفضت كثيراً الحاجة إلى التواصل والتبادل التجاري مع الجوار. وبالتالي تراجعت وتأخرت الحاجة إلى إنتاج سلطة مركزية موحدة عند أغلب الفرق المنتمية إلى الأقوام الكوردية، حتى تراجع دور العرب، وانقرضت بقايا السلالات الحاكمة في العهد العباسي المتأخر، فتنشط حوافز صعود سلطات محلية قوية. فتنامت قوى السلطات القبلية المحلية، اتحد بعضهم مع بعضٍ آخر منهم، فتأسست إمارات سلالية كوردية على شكل نواة لدويلات. دويلات مهدت لمرحلة نعرفها بمرحلة ما قبل الدولة الحديثة. خاصة في القرن العاشر الميلادي، وأبرز مثال على هذه الإمارة - الحكومات المحلية، كانت إمارة بني مروان في فارقين وأمد (990-1096)م قد توسعت حتى ضمت أغلب مناطق أعالي الجزيرة

الفراتية، وتمددت سلطتها جنوباً حتى نصيبين والموصل. وكذلك إلى حدود إمارة أردلان في شرق إيران الحالية، التي كانت تحكم بدورها مناطق واسعة من شرقيّ وشماليّ مدينة بغداد. كما حكم المروانيون إمارة بوتان (بختان) في جزيرة ابن عمر.

2-6 كيف سد الكورد النقص في القوة البشرية العربية

نفترض أن التراجع في القوة البشرية العربية قابلها تزايد في العنصر البشري الكوردي، بسبب اختلاف موقعهم من الحكم العربي الإسلامي. وكونهما مجتمعات متجاورة في أغلب الحالات، بدءاً بالخليج العربي وخوزستان، وصولاً إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. فقد سَدَّ تزايد عدد الكورد جوانب النقص في المجتمعات العربية المتحالفة معها. وكذلك سدت القوى الاجتماعية الكوردية الصاعدة جانباً من فراغ السلطة في بعض المناطق التي خفت قبضة النخب العربية الحاكمة عليها، إنْ وفقنا في هذا التشخيص. ما حدث أن القبائل الآسوية التركية الغازية والروم قد ضغطوا على الحكم العربي في الجزيرة الفراتية، وفي بلاد الشام، مما تسببت في تراجع منظومات الحكم المحلي بقيادة النخب العربية، وخاصة الحمدانيين الذين ارتكبوا أخطاء عديدة، ولم يتمكنوا من مجابهة الروم غرباً والبيهيين شرقاً: "وفي عهد أبي تغلب الحمداني تعرضت ديار الجزيرة في سنة 358 هـ/ 969 م لغارات رومية وصلت إلى كفر توثا، فنهبوا وسرقوا وأحرقوا، وعاد الروم إلى بلادهم دون مجابهة. وفي سنة 361/ 972 م أغار الروم على الرها ونواحيها وساروا في البلاد حتى وصلوا إلى نصيبين ولم يلاقوا أيّ مواجهة، حتى أن أبا تغلب الحمداني صاحب الموصل، دفع مالاً للروم كفدية عن نفسه. وبعد أن ضعف حكم الحمدانيين في الجزيرة، وتلاشت قوتهم العسكرية التي كانوا عليها، استغل ضد الدولة البويهية ضعفهم،

وتمكن من السيطرة على جزيرة ابن عمر. وعلى أيدي البويهيين انقضت دولة ناصر الدولة الحمداني سنة 979م. وفي هذه الفترة بالذات بدأت القوة الكردية تبرز على مسرح الجزيرة الفراتية، وقوي شأن باد الكردي، وأخذ يبذل جهده من أجل السيطرة على مدن الجزيرة." (غندور، 1990، ص85)

هكذا خرجت المدن أولاً من تحت سيطرة الحمدانيين، وكانت أغلب القرى والأرياف تدار من قبل الزعامات المحلية القبلية الكوردية. وما حدث خلال صعود الحكم المرواني أنّ المجتمعات الحضرية والريفية نُظِّمَتْ ودُمِجَتْ تحت راية حكومة محلية. وكانت إحدى ثمار هذا التنظيم تشكل الإمارة الكوردية القوية بقيادة باد بن دوستك²⁴، وحلت سلطته محل السلطة الحمدانية بعد هزيمة هذه الأخيرة، وبالتالي تراجع الدور العربي بدءاً بهزيمة الحمدانيين: "كان حق هذه الدولة أن نصل ذكرها بدولة بني حمدان كما فعلنا بدولة بني المقلد بالموصل، ودولة صالح بن مرداس بطلب، لأن هذه الدول الثلاث إنما نشأت وتفرعت عن دولتهم." (ابن خلدون، 2000، ص410/4). وهكذا نجد أن ابن خلدون قد تنبه وأشار للعلاقة الوثيقة بين الحمدانيين وجيرانهم الكورد، وبين أن حكم دولة بني مروان امتداد لحكم بني حمدان. كما أن روايات ابن خلدون تفصح عن دعم وتحالف كوردي للنخب والقبائل العربية الحاكمة في مراحل مختلفة، خاصة إبان فترة صعود دور الترك: "كان بنو شيبان قد طال إفسادهم للسابلة، وعجز الملوك عن طلبهم، وكانوا يمتنعون بجبال شهرزور لما بينهم وبين أكرادها من المواصله، فبعث عضد الدولة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة فنازلوا شهرزور واستولوا عليها وعلى ملكها رئيس بني شيبان، فذهبوا في البسيط، وسار العسكر في طلبهم فأوقعوا بهم واستباحوا أموالهم ونساءهم،

24 - باد بن دوستك هو مؤسس الدولة الدوستكية التي عرفت بالمروانية، واستمرت بين سنوات (982-1086) م.

وجيء منهم إلى بغداد بثلاثمائة أسير، ثم عاودوا الطاعة وانحسرت علتهم." (ابن خلدون، 2000، ص 601 /ج4). ولم يتوقف التعاون والتحالف بين العرب والكورد عند حالات محدودة، بل نصادف تحالفاً سياسياً مبكراً لهم في بغداد ضد الحكم التركي: "ولما عظم الهرج ببغداد ورأى الأتراك أن البلاد تخرب وأن العرب والأكراد والعامّة قد طمعوا فيهم، ساروا جميعاً إلى دار الخلافة مستعتبين ومعتذرين عما صدر عنهم من الانفراد باستقدام جلال الدولة." (ابن خلدون، 2000، ص 633 /ج4)

تفصح هذه الروايات عن أن حكم الأتراك لم يكن ذات قاعدة شعبية، وإنما تمكنوا من إزاحة العرب أولاً لضعف قوتهم في البدء، لذلك كانت محاولات التضامن بين العرب والكورد مستمرة على الأرض. وقد خسر الخلفاء العباسيون بميلهم للقبائل الآسيوية التركية. لذلك فصعود الدول الكوردية المحلية كان على ارتباط وثيق بخسارة العرب لهرم السلطة في مواقع عدة.

3-6 تخلي بعض الحكام العرب عن المدن

مع أن النقل الديمغرافي الكوردي قد ساند ودعم النقص العربي أحياناً، لكن عنصر التنافس بينهما أيضاً كان واضحاً، نستنتج من حادثة تسليم واستلام مدينة الرها بين الطرفين المسلمين، وتالياً سيطرة الفرنجة الروم عليها نتيجة لعدم الاتفاق. لكن ما هو واضح أن القوى الحاكمة العربية، كانت قد وصلت حد الوهن، مما سهل تراجعها على جبهات القتال لصالح القوى الصاعدة، سواء كانت الخارجية منها كالبيزنطيين والأرمن، أو السلجوقيين وفئات أخرى من الشعوب الآسيوية المهاجرة والغازية، كالتركمان على سبيل المثال.

انبثقت الحالة الميدانية عهدئذ من توسع جبهات الجهات الغازية

والطامعة كل حسب حاجتها في خيرات الدولة العباسية وإمارتها المحلية. ويمكن الافتراض أن كلاً من النخب الحاكمة محلياً، سواء كانت من أصول كوردية، أو عربية قد تراجعت معاً أمام السيل الجارف لغزو الجماعات الآسيوية. وحالة المنافسة على الحكم المحلي وجباية الخيرات قد تصاعدت، ونتج عن هذا الصراع تراجع النخب العربية، لضعفها وانفصالها عن حواملها الاجتماعية القبلية، في حين صمدت النخب الكوردية بدرجة أعلى بدعم من مجتمعاتها المحلية المترسخة. وربما سهلت عملية صعود الكورد وتنامي قوتهم العسكرية في عملية الانخراط الكبير في مقاومة الحملات الصليبية. وكان تصددهم للمشهد السياسي أصالة عن أنفسهم ونيابة عن العرب أيضاً.

بدأت النخب العربية الحاكمة تتراجع بل تنهزم أمام ضغط الجماعات غير العربية، كما تراجعت أمام توسع ممالك الجوار، خاصة بعد التحالف الأرمني البيزنطي. وسنورد هنا حادثة ذات دلالة عميقة تروي قصة بيع حاكم عربي لحصته من مدينة الرها، في تعبير واضح عن هذا التراجع في نفوذ النخب العربية، وبداية لتقدم الروم داخل الجزيرة الفراتية وبلاد الشام: "ثم دخلت سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة، كانت الرها لعطير من بني نيمر استولى أبو نصر بن مروان صاحب ديار بكر على حران، وجهاز من قتل عطيراً، فأرسل صالح بن مرداس يشفع في ردها إلى ابن عطير وإلى ابن شبل نصفين، فسلمها إليهما سنة ستّ عشرة وأربعمائة، واستمرت لهما إلى هذه السنة، فراسل ابن عطير ملك الروم وباعه حصته من الرها بعشرين ألف دينار وعدة قرى، وحضر الروم وتسلموا برج ابن عطير فهرب أصحاب ابن شبل واستولى الروم على البلد وقتلوا المسلمين وحرقوا المساجد." (ابن الوردي، 1996، ص329/ج1)

تؤكد هذه الرواية من جديد على أن ظاهرة انسحاب النخب الحاكمة العربية من مدن الثغور باتت متكررة، سواء كان الانسحاب لصالح

الحكم المرواني الكوردي، أم اضطراراً أمام جهات خارجية غازية. بصيغة أكثر وضوحاً، تفصح صفحات من تاريخ الصراع على مدينة جزيرة ابن عمر، ذات الأهمية الإستراتيجية عن جانب آخر من انسحاب النخب العربية الحاكمة من مدن الجزيرة الفرانية، بدءاً من الشمال نحو الجنوب. وذلك كأحد أهم المؤشرات التي أوردناها على سبيل النموذج والمثال لا الحصر.

وقد تجسد أحد عناوين هذا التحول السياسي لصالح العنصر التركي في الصراع بين تكين التركي وناصر الدولة الحمداني، إذ دشّن الحدث لمرحلة جديدة من عدم الاستقرار، والهجوم على مراكز الحكم العربي الحمداني. هذا الحكم غير المستقر أصلاً، فحسب بعض الروايات كان الحمدانيون يحكمون بالوكالة، وكانوا طبقة من الفرسان المأجورين تسلطوا على حكم الجزيرة لصالح الخليفة العباسي والسلاطين الأتراك من حوله: "من خلال دراسة تاريخ الحمدانيين وعلاقتهم بسلطة الخلافة العباسية، يتبين أن حكم الحمدانيين لديار الجزيرة ومدنها لم يكن متصللاً، بل هنالك فترات يصبح فيها الأمير مطارداً أو معزولاً، وأسباب ذلك إما لنقضه ومخالفته شروط الالتزام المعقود مع الخلافة، وإما بسبب انحراف الحاكم الحمداني عن ولاءه للخلافة، وتأييده لعدائها، أو للاستئثار بأرض وضياع جديدة..." (غندور، 1990، ص72) مما أدى إلى استياء قسم من السكان وهجرتهم. وبالتالي نهاية الحكم الحمداني العربي الضعيف المنفصل عن المجتمعات المحلية. هذه المجتمعات التي عانت جور الحكم الحمداني بحسب ابن حوقل، الذي عاصر الحمدانيين.

4-6 سيطرة القبائل التركية وإلغاء الحكم العربي

لا يمكن إهمال دور العنصر التركي المحيط بالخلفاء العباسيين أولاً، وتزايد حجمهم الديمغرافي ثانياً، في تراجع السلطة العربية

واضحلالها وصولاً إلى حالة الانكماش الشديدة. حيث ظهرت بوادر لسيطرة الأتراك على مفاصل الحكم منذ بدايات العهد العباسي: "مع بداية خلافة المعتصم بالله بن هارون الرشيد (833-843) م سيطر الأتراك - أحوال الخليفة - على ناصية الخلافة، ولم يقتصر نفوذهم على العاصمة، بل شمل الولايات الإسلامية كافة، وأخذ الخلفاء يقطعون للقادة الولايات لقاء مبلغ يؤديه إلى بيت المال. وجرت العادة على أن يبقى هؤلاء القادة في عاصمة الدولة إلى جانب الخليفة في معظم الأحيان، ويرسلوا إلى الولايات من ينوب عنهم. وكانت الجزيرة الفراتية قد شملها هذا الإجراء، فأُسندت ولايتها إلى محمد بن أتامش في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي." (غندور، 1990، ص54)

كخلاصة ونتائج أولية، نجد أن الخلافات والحروب الداخلية العربية - العربية قد فتحت منذ أولى سنوات الحكم العربي الإسلامي الأبواب أمام تمكن جماعات من العجم للسيطرة على مراكز القرار في العالم الإسلامي. كما أن اعتماد العباسيين على القبائل الآسيوية عموماً والخراسانيين خصوصاً فتحت بوابات آسيا على العراق والجزيرة الفراتية. ثم تراجع العنصر العربي عديداً في بحر أمواج الشعوب التي دخلت الإسلام. وقد عوض وساند هذا النقص في عدد العرب الفيض والمخزون السكاني الكوردي، وخاصة في المرحلة الأيوبية. لكن هذه القوة البشرية الكوردية أنتجت معادلها السياسي، حيث برزت دول وإمارات كوردية عديدة. وفي المحصلة طغى الغزو الآسيوي على مناطق الكورد وعلى مراكز الحكم العربي معاً. بعد أن طويت صفحة الحكم العربي في بغداد وغيرها من المدن المهمة، لدرجة أن اندثروا اجتماعياً. جاء الدور على الكورد، واحتلت بلادهم وطويت صفحة حكمهم أيضاً، لدرجة أن بعض الباحثين يصفون تلك المرحلة بزوال النظام الإماراتي الأول في المجتمعات الكوردية. إذ إنّ النظام الإماراتي الكوردي في القرن الحادي عشر

الميلادي قد انهار أمام الغزو التركي، بعد أن تراجع واندثر الحكم العربي أمام هذا الغزو بفترة قصيرة: "استطاعت النخب خلق أولى الكيانات السياسية منذ مجيء العصر الإسلامي. لكن ظهور الدولة السلجوقية في الشرق وقدم البيزنطيين الروم إلى آسيا الصغرى من ناحية الغرب في نهايات القرن الحادي عشر وبدايات القرن الثاني عشر أدى إلى سقوط النظام الإماراتي الأول. تبع هذا تغيير إقليمي جذري آخر نتج جزئياً عن انهيار الإمبراطورية السلجوقية واختفاء البيزنطيين من الساحة. هذا التغيير بدوره ساعد عملية توطيد أركان نظام إماراتي جديد في المنطقة الكردية، أكثر ثباتاً وتكيفاً مع التطورات المفاجئة." (إسكندر، 2008، ص21).

الفصل السابع

تطور الحكومات والإمارات الكوردية المستقلة

1-7 قيام النظام الإماراتي في كردستان

يتسم كل شعب بخصوصية في تشكيل هياكل الحكم المحلي التي تلبى حاجاته الاجتماعية والاقتصادية والروحية، وقد تمكنت المجتمعات الكوردية طوال سيرورة تطورها وتمايزها من إنتاج أشكال مميزة للحكم المحلي. وانبثق هذا النتمن من إنتاج أشكال متقدمة ومبكرة من السلطات المحلية عن نظامه الاجتماعي المنتج والراسخ من جهة، ومن تنوع مجتمعاته واتساع الرقعة السكانية من جهة أخرى. ولعل أكثر هذه السلطات فعالية وديمومة ما أُنتج في أواسط القرن العاشر الميلادي، حتى أطلق البلديون والمؤرخون العرب على أغلبها صفة (الدولة). وقد كانت لتشكل وترسخ السلطات المحلية الكوردية علاقة مع الظروف والمناخات التي تراجعت فيها السلطة العربية الإسلامية المركزية، ومع تصاعد نفوذ القبائل الآسيوية التركية في العهد العباسي، تشكل فراغ سياسي، ومهدت هذه المرحلة الانتقالية لأن تتقدم زعامات محلية كوردية وتطور من أشكال الحكم المحلي لترتقي إلى مصاف الإمارات والدول القروسطية.

تقدم لنا المصادر التاريخية تفاصيل حول خمس من هذه الحكومات المحلية الكوردية ما بين منتصف القرن العاشر ونهاية القرن الثاني

عشر، وهي الحسنية والعزنية والروادية والشدادية والمروانية. وكان الكورد البازركانيون بقيادة زعيمهم حسنيه، أو حسنويه قد أسس كياناً سياسياً مستقلاً في الأراضي المركزية من جبال زاكروس في سنوات (959 1095-م)، وكانت العاصمة مدينة كرمسين (كرمنشان المعاصرة). تحطمت الإمارة الحسنية تحت ضغط هجرات وغزوات قبائل الغز التركية، وهي قبائل بدوية تركية تضافرت غزواتها مع جهود السلطان السلجوقي ألب أرسلان في القضاء على كل أشكال الحكم المحلي في كردستان. وقد تأسست الإمارة العزنية للكورد الشذبانين إلى الغرب من الحسنية في حلوان (خانقين الحالية)، بعد حوالي ثلاثين سنة، تمددت واتسعت باتجاه شهرزور ودينور. ثم أسس الكورد الهذبانين كياناً سياسياً إلى الشمال من الإماراتين السابقتين، هي الإمارة الروادية في المنطقة التي باتت تعرف اليوم بأذربيجان الغربية. وقد قاوم أبرز حكامها فاسوان بن ماملان غزوات قبائل الأوغوز التركية طوال فترة حكمه (1019 - 1054) م. على نفس المسار المنتج للحكومات المحلية الكوردية أسس محمد بن شداد الإمارة الشدادية بين أعوام (1099-951)م. وقد اتخذوا من مدن آران ودوين عاصمة لهم، وتعد هذه الإمارة إحدى دويلات أقصى الشمال من كردستان التاريخية. لذلك اضطروا لمحاربة الروس والأرمن، إلا أنّ الهجوم البيزنطي - الأرمني من الغرب، والضغط السلجوقي من الشرق أنهى كيان تلك الإمارة، وشنت سكانها. ثم تأسست الإمارة المروانية في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي، وكانت أهم وأوسع من هذه الإمارات كلها، وقد اضمحلت بعد أن احتل سنجر السلجوقي مدينة ديار بكر، وحاصر المروانيين، عندما وحد عدداً كبيراً من الأقاليم سنة 1117م وأطلق عليها اسم (كردستان).²⁵ وبذلك انتهت المرحلة الأولى

25 - لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على كتاب النظام الامارتي في كردستان. د. سعد اسكندر

من مراحل انتعاش الدول المحلية الكوردية، وامتدت إلى المرحلة الثانية من مراحل صعود الحكم المحلي الكوردي. ونفترض أن طقة الوصل بينهما كانت الممالك الأيوبية التي وصلت بين قوة وعزيمة السلالات الكوردية الحاكمة وربطت بينها، حيث ورثت وشائج الحكم والسلطة من الشداديين والمروانيين بشكل خاص، ثم ورثتهم للممالك الأخرى، وللإمارة المازنجانية ولسلالة مبارزك في سهول الجزيرة الفراتية وجبال منطقة بادينان.

يعد هذا الاجتماع البشري المنظم سياسياً ضمن دويلات وإمارات كبيرة نسبياً، نقلة نوعية نحو الانتظام والإدارة والحكومة عهدئذ، فلم تكن الإمارات الكوردية مجرد تشكيلة عسكرية - قبلية طبقاً للانطباع السائد في الأدبيات السياسية - التاريخية الراجحة، وإنما كانت تلك الإمارات وحدة سياسية اجتماعية واقتصادية قائمة بذاتها، متجاوزة لحدود القبيلة. لقد انشغل سكان الإمارة ضمن شبكة واسعة من النشاطات التجارية والزراعية والرعية والحرفية والثقافية المتنوعة التي أمنت الاكتفاء الذاتي، ودعمت ببنان الاستقلالية تحت زعامة الأمير. فالأمير الكوردي كان يسيطر على جميع الأراضي ومن عليها من السكان، على غرار تقاليد باقي الإمارات الإسلامية في تلك العصور: "على الصعيد السياسي، احتل الأمير منزلة الحاكم الأعلى، الذي امتدت سلطته إلى عدة قبائل ومدن وقرى. فهو المسؤول عن فرض الضرائب وحماية الرعية ورعاية المساجد ومدارسها وبناء المنشآت العامة وصيانتها. لم تكن شرعيته في الحكم مبنية على كونه رئيس قبيلة قوية معينة، وإنما على مفهوم خاص، كونه الامتداد التاريخي لشرعية سياسية اجتماعية سابقة. بتعبير آخر، ادعى الأمير الكوردي بحق، أو بدون حق، أنه سليل إحدى السلالات التاريخية الحاكمة الشهيرة. فهو بهذا النحو قدم نفسه حاكماً لجميع السكان المحليين بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية. كما حافظ على التنوع في أساليب الحياة

الاجتماعية والثقافية، فقد وُجِدَ في الإمارات الكوردية جنباً إلى جنب الرجل والمستقرون، المدنيون والقرويون، القبليون وغير القبليين، المحاربون والأهالي، أصحاب الإقطاعيات والفلاحين، التجار الكبار وأصحاب الدكاكين، الحرفيون والمستخدمون. فضلاً عن هذا التنوع الاجتماعي والوظيفي، كانت للإمارة شريحتها المتعلمة التي شملت الشعراء والمدرسين والموسيقيين والكتاب والفنانين. احتل الأمير مركز القمة في النظام الاجتماعي، بينما شكل الأشراف الطبقة السامية والمهيمنة، التي تألفت من قادة القبائل وكبار رجال الدين والموظفين الكبار، الذين كانوا يشرفون على الشؤون الخاصة بالأمير، وترتيب الأمور الإدارية والتجارية والثقافية والخدمية. أما سائر أبناء القبيلة من المحاربين والتجار والحرفيين والباعة فقد شكلوا شرائح اجتماعية وسطيّة متدرجة، وقفت فوق الفلاحين والخدم، وهم الفئات الدنيا من المجتمع الإماراتي." (إسكندر، 2008، ص16)

نلاحظ أن الإمارات الكوردستانية شكلت حكومات متقدمة في سياقاتها الزمنية، وقلما توافرات ما يوازيها في العوالم التقليدية عصرئذ، حيث حققت إنجازات وقفزات على الصعد كافة، بما فيها العلمية والعمرانية، وخاصة الإمارة - الدولة الدوستكية المروانية (973 - 1094م)، التي كانت تعد النواة المتقدمة والصلبة لسلطة الخلافة العباسية في الوقت نفسه. حتى أن هذه الإمارة الكوردية النوعية المتقدمة قد مهدت السبل لبروز الممالك الأيوبية في بلاد الشام والجزيرة الفراتية، كما سبق ذكره.

2-7 النظام الإماراتي كمعادل سياسي لفعاليات المجتمعات الكوردية

جاءت ولادة وتطور السلطات المحلية الكوردية في القرن العاشر

الميلادي كأول استجابة للنمو والانتعاش الاقتصادي والزيادة السكانية ضمن المجتمعات الكوردية الراسخة في مناطقها الجبلية والسهول المحيطة بها، كما ارتبطت بتفكك وضعف السلطة المركزية العربية الإسلامية في بغداد، وتراجع دورها العسكري والسياسي. حتى تم الانتقال والتحول من وضعية المجتمعات الريفية التي تدير نفسها بنفسها منذ أقدم العصور إلى حالة أكثر دينامية، حيث ارتبطت بالحوضر، ومهدت لاتحادات اجتماعية للعديد من أسر النبلاء والإقطاعيين والنخب الحضرية، حتى ظهرت قوى سياسية محلية منبثقة من اتحاد المجتمعات الكوردية، وتوجت هذه الجهود عبر سيرورة اجتماعية واقتصادية طويلة الأمد. وبالتالي أنجزت هذه المجتمعات المهمشة خطوات سياسية مهمة، أنثرت عن أشكال حكم قوية في المدن الكوردية القديمة، وصولاً إلى ولادة إمارات كوردية مستقلة، تغطي مساحات واسعة من الأرض في المرحلة العباسية، تجاوزت حدود بعض المدن وأريافها، لتشمل السهول والمراعي. وتعد الإمارة المروانية - الدوستكية²⁶ التي انطلقت من مدينة فارقين شمال ديار بكر (آمد)، أحد أهم هذه الحالات النموذجية، حيث جسدت القفزات السياسية المبكرة للمجتمعات الكوردية الصاعدة عهدئذ. وإن سبقتها حالات أخرى، لكن تظل الدولة الدوستكية حالة نموذجية تفصح عن سيرورة ريادية لتطور المجتمعات الكوردية من النواحي السياسية والاقتصادية والحضارية. فقد توسعت منذ أواخر القرن العاشر الميلادي لتضم أغلب جبال كردستان، وأغالي الجزيرة الفراتية وسهولها وصولاً إلى نصيبين والموصل. وقد استولى الأمير باد "على الموصل سنة 983م، بترحيب من سكانها، واستوزر أبو المطرف عليها، وهكذا وصل نفوذ الدولة الدوستكية إلى حدود تكريت من العراق، والتي تجمعت

فيها القوات البويهية المنهزمة وظلت الموصل في يده مدة سنة. وبينما كان الأمير الكردي يستعد للزحف على بغداد والقضاء على الدولة البويهية²⁷ في العراق. زجت الدولة البويهية بمعظم إمكاناتها الحربية في معركة حامية جنوب الموصل، فحلت الهزيمة بقوات الأمير وتراجع نحو إقليم ديار بكر" (يوسف، 2001، ص23) اعترفت المملكة البويهية التي كانت تحت سلطة الخليفة العباسية بالدولة المروانية الدوستكية، وكذلك الحال بالنسبة للخلافة الفاطمية في مصر. أما بالنسبة إلى الإمبراطورية البيزنطية، فبعد جولات من الحرب والسلام تعايشت لفترة مع الدولة الدوستكية. لكن الحكام الدوستكيين مالوا إلى السلاجقة، ورفعوا الخطبة باسمهم، ودفَعوا لهم أموالاً كثيرة. وفي النهاية طوق السلاجقة قلب الدولة الدوستكية، حتى تراجعت وانكشمت أمام نفوذهم المتعاظم، ثم انهارت سلطتهم، وحكم السلاجقة كردستان من داخل إمارتها الأكبر سنة (1094)م.

أهم ما يميز هذه الدولة الكوردية عن غيرها، هو امتلاكها لأهم خصائص وأسس الدولة القوية عهدئذ، كوجود نظام وزاري لتوزيع صلاحيات الإدارة والحكم، إضافة إلى جيش نظامي وشرطة، ونظام بيروقراطي مالي للجباية، إضافة إلى سك النقود. وكانت النقود تُسك تحت المراقبة بدءاً بعيد نوروز، حيث تبدأ السنة المالية، وذلك في أغلب المدن الكوردية عهدئذ، وخاصة الدينار الفضي. (يوسف، 2001، ص104)

تنامت في الدولة الدوستكية خطط العمران. لدرجة أن أنشأت إدارة خاصة لبناء وترميم الأسوار، كما في فارقين وأمد. وتحسنت الصناعات، كحياكة النسيج والسائر، الدباغة وصناعة الصابون من حبة البطم (كهزوان). كما أنجز الحرفيون في ظل الدولة الدوستكية،

27 - الدولة البويهية: وهم بنو بوية، على الأرجح فرس، وقد استعادوا دورهم تحت غطاء التشيع، وسيطروا على الدولة العباسية، ومهدوا لقدم السلاجقة.

ديار بكر وفارقين بشكل خاص صناعات معدنية غاية في الجودة والجمال، سواء تلك التي من النحاس أم الحلي الذهبية والفضية. وقد رصدت المصادر التاريخية ذروة تطور الصناعات الميكانيكية والساعات والآلات المائية في الدولة الدوستكية، وخاصة ساعة (بنكام) لجامع مدينة فارقين، والباب النحاسي الذي عمله نصر الدولة لقصره في مدينة النصرية. ومن الناحية النظرية ألف الجزري²⁸ أهم كتاب في الميكانيك وعلم الحيل والآلات على مستوى العالم في ظل الدولة الدوستكية. باختصار حققت الدولة الدوستكية قفزة في الحرف والصنائع وال عمران. وقد يكون لجذور العائلة الحاكمة فيها وثقافتها دور في هذه القفزة، حيث تعود أصولهم إلى قرية كرماس، بين منطقة شيروان وهيزان، وكان جدهم الأول يملك طاحونة مائية ويديرها. إذ نجد أن جذرهم الريفي، وأصولهم البختية (بوتان)، وميولهم الحضرية قد تضافرت لتشجيع وتطوير كل هذه الحرف والصناعات. (يوسف، 2001، ص360)

اختفت السلطة المروانية الدوستكية، لكن منجزاتها ومجتمعاتها ونظمها العسكرية والمالية ظلت على الأرض، ويمكن الافتراض أن اختفاءها مهد لبروز الممالك الأيوبية، إذ توجهت الزعامات الكوردية وخاصة العسكرية للالتفاف حول قادة جدد.

3-7 ولادة الممالك الأيوبية وتكرار تجربة الاندثار العربي

أول سمة للممالك الأيوبية، أنها تأسست وتبلورت خارج بلاد الكورد في سياق الصراع مع الفرنجة، بمعنى من المعاني أنها ظاهرة عابرة للأثنيات والأقوام، وترجمة لصراع الشرق الإسلامي والغرب

28 - هو بديع الزمان أبو العز بن إسماعيل بن الرزاز الجزري (1206-1136) ألف كتاب الجامع بين العلم والعمل النافع في صناعة الحيل. تحقيق الدكتور أحمد يوسف الحسن. معهد التراث العلمي العربي. جامعة حلب

المسيحي. وظلت هذه الممالك تتوارث أطلاقيات المجتمعات الكوردية الدفاعية. فالمجتمعات الكوردية كانت عبر التاريخ دفاعية. ومن جانب آخر ترجمت ولادة واستمرار الممالك الأيوبية ظاهرة التحالف مع المجتمعات العربية التي أنهكتها الحروب، وتراجعت قوتها العسكرية، كما تفككت روابط النخب العربية الحاكمة الى حد الضعف أو الانسحاب من المواجهة مع الغزاة الفرنجة. لقد استفاد العالم الإسلامي من قوة وكثرة عدد الفرسان الكورد، وتعاونت جهات متعددة وتحالفت في ظل الحكم الزنكي لإحياء منهج عسكري جهادي جديد في مواجهة الفرنجة. وكان حامل هذا المنهج الدفاعي والجهادي الجديد هو المخزون البشري الكوردي المتمركز في شمالي الجزيرة الفراتية، والقريب من ساحل البحر المتوسط وبلاد الشام. وفي سياق مجريات الحروب والمعارك الدامية، وعبر شبكة من المحفزات والعوامل التي غيرت المعادلات السياسية، وأثر تراجع قوة الزنكيين، تصدر المشهد العسكري وقيادة عمليات الدفاع من قبل الفرسان والأمراء الكورد، حتى هيمنت الجماعات ذات الأصول اللغوية والثقافية الكوردية منطقة واسعة، ممتدة بصيغة ما، ومكررة لتجربة التوسع العربي في بدايات عهد الفتوحات. وربما ليس من المبالغة أن يتم توصيف الحالة: بأن الكورد قد ورثوا العرب مطلع الألف الثاني الميلادي في قيادة الممالك والامارات الإسلامية لمواجهة الحملات الصليبية، ومحاربة ما استتال عنها من ظواهر تمرد وتحركات للمجتمعات المسيحية الشرقية والبيزنطية والأرمنية.

وبعد تفكك قيادة الامارات الكوردية في القرن الحادي عشر الميلادي، صبت قوتها العسكرية والاجتماعية في المجرى الذي ينظم المقاومة ضد غزوات الفرنجة. ويمكن الافتراض والاجابة على التساؤل الذي تكرر حول ظروف قيادة ومن ثم حكم النخب الكوردية للعالم الإسلامي من المركز، أي من بلاد الشام ومصر؟

يمكن تبسيط الاجابة في ان الكورد حكموا لأنهم كانوا القوة الأساسية على الأرض في المناطق القريبة من خط التماس العسكري، واستمدوا قوتهم من رسوخ مجتمعاتهم، ومن فيضهم السكاني الكبير، الذي كان يغذي الجبهات والمدن والأرياف بالموجات البشرية من عهد إلى آخر. ولكن هذا التدفق البشري واللاتساع الجغرافي أرهق في المحصلة المجتمعات الكوردية، وشنت نخبها الحاكمة، التي بدأت تفقد السيطرة على المجتمعات المحلية، وتضعف امام القوى الغازية، سواء لصالح تقدم الفرنجة واستقرارهم، أم التراجع أمام القبائل الآسيوية التي عززت قوتها عاماً بعد آخر، وأزاحت الأيوبيين عبر التحالف مع الصليبيين والأرمن. فانفتح الطريق أمام خليف غير متجانس من النخب العسكرية والمجتمعية الإسلامية والتي تمخضت أخيراً عن حكم المماليك. وطويت صفحة الحكم الأيوبي الكوردي في دمشق وحلب والقاهرة، كما طويت قبلها صفحة الحكم العربي المركزي في بغداد باليتين متشابهتين في خطوطها العامة.

وكخلاصة واستنتاج يمكن القول إن الممالك الأيوبية استمدت نسغها، وقيادتها من الأمانة الشدادية، وقوتها من الامارة الدوستكية الكوردية، فقد ورثت جانب من قوتها ومنظومتها العسكرية إلى المماليك. الذين قاموا بدورهم بدعم نويات الامارات الكوردية المتبقية على الأرض في كردستان، وخاصة مملكة حصن كيفا الأيوبية على نهر دجلة، وأولهوها بالتقدير والاحترام، وكذلك حسنوا علاقاتهم مع امارة هكاري، والامارة المازنجانية في الجزيرة الفراتية. بحيث شكلت نسيج هذه العلاقات في جانبه الاجتماعي والأثني الكوردي سلسلة ربطت بين النظام الامارتي الكوردي في القرن الحادي عشر، والنظام الامارتي الكوردي الثاني في القرن الرابع عشر الميلادي. كون هذه الدول والامارات لم تكن ظواهر فردية ولا سلاله فحسب، وانما ظاهرة مجتمعية وأقوامية في العمق.

4-7 تطور أنظمة الحكم المحلي عبر الزمن المديد

كانت المجتمعات المحلية تدار من قبل سلطات محلية في أغلب مراحل حكم الإمبراطوريات الواسعة، وذلك لمرونة إدارتها من المركز، والاعتماد على آليات الولاء والتبعية لتلك الإمبراطوريات. ودون الخوض في تفاصيل الإدارة من قبل المركز يمكن الافتراض أن أغلب المناطق ذات الغالبية السكانية الكوردية، ومنذ تبلور هذه الهوية الإثنية - الثقافية الكوردية في الألف الأول ق. م، كانت تُديرها سلطات محلية متوارثة، ومنبثقة من النظام الإقطاعي والعشائري المحلي بشكل عام.

يستنتج من المصادر التاريخية أن الإمبراطورية الميديّة ذات الجغرافيا الواسعة هي التي ساهمت في بلورة هوية المجتمعات الكوردية الموحدة، كما رسخت حالة الاتحادات الاجتماعية، وأضفت على الزعامات المحلية الشرعية، لدرجة أن كل ما قام به مؤسس هذه الإمبراطورية دياكو²⁹ هو أنه وفق بين هذه السلطات المحلية، ووجد القبائل والإثنيات الفرعية، وشكل لها سلطة مركزية تحت قيادته بحكمة بالغة، حيث كانت العاصمة إكباتان هي مركز حكمه، إلا أن الأطراف كانت تتمتع بالاستقلالية، لدرجة أن هذا النظام توارثته الإمبراطوريات الإيرانية عاماً بعد آخر، وامتدت من الإمبراطورية الميديّة إلى الأخمينية، وكذلك ظلت سائدة في المناطق الكوردية الغربية التي خضعت لحكم اليونان والرومان، وظهرت بشكل أكثر وضوحاً ومرونة في عهد ملوك الطوائف، الذين كان أغلبهم كورداً من الناحية الثقافية. وصولاً إلى العهد الساساني ذي السلطة المركزية الضعيفة، لذلك استمرت هذه التقاليد السياسية المحلية في صيغها المتباينة للحكم الذاتي، حتى ارتضى المركز في العهد

29 - دياكو (-728 674) ق.م هو الملك الميديّ المؤسس للإمبراطورية الميديّة (-700 550) ق.م.

الساساني المتأخر، لدرجة كانت الإمبراطورية الساسانية شبه مفككة عند قدوم طلائع الفرسان العرب.

فالتكوين والبنية الاتحادية المرافقة للاستقلال النسبي المحلي، تعد خاصة للدول والإمبراطوريات الإيرانية، وخاصة ميديا: "الإمبراطورية الميدية بعد توسعها عام 612 ق.م كانت ما يشبه الاتحاد الفدرالي لحوالي سبع وعشرين قبيلة، بحسب ول ديورانت..". (خليل، 2011، ص105)

انتقلت عملياً هذه التقاليد السياسية، وتسربت نسبياً إلى الدولة العربية الإسلامية، مع حواملها الاجتماعية والسياسية من أبناء المجتمعات المحلية، وترجمت في نظام الولايات فالإمارات.

بمعنى آخر، لم يكن صعود القوى السياسية الكوردية المحلية حالة مستجدة على المجتمعات الكوردية الراسخة، ولا على الإمبراطوريات التاريخية الكبرى، وإنما كانت حلقات مترابطة ومتسلسلة ضمن سيرورة تاريخية موضوعية عبر الزمن المديد، نزعة شبه فطرية تترجم رغبة المجتمعات في إدارة نفسها والتخلص من عبء الحكام الغرباء.

وكتذكير بحقيقة الدرجة العالية من الاستقلالية التي تمتعت بها السلطات الكوردية الحاكمة سواء داخل كردستان أو خارجها، فقد صنف المؤرخ شرفخان البدليسي الممالك الأيوبية وعدها كأول الدول الكوردية المستقلة، ومن بعدهم صنف حكومات وإمارات كل من: ديار بكر والجزيرة وهم المروانيون، ولاة دینور وشهرزور (الحسنوية)، ثم ولاة الأسرة الفضلوية في لورستان، كدول وإمارات كوردية مستقلة. ولا يمكن فهم معايير هذا التصنيف منذ خمسة قرون، حيث إن تصنيفه هذا قد شمل سلاطين مصر والشام من آل أيوب، وعدهم جميعاً من ضمن الحكام الكورد المستقلين. وسيظل هذا الموضوع إشكالياً في تقبله وتعميمه، لضعف معارفنا التاريخية، ولتدني مستوى معرفتنا لظروف وملابسات هذا التصنيف عند

المؤرخ القدير، تحت العنوان العريض التالي: "في ذكر ولاية وحكام كردستان الذين رفعوا راية الاستقلال". (البديسي، 1958، ص5) على الرغم من صعوبة فك (لغز الاستقلال) الذي نسبه شرفخان للأيوبيين، لكن تصنيفهم المنهجي - التاريخي بهذه الصيغة، يعد دليلاً على أهمية قيمة الاستقلال السياسي من جهة، وعلى آليات توارث الاستقلال الاجتماعي والسياسي في مناطق واسعة من كردستان عبر الأجيال والطبقات الحاكمة خلال الزمن المديد. وأخيراً كان دور الملوك الأيوبيين في حماية هذا الاستقلال والمحافظة عليه مهماً عبر الزمن المديد.

5-7 الإمارات الكوردية الناجية من الغزو المغولي

نجت بعض الإمارات الكوردية بصيغة أو أخرى من الغزو المغولي، وشكلت بذلك حلقة وصل بين الدول والإمارات الكوردية في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين، نحو مرحلة القرن الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين، بمعنى أمنت هذه الإمارات سلسلة الترابط بين المجتمعات الكوردية المتجاورة وحافظت على الحد الأدنى من نظم حكمها. وعلى الرغم من كارثة غزوات القبائل التركية الآسيوية والمغولية منها على وجه الخصوص وتأثير دمارها العميق على كل شعوب المنطقة؛ حيث جرفت أمامها النخب العربية الحاكمة، كما أزالته تقريباً المجتمعات العربية في مناطق الجزيرة الفراتية ووسط العراق. وشردت من جانب آخر العديد من القبائل الكوردية وألغت عدداً من الإمارات والدويلات الكوردية المحلية. وعلى الرغم من ذلك استمر بعضها في البقاء، سواء بالمقاومة كما في حالة إمارة هكاري، أو بالمدارة وتقديم الولاء كما في حالة الإمارة المازنجانية. في حين استمرت لأسباب أخرى إضافية، المملكة الأيوبية في حصن كيفا في أعالي الجزيرة الفراتية. أما إمارة بوتان في جزيرة بن عمر

وكوركيل (Gurgêl) فقد ألغيت تقريباً لمقاومتها للغزو المغولي. وقد ورثت نفوذها، وأراضيها وخاصة سهول الجزيرة الفراتية الجنوبية والشرقية للإمارة المازنجانية؛ حيث شكلت هذه الأخيرة حالة نادرة للوفاق بين الإمارات الكوردية والحكم المغولي. نشأت نواة الإمارة المازنجانية في أواخر العهد العباسي: "وهي مقام طائفة منهم يقال المازنجانية لا تزيد عدتهم على الخمسمائة، وهم طائفة ينتسبون إلى المحمدية، والمازنجانية هم طائفة المبارزككُ الموجود اسمه ورسم المكاتبه إليه في دساتير المكاتبات القديمة. وقد أضيف إليهم التُمِيدِيَّة، وهم طائفة من الأكراد لا تنقص عدتهم عن ألف مقاتل، لأن أميرهم مبارز الدين كك، كان من أمراء الخلافة في الدولة العباسية، ومن ديوان الخلافة لقب بمبارز الدين، وككُ اسمه..." (القلقشندي، 1915، ص375/ ج4). على ما يبدو لهذا السبب، وفق في مداراة المغول مدعياً أنه من الأولياء يقبل النذور، فغاز بالمكانة العالية في الدولة الهولاكوية، وعُين نائباً لهم بأربيل وأعمالها، فأقطعوا له قلعتي العقرة وشوش³⁰... (توفيق، 2022، ص51)

تمددت الإمارة المازنجانية على حساب ضمور الإمارة البخزية (بوتان) في جزيرة ابن عمر والقلاع التابعة لها، فوصل حكمها إلى نهر الفرات، في الطرف المقابل لقلعة الرحبة بحسب ابن فضل الله العمري. توفي المبارز كك في حدود سنة 1310م، وبلغ التسعين من العمر. فتوارث أبناؤه إقطاعاته... وأسسوا إمارة منها، غدت خلال العهد المغولي رابع أكبر إمارة بعد الفضلوية والخورشيدية وإمارة هكاري. توارث أبناؤه الحكم حتى تولى الحكم شجاع الدين، فلم يستطع ملء الفراغ الذي خلفه أبوه، ولم يتوقع العمري المعاصر له، أن يقارب مكان أبيه. لم يوفق أحفاد مبارز كك على ما يظهر

30 - عقرة هي مدينة عقرة (آكري) المعاصرة، والشوش قلعة تقع بالقرب من الموصل. ومن قرراها زيلكان.

في الاحتفاظ بممتلكاتهم وإمارتهم الواسعة، فضعف شأنهم شيئاً فشيئاً. (توفيق، 2022، ص145)
ومن المرجح أن تراجعها كان مرتبطاً بصعود وانتعاش إمارة بوتان من جديد في جزيرة ابن عمر وضواحيها.

6-7 سر الاستمرارية: من المغول إلى العثمانيين

ظلت نواة كردستان حيةً إبان الغزو المغولي وبعده، فقد بقيت مناطق واسعة خارج عمليات الحرب، كما لم تتخلَّ بعض السلالات الحاكمة عن حكمها ولم تستسلم بسهولة، وعلى ما يبدو أن المغول كانوا يطمعون بالمال والقيادة في المقام الأول: "لا يعني نهاية المطاف وزوال كل شيء أمام سيول المغول الجارفة، ففي المصادر نفسها ما تدل على أن حملات وغارات عساكر المغول المتلاحقة على كردستان، لم تؤد إلى تصفيتّها من جميع الكيانات والإدارات الكردية الموجودة بها، ولم تنه الاستقلال المحلي فيها، حيث فضلاً عن المذكورة، بقيت إمارات كردية طيلة العهد الإيلخاني كأيوبية حصن كيفا وغيرها من الزعامات القبلية بديار بكر، بعد أن أقرتهم خانات المغول على سلطاتهم وأملاكهم الوراثية بفرامين وتشريفات رسمية مقابل حمل الهدايا ومبالغ متفق عليها بين الجانبين سنوياً إلى تبريز. ففي سنة 1333م اجتمع الملك العادل الأيوبي مع النوين أي الأمير الكبير علي باشا نائب الموصل وديار بكر واتفقا على تجديد الصلح ومراعاة مصلحة البلاد." (توفيق، 2022، ص51)

إن ديناميات البقاء للإمارات والممالك الكوردية في نواة كردستان الصلبة خلال الغزوات المغولية، تعود إلى قوة المجتمعات ورسوخها من جهة، وكذلك للمكانة العالية والرمزية للحكام الأيوبيين من جهة أخرى. فعلاقة الأيوبيين كانت عضوية ووثيقة مع الحكام

المماليك في كل من دمشق والقاهرة. حيث استمر الحكم الأيوبي في قلب كوردستان، ولم يَنْهَزْ كما هي عليه الحال في المناطق التي تقع خارجها. حيث استمر الحكم الأيوبي في ديار بكر وفارقين حتى سنة 1260م حين قضى عليهم هولاكو... كما قتل حاكم حصن كيفا الأيوبي الكامل شادي سنة 1300م على يد المغول، ولكن حكمه لم ينته فيها، عزز الحكم من جديد بدعم من المماليك في عهد الملك الناصر المملوكي بدمشق... وفي عهد مجير الدين حوالي سنة 1336م، إذ وسع وحسن علاقاته مع الزعامات الكوردية وتزوج منهم، كما زوج أخته تعلقون خاتون من الأمير عزالدين البختي. لقد استقر واستمر حكام حصن كيفا الأيوبيون في موقع مميز بين حكام الإمارات والدول الكوردية واحتفظوا بلقب الملوك وباحترامهم الكبير حتى النهاية، وقد عرفوا بين الكورد بملكان (الملوك) وكان أشهرهم الملك العادل الذي استلم الحكم سنة 1387م. (توفيق، 2022، ص-134 137)

في المرحلة الانتقالية بين تفتت حكم المغول، وصراعاتهم مع التركمان، رمت المجتمعات الكوردية خسائرها البشرية، تلك الناتجة عن الهجرات والنزوح وكذلك الحروب. كما أعادت الدويلات والإمارات الكوردية قوتها، وتزايد عددها. وإثر صعود القوة الإيرانية الموحدة الجديدة، تحت حكم الصفويين، وتنافسهم مع العثمانيين الذين استوعبوا وصهروا الكثير من القبائل الآسيوية ذات الأصول التركية، وفي ظل هذه المناخات باتت قوة الإمارات والمجتمعات الكوردية هي الثالثة الحاجزة بين الطرفين. مما مهد للتحالفات السياسية، واستقر غالبية الزعماء الكورد على التحالف مع العثمانيين على أساس ديني - مذهبي بيئي، حتى دخل الحكم العثماني وبسط نفوذه على مناطق شاسعة من كوردستان، لا كاحتلال، وإنما كفرض وترجيح للهيمنة السياسية عبر سياقات تحالفية دينية ومذهبية واضحة، ومتفق عليها.

نظّم الملا إدريس البدليسي إحدى أهم الصفقات والمعاهدات السياسية التي غيرت وجه المشرق وحددت مصير كردستان المأساوي كمحصلة نهائية، إذ نظم عملية التوافق بين حكام الإمارات الكوردية المستقلة، وبين السلطنة العثمانية. تلخص مضمون المعاهدة (الوثيقة الخطية) في تقديم الطاعة والولاء للسلطان العثماني السني، والتحالف معه ضد الحكم الصفوي الذي تشييع. وعلى الأرجح أن الاسرة الحاكمة في الإمبراطورية الصفوية من أصل كوردي، واتخذت من مدينة كوردية تاريخياً هي تبريز عاصمة لها، إلا أن التشيع كان سياسياً وأثر بعمق في الانقسامات التالية في المجتمعات الكوردستانية. وكنتيجة للتحالف بين الإمارات الكوردية التي تراوحت بين خمس وعشرين وثلاثين إمارة³¹، وبين السلطان العثماني، خضعت إمارات وممالك كردستان تدريجياً للسلطة العثمانية، حتى أُلغيت في القرن التاسع عشر، كما سنفضله تالياً. يمكن التوسع في معرفة تفاصيل الاتفاق في كتاب شرفنامه ذي العلاقة الوثيقة ببيئة الحدث / الانعطاف التاريخية في المنطقة. كما وردت تفاصيل مطابقة في مذكرات أحد أبناء أمراء أردلان وشهرزور الذين لم يلتزموا بهذا الاتفاق: "لم يكن ثمة شك في أن العامل الحاسم في خضوع هذه الإمارات للإدارة العثمانية سلمياً هي معركة جالديران المعروفة. إلا أن خضوعها بهذه الطريقة السلمية لأحد وأقوى دولة في عصرها أعطى خمساً وعشرين إمارة الفرصة للتمتع بحقوقها القديمة وممارسة سلطاتها، وكتب إدريس البدليسي يقول: (وجعلت ملوك وأمراء جميع ممالك كردستان بدءاً بأمراء برادوست الذين كانوا يتولون ولاية أورمية على الترتيب وانتهاءً بملوك العمادية وسوران ومملكة بوهتان وكارزان وروزكان والأيوبيين وغيرهم يبايعون سلطان الإسلام بالعهد المؤكدة). وهذا الرأي

31 - بحسب المؤرخ الموصلّي عبد السلام رؤوف تجاوز عددها ثلاثين إمارة وحكومة محلية.

الجيوستاسي الذي يرحه أحد المؤرخين الأترك جدير بالاحترام، بمعنى الانتباه إلى علاقة معركة جالديران سنة 1515 بإعلان الإمارات الكوردية الولاء للسلطان العثماني، علماً أن أغلب القوات المتقاتلة على الطرفين كانوا كورداً، ولعب الكورد في الإمارات الكوردية الدور الحاسم في انتصار العثمانيين على الصفويين. ومع ذلك يبقى للعامل المذهبي الدور الأكثر حسماً في هذه الانعطافة التاريخية، لأنها كانت نتيجة لتضافر الجهود المشتركة لإدريس البديسي وبيقلي محمد باشا وخسرو باشا، حتى خضعت بموجبها كل الإمارات الكوردية للحكم العثماني، مثل إمارات أرغني وخربوت ودوركي وسيوهرك منذ 1515 حتى 1519 وأنحاء أرجيش ووان وأخلاط عام 1534. أما الإمارات التي تجرأت على إبداء المقاومة لتلك المساعي والجهود والوقوف ضد السلطة العثمانية فهي إمارة أردلان وحدها في شهرزور. " (أوغلو، 1980، ص7) هنا تكمن أهمية مذكرات أحد أحفاد أمراء أردلان مأمون بك باعتبارها مصدراً يسرد ويوثق قصة مقاومة إمارة أردلان للحكم العثماني، كما تفصح عن جانب من سرديّة تأسيس الإدارة العثمانية في الشرق الجنوبي للأناضول. (الروزياني ومصطفى، 1980، ص 7)

توافقت آراء المؤرخين على حقيقة ترسخ استقلالية الإمارات الكوردية قبل استغلالها بالمظلة العثمانية، علماً أنها في تحالفها مع العثمانيين أبقت وحافظت على معظم المكاسب السياسية المتوارثة للحكومات الكوردية المحلية. لكن اتضح لاحقاً أن هذا الاتفاق كان مدخلاً إلى الاستقلال الضائع، وإلى تهشيم الإدارات المحلية التاريخية على أرض كوردستان الواسعة.

بيّن مينورسكي وتنبّه إلى ذلك، مشيراً إلى أن السلطان سليم كان قد منح الكورد الاستقلالية، لكن السلطان محمود الثاني في النصف الأول من القرن التاسع عشر نقض هذا العهد، وبدأ بحملة عسكرية للسيطرة على الإمارات الكوردية شبه المستقلة المنضوية

تحت الحكم العثماني: "ورد في الشرف نامه حول حب الأكراد للحرية: (أن السلاطين العظام، والأمراء الكبار لم يتمكنوا من السيطرة على وطنهم وأرضهم. كان الأكراد يقدمون الهدايا وكان الأكراد يقومون بالأعمال التي يطلبها السلاطين منهم، ويقدمون لهم الجيوش الاحتياطية عندما يكونون بحاجة إليها.) ولكن الحالة انتهت في القرن التاسع عشر عندما رفض المصلح التركي الكبير السلطان محمود الثاني قرار السلطان سليم الأول حول الأكراد، أو بصورة أوضح أراد أن يحتل كردستان من جديد فقرر القيام بالعمليات الحربية ضدهم. وقد تم له ذلك في سنة 1834 حيث قاد الحملة محمد رشيد باشا. فأصبح الأكراد فيما بعد من مواطني المملكة العثمانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كان الاحتلال الجديد سبباً لقيام الأكراد لأول مرة بحركة قومية في سنوات 1843 - 1846 بقيادة بدرخان بك، ولكن الحركة لم تنتصر حيث أن الحكومة العثمانية قد أرسلت على الأكراد جيشاً جزاراً انتصر عليهم. وعلى أثره أسرت بدرخان ونفته إلى جزيرة كريت." (مينورسكي، 1968، ص26).

وكما تجسد سر الاستقلالية الكوردية في العهدين المملوكي والمغولي في سياسة وقوة الأيوبيين، فإننا سنجد، أن سر استمرارية النزعات الاستقلالية الكوردية ظلت في قوة واستمرارية إمارة بوتان، التي نقلت مجتمعات كوردستان الوسطى والجزيرة الفراتية من النظام الإماراتي المحلي نحو أفق الطموحات الاستقلالية القومية العابرة للقبائل والأقاليم الضيقة.

الفصل الثامن

كونفدرالية الإمارات الكوردية بقيادة بدرخان

1-8 جذور إمارة بوتان وتطورها

يفترض عدد من الباحثين أن النظام الإماراتي الكوردي قد تعرض للانقطاع بعد اشتداد هجمات القبائل الآسيوية التركية، وخاصة الحملات المغولية المتأخرة، لدرجة أن صنف الباحث الدكتور إسكندر النظام الإماراتي الكوردي إلى نظام أول في القرن العاشر الميلادي ونظام ثانٍ في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين³²، وقد يكون محقاً في ذلك، إذ تميل بعض المصادر إلى إرجاع تأسيس إمارة بوتان إلى القرن الثالث الهجري. وخاصة عملية ربط بناء مدينة الجزيرة بشخص اسمه عبد العزيز، واستقطابها المبكر لطلائع النخب العربية الحاكمة. فثمة روايات عديدة عن نشأتها وتطورها، خاصة ما نصادفه عند ابن خلكان والواقدي، اللذين أكداً على أن الذي بناها هو رجل يدعى (عبد العزيز بن عمر). وكان رجلاً من بلدة برقعيد التي تقع حسب التقديرات إلى الجنوب من مدينة جزيرة ابن عمر بحوالي 45 كم. ونسبت إلى هذا الرجل في القرن

32 - للتفاصيل راجع كتاب: قيام النظام الاماراتي في كردستان وسقوطه. د. سعد بشير إسكندر

الثالث للهجرة، لأنه وسعها. ولم بينها غيره. وما هو موثق أن حكم الأمراء الكورد لم يقطع فيها منذ حوالي ثمانمئة سنة. فقد استولى عليها باد الكورد يوضمها إلى حكمه في ظل الدولة المروانية، التي كان مركزها مدينة فارقين بجوار آمد (ديار بكر). ومن المحتمل أن السلالة الأميرية الكوردية التي حكمت جزيرة ابن عمر، بدأت بعد عز الدين مسعود، الذي حكم من سنة (1126) حتى (1127)م. وقد يكون هو أول رجل يحكم الجزيرة من هذه العائلة العريقة التي عرفت بأل عز الدين (أزيان)، ولا يستبعد أن يكون عبد العزيز ابن عمر البرقعدي هو نفسه جد هذه العائلة، وهو بحسب الواقدي من القرن التاسع الميلادي. نظراً لقرب برقعيد من مدينة جزير، فهي تقع جنوبها ضمن السهول التابعة للمدينة. ويبدو أن بلدة برقعيد قد اندثرت تقريباً في نفس المرحلة، وتراجع دورها لصالح تنامي مكانة جزيرة ابن عمر السياسية والاقتصادية.

لا يمكن أن نتجاهل حقيقة أنّ حبلاً سرياً يربط الأيوبيين بالأمراء المروانيين، كما أنّ حكام بوتان (أزيان) قد ارتبطوا مع الأيوبيين بوشائج من العلاقات الاجتماعية والسياسية، حتى امتدت العلاقات الأيوبية وتشابكت اجتماعياً مع زعامات القبائل البختية. وفي المحصلة نتجت عن تفاعل هذه النخب والسلالات الحاكمة الثلاث سلالة حكام إمارة بوتان، وبذلك اكتسبت صفتي العراقة الكوردية والمشروعية التاريخية الإسلامية معاً، فهي واحدة من أعرق مراكز الحكم الكوردي الصرف، من حيث القدم والاستمرارية التاريخية، فضلاً عن استمرار نفس السلالة الحاكمة: "إن عشيرة أكراد البختي كانت من العشائر التي تولت الإدارة في منطقة الجزيرة وما حولها منذ العهد العباسي. وكان البختيون أحد اللاعبين السياسيين المهمين في منطقة شمال ما بين النهرين التي تواجدوا فيها لفترة قصيرة من الزمن. وقد وصل بهم الحال إلى القدرة على توحيد السلطة السياسية ما بينهم وبين عشيرة البشنويين المجاورة لهم وذلك

في عهد المروانيين. وبالتالي كان هذا أكبر دليل على وجودهم، حيث استمر ذلك حتى عام 447هـ / 1055م أي حتى مقتل والي المروانيين في الجزيرة سليمان بن نصر الدولة بن مروان. " (بالوكان، 2010، ص11)

وبالتالي يمكن الميل إلى حقيقة أن الحياة السياسية لم تنقطع في إمارة بوتان، بل انتكست وانكشمت. ثم عادت العائلة نفسها (أيزان) للحكم. ولم يستبعدوا عن حكم مدينة جزيرة ابن عمر ومناطق السهول جنوبها، إلا لفترة قصيرة نسبياً. عندما التجأ حكام مركز الإمارة، إلى القلاع الجبلية المجاورة للمدينة، وذلك هرباً من بطش المغول. حيث سلم القائد المغولي سنداغو ووكل مرحسيا النسطوري المسيحي ليكون حاكماً لمدينة جزيرة ابنعمر، مركز إمارة بوتان لفترة قصيرة، وذلك سنة 1261 ميلادية (غندور، 1990، ص166).

هنالك آراء تحدد تأريخ بداية إمارة بوتان، أي الحكم السلالي لنفس العائلة، وتتأرجح الآراء فهي بحسب مصادر العائلة، كانت بين أعوام (1200 - 1250)م، في حين أنّ المصادر التاريخية ترجح بأنها برزت بعد عام 1300م، على الرغم من وجود مرحلة انقطاع غير موثقة، وبالتالي غير معروف من حكم المدينة بين سنتي (1344 - 1352)م. وبحسب د. محمد غندور حكم الجزيرة أنوشيروان خان العادل سنة 1344م وكانت الجزيرة تحت حكمه، بعدها لا يذكر أحد من حكمها، حيث كان هنالك صراع بين المماليك والمغول، إلى أن تأكد أن حاكمها هو أحمد بن سيف الدين البختي (البوتي) الذي والى المماليك، وكتب إلى الأبواب السلطانية في مصر سنة 764 هـ الموافق / 1353م ليخبرها بوفاة والده، وأنه استقر مكانه في حكم المدينة. ثم جاء من بعده عز الدين بن عبدال بن بدر الدين الذي حكم المدينة وخضع لتيمورلنك سنة 1393م، وهؤلاء هم بدون شك أوائل حكام العائلة الأميرية الأيزية (نسمة إلى عز الدين، الذي قد يكون هذا

أولهم أو ثانيهم). في حين تبين سرديّة أخرى: "ألحق المغول أضراراً جسيمة بجزيرة ابن عمر - بوتان وأعمالها وعاثوا فيها خراباً ودماراً، وقضوا على الزعامات القبلية التي أقامها البختية، وضرب رقاب اثنين منهم بأمر من هولوكو.. وظلت مدينة جزيرة ابن عمر خارجة عن نفوذ أمراء البختية وخاضعة لحاكم الموصل المغولي وتولى حكمها قادة من المغول والتركماني... وينسب إحياء مجد البختية إلى الأمير عز الدين أحمد بن سيف الدين البختي الذي انطلق من قلعة فنك الحصينة التي كانت سابقاً للبشونوية، واتخذها قاعدة لحكمه منذ ما قبل سنة 1330م فضلاً عن قلعة كوركيل." (توفيق، 2022، ص 127)

تحدد المصادر المسيحية بداية الإمارة البختية (بهتي) بحوالي عام 1300م، إذ أشار أفرام برصوم بهذا الصدد، إلى أن أول هؤلاء الأمراء كان الأمير عبد العزيز نحو سنة 1300 ميلادية وأخرهم عز الدين شير الرابع ومسعود الثاني اللذان قبض عليهما سنة 1855م وسبقا إلى القسطنطينية ودام حكم العائلة نحو (555) سنة وكان مجموع من حكموا (33) أميراً (21) منهم وارد في الشرفنامه ويرى الأمير والمؤرخ الكوردي شرفخان البديسي في سفره التاريخي الكبير (شرفنامه) أن حكمهم بدأ قبل مجيء تيمورلنك عام 1394 بأربعة أجيال وبذلك نجد أن التفسيرات متقاربة هنا. ويرى المؤرخ محمد أمين زكي أيضاً أن حكمهم بدأ بعد الحكم السلجوقي، أي كانت هذه العائلة في السلطة الحاكمة منذ مطلع القرن الرابع عشر الميلادي. لكن حكم الزعامات المحلية الكوردية عميق الجذور في مناطق بوتان، وخاصة في القلاع والبلدات الجبلية بجوار المدينة، هو سلطة منبثقة عن الثقافة والاجتماع الكوردي عميق الجذور، كونها ولدت على نفس الجغرافيا التي سميت بحسب التصنيف الجغرافي اليوناني بمنطقة كوردويين، هذه المنطقة الممتدة على كامل مساحة شمال شرق الجزيرة الفراتية.

أما رواية شرفخان فتعالج خصوصية مجتمع الإمارة: بحسب رواية شرفخان: "في ذكر حكام بوختان... وكان رجال هذه الأسرة يعتنقون في البدء النحلة الإيزيدية المشؤومة ويسلكون طريقتهن الممقوتة، ثم وفقهم الله إلى الهداية والرجوع إلى مذهب أهل السنة والجماعة، فأنشأوا المدارس والمساجد ورصدوا عليها قرى يانعة ومزارع مثمرة. كما أن عشيرة (البختي = البختية) مشهورة بين طوائف كردستان بالبسالة والشجاعة، ومتصفون بالشهامة والفروسية. وهم مغرمون بحمل وشراء الأسلحة القيمة، وآلات الحرب والطعان النادرة، ولا سيما السيف المصري والحراب الدمشقية. وكانوا يشترونها بثمن غال جداً، ويقدورونها فيما بينهم حق قدرها، كما يقتنون الخيول العربية الأصيلة. وفي أيام الوغى والطعان يقفون صفاً واحداً أمام العدو لا يزعزعهم الخوف ولا الوجل، فلا تفارقهم رباطة جأشهم قط في أخرج المواقف، وهم من هذه الجهة متفوقون على أمثالهم من طوائف كردستان جمعاء". (بدليسي، 1958، ص143).

بصرف النظر عن دقة بداية حكمهم فقد حافظوا على أنفسهم في القلاع والحصون، ثم تحالفوا مع الملك العادل الأيوبي في حصن كيفا ضد أطماع أراتقة ماردين. وفي مرحلة لاحقة اختلفوا مع حكام حصن كيفا سنة 1353م. ثم تصالحوا وتجدد الخلاف في عهد أبدال مع الملك العادل الأيوبي سنة 1385م. إلى أن استولى تيمورلنك على جزيرة ابن عمر ونهبها سنة 1394م. وبحسب رواية شرفخان البدليسي طلب تيمورلنك من عز الدين البختي مرافقته، وطلب مشاركته في الهجوم على بلاد الشام، فلم يقم بذلك، فانتقم تيمورلنك منه وخلعه من الحكم. (توفيق، 2022، ص208)، لأن علاقة حكام بوتان كانت جيدة مع المماليك الذين كانوا قد اعترفوا بعز الدين بن سيف الدين البختي كحاكم لجزيرة ابن عمر. (القلقشندي، 1915، 297/7)

يستنتج من جملة الحالات التي تم التطرق لها، أن حكم الإمارات الكوردية المحلية كانت دوماً قائمة بصيغة أو أخرى، لكن السلطة المركزية أو (الأجنبية) كانت تتبدل، وهنا نجد أن أمراء بوتان الأوائل قد مالوا وتحالفوا مع المماليك ضد المغول. على اعتبار أن السلطة المملوكية كانت امتداداً للحكم والمشروعية الأيوبية، فضلاً عن أن قسماً كبيراً منهم كانوا من أصول كوردية، ولم تنقطع علاقتهم مع مناطقهم الأصلية في مدن ونواحي كوردستان. وبالعودة إلى القرون السابقة، نفترض أن مركز حكم النخب الكوردية قد انتقل من مناطق المروانيين في فارقين وأمد إلى جزيرة ابن عمر، عبر الحامل التاريخي وهو المشروعية الأيوبية. بمعنى ورث الأريزيون الحكم عن المروانيين، بحيث انتقل الحكم الكوردي من الدولة المروانية القوية في أمد إلى جزيرة ابن عمر في القرن الثاني أو الثالث عشر. وذلك بحكم علاقات القرابة والدعم المتبادل بين العائلات الثلاث (المروانية في أمد، والأيوبية في حصن كيف، والأريزية في الجزيرة).

تلخص إمارة بوتان بمركزها في جزيرة ابن عمر وقلعة كوركيل Gurgêl (جردقيل)، عبر تاريخها المديد، وجغرافيتها الواسعة، ومستوى تطورها الحضاري والثقافي والعسكري، وتجسد قصة بداية النظام الإماراتي الكوردي ونهايته. بدءاً بحالتها الجينية، وصولاً إلى مستوى الاتحاد الكونفدرالي العريض الذي تأسس عملياً، وسعى زعاماتها إلى الاستقلال التام، لتشكيل كيان قومي كوردستاني معاصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وبذلك تعد إمارة بوتان الحالة النموذجية لدراسة مآل الحكومات الكوردية المحلية عبر التاريخ، والتي انتهت بتفكك وانحيار النظام الإماراتي السلالي الكوردي. وكانت لهذه النهاية علاقة وثيقة، وشكلت حافزاً في الوقت نفسه لإعلان إبالة كوردستان العثمانية الإدارية منتصف القرن التاسع عشر. التي سندرسها بالتفصيل.

2-8 تنامي الدور السياسي لإمارة بوتان

قد يكون لمقاومة إمارة بوتان ووقوفها في وجه المغول دور في اكتسابها قوة بطولية رمزية رائدة، وهذا ما نجده في سردية شرفخان التي تمدح زعامات ومجتمع بوتان وفرسانها. ومن المؤكد أن دورها ونفوذها قد تصاعد في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، حتى باتت القوى المحلية الكوردية الرائدة في سهول الجزيرة الفراتية، إضافة إلى إمارة بدليس في جبال كردستان إبان مرحلة مطلع القرن السادس عشر. ثم دخلت الإمارة انعطافة كبرى عندما ساهمت مع باقي الإمارات الكوردية في التحالف مع العثمانيين ومحاربة الصفويين، لدرجة أن نفوذ إمارة بوتان تجاوزت الموصل جنوباً نحو بغداد. وهذا ما أكدته المصادر التاريخية: "بعد الفتح العثماني والتغلب على الصفويين عام 1514م ... ومن خلال التطورات التي حصلت في منطقة الجزيرة بصورة عامة ونظراً لأهمية مركز جزيرة ابن عمر ونشاط سكانها جعل الأتراك من المدينة مركزاً يستقطب المناطق التي حولها، وسرعان ما أصبحت جزيرة ابن عمر سيدة على مدينة الموصل بالإضافة إلى المناطق القريبة منها. وبعد عام 1535م استطاعت المدينة أن تتوصل إلى صيغة من الاستقلالية الذاتية في الحكم وأصبحت فيما بعد ملاذاً للهاربين. وفي العام 1566م لجأ إلى المدينة عائلات مسيحية هاربة من أربيل بسبب البطش الذي كانت تسلمه الحكومة العثمانية من جهة وبسبب مواقف القادة المحليين من جهة أخرى. (غندور، 1990، ص195)

نظراً لاستقلالية الإمارة شبه التامة عن السلطة المركزية العثمانية فقد نمت فيها بنية اجتماعية - اقتصادية وفكرية متميزة. وربما هذا ما شجع مسيحيي المناطق المجاورة للتوجه والاستقرار داخل هذه الإمارة عاماً بعد عام، بحثاً عن المساواة والحياة الآمنة في

ظل حكام بوتان المتنورين. وهذا ما يفسر كثافة الوجود المسيحي السرياني، الآشوري داخل حدود الإمارة، سواء في مناطق الإمارة الغربية (طور عابدين وماردين)، أو في مناطقها الشرقية (هكاري وشمدينان). علماً أن بعض القبائل الكوردية المسيحية كانت مستقرة في مناطق الإمارة منذ عصور ما قبل الإسلام، وخاصة في منطقة طور عابدين.

شهدت إمارة بوتان نهوضاً وهبوطاً وانكماشاً في رقعة حكمها ودرجة استقلاليتها بحسب الظروف السياسية التي كانت تسود بين الإمبراطوريتين المتجاورتين العثمانية والصفوية، فضلاً عن شخصية الحاكم ودرجة حكمته وكياسته. لكن يبدو أن الإمارة بلغت ذرى قوتها ومجدها بدءاً بثلاثينيات القرن التاسع عشر، وذلك بالارتباط مع تراجع بل تحطم إمارة سوران عام 1836م، كما أنها ورثت جزءاً من نفوذ وجغرافية إمارة بهدينان المجاورة بعد أن ألغتها السلطنة العثمانية في تلك المرحلة، حتى تقلص نفوذها لصالح توسع بوتان. وقد ترسخت قوة إمارة بوتان بعد أن كسب بدرخان بك³³ ود وثقة العديد من الزعامات الكوردية. وترجم هذا النفوذ وإعادة تموضع الزعامة الكوردية بعد أن قدم له الولاء الحكام المحليون لمناطق: وان في شمالها، حكام بهدينان وهكاري في شرقها، وهي المناطق ذات النقل الديمغرافي الكوردي الكبير.

انبثقت أهمية إمارة بوتان الكوردية من عمرها الطويل، إضافة إلى موقعها الجيوستراتيجي المركزي بالنسبة لباقي مناطق ومجتمعات كوردستان. واستمدت التميز والريادة بشكل رئيس من درجة استقلاليتها العالية، وحملها لواء الاستقلال والحفاظ على الخصوصية الكوردية مذ عهود مبكرة. سواء من زاوية تبني الفكر القومي، أو من ناحية السعي لاستكمال بنيان الدولة القومية في

33 - بدرخان بك (-1806 1869) م، بعد أحد أهم أمراء السلالة الحاكمة في بوتان، وصاحب مشروع استقلال كوردستان في النصف الأول من القرن العشرين.

جانبه التطبيقي الميداني، لدرجة أن صنفها شرفخان كدولة كوردية مستقلة منذ القرن السادس عشر.

والاستقلالية كانت خاصة متأصلة في إمارة بوتان، إذ لم تعرف طوال القرون السبعة من تاريخها حاكماً غريباً وحكماً أجنبياً مباشراً، إلا مع هجوم تيمورلنك واستيلائه عليها لفترة قصيرة سنة 1394م، إبان فترة حكم عز الدين، وكذلك استولى على الإمارة الجيوش التركمانية الغازية بقيادة حسن آق قوينلو (Ak- Koyunlu) إبان فترة حكم الأمير محمد بن إبراهيم، حوالي سنة 1411م.

علماً أن الحكم الشرعي استُعيد بعد فترة وجيزة من كلتا الحملتين، وعادت السلالة الأميرية الأريزية الحاكمة في إمارة بوتان إلى الحكم بعد أن هبطت من القلاع الإمارة الجبلية إلى مدينة جزيرة ابن عمر، وأُزيح الاحتلال المغولي والتركماني. وقد تجسدت إحدى أهم المحطات التي ظهرت فيها قوة واستقلالية ومكانة إمارة بوتان في عموم كردستان عبر مقاومتها لحملة الشاه اسماعيل الصفوي، الذي عجز عن أن يستولي عليها، فتركها في حالتها المستقلة بين الإمبراطوريتين الصفوية والعثمانية، حتى أعلنت إمارة بوتان طوعاً الولاء لسلطة العثمانيين في سياق اتفاق عام مع جميع إمارات كردستان، وكرجمة لتحالف يوثق ويثبت شرعية الولاء لمركزية الحكم الإسلامي السني الذي انتقل من العباسيين والمماليك إلى سلاطين آل عثمان.

هذا وقد كانت إمارة بوتان واسعة الأرجاء كثيرة السكان، متقدمة في سلم الحضارة وال عمران، كذلك كانت متنوعة الإثنيات والأديان. وقد وصف شرفخان حالتها الاجتماعية وتقسيماتها الإدارية بدقة إبان مراحل ما قبل القرن السادس عشر: "لولاية الجزيرة قلاع حسنة ونواحٍ مرغوبة. نذكر منها أربع عشرة قلعة وناحية حتى لا يعتري القارئ الفاضل الملل:

1 - ناحية كوركيل التي بها جبل الجودي. الذي استقرت سفينة

نوح عليه وعلى نبينا السلام. وتنحصر عشائر هذه الناحية في سبع طوائف، فأربع منها حسينية: شهريوري، شهريلي، كوركيل، استوري. والثلاث الأخرى يزيدية: نيويد كاون، شورش، هيودل.

2 - ناحية الطور، وهي ناحية جبل طور عابدين شرق نصيبين.

3 - ناحية الهيثم والتي أكثر سكانها من الأرمن والنصاري، وترد منها جل الحاصلات والغلال لحكام الجزيرة وتقطنها قبيلة جلكي أيضاً." (بدليسي، 1958، ص144)

3-8 بدايات صراع بوتان مع الموصل

فقدت الجزيرة الفراتية بصفاتها إقليمياً جغرافياً سلطاتها المركزية بشكل متكرر، بمعنى لم يبق فيها حكومات وممالك قوية ذات استقلالية تامة منذ أواسط الألف الأول قبل الميلاد، وبالتالي أصبحت جغرافية طرفية ومجتمعاً تابعاً لمراكز امبراطورية صاعدة، ومهيمنة على مجمل مساحة الشرق الأدنى، خاصة الإمبراطورية اليونانية - الرومانية في الغرب، والميدية - الأخمينية في الشرق.

على الرغم من تراجع دور ممالك الجزيرة الفراتية إلا أنها حافظت على الحد الأدنى من وحدتها وروابطها الاجتماعية واستقلاليتها النسبية في الريف. كما تنقلت المدن والمراكز الحضرية الرئيسية فيها في العهود الإسلامية، بحسب قوة هذه المدينة / المملكة أو تلك، فمن الرقة إلى سنجار، إلى الموصل، فديار بكر وجزيرة ابن عمر... وعلى الرغم من اتساع مساحتها وتنوع مجتمعاتها، إلا أنها ظلت شبه موحدة، تبعت لمدينة آمد (ديار بكر) لأطول فترة زمنية، بدءاً بالدولة المروانية - الدوستكية نهاية القرن العاشر الميلادي، حتى أواخر العهد العثماني، مطلع القرن العشرين، مروراً بالمرحلة الأيوبية.

كانت سهول الجزيرة الفراتية الشرقية، أي من جبل سنجار حتى

نهر الخابور، مع الهضاب الصاعدة باتجاه دجلة، كانت تحت نفوذ جزيرة بوتان، كما فصل فيها جغرافياً وإدارياً شرفخان وبينها في الصفحات السابقة، إلا أن السهول الغربية من محيط الرقة حتى الهيت والأنبار ظلت تابعة بشكل مباشر لولاية ديار بكر المترامية الأطراف، خاصة بعد اندثار إمارة شجاع الدين المازنجانية. شكل هذا التوزيع القاعدة، إلا في فترات زمنية قصيرة، بحيث شكلت حالة عدم الاستقرار السياسي والإداري القاعدة في الجزيرة والاستقرار مجرد استثناء.

في سياق هذه الصراعات المركبة والمتتالية، برزت القوة الصفوية التي شكلت أحد روافع التاريخ السياسي في الشرق الأوسط، حيث فزت العثمانيين إلى التمحور والصحو وحرصتهم على مزيد من التوسع وإعادة التمركز. وعندما سيطر الصفويون على أغلب مناطق الجزيرة الفراتية والموصل سنة 1508م، الذي استمر إلى حوالي سنة 1516م، إعادوا نظرياً توحيد هذا الإقليم الذي ظل مضطرباً طوال قرون وسنوات مديدة. وحاولوا جعل الموصل قاعدة لها كما في مرحلة إسلامية سابقة، إلا أن السلطنة العثمانية تحالفت مع الإمارات والحكومات الكوردية المحلية، واتجهت نحو المزيد من التوسع: "احتل الصفويون الموصل وبغداد سنة 1508م، وأنهوا حكم آق قوينلو (Ak- Koyunlu) في الموصل، كما عد الشاه إسماعيل الصفوي منطقة الجزيرة الفراتية منطقة إدارية واحدة تخضع للموصل، وهو أمر يفهم منه أبعاد هذا الإجراء الإداري في الجانب العسكري والجغرافي الذي استهدف على ما يبدو تضيق الخناق على بغداد." (علي، 2011، ص46)، لأن بغداد احتلت بعد الموصل. ويبدو أن الصفويين أعادوا توحيد إقليم الجزيرة الفراتية عهدئذ للتخلص من الزعامات المحلية التي تتعاون مع المماليك ديناً والترجمان حيناً آخر، وربما كان أهمها أمراء إمارة بوتان، التي كانت قد تبلورت كأحد أهم مراكز الحكم في أعالي الجزيرة الفراتية

وجبال كوردستان. فثمة عدة مراحل تصادمٍ عبرها نفوذ كل من الموصل وجزيرة ابن عمر، واستمر هذا الصراع الجيوسياسي بصيغة أو أخرى إلى الزمن المعاصر.

تبيّعت الموصل لجزيرة ابن عمر لسنوات عديدة، كما تبعت لها الجزيرة في أوائل عهدها. وقد أشار المؤرخ شرفخان إلى تضارب المصالح وتصادم النفوذ بين إمارة بوتان والموصل، فقد كان توسع نفوذ الواحدة منها يأتي على حساب الأخرى، وخاصة عندما انتقل مركز ثقل إمارة بوتان إلى كوركيل (جردقيل) على جبل الجودي في عهد الأمير سيد أحمد بن الأمير شمس الدين: "كان هذا الأمير غاية في الشجاعة والشهامة، إذ كان له مواقف معدودة في ساحة الوغى وميدان القتال والطعان. وقد تقرب من السلطان سليم خان أثناء طاعة أمراء كوردستان وخضوعهم للبلاط العثماني، حتى صار من ندمائه في المجلس الخاص، لما كان عليه من لطف المعشر وطلاوة الحديث. ودام الحال على هذا المنوال في عهد السلطان سليم خان، حيث كانت طبائعه وسجاياه تؤهله لمرافقة السلاطين وكسب ثقتهم، مما أفضى إلى إسناد ولايتي الموصل وسنجان إحياناً إليه، علاوة على حكومته الموروثة في كوركيل. ويروي أن سيد أحمد هذا عمد يوماً إلى وضع نفسه في تابوت متظاهراً بالموت وأمر رجاله بوضع تابوته هذا في طريق عودة السلطان سليمان خان من فتح بغداد دار السلام، ففعلوا ذلك ولما مرّ به السلطان سأل عن سرّ هذا التابوت فقبل له إنه تابوت سيد أحمد يقول بذلك: إن ولاية الموصل بمثابة الروح من جسدي وحيث إن السلطان قد أعطاهما للغير فأصبح جسدي ميتاً من غير روح. وقد أثار هذا العمل إعجاب السلطان به وسروره، فأضاف إليه ولاية الموصل علاوة على حكومة كوركيل وأصدر بذلك منشوراً: " (بدليسي، 2006، ص165). بناء على رواية شرفخان هذه فمن المفترض أنّ حسن العلاقة بين سيد أحمد أمير كوركيل والسلطان العثماني سليم الأول،

قد ترسخت في الفترة الواقعة بين معركة جالديران 1516م وبعد استيلاء العثمانيين على الموصل التي كانت في ظل ضعف سلطة بغداد وتفككها، تابعة لنفوذ إمارة بوتان مطلع القرن السادس عشر الميلادي.

لذلك من الطبيعي لمدينة تاريخية مثل الموصل، وعلى الرغم من ضيق رقعة ريفها أن تنافس إمارة بوتان على النفوذ، حيث اتسمت في أغلب الأوقات العلاقات بين بوتان والموصل بطابع صراعي، لدرجة يمكن الافتراض أن الصراع على ولاية الموصل بات جذر مشكلة بوتان، ومن أبرز محددات مسار تاريخها، بل سرَّع هذا الصراع قُرب نهاية إمارة بوتان نفسها، على الرغم من القرار العثماني والأوروبي للتخلص من كل الإمارات الكوردية شبه المستقلة وفي مقدمتها إمارة بوتان. يبدو أنه خلال الحقب التي كانت تضعف فيها سلطة مراكز الحكم الإمبراطوري، كانت تبرز بشكل طبيعي قوة السلطات المحلية ويشتد عودها، كما تزداد طموحاتها الاستقلالية، خاصة إذا كانت عبارة عن نظم حكم محلية، قديمة ومتجذرة اجتماعياً، متميزة وراسخة ثقافياً، كما هو الحال في أغلب الإمارات الكوردية التي انتابت مسيرتها صراعات داخلية على الحكم، إضافة إلى الصراعات مع الجوار، ولم يكن صراع الموصل - بوتان هو الوحيد، ولكن ربما كان الأبرز الذي أخذ بعداً قومياً عربياً في مراحل متأخرة. لكن هذه الصراعات كانت تختفي عند الخطر الخارجي، أو تُستَمَرُّ أحياناً بين المتنافسين داخل الأسرة الحاكمة. أما أهمية صراع الموصل مع جزيرة ابن عمر ودوره، فيأتيان من زاوية أن هذا الصراع قد تجاوز في القرن التاسع عشر مستوى تنافس حكام محليين، وتحول إلى حساسيات حول الهويات، بل تشابك مع الصراع القديم بين بوتان والسلطة العثمانية المركزية، فاستفاد حكام الموصل من هذا التناقض، واستثمروه حقبة بعد أخرى. علماً أن دور الموصل كمدينة كبيرة، ومركز ولاية في عدد من الحقب تصاعد وتراجع

بحسب جملة من الظروف المحيطة والمؤثرة في الحقبة المعنية بالبحث. وعلى الرغم من عدم حضور وفعالية المسألة القومية والإثنية كثيراً قبل القرن التاسع عشر، وعدم هيمنتها على شكل الصراعات المحلية، وكون الموصل تقع في منطقة حدودية بالنسبة إلى المجتمعات الكوردستانية المركزية، كانت منذ الفتح الإسلامي جزءاً من منطقة كوردستان التاريخية، حيث تجاوزها عشرات القلاع والحصون الكوردية، وفيض مجتمعاتها القبلية. وكانت تتمتع بتنوع إثني وديني، إذ كانت موطن الآشوريين والكلدان، وكذلك الإيزيديين أصحاب الجغرافيا والديمغرافيا الأكبر في محيط الموصل، فضلاً عن الشبك، فقد أثر كل هذا التنوع، والتباين الديني والإثني والأقوامي على استقرار الموصل. علماً أن العرب الأوائل عندما قصدوا الموصل، باتوا منعزلين لفترة طويلة، فقد بُنيت (الموصل) في غربيّ المدينة القديمة بعد السيطرة العربية الإسلامية، أما القسم الشرقي القديم، فقد سَيَّده الكورد، وكانت تسمى راوند: وإنما سميت الموصل موصلاً لأنها وصلت بين الجزيرة والشام، والجزيرة من عمل سميساط إلى بلد ومن الموصل إلى الأردن، ويقال إنها سميت الموصل لأنها وصلت بين دجلة والفرات. ومدينة الموصل بناها مروان بن محمد، وراوند الموصل بناها راوند بن بيوراسف. وولى عمر عتبة بن فرقد حصنها الشرقي عنوة، وعبر دجلة فصالحه أهل الحصن الآخر على الجزية والإذن لمن أراد الجلاء في الجلاء. ثم فتح المرج وقراه وأرض بانهذرا وداسن وجميع معاقل الأكراد، وأول من اختط الموصل وأسكنها العرب، ومصرها هرثمة بن عرفجة البارقى، وكان عمر عزل عتبة عن الموصل وولاها هرثمة. (الهمذاني، 1996، ص-176 177)

فالموصل (راوند) ³⁴ كانت موجودة قبل الإسلام، وتساعد دورها

34 - تعني راوند باللغة الكوردية الرحل Rewend ، وقد استخدمت في الزمن المعاصر بمعنى الجالية على نطاق ضيق.

بعد الفتوحات، وخاصة بعد أن استقرت فيها النخبة العسكرية العربية الحاكمة.

استمر دور مدينة الموصل في الصعود والهبوط حتى تقلص تماماً مطلع العهد العثماني، حيث انكمش أمام تبلور دور وسلطة المراكز الحضرية المجاورة وتناميه، وقد طغى نفوذ إمارة بادينان وبالتالي دور مدينة العمادية (أميدي) على دورها، كما تنامي دور كل من سنجار والإمارة (الإيزدية) في شيخان على حساب دور الموصل. أما نفوذ إمارة بوتان فقد كان طاغياً على جميعها في بعض الحقب، سواء دور مدينة جزيرة ابن عمر، أو سلطة كوركيل (Gurgêl) العاصمة الشرقية لإمارة بوتان التي تقع على سفح جبل الجودي، إذ تبعثها الموصل لسنوات طويلة، لكن لم تستسلم النخب الحضرية في الموصل، وكانت تحاول استعادة دورها بالتوازي مع تنامي نشاطها الحرفي والتجاري. وقد تحقق ذلك إبان حكم العائلة الجليلية، خاصة ما بين سنوات (1777 - 1822)م. كما تنامت فيها نزعة الاستقلال المحلية، واشتدت منافستها للكورد.

أما بعد أن تحكّم بها العثمانيون من جديد، وتحولت إلى مركز ولاية بحدود إدارية جديدة، فقد بدأ الباشوات العثمانيون يخوضون صراعاً دموياً مع الإمارات الكوردية المجاورة للسيطرة عليها، وضمها إلى سلطة ولاية الموصل، خاصة أن جملة من العوامل السياسية الإقليمية والدولية، وكذلك جذور الصراع التاريخي ساهمت في نجاح مساعي الموصل السلطوية والتوسعية.

بدأ صراع الموصل مع الإمارات الكوردستانية وخاصة إمارة بوتان القوية وذات الاستقلالية العالية، بعد أن سيطر العثمانيون على العراق للمرة الثانية، وتراجع نفوذ الصفويين. وفي مرحلة لاحقة حُظمت إمارة سوران، وقتل أميرها الطموح محمد كوره. وبعد أن اتفق العثمانيون مع المصريين بقيادة إبراهيم باشا، وتلاشى خطره، فضلاً عن الدعم الأوربي للسلطان عهدئذ، متمثلاً ببريطانيا وألمانيا

المهتمتين باستقرار السلطنة العثمانية وتوسعها على حساب الحكومات المحلية، سواء الكوردية منها في كوردستان والجزيرة الفراتية، أو العربية في جنوب العراق، وشبه الجزيرة العربية. وفي هذا السياق لُجِمَ تنامي الحكم المحلي في مصر وفورته كقوة متصاعدة كادت أن تكون في المحصلة بديلاً عن سلطة العثمانيين في إسطنبول.

4-8 موقع الحكومات والإمارات الكوردية بين إيران والعثمانيين

في ظل التوازن الحرج بين إيران الصفوية الشيعية والسلطنة العثمانية السنية، شكلت المجتمعات الكوردية عاملاً مساعداً على هذا التوازن، بل جداراً حاجزاً يحول بين تصادمهما. وكان لا بدّ لعلاقة الحكومات الكوردية المحلية أن تتأثر بهذا المناخ، وتميل مع اتجاهات الصراع أو المهادنة بين طرفي الصراع، أو تتأثر بها على الأقل. استمرت صيغ الاستقلال شبه النام التي تمتعت بها الإمارات والسناجق الكوردية منذ مرحلة حكم المماليك في القرن الثالث عشر، وترسخت في نظم إدارية وقانونية ومالية جديدة منذ أوائل العهد العثماني، لدرجة أن صنفت أغلب الإمارات السلالية الكوردية بالحكومات الكوردية: "تشير المصادر العثمانية إلى هذا النوع من السناجق باسم (حكومت)، أو حكومة الكرد (كرد حكومتي)، كما يشار إليها في دفاتر التعيينات العثمانية باسم (إبالت)... ولم تكن هذه السناجق مشمولة بعمليات مسح (تحرير) الأراضي التي تجربها الدولة العثمانية للأراضي والممتلكات والسكان في السناجق العادية لغرض احتساب الرسوم والضرائب التي تجبى لصالح الحكومة المركزية، ولذا كانت السناجق التي تحكمها أسر كردية حاکمة توصف بأنها (مفروزة القلم ومقطوعة القدم)، أي أنها خارج نطاق عمليات المسح، ولا تطفأ أقدام الموظفين العثمانيين أراضيها." (مراد، 2013، ص33).

كان لا بد لهذه الاستقلالية أن تبحث عن معادل سياسي أكثر وضوحاً، كما أن أطماع الولاة وكبار الموظفين العثمانيين كانت تتجه إلى إلغاء هذه الامتيازات. وبالتالي باتت مسألة التعاون السياسي مع الجوار ضرورة سيادية.

في القرن الثامن عشر قفزت المجتمعات المحلية الكوردية بقوة في هذا الاتجاه، وصعدت عدة درجات نحو استعادة حكم مناطقها، كثمرة لمتغيرات جيوسياسية وتراكمات تاريخية. كما أن إيران نفسها، وبأنظمة حكمها المتأخرة ظلت مترابطة بعلاقة متشابكة مع المناطق الكوردستانية التي كانت تقع خارج سلطتها في بعض المراحل. وخاصة المناطق الغربية من كردستان، ولم تدر هذه السلطات لها الظهر في أي مرحلة. لذلك عندما ضعف الحكم المركزي العربي -الإسلامي في بغداد ازدادت من جديد أواصر العلاقات السياسية بين الإمارات الكوردية وأنظمة الحكم المتعاقبة في إيران، وتجلى ذلك في ذروتها إبان الحكم الصفوي، الذي ورث الحكم الإسلامي من جهة والحكم الإمبراطوري الإيراني من جهة أخرى. حتى يمكن ترجيح القول في أن معظم أرض العراق والجزيرة الفراتية عادت من جديد إلى النفوذ الإيراني الفارسي - الكوردي، وفقدت ما تبقى من السلطات ذات الطابع العربي، أو التركماني - المغولي قوتها وسندها الديمغرافي فالاجتماعي. وتراجعت أمام الصعود الاجتماعي والسياسي الكوردي. وكنتيجة لذلك تبلورت حكومات محلية كوردية واستمرت طوال قرون، وانتقلت الى مستوى متقدم من الاستقلالية السياسية عندما ضعفت كل من السطلة القاجارية في إيران، والعثمانية: "إن الوهن المتزايد الذي أصاب بنية الإمبراطورية القاجارية والعثمانية خاصة منذ نهاية القرن الثامن عشر شجع النخب الكردية الحاكمة على اتخاذ مبادرات سياسية وعسكرية استهدفت خلق دولة كبيرة مستقلة في كردستان، بتعبير آخر، دخلت الإمارات الكردية مرحلة

انتقالية مهمة في الوقت نفسه الذي عانت الدولتان القاجارية والعثمانية من تدهور مستمر. إذًا، كانت الحركات السياسية التي قادها الأمراء الكرد هادفة، وليست مجرد (تمردات وهيجانات اجتماعية وثورات الإقطاعيين الحريصين على امتيازاتهم كما يدعي بعض). كان بإمكان الإمارات الكردية أن تتحول إلى سلطات أكثر تطوراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لولا تدخل القوى الأوروبية الكبرى وعلى رأسها بريطانيا... (إسكندر، 2008، ص22)

وهناك تأكيدات على أن الحكم الذي أسسه كريم خان زند في إيران بين سنوات (1750 - 1795) قد ساهم في صعود واستقلالية إمارة بابان: "استطاع كريم خان زند، قائد الزنديين الكرد الموجودين بين مدينتي كرمينشاه وهمدان، ملء الفراغ السياسي في السلطة التي خلفه مقتل نادر شاه، ليس هذا حسب وإنما استطاع كريم خان زند من تأسيس سلالة حاكمة جديدة استطاعت أن تحكم الإمبراطورية الإيرانية بين أعوام (1750 - 1795)م، وعلى غرار حكام إيران الذين سبقوه تدخل كريم خان في شؤون إمارة بابان بغرض إنهاء نفوذ السلطات المملوكية الحاكمة في بغداد، وفي كردستان... واتبع نهجاً معتدلاً اتجاه النخب الكوردية التقليدية، وذلك بعدم التدخل في شؤونها. وفضل كريم خان وجود إمارة كردية بابانية قوية في كردستان موالية لسلطته." (إسكندر، 2008، ص134) حيث تأسست وتنامت عدة إمارات كوردية في المناطق التي تفصل بين إيران والسلطنة العثمانية. لكن إمارة بابان توسعت وتطورت إلى أن باتت قوة محلية كبيرة وذات شأن. وقد أسسها عدة أسر يحملون الاسم نفسه (بابان)، وعلى الأرجح تشكلت مطلع القرن السادس عشر بين امارتي أردلان التي تقع شرقها، وإمارة سوران غربها. وفي عام 1678م تقريباً أسس العائلة البابانية الثالثة فقي أحمد، الذي كان نبيلاً إقطاعياً وانطلق من قضاء بشدر الجبلي (قلعة دزه الحالية). ارتقت الإمارة وحاولت أن تنشأ دولة محلية مستقلة بعد

مئة عام، من قبل الأمير سليمان. الذي وسع الإمارة ووضع أسس الدولة، ثم شيدت عاصمة الإمارة الجديدة، وسميت (سليمانى باللغة الكوردية) في عهد الأمير إبراهيم باشا سنة 1780م. والتي تطورت إلى مدينة السليمانية الحالية. وبدأت المساعي الاستقلالية للإمارة أواخر القرن الثامن عشر، واتسع نفوذها إلى حدود بغداد. وفي مطلع القرن التاسع عشر وجه الحكام المماليك التابعون للسلطنة العثمانية عدة حملات ضد الإمارة البابانية، إلا أنها لم تنهها، إذ التجأ حكامها إلى حكام إمارة أردلان المجاورة داخل حدود إيران. لكنها انتهت نسبياً سنة 1819م، وانتهت تماماً مع تشييد أول ثكنة عسكرية عثمانية في عاصمتها السليمانية سنة 1851. (إسكندر، 2008، ص 130 - 154)

وعلى الرغم من تبدل الحكام في كل من إيران وبغداد وإستانبول، إلا أن الاتفاقات تكررت حول لجم حركة استقلال الإمارات الكوردية في الأراضي الواقعة بين الدولتين. على الرغم من ذكرهم لحقيقة أرض كردستان لكن الدولتين بدأتا بجدية أكثر في تقسيم وضبط هذه الجغرافية: "وقعت الدولة العثمانية والدولة القاجارية الجديدة اتفاقية أخرى في تموز عام 1823 عرفت باتفاقية أرزروم. لأول مرة أشارت كلتا الدولتين صراحة في اتفاقيتهما الثنائية الى كلمة كردستان." (إسكندر، 2008، ص 131). واستكمالاً لجهود محاربة حركات الاستقلال الكوردية تعاونت كل من روسيا وبريطانيا مع الدولتين، حتى انقلبت الموازين، وبدأت عجلة مرحلة نهاية الإمارات الكوردية تدور، لتشمل إمارة سوران من بعدها، وكذلك إمارة بهدينان، وهكذا...

5-8 إشكالية علاقة الإمارات الكوردية الحدودية مع السلطات الإيرانية

استمرت وتواصلت سلسلة النشاطات السياسية الكوردية بعد تراجع الحكم العربي، كما سبق تكراره. لذلك لا غرابة في أن تم تقاسم النفوذ على العراق وشرقي الجزيرة الفراتية بين الإمارات الكوردية وحكام إيران، خاصة بعد انهيار الحكم العربي، وتراجع النفوذ التركي - المغولي. لقد انتقلت جغرافية العراق إلى النفوذ الإيراني الكوردي المشترك أوائل العهد العثماني بشكل من الأشكال، لدرجة أن بين لونكرنك أن نفوذ إمارة بابان الكوردية في شهرزور وكركوك كانت تتجاوز حدودها الجغرافية لتصل إلى بغداد: "كان حكام بابان يعينون والي بغداد طوال فترة طويلة..." (لونكرنك، 1941، ص 281)

خشيت الدولة العثمانية وهي في أوج قوتها من هذا النفوذ الكوردي المتزايد، كما تأخرت في ضم بغداد إلى السلطنة... وعلى الرغم من الدعم الأيديولوجي الكوردي للإسلام السني، وبالتالي لهذه الخلافة ممثلاً بإمارة بدليس، وطبقة علماء الدين في كوردستان عموماً، إلا أن العثمانيين كانوا يخشون من العلاقات القوية بين قسم من الكورد مع الصفويين القلزاباش، ومن بعدهم القاجاريين، المستمدة قوتهم من الجغرافيا والتاريخ والديمغرافيا والثقافة الإيرانية المشتركة. والدليل على ذلك أن حكام بدليس الذي قلبوا الموازين لصالح العثمانيين السنة ضد الصفويين الشيعة، لم يتمكنوا من فك الروابط الثقافية مع إيران، فقد كتب شرفخان البدليسي الأمير والمؤرخ الكبير كتاب شرفنامه، الذي يعد أهم كتاب في تاريخ حكام كوردستان باللغة الفارسية، هذه اللغة القريبة من الكوردية التي كانت تدرس في المدارس والأكاديميات الأهلية في كل أنحاء كوردستان، حتى المناطق التي كانت خارج سيطرة الحكم الصفوي. ومن جهة أخرى أثمرت هذه العلاقات والتداخل الإثني والقبلي من

وصول حكام كورد إلى أعلى هرم السلطة في عموم إيران، كمثال كريم خان زند سنة 1750م.

يكشف الدكتور وديع جويده عن جانب من هذه العلاقة الإيرانية - الكوردستانية - التركية الشائكة: "سياسة الود والصدقة التي انتهجها السلطان سليم الأول تجاه الكرد، وبعد تيقن العثمانيين أن الفرس ما عادوا يشكلون خطراً عليهم سرعان ما تحولت إلى نقيضها، إذ أقدم العثمانيون بين عامي 1650 - 1730م، على إلغاء الأغلب الأعم من بنود اتفاقية الحكم الذاتي في منطقة ديار بكر - وان. واكتملت عملية تصفية هاتين الإمارتين الكرديتين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

انهيار حكم الصفويين، واغتصاب نادر شاه عرش بلاد فارس، وضع الكرد أمام مرحلة حياتية جديدة كلياً. فعدا عن إقدام هذا المغتصب للعرش، على استعمال الكرد في حروبه وحملاته العسكرية ضد العثمانيين، مما تسبب في تدمير حياتهم وقتل الآلاف منهم، وترحيل آلاف العائلات الكردية إلى خراسان بهدف حماية الحدود الشرقية لبلاد فارس من الهجمات التركمانية.

إن فترة الفوضى وعدم الانتظام التي أعقبت وفاة نادر شاه عام 1748، عرفت بروز شخصية كردية مميزة، هي شخصية كريم خان زند الذي حكم بلاد فارس ما يقارب الثلاثين عاماً كوصي على العرش، والذي عرف بتنوره وتسامحه ووجهه للسلام. وهكذا أمضت البلاد الثلاثين عاماً 1750 - 1779، وهي تعيش بأمان واستقرار بعيداً عن الفسق وإراقة الدماء. بعد كريم خان، جاء لطفي علي خان الذي كان عليه أن يخوض صراعاً مريراً مع وزيره آغا محمد خان - مؤسس سلالة القاجار - انتهى بانتصار هذا الأخير نتيجة الغدر والخيانة.

لا يبدو أن الكرد كانوا أفضل حظاً تحت حكم أول حاكم قاجاري متمثلاً برجل بطاش وانتقامي هو الآغا محمد خان الذي أقدم

على إبادة كل قبيلة زند وجميع من تعاون معها في إدارة شؤون البلاد. أما خلفه ناصر الدين شاه فقد وضع حدّاً لحكم الكرد على بلاد قبيلتي أردلان وموكري. ويبدو أن انتساب آل أردلان إلى الأسرة المالكة لم يحدث فرقاً ذا شأن... وهكذا يكون قد تم القضاء نهائياً على حكم الكرد. خانات موكري (أو بابا ميري) الذين حكموا بلاد الموكري من العاصمة صاوجبولاق (مهاباد) عرفوا المصير عينه. إذ تنحى عن الحكم على يد الشيخ عبيد الله. من الغريب، أن القضاء على هاتين الإماراتين الكرديتين لم يترك أثراً مهماً في بلاد فارس. بقدر ما ترك في تركيا." (جويده، 2013، ص102)

ثمة رأي آخر حول إشكالية العلاقات الكوردية - الصفوية تفصح عن كيفية استثمار الخلاف المذهبي من قبل العثمانيين لنسف هذه المشتركات الثقافية والتاريخية بين الكورد والصفويين، والميل باتجاه السماح لاستقلالية نسبية للإمارات الكوردستانية: "عند بداية الحكم العثماني للمنطقة، لاحظ السلاطين العثمانيون- منذ عهد سليم الأول - مدى الاختلاف الديني بين السكان الكورد السنين، والحكام الصفويين الشيعة، وأحسوا بصعوبة السيطرة على مناطق جبلية وعرة كهذه، ولهذا اهتمت السلطات العثمانية المركزية بإقامة أنظمة من الحكم غير المباشر في كثير من أنحاء، معترفة بذلك بالسلالات الكردية الحاكمة فيها ضمن إطار من السيادة العثمانية. وفي أواسط القرن السابع عشر الميلادي كان عدد هذه الحكومات الكردية الوراثية لا يقل - بأية حال - عن ثلاثين حكومة منح أمراؤها الرتب العثمانية مثل بيك وباشا إضافة إلى اللقب القديم خان". (رؤوف، 1975، ص159)

مع مطلع القرن التاسع عشر، وإثر تراجع قوة إيران، وضعف احتمال مسانبتها للإمارات الكوردستانية في وجه التغلغل العثماني، وبالتوازي مع خطة الإصلاح التي قادها السلطان محمود الثاني، احتلت مسألة بسط السلطة على مناطق كوردستان كافة ووضع

حد لنفوذ أصحاب الإقطاعيات المحلية الصدارة في السياسات الداخلية العثمانية:

"عند بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر بدا جلياً أن السلطان محمود اتخذ قراره بالقضاء على ما يشبه نظام الحكم الذاتي المعمول به منذ زمن بعيد في كردستان. قراره هذا، لم يكن محاولة قمع تمرد وتثبيت سلطة العثمانيين، بقدر ما كان قراراً بإخضاع تلك المناطق إلى سلطة الدولة مباشرة، وتحقيقاً لهذا الهدف أرسل رشيد محمد باشا، والي سيواس وهو صدر أعظم سابق على رأس جيش كبير إلى كردستان. وطلب من علي رضا باشا - والي بغداد - وأنجه بيرقدار محمد باشا والي الموصل أن يكونا على أهبة الاستعداد للمساعدة في حال اقتضت الظروف. وبعد وفاة رشيد محمد باشا، تولى حافظ باشا إكمال المهمة وإلى جانبه معاونوه رأوا أن لا وجود للأمير قوي أو إقطاعي يتحدى هيبة الدولة في كردستان بعد اليوم." (جريدة، 2013، ص151)

يمكن الإيجاز والتذكير بأن الكورد قد حكموا كثيراً وبشكل متكرر إيران منذ فجر التاريخ، بل كانوا في أغلب المراحل التاريخية الطبقة الحاكمة لكل الإمبراطورية الإيرانية، كما حكم الكورد مناطق عربية واسعة بما فيها اليمن، التي استمرت كمملكة أيوبية لسنوات عديدة لكن بعد تأسيس الترك لإماراتهم غربي الأناضول وتمددهم نحو كردستان لم يسمحوا للكورد بأن يحكموهم إطلاقاً. بل إن السلطة العثمانية بصفاتها سلطة دينية - خلافة - لم تسمح للكورد ولا للعرب وغيرهم من الشعوب الإسلامية بالحكم مطلقاً. ما يستنتج بأن الترك هم سلطة غازية استعمارية - عسكرية بصيغة متعصبة لسلاطنتهم الحاكمة وعنصرهم الأقوامي. فقد كانوا أغراباً عن المنطقة، ويعانون الخوف الدائم من شعوبها الأصلية، ولم يسمحوا قدر الإمكان، لأبناء هذه الشعوب في أن تحكم مجموع السلطنة، أو تركيا، أو أجزاء منها.

6-8 نهاية الإمارات الكوردية (بابان، سوران، بوتان)

استمدت الإمارات والحكومات الكوردية مشروعيتها من مجتمعها، إذ امتلكت مشروعية اجتماعية وقومية داخلية مبكرة، ترسخت في سياقات تاريخية طويلة الأمد. ولكن ما حدد مصير هذه الإمارات النهائي كانت عوامل خارجية، لم تهتم بقيمة وأخلاقية هذه المشروعات الاجتماعية - التاريخية. وعلى الأرجح تنبعت كل من الحكومتين العثمانية والقاجارية إلى خطورة وصول هذه الإمارات إلى عتبة الاستقلال التام، أو قد تتحد واحدة منها مع الأخرى. فاتفق كل من حكام إيران والسلطنة العثمانية بصيغة أو أخرى على محاربة المساعي الاستقلالية هذه. ويمكن الافتراض أن اتفاقية أرزروم الثانية سنة 1847م، شكلت بداية التنسيق المشترك العثماني - القاجاري ضد الإمارات الكوردية، ولسوء حظ هذه الحكومات الكوردية المحلية أن القوى الكولونيالية الصاعدة خاصة بريطانيا، أيدت هذا التوجه، ووقفت في طريق بلورة التحرر القومي الكوردي. حتى باتت هذه الاتفاقية بداية تدخل الدولتين في الشؤون الداخلية للولايات الكوردية: "وتضمنت تنسيق مساعيهما ضد القبائل الكوردية التي اتهمت بتأزيم الأوضاع بين الدولتين. لقد حاولت بنود اتفاقية أرزروم من إضفاء طابع دائم على تقسيم أرض كوردستان." (إسكندر، 2008، ص 131). وهذا ما أكدته الوثائق البريطانية، والاتفاقات اللاحقة لرسم الحدود بين البلدين بمشاركة ممثلين عن بريطانيا وروسيا.

يمكن ترجيح القول بأن قرار محاربة الإمارات الكوردية ولجم تحررها من نفوذ السلطتين العثمانية والإيرانية القاجارية كان إقليمياً ودولياً عهدهذ. وبدأ العمل والتنسيق على الصعيد كافة لإيقاف خط صعود استقلالية الإمارات الكوردية التي بدأت وتوارثت منذ العهد العباسي، وكانت مجموعة من الإمارات المحلية ذات حدود تاريخية

معروفة ومتوارثة، وكانت تدير شؤون مجتمعاتها. وإن كانت تتبع الإمبرطوريتين الصفوية والعثمانية إلا أن سلطاتهما كانت اسمية لفترة طويلة. كما يبدو أن التقسيمات العثمانية بحسب نظام الولايات لم تكن متطابقة مع حدود وصلاحيات هذه الإمارات، بل يبدو أن الحدود الإدارية العثمانية كانت رمزية حيناً واسمية حيناً آخر، إذ تلخص وظيفة الحكام العثمانيين المحليين في جباية الأموال لخزينة السلطنة، وتأمين الولاء والتابعة للسلطان ضمن حدودها الدنيا. ولقد كان للنفوذ الإيراني ولجيوستاسية إيران الصفوية دور وازن في بقاء واستمرارية استقرار الإمارات الكوردستانية، حيث كان الكورد جزءاً عضواً من الإمبراطوية الإيرانية على امتداد آلاف السنين، بل كانوا الطبقة الحاكمة فيها. ولكن طويت تلك الصفحة التاريخية المشتركة، ورجّحت المصالح القومية الفارسية الضيقة في عملية التعاون مع العثمانيين.

في ظل هذه المناخات المساعدة، تشجعت السلطنة العثمانية في أن تستجمع قواتها، وقررت القيام بحملة واسعة ومنظمة على جميع مناطق وزعامات كوردستان شبه المستقلين، وعلى ما يبدو كان أقواهم في فترة أوائل القرن التاسع عشر، وأكثرهم ديناميكية هو حاكم رواندوز محمد باشا، لذلك تم التخلص أولاً من حاكم إمارة سوران المير محمد الملقب بكوره (الأعور) صاحب النهج التحرري والوحدوي ذي البعد العسكري العنيف. حتى ألقى القبض عليه بخديعة النفاوض، وسيق إلى إستانبول وأعدم هنالك: "وقيل إن إعدام محمد باشا الرواندوزي كان بناء على طلب علي رضا باشا والي بغداد الذي أبلغ الباب العالي أنه يستحيل عليه التعايش مع هذا الوالي. ويبدو أيضاً أن السيد وود (Mr.Wood) القنصل البريطاني في دمشق لعب دوراً مهماً في إعدام محمد باشا، الذي كان قد قابله وهو لا يزال في عز مجده". (جريدة، 2013، ص167).

وعلى الرغم من أن المفكر البروفيسور جمال نهبز لا يعد حركة

محمد كوره تحررية قومية وإنما استقلالية سلالية ضد نفوذ العثمانيين، لكنها كانت من الممكن أن تكون نواة لدولة كوردية: "بعد تدقيق الشواهد والأدلة الكردية وغير الكردية السالفة حول حركة مير كوره ودولته أود القول، وبخلاف جميع الباحثين الآخرين - بأن مساعيه لم يكن مبعثها حركة قومية كردية واعية، بل كانت في الواقع ذات طابع إسلامي متعصب... لذلك كانت دولته دولة إسلامية - سنية وكانت غايته ترسيخ الحكم العائلي الصرف. (نهبهز، 2003، ص112)

بصرف النظر عن تفاصيل عملية إلغاء الإمارات الكوردستانية ذات الحكم الذاتي، والتي تجاوز عددها الثلاثين إمارة، والتي استمرت بصيغ متباينة طوال العصرين الوسيط والمعاصر، فقد استمرت حملات اخضاع إمارات كوردستان واحدة تلو الأخرى حتى وصل الدور إلى إمارة بوتان. وكانت السلطات العثمانية تعمل بسياسة الاستفراد بالواحدة منها تلو الأخرى: "فقد تصرف العثمانيون بكثير من الدهاء، فمارسوا على الدوام سياسة مهاجمة الإمارات الكردية كل واحدة على حدة، ثم كانوا يتجهون بعدها نحو الآخرين. وقد سلكوا في إجراءاتهم الترتيب التالي: هاجموا سنة 1836 سوران، وفي عام 1837 بهدينان، وفي 1843 بوتان وفي سنة 1851 بابان وبذلك قضوا على آخر إمارة كردية وطرحوها أرضاً". (نهبهز، 2003، ص157) وهذا ما أكده أيضاً مؤرخ مصري كبير من أوائل القرن العشرين: "كان شمالي العراق مقسماً إلى إقطاعات تنفرد فيها بالحكم بيوت قديمة جعلت منه دويلات منفصلة عن العراق، فنشط الباشوات في القضاء على هذه البيوت واحداً فواحداً، حتى قضوا عليها في ماردين وشيروان وبرادوست وسرشي وأربل وما إليها". (مؤنس، 1938، ص385)

الفصل التاسع

تبلور الحركة القومية الكوردية ونهايتها العسكرية في بوتان

9-1 ولادة فكرة الأمة - القومية الكوردية في القرن السابع عشر

يختلف تقييم حالة كل أمة، خاصة من زاوية تشخيص بداية الشعور القومي الداعي لتأسيس دولة قومية. وثمة مفارقات في هذا الخصوص، فبعض الأمم التي لم يكن عندها حد أدنى من هذا الشعور حققت استقلالها السياسي مبكراً، وعلى خلاف ذلك لم تحقق بعض الأمم العريقة، التي ولد لديها الشعور القومي في فترة مبكرة دولتها القومية الموحدة. ولعل الكورد من هذه الأمم الأخيرة. فقد تنامى لدى نخبها الشعور والانتماء القومي بشكل مبكر.

من أوائل الأمثلة على النخب الكوردية التي امتلكت هذا الشعور وعملت له، كان الأمير شرفخان البديسي (1603-1543). الذي أفصح أن دافع تركه الإمارة وكتابة تاريخ شامل للحكام والممالك الكوردية هو خدمة هذه الأمة. حيث أراد بديسي من الكورد أن يكونوا فخورين بتاريخهم وثقافتهم وأمرائهم. ما يرجح أنه أحد الأوائل الداعين للتحرر القومي الكوردي، في صيغته الجينية. تبلور الشعور القومي في صيغة أكثر وضوحاً عند الشاعر أحمد

خاني³⁵، الذي دعا إلى العدالة والمساواة بين كل الأمم، وانبثقت عنده فكرة الاستقلال من العدالة والمساواة بين الأقوام. حتى أفضى على الاستقلال القومي مسحة رومانسيه صوفية. وإلى جانب هؤلاء كان أجيال من طلاب المدارس الأهلية، والشعراء، والزعامات الاجتماعية تنشر الفكر القومي، وتدعو إلى الاستقلال عن الإمبراطوريات المجاورة.

من الملاحظ أن فكرة القومية الكوردية لم تولد خارج الفضاء الديني الإسلامي، وكانت مرتبطةً بمجتمعات المدارس الدينية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وعندما فشلت الزعامات الدنيوية، من أمراء ورؤساء قبائل من تحقيق منجزات سياسية في هذا الاتجاه، عادت القيادة للتيارات الدينية وزعماء الطرق الصوفية. ومن هنا تتميز خصوصية وفردة الفكر القومي الكوردي، وهو غير منبثق، وليس امتداداً في جذوره الأولى للفكر القومي الأوربي. ومن الممكن الافتراض أن اعتدال الفكر القومي الكوردي يستمد جذوره من الروحانيات والفضاء السموح للصوفية. ويميل إلى تفسيرنا هذا المفكر الأكاديمي المرحوم وديع جويده.³⁶ كما غذى الفكر القومي الأولي إيجابيات البيئة المستقلة لسلطات الإمارات الكوردية في قلب المناطق الجبلية في كوردستان. مثل بدليس، وان، هكاري، بوتان، وحتى امتدادته إلى جبال زاغروس في الشرق. يمكن الافتراض بأن الفكر القومي الكوردي شديد التسامح، وقليل العدوانية، لمنشأه الديني الصوفي، ولارتباطه الوثيق بمفهوم العدالة، على خلاف الفكر القومي الأوربي المرتبط والمنبثق عن النشاط التجاري - الصناعي، وما يتطلبه من التوسع والحروب.

تشكلت في مجتمعات كوردستان المستقلة علاقة بين تنامي القوة

35 - أحمد خاني (1707-1650)، شاعر ومفكر كوردي ألف الملحمة الشعرية مم وزين. وكذلك قاموس كوردي - عربي للأطفال

36 - لمزيد من التفاصيل راجع كتابه الحركة القومية الكوردية نشأتها وتطورها. ص 191 - 232

العسكرية، وتطور إشكال الإدارات المحلية، وتبلور النواة الفكرية - السياسية المتمثلة بالعائلات العريقة ورجال الدين وطلاب المدارس الدينية (فهقه Feqe) الموزعين في العديد من المدن والبلدات وقرى الكوردية، إن نزعة الاستقلالية انبثقت بطريقة ما من عوامل القوة والخصوصية المحلية، حتى رفعت هذه النواة لواء الأفكار الجديدة، والتي توزعت على اتجاهين، إصلاحية دينية و قومية دنيوية، فقد رُجّحت هذه الأخيرة نظراً لارتباطها مع طموحات الأمراء والعديد من الزعامات المحلية من جهة، ولأنها استجابات متأخرة لرغبات رواد الفكر القومي الكوردي المتنورين والعديدين.

كما مهدت التراكمات الثقافية من الأغاني، والملاحم البطولية السبيل لتعزيز أفكار مقاومة ظلم الحكام الأغرار بما فيهم العثمانيون. من هذه المقدمات وفي ظل هذه المناخات انتشرت فكرة التحرر القومي، وكذلك الاستقلال، وربما بناء دولة مستقلة في أوساط النخبة الكوردية، حتى باتت فكرة الانتفاضة في وجه السلطة العثمانية مقبولة شعبياً، وممكنة عملياً. ومن المرجح أن بذور الثورة ضد الإمبراطورية العثمانية قد انتشت بفعل ديناميات قومية تحررية، وبناء على جملة من العوامل المساعدة الأخرى، التي كانت تنبثق بدورها من مصالح اجتماعية متباينة الجذور والمنشأ، كترسيخ سلطة الإمارات المحلية، وتوسيع مناطق نفوذها، وتحقيق مزيد من المجد لحكامها.

نظراً للجذر الإسلامي للفكر القومي الكوردي، فقد تهيأ المناخ لتعبئة دينية أيضا ضد الحكام الأتراك، وذلك من منطلق ديني أيضاً، حيث كان يعتقد قطاع واسع من رجال الدين الكورد في كوردستان أن سلاطين آل عثمان قد انحرفوا عن الإسلام الصحيح. وأن رجال الدين الكورد هم أصحاب النهج الديني القويم. وقبل كل ذلك مهد الواقع المعاشي الصعب والضغط الاقتصادي الناتج عن زيادة ضرائب الدولة على السكان في توليد المزيد من الفقر والعوز.

من بين العوامل والمؤثرات الخارجية المتأخرة، يمكن التذكير بما مهده المستشرقون بنشاطاتهم لفكرة التخلّص من السلطة العثمانية، لقد كان دور المستشرقين والمبشرين الذين زاروا كوردستان أو أقاموا فيها لسنوات طويلة مزدوجاً، فهي كانت تهدف لدراسة وتوثيق تفاصيل حياة المجتمعات المسيحية في كوردستان من جهة، كما كانت تدعم هذه المجتمعات المسيحية المحلية بغية ربطها بالكنائس الغربية من جهة أخرى. وعلى اعتبار أن مخاطر انتفاضة المسيحيين ضد العثمانيين وحدهم كانت كبيرة، وربما غير ممكنة، فقد كان أيضاً من مهام أغلب البعثات التبشيرية هو تحريض الزعامات الكوردية ضد سلطة العثمانيين، والتذكير بحقهم في الاستقلال، مع إمكانية تأمين الدعم من الغرب. والمصادر التاريخية والوثائق الدبلوماسية تسند ما ذهبنا إليه. كما ينبغي عدم التقليل من شأن تأثير الأفكار الغربية بهذا الصدد، وخاصة تلك التي قد ساهمت في توفير بيئة للتخالف بين الكورد والمسيحيين في مناطق بوتان وهكاري للعمل معاً ضمن مشروع التخلّص من السلطة العثمانية. ولقد كان تجاوب المسيحيين من سريان وأشوربين وكورد سريعاً، حيث عملوا لتحقيق وحدة الكورد ضد العثمانيين، كما راودهم أيضاً طم التخلّص من السلطة العثمانية وبناء سلطة محلية كوردية في المنطقة يشاركون فيها، أو يكونون أكثر حرية واستقلالاً من بقائهم تحت حكم العثمانيين.

2-9 ترجمة فكرة الاستقلال الكوردي انطلاقةً من إمارة بوتان

مهدت مجمل التراكمات الاجتماعية والسياسية وانتشار الفكر القومي الكوردي وأهدافه المصاحبة لحركة بدرخان بك، أمير بوتان وزعيم الكورد السياسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وعمل بشكل جاد لتحقيق هذه الأحلام والأهداف: "بدأ الأمير بدرخان

ومنذ أوائل العقد الرابع من القرن التاسع عشر، بعقد سلسلة من الاتصالات السرية مع العديد من الأمراء ورؤساء القبائل وكبار رجال الدين وأعيان المدن في مختلف أرجاء كردستان، واستطاع في نهاية المطاف تشكيل حلف سياسي - عسكري واسع انضم إليه معظم الأمراء الكورد. سرعان ما تحول التحالف إلى كونفدرالية سياسية كبرى نالت تأييد كبار رجال الدين وزعماء القبائل. لقد شكلت الكونفدرالية الإماراتية هذه أهم تطور سياسي في تاريخ الكرد منذ القرن السادس عشر." (إسكندر، 2008، ص219) حتى أعاد اللحمة بين الإمارات الكوردية، وشكل نواة الحلف من إمارة هكاري إلى الشرق من بوتان، وإمارة وان إلى الشمال منها. وأعاد ترتيب الوضع الداخلي اجتماعياً، لدرجة أنه شجع الزواج بين المسلمين والمسيحيين. متجاوزاً النتائج السلبية لعدد من الصدامات التي حصلت بين الكورد والآشوريين حيناً والنساطرة حيناً آخر. وبعكس ما روج له لاحقاً بأن بدرخان متعصباً دينياً إسلامياً.

هذا ما روجه العثمانيون ومن وقف معهم من القوى الأوروبية، التي وصفته بأنه طاغية وليس بأفضل من السلاطين العثمانيين، فضلاً عن تشويه حقيقة رسوخ قيم التسامح في المجتمعات الكوردية. لذلك اشتغل العثمانيون وبعض الجهات المتعاونة معها على تحريض بدرخان على المسيحيين، فضلاً عن استثمار النزعات الحادة لدى بعض رجال الدين الإسلامي والمسيحي لضرب بيئة التوافق السياسي والديني ضمن مجتمعات بوتان وهكاريًا.

هذا وقد أشارت العديد من المصادر إلى أن بدرخان كان مثاليًا من الناحية الدينية وعندما وسع نطاق إمارته واتجه نحو مشروع الفدرالية القومية الواسعة كان يمارس العدل، ويتصرف كباني دولة وقائد للمجتمعات المحلية، وإن إظهار الخلاف الديني الإسلامي المسيحي في ظل حكمه وفي سياق تقدم مشروعه كان مبالغاً فيه: "إننا نتفق مع روندو، إذ يقول: كانت المسألة بين الكورد

والمسيحيين مسألة عشائرية أكثر من كونها دينية.³⁷ وقد وقعت بين الكرد والمسيحيين الجبليين الذين يتشابهون فيما بينهم كثيراً... لقد استفاد بدرخان من البلبلية التي وقع فيها الأتراك إثر معركة نصيبين، فبسط سيطرته على وان والموصل وساوجبلاغ وأورمية وديار بكر، وحالفه عدد من الزعماء الكورد الكبار ومن بينهم كوير حسين بك حاكم قارص وأردلان. وعندما كان الأمير دائماً على تجهيز جيشه في أواسط عام 1845م، تمرد النسطوريون عليه وامتنعوا عن دفع الضرائب لبدرخان، فاضطر هذا إلى إخضاعهم بالقوة. وعلى كل حال هنالك شهادات أرمنية تشهد بأن بدرخان كان يمارس سياسة دينية مثالية، وكان يعتبر نفسه بمثابة زعيم روعي للمناطق المحررة من الاحتلال التركي³⁸ (نيكيتين، 1998، ص311)

تخوفت جهات متعددة من مشروع بدرخان القومي الواسع الطيف، وساد الرعب في الأوساط الحاكمة في تركيا من التجاوب الواسع لأغلب أقاليم كوردستان مع مشروعه. مما حفّز تمرد النساطرة في سياق ضرب مشروع بدرخان من الداخل، ولإثارة القوى والقناصل الأوربيين ضده. وهذا ما حصل كنتيجة. فقد نجحوا في إثارة مسيحي بوتان على الإمارة، الذين شقوا عصا الطاعة وقرروا عدم دفع الضرائب والالتزامات تجاه إمارة بوتان. لقد كانت الأوساط الكنسية مهياًة لهكذا صراع، بهدف استمالة حكومات الغرب الأوربي عن طريق حرف الصراع بين النخب والقيادات الكوردية ضد الحكم العثماني إلى صراع ذي طابع ديني إسلامي - مسيحي في كوردستان. جدير ذكره أن العديد من القناصل كانوا يتحنون الفرص لتعميق الخلافات البينية في الجزء الشرقي المستقر من الإمبراطورية العثمانية، كقناصل بريطانيا وروسيا. لقد كانت الضربة

37 - اعتماداً على بيير روندو

38 - اعتمد نيكيتين في هذه الشهادة على يعقوب شهباز في كتابه: التاريخ الكردي - الأرمني. القسطنطينية، 1911م. ومقال في مجلة هاربرنيك الصادرة في استانبول، عدد كانون الثاني 1930

الأولى لمشروع بدرخان التحرري هو التمرد المسيحي، الذي ولد حالة من الاحتجاج عند بعض الدول الغربية على هذه الحملة مما أعطى مبررات قوية للسلطة العثمانية للهجوم على إمارة بوتان. استعجلت السلطة العثمانية للهجوم بشكل مباغت على إمارة بوتان، وانتهى المشروع التحرري الكوردي في النصف الأول من القرن التاسع عشر سنة 1847م بهزيمة واستسلام بدرخان بك: "في آذار عام 1847 جرى الإعداد لحملة عسكرية ضد الكرد، وأخذ عثمان باشا القائد العام الجديد للقوات العثمانية في شرق الأناضول يعد العدة لهذا الأمر، وبحماس شديد، أعلن عن التجنيد العام للجنود، وفي أواسط أيار عام 1847 كان جيش عثمان باشا جاهزاً لبدء هجومه. في حزيران 1847 بدأ الجيش هجومه من الشمال، في البداية شرع في القضاء على طغاة بدرخان في شمالي الجزيرة، فقد وجهت الضربة الأولى إلى عفدال بك، كان عدد الجنود الأتراك المشاركين في العملية يزيد على 25 ألف جندي، في حين كان عدد القوات الكردية يتراوح بين 19 و17 ألف محارب." (لازاريف وآخرون، 2012، ص23)

وهكذا، وضمن سلسلة طويلة من السياسات العثمانية والإيرانية التي دعمها البريطانيون وروسيا وألمانيا، فككت الكيانات المحلية الكوردية المستقلة وقُضي عليها، وكانت أكبرها وأوسعها كونفدرالية الإمارات الكوردية الثلاث (وان وهكاري وبوتان) بزعامة بدرخان بك في سنوات (1839-1847) م. وبانتهائها طويت الصفحة الرئيسية من صفحات الكيانات الكوردية المستقلة، لكن المشروع القومي التحرري الكوردي استمر.

القسم الثالث |

كوردستان العثمانية وحدودها

الفصل العاشر

نهاية الإمارات الكوردية المستقلة وتشتيت الحركة القومية الكوردية

1-10 مثلث الصراع (بوتان - الموصل - ديار بكر)

استخدمت السلطات العثمانية نزعات التنافس والصراع بين السلالات الكوردية الحاكمة، وكذلك صراعات المراكز الحضرية بمضامينها الاجتماعية والاقتصادية، في سياسات إلغاء الاستقلالية المحلية، وترسيخ السلطة المركزية، لذلك استثمرت جذور الصراع بين المراكز الحضرية الثلاثة الأهم في الجزيرة الفراتية، الموصل وجزيرة ابن عمر وآمذ (ديار بكر)، في إنهاء استقلالية إمارة بوتان وتفريغها من محتواها القومي. وقد ترجم إدارياً في البقاء على جزيرة ابن عمر كمركز قضاء تابع لولاية ديار بكر، مع توجيه وتحفيز ولاية الموصل على اقتطاعها من ديار بكر، وإلحاقها بولاية الموصل. وشكل هذا الموضوع من بين مواضيع أخرى محركاً ودافعاً لتصاعد النشاط القومي الكوردي الاستقلالي في إمارة بوتان وجوارها، ومن بين أهم مفرداتها كان رفض هذه الإجراءات التي تمس سيادة إمارة بوتان. لكن تنامي دور مدينة آمد كمركز لأكبر ولاية عثمانية مساحة هي ولاية ديار بكر، واستمداد القوة من تاريخها المدني والسياسي، فضلاً عن انتعاش الحرف والتجارة فيها. جاء في كثير من المراحل على حساب جزيرة ابن عمر وطموحات أبناء سلالتها الحاكمة. في حين كانت الموصل أيضاً تجاهد للحد من نفوذ ديار بكر ديار بكر

التي طغت، لا على حسابها فحسب، بل على حساب بغداد أيضاً. ثمة العديد من الروايات والوثائق، وكذلك الخرائط والقرارات الإدارية تثبت أن دور ديار بكر (آمد) المدينة والإقليم قد تزايد، خاصة بعد سقوط إمارة رها الصليبية حوالي سنة (1148م) وكذلك بعد انهيار الإمبراطورية البيزنطية، وسقوط القسطنطينية سنة (1453م)، مما أفسح المجال للسلطات المحلية في آمد بالصعود من جديد. علماً أنها كانت قد أسست لمملكة كبيرة عاصمتها فارقين بين أعوام (984 م - 1096م). ومع تمدد السلطنة العثمانية شرقاً، وانضمام الإمارات الكوردستانية للسلطنة باتت آمد المدينة تستقطب الأمراء الكورد، وباتت تتحول إلى عاصمة إقليمية للإمارات والولايات العثمانية الشرقية جميعاً، خاصة الكوردية منها.

كانت إمارة بوتان من الإمارات الكوردية القديمة نسبياً والمجاورة لديار بكر، لذلك تفاعلت مع عملية صعود ديار بكر، ودعمتها بطريقة أو أخرى. حتى باتت ديار بكر في القرنين السادس عشر والسابع عشر الولاية الأهم ربما في كل الإمبراطورية العثمانية وقد تكون أوسعها، حيث وصلت سلطتها ونفوذها إلى بغداد جنوباً، مع ضمها كل مساحة الجزيرة الفراتية. تجنبا للتوسع في هذه الجزيرة، سنورد مثلاً حسياً من هذه الوثائق الداعمة لفرضيتنا، على سبيل المثال لا الحصر، فالخارطتان التاليتان رقم (6) و(7)، واللتان تعودان على التوالي إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر، الموضح عليهما تابعة كل سهول الجزيرة الفراتية لمدينة - ولاية ديار بكر، التي كتبت عهدئذ بهذا الشكل (Diarbeck)، أي بدون حرف الراء. وهو ليس متغيراً تدوينياً أو لفظياً، بل له مدلول سياسي وإداري وثقافي متعدد الدلالات والقراءات. وبالتالي لم تعد ديار بكر مصطلحاً جغرافياً استمد اسمه من قبيلة عربية مهاجرة، بل إقليم مترامي الأطراف، يدار من مدينة عريقة وكبيرة هي آمد. ساد في أجوائها التعايش والتسامح وقابلية استمرارية التنوع

الثقافي والديني والإثني. حتى باتت أحد أكبر وأهم أقاليم السلطنة العثمانية، وتحولت آمد المدينة إلى ما يشبه العاصمة الشرقية للإمبراطورية العثمانية. حيث تبين مجموع الخرائط العثمانية والأوروبية ومشاهدات الرحالة وملاحظاتهم في الفترة الطويلة الواقعة بين القرنين السادس عشر وحتى التاسع عشر، إن ديار بكر باتت ذات سلطة واسعة وثبت اسمها على الخرائط بخط عريض وكأنها دولة مستقلة، وغالباً ما يظهر اسم الولاية أكبر من اسم المدينة، حتى طغى أحياناً هذا الاسم - الإقليم على اسم كردستان نفسها، والتي كتبت في تلك المرحلة على الخارطتين بهذا الشكل (Curdistan). دقق في الخارطة المرفقة رقم (6) قياس 53 في 41 سم، طباعة سنة 1570م (أبراهام أورتيليوس Abraham Ortelius).



الخارطة رقم (6) - لعام 1570م وردت في أطلس (أبراهام أورتيليوس) مثبت عليها أسم إقليم ديار بكر



الخارطة رقم (7) طباعة عام 1684م في فينيسيا
مبين عليها اسم مدينة ديار بكر واسم الإقليم بخط كبير دياربك (DIARBECK)

تعرضت هيمنة ومركزية سلطة مدينة آمد (ديار بكر) طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى انتكاسة، نتيجة للمتغيرات السياسية والإدارية في العراق وإيران. حيث غلب التفكك والتنافس على العلاقة بين الولايات العثمانية. وقد أثرت في مكانتها تشكل ولاية الموصل في القرن التاسع عشر، والتي ساهمت، إضافة إلى ذلك في إنهاء الإمارات الكوردية المستقلة، في سوران وبهدينان المجاورة، وانتقلت الموصل إلى مرحلة الصراع الحاد مع إمارة بوتان. علماً أن الدكتور عماد عبد السلام رؤوف يحيل هذا الصراع إلى خلفيات غير قومية: "علاقات الموصل مع الإمارات الكوردية المجاورة كانت ذات طابع صراعي، يمثل صراعاً حضارياً بين إقليمين مختلفين متجاورين، إقليم السهل بما فيه من قيم متطورة متغيرة، وإقليم الجبل بقيمه المنغرسه الراسخة، وهو من ناحية أخرى يمثل صراعاً بين مجتمع مدني ذي نشاطات تجارية فعالة وارتباطات اقتصادية واسعة النطاق، وبين مجتمعات جبلية (زراعية

أو رعوية) متفرقة ومنعزلة، يتميز أهلها باستعدادهم للحياة العسكرية. ويزيد من تأثير هذه العوامل أنها كانت تؤدي دورها ضد بيئات اجتماعية مختلفة قومياً، فبينما تغلب على (الموصل - المدينة) الصبغة العربية، وتنتمي أكثر أسرها إلى أصول عربية معروفة، ويتشكل من خليط قومي متجانس تغلب عليه الصبغة العربية - الكلدانية السامية، نجد أن معظم سكان المنطقة الجبلية هم من القبائل الكوردية. (رؤوف، 1975، ص157)

على الرغم من أن الدكتور عماد رؤوف باحث أكاديمي موضوعي لكنه انحاز في نصح هذا بسبب المخاوف، والضغطات التي كانت تؤثر في الباحثين في المرحلة التي كتب فيها، والتي كانت تتطلب التعاطف مع الفكر القومي العربي ولو بشكل موارب، لأن المصادر التاريخية لا تشير إلى أن الموصل كانت أواسط القرن الثامن عشر مدينة متقدمة، ولا كانت أغلب عائلاتها ذات أصول عربية، خاصة في ظل غياب أي دراسة أو إحصائية، فضلاً عن تمريره لخرافة: إن السريان والكلدان هم من أصول عربية. ومع ذلك ثمة نسبة من الاحتمال في صدقية ما ذكره، وهي حقيقة العلاقة الصراعية بين الموصل المدينة بنخبها الحاكمة والمحيط الريفي الكوردي الواسع. ولم تقتصر الصراعات البينية على الموصل وجوارها، بل كانت تسود حتى بين الإمارات الكوردية، داخل فروع السلالات الحاكمة نفسها. لقد تسبب تبدل المراكز الحضرية ومقرات إدارة الجزيرة الفراتية صراعات دائمة، نظراً لانتساع جغرافيتها من جهة وتنوع مجتمعاتها واختلافاتهم الإثنية والقبائلية من جهة أخرى. وجدير بالذكر أن تاريخ الجزيرة الفراتية المعاصر، بدءاً بمطلع القرن التاسع عشر كان في أحد أبرز جوانبه صراعاً حول التبعية إما لديار بكر أو جزيرة بن عمر³⁹ أو الموصل. حتى تبلور الصراع وانحصر بعد استكمال جملة من العوامل الأخرى حول تبعية مدينة جزيرا

39 - تسمى باللغة الكوردية جزيراً بوتان، وبالتركية الرسمية جزره، وقد وردت في الوثيقة باسمها الحديث المختصر جزره

بوتان للموصل أم لديار بكر، وما نتج عن هذا التحديد من انعكاسات اقتصادية واجتماعية، وبالتالي سياسية سيادية وثقافية قومية في المحصلة.

تبين الوثيقة التالية جانباً من الخلاف بين جزيرة ابن عمر والموصل، وهي مراسلة بين القيادة العثمانية وبدرخان بك. تركز الوثيقة وتكشف عن أهمية حرية حركة القبائل الكوردية الرجل (كوجر) التابعين لبوتان في سياق هذا الصراع المتجدد: "اطلعنا على عدد من رسائلكم التي تناولت بالتفصيل مسألة إلحاق قضاء جزرة الكائنة بديار بكر بالموصل، وحصول منافسة منذ القديم بين سعادتكم وبين والي الموصل دولة محمد باشا، وعن وصول رسالتنا إليكم مع حاملها يوسف أفندي أرسلناها حول هذا الموضوع وغيره، وإنكم قدتم الخدمات الحسنة للدولة العلية الأبدية كما سبق أن قدتمتم الخدمات الحسنة لأسلافنا، وإنكم ستواصلون مثل هذه الخدمات، وإن المتنقلين (الرجل أو الرعاة) في قضاء بهتان كانوا يتوجهون دائماً صوب بادية الجزيرة، ويقيمون فيها لكنكم بعد إلحاق جزرة بالموصل لم تعد لديهم إمكانية التوجه إلى هنالك، وسيكونون في وضع صعب، وإنكم لا تأمنون جانب والي الموصل المشار إليه، وإن لديكم رغبة بالتوجه إلينا لكنكم بتوجهكم إلينا ستكون تلك الأماكن خالية وقد تتعرض إلى سوء معاملة، لذلك لم تأتوا إلينا وأرسلتم بدلاً عنكم أحاكم سعادة صالح بك، وما إلى ذلك. واطلعنا على كل ما أفاد به أخوكم الأمير المومأ إليه، وقمنا تجاهه بما يجب علينا من التكرم، وقد سعدنا بحرصكم على إرساله فكان ذلك دعماً وقوة لمكانتكم لدينا. وقد توصلنا بنتيجة الحديث مع أخيك المومأ إليه أنه في حال بقاء قضاء جزرة تابعاً للموصل، فإن الرجل بقضاء بهتان لن يستطيعوا التوجه إلى جزره وسيكونون في وضع صعب، وإنكم والأهالي لا تأمنون جانب المشار إليه، وبالتالي لا يمكنكم التفاهم معه، ولما كان المطلوب

هو التنظيم الحسن للأمر وضمان أمن وراحة الأهالي والفقراء بفضل قوة وشوكة مولانا السلطان، فعلى نحو ما تفضلتم به أرسلنا رسالتكم الواردة إلينا فيما يتعلق بطلبكم بإعادة ربط قضاء جزرة بديار بكر على النحو السابق بناء على رغبة الأهالي في قضائي جزرة وبهتان، وكذلك المحضر الذي أعده الأهالي في وقت سابق حول نفس الموضوع لفاً إلى مقر الدولة العلية، وستتم الموافقة على الطلب إن شاء الله وستقومون بمقتضى درايتكم وحكمتمكم بتنظيم شؤون أفضية مديات وحاجي بهرام وبهتان الواقعة تحت إدارتكم وتعملون على تحصيل أموال الميري وغيره من المطلوبات وإرسالها إلى هذه الجهة، والحرص على عدم تعرض الأهالي لأي ضيق، والحرص على تسليم واردات جزرة إلى الطرف المشار إليه مؤقتاً على أن يتم إلحاقها بديار بكر مرة أخرى، وكذلك الحرص على عدم وقوع أي احتكاك أو تلاسن مع المشار إليه. 26 شباط 1842م" (بوتاني، 2016، ص111)

تكشف هذه الوثيقة المهمة، وهي رسالة جوابية من شخصية عثمانية عالية، هو على الأرجح مشير الجيش في إقليم أرزروم كاملي باشا، أو الصدر الأعظم نفسه، إلى أمير بوتان بدرخان بك، عن جانب من الخلاف الإداري والاجتماعي لبدرخان مع السلطة العثمانية، في أحد الجزئيات والبنود، وهي حرية حركة القبائل الرحل للانتجاع والرعي الشتوي في سهول الجزيرة غرب سنجان والموصل. فالهدف الذي حدده الأمير بدرخان بحسب الوثيقة هو طلب إعادة ربط قضاء جزيرة ابن عمر مع مركز ولاية ديار بكر، أي مدينة آمد، وهو في الأصل ارتباط نظري وشكلي، كما بينتها الأحداث التاريخية وسيرورة الحياة الاجتماعية. ذلك نظراً للاستقلالية التاريخية لإمارة بوتان واستقرار حكم السلالة الأريزية فيها طوال قرون من الزمن. لكنه كان من الضرورات الإدارية ضمن نسق توزيع المهام والإدارات داخل منظومة السلطنة العثمانية، وبشكل خاص بعد اتخاذ قرار

إلغاء استقلالية الإمارات الكوردية بالتسلسل، وتخفيض صلاحياتها. حيث كانت تستمر الخطوات الإدارية والسياسية العثمانية لإنهاء الاستقلالية بقرارات إدارية في المقام الأول، كخيار إلحاق مدينة جزيرة بوتان بولاية الموصل. فكان رد، وطلب الأمير بدرخان واضحاً باعتراضه على ربط مركز إمارته مع الموصل، بل التأكيد على البقاء إدارياً ضمن تابعة ديار بكر. كان للطلب في هذا السياق، وفي هذه المرحلة أسبابه السياسية، والقومية الصرفة. وما موضوع حرية رعي المواشي في سهول الجزيرة إلا حجة إضافية. وإن لم يعلنها الأمير بدرخان علنية، فهو مفهوم من السياق، سواء في الرسالة، أم بحسب توارد الأخبار إلى السلطة العثمانية. فلأنه كان يفضل البقاء مع باقي الولايات والمدن الكوردية ضمن إدارة واحدة، لم يعد سراً يومئذ، وهي علاقة إدارية قابلة للحل والتفاهم. فمن الواضح أن حساسية بل اعتراض بدرخان على التقسيم الإداري الجديد، قد ولد من تنامي نفوذ والي الموصل على حساب إمارة بوتان، وكذلك مؤشر المتغيرات السياسية ذات الصلة. علماً أننا يجب ألا نبالغ في ترجيح الجانب السياسي على حساب أهمية وحساسية حركة القبائل الكوردية الرحل، وأهمية اقتصاد الرعي والثقل الاجتماعي للكوجر⁴⁰ في إمارة بوتان، خاصة الحلف القبلي الرئيس لكوجر بوتان شلد (شلت) الذين كانوا يسكنون وينتجعون في الأراضي الأقرب للموصل، علماً أن حلف شلد القبلي الرحل كانوا مساندين تاريخياً لأمراء بوتان، وربما كانوا من أقرباء العائلة الأميرية عبر التاريخ، كما كانوا السكان والدعماء الديمغرافية لجنوب جبل جودي، يسكنون بدءاً من سفوح جودي الجنوبية مروراً بوادي دجلة حتى سفوح جياي سبي (الجبل الأبيض) غرب نهر دجلة، باتجاه نصيبين ومدياد. (شرفخان، 2006، ص142).

40 - تسمى القبائل الكوردية الرحل (كوجر) Koçer، وينفرون في بوتان إلى حلفين قبليين الأول: شلت او شلد، Şilid، والثاني: جوكسور أو جوكسور Goksor

كان دور ونفوذ إمارة بوتان يتفاعل ويرتبط بعوامل داخلية وخارجية، وكانت الإمارة تتعرض لمراحل انحسار النفوذ وتراجع القوة، وهذا ما يستنتج من مشاهدات بعض الرحالة العابرين لحدود الإمارة، فينقل لنا كاستن نيبور صورة غير مشرقة لواقع الإمارة وحالتها، إذ يعطي فكرة عامة حول طبيعة الصراع في إمارة بوتان وعلاقتها مع العثمانيين أواسط القرن الثامن عشر، وجاءت المشاهدة على الشكل الآتي: "الجزيرة أو جزيرة ابن عمر هي مدينة صغيرة على دجلة، تحكمها منذ سنوات عائلة بختان (Buchtan) الكردية، ويسمى زعيمها أمير أو بيك، وتقع الأراضي التابعة لها والتي تضم حوالي 40 إلى 50 قرية بين الموصل والعمادية و ديار بكر وماردين. وكان باشا ديار بكر يثبت الأمير في الحكم لأنه أقوى جيرانه، لكن منذ أن أصبحت ماردين تابعة لبغداد، يتخذ باشا هذه الأخيرة في حكم الجزيرة. حالياً يتصارع أخوان من عائلة بختان على الحكم، فيساعد الباشاوات أحدهما ضد الآخر بحسب المبلغ الذي يدفعه، فتنهار المنطقة يوماً بعد يوم. ويستخدم الباشاوات عادة هذه السياسة مع العائلات التي يحق لها الحكم في الأقاليم الصغيرة استناداً إلى نسبها، ومع البدو أيضاً. يحاولون زرع الخلافات بين العائلات الحاكمة. فيستفيدون مادياً ويمنعون العائلات من أن تصبح ثرية وقوية بعدم إبقائها طويلاً في الحكم، كما لا يهتمون إن أفلست مناطق السلطان وانهارت." (نيبور، 2013، ص298/ج2)

يثير هذا النص العائد لرحالة ودبلوماسي أوربي الشكوك، إذ يلخص المشهد العام لإمارة بوتان بطريقة سريعة عابرة، وسطحية في أوائل القرن الثامن عشر. كما يكشف عن وجود جذور قديمة لنوايا الدولة العثمانية في التخلص من الإمارات الكوردية، هذه النوايا التي كانت قائمة قبل حركة الاصلاحات الإدارية، وبالتالي قبل رحلته مطلع القرن التاسع عشر. ترجمت تلك النوايا في تحديد درجة استقلالية الإمارات الكوردية لصالح سياسات الأوتوقراطية

العميقة الهادفة لترسيخ حكم سلالة السلطان، وبالتالي تعميم الحكم التركي الأقوامي على العالم الإسلامي. وثُقِّدَت في إقليم ديار بكر، والمحاولة لإغلائها في بدليس أواسط القرن السابع عشر. على الرغم من أن مرور نيبور السريع من جنوب الإمارة قاصداً الموصل، وعدم زيارته لمركز الإمارة، أي مدينة جزير لا يخلو لمعرفة تفاصيل حياة الإمارة ولا مدى اتساعها وحدودها، فتقزيمها وتحديد اتساعها بنحو خمسين قرية، جاءت عن جهل، وربما كان ذلك العدد المتواضع يقصد بها القرى التي مر بها، أو شاهدها عن بعد، بين منطقة آليان وطريق الموصل المار من جنوبها.

10-2 استمرارية قيادة إمارة بوتان من بدرخان إلى أزدین شیر

تجمع المصادر ومؤرخو التاريخ السياسي لكوردستان أن استقلالية الكورد قد انتهت مع نهاية حكم بدرخان بيك لإمارة بوتان. وتبين آخر ما كشفت من الوثائق العثمانية درجة الالتفاف الشعبي والنخبوي الكوردي حول قيادة بدرخان التي كانت قيادة قومية وقيادة سياسية بكل ما فيها من معان. فقد التف حول مشروعه جموع الشعب الكوردي، كما كانت كوردستان المركزية في ولايات هكاري وبهدينان، وان، موث، بدليس، إضافة إلى جزيرة بوتان غير خاضعة لسلطة الحكم العثماني، وكانت لا تزال تحتفظ باستقلالها النسبي عالي السقف، وترسخت مع حركة بدرخان الاستقلالية، حتى باتت معظم المناطق الكوردية تتبع السلطنة اسماً ومعنوياً. حتى الصيغة المعنوية لتبعية كونفدرالية الإمارات الكوردية للسلطنة العثمانية كانت عبر خطوط معنوية واهية. وتعززت سلطة ومكانة بدرخان بدعم التيار الديني الصوفي النقشبندي بقيادة الشيخ طه النهري له، لدرجة أن أفتى ووصف الحكومة العثمانية بأنها كافرة. (إسكندر، 2008، ص226)

يمكن الافتراض أن حدود سلطة العثمانيين لم تتجاوز كثيراً نهر الفرات، فمناطق كردستان الواقعة شرق الفرات حتى حدود إيران كانت تتمتع باستقلالية سياسية متوارثة. وكانت سلطة العثمانيين غائبة شرق نهر دجلة باتجاه الحدود الإيرانية بشكل عام، خاصة في البلدات والأرياف الجبلية. لأنها كانت تدار تماماً من قبل الإمارات الكوردية في فترات متداخلة...

بحسب معظم الروايات والوثائق التاريخية فقد تكافقت قطاعات شعبية واسعة وكذلك أغلب الزعامات الكوردية القبلية والدينية خلف قيادة بدرخان، الذي حقق نهضة شاملة اقتصادية واجتماعية، فقد منح لكل فلاح قطعة أرض، وسك النقود الكوردية، وتوج استقلاله رمزياً إذ رفعت خطبة الجمعة باسمه. (إسكندر، 2008، ص230)

لكن السلطة العثمانية استعجلت في الهجوم عليه، وكان شديد الثقة بقواته التي تجاوزت عشرين ألف مقاتل، وكذلك بحصونه في الجبال. لكن حسمت المعركة عسكرياً عام 1847م لصالح السلطنة العثمانية، وكان العامل المرجح لتفوقهم هو المدافع التي استخدمت بكثافة في الهجوم. وبعد تلك المعركة أدخلت المناطق الكوردستانية في سهول غرب دجلة ومناطق جبلية شاسعة تحت سيطرة العثمانيين لأول مرة، وإن بصيغ أولية ومرتددة. لأن المجتمعات لم تكن تقبل حكم العثمانيين المباشر. لذلك استغرقت مرحلة انتقال السلطات المحلية بشكل مباشر إلى يد الموظفين والقادة العثمانيين المحليين عدة سنوات، من الناحية البيروقراطية والإدارية. وفي الوقت نفسه لم تنته من الناحيتين السياسية والعسكرية إمارة بوتان، لأن الذي هزم هو الأمير القائد، والعسكر المدافعين عن الإمارة، فقد هزم بدرخان بيك واصطدم مشروعه التحرري بجدار صلب شكلته السلطنة العثمانية وحلفاؤها الأوروبيون. استخدم سلاح جديد ضد إمارة بوتان وهي تفتيتها إلى وحدات

إدارية وروابط اجتماعية أصغر، كما أعيد استخدام السلاح القديم بضرب العائلة الأميرية بعضها ببعض، وكمرحلة انتقالية كان أزدين شير الرابع، الشاب الطموح الذي سبق أن اختلف مع عمه بدرخان مهياً لاستلام مكانه، وذلك لسببين:

الأول، أن المجتمعات الكوردستانية لم تكن مهياً لقبول السلطة العثمانية المباشرة، ولأن أزدين شير كان يتمتع بشعبية بينهم، على اعتبار أن والده سيف الدين كان يحكم بوتان قبل بدرخان، فهما من الأسرة الأميرية نفسها.

ويكمن السبب الثاني في أن البريطانيين كانوا قد تبنا أزدين شير، وحموه في مبنى القنصلية البريطانية في الموصل طوال مدة خلافه مع بدرخان بيك. بمعنى كان يتمتع بتأييد من القنصلية البريطانية. كان الخلاف داخل العائلة الأميرية أحد العوامل التي أفشلت مشروع بدرخان الصاعد. مع ذلك لا يمكن تبسيط هذا الخلاف وتحويله إلى معادلة بسيطة وغير دقيقة تلخص: "بخيانه أزدين شير لبدرخان وللمشروع التحرري" بحسب (لازاريف، 2012). بل يجب النظر إليه من منظار أوسع ودراسة الظاهرة في سياقها التاريخي العام. هذا وقد أُبعد بدرخان بك من قبل السلطات العثمانية ونُفي إلى القسم الغربي من الإمبراطورية. لدرجة أن وصفت الصحف العثمانية المعركة على أنها (فتح كوردستان). ويبدو أنه كان لصك ميدالية باسم كوردستان وتوزيعها على المشاركين في معركة القضاء على إمارة بوتان علاقة وثيقة بالحدث الجلل، ووزعت كإشارة إلى توثيق الانتصار العثماني على مشروع اتحاد الإمارات الكوردية سنة 1947م. كما هو مثبت بصرياً في الصورة رقم (1) المرفقة.



الصورة رقم (1) ميدالية كردستان سنة 1847م

10-3 صعود أزدین شیر وإعادة تجميع القوى الكردستانية

بعد أن نفي بدرخان بك إلى خارج كردستان، تشكل فراغ لم تتمكن السلطة العثمانية من إشغاله بسرعة، فكان لا بد لنتائج الصراعات الداخلية والخارجية أن تتفاعل، وكانت النتيجة عودة الجناح الآخر من العائلة الأرزبية إلى حكم بوتان بقيادة عز الدين شیر الرابع⁴¹ (أزدین شیر بالكوردية). وبصرف النظر عن التفاصيل والملابس التاريخية وتضارب الروايات، إلا أن أزدین شیر بات بعد أشهر قليلة هو حاكم بوتان، وربما بتزكية بريطانية ضمنية، إذ أنه كان ملتجئاً إلى القنصلية البريطانية في الموصل بعد خلافة الحاد مع ابن عمه بدرخان بيك كما سبق ذكره، ومن غير المعروف طبيعة الوعود البريطانية له. برز أزدین شیر في قيادة المشهد السياسي لبوتان منتصف القرن التاسع عشر بسرعة، وكأن القيادة الكوردية قد انتقلت إليه سياسية

41 - هو عز الدين شیر بن سيف الدين (1830 1878-) م، ابن عم بدرخان بك. وقد حددنا لقبه بالرابع بالتنسيق مع العائلة، علماً أنه قد يكون التاسع أو العاشر في التسلسل التاريخي لحكام بوتان الذين حملوا نفس الاسم

واجتماعية ودبلوماسية، وعلى الرغم من صغر سنه وضعف تجربته حاول إدارة منطقة بوتان بمهارة، وإعادة ترميم علاقاتها مع الجوار الكوردي واستجماع القوة والإثبات للحراك الكوردي القومي النخبوي المتنامي بأنه لم يتخل عن الأهداف القومية، والاستقلالية الكوردية، مما لم يرق قط للسلطات العثمانية التي وافقت على مفض على تسلمه الإمارة، لا تحت ضغط البريطانيين على الأرجح، وإنما بطلب من العديد من القبائل الكوردية الموالية لوالده سيف الدين تاريخياً. وما زالت طبيعة علاقة وموقع أزدین شیر من إيالة كوردستان العثمانية غامضة، ولم تتضح بعد. وثمة تساؤلات لم تتمكن من الإجابة عنها، لماذا لم يتسلم موقعاً بارزاً في السلم الإداري لإيالة كوردستان، وما هو دور بريطانيا في بقائه خارج النسق الإداري العثماني، كيف ولماذا قاد الحركة الكوردية وهو شاب في مقتبل العمر؟

مهما كان، فما هو واضح أن السلطة العثمانية قد قوضت مشروع أزدین شیر القومي، عبر دفع عدد من الباشاوات الطموحين الذين كانوا يهدفون لضم واستغلال مناطق كوردستان الغنية بخيراتها إلى ولاياتهم، وخاصة ميراث إمارة بوتان الغني. وأعادوا تكرار وتنشيط المساعي الرسمية للسلطة العثمانية لإنهاء ما تبقى من بقايا السلطات الكوردية المحلية، فتم التخطيط لإنهاء حكم أزدین شیر الذي حل محل حكم ابن عمه بدرخان بك، والذي تابع عملياً نفس مشروعه الاستقلالي.

إن قراءة المشهد التاريخي عهدئذ يفصح عن خطط السلطات العثمانية لإنهاء حكم أزدین شیر في بوتان، كما أنها تبين درجة الالتفاف وتعلق الآمال الشعبية الكوردية بأزدین شیر كقائد جديد للكورد، قائد شجاع سيقاوم السلطة العثمانية، في محاولة جديدة للتححر، وعلى الأرجح التف حول أزدین شیر العديد من الأمراء والزعامات الكوردستانية والمسيحية والعربية أيضاً، لدرجة أنه جمع

ونظم قوة عسكرية تفوق ما جمعه عمه بدرخان بك بكثير، تحضيراً لمقاومة الجيش العثماني، الذي بات هجومه مؤكداً. ارتفعت وتيرة التوتر حتى اندلعت انتفاضة كبرى في بوتان سنة 1854م، وامتدت إلى جوارها الكوردستاني بسرعة، وربما تم الإسراع فيها، أيضاً بضغط وتخطيط من السلطة العثمانية: "اندلعت في كردستان إحدى أكبر الانتفاضات بقيادة عز الدين شير ابن أخي بدرخان بك، شملت الثورة مناطق بوتان، والجزيرة، وهكاري... واستولت قوات عز الدين شير التي بلغت زهاء ثلاثين ألف مقاتل في أوائل عام 1855 على الأراضي الكوردية الواقعة جنوب بحيرة وان حتى الموصل، دون أن تصطدم بمقاومة كبيرة. وفي هذه الأثناء استولى الثوار على مصنع للمدفعية في الموصل، وطردها ممثلي السلطات المحلية، كما استولوا على الخزينة. وقدم الكورد الإيزيديون دعماً قوياً لقوات عز الدين شير، حيث دحر أميرهم حسن بك قوة تركية مؤلفة من خمسة آلاف مقاتل، ودمر خمس آليات، واستولى على مدينة سيرت." (لازاريف وآخرون، 2012، ص27)

على الرغم من هذا التقدم النسبي وتراكم القوة الكوردية والتكتاف المجتمعي بمختلف أطيافه، إلا أن مسار الأحداث اتجه نحو معركة مصيرية صعبة وكبرى ستخوضها القوات العثمانية لإخضاع نواة كردستان الصلبة نهائياً. فكل التحضيرات، الأخبار والتحركات العسكرية، فضلاً عن الاتصالات بين الولاة العثمانيين بشكل خاص، وكذلك السياسة العامة للسلطنة العثمانية التي استمرت منذ عقود لضرب ولجم أي مظهر لسلطة محلية مستقلة أو شبه مستقلة على كل أراضي السلطنة وخاصة في كردستان، كل ذلك كان مؤشراً على أن هجوم القوات العثمانية بات وشيكاً على ما تبقى من آخر أكبر إمارة كوردية، وكانت مستعجلة لإنهاء الالتفاف الجماهيري حول هذه القوة العسكرية الكوردية المتنامية بسرعة. استعجلت في الهجوم بتنسيق واضح مع البريطانيين، كما لم يكن

الدعم الألماني غائباً: "في شباط بلغ عدد الثوار 160 ألف مقاتل، وكما أعلن ليخوتين فإن الشعب الثائر قام بطرد الموظفين الأتراك وقتلهم في كل مكان، فكتب يقول: قتل 16 شخصاً من رؤوساء الأقضية والسناجق وحده... حاول عزالدين شير الاتصال مع القيادة الروسية لتأمين الدعم الروسي... إلا أن رسائل عزالدين شير لم تصل إلى الروس، ذلك أن الجيش الروسي كان قد غادر المنطقة. وفضلاً عن ذلك، وكما أكد ليخوتين، الذي ترأس في هذه الأثناء قيادة أركان وحدة يريفان، فإنه حتى لو تسلم القادة الروس رسائل عزالدين، فإنه من المستبعد القيام بأي إجراء، ذلك أن وحدة يريفان، قد أوقفت عملياتها الهجومية قبل حلول الشتاء." (لازاريف وآخرون، 2012، ص28)

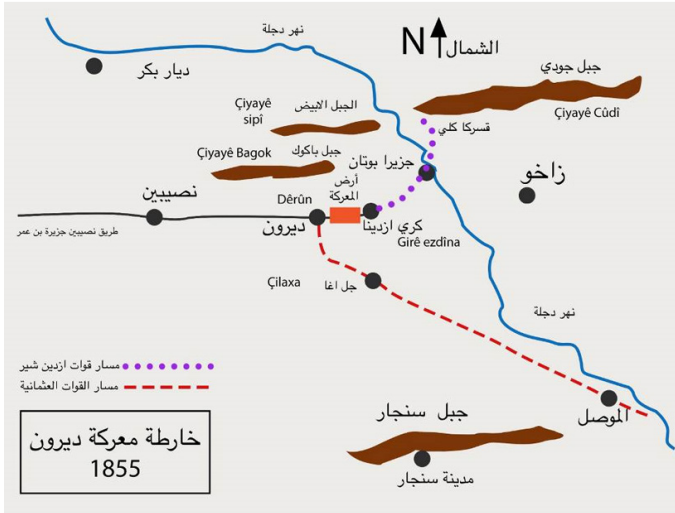
في ظل غياب الدعم والتأييد الخارجيين اللذين كانا متوقعين أن تقدمهما روسيا القيصرية في تلك المرحلة، فإن مصير الانتفاضة الكوردية وإماراتها بات يواجه خطراً مؤكداً.

10-4 معركة ديرون 1855 المنعطف

التاريخي في مسار الحركة الكوردية

نظراً للتعبئة العسكرية العثمانية المعتمدة على ولايتي الموصل وبغداد، كان من المتوقع لقوات السلطنة العثمانية أن تهاجم على مدينة جزيرة بوتان عن طريق الشرق عبر منطقة زاخو، قادمة من الموصل على مسار طريق شرق دجلة. حيث إن القوة الرئيسة كانت ستأتي من الموصل وبغداد، لكن الخطة العسكرية عدلت، أو كانت على غير ما هو متوقع. نفذت الخطة بحيث يتم الهجوم على محورين، الأول من الشرق عن طريق زاخو، والثاني من الغرب عن طريق نصيبين أو بشكل أدق، عبر الطريق القديم بين موصل ونصيبين، وبالتالي عبرمنطقة آليان، التي كان مركزها بلدة جل آغا،

ثم أصبحت لاحقاً ديرون.⁴² تم الهجوم عبر تركيز القوة المهاجمة على المحور الثاني، أي عبر منطقة أليان، التي باتت الساحة الرئيسة للمعركة بحكم أنها الجبهة الغربية لمدينة جزيرا بوتان عاصمة الإمارة. وقد جرت المعركة بحسب الروايات المحلية في المنطقة الواقعة بين تل أزدينا (كري أزدينا) وقرية ديرون. كما هو مبين في الخارطة رقم (8) المرفقة.



الخارطة رقم (8)- تبين أرض معركة ديرون سنة 1855م التي جرت بين القوات الكوردية بقيادة أزدین شیر والقوات العثمانية.

الخارطة من تصور الباحث. رسم Alan Pêwend

تم السير على هذه الخطة، ربما بحكم سهولة وصول قوات الموصل العثمانية عبرها بقيادة محمد باشا. مع العلم أن المصادر

42 - قرية حالياً تقع مباشرة جنوب خط الحدود بين سوريا وتركيا تابعة لناحية جل آغا (الجوادية) ضمن منطقة ديريك (المالكية) إدارياً. وظلت مركزاً للناحية حتى أوسط القرن العشرين. تعرف محلياً بقرية ديرون آغا. ونقلت منها الناحية، وتم تعريب الاسم الى دير غصن.

التاريخية، والتحقيقات التي قمنا بها ميدانياً، وبالتالي كل المعطيات لا تشجع على الاعتقاد بأن أهالي المنطقة قد شاركوا في المعارك، أي لم يقاوم المجتمع المحلي هجوم القوات التركية المباشرة، وإنما الدفاع كان من مهام قوات أزدین شیر المنظمة. هذا وقد أشارت المصادر التاريخية إلى أنه حددت القبائل الكوردية في مناطق جنوبي بوتان وأليان لعدم مقاومة القوات العثمانية، وعدم مساندة قوات أمير بوتان الثائر أزدین شیر: "واتسع نطاق الثورة في شباط وآذار فانتشرت العمليات القتالية في غرب أرمينيا، وطلب عز الدين شیر من باشا وان تسليمه المدينة، وامتد لهيب الثورة إلى أضرروم وبايزيد، فاضطرت القيادة التركية إرسال جزء من قواتها المرابطة على الجبهة الروسية - التركية لمحاربة عز الدين شیر. وفي أوائل آذار تمكن محمد باشا قائد القوات التركية، التي كانت تحارب الكورد، من تحطيم قوى الثوار في قرية دريان⁴³ بالقرب من مدينة الجزيرة، وتدخل القنصل البريطاني في الموصل في النزاع، مستغلاً الوضع الناشئ، حيث تم بمساعدته النشيطه مصالحه عدد من زعماء العشائر الكوردية مع السلطات التركية، فاضطر عز الدين شیر وقف عملياته القتالية، ولجأ مع أسرته إلى قلعة قصر⁴⁴ المحصنة تحصيناً منيعاً والواقعة في مقاطعة الجزيرة." (لازاريف، 2012، ص28)

• الرواية الرسمية العثمانية للمعركة

تظهر قراءة الوثيقة العثمانية ذات الرقم (A.MKT.UM.208/84)

43 - هي بلدة ديريون نفسها. ولكن لم يرد اسمها واضحاً في الوثيقة العثمانية التي تؤرخ وتصف المعركة. نقل وحرف الاسم. وكان هنالك لبس بينها وبين قرية (دير بون) في منطقة زاخو. وبعد الاتصال والتداول مع الأستاذ الدكتور عبدا لفتاح بوتاني. الذي نشر الوثيقة. فقد توافق الرأي على استبعاد قرية ديريون، حيث لم تسلك القوات العثمانية ذلك الطريق. وجرت المعركة في قرية ديريون بحسب كل الروايات المحلية. بما فيها رواية لازاريف هذه.

44 - اسمها بالكوردية فسركا كلي (Qesrika Gelfi)، قصر الوادي، الواقع شمال مدينة الجزيرة بحوالي عشرة كيلومترات في مضيق جبلي ضيق مشرف على نهر دجلة. وكانت المقر البديل للامارة

والمترجمة إلى العربية تفاصيل أكثر حول معركة ديرون، والتي تشير إلى أن زعامات منطقة أليان لم يكونوا بصدد محاربة هذه القوات التي توجهت من الموصل إلى قرية جل آغا، ومن ثم دارت نحو الشمال الغربي عبر الطريق المؤدي إلى قرية آبري (عابر)، وهما قريتان تاريخيتان. تابعت القوات العثمانية سيرها شمالاً حتى وصلت إلى طريق عام نصيبين - جزيرا بوتان، ومن المؤكد أن هذه القوات كانت قد اتجهت من الموصل نحو جل آغا غرباً، ثم التفت وتوجهت نحو الشرق، مستهدفة مدينة جزيرا بوتان عاصمة الإمارة. لقد تموضعت القوات في قرية ديرون، لتنصب مدافعها على تل ديرون في أعلى مكان قرب القلعة. وهي تلة عالية، ما زالت توجد في أعلاها بقايا حجرية لقلعة قديمة. يقع التل مباشرة على الطريق التاريخي بين نصيبين والموصل. وبهذا التموضع قطعت القوات العثمانية الفرع الشمالي من طريق نصيبين - الموصل المار من مدينة جزيرا بوتان، وبدأت بالهجوم بهدف السير نحو عاصمة الإمارة واحتلالها. حتى تباغت القوات الكوردية، وتهازم أزدین شیر أو تلقي القبض عليه.

بحسب الروايات الشفاهية (بوتكي، 1996)⁴⁵ ومعاينة موقع المعركة، فقد استقرت القوات الكوردية بقرب قرية باترزان التاريخية، شرق ديرون على نفس الطريق العام (الحجري الروماني القديم) المتجه نحو مدينة جزير. ومن الناحية الطبوغرافية مكن التكهن أن قوات أزدین شیر قد استقرت في موقع دفاعي على سفح هضبة تل أزدینا (كري أزدینا)، لتدافع بشكل مسبق بالمدافع عن العاصمة مدينة جزير، التي ظلت خلف هذه القوات شرقاً بحوالي 40 كم. في حين تمركزت القوات العثمانية على تل قرية ديرون كما سبق

45 - رجل مسن، اسمه محمد بوتكي (-1904 1999) من قرية كيشك المجاورة لديرون. راوي وعارف بتاريخ المنطقة. كان معمرًا ومطلعاً على تاريخ المنطقة. وقد أجرينا معه حديث مطول حول تاريخ المنطقة وعمرانها. سنة 1995. الحديث مسجل على كاسيت.

ذكره. قصفت المدافع العثمانية، وكانت على الأرجح بقيادة محمد باشا والي الموصل نفسه، واشتبكت مع القوات الكوردية المدافعة عن عاصمة إمارة بوتان. فكانت النتيجة هزيمة قوات أزدین شیر، أو تراجعها أمام كثافة القصف المدفعي، بعد مقتل عدد من قواته. فانسحبت القوات الكوردية نحو مركز الإمارة. هذا وبعد أن انتهت هذه المعركة، دفن الأهالي الضحايا في الجهة الشرقية من تل ديرون، بحسب جميع الروايات الشفاهية، حيث تكرر الحدث ونقله من جيل إلى آخر. لدرجة أن كل صغير وكبير في القرية وجوارها يعرف أن هذه القبور الكائنة في شرقي التل هي مقبرة البدرخانين، علماً أن عدد القبور ليس كثيراً، وبالتالي عدد ضحايا المعركة كان على الأرجح قليلاً. دقق في الصورة رقم (2) المثبتة أدناه، التي صورناها بعد معاينة المقبرة، وزيارتها عدة مرات.



الصورة رقم (2) - مقابر ضحايا القوات الكوردية المدافعة
عن إمارة بوتان في معركة ديرون

سنة (1855م) في تل بلدة ديرون. المقبرة تعرف بين الأهالي بمقبرة البدرخانين

10-5 تحليل نص الوثيقة العثمانية

هذا وترد في الوثيقة العثمانية تفاصيل أكثر للمعركة: "جاء في المنطوق الجليل للأمر السامي الوارد إلى سعادة الباشا المتصرف بتاريخ 25 شوال 1271هـ / 11 تموز 1855م بأنه عقب استئمان عز الدين شير بك قام أمير اللواء محمد باشا وهو من أمراء جيش العراق والحجاز الهمايوني بإرسال قوات إلى بعض قرى أهل الاسلام والنصارى الكائنة بين الموصل وجزرة لنهبها وتخريبها، وأنه إذا كانت هذه الرواية صحيحة فهو أمر سيء، وأنه أحيل أمر التحقيق والمحاكمة إلى دولة الباشا مشير الجيش الهمايوني المذكور، ووالي بغداد حسب مجاورته للمنطقة، وطلب من المتصرف التحقيق في هذه الرواية وتقديم المعلومات التي تتوفر لديه إلى حضرة الباشا المشير. ورفع صورة من التقرير إلى مقام الصدارة السامية. وغني عن العرض والبيان بأن الرغبة في البغي والعدوان لدى الأمير المذكور دفعته إلى أن يستولي على المناطق الممتدة بين قضاء زاخو المجاورة للموصل وحتى غرزان الكائنة على مسافة سبع أو ثماني ساعات من قضاء ديار بكر وإلى قضاء شتاق الكائن داخل إقليم وان، ومن جهة أخرى وزع منشورات هنا وهناك يدعو فيها طائفة العربان وسائر الأكراد من ذوي الأهواء والأغراض إلى التمرد والبغي بشتى وسائل الإغراء والخداع، مما أوقع هذه المناطق في أخطار عظيمة، وقد تأكد بأن إبداء بعض التراخي حيال بغي الأمير المذكور قد يؤدي في المستقبل إلى عواقب وخيمة. ونظراً إلى ثقل المهام التي يتحملها جيش الأناضول الهمايوني، فقد عرض الأمر على مشير العراق حسب مجاورته للمنطقة. ونظراً إلى أهمية المسألة، فقد أعطى لقيادة أمير اللواء المذكور مقداراً وافياً من العساكر السلطانية، وأمره بالتوجه من جهة الصحراء إلى هذا الجانب. وخلال عدة أيام وبقدرة صاحب مقام السلطنة

وتسهيلات صاحب مقام الصدارة، أعطي ما يلزمه من المؤن وغير ذلك، فتوجه أمير اللواء المذكور مع العساكر السلطانية، وكذلك عزت أفندي مساعد المتصرف المشار إليه مع حوالي ألفين وخمسمائة من النفر العام الذين تم جمعهم وحيء بهم من البادية ومن إقليم الموصل، إلى مضيق زاخو، ومن غير أن يمر أمير اللواء بجزرة، دعا القبائل الموجودة في البادية المجاورة لبهتان إلى دائرة الطاعة وأعطاهم الأمان. لكن قبيلة واحدة من بين هذه القبائل أصرت على البقاء إلى جانب الأمير سالف الذكر، وركبت رأسها كبراً وغروراً، فقام أمير اللواء بضرب هذه القبيلة، ثم تقدم نحو الأمام ووصل إلى ديره بون⁴⁶ على بعد اثنتي عشرة ساعة من قضاء جزه. من جانب آخر أدرك صنوف البغاة الموجودين بقضاء زاخو ألا قبل لهم بالمقاومة فلاذوا بالفرار. ودخلت قوات النفر العام بقيادة المساعد المذكور قضاء زاخو. وفي هذا الأثناء دفع الكبر والغرور عزو شير بك إلى مقابلة أمير اللواء المذكور وتشتيت قواته قبل أن يقترب من جزرة. فتحرك من جزرة بمن معه من الحشرات وبادر عساكر السلطان بالهجوم وبدأ القتال، حيث أبدى صنوف العساكر المذكورة الشجاعة والبسالة التي وهبها الله لهم، فلم يقدر البغاة على المقاومة فاستمر فيهم التقتيل ولاذ الأمير المذكور بالفرار مع مائة وخمسين من أعوانه، ومن ساحة القتال توجه أمير اللواء المذكور ومعه قواته نحو قضاء جزرة فدخله، وعلى أثر ذلك طلب الأمير المذكور الأمان، وبعد ذلك، أعطي الإذن للنفر العام فسرخوا وعادوا إلى أماكنهم. وأقام أمير اللواء في القضاء المذكور فترة من الزمن لتأمين الأهالي في تلك الجهات وإصلاحهم. وبعد إنهاء

46 - هي ديرون آغا الحالية وليست ديرون كاجتهاد قاما به الاستاذان القديران في متن الكتاب المصدر. وقد اتصلت مع الدكتور عبد الفتاح بوناني وناقشته في الموضوع، وكيف ان قرية ديرون قرب دجلة لاتتطابق وصف الوثيقة، وانما قرية ديرون المجاورة لقرية جل آغا هي الأصح نظرا لوجود روايات شفوية تدعم حقيقة هذه المعركة فضلا عن وجود دلائل مادية مقبرة القتلى في هذه المعركة من البدرخانين الكورد، اضافة الى قرية جل آغا في جنوبها على طريق الموصل. وكل ذلك يؤكد ان المعركة جرت في قرية ديرون. كما هو موثق في نص الوثيقة الأصلي. وقد وافقني الدكتور عبد الفتاح الرأي.

المهام الموكلة إليه عاد إلى الموصل، ثم توجه إلى بغداد بناء على أمر مشير الجيش الهمايوني. ونظراً لعدم وجود قرى أخرى على الطريق الذي سلكه الباشا المذكور سوى ديرون سالفة الذكر وقرية جلغة (جل آغا)⁴⁷ فلم يسمع عن وقوع أعمال ظلم واعتساف بين الناس في تلك المنطقة. ولم ترد أية شكوى خلال وجوده هنا. ولكن لا يعرف مقدار ما أخذه من القبيلة التي ضربها بسبب عدم مطاوعتها إلا هو وحضرة المشير المذكور، فلا نعرف عن ذلك شيئاً والحقيقة أن انتهاء هذه المشكلة ودفع هذه الغائلة، من الخزمات الكبيرة التي يستحق عليها أمير اللواء المذكور ومن معه من العساكر السلطانية الشكر والتقدير من المقام العالي. ونظراً إلى أن صحة وقوع التعديت غير مؤكدة، فإنه ليست لدينا مزيد من المعلومات نكتبها لحضرة المشير إليه وقد وجدنا في نفسنا الجرأة دون أن نكون من أهلها لبيان هذا رجاء إحاطة مقام الصدارة علماً بذلك والأمر لحضرة ولي الأمر. 29 جمادى الأولى سنة 1271هـ الموافق 27 شباط 1855م. توقيعات... " ⁴⁸

تشكل هذه الوثيقة العثمانية أحد المفاتيح لفهم طبيعة الصراع بين إمارة بوتان بقيادة أزدین شیر والسلطة العثمانية أواسط القرن التاسع عشر، كما تشكل بالنسبة لنا أهم وثيقة تاريخية رسمية تفسر وتوضح جانباً من معركة ديرون، وتساهم مع المصادر التاريخية، والروايات الشفاهية في رسم صورة واضحة للمعركة. تخفي الوثيقة حقيقة وجوه الخلاف بين أزدین شیر والسلطنة

47 - جل آغا، ومعناها باللغة الكوردية أربعون آغا. قرية تاريخية على طريق نصيبين الموصل القديم، ورد اسمها كثيراً في السرديات ومشاهدات الرحالة طوال السنوات الخمسمئة الماضية، ولعلها من أقدم القرى في المنطقة. كما يرد اسمها كناحية في التشكيلات الإدارية العثمانية ضمن إيالة كردستان. وهي حالياً مركز ناحية. تقع جنوب بلدة ديرون بحوالي عشرة كيلومترات، إلى الغرب من رميلان. وكانت محطة للجيش العثماني القادم من الموصل لاحتلال مركز إمارة بوتان في تلك المعركة.

48 - الوثيقة العثمانية المدرجة تحت A.MKT.UM.208/84 والمرقمة برقم (2) في كتاب: صفحات من تاريخ الكرد وكوردستان الحديث في الوثائق العثمانية (1915-1840). الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بوتاني والاستاذ الدكتور خليل علي مراد. أربيل 2015. ص 268/269

العثمانية، وتندرج بنهبه للقرى! ونفصح ضمناً عن دعوة سياسية واسعة، لنشره المناشير، حتى دعوته العرب إلى جانبه (العربان في نص الوثيقة). حتى تلقي الضوء على جانب إشكالي في تحديد تاريخ نهاية النظام الإماراتي في كردستان، كما تصح جانب من تاريخ منطقة السهول التابعة لإمارة بوتان. ومن الواضح أن المعركة بدأت غرب جزيرا بوتان بين قريتي ديرون وباترزان، وإن احتمال زحف قسم من القوات وارد، لضبط جبهة زاخو. ولكنها لم تكن الجبهة الرئيسية ولم تجر المعركة بين القوات العثمانية والقوات الكوردية إلا في معركة ديرون والجبهة الغربية.

لا شك أن الوثائق العثمانية غير المصرح عنها، والتي لم تقع بين أيدي الباحثين، فيها تفاصيل أكثر حول هذه المعركة وغيرها من الأحداث الكبرى. وستظل ذات أهمية لمعرفة تاريخ الحركات السياسية والاجتماعية في المناطق الكوردية ضد السلطة العثمانية، وستكشف الكثير من تفاصيلها مستقبلاً.

يمكن التأكيد والاستنتاج أن معركة ديرون كانت أيضاً واحدة من الهزات الكبرى التي تعرضت لها المجتمعات المحلية، كسائر الحملات المشابهة على الإمارات الكوردية، والتي تسببت في حدوث متغيرات سياسية وإدارية عميقة، وما زالت آثارها باقية وفاعلة في المجتمعات المعاصرة.

كانت السلطة قد انتقلت في إمارة بوتان من بدرخان بك إلى عز الدين شير الذي ورث الصراعات والخلافات داخل العائلة الأميرية، إلى أن سنحت الظروف وفجر معارضته لعمه بدرخان بك، كما لجأ بعد أن اصطدم مع أنصار بدرخان وحراسه إلى القنصلية البريطانية في الموصل. وقد استفادت السلطات العثمانية كالعادة من هذا الخلاف، واستثمرته حتى ضربت قواتها بدرخان، وتخلصت منه وفتته إلى خارج كردستان.

وبحسب بعض المصادر فإنه ظل موظفاً في السلك الإداري العثماني،

ولكن تسليم المدينة لإداريين أتراك، وعدم مساعدته في نزعم الإمارة رسمياً، دفعه للتوجه نحو مسار إعادة إحياء الإمارة شعبياً. بل شجعت الحرب الروسية العثمانية واحتلال القوات الروسية لبايزيد على استجماع القوة والإسراع في اعلان الانتفاضة ضد السلطة العثمانية، أملاً بتعاون روسي. (باوهر، 2021، ص30)

مهما تكن عليه الأوضاع والتعقيدات، فان أزدین شیر الرابع لم يشارك في هزيمة عمه بدرخان بشكل مباشر، فربما كان يعرف أن مصيره لن يختلف كثيراً عن مصير عمه، أو بسبب تقاليد الاحترام المتأصلة في إمارة بوتان. لقد حدثت المبالغة في نقل ورواية هذه الخلافات، وتدوينها بصيغة: أبيض والآخر أسود، بحسب منهج السرديات الكوردية التاريخية منها والسياسية. إلى أن اتضحت الصورة عاماً بعد آخر، في أن أزدین شیر لم يكن أقل تطلعاً للتحري وخوض معركة الاستقلال من عمه بدرخان بك، بدليل أنه بدءاً من عام 1853م عمل على لم شمل أطراف الإمارة المتهاوية، فلجأ إلى سياسة إعادة وحدة مجتمع الإمارة، وبناء الثقة به بين القبائل، وحسن علاقاته مع نخب الحركة القومية، كما رتب وحل الخلافات مع أوساط من المسيحيين، الخاضعين لتوجهات المستشرقين والمبشرين وممثلي القناصل الأوربيين، الذين كانوا ينفذون خطتهم وأجنداتهم بصيغة أو أخرى.

لكن جهوده لم تثمر فالظروف الدولية والإقليمية والحرب الروسية - العثمانية التي انتهت، لم تساعده في المضي قدماً بمشروعه التحرري، وكانت نهاية أزدین شیر، وبالتالي نهاية آخر أقوى وأقدم الإمارات الكوردية مأساوية: "في أوائل نيسان توجه عز الدين شیر ثانية باقتراح محدد إلى قائد وحدة يريفان بالزحف نحو مدينة موش ومنها إلى بدليس، حيث ستمكن القوات الكوردية والروسية من الاتحاد معاً. الا أن عز الدين شیر فقد الأمل في النجاح لعدم حصوله على المساعدات المرتقبة. فوافق تحت تأثير القنصل البريطاني على

الدخول في مفاوضات مع السلطات التركية، وصدق وعود القنصل البريطاني وقسم (الشرف الذي أطلقه) من قلعة القصر، لإجراء المفاوضات مع ممثلي السلطات، فألقي القبض عليه فوراً وأرسل إلى إستانبول. أخفقت الثورة بعد أن فقدت قيادتها وتمكنت السلطات التركية بعدئذ من إخضاع كوردستان كلها دون إراقة دماء كثيرة." (لازاريف وحسرتيان وآخرون، 2012، ص29)

ألغيت الإمارة عملياً بعد استسلام بدرخان سنة 1947، وأخضعت للنظم العثمانية ولسلطة ولانها بشكل مباشر في المرحلة التي تلتها. وتفاعل هذا الحدث مع مخرجات استحداث إيالة كوردستان العثمانية الكبرى، التي حُظِّط لها مسبقاً، حتى قبل هزيمة بدرخان ونفيه بعدة سنوات. كما سنجد في الصفحات القادمة.

هذا وقد يفسر الكوردلوجي نيكيتين ثورة الكورد بقيادة أزدین شیر (1853 - 1855)م مع الأطراف المتحالفة معه ضد العثمانيين من منظور استشرافي وسياسي روسي: "اندلعت هذه الثورة أيضاً أثناء انشغال الباب العالي بالحرب ضد روسيا. وقد انبثقت شرارتها الأولى في هكاري وبوتان وقد احتل يزدان شیر كلاً من بدليس والموصل، ثم بسط سيطرته على البلاد الممتدة من وان إلى بغداد، وتطوع النسطوريون في جيشه. وفي عام 1855 ركن لوعود موظف القنصلية البريطانية المعو نمرود سام، ونتيجة لذلك ألقى القبض عليه واقتيد إلى القسطنطينية. وقد تحول يزدان شیر أيضاً، شأنه شأن عبد الرحمن باشا بابان إلى بطل قومي، تخلده الأغاني الشعبية الفلكلورية." (نيكيتين، 1998، ص312)

وقد حُكِّم على أزدین شیر بالإعدام بعد الانتفاضة في سنة 1856، ثم خفف الحكم إلى النفي إلى البلقان في ولاية فيدن. وبعد سنتين حُفِّف الحكم عليه وعلى شقيقه منصور، ودمجوا في السلك الإداري العثماني. (باوهر، 2021، ص33)

كما تذكر مصادر عائلته، وأحفاده أنه عاش وتوفي آخر عمره في

بلغاريا. وانتقل أحفاده إلى الأردن، إذ نقل بناء على طلبه ابنه طاهر إلى دمشق ثم عين حاكماً على شمالي الأردن في مدينة إربد سنة 1881م. وظلوا في مناصبهم العثمانية هنالك، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وتفكك السلطنة. وما زالت سلالته وعدد من أحفاده يسكنون هنالك. وكما هو معتاد في السلطنة العثمانية، فإنها حافظت على العديد من القادة والأمراء الكورد، ولم يتم التخلي تماماً عن العائلات الكوردية العريقة، حيث أعادت توظيفهم، واستفادت من مكانتهم وخبراتهم. لذلك فقد أعطي حكم منطقة بلغاريا للأمير المهزوم أزدین شیر نفسه، حتى توفي هنالك حوالي سنة 1878م. (بدرخان، 2020، ص111)

من إمارات كردستان المستقلة إلى إيالة كردستان العثمانية

1-11 العوامل التي ساهمت في تأسيس إيالة كردستان

تضافرت مجموعة من العوامل للنمھيد لبروز إيالة كردستان ضمن منظومة البلدان الخاضعة للسلطنة العثمانية، كان أبرزها الولادة المبكرة للفكر القومي الكوردي، وانتقاله إلى الحيز العملي بصيغته الاستقلالية الصريحة. حيث أثمرت دعوات ونشاطات النخبة الكوردية، وانتقلت النزعات القومية الشاعرية والأحلام الرومانسية لدى المتنورين والشعراء ورجال الدين من أمثال ملا أحمد جزيزي وأحمد خاني، وغيرهم إلى الزعامات المحلية، التي تجاوزت بوعيتها السياسي وشعورها القومي أنانياتها، وخلافاتها واتجهت بخطوات جادة نحو بناء اتحاد واسع للإمارات الكوردية شبه المستقلة، في سعي حثيث لإنجاز الاستقلال التام وبناء الدولة القومية الكوردية. فقد وصل المشروع القومي الكوردي في صيغته المبسطة إلى ذروته إبان حركة بدرخان، بل إن الكوردلوجي مينورسكي يختزل الخط العام لتاريخ كردستان وحركتها القومية في هذه الإمارة، بحيث ربط جذر الإثنية الكوردية والقومية الكوردية مع مدينة جزيرة بن عمر (جزيرة بوتان) بعلاقة وثيقة: "إن مدينة الجزيرة تقع في ولاية ديار بكر وعلى نهر دجلة في منطقة بوتان وهي تعتبر

مهدياً للأمة الكردية. منها توزعوا وفيها ظهرت الحركة القومية الكردية." (مينورسكي، 1968، ص17) سواء كان محرك هذه الحركة فكراً قومياً صريحاً، أم عملية رد فعل على السياسات الإدارية العثمانية المركزية الجديدة، فالنتيجة كانت واحدة، إذ تبلورت في سياقاتها الاجتماعية، وفي إطار اتحاداتها القبلية أهداف قومية استقلالية غير مسبوقة: "بدون أدنى شك أيضاً، كان لبدرخان توجهات قومية كردية ويسعى إلى استقلال إمارته وحكمها بحرية، ويفسر لنا هذا معارضته لقرار التعديلات الإدارية في الدولة العثمانية التي أوصت بتقسيم منطقة بوتان بين ديار بكر والموصل، وكانت هذه خطة لإنهاء إمارة بوتان." (مراد والبوتاني، 2015، ص36)

بين مجموعة من الباحثين السوفييت السابقين من كوردلوجيين، وأكاديميين أن الحركة القومية الكردية قد تعمقت حتى تجاوزت حدود كردستان العثمانية، لدرجة أن توحدت كل كردستان في سياق انطلاقة حركات إمارة بوتان: "أصبحت منطقة بوتان مركزاً جديداً لنهوض الحركة التحررية الكردية، وقاد النضال فيها رئيس الدار الأميرية في الجزيرة بدرخان بك، الذي امتدت سلطته حتى ديار بكر. وفي الثلاثينات تمكن بدرخان من تجنب الوقوع في الاشتباكات مع قوات رشيد باشا والحفاظ على قوته العسكرية الكبيرة، حتى أن باشا بغداد والموصل كانا يحسبان له حساباً، كما لم يخف استقلاله عن السلطان. وقام بدرخان بك مستغلاً هزيمة الجيش التركي أمام المصريين بتوسيع رقعة أراضيه، وتمكن من تحسين علاقاته مع خصمه السابق حاكم هكاري نورالله بك، واتفق معه للقيام بحركات مشتركة ضد السلطان، كما استمال إلى جانبه حاكم موخس عفال خان، وسرعان ما عقد هؤلاء الزعماء الكورد الثلاثة اتفاقية بشأن الانتفاضة المشتركة، وسرعان ما انضم إليهم والي أردلان، الحاكم الكوردي الكبير في إيران. وبدأ المشاركون في

الاتفاقية بإعادة بناء القلاع المتهدمة وإقامة التحصينات وزيادة عدد القوات في أراضيهم. وقد بنى بدرخان بك مصنعين في الجزيرة أحدهما للبارود والآخر للسلاح، وذلك بمساعدة صناع سلاح مهرة، تمت دعوتهم خصيصاً لهذا الشأن، الأمر الذي وطد من نفوذه وبشكل كبير بين قيادة العشائر الكوردية... كما كسب ود الأرمن والآشوريين... حتى تمكن بدرخان من توفير حياة هادئة آمنة لسكان المناطق الواقعة تحت حكمه، ووضع حداً نهائياً لأعمال السلب والنهب، كما نظم جمع الضرائب، الأمر الذي زاد كثيراً من نفوذه بين السكان." (لازاريف وحسرتيان وآخرون، 2012، ص 21)

لم يتوقف مسار هذا المشروع القومي النهضوي العابر للإمارات والقبائل وحتى للحدود بين إيران والسلطنة العثمانية، حيث إن أزدین شیر استمر في قيادة هذا المشروع، لكنه أيضاً انتهى به المطاف إلى الفشل والمنفى، على الرغم من الزخم الجماهيري والتضحيات. في مرحلة ما بعد الانتفاضات الكبرى، وبعد تفكك نظام الإمارات في كوردستان، دخلت الحركة القومية الكوردية مرحلة جديدة، تميزت بانتقال القيادة إلى رجال الدين وتبني الإسلام الصوفي للحركة التحررية القومية الكوردية: "يظهر تولي الشيوخ مركز القيادة الوطني بين الكرد ليس التبجيل الكبير الذي كان يحاط به الشيوخ بسبب شخصيتهم الدينية فحسب، بل يشير كذلك إلى أنه بعد الإطاحة بالأمراء الكرد العظام لم يكن يوجد زعماء دنيويون للكرد قادرون على امتلاك ما يكفي من القوة والسمعة لملء المقاعد الفارغة للسلطة. وبدل استعداد الكرد لقبول الشيوخ بوصفهم قادة على مدى الحاجة إلى ملء فراغ القوة الذي تركه اختفاء الأمراء. كما أنه يكشف عن الفراغ النفسي الذي أحدثه في العقل القومي الكردي. ومنذ استسلام بدرخان للعثمانيين عام 1847م، كان غياب شخصية بارزة تجسد كل الأفكار المتعلقة بصفات الرجولة في مجتمع قبلي، أمراً غير طبيعي وغير مفهوم للكورد. لقد سبب ذلك عنفاً

ضد نظامهم القيمي وتركت بلا تلبية واحدة من حاجاتهم النفسية الأعمق. الكرد شأنهم شأن معظم الشعوب البدائية والميالة إلى القتال، من عباد الأبطال الراسخين. تاق أفراد هذا الشعب الضيق التفكير، الذي كان لا يزال في عصره البطولي عموماً، إلى واحد من أبناء جلدتهم لممارسة السلطة العليا بينهم." (جويده، 2013، ص 197)

إن استمرار الدعوة القومية الكردية بين أوساط واسعة من المجتمعات الكردية، التي كانت تعد مجتمعات مركزية قريبة جغرافياً من نواة السلطنة العثمانية، فضلاً عن الثقل الديمغرافي الكردي، وتأثيره على ميزان القوى داخل السلطنة العثمانية، إضافة إلى غيرها من العوامل، زادت جميعها من مخاوف العثمانيين من المشروع السياسي القومي الكردي المبكر نسبياً، والسابق لمثيلاته عند رعايا السلطنة العثمانية من أبناء الشعوب الإسلامية.

2-11 ترسيخ السيطرة العثمانية على المجتمعات الكردية

تبين العديد من الوثائق التابعة للأرشيف العثماني، خاصة التي تُسمح للباحثين بتداولها في السنوات الأخيرة، أن تشكيل إيالة كردستان العثمانية الموحدة، جاء في سياق السعي الحثيث، والطويل الأمد للسلطات العثمانية للسيطرة التامة على المجتمعات الكردية. لذلك ولدت فكرة إنشاء كردستان العثمانية إدارياً وسياسياً عبر شبكة من العلاقات المعقدة ذات الصلة الوثيقة بمرحلة نهاية الإمارات الكردية، وخاصة مع إنهاء انتفاضة بدرخان بيك وطفائه من زعامات المناطق المركزية في كردستان، وبالتالي جاء إعلان إيالة كردستان كبديل عثماني إداري للحلف الفدرالي القومي الكردي بين مناطق: بوتان، وان، شيروان وبهدينان، وهكاري. وكذلك كثمرة إدارية لنجاح القوات العسكرية العثمانية في السيطرة المباشرة

على إمارات كوردستان التاريخية المستقلة. وكانت في الوقت نفسه عملية ضبط وتحكم بالمجتمعات الكوردية. بهدف تطبيق نظم الجباية والتجنيد بصفة خاصة وعاجلة. مما نتج عن هذا الإجراء غير المسبوق هزات اجتماعية، ومتغيرات إدارية عميقة. ووضعت من جديد المجتمعات الكوردية وزعاماتها الجديدة في مواجهة سلطة وجور الباشاوات العثمانيين، لكن ضمن فضاء إداري وسياسي جديد. لدرجة تسبب في انسحاب جموع الشباب من السهول إلى الجبال خوفاً من التجنيد: "كان استياء السكان الكورد من السلطات التركية واضحاً للعيان، فكل دعوة لتجنيد الكورد في الجيش كانت تتم عن طريق استخدام القوة. وقد أشار مولتكه⁴⁹، الذي راقب سير عملية تجنيد الكرد في الجيش التركي، إلى موقف السكان المعادي للسلطات التركية، وكان التجنيد أشبه باصطياد الناس الذين يؤتى بهم وأيديهم مربوطة خلف ظهورهم، وقد فر الرجال إلى الجبال هرباً من التعبئة العسكرية." (لازاريف وحسرتيان وآخرون، 2012، ص25).

انبثقت فكرة تشكيل إيالة كوردستان لتضم أغلب أراضي كوردستان الخاضعة للسلطة العثمانية من عدة مصادر، ويمكن قراءتها عبر عدة احتمالات. فالاحتمال الأول جاء من مرونة تيار في القيادة العثمانية تقبل وجود وطن قومي للأمة الكوردية، مثله، مثل سائر الشعوب المنضوية تحت مظلة السلطنة العثمانية. وعليه، لم يجدوا أي حساسية اتجاه جمعهم في إقليم كبير. وكان وراء ترجيح هذا الفهم عدد من الباشاوات العثمانيين الذين كانوا يرغبون في تزعم ورئاسة هذا الإقليم -الإيالة الكبرى. وقد يكوم من ضمنهم عدد من الزعامات الإدارية والعسكرية ذات الأصول الكوردية في السلطنة العثمانية. أما الاحتمال الآخر وهو المرجح، فقد تزعمه الباشاوات

العثمانيون من الأصول غير الكوردية والذين كانوا ممتعضين من قوة الكورد، ونزعتهم الاستقلالية القومية المبكرة. فعملوا على تشجيع هذا الإجراء للتخلص من فكرة الاستقلال الكوردي وتوحيد كردستان في ظل زعامات محلية قد تدعهما جهات متربصة بالسلطنة، مثل روسيا وبريطانيا عهدئذ. وفي المحصلة أثبتت النتائج النهائية أن هذا التيار هو الذي نجح، وخاصة في إفراغ الشحنات القومية والطاقة الشعبية والعسكرية في قالب إداري، ومن ثم تقويض أسس وصلاحيات الإيالة الكوردية بالتقادم.

1-3 السياق السياسي لتبلور إيالة كردستان العثمانية

يمكن ترجيح الرأي باتجاه اعتبار قرار تشكيل الإيالة سياسياً من الدرجة الأولى، وليس لصالح المجتمعات الكوردية في المحصلة، على الرغم من أن سياسات السلطنة العثمانية عهدئذ لم تكن معادية تماماً للكورد، بدليل واضح يتلخص في أن كلاً من بدرخان بيك وأزدين شير، لم يُعدّما حتى بعد انتفاضتهما الكبرى ضد السلطة العثمانية، وقتل المئات من الجنود. في المحصلة تأسست سنة 1847م في الدولة العثمانية إيالة باسم كردستان. ويبدو أن السؤال الذي يفرض نفسه يكمن في أنه: "لماذا أسست في هذا التاريخ؟ بالنسبة لنا الجواب واضح. لأنه من المعروف في زمن السلطان ياوز سليم تحالف الكورد مع العثمانيين ضد الصفويين. وشكل هذا التحالف قبولاً من قبل الكورد بالحكم العثماني، في المقابل وعد السلطان سليم الأمراء الكورد بالاستقلالية والحكم الذاتي. وفي الحقيقة حتى القرن التاسع عشر استمر الحكم الفعلي والمحلي للإمارات الكوردية شبه المستقلة. ولذلك لم تخضع المناطق الكوردية قبل القرن التاسع عشر لنظام الولايات التقليدية العثمانية وتقسيماتها الإدارية، وكانت تدار هذه المناطق على الصيغة التي اتفق عليها

منذ القرن السادس عشر بحسب خصوصيتها المحلية". (Bozkurt, Akpinar, 2011, p132)

وهذا ما يؤكد على ارتباط تشكيل إيالة كوردستان عضواً بتمدد، وترسخ السلطات العثمانية داخل حدود الإمارات والإقطاعات الكوردستانية. وما نتج عنه من مقاومة طويلة الأمد من قبل المجتمعات الكوردية. ورفضت عملية سحب الصلاحيات من السلطات المحلية، ولم ينصاعوا لإجراءات التقسيم الإداري العثماني الجديد. وتسنّد هذه الفكرة معظم المصادر التاريخية وخاصة الوثائق الرسمية العثمانية نفسها: "حدثت بين أعوام 1826 - 1847 م انتفاضات عديدة، كان أكبرها وآخرها انتفاضة بدرخان بك سنة 1947... قامت السلطنة بقمع هذه الانتفاضة وتأسيس ولاية كوردستان في الوقت نفسه. لدرجة أن جريدة تقويم الوقائع الرسمية وثقت الحدث على أنه سيطرة على كوردستان". (Bozkurt, Akpinar, 2011, p133)

11-4 لماذا الفتح العثماني الجديد لكوردستان؟

يتبادر إلى الذهن تساؤل لماذا أعطيت هذه الأهمية لفشل مشروع اتحاد وانتفاضة الإمارات الكوردية الثلاث؟ ليست الإجابة سهلة، ولكن الكثير من الأجوبة الممكنة، التي توضح جوانب الحدث الكبير، قد رويت في المصادر التاريخية والوثائق العثمانية، فضلاً عن الكتب التي كتبت في أواخر القرن التاسع عشر. واستخدام مصطلح الفتح إعلامياً ورسمياً، وكذلك علمياً في الكتب العثمانية⁵⁰، دليل صريح على أن كوردستان لم تكن تخضع فعلياً قبل منتصف القرن التاسع عشر للسلطة العثمانية، وإنما كانت تخضع لنظام امتيازي سياسي

50 - وخاصة كما ورد تحت صيغة (كوردستانك فتحي) كتاب: تاريخ أبو الفاروق، تاريخ عثمانية. طبعة أمد - 1328 هجري. انظر ثبت المراجع وصورة الغلاف في الملحق.

خاص. لذلك عندما طويت صفحة الإمارات الكوردية والزعامات القومية، وشُيِّدت الثكنات العسكرية في المدن الكوردية الكبرى، افتتحت مرحلة جديدة من حكم السلطنة المباشر. فهي كانت من منظار عثماني الفتح الجديد لكوردستان: "بعد إنهاء حكم الأمراء الكورد، شكلت الدولة العثمانية (إيالة كردستان) ومركزها مدينة أخلات، ويتبين سبب أو هدف تشكيل الإيالة من خلال تقرير رفعه الصدر الأعظم إلى السلطان عبد المجيد في 6 أيار 1846 تضمن فحواه ما دار في اجتماع لكبار قادة الجيش وعدد من المسؤولين، اقترح فيه مشير جيش الأناضول عثمان باشا استحداث إيالة جديدة، وذكر المبررات وهي: تحررت منطقة كردستان من قطاع الطرق، وبذلك أعيدت إلينا مجدداً، وهناك بعض التوضيحات للسيد الباشا مشير جيش الأناضول حول مستقبل منطقة كردستان... اجتمع أمس الأول الباشا قائد الجيش، وفتحي باشا ورئيس الباشوية (يقصد الوالي)، ومشير الأناضول، والسيد الوزير، وسيادة المستشارون في الباب العالي للبحث عن المتطلبات وسيعرضونها على أفندينا السلطان. وحسب ما أفاد الباشا المارشال سابقاً... وقد كان متواجداً في قلب الأحداث في كردستان، وهو عماد جيش الأناضول، وسيكون على رأس الأكراد الذين يتوجب إبقاؤهم تحت المراقبة المستمرة، وسنناقش مرة ثانية في المجلس العسكري، كيفية ضرورة اتخاذ المنطقة (يقصد كردستان) مركزاً لجيش الأناضول... وتقرر اتخاذ التدابير اللازمة بعد التشاور مع الشخصيات العليا بنتائجها..". (مراد والبوتاني، 2015، ص34)

هكذا اتضح المشهد، وتبينت بعض جوانب عملية (الفتح)، التي تم التمهيد لها منذ وقت مبكر، منذ مطلع القرن التاسع عشر، حيث شكل قرار استحداث إيالة كردستان الشوط الثاني لمرحلة الإصلاحات الإدارية والسياسية العثمانية. وكان المقترح والقرار قد اتخذوا على أعلى مستوى، أي على مستوى مجلس الوزراء وقيادة

الجيش: "في مطلع القرن التاسع عشر وخاصة في عهد السلطان محمود الثاني، بدأت التغييرات. إذ دخل العثمانيون في ذلك العهد بشكل جدي إلى عملية التحديث، وتم تحديث القوانين والهياكل الإدارية العثمانية، أي تم البدء بتغيير نظام الولايات، وبدأت بإزالة نظم الإدارات المحلية لصالح تشديد النظام المركزي. لذلك وبشكل خاص تم في سنة 1826م تقسيم إيالة الأناضول إلى أربعة أقسام... وتم في البدء ترسيخ سلطة الدولة المركزية في العاصمة الإقليمية والتجارية لكوردستان في مدينة آمد / ديار بكر، ومنعت اتحادها مع حركتي بوتان وبدليس ووان. وكان والي ديار بكر العثماني ذا صلاحيات واسعة. الذي كان يختار بعناية في هذا السياق: "تم تعيين والي لولاية ديار بكر سنة 1847م، وقد ورد في تقويم الوقائع: أن إيالة كوردستان ضمت إليها إيالة ديار بكر وسناجق: وان، موش، هكاري وقضاء جزير، وكذلك منطقتي بوتان وماردين، وبذلك أسست إيالة جديدة وواسعة باسم كوردستان." ⁵¹

وما هو مثير أنه في البداية تم التفكير في جعل مدينة خلات (اخلاط) ⁵² مركزاً للإيالة، ولكن كما يتضح من السالنامات، أن مركز الإيالة كان لفترة قصيرة مدينة وان، ومن ثم أصبحت مدينة موش، إلا أن العاصمة ظلت مدينة ديار بكر (آمد) لفترة طويلة. وحسب سالنامه سنة 1849، كانت تضم إيالة كوردستان سناجق: موش، وان، هكاري، جزيرة، وديار بكر."

(Bozkurt, Akpinar, 2011, p133)

51 - نعتمد بشكل أساسي في هذا القسم على كتاب: كوردستان العثمانية، باللغتين الكوردية والتركية. إستانبول 2001. انظر ثبت المراجع. ونختزل الإشارة إليه (ك. ع)

52 - ترد في المصادر العربية بصيغتي أخلات وأخلاط، وبالكوردية خلات: وتعني الهدية. وهي مدينة في أقصى القسم الشمالي من كوردستان، بالقرب من وان وبدليس.

5-11 علاقة الموصل بتحديث التقسيمات الإدارية والانتفاضات الكوردية

لماذا نكرر التطرق إلى الموصل بموقعها وعلاقاتها مع موضوع بحثنا؟ لأنها كانت المدينة الوحيدة في القسم الشمالي من العراق وكل الجزيرة الفراتية التي لم تكن تحتوي على غالبية سكانية كوردية مطلقة، كانت مدينة الموصل متنوعة بطيفها الإثني والديني، ولأن كل المدن الأخرى في شمالها وشرقها وشمال غربها كانت مدناً ذات غالبية سكانية كوردية مطلقة، ودينية إسلامية. والأهم من ذلك كانت مراكز لحكومات وإدارات كوردية وراثية شبه مستقلة. لم تتدخل في شؤونها السلطة العثمانية إلا في منتصف القرن التاسع عشر. ولجملة من الأسباب الأخرى، باتت الموصل الحلقة الأضعف في كل كردستان العثمانية وجوارها لكي تساهم في ترسيخ السلطة العثمانية، ونفوذها في كردستان، حتى باتت الموصل حاملاً للمشروع العثماني الإداري المركزي في كل شرق الإمبراطورية. ولقد توفرت فيها زعامات حاكمة محلية تشجع على ذلك، وساهمت في تطبيق الإصلاحات الإدارية العثمانية فيها. واستتوت بالسلطة العثمانية للتخلص من نفوذ، وحكم الإمارات الكوردية المجاورة المباشر لها.

في هذا السياق التنافسي الإداري والسياسي، ارتبط من حيث الجوهر تشكيل إيالة كردستان عضويًا بتمدد وتمركز السلطات العثمانية ضمن ولايتين هما ديار بكر والموصل، كاستمرار لسياسة تقويض نواة كردستان المستقلة، والرافضة لمرور السلطة العثمانية المركزية إليه، وخاصة العسكرية. نعيد التأكيد على أن تشكيل إيالة كردستان الكبرى جاء كمرحلة انتقالية بين حكم تلك الإمارات إلى مرحلة تطبيق النظام الإداري الجديد. لذلك قاوم الكورد وولفأؤهم المحليون هذا الخلل الناتج من عملية سحب الصلاحيات من الإمارات

المحلية، وقاوموا عملية التقسيم الإداري العثماني الجديد، أي تطبيق نظام إداري وجغرافي مركزي على المجتمعات الكوردستانية. مع معرفة حقيقة ومآل هذه السياسات.

في ظل تلك المناخات كانت تتصاعد فعالية ودور الولاة، والنخب الحاكمة في الموصل للقيام بدور العراب، والداعمين لضرب استقلالية الإمارات والمدن الكوردية المجاورة لها. فقد برز في أغلب المراحل متطوعون ودعاة موصليون إلى ضم مناطق كوردية لولاية الموصل، وتثبيط حركة النهوض الاجتماعية والسياسية الكوردية. ولكن هذه التوجهات لم تكن دوماً تثمر عن نتيجة لصالح نخب الموصل بل على العكس. هذا وقد أفصحت المصادر التاريخية عن كثير من هذه التشابكات بين دور الموصل، حتى دور بغداد على حساب تراجع دور الإمارات الكوردية ونخبها الحاكمة: "لصالح تثبيت نظام الولايات العثماني الجديد وتحوله إلى صيغ إدارية ثابتة في تقسيمات العراق المعاصر، إذ تدل التغيرات الحاصلة في الوحدات الإدارية الكبيرة، في هذه السنين، على ميل غير دائم للتوصل إلى (نظام الولاية) الذي قدر لمدحت باشا⁵³ أن يطبقه بعد هذا. فإن مجموعة الولايات الواسعة النطاق التي كانت بعهدة علي رضا⁵⁴ سرعان ما تقلصت وأصبحت تشمل العراق وحده. لكن كركوك التي كان السلطان راغباً في فصلها عن بغداد، قد بقيت متصلة بها. وفي عام 1835م فصلت ماردين عن العراق وضمّت إلى ديار بكر. ثم ألحقت الدويلات الكوردية بالموصل وكركوك كلما كانت تقع بحوزة النفوذ التركي بالتدرج. وغدت الموصل سنة 1850م سنجقاً تابعاً

53 - هو أحمد شفيق مدحت باشا (1822 - 1884) سياسي إصلاحى عثمانى ذو توجه موالي للغرب. تولى مناصب عديدة منها الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء)، وخدم قبلها والياً لولاية بغداد وولاية دمشق وولاية سالونيك.

54 - علي رضا باشا. قائد عسكري عثمانى. أنهى الحكم المحلي للمماليك في العراق وأصبح والياً على ولاية بغداد للفترة من (1831 - 1842). تولى منصب والي حلب ووالي ديار بكر. وهو من الناحية الأتنية من اللاز أهالي طرابزون على البحر الأسود.

لبغداد⁵⁵. في الوقت الذي أصبحت البصرة في السنة نفسها ولاية مستقلة. (لونكريك، 1941، ص 336)

لكن يبدو أن الإصلاحات الإدارية العميقة لم تشمل العراق فقط، وإنما طبق غيرها نظام المركزية وترسيخ السلطة العثمانية في أطرافها أيضاً، عن طريق الحد من استقلالية البيكوات والحكومات المحلية الكوردية: "ومع جميع هذه الخيبة في الإصلاحات، وهذه العيوب التي كان لها في هذا العصر مرتع خصب، فإنه قد عرف بالتقدم الحقيقي الذي حصل في جبهات أخرى. فقد لاقت خطة السلطان محمود في القضاء على البيكات المستقلين (دره بيكي) نجاحاً لا يستهان به. واقتطفت في الموصل وكردستان نتائج مهمة، كما قضي في عدد من البلدان العراقية على الأوضاع الشاذة." (لونكريك، 1941، 338)

هنا نلاحظ بحسب رأي لونكريك، وعلى ضوء السياسات الأوروبية في تلك المرحلة، أن الاستقلالية المحلية وُصفت على أنها (أوضاع شاذة) عهدئذ، وهذا تفسير إضافي لحقيقة سياسة بريطانيا وألمانيا اللتين كانتا تدعمان مركزية السلطنة العثمانية، على حساب استقلالية المجتمعات المحلية. في المحصلة يتفق لونكريك مع العديد من المؤرخين والدارسين أن المجتمعات المحلية وخاصة الكوردية قد تضررت من عملية فرض سلطة المركز العثماني، خاصة بعد البدء بإلغاء إيالة كردستان، والسير في المزيد من الخطوات لتوسيع وترسيخ الحكم العثماني المباشر بقيادة مدحت باشا. ومن المرجح أنه بعد أن تولى رئاسة الوزراء سنة 1872م، دفع بمشروع إلغاء إيالة كردستان نحو التطبيق العملي، وأفرغ هذا الكيان السياسي - الثقافي - الإداري الكبير من محتواه. كما سنرى لاحقاً. ساعد نجاح مشروح مدحت باشا المركزي - الإصلاحية جملة من

55 - هذا متناقض مع ما هو وارد في السالنامات العثمانية والوثائق التي تم السماح بالإطلاع عليها في السنوات الأخيرة. إذ أدرجت ولاية الموصل ضمن إيالة كردستان سنة 1850.

السياسات المتشابكة، لكن واجهتها مصاعب حقيقية، لأنها أمضت بالمجتمعات المحلية نحو مزيد من الانسدادات، ومعارضة الحكم العثماني: "لقد اتخذ هذا التاريخ بوجه عام موقفاً تجاه الحكومة التركية امتنع فيه بالثناء الحسن بأوسع معانيه. فإن كان خلع البيكات الأكراد عن عروشهم التي كانوا فيها مدة طويلة، وهم بين مستقل أو تابع، يعد تقدماً يستبشر به فإنما ذلك هو تقدم من وجهة نظر الحكومة التركية فقط. ذلك أن حكم الأفندية الحديثين مع جيشهم الهايتة وضابطيتهم، لا يمكن أن يعد تحسناً عن ذي قبل في نظر الفلاح والراعي، أو من حيث نفوذ البهدينان⁵⁶ والبدرخانيين." (لونكريك، 1941، ص 342)

ونتيجة لهذه السياسة استمرت واستطالت عمليات الرفض وتجسدت هذه في انتفاضات شعبية متتالية، وتعمقت هذه الانتفاضات بالارتباط مع تصاعد الحس والنشاط القومي الكوردي. ورحلت مسألة كوردستان إلى المراحل التالية.

56 - المقصود بها بهدينان، أي إمارة بهدينان في مناطق دهوك وأميدي. والبدرخانيين زعماء إمارة بوتان، ورواد الحركة القومية الكوردية.

الفصل الثاني عشر

إعلان إيالة كردستان العثمانية

1-12 نص الإعلان

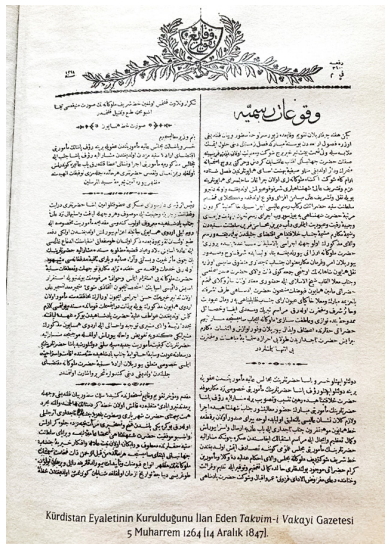
استمرت إيالة كردستان العثمانية بشكل إداري خلال أعوام (1847 - 1868م)، أي مدة قاربت إحدى وعشرين سنة (21)، وذلك بحسب المصادر التاريخية وتفصيل السالنامات العثمانية. لكن نهاية الإيالة لم تحدد بإعلان، ولم تكن واضحة وصريحة كما نجدها في صيغة الإعلان والتأسيس. إذ يبدو أنها أُلغيت بشكل متدرج، لا بقرار أو نص قانوني، لكنها طويت ونسيت في سياقات عملية، حيث فرغت من محتواها السياسي والإداري.

تم الإعلان عن إيالة كردستان في جريدة (تقويم الوقائع) وذلك في 5 محرم 1264 هجرية الموافق لـ 14 كانون أول سنة 1847 ميلادية.

نص الإعلان:

كما ورد في عدد من تقويم الوقائع ونشر سابقاً، منذ أمد بعيد كانت بلاد كردستان قد خضعت لقوى الظلم - والشكر لله - بقوة وعزيمة السلطان "باديشاه" وبفضله تم تحقيق النصر. لقد أثبت هذا النصر أن السلطان المعظم الذي يهدف إلى نصره أتباع الإمبراطورية وتحقيق العدالة لسكانها. أن الله سينصر السلطان في أهدافه ومن أجل أفكاره الخيرة. الحقيقة أنه قد جاء الوقت المناسب من أجل تأمين إدارة البلاد المذكورة اسمها، وتحقيق

رغبة الشعب لكي يتم طي صفحة وضع إدارتها الخاص والمستقل، وتكليف رجل مخلص وحكيم على إيالة ديار بكر، سنجق وان، موش وهكاري وقضاء جزير، بوتان وماردين بتجميعهم يكونوا جميعاً إيالة واحدة، وتسمى هذه الإيالة إيالة كوردستان. ولضرورات الظروف مباشرة وتقرر ما هو مناسب. ومن أجل الإيالة المار ذكرها تم التفكير بتعيين والي الموصل حضرت أسعد باشا والياً جيداً على الإيالة، كونه يتمتع بصفات عديدة كالنباهة والصدق، الذكاء والشرف، كما أنه يخدم تلك النواحي منذ فترة طويلة، يعرف واقع ونظام تلك المناطق، كما أنه أحد الوزراء العثمانيين القدامى. لكل ذلك يبدو أن أسعد باشا هو الشخص الأنسب ليكون والي الإيالة المذكورة. في ظل هذه الظروف ولتصريف أعمال ولاية الموصل "تم اختيار القاضي حضرت وجيه باشا الرحيم والصادق والياً لها (Bozkurt, Akpınar, 2011, p136)



صورة رقم (3) نسخة عن نص المرسوم السلطاني القاضي بتشكيل إيالة كوردستان - سنة 1847م

الذي نشر في جريدة الوقائع الرسمية

وهنا نلاحظ من جديد العلاقة الوثيقة بين رغبات وطموحات الباشاوات العثمانيين في التأثير على اتخاذ هذه القرارات وخاصة من زاوية تعيين والي الموصل أسعد باشا كأول والٍ على إيالة كردستان، وتعيين وجيه باشا عوضاً عنه كوالٍ للموصل التي لم تكن قد اتبعت إيالة كردستان بعد: "ويعرف تماماً تسيير أعمال الناس، وهو من الأشخاص الذين يمكن مدحهم، ومهما يكن فإنه حتى الآن تتم إدارة ولاية الموصل في عهد التنظيمات، فإن أهالي الموصل في ظل التنظيمات وتحت رعاية السلطان ينعمون بالراحة، بالسعادة والأمان، وينعمون بالفائدة. لذلك فشعب إيالة الموصل يرغبون في الانضواء في حقيقة السعادة المتوفرة في ظل (التنظيمات). ورغبة سكان الولاية في أن باديشاهنا⁵⁷ المعظم سيوجه حضرت وجيه باشا لتطبيق عدالة التنظيمات. ويبدو أن تكليفه بأن يكون والياً للموصل جاء بشكل مناسب وصحيح. وطبق بذلك أمر السلطان صاحب الأفكار العظيمة." (Bozkurt, Akpinar, 2011, p137)

كان المرسوم السلطاني قد صدر بتشكيل إيالة كردستان في 5 كانون الأول 1847م، ونشر في الجريدة الرسمية في 14 كانون الأول 1847، ولم يستخدم مصطلح ولاية رسمياً إلا بعد صدور قانون الولايات سنة 1864م، والفترة التي بعدها.

تبع الإعلان إجراءات إدارية كأن خفضت المرتبة الإدارية لديار بكر إلى سنجق، وباتت توازي وان وماردين، فضلاً عن احتوائها على جزيرة بوتان التي ظلت من المنظور الإداري العثماني مركزاً لقضاء (قزا). كما جاء مرسوم إعلان إيالة كردستان في سياق علاقة إقليمية مع الجوار العثماني، كترتيب الحدود الشرقية للإمبراطورية العثمانية وتحصينها، فضلاً عن توزيع المناطق والإدارات عاماً بعد آخر: "في 14 كانون أول 1947م تم إعلان إيالة كردستان بشكل رسمي، لذلك

57 - لقب السلطان العثماني، وهو يعني الملك المعظم أو العالي.

أخذت بعض تفاصيل عملية الإعلان مكانها في سالنامه سنة 1848. نلاحظ أنه ورد في سالنامه سنة 1848 اسم ثلاث سناجق مرتبطة إدارياً بإيالة كوردستان. وهذه السناجق هي: ديار بكر، وان، وماردين. كما تم إعادة تعيين سنجق ديار بكر وتسمية الأفضية المرتبطة بها. " (ك. ع، ص 67)

جاء إعلان ولاية كوردستان في البدء لصالح توسع وتأسيس ولاية الموصل، بعد ضم بعض أراضي إمارة بوتان إليها وكذلك أغلب مناطق إمارة بهدينان فضلاً عن الإمارة الإيزيدية في شيخان. لذلك اتضح من هذه الإجراءات الإدارية مدى علاقة ولاية الموصل وواليها بعملية تفكيك الإمارات الكوردية. وإن فشل في سعيه لضم جزيرة بوتان كمنطقة وكمدينة إلى الموصل. كما تبين لنا سابقاً أن رأس الحربة في معركة تحطيم إمارة بوتان كانت ولاية الموصل بولاتها، وجيشها وزعاماتها ونخبها المتعاملة مع البريطانيين عبر قنصليتها في الموصل.

لذلك أوكلت من الناحية العملية قيادة إيالة كوردستان في بداياتها لوالي الموصل أسعد باشا لضبط الأوضاع في المرحلة الانتقالية بين تشكيل كوردستان العثمانية وإلغاء الإمارات الكوردية المتحالفة بقيادة بدرخان. حيث كان مطلعاً على تفاصيل الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المنطقة كما ورد في نص تعيينه.

12-2 ضم ولاية الموصل إلى إيالة كوردستان سنة 1850م

لا تتوافر تفاصيل عن المتغيرات السياسية والإدارية التي طرأت على كوردستان العثمانية سوى عدة مصادر تاريخية مدرسية، وكذلك المعلومات التي تتضمنها السالنامات العثمانية، ولا يمكن تفسير كل القرارات والمتغيرات على ضوءها. إذ تبين سالنامه سنة 1849 في الصفحة 81، المعلومات التالية:

القسم: العاملون خارج المركز (يبدو المقصود: خارج مركز السلطنة)

اسم الإيالة: كردستان

مسؤول الأمن / ظابئية: الوالي نفسه: المشير أسعد باشا (يجب الانتباه هنا إلى صفته الأمنية إضافة إلى منصبه كوالي).

مسؤول المالية: محمد أفندي

أسماء السناجق المرتبطة بإيالة كردستان: وان، مسؤول ظابئية القائمقام ميرميران محمد رشيد باشا.

موش: مسؤول ظابئية قائمقام أحمد آغا.

ماردين: مسؤول ظابئية قائمقام ميرميران مصطفى باشا.

كتخدا الباب (سكرتير أول) إيالة كردستان أشرف بك.

(Bozkurt, Akpinar, 2011, p138)

لا توفر المصادر التاريخية معلومات حول تفاصيل ضم ولاية الموصل إلى إيالة كردستان، وكيف أن مرتبتها الإدارية قد خفضت مثل ديار بكر إلى قزا (قضاء)، وأدمجت ضمن إيالة كردستان سنة 1850. كما تبين سالنامه سنة 1266 هـ / 1850م الصفحة 19، أن الأقضية التي أضيفت إلى إيالة كردستان، إلى جانب السابقة هي: قضاء هكاري، نائبها محمد أمين أفندي.

قضاء موصل: نائبها إبراهيم أفندي

قضاء خربوت: نائبها بدليسي عبد الله أفندي

قضاء أربجير: نائبها سيد سليمان سيد أفندي

قضاء ملاطي: نائبها مصطفى سعد الله أفندي

قضاء بسني: نائبها محمد صايم أفندي⁵⁸ (ك، ع، ص139)

يبدو أنه قد طرأ بين أعوام 1847 - 1850 تحول إداري كبير على موقع ولاية الموصل، وباتت مجرد منطقة تابعة لإيالة كردستان

58 - نظرا لتكرار المجمع كتاب كردستان العثمانية باللغتين الكوردية والتركية. نشير لها باختصار (ك. ع)

حتى أُعيدت إلى ولاية كما بين لونكريك، وعده قليلاً من شأن مكانة الموصل الإدارية والسياسية: "وقل شأن الموصل فأُنزلت إلى درجة المتصرفية عام 1850م، ثم صارت في سنة 1879م ولاية لها سنجقان: السليمانية وكركوك... وعلى هذا أصبح لولاية الموصل ثلاث سناجق؛ سنجق المركز أي الموصل وتتبعه أقضية دهوك وزاخو والعمادية وسنجان وعقرة، وسنجق كركوك وتتبعه أقضية أربيل وروانية وراوندوز وكويسنجق وكفري، أما سنجق السليمانية فتتبعه أقضية بازيان وحلجة وشهرزور ومركة..." (لونكريك، 1941، ص376)

نلاحظ أن ولاية الموصل ضمت كل المناطق الكوردية، حتى وصلت جغرافيتها إلى جبل حميرين. وكان يحدها شرقاً إيران، وشمالاً ولاية ديار بكر، وغرباً سنجق زور، وجنوباً ولاية بغداد. كما هو مبين في الخارطة العثمانية المرفقة، التي تعود إلى تلك المرحلة، عن الأطلس العثماني سنة 1323 هـ / 1905م.



الخارطة رقم (9) ولاية الموصل عن تجار زاده - إبراهيم حلمي. الأطلس العثماني. طبعة إستانبول - سنة 1905

وهكذا تم تجميع الولايات السابقة والمهمة كأقضية في إيالة كردستان الكبرى، التي هي حالة تجاوز بالمقياس الإداري لنظام الإيالات والولايات في الإمبراطورية العثمانية طوال إحدى وعشرين سنة حتى تم تجاوزه عن طريق التخلي التدريجي عن محتواه السياسي، وإلغاء مركزية كردستان الإدارية داخل السلطنة العثمانية. نتيجة لجملة من العوامل سننطرق لها في الصفحات القادمة. وأولها أن هذه الإيالة الكبرى الجامعة لملايين البشر بخصوصيتها وتراثها التاريخي، وأقضيتها التي وصلت إلى 49 قضاء، وأكثر من مئة مدينة، كان لا بد لها أن تتحول إلى إقليم مستقل، في حال تثبيت نظامها المركزي - الإقليمي داخل السلطنة. أو يعاد تفكيكها إلى ولايات ومناطق صغيرة، وهذا الحل الأخير هو الذي طبق خطوة بعد أخرى. ولم يكن هنالك من قوة سياسية، أو زعامة تؤثر في قرارات السلطنة للاحتفاظ بهذا النظام قيد التشكيل، خاصة أنه عصفت بالسلطنة عدد من الحروب وواجهت معضلات اقتصادية، وباتت مصلحة الحكام المحليين، وكذلك المركز في إستانبول العودة إلى نظام الولايات عاماً بعد آخر.

3-12 إيالة كردستان العثمانية في ذروة اتساعها

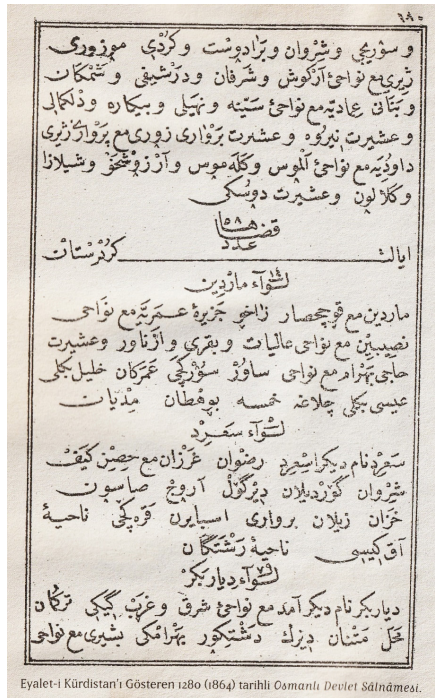
اتسعت إيالة كردستان لتضم ثماني ولايات وسنجقاً مستقلاً، تتضمن حوالي سبعين مركز قضاء وناحية. بحيث بلغت الذروة في سنوات (1862 1867-) م. ولمزيد من الإيضاح سندرجها في عدة جداول تفصلية لمزيد من المعرفة بتكوينات كردستان العثمانية الإدارية، وحدودها المتغيرة، فضلاً عن معرفة أبرز المدن التي تبعثها. كما يجدر ذكره أنه قد تم جعل كردستان مكاناً لعمل رجال الدين المسيحيين واليهود القاطنين في تلك المناطق. في حين لم يتم اللجوء إلى هذا الفرز بالنسبة لرجال الدين الإسلامي،

الذين ربما اعتبروا جزءاً من الهرمية الدينية الرسمية العثمانية. كما اعتبرت قبيلة طي العربية ناحية اعتبارية في ولاية ماردين، دون ذكر مركز لها، سواء بلدة أم مدينة، سوى اصطحاب اسمها مع قرية أزناور، الواقعة حالياً شرق نصيين إلى الشمال من الحدود الدولية السورية - التركية مباشرة. وعلى الرغم من كونها قبيلة من الرحل، لكنهم أُدرجوا بين سكان إيالة كوردستان الأصليين. في حين لم تُعظ لأي قبيلة عربية أخرى هذه الميزة. علماً أنه في الخرائط العثمانية المتأخرة المستلة من الكتب التعليمية والأطالس، تظهر على خارطة ولاية الموصل موقع قبيلة شمر في غربها، وإلى جنوب سنجار، وكذلك في سنجق الزور قبيلة البكاره، دون أن نجد لهما ما يعادل نفس امتياز قبيلة طي، في اعتبار القبيلة بحد ذاتها ناحية (اعتبارية). كما سنجد في الجدول المرفق رقم (2) لإيالة كوردستان.

اسم الوالي	ولايات، أو سناجق، أو أقضية	السنة
المشير أسعد باشا	ديار بكر، + ماردين + وان + موش (وردت جميعاً باسم سنجق)	1848 - 1849
هندي ملا فحيدني أسعد أفندي	وان+ موش+ هكاري + موصل + ماردين + خربوت + اربيجير + ملاطي (وردت جميعاً باسم سنجق)	1850
المشير أسعد باشا	تم إضافة سنجق ديرسم + سنجق بسني	1851 - 1852
راغب باشا	إضافة سيرت	1853
أحمد خالد أفندي ظابطية: وزير حميد باشا	== ==	1854
عبد السلام أفندي ظابطية: وزير حميد باشا	=== ==	1855
ايزيد باشا	نفس السناجق	1856 - 1857
باسم باشا	عدد الأقضية 49 وزعت على عدد من الألوية. دياركر = 25 قضاء	1858
مشير حاجي كامل باشا	=====	1859
مشير محمد باشا	عدد الأقضية 49	1860
الوزير علي رضا باشا	=====	1861

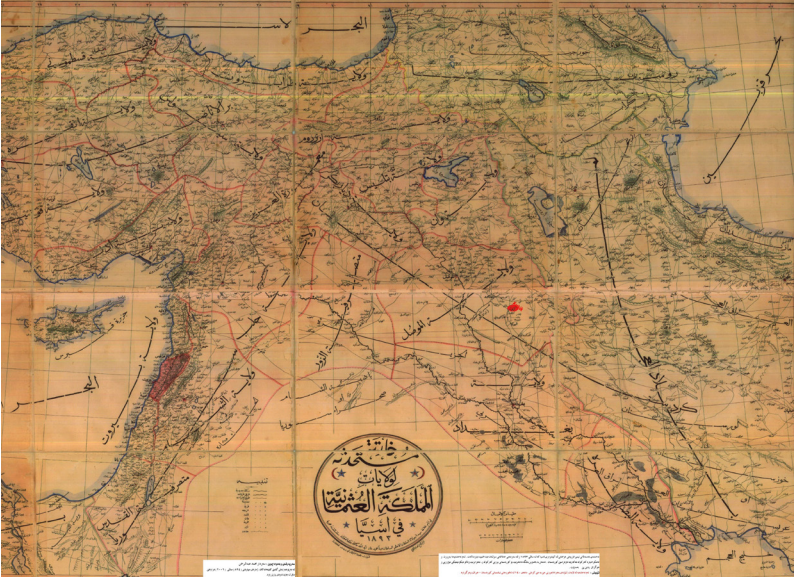
الوزير علي رضا باشا - تسمية بطريك كوردستان	توسعت الولاية الى 58 قضاء، موزعة كما يلي: لواء ماردین 14 - لواء سيرت 15، لواء دياربكر 29	1862
المشير خليل كامل باشا	عدد الأضية 58 - اعتبرت عشيرة طي بمثابة ناحية ادارياً في أزناور - جل آغا جاءت ناحية على حساب أليان	1863 - 1864
المشير مصطفى باشا	58 - الحقت زاخو بماردین - ضمت ناحية جل آغا وناحية أليان المجاورة معاً	1865 - 66 - 1867
المشير مصطفى باشا	انخفض عدد الأضية الى 48 - فصلت عنها زاخو - جل آغا فقط مركز لناحية أليان	1868

الجدول رقم (2) يبين الولايات والسناجق والأقضية التابعة لإيالة كوردستان العثمانية (1848 - 1868) م



Eyalet-i Kürdistan'ı Gösteren 1280 (1864) tarihli Osmanlı Devlet Sâhnâmesi.

صورة رقم (4) نسخة عن صفحة 180 من سالنامه الدولة العثمانية لسنة 1864م تبين عدد الأضية التابعة لإيالة كوردستان وعددها 58



خارطة عثمانية رقم (10) - تبين ولاية الموصل وهي في مركز كردستان العثمانية. طبعة سنة 1893م.

12-4 حدود كردستان العثمانية بحسب المدرسة الجغرافية العثمانية

التعريف بحدود كردستان العثمانية ودراسة جغرافيتها وسكانها وطبوغرافيتها ومجتمعاتها بما فيها الزراعة، كانت من مفردات مناهج التعليم في المدارس العثمانية داخل المدن، ونظراً لأهمية المعلومات الواردة فيها بدقة وكذلك للقيمة المعرفية والأبعاد السياسية لهذه المناهج، سنوردها هنا لاستكمال الصورة وتعميق المعرفة. خاصة أن المعلومات الواردة في السالنامات العثمانية غير كافية، وتقتصر على الجوانب الإدارية.

إن مكانة كردستان العثمانية وموقعها لم يكونا إدارياً، ولا سياسياً مؤقناً، بل كانا موضوعاً للدراسات الجغرافية والتاريخية، حتى شكلت

لأهميتها موضوعاً للتعليم المدرسي بشقيه المدني والعسكري. وهذا دليل على التعامل معها كحقيقة جغرافية، وواقع اجتماعي - سياسي، وكذلك تثبت أن كردستان كانت بلداً ذات خصوصية وهوية قومية ثابتة، وإقليمياً يستظل بالمظلة العثمانية الكبرى.

أحد أبرز تلك الكتب، هو المرجع الجغرافي الذي كان يدرس في المدارس العثمانية، المعروف بكتاب: (الجغرافيا العثمانية) الذي ألفه ضابط الفرسان (kolaxasiyen Siwari) أحمد جمال. الذي عمل مدرساً للجغرافيا في المدارس العسكرية. كما كتب عدة مؤلفات أخرى. (ك ع، ص 244)

ونظراً لأهمية كتابه (الجغرافيا العثمانية) الذي كان مدرجاً في منهاج المدارس الإعدادية العثمانية عهدئذ، فقد دقق واعدت أيضاً من قبل (مجلس التربية العسكرية)، قبل أن يطبع في مطبعة المدرسة العسكرية في بانغالتي (Pangaltiye). ليتحول بعدها لدقته العلمية إلى كتاب معتمد مدنياً وعسكرياً في الوقت نفسه. وطبعت من قبل عدد من المؤسسات التعليمية للدولة العثمانية. وقد عرفت أكثر بطبعة رسمية صدرت في إسطنبول سنة 1895م. ومن ثم طبعت طبعتين لاحقاً. وهذا مؤشر لا على اعتماد الكتاب وتقبل محتواه علمياً فحسب، بل كان مطلوباً للمدارس لسنوات عديدة بعد هذا التاريخ. هذا وقد قسم ووزع الجغرافي والمدرس أحمد جمال في كتابه الجغرافيا العثمانية الدولة العثمانية على جغرافية ثلاث قارات: أوروبا العثمانية، آسيا العثمانية، أفريقيا العثمانية.

وقد أدرج كردستان ضمن قسم آسيا العثمانية. وقد شرح وفصل جغرافية كردستان العثمانية من النواحي كافة، كما تحدث في باب السكان بإسهاب عن الكورد وحياتهم الاجتماعية: "وقد بين ولايات كردستان ورسم حدود كردستان العثمانية على الشكل التالي: ولاية معمورة الأريز، ديار بكر، أرزروم، وان، بدليس وجهات شرق ولاية حلب، سنجق الزور المستقل..." في الصفحة 160 من كتاب

الجغرافيا العثمانية. (ك.ع. ص 244 - ص 245). كما بين أحمد جمال في كتابه الجغرافيا العثمانية تحت عنوان إقليم / منطقة كردستان أن كردستان مشكلة من ست ولايات وسنجد مستقل:

1 - ولاية ارزروم

2 - ولاية معمورة الأرز

3 - ولاية دياربكر

4 - ولاية بدليس

5 - ولاية وان

6 - ولاية الموصل

7 - سنجد زور المستقل الذي يدار من كردستان

وقد فصل خصوصية جغرافية وسكان كل ولاية، ومن ضمنها لواء الزور⁵⁹، مع رسم خرائط دقيقة لها في الصفحة 229 من كتاب الجغرافيا العثمانية. كما كشف عن معلومات غزيرة تحت بند شعوب آسيا العثمانية، وخاصة الكورد، حيث أعطى مساحة واسعة لمجتمعاتهم، ربما تحت تأثير الفعالية والحضور الكوردي الثقافي والاجتماعي على الساحة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر. (ك.ع. 245)

قدم كتاب عثمانى آخر معلومات قيمة، وإضافة إلى معرفة الجغرافيا التاريخية لكردستان العثمانية، وهو كتاب حسين حسنو - I Cografiya - lcmal، الذي يمكن أن نترجم عنوانه إلى (الجغرافيا الشاملة)، الذي صدر سنة (1300 هـ / 1883م). هذا الكتاب الذي لا يقل أهمية عن غيره من المصادر العثمانية الأساسية. وقد عرف كردستان العثمانية كالآتي: "يتشكل هذا الإقليم من ثماني ولايات. الولاية الأولى، هي ولاية أرضروم، ومركز الولاية مدينة أرضروم. تقع الولاية في سهل قرب منابع الفرات. الولاية الثانية هي وان، ومركزها

59 - هي المنطقة التي تعادل تقريباً أراضي محافظة دبر الزور الحالية

مدينة وان. الولاية الثالثة هي بدليس، ومركزها مدينة بدليس. ديرسم هي الولاية الرابعة، مركزها مدينة خوزات، مازكرد أيضاً مدينة شهيرة فيها. ألعزيز هي الولاية الخامسة، ومدنها الشهيرة خربوت، أربجير ومعدن. الولاية السادسة هي ديار بكر ومركزها مدينة ديار بكر على نهر دجلة، تشتهر بتجارته مع البلدان العربية وإيران، تتبعها ماردين وجزيرا بوتان. الموصل هي الولاية السابعة، مركزها مدينة الموصل فيها 50 ألف نسمة، شيدت على ضفة نهر دجلة، مشهورة بالتجارة مع إيران. يتبعها سنجق شارزور، ومركزه هو مدينة كركوك التي تحتوي على عدة مزارات للأنبياء، يتبعها أيضاً مدن السليمانية، روادوز، وأربيل من مدنها المشهورة. هكاري هي الولاية الثامنة، وهي ولاية جبلية، فيها مسيحيون، ومركزها مدينة جولميرك، ومن مدنها الشهيرة أمادية."⁶⁰ (ك. ع. ص 242)

هذا وقد كانت عملية التعليم والمعارف العامة تحافظ بشكل موضوعي على الحقائق العلمية، وتم توثيقها إلى فترة متأخرة نسبياً. فقد وردت في أول أنسيكلوبيديا تركية أواخر القرن التاسع عشر تفاصيل ترسم حدود كردستان. وأعطى شمس الدين سامي وصفاً جغرافياً دقيقاً للبلاد او الوطن المسمى بكوردستان وأكد على أصالتها وأن جذورها تعود إلى حوالي 2300 سنة وأن الشعب الكوردي آري ... ومن الزاوية الجغرافية والمورفولوجية شبه كردستان بمثلث: "وطن كبير في غرب آسيا، والجزء الأعظم منه يقع ضمن الإمبراطورية العثمانية، والقسم الآخر مرتبط بإيران. السكان الذين يعيشون فيه يعرفون بالكورد، هذا الاسم ليس تصنيفاً سياسياً ولا إدارياً. في وقت ما كان لدينا في الدولة العثمانية ولاية كردستان، وحالياً توجد في إيران إيالة كردستان. تتشكل كردستان الموطن من هذين القسمين. على اعتبار أن الكورد مشتتون ويعيشون مع

الشعوب المجاورة، لذلك من الصعب رسم حدود كردستان بدقة. لكن زيادة أو نقصان من الممكن القول بأن: "كوردستان تمتد من ضفاف بحيرتي أورميا ووان وحتى يتابع نهر الكرخ وديالا و باتجاه جريان نهر دجلة. ومن المنطقة التي ينبع منها نهرا دجلة والفرات، وبذلك ضمن الإمبراطورية العثمانية تقع مدن عديدة في كوردستان، موصل، وان وبدليس، ديار بكر، العزيز، ديرسم. ومن جهة جنوب الغرب تتضمن الجزيرة، ويحدها من الشمال الغربي الأناضول. أي بين خطي العرض 34 - 39، وخطي الطول 47 - 46 شرقاً وغرباً، حتى تشبه خارطة كوردستان المثلث. " 61 (ك ع - ص62)

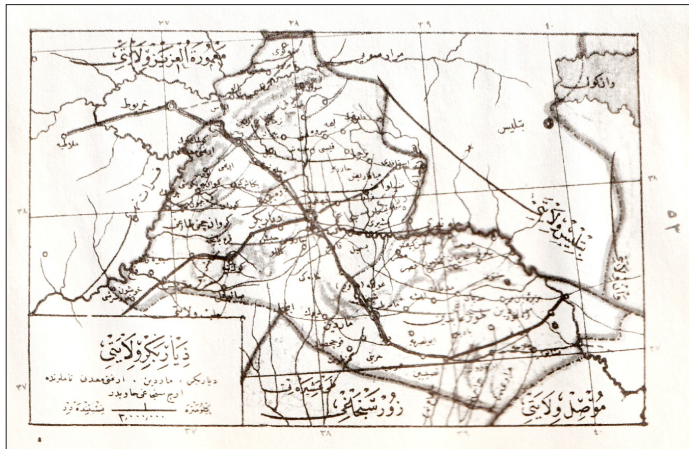
كما بين شمس الدين وجود الكورد خارج هذه الحدود المشار إليها، فالكورد كانوا يسكنون الأناضول و حلب والشام، إضافة إلى روسيا وقفقاسيا، وكذلك في كل أرجاء إيران وخوراسان، كما توجد عشائر كوردية في أفغانستان وبلوجستان. (ك. ع، ص63)

سنلخص نتائج تقاطع المعلومات بين السالنامات وكتب الجغرافيا العثمانية، لبيان التفاصيل الإدارية لعدة ألوية وسناجق من إيالة كوردستان العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهي ديار بكر، الموصل، سنجق زور. وهي الإدارات والسلطات المحلية التي توزعت عليها القسم الرئيس من الجزيرة الفراتية.

61 - من المصدر: شمس الدين سامي فراشري (1850م - 1904) هو كاتب ولغوي ألباني عثماني. من قاموس الأعلام، الجزء الخامس، ص 3840، الذي يعتبر العمل أضخم دائرة معارف في العهد العثماني والدليل الرسمي للدولة العثمانية، طبع في سنة 1889م، وهو ترجمة لجميع الأعلام في الشرق والغرب الذين عاشوا في البلدان الإسلامية، والمؤلف ذكر في مطلع الجزء الأول من قاموس الأعلام " أنه أتى على ذكر كافة الأقوام من أنبياء وخلفاء وصحابة وتابعين ورجال حديث وأبطال وملوك وأمراء... ومن تفصيلات تاريخية وجغرافية على حروف الهجاء، متحرراً للحقيقة، ولقد أتى المؤلف في أعلامه بفتح جديد.

النواحي	الأقضية	السنجاق
حزو. مهراني. هيني. جبخور. منشكور. كيه. طاووس. زيكتي. بشيربيجلك. خويدان. قلوب. هرتاخ. بجار. جنان. بادكان. كيكى. توركمان. أبجوار. همسا. ديرك. متينان. سويرك. زكتي. ترجيل. بهرمكي. قلب. بكتاش. أتاك وتلسما. باليمعدن وجسكا. كويانكولر.	سليفان /فارقين. لجي. ديرك	آمد
أومركا. ستوري. همسا. جزير. حاجبيران. جل آغا. عيسى بكلكي. خليل بكلكي. زاخو. آليان. أزناور وعشيرة طي. بوطان. قوسر	نصيبين. جزير. اوينا. مديات. شرتاخ	ماردين
برواري. اروخ. اروه. زيلان. ديركول خرزان	بالو. جرمك. سيره ك	أرمني

الجدول رقم (3) يبين التوزيع الإداري في ولاية ديار بكر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر



خارطة رقم (11) ولاية ديار بكر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتضم أغلب أراضي الجزيرة الفراتية. عن تجار زاده - إبراهيم طلمي. الأطلس العثماني. طبعة إستانبول سنة 1905. ص 53

ثانياً: ولاية الموصل

تختلف ولاية الموصل عن ولاية ديار بكر في أنها لم تكن ولاية مستقرة، بسبب القرارات الإدارية المتضاربة، التي جعلتها ديناً سنجقاً، وفي أحيان أخرى أقل من ذلك، وكذلك لتناوب تابعيتها لديار بكر وبغداد. فضلاً عن أنها كانت مجرد منطقة (مدينة) ملحقة بإمارة بوتان في المرحلة الأولى من الحكم العثماني، في القرن السادس عشر، إلا أنها تحولت إلى ولاية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كانت تابعة في البدء لإيالة كوردستان، ومن ثم ضمت إليها كل الإمارات الكوردية التي قُضي على كيانها السياسي والإداري، مثل سوران وبابان وبهدينان وشيخان. حتى باتت مطلع القرن العشرين تنافس ولاية ديار بكر في عدد سكانها، واحتوائها على جميع المناطق الكوردية شمال بغداد، التي تقع غرب إيران، وكان يحدها غرباً سنجق زور، وشمالاً ولايتا ديار بكر وهكاري. في الجدول المرفق بعض التفاصيل الإدارية لولاية الموصل.

النواحي / ملاحظات	الأقضية	السناجق التابعة للولاية
لم يرد أسماء النواحي في المصادر التي اعتمدت عليها	عقرة. زيبار. دهوك. زاخو. سنجان. عمادية	الموصل
	رواندوز. أربيل. كويسنجق. صالحية. رانية	شهر زور ومركزها كركوك
	كول انبر. بازيان. ميرج. شهر بازار (حليجة)	سليمانية

الجدول رقم (4) - يبين التوزيع الإداري العام لولاية الموصل في أواخر القرن التاسع عشر

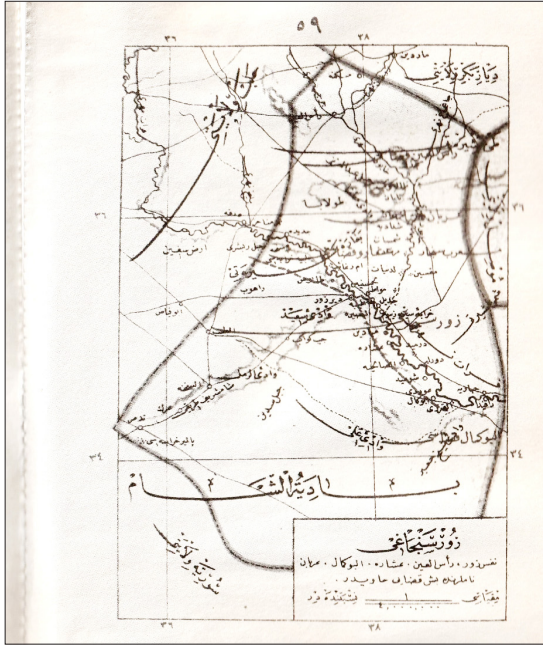
من الملاحظ أنه لم يتبع ولاية الموصل أي بلدة ذات غالبية عربية،

حيث لم تكن قد تشكلت في القرن التاسع عشر، بلدات أو مدن عربية ذات ثقل سكاني. ويعود تشكيل المدن والبلدات والقرى ذات الغالبية العربية جنوب وغرب مدينة الموصل إلى مرحلة الثلث الأول من القرن العشرين، بعد استقرار العشائر العربية الرحل، وتأسيس دولة العراق الحديثة.

ثالثاً: سنجق زور

وهو سنجق دير الزور، الذي عرف في المصادر العثمانية المتأخرة باسم (زور سنجقي) فقط. وعرفت في مصادر أخرى باسم دير الرحبة، وأخيراً بدير الزور. كان سنجقاً واسع المساحة، تبع حلب وديار بكر في بعض المراحل، إلا أنه عرف في مصادر القرن التاسع عشر الجغرافية والتاريخية كسنجق مستقل. كما ورد في السالنامات، وكتب الجغرافيا العثمانية المدرسية على أنها من ضمن إباله كوردستان. ووصفت أراضيها ومناخها: "هواؤها ثقيل، وحر صيفاً، تهطل فيها الأمطار في الخريف والربيع. ونظراً لبعدها عن الطرق، فأهلها لا يستفيدون من الغلال، وينتجون فقط حاجتهم. أراضيها بور ترعى فيها الماشية. مدينة دير هي مركز السنجق، والأقضية فيها هي: عشارة، رأس العين، البصيرة.⁶² (ك.ع، 260) وكان يتبع هذه الأقضية عدد قليل من القرى، منها تدمر، ألبوكمال، ميادين، صالحية، عرابان. للمزيد دقق في الخارطة العثمانية المرفقة.

62 - اعتماداً على كتاب الجغرافيا العثمانية. أحمد جمال. إستانبول، 1895م. ص105، حتى ص 238



الخارطة رقم (12) - تبين تفاصيل سنجق زور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتضم أراضي واسعة من الجزيرة الفراتية. عن تجار زاده - إبراهيم حلمي. الأطلس العثماني. طبعة إستانبول سنة 1905. ص 59

5-12 قصة كردستان العثمانية خلال الزمن المديد

كانت مصطلحات كورد وكوردستان ترد بشكل مكثف في الأدبيات العثمانية، حتى عهد الاتحاديين القوميين الترك، عندها بدأ التعطيم على المصطلح أولاً، ومن ثم تشويبه، واستبعاده عن الاستخدام في الكتب والمداولات الإدارية والسياسية. وأخيراً تم تحريم وتجريم من يتداولها، وتم تعريفها وتوصيفها بجنوب شرق الأناضول.

وكما مر معنا، وتكرر، لاحظنا تداول مصطلح كوردستان حتى آخر سنوات العهد العثماني، بل أعطي للمصطلح، وبالتالي لحقيقة جغرافية كوردستان موقعه المناسب في الكتب والوثائق العثمانية

الرسمية، وخاصة في حقل الإدارة والتدريس. وقد ساهم عدة رحالة عثمانيين في تثبيت وترسيم حدود كردستان من الزاوية العلمية. حتى باتت امتداداً للمعارف الجغرافية والتاريخية القديمة، التي سبقت الإشارة إليها. كما قدمت تفاصيل إدارية عن العلاقة بين إستانبول والحكومات المحلية الكوردية. ولعل أبرز من تطرق بالتفصيل لمجتمعات وعمران وحدود كردستان هو مصطفى بن عبد الله الحنفي الاسطنبولي⁶³ (1609-1657) م، الذي عرف بكتاب جلبي وحاجي خليفة. انصب بعد مشاركته في حملات عسكرية عديدة اهتمامه على العلوم والجغرافيا. كان يجيد العربية والفارسية، ومال لتعلم العلوم والمعارف الأوروبية. ترك ما يربو على عشرين مؤلفاً ورسالة، أهمهما، كتابا (جهان نما) الجغرافي، و(كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون)، الذي كتبه بالعربية وهو بلوغرافيا يتضمن عنوان أكثر من أربعة عشر ألفاً للكتب والرسائل.

شكل كتاب (جهان نما) علامة فارقة في تاريخ الأدب الجغرافي العثماني، فقد كانت معظم الكتابات الجغرافية العثمانية تعتمد على المصادر الشرقية العربية والفارسية أساساً، أو ترجمة لها. أما كاتب جلبي فقد أدرك أهمية الاعتماد على المؤلفات الجغرافية والأطالس الأوروبية، فضلاً عن المشاهدات. (مراد، 2013، ص15) وقد ورد اسم كردستان كإقليم ومناطق واسعة في (جهان نما)، وتكرر. ما نستخلصه من هذا الكتاب، هو أن المدرسة الجغرافية العثمانية كانت ناقلة لمصطلح كردستان، ومدققة في تفاصيلها ومتغيراتها. ما أضافه كاتب جلبي تركز في شرحه المفصل لمناطق كردستان الواسعة خاصة ولايات وان، ديار بكر، وأرضروم. كما صنف

63 - ولد في إستانبول (1609-1657). عرف بين اواسط علماء إستانبول بلقب (كاتب جلبي)، اما بين العاملين في الديوان الهامبوني فقد عرف (حاجي خليفة). وكان يعني في ذلك الوقت بالحاج الكاتب، لأن مصطلح (خليفة) كان يستخدم حتى عهد الإصلاحات في الدولة العثمانية (التنظيمات) في القرن التاسع عشر، للدلالة على العاملين في الوظائف الكتابية.

السناجق الكوردية فيها بصيغ قانونية وسياسية، حيث حدد بموجبه البنية السياسية والإدارية للنظام العثماني في كردستان، حتى باتت (جهان نما) مصدراً لمعرفة طبيعة الإدارة العثمانية لكوردستان.

حيث كانت إدارة السناجق⁶⁴ على الشكل التالي:

أ - السناجق العادية: وهي سناجق تدار من قبل أمير لواء (سنجق بكي) يُعَيَّن ويُعزل من قبل الحكومة العثمانية في إستانبول. وتطبق فيها كل القوانين والإجراءات العثمانية، كما تجبى إيراداتها لصالح الحكومة المركزية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ب - السناجق التي تدار من قبل أسر كردية حاکمة أعلنت ولاءها للدولة العثمانية بعد معركة جالديران 1514م من خلال المساعي التي بذلها ملا إدريس البدليسي مستشار السلطان العثماني سليم الأول، أو تلك التي أعلنت ولاءها عندما فتح العثمانيون مناطقها لاحقاً في عهد السلطان سليمان القانوني. وتشير المصادر العثمانية إلى هذا النوع من السناجق باسم (حكومت)، أو حكومة الكرد (كرد حكومتي)، كما يشار إليها في دفاتر التعيينات العثمانية باسم (إبالت). وفي مقابل ولائها للعثمانيين تمتعت الأسر الكردية الحاكمة في هذه السناجق باستقلال ذاتي في الأمور الإدارية والمالية، فقد كان الحكم فيها وراثياً في الأسر الكردية الحاكمة، كما أن جميع الإيرادات المالية والعينية لهذه السناجق تذهب إلى خزينة الأمير الكردي الذي يحكم السنجق. ولم تكن هذه السناجق مشمولة بعمليات مسح (تحرير) الأراضي التي تجريها الدولة العثمانية للأراضي والممتلكات والسكان في السناجق العادية لغرض احتساب الرسوم والضرائب التي تجبى لصالح الحكومة المركزية، ولذا كانت السناجق التي تحكمها أسر كردية حاکمة توصف بأنها (مفروزة القلم ومقطوعة القدم)، أي أنها خارج نطاق عمليات المسح، ولا

64 - السنجق يعني اللواء، ولهما نفس المدلول والمعنى، وقد يقترَب من مصطلح المحافظة المعاصر.

تطاً أقدام الموظفين العثمانيين أراضيهـا". (مراد، 2013 ص33)
ج - السناجق التي تدار بأسلوب أوجاقلق، أي أن إدارتها تكون بيد
الأمراء المحليين مدى الحياة، وتنتقل بعد وفاتهم إلى أيدي أبنائهم
وأخوتهم بالوراثة.

د- السناجق التي عهدت إدارتها في بعض المناطق إلى زعماء العشائر
الكوردية. وكانت تعرف بسنـجق العشيرة (عشيرة سنـجقي). (مراد،
2013، ص35)⁶⁵

كان هذا النظام هو السائد منذ بداية ضم السلطنة العثمانية
لإمارات وحكومات كردستان مطلع القرن السادس عشر إلى أن
تغير بحسب العديد من المصادر العثمانية، ومنها ما ذكره أحمد
جلال في كتابه الجغرافي حول كيفية الانتقال من الحكم الذاتي إلى
نفوذ السلطة والحكم العثماني المباشر: "النظام الذي نحن بصدد
ذكره، فيما عدا تغييرات بسيطة، ظل على حاله من الاستقلالية
حتى مطلع القرن التاسع عشر. بعد موت السلطان ياوز سليم
تسلم السلطنة سليم الأول (1520 - 1566) م، وبعد قرار الزحف
على إيران وللسبب نفسه أرسل إلى البكوات الكورد فرماناً، أكد
في القرار - الفرمان أن النظام السياسي للحكم الذاتي لإمارات
كوردستان والذي شيده إدريس البدليسي يظل سارياً وثابتاً. وفي
الفرمان تم استخدام وتحشيد البكوات الكورد ضد القزلباش
(العلويين)، وبالتالي الحكم الصفوي الإيراني... هذا وقد ورد في
الفرمان ما نصه: "كل من يحكم إيالة أو قلعة، ويتصرفون بها منذ
فترة طويلة وتعد (يورتلك، أو أوجالك) لهم... وبالتالي كل الأماكن
التابعة لها من حصون، مدن، قرى، مزارع، تصبح ملكاً لهم بشرط
أن تنتقل من الأب إلى الإبن مباشرة." (ك. ع. ص237) اعتماداً على
(Sevgen. 1968. 70).

65 - يعتمد كاتب جليلي على من سبقه لشرح نظام إدارة سناجق كردستان في المرحلة الأولى من الحكم
العثماني، خاصة عيني علي أفندي وقوجه نيشانجي سنة 1522م

كما أن الرحالة والجغرافي أوليا جلبي الذي اهتم بالتفاصيل العمرانية والتحصينات العسكرية، وكذلك بالاقتصاد والاجتماع في كردستان. قد تقاطع مع حاجي خليفة في مسألتين أساسيتين بخصوص موقع كردستان سياسياً ومعرفياً في المنظومة الإدارية والثقافية العثمانية، الأولى، هي ثبات حقيقة أن كردستان كانت وطناً وجغرافية واسعة تنسب للكورد بصفة سيادية وسياسية، إذ استخدم أوليا جلبي مصطلح كردستان الجغرافي والسياسي بهذا المعنى عندما دخل منطقتي سيواس وملاطي في شرق الأناضول إلى الغرب من نهر الفرات. مركزاً أيضاً على الخصوصية الاجتماعية والإثنية والقومية للكورد: "وهم أقوياء وضخام الأجسام وبسبب هذا المناخ الجيد فالأهالي جميلون ومهيبون، ولكن بما أن كردستان منطقة باردة فالنساء الجميلات الشهيرات قلة، وبما أنهم ينتمون للقومية⁶⁶ الكوردية، فما إن تصل البنت لسن العاشرة من عمرها حتى يحل وقت زواجها." (جلبي، 2008، ص21)

أما النقطة الثانية، فقد شرحتها وكررها في كثير من الحالات، لبيان الاستقلالية التامة للعديد من الحكومات الكوردية منتصف القرن السابع عشر، وكنموذج لما ذهب إليه نورد ما ذكره بخصوص قلعة أكيل وإمارتها المستقلة: "في زمن سليم خان، قام كل من الملا إدريس وبيقلي باشا بالاستيلاء على هذه القلعة من أمير كردستان قجور خان الكبير... للقلعة أمير الجيش، وقائد الإنكشارية ولكن أميرها ليس عثمانياً، وليس من الممكن خلعها، ففي حالة وفاة الأمير يحل ابنه محله، لذا فهي حكومة مستقلة، وعندما يبعث له السلطان برسالة يبدؤها بكلمة (جناب)، وإذا توفي الأمير ولم يكن له ولد، يتسلم الحكم محله شخص آخر من ذويه." (جلبي، 2008، ص33)

66 - نفترض أن المصطلح ورد في الأصل باللغة العثمانية بصيغة (ملت)، أي قوم. وقد حافظنا على الترجمة.

وعلى اعتبار أن جلبي كان من المرافقين للجيش العثمانية، فقد روى بالتفصيل الحملة التي قامت ضد عبدال خان أمير حكومة بدليس المستقلة، وقد نقل مشاهدته لتفاصيل محاولة إخضاع هذه الإمارة الاستثنائية بقوتها، وعمرانها للحكم العثماني المباشر. مبنياً كيف زحفت القوات العثمانية، والقوات الكوردية الموالية لها، حتى خلعت عبدال خان عن حكم حكومة بدليس. وما هو مهم في هذا السياق هي صيغة تهديد قائد الحملة (ملك أحمد باشا) لزعماء الإمارة، وتخويفهم بتطبيق الحكم المباشر عليها، وإلغاء استقلالها: "إذا لم ترضوا بهذه الشروط فإنني سأعرض على (ال خليفة)، لكي تعود بلادكم إلى الأملاك العثمانية كما كانت في زمان سليمان خان. (جلبي، 2008، ص308)

هذا وقد كشف جلبي في رحلته عن العديد من الحكومات الكوردية المحلية المستقلة، إلى جانب السناجق الخاضعة للحكم المركزي. وقد عدد خمس حكومات مستقلة في إيالة آمد (ديار بكر) فقط، منتصف القرن السابع عشر: الحكومات الخمسة المستقلة داخل إيالة آمد هي: الجزيرة⁶⁷، أكيل، حزو، بالو، كهنج. ويمنح حكامها لقب مير ميران... " (جلبي، 2008، ص41)

باختصار، لم تكن هنالك أي حساسية عثمانية منذ مطلع القرن السادس عشر، وحتى ما بعد الحرب العالمية الأولى في التعامل مع كردستان، بصفته وطناً للكورد، وقد أعطي المصطلح حقه من النواحي السياسية والإدارية والمعرفية، بل يمكن الاستنتاج بصيغة عامة أن الثقافة العثمانية كانت تعزز بالكورد وكوردستان في كثير من النواحي والمناسبات. كما أن دور المجتمعات الكوردية كان مركزياً في السلطنة العثمانية، حتى استلم القوميون الأتراك والاتحاديون الحكم، وتفاقم الوضع في العهد الجمهوري الكمالي،

67 - المقصود هي جزيرة بوتان، أي حكومة بوتان في شرق إيالة آمد.

وانقلب من التحالف مع الكورد واحترام سيادة كوردستان إلى العداوة، فسياسة الصهر القومي.

12-6 نقاش برلماني بخصوص كوردستان العثمانية

بعد فترة نسيان سياسي وإهمال إداري برزت مسألة كوردستان وحدودها من بوابة قضائية واجتماعية، لتناقش بإسهاب في مجلس المبعوثان (مجلس الأمة التركي / البرلمان). بعد أن كانت قد طرأت متغيرات سياسية وإدارية على نظم الولايات في السلطنة العثمانية، وعلى اعتبار أنه لم يكن قد صدر سابقاً أي قرار بإلغاء إيالة كوردستان، وعندما صدر مرسوم عفو سياسي عام من قبل السلطان عبد الحميد الثاني⁶⁸ لكامل السلطنة بمناسبة إعلان المشروطة الثانية، في سياق خطة الإصلاحات، تضمن نص المرسوم (أو القانون) الذي عرض على مجلس المبعوثان عفواً خاصاً ضمن كوردستان. دَبَّ الخلاف في المجلس حول تحديد جغرافية كوردستان التي لم تكن موضوعاً للنقاش سابقاً، مما جدد الموضوع من عدة نواح، بما فيها السياسية: "التاريخ 27 رجب 1327 هـ (الموافق 14 آب 1909م). المكان مجلس المبعوثان. كان قد مر على إعلان المشروطة الثانية سنة، رئيس المجلس أحمد رضا يقترح أن يضم إلى جدول النقاش موضوعاً غير مدرج سابقاً: (وهو بصدد العفو عن بعض المذنبين، ورد في قرار الباديشاه⁶⁹ اسم كوردستان، والمطلوب أن تتم مناقشة الولايات التي تقع ضمن كوردستان، أقترح إدراجه للنقاش، وضمه إلى الوثائق).. (ك. ع. ص 56) وبين

68 - السلطان عبد الحميد الثاني (1842 1918-) م. لقب بالسلطان الأحمر والسلطان المظلوم. كان مرناً مع الكورد ويعتمد عليهم. رفض عروض تيودور هرتزل في أن يسدد المؤتمر الصهيوني ديون السلطنة العثمانية مقابل اقتطاع فلسطين لانشاء دولة يهودية فيها.

69 - لقب السلطان العثماني

رئيس المجلس أن وزير العدل قد أطلعته على القرار، ولتطبيقه يجب أن نعرف حدود كردستان. ورد ممثل أزمير بافلي كارالودي أفندي: المقصود هو الأناضول؟ فتدّخل سيد بك نائب إزمير أيضاً قائلاً: إن الجرائم السياسية لا توجد في الأناضول. فرد بافلي: يجب قبولها جميعاً كعفو سياسي... في المحصلة قرر المجلس أنه غير قادر على تعريف حدود كردستان وعلى وزارة العدل القيام بذلك." (ك. ع. ص 58) (اعتماداً على محاضر مجلس المبعوثان).

ودون الخوض في التفاصيل، ولتجنب الاستطراد، نذكر بظاهرة سياسية ربما تكون غير معروفة على نطاق واسع، تكمن في أنه قبل سيطرة الاتحاد والترقي على مجلس المبعوثان (البرلمان العثماني)، كان ممثل أي قومية أو مجموعة بشرية يناقش قضاياها، ويطالب بحقوقها ويعرض خصوصياتها بحرية تحت بند مشاكل الوطن. فعلى سبيل المثال، ورد في سياق مناقشة مسائل التربية واللغة في المجلس، أن اقترح ممثل (الشباب) محيي الدين أفندي، والذي تلخص في المطالبة بضرورة التعليم في كردستان. جاء هذا المقترح بشكل صريح، ليعبر عن منطقة أو إيالة كردستان، وذلك في 29 أيار سنة 1326 هجرية الموافق 1910 ميلادية، حيث أكد فيه عضو مجلس المبعوثان محيي الدين أفندي بأن كردستان كانت موطناً للعلم والعرفان سابقاً، وتحولت الآن إلى موطن للجهل، وذلك بسبب الإدارات المحلية. لذلك من الضروري فتح المدارس في كردستان. علماً أنه لم يحدد تماماً أي ولاية أو منطقة من كردستان يشير إليها. (ك. ع. ص 61)

لذلك يمكن الافتراض أنه، حتى أواخر مرحلة حكم عبد الحميد الثاني وبداية حكم جمعية الشباب، كان لا يزال التعامل مع جغرافية كردستان، وكيانيتها، وإن بصيغة عامة تشير إلى حرية التعبير من جهة، واستمرارية ثقل كردستان في الدولة العثمانية. ولم تبدأ سياسات إلغائها إلا بعد تفكك واحتلال الأجزاء الرئيسة من

الإمبراطورية / السلطنة العثمانية. وقد حدث الانقلاب السياسي والمعرفي على مصطلح وكيان كردستان، وبدأت معها سياسة الصهر القومي، وحروب الإبادة في مطلع العهد الجمهوري: "في سنة 1925 وضمن خطة إصلاحات الشرق، التي كانت تهدف إلى إلغاء اسمي كورد وكوردستان من التاريخ والجغرافيا العثمانية، ضمت إلى قائمة المنع أسماء ومصطلحات أخرى، مثل اللاز ولازستان، والجركس... وتم منع التكلم بالكوردية وبدأ ضخ معلومات وأكاذيب كبرى ذات طابع عنصري لخدمة أجنداث تترك كل أقاليم الأناضول الشرقي، وخاصة كردستان. في شتاء 1925 أصدرت وكالة المعارف أي وزارة التربية بياناً بحجة أن هنالك حركات تود تقسيم تركيا، طلب بموجبها عدم ذكر أسماء ومصطلحات: كورد، لاز، جركس، كردستان، لازستان... وبعد سنة 1925 تم فرض عقوبة على كل من يذكر اسم كردستان، وتجريمه بموجب القانون" (ك. ع. ص 84) منذ سنة 1924 ترسخ منع استخدام مصطلح كردستان، وتم ربطه بدعايات خارجية تدعو إلى الانفصال، مما أدى إلى التهيب وتجريم من يستخدمها، بالتوازي مع منع استخدام اللغة الكوردية. حتى تطورت أساليب المحاربة، لدرجة أن انخرط فيها قطاع من الأكاديميين والمثقفين، وتم الترويج لروايات سطحية لتشويه الحقائق التاريخية بخصوص أصالة الكورد. فقد ذكر في هذا السياق التضليلي البرفيسور دكتور تونجر بايكارا Tuncer Baykara روايته، التي أعدت في معهد دراسات الثقافة التركية وتضمنت أن مصطلح كردستان ووجود إيالة بهذا الاسم هي مؤامرة أوروبية، لكي يقفز على حقيقة ووجود إقليم وإيالة باسم كردستان داخل منظومة الحكم العثماني إدارياً وسياسياً وجغرافياً، فقد أحال ذلك إلى: "أن بناء إيالة كردستان في السلطنة العثمانية جاءت كمؤامرة من قبل الأوربيين وكضغوطات في سياق سياسة الإصلاحات، وكنتيجة لتطبيق التنظيمات، وحاول التهرب من حقيقتها الموضوعية الجغرافية

وجذرها الاجتماعي العميق في الأناضول الشرقية." (ك. ع. ص 86) لكنهم وفي مرحلة محاربة الحركات القومية الكردية، والعمل على محو اللغة والجغرافيا الكورديتين من المناهج، تعرضوا لمشكلة تعريف وتوصيف الأناضول، تلك الجغرافيا التي باتت مركز الجمهورية التركية وقلبها، لأنه كان من الصعب دراستها والتعريف بها دون المرور على تعريف وتوصيف كردستان التاريخية في جوارها الشرقي.

النزعات الاستقلالية الكوردية في سهول كوردستان أواخر العهد العثماني

1-13 سياسات العنف والإقصاء للاتحاد والترقي

بعد أن قضي على الإمارات والحكومات وكذلك على سناجق كوردستان المستقلة، وخاصة الاتحاد الذي تشكل بقيادة إمارة بوتان أواسط القرن التاسع عشر، تحولت المجتمعات الكوردية وتجانست في تابعيتها المباشرة لسلطة الدولة العثمانية، وترجم ذلك سياسياً وإدارياً في إعلان إيالة كوردستان العثمانية، ومن ثم إهمال وظيفتها السياسية، وبالتالي تقليص وتقزيم صلاحياتها الإدارية، مع جملة من المعضلات التي رافقت التجربة، ولعل أبرزها عدم إنشاء حكم محلي مركزي قوي لكل الإيالة. وكنتيجة للمتغيرات والصراعات الداخلية والخارجية ازداد وترسخ تطبيق الحكم العثماني المركزي، وخضعت لأوامره الإدارية بشكل مباشر مجتمعات كوردستان في الريف والمدن على حد سواء. كما خضعت المناطق الكوردية لنظام التقسيمات الإدارية العثمانية الجديد، مع جملة من الإجراءات والسياسات العقابية وممارسة عنف السلطنة على أوسع نطاق. ويمكن تحديد مرحلة أواخر القرن التاسع عشر كبداية حقيقية للحكم العثماني المباشر في الريف الكوردستاني

الواسع، الذي جاء تحت عنوان الإصلاحات: "فرضت الإصلاحات وجرى تطبيقها بوتيرة متسارعة، وكان الثمن أن صار العنف الذي مارسته الدولة أمراً عادياً أو حتى مؤسسياً. وهكذا قامت أجهزة جديدة لجمع الضرائب والتجنيد وأخرى قضائية وعسكرية نجحت خلال عقود في تفكيك الإدارات ذات الوضعيات الاستثنائية، كالحكومات المحلية في كردستان." (بوزرسلان، 2015، ص 29)

لذلك تراجع الريف وتجمد تحت ثقل الضرائب، كما انتشرت الأمراض والأوبئة في العديد من المناطق، ودخلت المنطقة مرحلة الركود والمجاعات، ومن ضمنها مناطق هضاب وسهول الجزيرة الفراتية: "نشرت جريدة التايمز في 5 آذار عام 1880 أن الكوارث في ديار بكر والموصل كبيرة جداً، وفقد السكان في المقاطعة الأخيرة وسائل البقاء تماماً." (لازاريف وآخرون، 2012، ص 37)

على الرغم من الفقر والمجاعات وانتشار الأمراض لم يستقر الوضع لصالح السلطة العثمانية، ولم تستسلم القيادات المجتمعية والسياسية الكوردية، بل استمر النشاط النخبوي الكوردي ضد الحكم العثماني، بصيغ مختلفة ومتباينة، وكان يتصاعد بشكل كبير إبان الأزمات والحروب. ففي أثناء الحرب الروسية - العثمانية في أعوام (1877-1878)م برزت المسألة الكوردية وتصدرت المشهد وتراپطت مع سياقات الحرب ومخزجاتها، لأن المعارك كانت تجري على الأراضي ذات الغالبية الكوردية والأرمنية داخل حدود الإمبراطورية العثمانية. وعاد أبناء بدرخان بك للعمل المنظم، وقاموا بالتحشيد وتنظيم الصفوف بهدف استغلال الفرصة للتخلص من الحكم العثماني التركي. وقد حاول عبد الرزاق بدرخان التنسيق مع روسيا القيصرية، لكن مساعيه لم تثمر.

ترافق مع بروز المشكلات الداخلية والمواجهات الخارجية للسلطة العثمانية مع الدول العظمى، سياسات أكثر عنفاً وتشدداً، فما إن وصلت المجتمعات المحكومة من قبل العثمانيين إلى مطلع القرن

العشرين، وتنامت نضالاتها في سبيل الحريات والإصلاح، حتى استلم التيار الأكثر تشدداً الحكم، ومارس ممثلو جمعية الاتحاد والترقي سياسات أكثر اضطهاداً للمعارضين، بل مارست القتل وحملات الإبادة ضد النخب المطالبة بالحرية، خاصة عند الشعوب العربية والأرمنية والكرديّة، حتى ظهر على الساحة: "حكم دكتاتوري دموي مطلق وقف على رأسه الثالوث المعروف أنور باشا الذي أصبح وزيراً للحرية ورئيساً للقيادة العامة وطلعت باشا الذي كان رئيساً لجمعية الاتحاد والترقي وصار وزيراً للداخلية، وجمال باشا الذي صار وزيراً للبحرية وحاكماً على إستانبول. ولم يبق للسلطان العجوز والمتشكك محمد الخامس أي دور في الحكم". (مظهر، 2013، ص117)

13-2 مظاهر التعاون والتحالف العربي الكوردي

ولد تزايد العنف واضطهاد العثمانيين لأبناء شعوب المنطقة، وقمعهم للحركات التحررية لشعوبها صيغ متقدمة من العلاقات السياسية، التي ارتقت إلى مستوى التنسيق والتحالف بين الكورد والعرب، وخاصة مطلع القرن العشرين. إذ كانت مصر قد احتضنت النشاط الكورد، من الزعامات التقليدية والمتقنين الكورد، لدرجة أن أصدر مقداد عالي بدرخان جريدة كردستان في القاهرة في 22 نيسان عام 1898م. وبُنيت الجسور السياسية بين الكورد والعرب عاماً بعد آخر، عبر عدة قنوات، كانت إحداهما جريدة كردستان، وجهود النشاط من أفراد عائلة بدرخان بك. كما تضافرت جميع جهود النخب المتنورة في الدولة العثمانية من أجل إنهاء نظام الحكم الاستبدادي للعثمانيين. لذلك تعاونت النخب العربية والأرمنية والكرديّة مع بعض النخب التركية لإحداث إصلاحات حقيقية في بنية السلطة العثمانية. لكن سرعان ما انقلبت الأمور ضد القوميات غير

التركية، فقد اتبع الاتحاديون سياسة عنصرية صريحة ضد القوميات غير التركية، وصلت إلى إعدام الكثير من دعاة الإصلاح والتحرر. مهد كل ذلك للعمل المشترك بين النخب الكوردية والعربية للقيام بنشاطات سياسية، وصولاً إلى انتفاضات منظمة ضد سلطة الاتحاديين الأتراك. كانت أبرزها في تلك السنوات تعاون الطرفين في دعم انتفاضة شمال منطقة بوتان، المعروفة بانتفاضة بشار جتو ضد العثمانيين: "ومن الشواهد التاريخية المبكرة التي تلقي بعض الضوء على هذه الحقيقة، يمكن ذكر الأحداث التي رافقت انتفاضة بشار جتو والتي وقعت في منطقة سعرد، قبل نجاح ثورة الاتحاديين بسنتين ونصف. فبعد فشل القوات العديدة التي أرسلها الباب العالي بقيادة عزت باشا لقمع الانتفاضة، امتد لهيبها إلى منطقة ديار بكر حيث انضم إليها - كما تشير إلى ذلك وثائق الأرشيف الحربي التاريخي المركزي وأرشيف السياسة الخارجية الروسية - عدد من رجال القبائل العربية. وعندما اضطر قائد الانتفاضة إلى الهرب تحت ضغط القوات العثمانية المتزايد وبعد معارك دامية، فإنه التجأ - حسب ما أوردته بعض المصادر - إلى اليمن التي ترك نضال شعبها، وحسبما تؤكد الوثائق نفسها، تأثيراً ملموساً على الأكراد." (مظهر، 2012، ص 131)

وعلى نطاق أوسع، تأتي ظاهرة الحلف القبلي الملي، باستمراريتها وتأثيرها المديد، كأحد أهم تعبيرات التحالف بين القبائل الكوردية والعربية عبر مراحل تاريخية طويلة نسبياً.

3-13 الطموحات الاستقلالية للحلف القبلي الملي

تاريخياً تمكنت السلطة العثمانية من تركيز وترسيخ قوتها ووجودها في غرب الإمبراطورية، وخاصة سوريا والعراق اعتماداً على قوة وفعالية المجتمعات الكوردية، حتى تفرغت قيادة السلطنة

للخطر القادم من الغرب، من قلب أوروبا. حيث تمكنت من تأمين حدودها الشرقية، ونواتها الجغرافية الأساسية، أي بلاد العرب وكوردستان دون خوض حروب كبيرة. وفي مراحل متأخرة نسبياً، وفي سياق المتغيرات السياسية والاجتماعية والديمقراطية، وبعد أن تراجع دور ولاية آمد (ديار بك)، وتقلصت فعالية إقليمها الواسع، كما لم تعد طرق التجارة بين أوروبا والهند تمر عبرها، برزت قوة قبلية جديدة وكبيرة على سهول الجزيرة الفراتية، إذ تكون وتوسع الحلف القبلي الملي، وبدأت هذه القوة القبلية تتحول إلى قوة إقليمية منظمة تأكلت أمامها قوة الحواضر التاريخية، مثل آمد، وماردين، والرقعة.

توج هذا التنامي في أوضح صيغه باتحادات واستقطابات قبلية واسعة تحت مظلة الاتحاد القبلي الملي. الذي قام بعدة مهام، منها حفظ النظام في الجزيرة، وملء الفراغ الإداري والأمني الذي حصل في مناطق الفرات وسهول الجزيرة. تأسس هذا الاتحاد، والتفت القبائل حول عموده الفقري، أي قبيلة ملان (Milan) الكوردية، كما كانت نواة هذه القبيلة المحورية فرع، أو قسم يسمى باميري (Bamiri))، وبرزت من هذه الأخيرة زعامة عائلة كلش عدي، ومن ثم ظهرت مجموعة من القادة الإداريين العثمانيين، والقبليين حتى الوصول أخيراً إلى إبراهيم باشا الملي، فكان أحد أبرز قادة تشكيلات القوات الحميدية⁷⁰.

كان لصعود قوة الحلف الملي علاقة موضوعية بعملية إقصاء العرب من الحكم والإدارات في العهد العثماني. ومن جهة أخرى تفاعلت عملية صعودها مع ظهور وتصاعد حركة عربية أيديولوجية ودينية متشددة ومعادية للعثمانيين، هي الحركة الوهابية في قلب

70 - لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على بحثنا: الدور السياسي لعائلة إبراهيم باشا الملي. الذي صدر عن مركز الدراسات الفرنسية في حلب. وكذلك صدر لاحقاً باللغة العربية عن مركز الدراسات والوثائق بجامعة دهوك في إقليم كوردستان العراق سنة 2012.

الجزيرة العربية، لذلك تمت تهيئة هذا الحلف الكبير، وتوظيفه من قبل العثمانيين لوقف المد الوهابي نحو الشمال. بحيث قام الحلف القبلي الملي بمواجهة الغزو الوهابي سنة 1818م. كما استفاد هذا الاتحاد المّلي الكوردي - العربي من التفكك المستمر للسلطة الإمبراطورية العثمانية أكثر من خدمتها للدولة. في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، تألف الحلف من حوالي 50 ألف خيمة و20 ألف فارس تحت قيادة المحارب أيوب، الذي كان آخر حصن ضد أشرس هجمة لتحالف العنزة البدوي الوهابي باتجاه الشمال في سنة 1818، في وقت كانت السلطات العثمانية في وسط وجنوب سوريا تحدّر بدورها من أن المّلية مع حلفائهم البرازية الكورد يستولون على مناطق السهوب حول حماة. ترك غزو واحتلال سوريا العثمانية من قبل إبراهيم باشا المصري في عام 1831 الكونفدرالية المليية واقعة حرفياً بين إمبراطورية ضعيفة، ودولة مركزية جديدة حيوية (مصر). في البداية وقف أيوب باشا إلى جانب المصريين، وتعهدوا بالولاء لإبراهيم ومحمد علي في مقابل استمرار الاعتراف بصفته (أمير قبلي)، لكنه فشل في كسب ثقتهم، وسرعان ما اشتكى من الإدارة الجديدة، التي كانت تمنع قبائله من التحرك في المراعي الصيفية التقليدية في الرقة. حدث انشقاق داخل قبيلة المليية نفسها، وذلك بعد قيام أيوب بتحويل الولاء مرة أخرى، حيث قدم دعمه للعثمانيين عندما استعادوا السيطرة على الضفة الشرقية للفرات في عام 1834، ولكن وقعوا ضحية، مثل البدرخانيين، تحت حملة محمد رشيد باشا اللاحقة لتقليص نفوذ الإمارات الكوردية في المنطقة بالقوة. (وينتر، 2019، الحوار 74)

امتد النفوذ القبلي لهذا الحلف إلى مساحات شاسعة ضمت أجزاء من ولايات: ديار بكر، حلب والموصل، وظلت الرقة تحت نفوذها لفترة طويلة.

إلا أن المركز الحضري لجغرافية الاتحاد الملي كانت مدينة ويرانشهر

(weransehir) الواقعة حالياً في شمال الحدود بين سوريا وتركيا، بين مدينتي رأس العين وتل أبيض، وتبعد عن الحدود التركية - السورية حوالي عشرين كيلومتراً. هذا وقد كانت جغرافية انتشار الاتحاد القبلي الملي على الشكل الآتي: "تقع منازل هذه الطوائف الكردية في الولايات الشرقية والجنوبية من تركيا، وشمالى الشرق من سوريا. يحدها قوس يمتد من بلدة الجزيرة ونهر الخابور إلى بينغول صاعداً، وإلى بلدة سفريك نازلاً. ومن هناك إلى بيره جك وأورفه غرباً. وإلى الحسجة وجبل سنجان جنوباً. ومن هناك إلى ماردين والجزيرة شرقاً فتقع مواطنها في الجنوب من جبال طوروس الشرقية وعلى نهر الفرات نحو الشرق والغرب. وتقع بلدة ويران شهر - مركز رؤساء هذه الطوائف - في وسط الخط بين ماردين وأورفة." (أبو بكر، 1973، ص5)

كان الاتحاد يتألف من ثلاث وثلاثين قبيلة وعشيرة: "انضمت إليها سلسلة من القبائل الكردية والعربية إلى درجة نستطيع إحصاءها في أيامنا هذه بأكثر من ثلاثين قبيلة، من ضمنها قبائل يزيدية، وحوالي اثنتي عشرة قبيلة عربية. وهي مجموعات ذات أهمية متفاوتة تتراوح بين عشرين وأربعمئة خيمة." (رونودو، 2000، ص60). بدأت المرحلة السياسية الأولى لنهضة الاتحاد القبلي الملي مطلع القرن الثامن عشر عندما أرادت السلطة المركزية العثمانية الاستفادة من دورها وإمكاناتها في استتباب الأمن في سهول الجزيرة الفراتية وشمال بلاد الشام، ووضع حد لامتداد البدو شمالاً نتيجة للانزياح الطبيعي والهجرة من الجزيرة العربية نحو أعالي الجزيرة الفراتية.

وفي محاولة لاحقة شجعت السلطة العثمانية أقساماً أخرى من قبيلة ملان خاصة أفخاذ (بامران، عمريان، دوديكان) مع بعض العائلات التركمانية للاستقرار في الرقة من جديد لإعادة أعمار المدينة وريفها والعمل في الزراعة، إلا أن معظمهم عاد إلى حياة

نصف الترحال، وظل قسم آخر مستقرين في المدينة، ومن المحتمل أن يكون من تبقى في المدينة هم أجداد العائلات الحضرية القديمة في الرقة. ويبدو أنه كان لصعود شخصية تمر باشا دور في ضبط الأوضاع في الرقة، حيث تزايدت قوة تمر باشا في قيادة قبائل ملان وبسط سيطرته على رقعة واسعة ونافس زعامة ديار بكر الكوردية الحضرية. فاصطدمت قبائل الملان بأهل ديار بكر في أكثر من مناسبة، إلى أن رقي تمر باشا في سلم الوظائف والحكم العثماني إلى أن أصبح والياً على الرقة سنة 1800م.

كتب عن هذه المرحلة المؤرخ عبد القادر عياش: "في سنة 1205هـ - 1790م ثار تيمور باشا الملي رئيس قبيلة المليية الكردية الكثيرة العدد، وكانت تعيش على تربية المواشي وتتجول في الأراضي الواقعة ضمن إيالات الرقة وديار بكر و حلب، وكان نفوذ تيمور قد ازداد وفرض سيطرته على القرى والقبائل، وأخذ يجبي الضرائب من السكان لنفسه واستولى على جميع المراكز الواقعة ضمن إيالتي حلب وديار بكر والرقة وامتد نفوذه إلى إيالة حلب لعدم وجود مقاومة له... وفي سنة 1215 هـ 1800م عين تيمور بك الملي رئيس عشيرة المليية والثائر السابق والياً على الرقة بعد أن صدر عفو السلطان عنه ومنح رتبة الوزارة" (عياش، 1989، ص324).

في سياق متابعة تفاصيل تاريخ الاتحاد الملي، يتضح للدارس أنه كلما زادت قوة الاتحاد القبلي الملي ونزع قاداته مع مرور الزمن إلى مزيد من الاستقلالية عن السلطة العثمانية المركزية والتحرر النسبي عن الحكم في استانبول، كانت السلطة العثمانية تلجأ إلى العنف وتشن حملة عسكرية على المليية لتدمير قوتها المتعاظمة، ولإجبارها على البقاء ضمن حدود سيطرة الدولة. وكانت توظف باستمرار طاقة الاتحاد القبلي الملي، وتستغل من جديد فترة نهوضها وكذلك ضعفها لضبط التوازنات الداخلية في هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية. وفي سياق سياسة السلطنة هذه تم

تجريد تمر باشا من قوته وعين أخوه إبراهيم باشا رئيساً للقبيلة الملية، وقد كان ضعيفاً بالمقارنة مع سلفه.⁷¹

لاحقاً وفي عهد أيوب بك ابن إبراهيم باشا الأول استقل الاتحاد الملي بشؤونه وطور أيوب بك قوة القبيلة، ولم يكثر كثيراً لأوامر الحكومة العثمانية ودام حكمه لفترة طويلة، إلى أن زحف الجيش العثماني عليه، ودارت بين القوات الملية والعثمانية معارك دامية أسفرت عن القبض على أيوب بك، وسجنه في قلعة ديار بكر، وظل مسجوناً إلى أن مات فانقلت الرئاسة إلى ابنه تيمايو بك، وهو حفيد تيمور باشا السابق الذكر.

مع حكم تيمايو بك دخلت القبائل الملية معترك النزاعات السياسية فانتهز تيمايو بك فرصة الخلاف والقتال بين الحكومة العثمانية وبين خديوي مصر إبراهيم باشا فتحالف مع المصريين وقدم للقوات المصرية الكثير من المساعدات. وذلك بحسب المؤرخ محمد أمين زكي.

إثر ذلك انتقلت قيادة الاتحاد الملي إلى موقع سياسي جديد فخطت خطوة خطيرة في تاريخها السياسي والعسكري، تمثل في تحالف تيمايو باشا "تمو" وتعاونه مع إبراهيم باشا المصري ورغبتها المشتركة في مقاومة السلطنة العثمانية والتخلص من سلطتها ونفوذها المركزي، إذ تشير بعض الروايات على تقديم الحلف الملي الطعام والمواشي والإمدادات اللوجستية للجيش المصري، فضلاً عن أنهم قاتلوا معاً لمواجهة قوات العثمانيين، كما أفسحوا المجال للقوات المصرية للدخول إلى بعض المناطق الكوردية قرب مركز السلطنة العثمانية. (كران، بلا، ص 65)

تشير بعض الروايات والمصادر إلى أن العثمانيين قد سمموا تيمايو باشا، أو قتل في المعارك عام 1835م، بعد هزيمة إبراهيم باشا

71 - ويمكن الإشارة إليه بإبراهيم باشا الأول جد إبراهيم باشا الذي ثار على الاتحاديين

المصري ونزاجع قواته وانسحابها من بلاد الشام أمام تقدم قوات السلطنة العثمانية المركزية، وذلك بمساعدة أوربية كبيرة. (كران، بلا، ص66) ⁷²

خسرت القبائل المليية نتيجة تحالفها مع المصريين ونزعتها الاستقلالية مكانتها، وجيشها وقتل تيمايوي بك، بحسب أغلب الروايات: "لكن الأمر لم يدم إذ قتل في المعركة بعد ذلك بقليل، وبعد وفاة الرجل وجلاء الجيش المصري من البلاد المفتوحة عادت الحكومة العثمانية فبسطت حكمها على هذه البلاد مرة أخرى، ونظراً لفقدان العشيرة المليية هذه زعيمها الأوحد نزلت بها مصائب وويلات عظيمة حيث أغارت عليها عشيرتنا طي وشمير العربيتان واستولتا على كثير من القرى والبلدان التي كانت منازل ومأوى للأكراد" (زكي، 1985، ص224)

13-4 نواة دولة ذات حكم ذاتي

دخل الحلف القبلي الملي ومعهم أغلب مناطق الجزيرة الفراتية منعطفاً سياسياً حاداً ومهتماً، ولعله كان التحول الأكبر الذي طرأ على حياة الاتحاد القبلي الملي، وعلى دور زعامته العائلية مع صدور قرار تشكيل الأفواج العسكرية الحميدية العثمانية. إذ كان لفرمان تشكيل الفرسان الحميدية حوالي عام 1891م الدور الأبرز في تاريخ الحلف وزعامة العائلة. هذا القرار الذي عوم دور قبائل الملان السياسي، ودفع زعامتها العائلية القبلية نحو سويات جديدة من النشاط السياسي الطموح. لقد شكلت الأفواج الحميدية الرافعة الأهم لتنامي دور الاتحاد القبلي والعائلة الحاكمة، وتحديداً رسخت زعامة إبراهيم باشا "برهو" وأدخلت الاتحاد القبلي الملي تحت قيادته

72 - انظر أيضاً محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ كورد وكوردستان، ص 223

المعادلة السياسية في جنوب غرب كردستان العثمانية وشمال سورية. وبات إبراهيم باشا أحد أهم وأقوى الشخصيات السياسية - الشعبية في السلطنة العثمانية نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لدرجة أن كسب لقب مير ميران كردستان "ويعني أمير أمراء كردستان".⁷³

دعمت الفرسان الحميدية أركان الدولة العثمانية، وعززت سلطة السلطان عبد الحميد نفسه، لأنها كانت قوياً خاصة موالية له تماماً من جهة، كما أمنت مناعة الدولة ضد الكثير من المخاطر الداخلية والتهديدات الخارجية من جهة أخرى. هذا ويرجح أن فكرة تشكيل القوات الحميدية تبلورت في سياق الصراع العثماني مع روسيا القيصرية، فقد أوعز السلطان عبد الحميد لمكافأة الأكراد مكافأة أكبر من أجل أن يصبحوا مخلصين للسلطان، والطريقة الأكثر فعالية لضبط الأمن والنظام في الأناضول الشرقي (بروينسن، 2007، 404).

توافرت فرصة ذهبية لإبراهيم باشا المتزعم للقبيلة والقائد لقواتها غير النظامية لينخرط في سلك الدولة العثمانية، ويرتقي بتنظيم قواته القبليّة البسيطة والعفوية نحو أفواج نظامية مدربة ومؤهلة للحرب تحت راية السلطان عبد الحميد نفسه. وقد حققت هذه الخطوة بالفعل اندماجاً في منظومة السلطنة العثمانية السياسية والعسكرية والإدارية، فاندمج ما هو قبلي شعبي بما هو سياسي تابع مباشرة للدولة.

لذلك توجت عملية تشكيل الأفواج الحميدية زعامة عائلة كلش عدي على مجمل المنطقة الغربية الجنوبية من كردستان العثمانية، وحتى أجزاء من شمالي سوريا ورسخت أكثر فأكثر دور الكورد العسكري، إذ غلب على هذه الأفواج الطابع الكوردي كما

73 - انظر في الملحق صورة عن وثيقة الفرمان العثماني بمنح هذه المرتبة

ذكر سابقاً. وتزايد عدد أفواج المتطوعين عاماً بعد آخر. فكانوا ينتسبون إلى الأفواج من جميع المناطق الكوردية، ومن خارجها أحياناً. لدرجة أن تم تجنيد فوجين من الفرسان الحميدية من بين كورد حماه، وكانوا من أبناء قبيلتي خزركا وكوران. هذا وبلغ عدد الأفواج التي تخضع لقيادة إبراهيم باشا ثلاثة وستين فوجاً في ذروة التجنيد والتنظيم. (كران، بلا، ص77)

فعلت قوة الأفواج الحميدية وكثرتها ورشخت دور إبراهيم باشا، ونافس ولاية المدن الكبرى، ورفع من مستوى الدور السياسي والعسكري للاتحاد القبلي الملي بزعامته ليكون صاحب السطوة والكلمة الأولى في شمال بلاد الشام وغرب كوردستان. وبات إبراهيم باشا قريباً من تحقيق حلمه ببسط سيطرته ومد نفوذه إلى مدينة حلب التي كان يعتبرها مركزاً للتجارة والمال، فضلاً عن أنها بوابة للوصول إلى البحر فأوروبا. لقد كانت حلب قبلته وغايته السياسية الإستراتيجية، وبوابة طموحه نحو الاستقلال عن إستانبول، عند توافر المناخ والوقت المناسبين.

لقد منح السلطان عبد الحميد صلاحيات واسعة للفرسان الحميدية، وبرز نجم إبراهيم باشا كنتيجة لتوسع هذه الصلاحيات، وكذلك في سياق تنامي الصراعات الداخلية، فتالت عليه الألقاب وتبلور حلمه السياسي بتحقيق أكبر قدر من الاستقلال، لذلك شكل إبراهيم باشا نواة دولة ذات حكم ذاتي عاصمتها مدينة ويران شهر. وجمع ثروة مالية هائلة واستقطب الحرفيين والتجار والإداريين. حدث كل هذا دون أن يظهر لديه بوادر أيديولوجيا قومية أو أفكار استقلالية واضحة وحادة. (ادي كورد، بلا، ص68)

على الرغم من أن زعامته القبلية - العسكرية كانت تتعارض مع الزعامة القومية الثقافية - الحضرية الكوردية أحياناً، وبصطدم مع ممثلها من النخب الحضرية وخاصة داخل مدينة ديار بكر، إلا أن ظاهرة استقلالية وقوة الملية بقيادة إبراهيم باشا اكتسبت في

المحصلة صفة قومية. وإن لم يفضِ الواقع السياسي وتطبيقاته العملية إلى أفكار وممارسات قومية صرّف.

5-13 معارضة سياسية كردية للفرسان الحميدية

عارضت أغلب القيادات القومية الكردية تشكيل الفصائل الحميدية، إذ تشير بعض المصادر إلى أن العائلة البدرخانية التي كانت تقود النخب القومية الكردية في تلك المرحلة عارضت الانضمام إلى هذه الفصائل. ففي جريدة كردستان⁷⁴ وردت انتقادات صريحة للفرسان الحميدية، ووصفت بالمؤسسة الفاسدة. كما بينت أسباب تشكل الفرسان الحميدية، ونتائج تشكيلها السلبي على الكورد وقضيتهم. ودعت الجريدة القبائل الكردية والعربية إلى عدم الانضمام إليها والمشاركة في نشاطاتها. (زاخوي، 2008، ص 101)

تبلور في مطلع القرن العشرين اتجاهان سياسيان في شرق الإمبراطورية العثمانية، الأول هو القومي الكوردي المدني إن جاز التعبير، ممثلاً بالجمعية الكردية الفتاة وغيرها، وكانت تدعو إلى الإصلاحات داخل الدولة العثمانية، وتعارض حكم السلطان، وتنسق عملياً مع ممثلي الاتحاد والترقي. أما الاتجاه الآخر فتمثل بالزعامات القبلية الكردية وكانت أقواها هي زعامة إبراهيم باشا الملي، وكانت موالية، بل مدافعة عن السلطان عبد الحميد الثاني وتعمل على ترسيخ سلطته وتدافع عن شرعية السلطنة بزعامته. لذلك راهن إبراهيم باشا على السلطان عبد الحميد والمشير (شاكر زكي باشا) قائد الجيش الرابع العثماني في أرزنجان، لتحقيق طموحاته السياسية أولاً، وتثبيت زعامته القبلية ثانياً.

74 - جريدة "كردستان" أول جريدة ناطقة باللغة الكردية، صدر العدد الأول منها في القاهرة في 22 نيسان عام 1898م. أصدرها مدحت مقداد بدرخان وكانت تمثل الاتجاه القومي الكردي الداعي إلى التحرر عن العثمانيين.

إلا أن إبراهيم باشا أدرك لاحقاً أن الدولة العثمانية في طريقها إلى التفكك، وأن سلطة السلطان عبد الحميد في تراجع، وعلى اعتبار أن علاقاته كانت متوترة مع الاتحاديين، فقد خطط للتحرر من السلطة التركية المركزية، والاستعانة بالأوروبيين. وثمة سرديات تاريخية تشير إلى أنه قد ثار عملياً على السلطة العثمانية، وعلى الاتحاديين تحديداً: "في بداية القرن العشرين قام إبراهيم باشا رئيس عشائر الملان الكردية بثورة، ويقول السفير الروسي في إسطنبول بأن إبراهيم باشا كان صاحب نفوذ قوي في المنطقة حتى أصبحت طلباته عند السلطان تلبى أكثر من طلبات بعض أركان حكمه. وكان يسيطر على بيرجيك حتى الفرات ومن الموصل حتى دجلة. وهو يحكم هذه المنطقة. وحسب أقوال أحد السياح الألمان بأن إبراهيم باشا هو - ملك كردستان غير المتوج - وفي عامي 1906-1907 خرجت عن سلطته الفعلية ديار بكر وأورفة و حلب." (كران، بلا، ص 77)

سعى إبراهيم باشا إلى أن يبدأ استقلاله من حلب، فاتصل مع القناصل الأوروبيين وخاصة الفرنسي. وتشير مصادر العائلة ووثائقها⁷⁵ إلى أنه قد اجتمع مع القنصل الفرنسي في منزل القنصل النمساوي بوخا بمدينة حلب سنة 1904، كما هو موثق في الصورة المرفقة (في الملحق).

لكن يمكن الاستخلاص والاستنتاج من صرعات هذه المرحلة وما تبعتها، وكذلك من جهود إبراهيم باشا في ضم حلب إلى مجال نفوذه، بعدم وجود رغبة عند نخب حلب أن يبسط إبراهيم باشا حكمه على المدينة، أو تقع بشكل أو آخر تحت دائرة نفوذه. وهذا الموقف السلبي لفعاليات حلب تجاه إبراهيم باشا جاء على الأرجح بتحريض من الاتحاديين، كما أن النخب الحضرية بحلب لم تكن ترغب في أن تحكم من قبل زعيم عشائري كوردي، ويرأس في الوقت نفسه

75 - حوار مع محمد علي حفيد إبراهيم باشا. مجلة لحوار. العدد 11 - 1996 , وكذلك حوار خاص مع شقيقه عبد الإله الباشا، بهدف استكمال وترميم معلومات هذا البحث.

عدد كبير من الفصائل الحميدية. وهذا يتوافق مع رواية وتوصيف المؤرخ كامل الغزي لدور إبراهيم باشا السياسي وإصرار الزعامات المدنية في ديار بكر وحلب لفتح التحقيق معه، ووضع حد لنفوذ المتنامي.

يبدو أن الاجتماع في منزل القنصل بوشا في حلب كان على الأرجح بداية الاتصال مع القناصل الأوربيين، ومؤشراً على الخلاف بينه وبين الأتراك الاتحاديين الذين أقنعوا السلطان فيما بعد، بإرساله إلى دمشق لحماية طريق الحجاز وقوافل الحج.

وكانت خطة الاتحاديين تكمن في سحب إبراهيم باشا من بلاده وعزله عن محيطه ومن ثم قتله. ويبدو أن سفيري فرنسا وإنكلترا في الأستانة قد علموا أن الاتحاديين يريدون التخلص من إبراهيم باشا، كونه أحد دعائم قوة السلطان عبد الحميد. فأرسلوا الخبر بالشيفرة إلى قنصليهما في دمشق. وعندما قصد إبراهيم باشا القنصلين كاشفوه بالسفر، فأخذ احتياظه ولم يدخل إلى الوالي في دار الحكومة بدمشق، إلا ومعه قوة كبيرة. ومن ثم انسحب من المرحلة بدمشق إلى شمال سورية. وتبين له في كل مرحلة من مراحل عودته أن الاتحاديين خططوا للقضاء عليه، فحاض معارك صغيرة في طريق العودة. في انتظار معركته الحاسمة مع الاتحاديين، وبالتالي المواجهة الدامية مع قوة الدولة التركية الواقعة في قبضة الاتحاد والترقي. لذلك أخذ المزيد من الحيطة وعاد بأدراجه وقواته إلى حلب، ومن ثم إلى مدينة ويران شهر. وخرج من الفخ الذي نصب له بعيداً عن أرضه ووسطه الاجتماعي.

في حين تشير مصادر أخرى أن إبراهيم باشا أراد احتلال دمشق بالفعل لمقاومة الاتحاديين من بلاد الشام، ودعم سلطة السلطان عبد الحميد بمؤازرة أهالي دمشق والعرب عموماً. وهو لم يعترف أصلاً بسلطة الاتحاديين وأراد أن تثور كل سوريا عليهم: "في تموز 1908 وضعت ثورة تركيا الفتاة نهاية لحكم عبد الحميد، فما كان

من إبراهيم باشا إلا أن ثار ورفض الاعتراف بالنظام الجديد، وأعلن استقلاله وحاول تحريض سوريا كلها على الثورة لصالح السلطان و ضد تركيا الفتاة على ما يبدو. غير أن عمليات عسكرية وافية بالعرض قام بها الجيش التركي أدت إلى إلحاق الهزيمة بإبراهيم" (برونيسن، 2007، ص 412).

زحف الاتحاديون الأتراك بجيش كبير على مناطق الملان ودمروا ويران شهر العاصمة، واستولوا على الحوانيت وعلى جزء من أموال إبراهيم باشا الخاصة، فانسحب هو وقسم من قواته إلى الشرق. بهدف كسب الوقت والتحصن في جبل سنجار لدى طفائه من الكورد الإيزيديين، لحين استجماع قوته وحصول تغيرات في المعادلات العسكرية والسياسية. ظل على أمل أن يأتيه الدعم من فرنسا، أو من بريطانيا العظمى عبر جنوب العراق ليتمكن من المقاومة، والتقدم بمشروعه السياسي، ولكن لم يصله أي دعم فعلي. وانهار حلفه القبلي وتفكك. ولم يتمكن من مقاومة الجيوش التركية وضربات مدافعها المدمرة. مات في أجواء الانسحاب هذه مريضاً سنة 1908 في قرية بيزاي شمال مدينة الحسكة الحالية، وهو على وشك الوصول إلى جبل سنجار. دفن تحت صخرة كبيرة بطريقة درامية. ولا يزال قبره موجوداً في "تل بيزاري" شرق قرية صفيا شمال مدينة الحسكة. استسلم أبناؤه لاحقاً، وألقت القوات التركية القبض عليهم وزجت بهم في السجون، كما حكمت عليهم بالإعدام. خسر إبراهيم باشا موقعه السياسي عندما انتهى حكم السلطان عبد الحميد، وتبخرت ألامه وطموحاته السياسية قبل وفاته، وخاصة حلم ضم مدينة حلب الحاضرة الإستراتيجية إلى منطقة نفوذه.

خلفت إبراهيم باشا زوجته القوية خنسة خانم، وقادت ما تبقى من الاتحاد القبلي الملي. أحسنت إدارة شؤون القبيلة من بعده واتصلت بالقناصل الأوروبيين خاصة الفرنسي والبريطاني، طالبة

المساعدة لإطلاق سراح أبنائها، لكن الاتحاديين سمموا عبد الحميد أكبر أبناء إبراهيم باشا. وتعرضت العائلة لمحنة كبيرة إلى أن أُفْرِج عن الصغار، أي من كان دون سن الثامنة عشرة، فأطلق سراح خليل بك أولاً، وكان عمره 18 عاماً سنة 1909، وبقي كل من محمود بك وإسماعيل بك في السجن. استطاع خليل بك ابن إبراهيم باشا أن يحسن وضعه الاجتماعي والسياسي، فتزوج بنت عبد القادر باشا، وهو أحد المقربين من الاتحاديين، وكان كوردياً متنفذاً من ديار بكر. تمكن الرجل من التوسط لإطلاق سراح إخوته. قادت خنسة خانم القبيلة حتى مطلع العشرينيات من القرن العشرين. كما تفصح العديد من الوثائق والمراسلات من القادة الفرنسيين إليها عن بعض المسائل السياسية، التي كانت تهدف إلى تعميق العلاقة مع العائلة، علماً أن ابنها محمود بك المعروف بلقب "معمو" كان قد استلم قيادة القبيلة شكلياً حوالي عام 1912م. استقر أفراد عائلة إبراهيم باشا والحاشية المتبقية في ويران شهر من جديد. حاول محمود بك النهوض بالاتحاد الملي عن طريق تحسين العلاقة مع الاتحاديين، لكن المحاولات باءت بالفشل. فقد كان الاتجاه الاتحادي الطوراني المعادي للكورد يترسخ ويتمسك بزمام السلطة في إستانبول عاماً بعد آخر، لذلك كان هدفهم الرئيس هو التخلص من ما تبقى من مراكز القوة الكوردية في كوردستان العثمانية، ومنها قيادة الاتحاد القبلي الملي. ويبدو في السياق نفسه، أن حكومة إستانبول قد شجعتهم على صد هجمات البدو من عنزة، خاصة الغزوة الكبرى بقيادة ابن مجلات وابن كعيشيش، فتمكنوا من إرجاعهم إلى ما وراء نهر الفرات.

كانت المعطيات السياسية كلها توحى لأبناء إبراهيم باشا أن الاتحاديين سيتخلصون منهم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، لذلك وطمحوا علاقاتهم مع الفرنسيين والإنكليز. وقد طلب محمود بك من الميجر نويل أن يدعم زعامته على كورد غربى كوردستان

كونهم كانوا جميعاً من أتباع والده، إلا أن نوبل لم يثق كثيراً بهذا التوصيف ولم يلبّ هذا الطلب، وبالتالي شكك بقدرة محمود على قيادة القسم الغربي من كردستان العثمانية. وعلى الرغم من ذلك ظل أحد الأسماء المقترحة لزعامة كردستان التي كانت بريطانيا تخطط لاستقلالها إبان الحرب العالمية الأولى، كما سبق ذكره. تبين الوثائق والمراسلات المتوافرة في أرشيف العائلة، والسرديات التاريخية الداعمة، درجة ومستوى العلاقات والمراسلات والتنسيق بين ممثلي الدول الأوروبية وبين أبناء إبراهيم باشا. ففي مراسلات الجنرال دولاموت إلى كل من خنسة خانم وولديها محمود وخليل بك، يبدي الجنرال تعاطفه مع العائلة، ويشكر جهودها في ضبط الأمن ومؤازرة القوات الفرنسية في مواقع وأحداث مختلفة. وكنتيجة أولية، لا يمكن فصل مصير هذه الإمارة القبلية - السلطة المحلية عن مصير باقي الإمارات والحكومات المحلية في كردستان العثمانية، على الرغم من خصوصية الإمارة المليية في تداخلها وتشابكها العسكري مع السلطنة العثمانية من خلال قيادتها للفراسان الحميدية، التي شكلت نقطة تفارق، وصيغة اختلاف لها عن غيرها من الإمارات الكوردية. كما يؤخذ على أغلب زعاماتها عدم التنسيق مع الحركات الاستقلالية الكوردية، وخاصة حركتي بوتان وشمذيان. وفي المحصلة لم يختلف مصيرها عن مصير غيرها من الإمارات الكوردية، حيث تحولت جميعاً إلى غنيمة حرب، وميراث عثماني تقاسمته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، واحتفظت الدول التي شكلتها الكولونالية الأوروبية في المنطقة بهذه الغنيمة.

13 - 6 أبرز العوامل التي ساهمت في اضمحلال كردستان العثمانية

تضافرت مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية وتفاعلت في

رسم مسار تطور إيالة كوردستان العثمانية، وحددت مصيرها المأساوي، عبر تحويلها إلى كيان هشن، ومشروع سياسي غير مثمر، وغير مستدام. نذكر عدد من هذه العوامل:

• انقلاب ميزان القوى لصالح السناجق والمجتمعات الموالية والتابعة إدارياً في الأصل للسلطة المركزية العثمانية؛ بمعنى أن عملية استحداث إيالة كوردستان العثمانية بعد سنة 1947م ساهمت في تراجع سلطة الحكومات الكوردية المستقلة ونفوذها، وتراجع نفوذ العائلات الحاكمة فيها، هجرتها واندثارها. في حين ازداد نفوذ الباشوات والعائلات التي كانت تتبع للنظام الإداري العثماني المركزي، والذين كانوا يُعَيَّنون من إستانبول. لذلك ابتلعت تدريجياً إيالة كوردستان العثمانية المستحدثة الثقافة الاستقلالية للإمارات والسناجق الكوردية القديمة، ومهدت لعملية الركون التام لسلطة المركز، سلطة الدولة العثمانية.

• سبب الاتساع في الجغرافيا، والضخامة في عدد السكان، فضلاً عن التنوع الشديد، والتباين في المرجعيات الاجتماعية والتاريخية، وتعدد الولاءات القبلية، مزيداً من التباعد بين المجتمعات الكوردية، وبالتالي بات تجميع كل هذه الجهات والأطراف والولايات والسناجق بمجتمعاتها المتنوعة في إدارة واحدة تحتاج إلى جهود جبارة، وكذلك إرادة وسياسات دولة قوية من خارج الإمبراطورية العثمانية، أو إلى قوة كبيرة داخل القيادة العثمانية، وهذا ما لم يتوفر موضوعياً.

• غياب مركز حضري متفق عليه ليكون عاصمة للإيالة. وكان الخلاف قائماً في الأصل بين المراكز الحضرية الكوردية تاريخياً؛ فعندما كانت تنصدر الزعامة السياسية أحد مراكز المدن، مثل جزيرة ابن عمر (جزيرة بونان) في أواسط القرن التاسع عشر لتكون العاصمة السياسية لكوردستان العثمانية، اعترضت جهات كوردية، كما رفضت السلطنة العثمانية هذا التوجه، وذلك بالتوازي مع محاربتها مشروع الكونفدرالية القومية الكوردية بزعامة بدرخان وتالياً بقيادة

أزدین شیر. وعندما قدمت السلطنة مشروع إيالة كوردستان الإداري العثماني بديلاً لها، لم يتم الاتفاق على عاصمتها بسبب تضارب مصالح الباشاوات والزعامات المحلية. إذ اقترح في البداية جعل مدينة خلات (أخلاق) مركزاً للإيالة، لكن لفترة قصيرة صارت مدينة وان مركزها، ومن ثم تحول المركز إلى مدينة موش، حتى باتت مدينة ديار بكر (آمد) بمثابة العاصمة لفترة طويلة. وعلى الرغم من ذلك لم يتم تفعيل هذه الأخيرة بصيغة سياسية وإدارية تليق بعواصم الأقاليم الكبيرة، وبالتالي كان لغياب العاصمة، أو تغيبها في المشروع من أساسه الدور الأبرز في عدم تبلوره كإقليم، وبالتالي عمره القصير.

• تراجع دور العديد من الحواضر الكوردية، وعدم انتعاش المجتمعات الزراعية بسبب السياسات العثمانية، وسادت الحياة الرعوية على حساب الحياة الريفية المستقرة في الكثير من مناطق الهضاب والسهول.

• المتغيرات التي طرأت على موقع المجتمعات المسيحية في كردستان. ففي الوقت الذي عم التفاهم والتضامن بين الكورد والمسيحيين عموماً، لدرجة أن سُمِّيَ مكان عمل وصلاحيات البطارقة وحددت جغرافيتها ضمن كردستان بحسب سجلات الدولة العثمانية. وكانت مجتمعات كردستان تتميز بالتنوع والتعايش بين الأديان. لكن تحرك التيار القومي الأرمني في شمال كردستان ومناطقها الغربية بالحد من مصالح الكورد، وكذلك تمرد مجتمعات النسطوريين والكلدان وغيرهم في شرقها في كثير من الحالات والمنعطفات. وضعت المجتمعات المسيحية في أغلب الحالات في موقع المعرقل لتقدم مشروع استقلال كردستان، سواء في صيغتها القومية المعادية للسلطة العثمانية، أو في نسقها الإداري الذي فرضه العثمانيون في صيغة إيالة موحدة. فكان دورهم سلبياً في خطه العام، باستثناء الجماعات والقبائل المسيحية الناطقة

بالكوردية، والتي كانت تعد نفسها كورداً حتى فترات زمنية قريبة. • غياب شبه تام للدور السياسي للمجتمعات العربية، سواء في محيط كوردستان القريب، أو في جوارها البعيد، وبالتالي لم تشكل سنداُ أو دعماً ملموساً لمشروع استقلال كوردستان.

• تأثير انكماش دور المدن ونخبها على مسار النشاطات السياسية القومية والثقافية الكوردية، التي بدأت تهجر إلى الريف. وارتبط ذلك بتنامي دور رجال الدين على حساب النخب الحضرية والسلالات الحاكمة في المدن، بحيث تحولت المدن إلى ثكنات عسكرية عثمانية، في حين انتعشت الأرياف بمجتمعاتها القبلية وبعض التكايا الدينية التي قادت الحركة القومية الكوردية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر؛ كمثال تكية قرية نهري في شمذيان نموذجاً.

• بقاء الكثير من المدن والمناطق الكوردية خارج إيالة كوردستان من الناحية الإدارية، وبالتالي استمرار تشتت المجتمعات الكوردية، بحيث لم تشكل هذه المدن الطرفية قيمة مضافة ووزناً وامتداداً لمجتمعات كوردستان المركزية. مثل مدن خانقين والكوت، وكلس، وإسكندرون، ودير الزور. فضلاً عن المجتمعات الكوردية في وسط الأناضول في محيط أنقرة وغيرها.

• إشكالية موقع الموصل في قلب إيالة كوردستان، وفقدان السيطرة عليها، وتنامي دور نخبها المحلية. والدور السلبي لمجتمعاتها المتنوعة بحساسيتها التاريخية من الكورد، والمطالبة بحقهم في السيادة السياسية على مركز مدينة الموصل، ورفضهم الضمني حيناً والصريح حيناً آخر لجعل الموصل داخل كيان كوردستاني، سواء بصيغتها القومية التحررية (مشروع بدرخان وأزدين شير)، أو بصيغتها الإدارية العثمانية، باعتبار أن الموصل كانت مركزاً لولاية كوردية كبرى داخل إيالة كوردستان العثمانية، لكنها كانت تضم مجتمعات متنوعة دينياً وأقوامياً.

• غياب العامل الخارجي المساعد، وبالتالي عدم توفر أي دعم

إقليمي لمشروع استقلال كردستان، في أواسط القرن التاسع عشر، بل ساهمت كل من بريطانيا وألمانيا وروسيا في مساعدة السلطنة العثمانية للقضاء على حركات التحرر القومي الكوردية، وأثر ذلك في مستقبل إيالة كردستان العثمانية الإدارية للأسباب ذاتها التي تتلخص في أن تلك الدول فضلت في تلك المرحلة البقاء على الرجل المريض سليماً وواقفاً على قدميه. فقد كانت الدول الكولونيالية وروسيا القيصرية تفضل أن تستمر السلطنة العثمانية هكذا بجسدها المترهل لحين الانقراض عليها وتقسيمها، وهذا ما حدث، ولم تكن نظرة وتعامل تلك الدول مع الكورد تختلف كثيراً عن إستراتيجية تعاملهم مع الأتراك العثمانيين عهدئذ.

توزيع كردستان العثمانية على ثلاث دول

الفصل الرابع عشر

مكانة المجتمعات العربية في كوردستان العثمانية

1-14 المجتمعات العربية المتنقلة وإشكالية عدم الثبات

أيّ قارئ أو باحث غير مطلع بشكل واسع ومعمق على تاريخ الجزيرة الفراتية، خاصة في الألف سنة الأخيرة، سترأوده شكوك حول الأسباب التي رجحت انتماء سهول الجزيرة الفراتية الواسعة إلى إيالة كوردستان العثمانية، سواء من الناحية السياسية، أو الإدارية، وخاصة في أواسط القرن التاسع عشر، ومن ضمنها مدينتا الموصل ودير الزور. وهي على الأرجح معلومة جديدة لدى الكثيرين، ظلت مغيبة لأسباب سياسية وأيديولوجية.

نفترض أن هذه المعلومة الجديدة لها ارتباط وثيق بمعلومة أخرى تكمل جوانبها المعرفية المنبثقة عن جذور العلاقات التاريخية بين المجتمعات العربية والكوردية، سواء من زاوية التكامل أو التنافس بين هذه المجتمعات. المعلومة المغيبة، أو على الأقل تلك التي لم تأخذ حقا من العرض والتداول والتفسير، وقد تكون همشت وتم تخطيها لحساسيتها الاجتماعية ولمدلولاتها السياسية، تتلخص في أن المجتمعات العربية تعرضت لنكسة كبرى منذ مطلع الألف الثاني الميلادي، ولزلزال سياسي وحضاري كبير، تراجع في إثرها

الدور العربي في مسيرة تاريخ المنطقة. وربما يمكن التعبير عن الحالة بصيغة أكثر حدة ووضوحاً، ووصفها بظاهرة: (خروج العرب من التاريخ). تجسد في عدم قدرتهم على الحكم وإدارة مجتمعات واسعة، كما كانت عليها الأحوال في مطلع العهد الإسلامي. حيث تبعثرت في سياقات تاريخية معقدة المجتمعات العربية ضمن بحر الدولة الإسلامية المتلاطمة الأمواج، وخاصة بعد توسع هذه الدولة - الخلافة نحو أقاليم آسيا، بحيث تحول العنصر العربي الحاكم في أغلب الإمارات، وكذلك في بغداد العاصمة، إلى أقلية عددية سكانية مفصولة عن بيئتها الطبيعية والاجتماعية.

هذا وقد حدد من أشار إلى هذه الانعطافة زمنها في نهاية الحكم العباسي، وخاصة بعد اجتياح المغول لبغداد سنة 1258م. لكن ثمة باحثون يرجعون بداية نهاية الدور العربي الفعال بعد انتهاء حكم بني أمية مباشرة، إذ أشار فيليب حتي بهذا الصدد، إلى أن مجد العرب قد أفل مع بدء تشكل الدولة العباسية. وقد يكون توصيفه هذا مبالغاً فيه نسبياً، نظراً لميله إلى الجذر السوري، ودور المسيحيين التاريخي في سوريا، وبشكل خاص في جزئية صناعة النهضة، العربية وتوسع الحكم الأموي. ولذلك ركز على حقيقة تغلغل الآسيويين داخل الحكم العباسي بشكل مبكر، بحيث ظهرت مسحة من الأيديولوجيا العروبية والمرجعية (السورية) على هذا التفسير، لكنه يظل صحيحاً نسبياً، ذا دلالة وحافز على فهم مرحلة تراجع الدور العربي خارج شبه الجزيرة العربية: "على أن الفارق الحقيقي الذي ميز هذه الخلافة عن سابقتها إنما كان في أن العباسية اتسمت بالسمة الفارسية، بحيث طغت المراسم الفارسية على مظاهر الخلافة. وسيطرت الأفكار الفارسية على شؤون السياسة، وغلبت نسبة النساء الفارسيات في دور الحريم، حتى تحولت الخلافة إلى إمبراطورية من المسلمين المستجدين، ما كان العرب فيها إلا عنصراً واحداً من العناصر العديدة التي تألفت منها، ولأن كانت الدولة

الأموية، على اعتبار ما، وريثة الإمبراطورية الرومانية الشرقية، فقد كانت خلافة بني العباس، باعتبار أعم وأوسع، وريثة إمبراطورية الأكاسرة. وقد سمت الخلافة العباسية نفسها (دولة) أي عهداً جديداً، شعر العراقيون فيه أنهم قد تحرروا من وصاية السوريين عليهم، وأحس الشيعة أنهم قد انتقموا لأنفسهم، ووجد الفرس مناصب الدولة الرفيعة متاحة لهم. فقد أنشؤوا منصباً جديداً في الدولة، كانوا أول من شغله، هو الوزارة، وهو المنصب الأعلى بعد الخلافة. وأقبل الخراسانيون من ثم على الانخراط في فرقة الحرس المنوطة بالخلافة. وهكذا تضاعف مجد الأرسطراطية العربية وانهار صرح العروبة، لكن الإسلام استمر في سيره المظفر بزي جديد هو النزعة الإيرانية." (حتي، 1983، 159)

ونافست لاحقاً الجماعات الآسيوية من الترك والخراسانيين الإيرانيين، وخاصة النخب الفارسية ذات الخبرة منها، وأزاحت قسماً منها، حتى بات الحكم العربي سورياً، وذات سمة رمزية سلالية. شكلت الجماعات المحلية نظم إدارتها عاماً بعد آخر، وتعاونوا مع الطبقة القريبة من الخليفة، من سلاطين وقادة جند، حتى انهارت تلك المنظومة تماماً مع سقوط بغداد، وانسحاب النخب العربية الحاكمة منها ومن العديد من المناطق ذات التواجد العربي السكاني الضعيف.

فقد بدأ التراجع العربي سياسياً، ومن ثم اجتماعياً واقتصادياً، حتى شكل هذا التراجع ضعفاً شديداً في الكتلة السكانية المستقرة في الحزام الأبعد من الجزيرة العربية، حتى انكشفت وتراجعت الفعالية العربية بجوانبها كافة وعلى رقعة جغرافية واسعة. وانسحب ذلك على سهول الجزيرة بين نهري دجلة والفرات، وأثرت في البنى العمرانية، فاندثرت الحواضر نحو الاندثار، خاصة مع اشتداد الحروب والغزوات والسيطرة التامة للمغول، وما تبقى من الجماعات التركمانية التي سبقتها. وشمل تراجع الحضور العربي المناطق

الوسطى من العراق، كما شملت مناطق من سوريا، وبصيغة أعمق الجزيرة الفراتية، التي سماها جلي بالجزيرة الكبرى، نظراً لاتساع سهولها، وصعوبة التحصن والاحتماء من الغارات والتعديات فيها، فقد دمر المغول والتتار والتركمان أغلب حواضرها، بما فيه الحصون والقلع، وظل تأثير الخراب لزمان طويل، وهذا ما بينته مشاهدات أوليا جلي منتصف القرن السابع عشر: "إنها جزيرة واسعة... وتوجد داخل هذه الجزيرة (176) قلعة قائمة محكمة وقوية، ومنها (76) قلعة هدمت في عهد هولاکو وتيمورلنک، أما القلاع التي بقيت سليمة وعامرة فهي قلاع ديار بكر، آکیل، أرغني، خربوت... وجميعها تقع في الشمال" (جلي، 2008، ص76)

تفاقت عملية الخراب، والتراجع العمراني في المرحلة المملوكية، بعد أن استولى الصليبيون بمساعدة بيزنطا على القسم الشمالي الغربي من الجزيرة الفراتية. واتجه التواجد العربي الحضري نحو الاندثار، عاماً بعد آخر، وحقبة بعد أخرى. حتى بات الحضور العربي شبه معدوم في الجزيرة الفراتية أواسط العهد العثماني، واقتصر فقط على قبائل صغيرة من الرحل، كانت تتحاشى الاحتكاك أو التواصل مع ممثلي الحكم العثماني، رافقه تغييب كامل للدور السياسي لما تبقى من زعامات المجتمعات العربية.

سبق أن أشرنا إلى أن المجتمعات العربية التي واكبت الغزوات العربية الإسلامية الأولى قد استقرت وتنامت وانتعشت بصفة متزايدة حتى أواخر القرن الثالث للهجرة والنصف الأول من القرن الرابع الهجري في أصقاع دولة الخلافة الإسلامية العربية العباسية كافة، إلا أن تركيزهم ظل بالقرب من الحدود مع البلاد العربية، أي على حواف الجزيرة العربية، وبالتالي هذا الاستقرار المكثف نسبياً ظل في سوريا، وجنوب العراق، وما بينهما في الجزيرة الفراتية، في حين تراجع تواجد المجتمعات العربية، خاصة لطلائع الفرسان، والمهاجرين الأوائل ضعيفاً، ونخبوبياً في المناطق الأبعد. كما في

إيرن، وأواسط آسيا، على سبيل المثال لا الحصر. لكن التساؤل الذي ينبغي تكراره، يتلخص في معرفة ما الذي حدث للمجتمعات العربية الثابتة؟ خاصة تلك التي استوطنت في سهول الجزيرة الفراتية، وتراجعت إلى حد الاندثار في القرنين السادس عشر والسابع عشر؟ تمت الإجابة على شق رئيس من هذا السؤال في الصفحات التي سبقت من الكتاب، لكن نود التطرق لها من جديد وبصيغة أكثر تفصيلاً، علماً أن المسألة تحتاج إلى مزيد من البحث والتعمق والاجتهاد. الفكرة الأساسية التي نستعين بها لتفسير ظاهرة الاندثار، تكمن في أن المجتمعات العربية، ومهما كانت درجة نفوذها وارتباطها مع مركز الحكم العربي ظلت مجتمعات مهاجرة، وغير راسخة، حيث حاولت أن تخرق المجتمعات القديمة، وتبحث لها عن موطئ قدم، لكنها لم تتمكن من جرف، ولا احتواء المجتمعات القديمة المترسخة في سهول وهضاب الجزيرة الفراتية، إلا في المناطق المحاذية لأطراف بادية بلاد الشام والجزيرة العربية، حيث فرض منذ البدء نظام وآلية لاستيطان العرب القادمين مع الفتوحات العربية الإسلامية ضمن الفراغات، والمناطق الخالية من السكان في أراضي المجتمعات القائمة، بحيث يتم الاستيطان في المناطق الخالية أو ذات الكثافة السكانية القليلة بشكل حصري، ولذلك لجملة من الأسباب، أبرزها لم يسمح للفاتحين العرب الأوائل التعدي على ممتلكات وأراضي السكان الأصليين، كما كان الخوف من الذوبان في هذه المجتمعات التي كانت معظمها غير عربية قائماً. تتضح في رواية للبلادري هذه الآلية، أي وصف نظم الإقامة في بدايات استقرار، واستيطان المجتمعات العربية المرافقة للفتوحات، حيث أمر الخلفاء وأمرء الحرب العرب الأوائل، الذين هاجروا إلى الجزيرة الفراتية، سواء بغرض القتال المباشر، أو لمساندة الجيوش، بعدم سكن المدن والقرى، وإنما الاستقرار في الأراضي الخالية: "لما ولى معاوية الشام والجزيرة لعثمان بن عفان رضي الله عنه أمره

أن ينزل العرب بمواضع نائية عن المدن والقرى، ويأذن لهم في اعتمال الأراضين التي لا حق فيها لأحد. فأنزل بني تميم الرابية، وأنزل المازدين والمديبر أخلاطاً من قيس وأسد وغيرهم، وفعل ذلك في جميع نواحي ديار مضر، ورتب ربيعة في ديارها على ذلك، وألزم المدن والقرى والمسالح⁷⁶ من يقوم بحفظها ويذب عنها من أهل العطاء ثم جعلهم مع عماله." (البلاذري، 1932، ص182) وبالتالي كانت المجتمعات العربية مجتمعات مهاجرة، ومسلحة بهذه الدرجة أو تلك. من جانب آخر تعرضت هذه المجتمعات المهاجرة من أصقاع مختلفة من الجزيرة العربية، التي كانت تنتمي إلى قبائل مختلفة لانقسامات حادة منذ مطلع الفتوحات الإسلامية، حتى وصلت إلى درجة فقدان الثقة بينها، وبين النخبة العربية الحاكمة، وخاصة العباسية، لدرجة أن لجأ الخلفاء العباسيون إلى هندسة ديمغرافية لزيادة عدد حاشيتهم من غير العرب، بل للجزم منافسة الطامحين من الفرسان والزعامات العربية لهم، حتى قاموا بترتيبات وهندسة ديمغرافية لصالح الجماعات الآسيوية، والخراسانية الداعمة لهم بشكل مباشر. وفي المحصلة لم تساعد قمة الهرم العربي في الخلافة قاعدتها العربية على الرسوخ والثبات والتجذر، بل جعلت من درجة ارتباط المجتمعات العربية بأرض الفتوحات ضعيفة.

2-14 العلاقات العربية الكوردية في سياقات مختلفة

تراجعت الفعالية الاقتصادية والاجتماعية لما تبقى من المجتمعات العربية داخل حدود الجزيرة الفراتية، وفي مناطق شمال وشرق بغداد عاماً بعد آخر، كما تدهور مستوى مشاركتهم السياسية بشكل حاد، خاصة في العهد المملوكي، حتى وصل إلى الحضيض

76 - المُسَلِّحُ: كلُّ موضعٍ مخافٍ يقف فيه الجُنْدُ بالسلاح للمراقبة والمحافظة، والمسالح جمع مسلح

مع صعود العثمانيين إلى الحكم وسيطرتهم على كامل مساحة الشرق الأدنى، بما فيه البلدان والمناطق ذات الغالبية العربية. ولقد اعتمد العثمانيون على الكورد كثيراً في فتوحاتهم للعراق وسوريا، لدرجة أن سلم السلطان العثماني ملف إدارة ودراسة البلدان العربية للكورد، متمثلاً بالفقيه ومستشار السلطان نفسه، وعراب التحالف العثماني مع الإمارات والحكومات الكوردية إدريس البديسي. في تعبير صريح لمكافأته على الدور الاستثنائي الذي قام به ملا إدريس لاقتناع الزعامات الكوردية في التحالف مع العثمانيين لمواجهة الصفويين، ولدحر ما تبقى من الإمارات التركمانية ضمن حدود كردستان، كما يدل تسليم ملف البلدان العربية للكورد على تشابك العلاقات بين الكورد العرب من جهة، وعلى قدرتهم للقيام بترتيبات لصالح استقرار أوضاع المناطق العربية في ظل الحكم العثماني الجديد. وبذلك دشنت مرحلة جديدة من العلاقات السياسية بين مراكز القوى الكوردية والمجتمعات العربية التي خضعت للعثمانيين، وخاصة داخل الجزيرة الفراتية وعلى تخوم الإمارات الكوردية، وحتى جنوب العراق، وبلاد الشام. وكانت أولى سمات هذه المرحلة، تفعيل دور الزعامات الكوردية، وصعود دور مدينة آمد السياسي (ديا بكر) على حساب بغداد ودمشق.

حل الحكم العثماني محل الحكم المملوكي بالقوة، مع الاحتفاظ بالشرعية والرمزية الإسلامية، عن طريق إزاحة حكم المماليك في بلاد الشام ومصر، وترحيل الخليفة العباسي، بصفته رمزاً لمشروعية الحكم العربي الإسلامي إلى إستانبول، ثم الضغط عليه للتنازل للسلطان العثماني، كون الأتراك العثمانيين كانوا أكثر عنصرية من المماليك المتعددي الأعراق، كما كانوا أكثر كراهية للعرب، لذلك تم نقل الخليفة العباسي المتوكل على الله محمد في سنة 923 هـ / 1517م من مصر إلى إستانبول، وأرغم على التنازل للسلطان العثماني سليم الأول، بموجب ترتيب يقتضي انتقال بيت الخلافة

إلى المدينة المنورة، وبذلك استغنى العثمانيون حتى عن المستوى الرمزي للخلافة العربية الإسلامية، كما كان عليه الحال إبان المرحلة المملوكية في مصر والشام، على العكس تماماً من المرحلة الأيوبية التي كانت نجل وتحترم الحكم العباسي، وكذلك الزعامة والمكانة العربية بشكل عام.

ربما عادت الزعامات الكوردية لتحكم مناطق من بلاد الشام والعراق، وبالتالي مناطق ومجتمعات عربية بالوكالة عن العثمانيين، وليس أصالة عن أنفسهم كما كانت عليها الأوضاع في العهد الأيوبي. ويبدو أن حسن العلاقة بين الأمراء ورجال الدين الكورد مع المجتمعات العربية هي التي شجعت السلطان سليم على تكليف ملا إدريس بدليسي لكي يتابع أحوال المناطق العربية.

14-3 إدريس البدليسي مشرفاً على المناطق العربية

شكل قرار تكليف إدريس البدليسي مسؤولاً عن الملف العربي تويجاً لمرحلة التحالف الكوردي - العثماني الإسلامي المذهبي السني، وبداية لتعامل كوردي عثماني مشترك مع المجتمعات العربية المهمشة، وبالتالي بات منعطفاً نحو بداية الدور الكوردي الصاعد سياسياً، ولتحويل ديار بكر إلى ما يشبه عاصمة شرقية للسلطنة العثمانية، حلت تدريجياً مكان كل من الموصل ودمشق و حلب وحتى بغداد، وخاصة في المرحلة الأولى من الحكم العثماني في القرن السادس عشر: "لقد كافأ السلطان سليم القادة والأمراء المشتركين في معركة قره غين دده⁷⁷ وأمر بتعيين إدريس البدليسي بمنصب قاضي عسكر العرب، وهو إجراء يعكس نظرة السلطان سليم الأول إلى المنطقة العربية ككتلة إدارية واحدة." (علي، 2011، ص57)

77 - اسم قرية على الأرجح قرب بلدة قوج حصار، التي تقع جنوب ماردين بالقرب من الحدود الدولية السورية التركية الحالية

إن جوهر هذا الإجراء والفرمان السلطاني الذي تم بموجبه تسليم ملف المناطق والبلدان العربية لأبرز طيف كوردي للسلطنة العثمانية، يكمن في عدة جوانب، إضافة إلى ما ذكرناه في حسن العلاقات التاريخية بين العرب والكورد، تظل علاقة الجوار الجغرافي هي الحاسمة في هذا القرار، وكذلك القوة البشرية والكثرة العددية للكورد، والذي ترجم لاحقاً في تكليف العديد من الشخصيات وكذلك العائلات الكوردية لحكم عدد من المناطق والولايات العربية. وكمؤشر على ما ذهبنا إليه، أن القوات والفرسان الكورد المشاركين في معركة (قره غين دده)، والتي طردت القوات الصفوية من الجزيرة الفراتية كانت قد بلغت عشرة آلاف مقاتل، بحسب البرفيسور شاكر ومصادره: "كما شاركت قوات كردية تتألف من عشرة آلاف مقاتل في معركة قره غين دده (قوج حصار). (علي، 2011، ص 92)

إن إعطاء دور مهم لإدريس البدليسي كفقيه ودبلوماسي ومؤرخ لم يكن مصادفة، وإنما حددت سياسة عثمانية مفتاحية للتعامل مع المناطق العربية عن طريق استخدام الكورد، واستثمار نفوذهم ومكانتهم العسكرية بين الجيوش الإسلامية في المرحلتين السابقتين، أي الأيوبية والمملوكية، فضلاً عن ثقلهم الديمغرافي، وهذا ما ظهر مبكراً، حيث أدار الكورد خطة وسياسة التعامل مع المناطق العربية، سواء كقوات لضبط الأمن فيها، أم كحكام وممثلين مباشرين للسلطنة العثمانية، وبذلك عاد الدور الكوردي إلى الصدارة كما في العهد الأيوبي، لكن القادة الكورد ظلوا حكاماً وموظفين لدى العثمانيين، بعكس المرحلة الأيوبية، التي كان فيها العنصر الكوردي نخبة حاكمة، وفرساناً مقاتلين في الوقت نفسه.

وفي سياق متصل وجه السلاطين العثمانيون ضربة قوية للمجتمعات العربية، سواء للنخب المحلية الحاكمة، أو لمشروعية الخلافة العربية، حيث أجبروا آخر خليفة عباسي في القاهرة على التنازل، وإن كان وجوده رمزياً، إلا أن الحدث له دلالات سياسية

وفكرية ونفسية عميقة:" إذ سحقت المدافع الثقيلة استحکامات المصريين وشتت جمعهم سنة 1517م وانتهت المقاومة بشنق طومان باي آخر سلاطين المماليك على باب زويلة، ثم حمل الخليفة العباسي المتوكل على الله إلى القسطنطينية، وأكره على التنازل عن الخلافة للسلطان سليم." (شاكر، 1956، ص34)

تشابكت العلاقات العربية الكوردية أكثر في العهد العثماني، ولعل أوائل الأحداث ذات العلاقة، والتي تفصح عن جانب من شكل مثلث العلاقات الكوردية - التركية - العربية هو الحملة على الخليج العربي: "لعل أخطر الحركات العشائرية كانت سنة 1564م وهي الحركة المعروفة بحركة علي بن عليان، والتي تزامنت مع فعاليات عسكرية برتغالية في شمال الخليج. فأصدر السلطان سليمان القانوني أمراً إلى بكرلبيكي بغداد إسكندر باشا بقيادة حملة عسكرية، ومن جانب آخر فقد طلب من سنجق بك الموصل، بنقل الخشب اللازم لصناعة السفن إلى ترسانة البصرة الصناعية. والمثير للتأمل هو أن الأمر السلطاني الموجه إلى إسكندر باشا في 12 حزيران 1565م تضمن إشارة تنص على الاعتماد على قوات ولايتي شهرزور ودياربكر، إذ جاء فيه لقد وصلت إلينا معلومات تؤكد وقوع البصرة تحت سيطرة أناس من ذوي الأفعال السيئة بعد الاتفاق مع الإفرنج (يقصد البرتغاليين)، لذا أمرتك بقيادة حملة يشترك فيها خمسة من سناجق ولاية شهرزور، وستة من حكام سناجق ولاية دياربكر (الموصل، عانة، الدير، الرجة). (علي، 2011، ص86)

من الواضح أن الموصل كانت سنجقاً تابعاً لديار بكر عهدئذ، وأن ثقل القوة العثمانية العسكرية كانت كوردية، وهذا ما كانت عليه مجمل الأوضاع العسكرية والسياسية في القرن السادس عشر، إذ كان الكورد هم شركاء وداعمين فاعلين للسلطنة العثمانية.

استمرت الأوضاع السياسية العامة، وتوازن القوى المحلية في القرنين السادس عشر والسابع عشر لصالح السلطنة العثمانية،

لكن الأوضاع لم تستقر في العراق لصالح العثمانيين. وظل الخطر الإيراني قائماً، لدرجة أن احتلت بغداد من قبل الصفويين سنة 1624م. وتمت إعادة السيطرة عليها من قبل العثمانيين سنة 1638م.

تركز الصراع في مراحل لاحقة بين بقايا الجماعات التركمانية الآسيوية، والكورد، وحكام إيران، كما ظلت التحالفات والميول العربية أقرب إلى الكورد، منها إلى الأطراف الأخرى، حتى عاد وبرز دور مدينتي بغداد والموصل، علماً أن الموصل ظلت تابعة لإمارة بوتان ومركزها جزيرة ابن عمر لفترات طويلة، وخاصة مطلع العهد العثماني، على اعتبار أن حاكم جزيرة بوتان بدري بك هو الذي كان يقود عملياً الحرب ضد بقايا الحكام الصفويين في ماردين والموصل سنة 1517م وهذا مؤشر على أن القسم الشمالي من الجزيرة الفراتية أدير من قبل حكام بوتان (جزيرة ابن عمر) مطلع العهد العثماني. وكان بدري بك نفسه أول حاكم عثماني - كوردي لمدينة الموصل. كما أن الذين توارثوا على الحكم من بعده كانوا من نفس سلالة حكام جزيرة ابن عمر (بوتان). (علي، 2011، ص58). ويؤكد على هذه الحقائق التاريخية بالتفصيل كل من شرفخان البدليسي، والباحث الدكتور غندور.⁷⁸ استمرت وتطورت التحالفات العربية الكوردية لاحقاً، في سياقات ومحطات متتابعة. نتطرق للبعض منها لاسناد فرضياتنا في هذه الدراسة. وخاصة بعد أن وسع الحكام والباشاوات العثمانيين دائرة اضطهادهم لتشمل الحكومات والامارات الكوردية المتحالفة معها، في عهود متأخرة.

78 - للتفاصيل حول علاقة جزيرة ابن عمر بالموصل راجع كتاب الشرفنامه (كتب سنة 1596م)، وكتاب تاريخ جزيرة بن عمر للدكتور محمد غندور.

4-14 تحالف عربي - كوردي جديد ضد العثمانيين

من نتائج اضطهاد العثمانيين لأبناء شعوب المنطقة، ووقوفهم بعنف في وجه الطموحات التحريرية لشعوبها، تطورت العلاقات السياسية بين نخب الشعوب المضطهدة هذه، وارتقت إلى مستوى التنسيق والتحالف خاصة بين الكورد والعرب. توثق المصادر التاريخية بوادرها، وأحداثها منذ أواسط القرن التاسع عشر، وذلك مع تنامي النزعة الاستقلالية الكوردية في مواجهة السياسات الدولية للسلطنة العثمانية، إذ تشير المصادر إلى مشاركة رمزية من قبل قبيلة طي العربية في انتفاضة سوران ضد السلطنة العثمانية.⁷⁹ كما بينت الوثائق العثمانية نفسها أن قبيلتي شمر والعبيد قد تحالفتا مع بدرخان بك، وأبدت استعدادها للمساهمة العسكرية في محاربة الدولة العثمانية لدعم الانتفاضة الكوردية سنة 1847م.⁸⁰ في مرحلة لاحقة احتضنت مصر النشاط الكورد من الزعامات التقليدية، والمثقفين الكورد. حيث أصدر مقداد عالي بدرخان جريدة كردستان في القاهرة في 22 نيسان سنة 1898م. التي ساهمت في بناء الجسور السياسية بين الكورد والعرب، من بين عدة قنوات، كانت أكثرها فعالية نشطاء عائلة بدرخان بك، وطلاب الأزهر. تضافرت في هذه المناخات جهود النخب المتنورة في الدولة العثمانية من أجل إنهاء نظام الحكم الاستبدادي للعثمانيين، لذلك تعاونت النخب العربية والأرمنية والكوردية مع بعض النخب التركية لإحداث إصلاحات حقيقية في بنية السلطة العثمانية، لكن سرعان ما انقلبت الأمور ضد القوميات غير التركية، بعد استلام الاتحاديين مفاصل الحكم في إستانبول، الذين اتبعوا سياسة عنصرية صريحة

79 - بحسب د. جمال نه به ز. في كتابه الأمير الكوردي مير محمد رواندوزي.

80 - بحسب الوثائق التي أوردها كل من مراد، وپوتاني في كتاب: صفحات من تاريخ الكورد وكوردستان الحديث في الوثائق العثمانية (1840-1915)

ضد القوميات غير التركية، وصلت إلى درجة إعدام الكثير من دعاة الإصلاح والتحرر. مهد كل ذلك للعمل المشترك بين النخب الكوردية والعربية، للقيام بتعاون سياسي، وصولاً إلى تنظيم انتفاضات ضد سلطة الاتحاديين الأتراك، كان أبرزها في السنوات الأولى من القرن العشرين التعاون في دعم انتفاضة شمال منطقة بوتان، المعروفة بانتفاضة بشار جتو ضد العثمانيين: "ومن الشواهد التاريخية المبكرة التي تلقي بعض الضوء على هذه الحقيقة، يمكن ذكر الأحداث التي رافقت انتفاضة بشار جتو والتي وقعت في منطقة سعرد، قبل نجاح ثورة الاتحاديين بسنتين ونصف. فبعد فشل القوات العديدة التي أرسلها الباب العالي بقيادة عزت باشا لقمع الانتفاضة، امتد لهيبها إلى منطقة ديار بكر حيث انضم إليها - كما تشير إلى ذلك وثائق الأرشيف الحربي التاريخي المركزي وأرشيف السياسة الخارجية الروسية - عدد من رجال القبائل العربية. وعندما اضطر قائد الانتفاضة إلى الهرب تحت ضغط القوات العثمانية المتزايد وبعد معارك دامية، فإنه التجأ - حسب ما أوردته بعض المصادر - إلى اليمن التي ترك نضال شعبها، وحسبما تؤكد الوثائق نفسها، تأثيراً ملموساً على الأكراد." (مظهر، 2012، ص131)

تجنباً للغرق في التفاصيل السياسية والاجتماعية، نذكر بظاهرتين جوهريتين أترتا على الخط العام لمسار الأحداث في جغرافية التقاء سوريا بالعراق بكوردستان، الظاهرة الأولى، والتي سبق تكرار شرحها، أي ظاهرة انحسار دور المجتمعات العربية السياسي بالارتباط الوثيق مع تراجع ثقافتها البشري والاجتماعي خلال عدة مئات من السنين. والثاني، هو عودة هذا الدور تدريجياً، وصعود القوة الاجتماعية والسياسية للعرب في كل من العراق وسوريا اعتماداً على رافعة الهجرات البدوية التي حسنت من موقع المجتمعات العربية، حتى وصلت بها إلى مرحلة النهضة، والتعويم بدءاً بأواخر القرن التاسع عشر.

5-14 الهجرات البدوية قلبت الموازين الديمغرافية

يجمع المؤرخون على أن الانعاطفة السياسية التي حدثت في المجتمعات العربية في كل من العراق وسوريا، وفي الجزيرة الفراتية على وجه الخصوص، نتجت عن هجرات القبائل البدوية العربية من بوادي الجزيرة العربية، وحتى من اليمن، وتظل ذات علاقة مباشرة مع فعاليتها وحركتها على الأرض. وعلى الرغم من أن هذه الهجرات لم تتوقف، لكن كانت تعترضها في كثير من المراحل عوارض وعقبات كبيرة. ولعل بداياتها واكبت التدهور البيئي ونقص المياه في قلب الجزيرة العربية، لكن أكبرها بدون شك، الهجرات التي رافقت الفتوحات الإسلامية، ثم تراجعت، بل توقفت. وحدثت هجرات عكسية بعد غزو القبائل الآسيوية التركية لكل من العراق وبلاد الشام والجزيرة الفراتية. لكن عادت هذه الهجرات وتنشطت لجملة من العوامل، أبرزها الصراعات الداخلية العربية - العربية في قلب الجزيرة العربية وأطرافها، علماً أن وجهة هذه الهجرات ومسارها كانا نحو غرب سوريا، وضاف نهر الفرات: "من الصحاري العربية كانوا يندفعون بلا انقطاع ولا عوائق نحو وديان الفرات، والأرجاء السورية الواسعة، يمارسون حياتهم الألفية كقبائل متجزئة ومترحلة." (رباط، 2020، ص 287). وكانت الهجرة الأخيرة للعديد من القبائل العربية نحو الجزيرة الفراتية والعراق قد ساهمت في صياغة المستقبل السياسي لتلك المناطق، وأثرت بعمق على المعادلات المعاصرة سواء من زاوية ديمغرافية، أو من النواحي السياسية والعسكرية. فكانت لقبيلتي شمر وعنزة الدور الراجح في رسم المعادلات الجديدة، ولعل أهم هجرة أخيرة كبرى كانت لشمر: "في منتصف القرن السابع عشر، وبعد صراعات خاسرة مع العنزيين في شبه الجزيرة العربية، انقسمت القبيلة إلى فرعين. أحدهما شمر الطوقة، الذي بقي في موطنه الأصلي، وتزعمه أثناء الحرب العالمية

الأولى ابن الرشيد، الذي كان يقيم في حائل شمال نجد. تحالف ابن الرشيد في حينه مع الأتراك ضد ابن سعود، وعندما هزمه الأخير في عام 1921 وطرده من حائل، التحق قسم من جماعته الموشكة على التبعضر بالقسم الثاني من الشمريين، الجربا، في وادي الفرات ودجلة." (رباط، 2020، 292).

كان قد سبق أن صارت شمر قبائل البادية السورية كالموالي والحديدين، وفي المحصلة عبروا الفرات، واستقروا في سهول ما بين دجلة والفرات، ثم خاضوا صراعات مع الكورد والتركمان والعرب المقيمين فيها، لإزاحتهم عن الأراضي الخصبة. هذا وقد استخدمهم العثمانيون حوالي سنة 1830م لقمع انتفاضة بغداد. وانتقلوا إلى الفعالية السياسية المعارضة للعثمانيين منتصف القرن التاسع عشر، عندما تحالفوا مع الكورد في انتفاضتهم الكبرى ضد العثمانيين سنة 1847، وذلك بقيادة بدرخان بك. في عهد زعامة فارس الجربا، كما سبق ذكره.

تزايدت طموحات شمر السياسية في مرحلة الحرب العالمية الأولى، وبرزوا كقوة على ساحة الجزيرة الفراتية بعد إلغاء الحكومات الكوردية المحلية، وتقسيم كردستان العثمانية، وفتيت مجتمعاتها وقبائلها الكبرى. حتى باتوا أحد أعمدة الحكم العربي في العراق وسوريا، وساهموا في التعريب الاجتماعي، على الرغم من حسن علاقاتهم مع المجتمعات الكوردية عبر التاريخ.

هذا ويمكن أخذ ما ورد في المصادر والمرويات التاريخية المتأخرة بأن أغلب القبائل الكوردية الرحل، وكذلك التركمانية بدأت تنسحب تدريجياً نحو الشمال، وتخلي المزيد من السهول والمراعي للقبائل العربية المهاجرة، والصاعدة باستمرار نحو الهضاب في الشمال. لذلك قبل حدوث المتغيرات السياسية الكبرى بتأثير الصراعات الدولية، زحزت هجرة القبائل العربية من الجنوب نحو الشمال البني السكانية، والحواضر القديمة، حتى قوضت المجتمعات الفلاحية،

وتسببت في عملية تغيير ديمغرافي عميق، نسميه بالتغيير الديمغرافي الاجتماعي تمييزاً عن التغيير الديمغرافي السياسي الممنهج لاحقاً. يمكن الافتراض أن بداية نزوح القبائل الكوردية عن السهول والبوادي وانسحابها نحو الشمال، بدأت في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وتوالت تواريخ الانسحاب بحسب طبيعة كل منطقة، ودرجة ضغط القبائل العربية: "في مطلع القرن التاسع عشر تركت العشائر المتواجدة في جنوب شرق الأناضول وفي إيالة حلب أماكنها نتيجة ضغط القبائل العربية القادمة من الجنوب، إذ تحالفت عشائر بني سعيد المتواجدة بأعدادها الكبيرة في أطراف البادية في إيالة حلب وعلى ضفاف نهر الفرات مع عشائر عنزة القادمة من الجنوب بأعدادها الكثيفة هرباً من الضغط الوهابي، مما أدى إلى سيطرتهم التامة على كامل البادية السورية سنة 1815م، وإلى تخريب القرى وإتلاف المزروعات تماماً في أرجاء حلب... وفي عام 1837م تحالفت عشيرة طي المتواجدة بين ماردين وبغداد مع عشائر عنزة وتحركوا ضد النظام وزرعوا استقرار العشائر المتوطنة. وكانت نتيجة ذلك كله أن العشائر التي كانت تقضي الشتاء في الأراضي العربية صارت تفضل عدم الذهاب إلى هناك، وراحت بدءاً من عام 1821م تنتقل لتقضي الشتاء في الأماكن المناسبة من الأناضول." (أورهونلو، 2005، ص162)

إن حركة نزوح القبائل العربية الرحل وانتشارها، وخاصة شمر وعنزة مع فروعهم وحلفائهم العديدين قد دشنا ومهدوا لمرحلة اجتماعية وسياسية جديدة في كل من سوريا والعراق، وبشكل حاد تأثرت سهول الجزيرة الفراتية، وهضاب جبال كوردستان الجنوبية بهذا الانقلاب الاجتماعي. هذا وقد رصد لونكر هذه المتغيرات في الجزيرة الفراتية وعموم العراق: "أن أهم حادث في هذا القرن هو هجرة شمر، فلا يخفى أن تاريخ العالم العربي هو تاريخ موجات بشرية متتالية تحركت من قلب الجزيرة العربية، وأن هذه الموجات

هي سبب وجود القبائل العربية في العراق. وعلى هذه الشاكلة جرت هجرة قسم كبير من عشيرة شمر في 1640م (1050هـ) من نجد إلى الشمال، وكان قائدهم الشيخ فارس. (لونكريك، 1941، ص 104)

ثم تابعت قبائل شمر هجرتها وعبرت نهر الفرات قاصدة الجزيرة ومراعيها، وانزاحت شمالاً وشرقاً عاماً بعد آخر، حتى جرفت أمامها القبائل العربية الأقدم، وأهل الديرية من الكورد والعرب، فضلاً على تشكيلها لما يشبه الجدار أمام هبوط القبائل الكوردية الرجل نحو الجنوب لدخول المراعي والسهول: "هاجرت قبيلة شمر من غرب الفرات نحو شرقها تحت ضغط قبيلة عنزة حوال عام 1800م⁸¹ ... فقد انتشرت نواقل هؤلاء في أنحاء السهل الواسع الواقع شمالي المنطقة التي بين الدجيل والدليم فسنجر وما وراءها، وعبر فرع منهم وهم شمر طوقة نهر دجلة فاحتلوا الضفة اليسرى من ديالى إلى ما يقرب من الكوت. وكان لهذه الحركة تأثير عظيم سرى فعلة إلى ديرات المئات من القبائل التي استبدل قسم منها مكانه بمكان غيره. ومن جملة ما حدث بتأثير ذلك انتقال العبيد، وعبورهم دجلة من الجزيرة إلى حويزة متخطين بذلك جبل حمرين." (لونكريك، 1941، ص 242)⁸²

ليس من المبالغة الاستناد على الآراء التي تحيل نشوء الدولتين العربيتين الحديثتين في كل من سوريا والعراق إلى الزخم الديمغرافي الذي أعطته هجرة هذه القبائل إلى المجتمعات العربية شبه المنذرة، إذ أعادت إنعاش وتحريك وتموضع المجتمعات العربية على مساحات جديدة شاسعة، وواسعة كانت أحياناً قليلة السكان، وتم جرف السكان منها في حالات الضرورة القبلية. لدرجة أن هذا

81 - وفي مصادر أخرى بعد هذا التاريخ بسنوات

82 - وهو جبل يقع في الجزء الشمالي الأوسط من العراق الحالي ويعرف لدى الجغرافيين بالحد الفاصل بين كردستان والعراق العربي

التوطين الاجتماعي القبائلي الجديد حدد ملامح العراق المعاصر ديمغرافياً: "فضربت الدليم خيامها بين عانة والفلوجة، وأقامت قبائل الزبيد على دجلة وحوالي الحلة، وضربت شمر طوق خيامها من ديالى إلى الكوت تقريباً. والحقيقة أن خارطة القبائل أخذت شكلها الذي هي عليه الآن منذ ذلك الحين. وبات رسم خطوط الحدود يعمل عليها بكل تدقيق. وأصبح العراق في عام 1900م بلاد القبائل التي بدأت تضيع ميزاتها القديمة بسرعة، وغدا من الصعب عليها أن ترجع إلى طراز المعيشة السابق." (لونكريك، 1941، ص 371)

تفصح العديد من الروايات التاريخية والوثائق عن هذا المتغير الكبير، وتورد بعضها حدوث صراع بين القبائل العربية الأقدم، وبين القبائل العربية الأحدث والمتأخرة في هجراتها، كما في حالة الصراع الذي طال بين شمر وطبي، ومقاومة قبيلة طبي لغزوات شمر وتمدها شمالاً في الجزيرة الفراتية، لدرجة أن تفصح عدد من الوثائق العثمانية عن هكذا حالات من التنافس والصراع.

ففي الوثيقة العثمانية (المرفق صورتها في الملحق)، يفصح نص الرسالة من شيخ عشيرة طبي حسين العلي إلى والي شهر زور (كركوك) عام 1851م. أنه استطاع بمعية الدولة أن يبعد شمر عن أماكنهم بأطراف الموصل وإرجاعهم إلى جهة جزيرة العرب: "المعروض بعد الدعاء المفروض لدى ساحة حضرة أفندينا ولي النعم، دام ما دام العالم أفندم سلطانم (سيدي السلطان) أدام الله تعالى إجلاله وأمد إقباله بمحمد وآله أمين ألفي أمين يا رب العالمين ثم الداعي إلى تحرير العريضة هو أنه يا أفندم بينما كنا مشغولين بالدعاء إلى حضرة دولة عليّة أدامها رب البرية ثم إلى جنابكم السامي، إذأ شمر الأشقياء كثروا الغارات على الولايات والفقراء والمساكين وكلما يغيرون، بسياتكم (بمعونتكم) نفشلهم ونكسرهم. آخر الكلام رحلنا ونزلنا على شط الموصل (على أطراف

الموصل) وقابلناهم وضيطنا الطريق والدروب على الأشقياء المذولين المفسدين وأول مرة عبروا علينا وتكاونا معنا (تقاتلوا معنا) وكسرناهم بسايتكم (بمعونتكم) وولّوا هاربين مدبرين ثم وثاني مرة هم عبروا علينا وبسايتكم هم كسرناهم وقّطعناهم الشط وقطعنا وراهم وجبنا وأخذنا من المرقومين مقدار أباعر وأطلعناهم من مكانهم الذين كانوا نازلين فيه وقراهم وأهلهم على ديرة الجزيرة العرب وهذه بسايتكم وسعودكم وحسن طويتكم على خادمكم وها نحن في كل الأوقات بمحافظة الفقراء والمساكين، وإن شاء الله تعالى بسايتكم ما يتصور التقصير وكل وقت وحين. باقي أنتم أحسن النظر. وأمركم مطاع". التوقيع مع الختم: حسين العلي⁸³.

تعتبر هذه الوثيقة عن حالة واحدة من حالات عديدة للصراع بين القبائل البدوية المهاجرة، والقبائل العربية والكوردية المقيمة منذ أمد بعيد في سهول الجزيرة الفراتية.

على الرغم من أن هذا الصراع دام طوال القرن التاسع عشر، لكن مساره تعرض لمنعطف سياسي مطلع القرن العشرين، حيث عملت جهات أوروبية استشرافية ودبلوماسية كولونيلية على تشجيع وترغيب هذه الهجرات بالزعامات العربية، وحثتهم على الاتحاد العربي في وجه العثمانيين. وبموازاة هذه الجهود، تنامت فكرة النهضة العربية في الأوساط الحضرية العربية والمسيحية، لكنها، ولنخبوتها وضعف حاملها الاجتماعي خدمت مصالح القبائل العربية، والتي حازت على الأرض والسلطة في نهاية المطاف.

يمكن ترجيح الرأي والقول بأن المجتمعات العربية المهاجرة والقديمة قد ارتقت من حالة السكون السياسي إلى الفعالية السياسية العربية الجديدة التي أسست للعصر العربي الحديث، وساهمت

83 - انظر صورة الوثيقة ودقق رقمها والنص في الملحق آخر الكتاب، وهي مأخوذة من وثائق: الدار السلطانية للدراسات والوثائق العثمانية.

بشكل مباشر في ولادة كل من دولتي سوريا والعراق. وكذلك بشكل غير مباشر شكلت عاملاً فاعلاً لإلغاء استقلال كردستان عن طريق نسف الكثير من ركائزها الجغرافية والديمقراطية، وتأمين بديلها الإقليمي الوظيفي للغرب الكولونيالي.

بثت هذه الهجرات في المجتمعات العربية الطاقة والروح، وأحييت فيها فكرة التضامن العربي، وإن بصيغة أولية. كما دخلت هذه المشاعر موضع التطبيق السياسي بعد صعود حركة أخرى عربية من قلب الجزيرة العربية، من الحجاز، وذلك بترتيب ودعم من الكولونيات الأوربية، وفي مقدمتها بريطانيا العظمى. حتى قادت حركة الشريف حسين، مشروع النهضة العربية، وطالبت باستقلال ووحددة البلدان العربية. وإن بصيغة رومانسية دينية المحتوى، لمواجهة المشروعية الدينية للسلطنة العثمانية. وفي هذا السياق الحساس وظفت بريطانيا الدين الإسلامي، ورواية انتماء عائلة الشريف حسين لسلالة الرسول محمد سياسياً، وروجت لها، حتى نجحت في تأمين التحشيد اللازم والكافي لمشروع تفتيت السلطنة العثمانية، وشحنه بمحتوى قومي عربي جديد.

الفصل الخامس عشر

دور الحركة القومية العربية في تشكيل سوريا المعاصرة

1-15 بدايات تبلور الحركة القومية العربية وخصائصها

لا تمكن الإحاطة بمآل جغرافية الجزيرة الفراتية، ومجتمعات شمالي سوريا الفلاحية الراسخة، إلا بعد معرفة آليات وسياقات تشكل سوريا المعاصرة إدارياً وسياسياً، وبنفس القدر لا تمكن الإحاطة بمراحل تشكل دولة سوريا المعاصرة، إلا بعد دراسة الحركة القومية العربية، والتعرف إلى بداياتها، فضلاً عن مقارنة أهدافها، خاصة في هدف التخلص من الحكم العثماني أولاً، وطموح إعادة الأمجاد العربية في إنشاء دولة قومية عربية كبرى ثانياً، والتي تظاهراتت في صيغة غير سهلة لإنشاء إمبراطورية عربية على أنقاض الإمبراطورية العثمانية.

على الرغم من أهمية هذا الموضوع لدراستنا، إلا أنه واسع وشائك، ولذلك لن نخوض في تفاصيله، إلا ما يرفد جوهر بحثنا، ويغني كتابنا الذي يخص متغيرات الجغرافية التاريخية والسياسية لكوردستان العثمانية، وللجزيرة الفراتية التابعة لها تاريخياً، بشكل خاص.

بدأت الحركة القومية العربية بشكل متأخر عن حركات عدد من الشعوب في العالم والمنطقة، بما فيها الشعب الكوردي. وقد يعود السبب في ذلك إلى أن العرب الأقحاح في قلب الجزيرة العربية وجنوبها الغربي ظلوا يحكمون أنفسهم بدرجة أو أخرى، وكانوا

قد حققوا دولتهم القومية المتجانسة في مركز البلاد العربية عملياً، حتى بدون التصريح عن ذلك سياسياً ونظرياً، بحيث ظلت متقمنة حكومات وسلطات إسلامية محلية عبر زمن مديد، كما ظلت القومية العربية مندمجة ومتلاصقة بالإسلام، وكل منهما كان يفصح عن الآخر، كون لغة الإسلام هي العربية، اللغة التي سادت في أصقاع واسعة من العالم الإسلامي.

إن الجانب النهضوي في صيغته المبسطة الكامنة في إعادة أمجاد (الأمة العربية) ظل متقماً الصيغ السياسية الجديدة المحركة للمشروع القومي العربي، لذلك نفترض وفي ظل هذا التداخل بين ما هو إسلامي، وما هو عربي، أن حركة النهضة العربية قد توزعت على ثلاثة اتجاهات رئيسة، الأول إسلامي المحتوى وداعٍ إلى العودة إلى الأصول الإسلامية لإقامة شرع الله، وبالتالي الرفض لما أصاب العرب من استعباد وذل على يد الأتراك، وتمثل في الحركة الوهابية، التي قمعت بقسوة من قبل العثمانيين، وامتدادهم المصري، متمثلاً بحكم عائلة محمد علي باشا، وبدعم أوربي بعيد على الأرجح، وإن لم يشارك هذا التيار بطريقة مباشرة في الحركة القومية العربية مطلع القرن العشرين، إلا أنه كان داعماً له من زاوية رفض الماضي العثماني. تمثل التيار الثاني بالناطقين بالعربية، وهي مجموعات إثنية صغيرة، وطوائف مسيحية وإسلامية مختلطة في فلسطين وبلاد الشام وأعالي الساحل السوري، وحتى مصر. وكانوا متأثرين بالفكر الغربي، وربما مدعومين منه بعدة صيغ، وبشكل خاص الطوائف المسيحية، وعلى الأخص الكاثوليكية منها. وقد بالغوا في ترجيح أهمية العروبة للتخلص من الحكم العثماني، وبناء دولة عربية، هكذا بشكل فاقع لطبي صفحة الحكم الإسلامي. أما التيار الثالث الذي برز بشكل متأخر عن التيارين السابقين، انبثق أيضاً من قلب الجزيرة العربية، متمثلاً بعائلة الشريف حسين الحجازية، والمقربين منه. وقد دخل هذا التيار إلى الساحة السياسية أوائل

القرن العشرين في مناخات الحرب العالمية الأولى، وكحليف معلن للدول التي حاربت تركيا العثمانية وألمانيا، وكمنشقين عن الدولة العثمانية. وقد تحالف التيار العربي الحجازي وتفاعل مع التيار شبه العلماني الأقلوي والسني في بلاد الشام وسوريا الكبرى، وخاض معاً معركة سياسية وعسكرية في سبيل أهدافهم المعلنة، المتمثلة في التخلص من الحكم العثماني، وبناء دولة عربية موحدة وكبرى، على الطريقة الأوروبية، لكنها تستلهم روحها وسماها، حتى حدودها من الماضي العربي الإسلامي، وترجمت عملياً في السعي إلى إنشاء إمبراطورية عربية بديلة للعثمانية، بصيغة أو أخرى.

أما لماذا تبلورت هذه الحركة بشكل متأخر؟ فإننا نرجح السبب في إشكالية علاقتها العضوية مع الإسلام كظاهرة عابرة لحدود البلاد العربية، ما كان في الوقت نفسه رصيماً سياسياً ومعنوياً للعرب، ويمدهم دوماً بأحقية الحكم على العالم الإسلامي، بمعنى آخر إن مشروع الشريف حسين - بريطانيا العظمى، كان مشروعاً لنقل الحكم في السلطنة العثمانية إلى العرب، وتفكيك الإمبراطورية في مرحلة لاحقة، أو سحب المشروعية الإسلامية من العثمانيين على أقل تقدير.

يبدو أن عدة عوامل أخرى قد حفزت النخب العربية في الحجاز للقيام بنهضتها المتأخرة، إذ لم يعد الجانب المعنوي الذي يوفره الإسلام للنخب العربية كافياً، وباتوا بحاجة لتسلم السلطة، فضلاً عن قساوة الحكم التركي واشتداده ضد العرب في كثير من المواقع والحالات، حتى تحوله إلى سياسة اضطهاد دموي ضد كل من عارض حكمهم، وسعى إلى تأمين الحكم الذاتي، أو أي صيغة أخرى تحررية. في المحصلة تفاعلت مجموعة من العوامل، وأهمها السياسات الكولونيالية الهادفة لتقسيم وحكم أجزاء من الإمبراطورية العثمانية، وعقد الآمال على مزيد من التثنية للمجتمعات المحلية، واستثمار واقع الجماعات الإثنية المسيحية، ومعاناة الطوائف العربية غير

السنية المذهب، والرهان على هذه المجتمعات التي عانت أكثر من تهميش وقسوة الحكام العثمانيين، حتى شكلت هذه المكونات الإثنية والأقوامية ضمن الفضاء العربي، المحرك الأساسي لفكرة العروبة في مواجهة الحكم التركي العثماني.

في علاقة جدلية بين الفكر والممارسة من جهة، وبين تبلور حركة التحرر العربية، وتفاقم الاضطهاد التركي - الاتحادي بقيادة باشوات سفاحين من جهة أخرى، تسارع نشوء حركة تحررية بقيادة النخب العربية، الذين تحالفوا مع عائلة الشريف حسين، واستعانوا بمكانتها الدينية والسياسية، وبالتالي توفر شرطي الحركة الواسعة والقيادة التاريخية ذات المشروعية والقوة الرمزية، حتى تبلورت حركة سياسية نخبوية حضرية في سوريا الطبيعية، وفي مصر بدرجة أقل.

أخيراً، ساهمت بشكل فعال ضغوطات الحكومات الغربية للقيام بتحركات ميدانية ضد الأتراك تحت عناوين قومية عربية في البيئة الاجتماعية المسيحية حيناً، وفي البيئة العربية البدوية في الحجاز وشمالها تحت ستار إسلامي - ديني حيناً آخر، لذلك سرعت الرغبة الأوربية في حشد العديد من المجتمعات العربية في وجه العثمانيين، كما ساهمت في تصاعد الحركات القومية للشعوب غير التركية في الشرق الأدنى، وفي البلقان، وشجعتهم جميعاً على الانتفاضة ضد الحكم العثماني. وهذا ما تحقق، فقد انتفضت في أوقات متقاربة، كل من شعوب البلقان والأرمن، الكورد والعرب. فالزيارات الأوربية كانت مكثفة، والوعود كانت تتكرر لقيادات هذه الشعوب، حتى وُضعت الحركات القومية على سكة الخلاص، وخاصة الحركة القومية العربية.

بات من البدهيات أن المسيحيين الناطقين بالعربية في بلاد الشام ولبنان هم من أسسوا أولاً لهذه الحركة، وقاموا بتفعيلها وإدارتها، ومن ثم لاحقاً، الطوائف العربية الإسلامية غير السنية المنضرة بدرجة أو أخرى من الحكم العثماني الديني - السني، لذلك حمل

الدروز لواء الحركة القومية العربية بشكل مبكر، ومن ثم في المرتبة الأخيرة العلويون. وقد سبق للعديد من الدارسين أن أكد على ما أشرنا إليه: "إذا كان الإسلام، هو الرابط الذي يجمع العرب المسلمين، بالأترك المسلمين، وإذا كان العرب المسلمون يشعرون - وشعروا لمدة قرون - أن الدولة العثمانية دولتهم، وأنهم مواطنون كاملو المواطنة، فكيف الحال بالمسيحيين العرب، ولا يربطهم بالأترك رباط دين، ولا رباط عرق، ولا وطن. لا شك أنهم لم يشعروا كالمسلمين أن الدولة دولتهم، ولم يشعروا أيضاً أنهم مواطنون كاملو المواطنة كالمسلمين، وأنهم كانوا نوعاً آخر من الرعايا، وتخلصاً من هذا النقص عبر القرون، أخذ المفكرون منهم يبحثون عن السبيل، فمنهم من فتش عما يربطهم بالعرب المسلمين، وكانت اللغة العربية والجنس والتاريخ، أي كانت القومية العربية، وعلى الأقل في سورية، للخلاص، وكانت فرنسا عند غالبيتهم، لروابط تاريخية تدعيها فرنسا، ويتعلق بها نفر منهم. ولذا فإن الاتجاه القومي العربي الذي نادى به المفكرون المسيحيون في سوريا ولبنان، كان قديماً وسابقاً للمرحلة التي ندرسها..." (سلطان، 1987، ص 39/1)

كما شارك العرب السنة في الحواضر الكبرى في هذه الحركة، وتنشطوا بعد التنسيق مع الشريف حسين، في رمزية تسعى لإحياء القومية العربية بقيادتها الدينية السنية، على الرغم من انقسامهم الحاد بين النزعة الإسلامية العثمانية والقومية العربية المستجدة. من الملاحظ أن هذه الحركة اتسمت في بداياتها بالاعتدال، وزاوجت في أهدافها وحراكها ضمن النشاطات السورية التحررية بين البعدين العروبي والإسلامي. هذا وقد شارك في الحراك الداعي إلى اللامركزية أو الاستقلال عن العثمانيين شخصيات كوردية وازنة، خاصة من كورد دمشق وحماه وغيرها: "فقد عمل النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني على مواجهة السياسة العنصرية

التركية، بسياسة عثمانية غير عربية صرفة، وحاولوا تأليف حزب يضم عناصر عثمانية من كافة الأجناس، حتى لا يتهموا بالعنصرية بالمقابل، وبذلك طبقوا المادة الرابعة من قانون المجلس ولم يؤلفوا جمعية خاصة بهم كالأكراد والأرمن والشركس والترك، فألفوا الحزب الحر المعتدل، وأدخلوا فيه بقية العناصر، وقد دخل فيه فعلاً بعض المبعوثين الأتراك والأرناؤوط والكرد، وكان شعار هذا الحزب أن يكون الحكم فدرالياً، والإدارات في الولايات مستقلة..." (سلطان، 1987، ص 123/1)

2-15 توافق أهداف الحركة

القومية العربية مع السياسات الكولونيالية

كما أشرنا سابقاً، حطمت الحرب العالمية الأولى مجتمعات الشرق الأدنى، وإن بدرجات متباينة. كما ساهمت في إعادة تأسيس دول وكيانات لم تكن موجودة بتلك الصيغة سابقاً، وشكلت الطموحات الكولونيالية الأوروبية في حكم مناطق واسعة من ميراث السلطنة العثمانية أهم محركات تاريخ تلك المرحلة. كما ظلت فكرة إنشاء وطن صهيوني في فلسطين النار الهادئة تحت الرماد، والتي أشعلت الكثير من الرغبات، وحفزت الطموحات الكامنة عند الجهات المتحاربة، وإن لم تبرز هذه الرغبة بشكل واضح، ومفاجئ، لكنها كانت تتبلور عبر سيرورة ممنهجة، حتى يلمس الدارس علاقة متينة بين مشاريع التقسيم لصالح تصاعد النفوذ الأوروبي، الفرنسي والإنكليزي والألماني، وحتى الإيطالي في المناطق التي تحكمها السلطنة العثمانية، وبين التخطيط لإنشاء كيان إسرائيلي في فلسطين، وربما آخر مسيحي في لبنان. فعلى سبيل المثال كان لفرنسا نفوذ ثقافي وديني منذ القرن التاسع عشر، وترجم إلى نفوذ إعلامي وسياسي مطلع القرن العشرين، وشحن بمحتوى

سياسي سيادي لاحقاً: "كان لفرنسا في سورية جهاز دعائي يعمل على نشر نفوذها الثقافي أو السياسي أو الديني، يتمثل في مجموعة من الصحفيين والصحف التي تعمل على توطيد النفوذ الفرنسي، كصحف السكان، والاتحاد اللبناني، والأحوال، والنفير، وزحلة الفتاة، والثبات، والبشير..." (سلطان، 1987، ص 217/ج1)

إضافة إلى الإرساليات التبشيرية والمدارس العديدة كانت أسست منذ أمد طويل، وذلك قبل بدء الحرب العالمية الأولى، وفي "الحقيقة أن النفوذ الفرنسي لم يكن مجرد فرض أو دعاية في سورية، لأنه كانت توجد فعلاً فئات من السوريين تحب فرنسا كل الحب، وتخلص لها كل الإخلاص، وترى أنها مرتبطة فعلاً مع فرنسا في روابط تاريخية..." (سلطان، 1987، ص 217/ج1)

في حين كانت بريطانيا قد عقدت اتفاقيات وتحالفات مع أحد أهم القيادات الدينية العربية متمثلة بعائلة الشريف حسين، كما سبق ذكره. في مسعى منهجي لتأمين بديل إسلامي أصيل للعثمانيين، وكخطوة مسبقة الدراسة لتقرير مصير المنطقة: "في سنة 1914 اتصل الشريف عبد الله بن الحسين، بعد أن ساءت علاقة والده شريف مكة بالاتحاديين، بالإنكليز في مصر عن طريق كتشنر وستورز، سكرتير المفوضية الإنكليزية، طالباً دعم الإنكليز لوالده بالسلاح، في حالة قيام حرب بين والده وتركيا، لكن بريطانيا لم تعده بشيء لأنها كانت على صداقتها بالدولة العثمانية. قامت الحرب العالمية الأولى في آب 1914، وإدراكاً من بريطانيا بقيمة التحالف مع العرب ضد الأتراك في هذه الحرب، أعادت الاتصال مع عبد الله وأبيه في اليوم التالي لهذه الحرب." (سلطان، 1987، ص 371/ج1).

تحولت تلك الاتصالات إلى تحالف وعمل مشترك لسنوات، وعقود طويلة لاحقاً. سببت تحولاً جذرياً في مسار حركة التحرر العربي، وبناء دولها وفي مقدمتها سوريا ذات الموقع الإشكالي، حيث سيتبين ذلك من النقاشات، والاختلاف في الرأي حول مستقبل

سوريا، هويتها وحدودها، خاصة ضمن مراسلات حسين - مكماهون الشهيرة.

في الوقت الذي تضافرت الجهود الفرنسية والبريطانية وأتباعهم من مكونات شعوب المنطقة العربية لمحاربة العثمانيين إبان الحرب العالمية الأولى، تشابكت العلاقات وتناقضت المصالح بين مختلف الجهات الفاعلة، إلا أن النتيجة كانت لصالح التحرر العربي وانهزام القوات العثمانية، مع بروز خلافات بريطانية فرنسية حول تقاسم المنطقة والتي تم تثبيتها، والتوافق عليها على ضوء اتفاقية سايكس - بيكو. وكنتيجة للتعاون العربي الحجازي مع الحلفاء الأوربيين، وبدعم من نخب المجتمعات السورية المحلية تشكلت نواة الحكم العربي بقيادة الأمير فيصل بن الحسين في دمشق، وذلك لأول مرة بعد مرور أكثر من ألف سنة على الحكم الأموي الحجازي العربي في بلاد الشام.

3-15 سوريا الفيصلية حدودها وهويتها

انبثقت الخلافات بين الأطراف الرئيسية الداخلة في الحرب ضد العثمانيين حول أحقية استقلال البلاد العربية، حدودها وشكل إدارتها، فضلاً عن الإقرار بالاستقلال التام، أم تظل هذه البلاد، باستثناء الأراضي المقدسة في الحجاز تحت الوصاية الإنكليزية - الفرنسية. إن معرفة هذه التفاصيل يتطلب التوسع في الدراسات التاريخية ذات العلاقة. هنا، وفي سياق دراستنا سنقتصر على دراسة موضوع استقلال سوريا وحدودها. والتي تمت مناقشتها ضمن مراسلات حسين - مكماهون.

فرضت مسألة هوية سوريا وعروبتها نفسها بشكل ثقيل على جدول أعمال القوى، والشخصيات العربية عهدئذ، ومن الملاحظ أن المسألة لم تحسم تماماً، وبشكل موضوعي حتى المرحلة المتأخرة

المعاصرة، لأن مشكلة الهوية برزت بشكل حاد وجوهري، لأنها مرتبطة بشكل وثيق مع مشروعية انطلاق الحكم العربي، وتعميمه على مناطق واسعة من شرق البحر المتوسط، فضلاً عن مشروعية تمدد هذه السلطة نحو المناطق الكوردية، وحتى تلك التي تسكنها تاريخياً قبائل تركمانية.

هذا وقد تمت مناقشة مشكلة هوية سوريا وحدودها كثيراً، حتى حسمت أيديولوجياً. وبشكل أوضح ترجمت عملياً على أرض الواقع بالاستناد إلى فكرة العروبة في المقام الأول، وفكرة الانتماء إلى الوطن العائمة في المقام الثاني، لكن في المحصلة اتخذت للحمية (العربية) رابطاً بدلاً للرابط الإسلامي الذي شيدت بمعادلاته، ومشروعيته كل السلطات الإسلامية المتوارثة من عربية وآسوية، وأخيراً السلطة العثمانية التركية التي ظلت تستمد مشروعيتها من الإسلام حتى آخر يوم من عمرها. لقد تم الانقلاب عملياً على المشروعية الإسلامية وإحلال مشروعية العروبة، والانتماء العربي بدلاً لها، مع الركون المؤقت إلى وجود مشروعية الزعامة الحجازية الإسلامية، ومن ثم اتخذت اللغة العربية والانتماء العربي لحمية جديدة لمشروع الدولة العربية على نطاق واسع، ودولة سوريا على نطاق أقل اتساعاً: "بعد غروب الفكرة الدينية كأساس ولاحم ورابط وعاقد للاجتماع في الدولة، وانهايار الدولة العثمانية بلاحمها وعاقدها الديني الإسلامي، ولدت الفكرة، وتالياً الدولة القومية. لكن منطقة بلاد الشام والعراق اللتين انفصلتا عن الدولة العثمانية كانت ما تزال مناطق أقوام وطوائف شبه منغلقة لم تصهرها بروجازية أو صناعة أو حركة تنوير جذرية أو حراك سكاني جديد أو دولة أو حتى حكومة، ولم تربط آمادها الجغرافية والاقتصادية والبشرية رابطة قوية إلا رابطة اللغة العربية، ومن هنا أتى تأكيد مفكري القومية العربية." (الخطيب، 2006، ص54)

نظراً لبروز مشكلة الهويات، جرت سجلات حول مشروعية تعميم

الهوية العربية، حتى تمت مناقشتها على عدة مستويات. وهنالك من رجع منذ البدء السمة العربية لكل مناطق سوريا، بما فيها المناطق الساحلية التي كانت ذات غالبية سكانية مسيحية، واستندت على تأييد فرنسي - بريطاني للتعبير عن هويتها الفرعية، بطريقة أو أخرى. لكن التيار العروبي منذ تلك المرحلة لم يكن قادراً على الاعتراف بالهويات الفرعية في الشرق الأدنى، ولم تتجرأ على التمهيد لحق التعبير عن تلك الهويات الفرعية، وذلك لهشاشة الهوية الرئيسية العربية نفسها. وهذا ما كان على الأرجح السبب في التحفظ الإنكليزي - الفرنسي على إضفاء الصفة العربية على سوريا، التي كانت تمتد بين نهر الفرت شرقاً وساحل البحر المتوسط غرباً: "إذا كانت القومية تسمى باسم الشعب الذي تعبر عنه وتحمل اسمه، فهل من المنطقي أن تكون القومية التي تعبر عن الشعب القاطن في سورية في القرن العشرين، قومية عربية، أو هل إن هذا الشعب هو شعب عربي؟ قد يكون هذا التساؤل ساذجاً بالنسبة لغالبية سكان سورية الذين يعتبرون أنفسهم عرباً، لا بل فهم الذين حملوا عبء القومية العربية أكثر من غيرهم من العرب، وخاصة في الفترة التي ندرسها من تاريخ سورية. وإن نظرة على الإحصاءات والتقديرات لسكان سورية (الطبيعية) وهي الآن سوريا ولبنان وفلسطين والأردن، البالغين 3 ونصف مليون إلى أربعة ملايين في تلك الفترة تبين لنا أن المسلمين يشكلون أكثر من ثلثي السكان... وبذا لا يكون صحيحاً ما جاء في تسمية غالبية المراسلات الإنكليزية والفرنسية الرسمية لسكان سورية، بأنهم ناطقون باللغة العربية، وهذا يعني بشكل واضح أنهم ليسوا عرباً صرحاء، وقد ورد في رسالة من مكماهون للحسين في 24 أكتوبر 1915، بأن الأجزاء الساحلية من بلاد الشام، لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة.."

(سلطان، 1987، ص19/ج1)

وعلى صعيد عملي ظلت حدود البلاد العربية في مفاوضات حسين

مكماهون غير واضحة تتمدد وتتقلص بين رغبات الدول الكولونيالية القادمة إلى المشرق، وأحلام القوميين العرب الكبرى: "في الرسائل الأولى للحسين بتاريخ 14 تموز 1915 طلب من بريطانيا أن تعترف باستقلال البلاد العربية، من أضنة حتى الخليج الفارسي شمالاً، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً، ومن المحيط الهندي للجزيرة جنوباً" (سلطان، 1987، ص383/ج1). ويبدو أن هذه التصورات القومية النظرية لم تكن وليدة أفكار عائلة الشريف حسين وعرب الحجاز المتحالفين معه، وإنما من خطط، وبرامج الجماعات السورية الناطقة بالعربية، أو حتى المستعربة من أصول غير عربية: "وجدير بالذكر ان حدود هذه الدولة العربية وهي تضم سورية بما فيها فلسطين، لم تكن من صنع الحسين، وإنما أرسلها رجال الحركة الوطنية في دمشق سراً إلى الحسين، وتبناها هو..". (سلطان، 1987، ص384/ج1)

لكن المراوغة البريطانية اتخذت شكلاً جدياً عندما رد ممثل بريطانيا في المفاوضات مع الحركة العربية بقيادة الشريف حسين بتجنب التطرق لتفاصيل حدود الدولة العربية المزمع قيامها، حيث رد مكماهون على طلب رسم الحدود: "أما ما يتعلق بالحدود، فقد يكون بحثنا في هذه التفاصيل، والوقت قصير والحرب قائمة، سابقاً لأوانه، وخاصة أن تركيا لا تزال تحتل قسماً كبيراً من الأراضي التي أشرتم إليها في اقتراحكم احتلالاً تاماً" (سلطان، 1987، ص384/ج1) وعندما لم يوافق مكماهون على هذا المقترح. رد الشريف حسين في 5 تشرين الأول 1915: "ان الأراضي السورية في حلب وبيروت وسواحلها هي عربية صرفه، وان ليس هنالك فرق بين العربي المسلم والمسيحي العربي... كما أكد عربو العراق". (سلطان، 1987، ص385/ج1). وهذا ما يعزز الافتراض بعدم قناعة بريطانيا بعروبة هذه المناطق، ولا بعملية ضمها للدولة العربية بقيادة الشريف الحسين. وبالتالي رضخ الحسين للمطالب والتصورات

البريطانية رغم ضغط القوى، والفعاليات السورية واللبنانية والفلسطينية القومية العربية. وعلى الأرجح رضي بالقليل حتى أن تأتي الفرصة المواتية، وقد أتت في ظروف لاحقة. "وهكذا خرجت الأراضي الساحلية من سورية، وخرجت العراق من الدولة العربية المستقلة قبل أن تظهر... وبالتالي اقتصر وعد بريطانيا على استقلال الحجاز فقط، وإخراج سوريا والعراق من الدولة العربية" (سلطان، 1987، ص 386/ج1).

تفصح المراسلات بين الحسين ومكماهون وبعض الوثائق الأخرى عن مراحل ولادة سوريا المعاصرة، وحكمها من قبل الفيصل ابن الحسين لمدة تقارب السنين (1918 - 1920). كما تمكن متابعة مراحل توسع حدودها بعد دخول القوات العربية الحجازية إليها. في سياق الصراع البريطاني - الفرنسي على سوريا، وإثر هزيمة القوات العثمانية في الحرب، وانسحابها التدريجي من فلسطين جنوباً، وانسحابها شمالاً باتجاه حلب، ملأت القوات العربية بقيادة الشريف حسين وأبنائه الفراغ الذي تركته القوات العثمانية، وكان جزء من هذه القوات في الأصل قوات عثمانية. لقد انشقوا عن الجيش العثماني وتحالفوا مع البريطانيين. على اعتبار أن عائلة الشريف حسين شكلت عهدئذ مفتاح بريطانيا لتفكيك السلطنة العثمانية، وذلك بنفس الأدوات التي أسست عليها، بمعنى استخدام الدين الإسلامي لتهدئيم السلطنة العثمانية من جهة، وتوظيف المشاعر القومية العربية لدى غير المسلمين في سوريا ولبنان ليشكلا قوة وازنة تساهم مع البريطانيين والفرنسيين في زعزعة وإنهاء الحكم العثماني. وهذا ما حدث على أرض الواقع، لكن ثمن هذا التوظيف كان كبيراً بالنسبة إلى بريطانيا وفرنسا. إذ انقلبت تلك القوة على الحلفاء، واصطدمت القوة السياسية العربية الصاعدة في أوج حماسها مع سياسات بريطانيا وفرنسا، على الرغم من تشنتها وضعفها، وهذا ما ساهم في أن يكون حكم فيصل في دمشق

انتقالياً. وحدود سوريا أقل من مطالب وتوقعات فيصل، وطفائه من القوميين العرب المتحمسين القادمين حتى من خارج سوريا. تصاعدت الخلافات الداخلية، وبرزت مسألة الهويات المحلية من جديد، فضلاً عن معضلات تبعيتها السياسية لكبريات القوى الفاعلة على الساحة السورية وشرق البحر المتوسط، وخاصة: (بريطانيا، فرنسا، تركيا، إيطاليا، وروسيا البلشفية)، حتى اشتد الصراع الداخلي في سوريا خاصة إبان مؤتمر الصلح سنة 1919. وظلت سوريا فترة طويلة في انتظار لجنة للاستفتاء على مصيرها، ولكن أمريكا بقيادة الرئيس ولسون فقط التزمت باللجنة. في حين ماطلت كل من بريطانيا وفرنسا، لأنهما كانتا قد اتفقتا على تعديل اتفاقية سايكس - بيكو. كما أن كل الأحداث كانت تصب في مصلحة التمهد لإنشاء كيان صهيوني، مع الحفاظ على الحد الأدنى من الحقوق العربية، وإرضاء زعامتها الرمزية المتمثلة بعائلة الشريف حسين. بدأ المشهد السياسي يتضح بعد مؤتمر سان ريمو في إيطاليا شهر نيسان 1920 بالتوازي مع استمرار انعقاد مؤتمر الصلح في باريس، كما تبلورت التوجهات في تثبيت الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، بعد التفاهم مع بريطانيا لتعديل اتفاقية سايكس - بيكو، لكن لم تستقر الأوضاع، ولم تسمح حكومات الحلفاء للحكم الشريف الحجازي من قيادة التيار القومي العربي الضعيف، والنخبوي نحو بناء دولة موحدة. لكل ذلك استمرت تراجيديا الحكومة المعلنة في دمشق لأقل من سنتين. ويبدو أن مصيرها قد حسم بين البريطانيين والفرنسيين: "وحددت فرنسا لتكون المنتدبة على سورية بما فيها لبنان، وبريطانيا على العراق وفلسطين. وفي اليوم نفسه تم الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا، على بتروال العراق، تعطي بموجبه بريطانيا لفرنسا %25، بالمقابل تسمح فرنسا، بمد أنبوبين للنفط، عبر سوريا حتى البحر المتوسط." (سلطان، 1987، ص 320/1ج)

في المحصلة لم تتمكن الحكومة المتشكلة تحت زعامة فيصل من توحيد سوريا، غير المتشكلة أصلاً، كما لم يكن التفكير في ضم سهول الجزيرة شرق الفرات من ضمن الأهداف السياسية للقوى الرئيسية. وذلك لعدم وجود مجتمع سياسي فيها، ولتبعيتها التاريخية لكوردستان العثمانية. والتي تمظهرت بشكل واضح في مقررات مؤتمر الصلح في باريس (سيفر 1920)، وذلك بإجراء استفتاء فيها حول استقلال كوردستان العثمانية.

وقد أشار أحد أهم قادة الحركة القومية العربية، ووزير المعارف في حكومة فيصل ساطع الحصري إلى أن الكيان السوري لم يكن موحداً يوماً من الأيام بالصيغة المعاصرة: "حقائق التاريخ لا تؤيد مزاعم هؤلاء بوجه من الوجوه، بل تشهد على أن سوريا الحالية حديثة الوجود والكيان. في الواقع أن دمشق وحلب واللاذقية وحماه وحمص ودرعا وديرالزور. كانت موجودة منذ آلاف السنين، غير أن تجمع هذه المدن لتكوين سوريا - بمعناها الحالي - لم يتم إلا بين سنة 1918 وسنة 1943. وفي الواقع كانت دمشق عاصمة الدولة الأموية، ولكن ذلك لا يجوز أن يعتبر دليلاً على وجود سوريا في عهد الدولة المذكورة، لأن أراضي الدولة الأموية كانت تمتد من أسوار الصين إلى سواحل المحيط الأطلسي. أما سوريا فما كانت تظهر على تلك الأراضي، حتى على شكل وحدة إدارية..." (الحصري، 1985، ص118)

ولإختصار المشهد عهدئذ، أعلن عن استقلال سوريا تحت العنوان السياسي (المملكة العربية السورية) في شهر آذار / مارس سنة 1920، لكن مسألة نيل الاعتراف وثبتت حدودها من الجهات الأربع ظلت معلقة، ولم تتبلور وترسم الحدود بدقة إلا بعد سنوات طويلة، وعبر اتفاقيات عديدة، لأن الانتداب على سوريا حسم لصالح فرنسا، ودخلت قواتها دمشق في شهر آب سنة 1920، وأزالت المملكة العربية السورية، وكانت من أولويات

سياسة فرنسا تأسيس عدة دويلات سورية، هي:

- 1 - دولة لبنان الكبير.
- 2 - حكومة اللاذقية المستقلة.
- 3 - سنجق الإسكندرون.
- 4 - حكومة جبل الدروز المستقلة.
- 5 - حكومة دمشق. (الحصري، 1985، ص123).

هكذا، من الواضح أنه لم تضم سهول الجزيرة الفراتية شرق نهر الفرات لأي من هذه الدويلات، ولم تكن تابعة لأي منها عبر الزمن المديد، إلا في حالات استثنائية ومؤقتة..

تحول دير الزور الكوردية إلى قاعدة للقوميين العرب

1-16 تركيز الحركة القومية العربية على الموصل وديرالزور

القبائل العربية التي انتشرت بصورة أوسع في سهول الجزيرة الفراتية، وكذلك التي عبرت نهر دجلة شرقاً أعطت زخماً وولدت حركة اجتماعية في الكثير من البيئات الجغرافية والاجتماعية المينة منذ قرون عديدة. وكان من الطبيعي أن تؤثر حركة القوميين العرب، وتبلور الزعامة الهاشمية على مجموع القبائل العربية، وخاصة تلك التي كانت على تماس مباشر مع مراكز الحكم العثماني في بغداد والموصل ودير الزور، لدرجة أنها كانت مهياًة سياسياً للقيام بدور يصب في مصلحتها القبلية، وفي المحصلة في مشروع النهضة السياسية العربية الجديدة بقيادة الشريف حسين، لذلك لم تكنف طلائع الحركة القومية العربية الحديثة بمفاهيم ومبادئ التحرر والنهضة السياسية، بل زاوجوها مع حالي الانتعاش القبلي، وكذلك الانبعاث الديني تحت زعامة عائلة عربية حجازية دينية، قريبة ومحبة لقطاع كبير من القبائل البدوية التي لم تنفصل بدورها عن مجتمعها البدوي، هذا المجتمع المتطلع دوماً إلى التوسع والغزو، بحكم تكوينه الاجتماعي واحتياجاته الاقتصادية المرتبطة بالهجرة والانزاحات الجغرافية، وما إن دخل فيصل دمشق بدعم

من الإنكليز يرافقه كوكبة من الفرسان البدو، حتى بدأت مشاعر كل النخب القومية العربية تتحرك، وتحمس لحالة الانبعاث العربي الحضر وزعامات البدو، وخاصة الزعماء الذين توصلت علاقاتهم مع بريطانيا منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

ونظراً لضعف عدد وثقل السكان العرب الأصلاء داخل الحواضر، اتجهت الأنظار إلى البوادي، ونحو المدن القريبة منها، فكانت كل من بغداد، وسنجق دير الزور، وكذلك ولاية الموصل، هي وجهة وهدف القوميين العرب بعد الحجاز ودمشق. وذلك للسيطرة عليها بقوة السلاح، لاستثمار مخزونها البشري وقوتها الاقتصادية، بصرف النظر عن التكوين القومي والديني لهذه المناطق الشاسعة، ولطبيعة التكوين التاريخي لحواضرها المتنوعة الثقافات.

تمثل حلم القوميين العرب الجديد في استلهام الماضي العربي، ولم ينتبهوا لتضاريس الواقع قدر ترددهم للأشعار والقصائد الحماسية العائدة للعهدين الأيوبي والعباسي. وقد رجع هذا التوجه مكانة القيادات العشائرية العربية، والنخب القومية العربية العراقية، من ضباط منسقين عن العثمانيين وإداريين على مكانة حضر بلاد الشام. استمدت حركة القوميين العرب دوافعها من مشروعية ماضي الحكم العربي الإسلامي في هذه المناطق، وكذلك انبثقت من الدوافع والمصالح الملحة للقبائل العربية الطامحة للسيطرة السياسية على الجزيرة الفراتية وحاضرتيها الرئيستين موصل ودير الزور. ومن المرجح أن أغلبهم لم يكونوا على علم بأن كلاً من ولاية الموصل وسنجق دير الزور كانت جزءاً من إيالة كردستان العثمانية، وأن الأغلبية المطلقة لسكانها كانوا من الكورد، إلى جانب باقي الإثنيات والمكونات. لقد طغت الرغبة البدوية بقيادة عدد من أبنائها العسكريين الطموحين سياسياً على أي حسابات أخرى، وجاهدوا في سبيل السيطرة على تلك الأصقاع والمساحات الواسعة شبه الخالية من السكان. وكانت كل تلك الطموحات

والجهود متوافقة مع ثقافتهم العربية البدوية، والتي تبرر الهجرة عند الحاجة، والسيطرة عند المقدرة وتهيئ الظروف.

16-2 عودة إلى حقبة بناء قلعتي الدير والرحبة

لا تمكن الإحاطة بتفاصيل تاريخ مدينة ديرالزور، وسياقات تشكلها، إلا بدلالة تاريخ مدينة الرحبة، نشوئها وتطورها كما لا يمكن الحديث والكشف عن الأصول البعيدة لمجتمع ديرالزور الحضري الكوردي في غالبته إلا بعد التريث والتأني. للكشف عن بعض الحقائق التاريخية غير المتداولة نستعرض عدداً من السرديات التاريخية، نظراً إلى أن روايتنا الجديدة غير قابلة للتصديق، نتيجة طغيان السردية العربية القومية - الأيديولوجية المدرسية التي ترسخت في الأذهان، حتى تحولت إلى ما يشبه يقيناً تاريخياً لا تمكن معالجته لأسباب تعليمية مدرسية، ولضعف معارفنا التاريخية. إن الكشف عن أصل مجتمع ديرالزور يعد صدمة للقارئ، لأن الثقافة المدرسية قد رسخت معلومات مخالفة لذلك تماماً. كما أن المحيط العربي المعاصر بدير الزور يضيء على هذا التوصيف الغرابة، وكأن هذه المعلومة محض ادعاء سياسي أو أيديولوجي. فدير الزور المعاصرة تبدو مدينة انبثقت عن ريفها ومحيطها العربي الصرف. أما المشهد التاريخي لظاهرة ولادة دير الزور الأولى مخالفة تماماً للصورة التي هي عليها في الزمن المعاصر.

على الرغم من أن معارف الإنسان تهتز أمام هكذا حقائق غير متوقعة، والتي تفترض بدهاء أن المدينة عربية أصيلة، ومستقرة في الوقت المعاصر بين بحر من القبائل العربية المترفة.⁸⁴ وهذا ما

84 - هذا ما دفعني لدراسة تاريخ عمرانها الحضري والريفي منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، واختارها لتكون نموذج للمدينة العربية الأصلية التي ظلت بعيدة عن المؤثرات غير العربية والعثمانية بشكل خاص. ضمن بحثي في مرحلة الدكتوراه.

دفعني إلى التعامل مع الموضوع بروح علمية متشككة لسنوات طويلة، لكن تتطلب دراستنا التاريخية والجغرافية هذه إدراج قصة تشكل دير الزور فيها، بشيء من التفصيل، ومن وجهة نظر مخالفة لكل من كتب عنها من أبنائها، الذين أصروا على ترجيح (بداهة) عروبتها، لأسباب أيديولوجية، وحتى نفسية.

قصة دير الزور تعود إلى مرحلة تصفية السلطة العربية من قبل القبائل والشعوب الآسيوية التركية الغازية، وانسحاب العديد من القبائل والعوائل العربية من الجزيرة الفراتية، خاصة بعد هروب آخر خليفة عباسي من بغداد، واختفائه ثم لجوئه إلى القاهرة، واستقرار أفراد من العائلة العباسية عند السلطان المملوكي. ترافق هذا الحدث الجلل وتواكب مع السيطرة البيزنطية والمسيحية على أجزاء من الجزيرة العليا، والغربية حتى باتت تسمى أغلب مناطقها بالثغور الجزرية، بمعنى أنها مناطق حدودية بلغة ذلك العصر. ونظراً للفائض السكاني الكوردي، فقد ظلت القبائل الكوردية مسيطرة لفترات طويلة على السهول الجنوبية والشرقية من الجزيرة الفراتية. وثمة احتمال أن القبائل الكوردية تمددت في تلك السهول والمراعي، وشكلت قوة اجتماعية وسياسية ذات وزن، بعد منعطف الغزوات التركمانية والمغولية الأولى في القرن الثاني عشر والثالث عشر الميلادي، فتمكنت هذه القبائل الكوردية من إدارة المجتمعات فيها، وتنظيم العلاقة مع الحكم المملوكي في دمشق، وذلك في إطار حكم وسلطة الإمارة المازنجانية⁸⁵ المبارزككية⁸⁶ التي كانت على وفاق وتنسيق مع السلاطين المماليك الذين كانوا يتزعمون العالم الإسلامي تحت مظلة رمزية للخلافة العباسية، وكان

85 - وهم الأكراد المازنجان نسبة الى المكان، او القبيلة التي عرفت بهذا الاسم، وهي فرع من الأكراد الحميدية في شرق الموصل. اعتماداً على الفلقشندي وابن فضل الله العمري. والدكتور زرار توفيق

86 - نسبة إلى شجاع الدين بن مبارزكك بن سيف الدين محمد. أول حكامها في مطلع القرن الرابع عشر حوالي سنة 1310م.

نفوذهم يصل إلى مدينة الرجبة على الضفة الغربية لنهر الفرات. أما الضفة الشرقية لنهر الفرات وبالتالي معظم سهول الجزيرة الفراتية فكانت تخضع للإمارة المازنجانية كما مر معنا سابقاً. وفي هذا الصدد ينبغي إيالة وربط حسن العلاقة بين الإمارة المازنجانية الكوردية في سهول الجزيرة الفراتية في القرن الرابع عشر الميلادي مع السلطات المملوكية، إلى حقيقة تتلخص في أن أغلب المماليك كانوا كورداً في جذورهم وأصولهم، أو كانوا مواليين ومحبين للكورد بحكم ثقافتهم الأيوبية، وولائهم التاريخي للملوك الأيوبيين. وقد ترجمت حسن العلاقة في حقيقة تحالف المماليك مع الإمارات الكوردية القوية في أغلب مراحل تاريخهم.

لذلك كانت الإمارة المازنجانية تؤمن الرحلات عبر الجزيرة الفراتية نحو بغداد وآسيا، حيث كانت مركز هذه الإمارة وعاصمتها قلعة الشوش بجوار الموصل. وتعد هذه الإمارة حكومة مستقلة، بحسب المراتب والتصنيف الدبلوماسي، ولغة المراسلات التي اتبعتها ابن فضل العمري القرشي في كتابه الدبلوماسي "التعريف بالمصطلح الشريف"، كما مر معنا في الفصول السابقة. علماً أن مدينة الرجبة وقلعتها كان قد أسسها مالك بن طوق على أرض بكر في ظل خلافة المأمون (813 833-م)، وحكمها المردياسيون لاحقاً، ثم انتعشت تحت حكم شيركو عم صلاح الدين الأيوبي: "أصبحت المدينة تحت سيطرة الزنكيين في الموصل بحدود أواسط القرن الثاني عشر. وقد منحها نور الدين زنكي في عام 1164 م إلى شيركوه، شقيق مؤسس العائلة الأيوبية الذي بدأ ببناء القلعة الواقعة على حافة الهضبة، على مسافة بضع كيلو مترات من النهر، وربما أيضاً قلعة المدينة الجديدة، في مستوى أدنى من الأولى. لقد انتقل المركز العمراني إلى هذا المكان الأكثر أمناً. تحت حماية الحصن في الوقت الذي تتعرض فيه المنطقة إلى الغزوات المغولية. لقد تكثفت عمليات البناء أثناء العصر الزنكي (1127 1174-م) والعصر الأيوبي

(1174 - 1258 م). " (الديبات ودافيد، 2008، ص352)

هذا وقد فصل أبو الفداء⁸⁷ بصيغة أوسع في تفسير التاريخ العمراني لمدينة الرحبة، وبالتالي تاريخها الاجتماعي، فيبين أن الرحبة الأولى التي أسسها مالك بن طوق قد حُزبت أُنزلزال على الأرجح، وظلت قرية إلى أن أعاد بناءها أسد الدين شيركوه الثاني⁸⁸ صاحب حمص، على مسافة فرسخ (حوالي 5 كم) جنوب الرحبة القديمة: "رحبة مالك بن طوق التغلبي مدينة على الفرات بين الرقة وبين عانة ومالك بن طوق المذكور كان من قواد الرشيد قيل إنه أول من عمرها فنسبت إليه. أقول والرحبة المذكورة خربت وبقيت قرية وبها آثار المدينة القديمة من المآذن الشاهقة وغيرها، واستحدث شيركو بن أحمد بن شيركو بن شادي صاحب حمص في جنوبها ناقلاً عن الفرات الرحبة الجديدة على نحو فرسخ من الفرات، وهي بلدة صغيرة ولها قلعة على تل تراب، وشرب أهلها من قناة من نهر سعيد الخارج من الفرات، وهي اليوم محط القوافل من العراق والشام وهي أحد الثغور الإسلامية في زماننا هذا." (أبو الفداء، 1815، ص281)

على الأرجح ظلت الرحبة بيد الأمراء الأيوبيين وذريتهم لفترة طويلة، ومن المحتمل أن المجتمع الكوردي الأيوبي قد سادوا فيها وحكموا بلدات أخرى حتى أواخر العهد المملوكي، وقد بين ابن فضل الله أن أسد الدين شيركوه الحفيد والذي عاش في الفترة بين (569 - 637) هـ الموافق (1173 - 1239) م، وكانت له ذرية كثيرة، ومناطق واسعة في الجزيرة الفراتية بمحيط الرحبة، وهي: "الرحبة، وتدمر، وماكسين من بلد الخابور، وكان له جماعة من الأولاد.." (العمرى، 2002، 6/285)

87 - هو إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب. صاحب حماة في سوريا، مؤرخ جغرافي، قرأ التاريخ. واطلع على كتب كثيرة في الفلسفة والطب، وعلم الهيئة (1273 - 1331) م

88 - هو حفيد شيركو الأول عم صلاح الدين.

احتفظت الرحبة لاحقاً بدورها كمدينة متقدمة للمماليك في وجه المغول حتى انسحابهم من الجزيرة الفراتية: "فقدت الرحبة أهميتها مع انسحاب آخر جندي مغولي بحدود عام 1400م وغياب تهديدهم. إذ أصبحت صيانة القلعة مكلفة، وتخلت عنها السلطات المملوكية شيئاً فشيئاً. ويعود تدهور بلدة الرحبة في جزء منه إلى نهاية دور القلعة، وإلى اختفاء الخدمات المرتبطة بوظيفتها. ومع ذلك ظلت القرية مسكونة أثناء العصر العثماني، دون أن نتمكن من تحديد طبيعة ذلك السكن... وهكذا توقعت المدينة على ذاتها داخل القلعة." (الديبات ودافيد، 2008، ص364).

لذلك نفترض ونرجح الرأي القائل بأن دير الزور قد ورثت الرحبة عاماً بعد آخر، لذلك سميت أولاً: دير الرحبة، بحسب الوثائق العثمانية الأولى: "في أول تشكيلات إدارية عثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني (926 974-) هـ الموافق لـ (1520 1566-)م يظهر اسم دير الزور مرتبطاً بقلعة الرحبة، وذلك لشهرتها في العهد العباسي فسميت (لواء دير رحبة أو رهبة)⁸⁹ واستمر ذلك في القرن السابع عشر أيضاً." (الضللي، 2008، ص21). وقد سماها الرحالة والجغرافي أوليا جلبي بدير فقط، وعدها من بين قلاع الجزيرة سنة 1655م. خلفت الحروب والغزوات وخاصة الغزو المغولي الأخير على الجزيرة الفراتية خراباً ودماراً، وانكسرت سائر البلدات واندثرت القرى. ولأخذ فكرة عن درجة الخراب الذي لحق بالجزيرة الكبرى حسب تسمية جلبي، فقد دمرت 76 قلعة من بين 176 قلعة كانت عامرة فيها قبل الغزوات المغولية، كانت أغلب القلاع الناجية في الشمال، إلا أن قلعتي دير وعانة كانتا أيضاً من القلاع الناجية، وهما على أطراف البادية. (جلبي، 2008، ص76)

استكملت هذه الغزوات بغزوة أخرى، هي سيطرة الصفويين

89 - سالنامه ولاية حلب عام 1287 هـ / 1686 م، ص 37 - عن الضللي ص 21

على الجزيرة الفراتية في سنوات (1510-1508)م. ومن ثم تم طرد الصفويين من الجزيرة الفراتية وأقيم فيها حكم مشترك من قبل التحالف العثماني - الكوردي، وكان المشرف العام على هذا التحالف هو ملا إدريس البديسي، رجل الدين الكوردي المنفذ، أما القوة الضاربة التي نفذت هذا التحالف والاتفاق، وضبطت الأوضاع الأمنية من قبل هذا التحالف، فكان بقيادة عائلة أمراء بوتان في جزيرة ابن عمر، كما مر ذكره في الصفحات السابقة. لذلك من المؤكد أن الجزيرة كانت قد تحولت إلى قفر عمراني، ومجتمعات ميتة نتيجة تلك الحروب عهدئذ: "مع طول عام 940هـ - 1534م، كانت الدولة العثمانية قد أكملت بسط سيطرتها على منطقة البادية الشامية والجزيرة الفراتية. وصولاً إلى أورفا، وديار بكر، وماردين، والشمال الجغرافي لسوريا الحالية. فيما كانت أكثر الحواضر في تلك المنطقة عبارة عن خرائب وأراضي خاوية، نتيجة لما خلفته جحافل هولوكو وتيمورلنك، وقد تحولت غالبية أهالي الحواضر إلى بداءة رحالة، ينتقلون من مكان إلى آخر، بحسب ما تقتضيه الظروف البيئية والأمنية. فمن عانة إلى مسكنة (بالس) على ضفتي الفرات لا توجد مدينة أو قرية مستقرة آمنة. وكانت الصفة الملازمة للمنطقة بأسرها هي: البداوة، والترحال، والاقتتال، والإغارة بين تلك القبائل الرعوية، التي تسعى إلى التمسك بوسائل الحياة ورمق العيش." (القيسي، 2019، ص21)

تفاقم الأوضاع حتى تحولت المجتمعات المحلية إلى حطام من بقايا القرى، والبلدات المندثرة، والمجتمعات المتفككة المتناثرة. وفي مرحلة ما بعد حطام المجتمعات الريفية والحضرية هذه، تشكلت دير الزور وتطورت ببطء. وليس لدينا ما يكفي من المصادر لمعرفة تفاصيل نشوئها الأول، ولا نموها ولا سياقات انتقال المجتمعات من الجوار إليها، لكنها لم تكن موجودة على الأرجح في المرحلة التي أرخ فيها بدقة ابن فضل العمري لأحوال الجزيرة الفراتية خاصة في

فترة حياته خلال سنوات (1300 - 1349)م. كما لم يرد ذكر اسم دير الزور في السرديات الجغرافية والتاريخية العربية الإسلامية حتى القرن السادس الهجري، أي مرحلة ما قبل البلدانى والفقهاء ابن فضل العمري. ومن اللافت أن اسمها لم يرد في معجم البلدان، لأن مؤلفها كان يفترض أن يكون خير من يعرفها، ويصفها تماماً في حال وجود (قلعة أو مدينة الدير)، لكنه ذكر مدينة بنفس الاسم في موقع آخر بعيد، أي في الأهواز بغرب إيران حالياً: "دير زور: بتقديم الزاي، وسكون الواو، وراء، ضبوط بخط ابن الفرات، هكذا قال الساجي، وقال المدائني عن أشياخه، بعث عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، في سنة 14 شريح بن عامر أخا سعد ابن بكر إلى البصرة وقال له: كن رداءً للمسلمين، فسار إلى الأهواز فقتل بدير زور." (الحموي، 1986، ص 513 / 2ج).

مما يدل بشكل شبه مؤكد أن دير الزور لم تكن موجودة حتى ما بعد القرن السابع للهجرة، الرابع عشر للميلاد، أو لم تكن معروفة. ومن المرجح أنها نشأت أواخر القرن الرابع عشر أو مطلع القرن الخامس عشر للميلاد، بصيغة مترابطة ومواكبة مع اندثار وانكماش قلعة الرحبة ومدينتها الواسعة، وكذلك بالتزامن مع اندثار مدينة الرقة، حيث من المحتمل أن قلعة الدير قد استقطبت بعض العائلات الحضرية من كل من الرقة والرحة إبان انكماشهما الحضري والسياسي. وسكن موقعها في صيغة أقرب إلى الانزواء والاختفاء، لأنها تشكلت على الأرجح على شكل قلعة صغيرة داخل النهر في مرحلة الاضطرابات الكبرى، وما تلتها من الفراغ السكاني. كما من المحتمل أن المؤسسين الأوائل كانوا من النخب الحضرية وعائلات الأمراء الأيوبيين من الجهات القريبة كالرحة والرقة، بعد أن انتهى عهدهم ودورهم في الحكم، حيث شيدوها ليعيشوا عزلتهم فيها.

يرجح افتراضنا هذا، إضافة إلى انهيار الحكم الأيوبي فالمملوكي،

طبيعتها العمرانية والمعمارية الأولى كقلعة محاطة بمياه نهر الفرات، وعلى اعتبار أن الكورد قد عرفوا منذ العصور القديمة وبحسب المصادر اليونانية والعربية الأولى بأنهم يشيدون القلاع بكثرة. ومن زاوية بنيتها وصفتها كقلعة، فقد تأكدت بناء على أولى المشاهدات الأوربية، الذين دونوا لرحلاتهم بعين مستكشفة دقيقة. خاصة ما أورده الدكتور الهولندي ليونهارت سنة 1574م، الذي سافر بالقرب من بيرجك بالقرب من جرابلس الحالية في أعالي الفرات واتجه جنوباً إلى بغداد، وأقام ثلاثة أيام في دير الزور، خلال رحلته تلك.

أول ما نقله المستكشف الهولندي للقارئ المعاصر هو صورة بقايا حطام المجتمعات العربية على الضفة اليمنى لنهر الفرات، إذ لم يكن هنالك لا قرى ولا بلدات ولا حتى مساكن بالمعنى الدقيق للمصطلح، بل أكواخ متناثرة: "ولم نشاهد طيلة اليوم التالي سوى بضعة أكواخ للأعراب متناثرة هنا وهناك، كان كل واحد منها يستند على أربعة أعمدة ويغطى بأوراق الشجر، وفي داخل هذه الأكواخ كان يعيش عدد كبير من الأطفال كنت أعجب غالباً من كثرتهم، وكانوا وهم في باكر طفولتهم يهرعون إلى النهر ويتعلمون السباحة فيه بصفة جيدة إلى درجة أنهم كانوا يسبحون في عرض النهر دون خوف... وكانت نساء الأعراب تقبل علينا عادة وهن يحملن اللبن في صحن واسعة يعرضنه للبيع، ولذلك كثيراً ما كنا ننزل للبر فنأخذهن ونقدم لهن البسكويت لقاء ذلك بسبب حاجتهن القصوى للقمح كما أن هذه المقايضة كانت تسرنا أيضاً." (راوولف، 2008، ص137)

كما ينقل لنا صورة لمدينة الرقة وهي خراب، بعد أن كانت قاعدة وعاصمة للجزيرة الفراتية في عصر الازدهار العربي - الإسلامي: "ويعزى خراب هذه المدينة في الدرجة الأولى إلى التتر وملكهم هولوكو الذي استولى عليها سنة 1260 ميلادية، وذلك بعد مدة

قصيرة من استيلائه على حلب وقلعتها بمساعدة (أجتون) ملك أرمينيا". (راوولف، 2008، ص144)

لقد ترافقت نهاية مدينة الرقة، مع نهاية العهد الأيوبي، ونتاج عن هذا المتغير السياسي والاجتماعي أن نواة المجتمع الحضري في مدينة الرقة الذي كان أيوبياً بصفة عامة لم يتبخر ولم يندثر تماماً، وإنما انزاح إلى مركز حضري آخر. لذلك قد يكون لنواة مجتمع الرقة المنذثرة دور في تشييد حاضرة قريبة، وبديلة، انكفؤوا فيها، وحافظوا على ما تبقى من مجتمعهم الذي كان قد تأسس قبل ذلك بسنوات طويلة: "في سنة 1182م عبر صلاح الدين الفرات إلى الديار الجزرية، فاستولى على قلعة بيرجيك / البيرة ثم سار إلى بلاد سروج والرها، ثم وصل إلى حران. فرتب أمورها ثم سار إلى الرقة... استمرت الرقة بيد أبناء الأسرة الأيوبية من أبناء الملك العادل إلى سنة 632هـ / 1135م عندما ملكها علاء الدين السلجوقي، صاحب بلاد السلاجقة الروم الذين كانت عاصمتهم مدينة قونية... غير أن الملك العادل أعاد الحرب على السلاجقة في العام التالي 633 هـ / 1236م فاستعاد البلدان التي أخذت منهم فولى الرقة، وغيرها من بلاد الجزيرة التي قاعدتها حران لولده الملك الصالح نجم الدين أيوب، فاستبد بما في يده إلى أن أعطاها للملك جواد يونس بن مودود بن العادل... في عام 640هـ / 1243م توفيت الملكة صفية خاتون، وكان عمر ولدها الناصر صلاح الدين يوسف - صاحب حماه - نحو ثلاث عشرة سنة فاستلم زمام المملكة الحلبية جمال الدين إقبال الخصي الخاتوني. وفي أيامه اضطربت أحوال الجزيرة اضطراباً عظيماً لقسوة التتار الذين أخذت البلاد تتعرض لضغطهم. وبقيت الرقة للملك الناصر يوسف الثاني إلى أن انقرضت دولته بعد ذلك، واستولى التتار على البلاد ولم يسكن بالرقة أحد بعد ذلك إلى العصور الحديثة." (العجيلي ونصري، 1992، ص 135 - 137)

ينبغي التذكير بأن الحكم الأيوبي كان قد أعاد صياغة وترتيب الإدارات،

والنخبة الحاكمة في الجزيرة الفراتية قبل تلك المرحلة في القرن الثاني عشر الميلادي، وانطوت تلك الترتيبات الجذرية على عزل عدد من الحكام الأتراك، وتعزيز دور بعض القبائل الكوردية كالزرارية على سبيل المثال. ويبدو أن الحكم الأيوبي لم يكن خالياً من التعاطف الأقوامي، ولا من الميل نحو الكورد، بصرف النظر عن حقيقة أن الأمر الحاسم عهدئذ كان يكمن في الولاء للقادة الأيوبيين، والإيمان بالجهاد ضد الصليبيين. وتبين السردية التالية حقيقة قيام الملك الناصر صلاح الدين بترتيبات الحكم في الجزيرة الفراتية لضرورات ثبات حكمه، ولترسيخ سلطة المجتمعات والقبائل الكوردية:

"عبر الملك الناصر، فأخذ الرها من ابن الزعفراني، وسلمها إلى ابن زين الدين، وأخذ الرقة من ابن حسان، ودفعتها إلى ابن الزعفراني. وكاتب ملوك الشرق فأطاعوه، وقصد نصيبين، فأخذها. وسار إلى الموصل، وفيها عسكر قوي، فقوتل قتالاً شديداً، ولم يظفر منها بطائل، فرحل عنها إلى سنجار، فأنفذ مجاهد الدين إليها عسكرياً، فمنعه الملك الناصر من الوصول. وحاصر سنجار، فسلمها إليه أمير من الأكراد الزرزارية، وكان في برج من أبراجها فسلم إليه تلك الناحية وصارت الباشورة معه فضعفت نفس واليه أمير أميران أخي عز الدين، فسلمها بالأمان، في ثاني شهر رمضان من السنة، وقرر الملك الناصر أمورها، وعاد إلى حران. ولما قصد الملك الناصر البلاد الشرقية، رأى عماد الدين أن يخرب المعازل المطيفة ببلد حلب، فشن الغارات على شاطئ الفرات، وهدم حصن بالس، وحصر قليعة ناعر ففتحها، ثم هدمها بعد ذلك، وأغار على قرى الشط، فأخربها واستاق مواشيها، وأحرق جسر قلعة جعبر. ثم وصل إلى منبج وقتلها، وأغار على بلدها، ووصلت الغارة إلى قلعة نجم، وعبر الفرات، فأغار على سروج." (ابن العديم، 1996، ص389)

وهذا ما يرجح أن آخر المجتمعات السائدة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، كانت مجتمعات أيوبية، حتى انكماشها وانتهاء

حكما على يد المغول. كما الحكم العربي. وقد شاهد ليونهارت، حقيقة اندثار الرقة، وبين أنهم اضطروا لمراجعة قره آمد⁹⁰، نظراً لخراب الرقة، ولعدم وجود سلطات عثمانية فيها، وذلك بعد مرور ثلاثة قرون على اندثار الحكم الأيوبي.

من جانب إثنوغرافي، وبعد مرحلة الخراب هذه لفت نظر ليونهارت طبيعة التركيبة العرقية للسكان المتناثرين في المنطقة القريبة من الرقة، خاصة على الضفة اليمنى للنهر، بسبب كثافة وجود العبيد بينهم، والذي قدره بربع السكان، بسبب التلاحق مع الأفارقة، أو ضمهم للمجتمعات العربية: "وهم سمر الألوان أشبه بالغجر لدينا. ويؤلف العبيد السود زهاء الربع منهم لكن اختلاف اللون ينجم عن كثرة السفر والتجوال من مكان إلى آخر يكثر فيه السود، وقد يتخلون عن زوجاتهم ليتزوجوا من السود في المكان الذي يأوون إليه" (راوولف، 2008، ص 148)

أثار مشاعر الطبيب ليونهارت درجة الفقر وعدم وجود مساكن لهذه العائلات شبه المشتتة على طول ضفة نهر الفرات، فضلاً عن عدم صلاحية مياه النهر للشرب عهدئذ: "لقد دهشت من هذه الحياة التي يحياها أولئك الناس البائسون مع ذلك العدد الكبير من الأطفال في هذه البقاع الرملية الجافة وهم لا يملكون شروى نقيراً. فقد وجدت هؤلاء الناس يعيشون في ضنك شديد. وكثيراً ما كنا نشاهد البعض منهم يقبل علينا سباحة في النهر ويتقبل منا ما نقدم إليه من مأكلاً. وبعد أن استمر ظهور هذه الصحراء الرملية زمناً طويلاً اجتزناها في النهاية إلى تلال مقفرة عالية لم نر فيها أثراً لأرض مزروعة ولا مروج ولا بيوت أو مستقر ولا حتى موطاً قدم، ذلك أن الناس الفقراء الذين يعيشون هنا لا

90 - وتعني باللغة التركية: آمد السوداء، بسبب حجارة سورها، وهي مدينة دياربكر التي باتت قاعدة للجزيرة الفراتية، واشبه ما تكون بالعاصمة الشرقية للإمبراطورية العثمانية، وبديلة عن كل من بغداد ودمشق، طوال القرنين السادس والسابع عشر.

يسكنون البيوت بل يسكنون الكهوف والخيام كما هي حالهم في الصحراء." (راوولف، 2008، ص153)

3-16 قلعة الدير كعالم مختلف

على العكس من هذه الصورة القائمة للمساكن والسكان في أطراف البادية، وثق الرحالة مشاهدة تتسم بالإيجابية لمدينة (الدير) عند وصوله إليها يوم 11 تشرين أول سنة 1574م، حيث كشفت عن عالمين مختلفين تماماً: "تقع مدينة الدير وهي ليست كبيرة وتضع لحكم السلطان، على هذا الجانب من النهر فوق مرتفع، وتقوم فيها مساكن حسنة البناء. وقد وقف عدد كبير من الناس لمشاهدتنا ونحن ندخل إلى المدينة وكانت أسوارها والخنادق المحيطة بها شاخصة للعيان. وحين وصولنا لأول مرة ظننا أن في استطاعتنا أن نتفاهم مع موظف الكمرک حول المكس المفروض على سلعنا ونتحرك ثانية، لكننا لم نجد في المدينة فاضطررنا أن نمكث فيها مدة ثلاثة أيام انتظاراً لمقدمه إليها. وفي الوقت ذاته تعرفنا إلى سكان المدينة وقد وجدناهم حسني الصور أوصاء الأبدان كثيري الجشع لكنهم مع ذلك كانوا أكثر انتظاماً وتأدياً من غيرهم. فقد كانوا يزوروننا من دون كلفة، ويتحدثون إلينا برفق، وهكذا وجدنا فرقاً شاسعاً بينهم وبين غيرهم ممن سبق لنا أن شاهدناهم قبلاً." (راوولف، 2008، ص163)

وبذلك كشفت هذه الرحلة عن أحد أسرار هذه المدينة - المحطة على طريق الفرات النهري، وأفصحت عن حقيقة مجتمعها المختلف تماماً عن محيطه، فهو حضري، ولا ينتمي إلى محيطه البدوي. وهذا ما نرجحه لافتقار محيطها تاريخياً للقري والمجتمعات الفلاحية - الزراعية. فمجتمع دير الزور الحضري نفسه كان يقوم بالزراعة، والفلاحة في محيطه القريب حتى يكتفي ذاتياً. وأشار لينوهارت

إلى الخبرة الزراعية لدى هؤلاء الحضر، وكذلك بين وفرة الإنتاج فيها. وبذلك تكون مدينة الدير عهدئذ وريثة لتقاليد مدن الممالك النهرية المكثفة ذاتياً، التي تعيش داخل أسوارها العالية بمعزل عن المحيط، الذي قد يكون مختلفاً ومعادياً، وكان الدير كذلك. وميزة قلعة الدير أنها كانت إضافة إلى وظيفتها الحضرية والإدارية تقوم بالزراعة لتأمين القوات لسكانها، وعدم الاعتماد على من يقوم باستيرادها من مناطق بعيدة لعدم وجود ريف مجاور قريب. فقد كانت دير الزور عرضة لهجمات الجوار البدوي طوال تاريخها، وكان لا بد لها أن تكون زراعية لتبقى مكثفة ذاتياً: "والأرض هنا خصبة غنية بالقمح والشعير والقطن وغيرها بالإضافة إلى البساتين الواسعة الحسنة، ومزارع الخضار المنتشرة على ضفاف الأنهار والتي تضم مختلف الثمار ومنها الرقي والخيار والبطيخ التي توجد بوفرة حيث يستطيع المرء أن يشتري أربعين بطيخة كبيرة بمبلغ (أسبر) الذي يعادل كل ثلاثة منه (معدنا)... بالإضافة إلى ذلك تكثر أشجار النخيل والليمون والبرتقال وغيرها مما لم أستطع تمييزه عن بعد." (راوولف، 2008، ص164)

كانت الدير باختصار جنة في بادية فقيرة، مجتمعاً حضرياً معزولاً بجدران عالية وبمياه النهر عن البدو، مجتمعاً مختلفاً شكلاً وثقافة عن محيطه الفقير شبه الخالي من السكان. وهذا ما يدعم افتراضنا بأن الحضر كانوا على الأرجح من الأصول الأيوبية الكوردية، وهم الذين شيّدوا وسكنوا هذه القلعة - المدينة. تدعم فرضيتنا المعلومات الموثقة من الفترة التي شيّدت فيها قلعة دير، والتي تفصح جميعاً عن التفاصيل السياسية لفترة نهاية العهد المملوكي، وبداية العهد العثماني، وتتلخص في انتهاء دور الإمارة الكوردية المازنجانية، وصعود دور إمارة بوتان في جزيرة ابن عمر، التي حكمت وأدارت الموصل وأغلب حواضر وسهول الجزيرة الفراتية، بزعامة الأمراء أجداد بدرخان وأزدين شير (عز الدين شير)، حيث كان

أول حاكم لدير الزور أحد أفراد هذه العائلة بحسب الوثائق المتوفرة في أرشيف العائلة الأميرية،⁹¹ ووثائق عثمانية أخرى: "حكم إلى أمير أمراء بغداد... إلى عز الدين شير، أمير سنجق دير ورحبة دام عزه، تكرمة وزيادة في عنايتكم، وكما هو الظن بكم، فقد تم إرسال التوجيهات إليكم في اليوم الخامس من ذي القعدة سنة 961هـ مع البدلات النقدية، وهي تسير حسب التقليد المتبع في سنجق سموات." وتعد هذه الوثيقة أقدم وثيقة، تخص دير الرحبة، قد عرضت في الأرشيف العثماني. وهي تذكر أن منطقة الدير والرحبة كانت سنجقاً، وكان أميرها عز الدين شير... وبعد هذه المرحلة سادت قبيلة الموالي على المنطقة، تعاونوا مع العثمانيين وحكموا الدير لفترة. (القيسي، 2019، ص28)

هكذا نستنتج باختصار: أن الرحبة عند انكماشها وانذثارها كانت للملك شيركو الثاني حفيد شيركو عم صلاح الدين الأيوبي، وكذلك الرقة عند انذثارها كانت للملك الناصر يوسف الثاني حفيد صلاح الدين الأيوبي. ونفترض أن مجتمعات المدينتين الأيوبيتين لم تنقرض، وإنما انكششت على نفسها، شيدت واحتمت في قلعة الدير التي تحيط بها الأسوار والمياه داخل الأحرار.

لاحقاً تغيرت البنى الاجتماعية للسهول المحيطة بدير الزور، كما كانت تتغير بنيتها الإدارية وتابعيتها، فضلاً عن مساحتها الإدارية. عهداً بعد آخر، إلا أن تواصلها مع المجتمعات الكوردية الريفية والرحل لم ينقطع، بسبب الانتشار الواسع للريف الكوردي في الجزيرة العليا، إضافة إلى حرية حركة القبائل الكوردية الرحل في سهول الجزيرة الفراتية، لدرجة أن أحد الملاحم الغنائية الكوردية تبين أن سكان دير الزور كانوا من قبيلة رشكوتان الكوردية، التي

91 - لقد بين عدد من أفراد العائلة أن لديهم وثائق تثبت حكم أجدادهم لدير الزور، ولعل هذه المعروضة أعلاه تعد واحدة منها. وقد وعدنا الدكتور سيف الدين بدرخان بإرسال صور لعدد من هذه الوثائق لكنها لم تصل حتى الانتهاء من تحرير هذا النص.

تسكن حالياً في شرق ديار بكر بالقرب من مدينة باطمان.

16-4 أغلب سكان دير الزور كانوا كورداً بحسب مارك سايكس

جاء الإثنوغرافي والجغرافي البريطاني مارك سايكس، ليحسم في مرحلة مبكرة من تاريخ تصادم الهويات في المنطقة، الهوية السكانية لمدينة دير الزور، إذ قام برحلات وجولات طويلة في الجزيرة الفراتية، وأعد دراسات إثنوغرافية وجغرافية في الجزيرة الفراتية ومناطق كوردستان الجبلية، حيث عمل مع الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية قبل أن يصبح أحد أهم الدبلوماسيين البريطانيين الذين ساهموا في رسم خارطة الشرق الأوسط. لقد نشرت أبحاثه وعدد من دراساته تحت عنوان (رحلة في شمال ميزوبوتاميا)، تضمنت معلومات غزيرة عن الجزيرة الفراتية، قبائلها وريفها، مدنها وبلداتها أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. والملفت أنه قد أشار في سياق تحديد أصول السكان القومية بوضوح إلى أن أغلبية سكان دير الزور كانوا في أواخر القرن التاسع عشر كورداً، حتى أن قسماً منهم لا يتكلم العربية: "قبل خمسة عشر عاماً، كانت دير الزور مدينة عبور صغيرة، ربما أكبر بقليل من قرية؛ يبلغ عدد سكانها الآن حوالي 25000 نسمة، معظمهم من الأكراد، في المحصلة سيكون 6000 منهم جاهزين لاستخدامهم لأغراض زراعية)⁹² (سايكس، 1907، ص394)

الجدير بالذكر أن مارك سايكس كان يقوم بدراسات جغرافية - كولونبالية مستفيضة حول إمكانية (وضع برنامج كولونبالي للجزيرة

92 - نشر مارك سايكس دراسته في المجلة الملكية البريطانية، وعرضها على النقاش من قبل أساتذة الجغرافيا والمستشرقين. في خطة تمهيدية لإعمار الجزيرة ومد خط سكة القطار عبرها، لقطع الطريق على الألمان. ونشرت في العدد 4/ المجلد 30 من المجلة الجغرافية الملكية سنة 1907. The Geographical Journal, Vol. 30, No. 4 (Oct., 1907), pp. 384-398
دقق النص الإنكليزي وصورة غلاف المجلة في ملحق الكتاب

الفراتية)، وتوطين الفلاحين على ضفاف أنهر الفرات والخابور والبلخ. وكان يعقد الأمل على الفلاحين الكورد الذين يمتلكون الخبرات في حقلَي الإعمار والزراعة.

جدير بالذكر أن مارك سايكس عمل أولاً مع الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية، وكان يخطط لمشاريع اقتصادية واجتماعية في الجزيرة الفراتية، حتى تحول إلى خبير في شؤون القبائل العربية والكوردية، وأنه قضى أكثر من سنة في الجزيرة الفراتية وتوغل شمالاً بين المناطق الكوردية، حتى أنجز دراسات مستفيضة، وقدم معلومات غزيرة عن رحلاته في الجزيرة الفراتية، اقترح مشاريع تنمية زراعية وتجارية في سياق توجهات كولونيلية بريطانية طموحة عهدئذ، انصبت أولاً على مشروع هندسي كولونيالي مبكر في المنطقة، يتمحور حول هندسة ديمغرافية جديدة للجزيرة الفراتية، وكان محور مشروعه اقتراح رسم ومد مسار خط قطار الشرق السريع، مازاً من منطقة سهول نهر الخابور، وكذلك ربط مشروع سكة القطار مع عملية إعمار واستقرار مجتمعات الجزيرة الفراتية الرحل. مهدت معارفه العميقة ونشاطه الميداني في مجال الأبحاث الجغرافية لصالح الجمعية الجغرافية البريطانية، ليعمل لاحقاً في السلك الدبلوماسي حتى أصبح من الذين رسموا مصير الشرق الأوسط.

إن ما وثقه مارك سايكس من معلومات في مطلع القرن العشرين حددت سمات المجتمعات المحلية المستقرة، ورسمت حركة القبائل الرحل في الجزيرة الفراتية، عبر فيه عن الواقع، ومن الصعب نقضها لعدم وجود رواية أخرى معاصرة له، وأكثر دقة من حيث المنهجية العلمية. وهذا ما شجعنا على الاعتماد عليه، خاصة في ظل فقر معلومات إثنوغرافية وسياسية ترصد مجتمعات أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فضلاً عن توافرها مع الأدبيات العثمانية الإدارية ومناهج التعليم في القرن التاسع عشر، وخاصة

في دلالة إدراج لواء الزور المستقل ضمن إيالة كوردستان أواسط القرن التاسع عشر. كما مر معنا في الصفحات السابقة. وعلى الرغم من ذلك، يمكن الإقرار بأن مجتمع دير الزور الحضري الكوردي الأصل كان قد انقطع عن محيطه الاجتماعي، وفقد تدريباً ثقافاً والعادات واللغة الكوردية، وخاصة بعد أن مزقت الحرب العالمية الأولى الكيانات الإدارية في السلطنة العثمانية، ومن ضمنها مناطق إيالة كوردستان والجزيرة الفراتية، حتى انقطعت سهول الجزيرة الفراتية عن محيطها الحضري، وكانت سهول الجزيرة عهدئذ مكونة من مجتمعات ريفية ضعيفة وهشة، يسود في أغلب مناطقها البداوة، لدرجة أن الحياة الحضرية السياسية كانت شبه مغيبة فيها. هذا وقد نتجت جوانب الضعف والهشاشة المجتمعية هذه في جذرها التاريخي عن الانسحاب المبكر للقبائل العربية عنها، وتدهور الحياة الحضرية والزراعية المروية في محيط الأنهر، وضمحلل مدنها. وتعد مدينتا الرقة والرحبة مثالين ونموذجين لهذا الاضمحلال، كما ابتعدت في المراحل التي تلتها القبائل الكوردية الرحل، وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث ارتحلت وتوجهت شمالاً مبتعدة شيئاً فشيئاً عن محيط دير الزور. كما بدأت العائلات الحضرية العثمانية ذات الأصول الكوردية في مدينة دير الزور تتأثر بالعرب بوتيرة أسرع، بعد أن فقدت تواصلها مع المحيط العشائري والريفي الكوردي، بل تعرضت لضغوطات اجتماعية ونفسية بسبب تلك الأصول، وخاصة العائلات التي لم تكن تتحدث باللغة العربية، حيث بينت دراسات مارك سايكس ومشاهداته وجود العديد من العائلات التي لم تكن تتحدث العربية.

ترافق ذلك مع تزايد نفوذ القبائل العربية على مدينة ديرالزور. وساهمت السلطات العثمانية في مساعدة البدو على الاستقرار، وشجعتهم على استثمار الأراضي. ولأن دير الزور ظلت الحاضرة

الوحيدة في غرب الجزيرة الفراتية، والقريبة من مركز الحركة القومية العربية في دمشق، فقد اهتم بها القومويون العرب، وخاصة العراقيين منهم، المنخرطين في حركة النهضة العربية، وذلك لقربها من العراق، ولأهمية كونها مدينة رابطة بين العراق وسوريا، سواء في طريقها البري أم النهري. كما شكلت مدينة دير الزور جسراً للوصول إلى حكم مدينة موصل، حيث أنعش الحكم الفيصلي طموحات النخب العربية السنية في انضمام الموصل وسهول الجزيرة الفراتية إلى هذه الدولة الوليدة، وخاصة دير الزور التي كانت تمتلك نخبة من الإداريين العثمانيين المتعلمين.

في الجانب الآخر كانت القطيعة الاجتماعية والسياسية بين النخب القومية الكردية في الحواضر الشمالية مثل، ديار بكر وجزيرة بن عمر، وكذلك ويرانشهر قد تعمقت مع مجتمع دير الزور الحضري، لبعده المسافة، ولتشكل فجوة سكانية واجتماعية بينهم وبين مجتمع دير الزور، حتى ابتعدت النخب الكردية السياسية تماماً مع مرور الزمن عن دير الزور، لدرجة أن لفها النسيان كونها مدينة كردستانية. وانحصر اهتمام الزعماء الكورد بمنطقة دير الزور من قبل الزعامة العشائرية المليية، ومركزها مدينة ويرانشهر شمال رأس العين، وظلت الدير على جدول أعمالها وضمن أهدافها وطموحاتها. ولم تغب الدير عن ذاكرة الزعامة المليية، على اعتبار أنها قد حكمت أكثر من مرة من قبل أجداد عائلة إبراهيم باشا الملي⁹³. وكذلك الرقة لفترات متتالية، فضلاً عن أنهم كانوا يقودون حلفاً قديماً كبيراً ضمَّ العرب والكورد في الجزيرة الفراتية عبر زمن طويل. وامتداداً لهذه الحقائق والجذور السياسية والاجتماعية، حدث صدام وصراع بين الزعامة الكردية المليية والنخب القومية العربية متمثلة ببعض الزعامات العشائرية العربية

93 - للتفاصيل راجع كتاب: لواء الزور في الوثائق العثمانية. أحمد سلامة القيسي. الجزء الأول. مركز اللواء ديوارالزور. جدول حكام دير الزور.

مثل حركة (رمضان شلاش). حيث ساهمت نشاطات شلاش بدعم من البدو والملك فيصل في ترجيح الكفة لصالح الحركة القومية العربية. ومالت الموازين لصالح القومييين العرب، كما ساهم الدعم الإنكليزي ورجحان الثقل السكاني العربي في البوادي التابعة لدير الزور في هذا التحول، حتى باتت دير الزور المركز جزءاً من الحراك الداعي لتأسيس سلطة عربية، بل تشير بعض المصادر إلى التحاقها بجيش فيصل في دمشق: "إن متصرفية دير الزور كان قد تم احتلالها من قبل الجيش البريطاني الذي أتى من العراق، لكنها بعد ثورة رمضان شلاش أُلحقت بمنطقة الجيش العربي في سوريا." (الحصري، 1985، ص 121).

وهنا نقرأ المشهد بعموميته وبحسب الرواية (العربية) لافتقارنا للمعلومات التي تفسح عن رأي مجتمع المدينة الحضري ذات الثقافة العثمانية، والأصول الكوردية في غالبيته. ولكن من المؤكد أن مصير دير الزور والجزيرة الفراتية، وكثير من المناطق الأخرى ظلت مرتبطة بمخرجات مؤتمر الصلح في باريس، وكيفية تطبيق البنود ذات الأرقام 62 و63 التي تدعو إلى الاستفتاء على استقلال كوردستان العثمانية في كل مناطق شرق الفرات.

وكحقيقة موضوعية وصل تأثير القومييين العرب إلى دير الزور قبل القومييين الكورد، حيث لم تكن دير الزور ضمن حسابات الحركة القومية الكوردية التي كانت تشتعل في الجبال بأعالي الجزيرة الفراتية، وتركز على ولايات ومناطق أخرى واسعة، وغنية بحواضرها ومزدحمة بسكانها في إيالة كوردستان العثمانية.

جدير بالذكر أن الصراع بين الزعامة المليية الكوردية والنخب العربية الطامحة لضم دير الزور إلى الدولة العربية ظل محدوداً، وقد تقمص حالة ظاهرية تمثلت في التحالف بين الفرنسيين والكورد من جهة في مواجهة الإنكليز والحركة العربية من جهة أخرى.

الفصل السابع عشر

استقلال كردستان العثمانية بين سيفر ولوزان (1920 - 1923)

1-17 تأثير كارثة الحرب العالمية الأولى على المجتمعات المحلية

كانت مجتمعات كردستان في حالة اضطراب وعدم رضى، بل منتفضة في وجه السلطات العثمانية، وان كان بشكل جزئي. وذلك كاستمرارية للمسعى التاريخي في المطالبة بمزيد من التحرر والاستقلالية، وكانت النخب الكوردية السياسية والاجتماعية مهيأة للتفاعل مع أي متغير وحافز خارجي لتعبر من جديد عن مطالبها السياسية، وتترجم رفضها للحكم التركي.

انسجماً مع حالة الترقب، والاستعداد للمتغيرات تفاعل وتأثر مجتمع كردستان بشكل عميق بأحداث الحرب العالمية الأولى، ويبدو أن المناطق التي كانت في السهول وقرب الطرق الرئيسية، كانت عرضة أكثر لآثار الحرب وتعرضت بعمق لمفاعيلها.

ظلت مجتمعات سفوح الجزيرة الفراتية، وكذلك المناطق الجبلية مركزاً للحراك المناهض للحكم العثماني، ومنتظراً استغلال فرصة الحرب للخلاص من الهيمنة التركية، ولتحقيق الاستقلال السياسي، لذلك برزت في العديد من مناطق كردستان العثمانية حركات الاحتجاج والثورة ضد السلطة العثمانية، منذ سنوات مطلع القرن العشرين، امتداداً موضوعياً لانتفاضات وحركات القرن التاسع عشر. تحققت انعطافة تنظيمية جديدة مطلع القرن العشرين، وذلك

عبر تأسيس العديد من الجمعيات والمنظمات القومية الكوردية، وبدأ حراكها السياسي والإعلامي يؤثر في العامة، ويتّرجم على شكل انتفاضات، واکبت الحرب العالمية الأولى، وقد يكون أحد أبرزها انتفاضة بوتان عام 1915 التي قامت في جوار القريب لسهول الجزيرة الفراتية: "وعلى الرغم من إقامة نظام عسكري - بوليسي دكتاتوري في الإمبراطورية العثمانية، قامت حركة كوردية معادية للحكومة منذ النصف الأول من عام 1915. فقد جرت انتفاضات كوردية في بوتان وفي وادي موش، وديرسم وجنوب شرق تركيا." (لازاريف وآخرون، 2012، ص109)

لم تبق منطقة من كوردستان خارج تأثير الحرب العالمية الأولى، بل استجابت بسرعة لمفاعيلها، ذلك لأن روسيا القيصرية وبريطانيا وفرنسا من جهة، وكل من ألمانيا والسلطنة العثمانية قد تحاربوا، واشتبكت قواتهم على أرض كوردستان، فقد تركزت أطماع الحرب وبؤرة الصراع وعملية توزيع غنائمها في الشرق الأوسط، وخاصة كانت تلك القوى قد مهدت لذلك: "استمر نفوذ ألمانيا في النمو سريعاً في السنوات الأخيرة من حكم عبد الحميد في عاصمة الإمبراطورية، وفي الولايات الشرقية. وقد قام المبشرون والعلماء الألمان بدراسة واسعة واسعة للأراضي التركية والإيرانية التي يسكنها الأكراد، وتوغلوا في المناطق النائية محاولين استمالة الزعماء الأكراد إلى جانبهم، وأبدى الألمان، شأنهم في ذلك شأن الإنكليز، اهتماماً كبيراً بتقوية القوات الحميدية وتأليب الأكراد ضد روسيا. وعلى هذا النحو أصبحت كوردستان والمناطق المجاورة لها في السنوات الأولى من القرن العشرين مسرحاً لتغلل سياسي كثيف قام به الإمبرياليون، وبصراع تنافسي شديد بينهم، حيث واجهت فيه روسيا كل من ألمانيا عدوتها المقبلة، وكذلك واجهت طليفتها الجديدة إنكلترا، وحاولت كل دولة من الدول المتصارعة كسب تأييد الأكراد الذين انبروا للنضال التحرري." (حسرتيان وجليل، 1992، ص54)

وكانت من أبرز نتائج هذا الصراع، وقوع الدمار المبكر، والمباشر الذي لحق بالكورد وبلادهم. ومن ضمنها القوات الكوردية الحميدية التابعة للسلطان عبد الحميد، إثر انقلاب الاتحاديين عليه سنة 1908. كما أن الكورد الحضر كانوا قد دفعوا ضريبة التجنيد الإجباري في الجيش العثماني عدا عن الذين ماتوا في صفوف الفرسان الحميدية، إضافة إلى أولئك الذين تطوعوا للحرب ضد (الكفار) لأسباب دينية صرفة. ومن كل الزوايا كانت حصيلة خسارة المجتمعات الكوردية كبيرة، ودخلت الحرب بلادهم من عدة اتجاهات، لأن السلطنة العثمانية كانت الهدف الرئيس للحرب العالمية الأولى، وكان عدد الجنود الكورد كبيراً، لأن قوام الجيش الحادي عشر ومقره بالعزير، والجيش الثاني عشر ومقره بالموصل ومئة وخمسة وثلاثون بلوكاً سوارياً من الجيش الاحتياطي، أي أربع فرق ولواء، علاوة على بعض حاميات الحدود، وكذلك الجيش التاسع في أرضروم، والعاشر في سيواس، قوامها كلها كانت من الكورد، ويقدر محمد أمين زكي عدد القتلى من الكورد في الحرب العالمية الأولى بثلاثمئة ألف شخص.⁹⁴

كل هذه العوامل إلى جانب تفشي الأمراض وال فقر أدت إلى تراجع الكثافة السكانية للمجتمعات الكوردية عموماً، ومن ضمنها المناطق الكوردية في شمال الجزيرة الفراتية.

كانت الحرب العالمية الأولى حدثاً زلزالياً هزت كيان المجتمعات البشرية، حتى صاغت هذه الحرب النظام السياسي في العالم، وبدأت تحت تأثير نتائجها الكارثية مرحلة جديدة تماماً من تاريخ البشرية عموماً، وتاريخ الشرق الأوسط خصوصاً. فقد حطمت الحرب العالمية الأولى الإمبراطورية العثمانية، وفتتها كأبرز نتائجها، ومنجزاتها

94 - بين هذه الأرقام العلامة محمد أمين زكي في كتابه باللغة التركية (حرب عمو ميده عثمانلي جبهه لري وقايي - استانبول عام 1337هـ). علماً أنه كان ضابطاً في الجيش العثماني. وكتب من داخل الأحداث - نقلاً عن خلاصة تاريخ الكورد. ص 259.

السياسية، وتحولت السلطنة بأرضها ومجتمعاتها إلى غنيمة للدول المنتصرة وخاصة، بريطانيا وفرنسا، اليونان وإيطاليا. ومن ضمن هذه النتائج والمنغيرات الكبرى، تحولت كردستان العثمانية إلى ساحة قتال، حيث اشتبكت فيها القوات البريطانية والروسية والعثمانية، وكانت أيضاً عمليات التقسيم من نصيب كردستان العثمانية، إذ جزأت إلى ثلاثة أقسام، وتوزعت على ثلاث دول مستحدثة ومنبثقة عن مخرجات الحرب العالمية نفسها.

بالتوازي مع هذا التقسيم القسري ذي العلاقة المسبقة مع اتفاقية سايكس - بيكو (1916)، تمزقت المجتمعات الكوردية والعربية والمسيحية على جانبي الحدود، وتشتتت، سواء الحضرية منها أو البدوية. وكان قد سبق أن دفعت المجتمعات الكوردية ضريبة باهظة نتيجة هذه الحرب الكبرى، على اعتبار أن الكورد كانوا أغلبية السكان من جهة، ولأن الحرب العالمية انطلقت من قلب المناطق الكوردية من جانب آخر: "يمكن القول إن الشعب الكوردي قد اشترك في أحداث الحرب العالمية الأولى منذ بداياتها لكن دون أن يكون الأمر في يديه... في الواقع فإن وطنه لم يتحول إلى ساحة رئيسة للقتال فحسب، وكما يقول دكتور لازاريف: فإن أولى طلاقات الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى قد دوت في كردستان الإيرانية، لا في البحر الأسود. ومنذ ذلك الحين وعلى مدى أربع سنوات كانت الجيوش البريطانية والعثمانية والروسية تصطدم بعضها ببعض في العديد من المناطق الكردية، وقد وقعت بينها حروب ضارية كانت نتائج بعضها تترك أثرها بوضوح على ميزان القوى بين المتحاربين في ميدان قتال الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه كانت تؤدي إلى الدمار والتشرد في العديد من نواحي كردستان. فضلاً عن أن أعداداً كبيرة من الشباب الكرد ذهبوا ضحية لهذه الحرب..." (مظهر، ص 158، 2013)

17-2 استمرار الجزيرة الفراتية ضمن كوردستان العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى

على الرغم من تفاقم آثار الحرب العالمية الأولى والاضطراب والتمزق الاجتماعي الذي سببه، فقد استمر ارتباط سهول الجزيرة الفراتية الإداري والاجتماعي بجزبال كوردستان ومدنها، وظلت الجزيرة الفراتية بكامل مساحتها ضمن إيالة كوردستان إدارياً وسياسياً، وضمن ولاية ديار بكر بشكل أساسي، وتم التعامل مع هذا الواقع السياسي والاجتماعي والقانوني، كمسئمة سياسية ومنظومة إدارية ومعطى تاريخي. وإضافة إلى الجوانب السياسية والإدارية، وكما سبق ذكره فقد أدرجت سهول الجزيرة دوماً في النظام التعليمي الجغرافي العثماني ضمن كوردستان، وذلك امتداداً للمعارف التاريخية والجغرافية الأقدم، وخاصة العربية الإسلامية منها، حتى تم تثبيت هذه المعرفة العلمية في مراحل الحروب والصراعات نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وعلى سبيل المثال لا الحصر ورد ضمن أول أنسيكلوبيديا تركية أواخر القرن التاسع عشر تفاصيل حدود كوردستان، حيث رسمت تفاصيل حدود كوردستان، لدرجة أن أعطى شمس الدين سامي⁹⁵ وصفاً جغرافياً دقيقاً للبلاد، أو الوطن المسمى بكوردستان. وأكد على أصالتها بإعادة جذورها إلى حوالي (2300) سنة، كما بين أن الشعب الكوردي آري ... ومن الزاوية الجغرافية والمورفولوجية شبه كوردستان بمثلث: "وطن كبير في غرب آسيا، والجزء الأعظم منه يقع ضمن الإمبراطورية العثمانية، والقسم الآخر مرتبط بإيران. السكان الذين يعيشون فيه يعرفون بالكورد، هذا الاسم ليس تصنيفاً سياسياً ولا إدارياً. في وقت ما كان لدينا في الدولة العثمانية ولاية كوردستان، وحالياً توجد

95 - شمس الدين سامي فراشي (1850 - 1904) - المجلد السادس من قاموس (كامل العالم)، في الصفحة رقم (486) رسم حدود كوردستان.

في إيران إبالة كوردستان. تتشكل كوردستان الموطن من هذين القسمين. على اعتبار أن الكورد مشتتون ويعيشون مع الشعوب المجاورة لذلك من الصعب رسم حدود كوردستان بدقة. لكن أغلب المصادر تتوافق على أن: "كوردستان تمتد من ضفاف بحيرتي أورميا ووان وحتى ينبع نهر الكرخ وديالا وباتجاه جريان نهر دجلة. ومن المنطقة التي ينبع منها نهرا دجلة والفرات، وبذلك ضمن الإمبراطورية العثمانية تقع مدن عديدة في كوردستان، موصل، وان وبدليس، ديار بكر، العزيز، ديرسم. ومن جهة جنوب الغرب تتضمن الجزيرة، ويحدها من الشمال الغربي الأناضول. أي بين خطي العرض 34 - 39، وخطي الطول 47 - 46 شرقاً وغرباً، حتى تشبه خارطة كوردستان المثلث. (Bozkurt, Akpinar, 2011, pp 62)

وبصد الانتشار السكاني للكورد، وصعوبة تحديد مناطقهم فقد أكد شمس الدين على وجود الكورد خارج هذه الحدود المشار إليها، فالكورد يسكنون الأناضول وحلب والشام، إضافة إلى روسيا وقفقاسيا، وكذلك في كل أرجاء إيران وخراسان، كما توجد عشائر كوردية في أفغانستان وبلوجستان. (Bozkurt, Akpinar, 2011, pp 63)، بمعنى أن جميع المصادر الإدارية والعلمية التاريخية والمعجمية العثمانية عدت كامل الجزيرة الفراتية جزءاً من كوردستان، حتى آخر مرحلة من تفكك السلطنة، وولادة كيانات سياسية جديدة على أنقاضها.

إن موقع كوردستان العثمانية الإستراتيجي الرابط بين مناطق نفوذ القوى الكبرى المتصارعة، جعلها مركزاً لتصادم القوات العسكرية، كما كانت هدفاً مسبقاً وسهلاً لسلبها عن الدولة العثمانية، وخاصة المناطق السهلية والهضاب التي تمتد من ساحل البحر المتوسط حتى حدود إيران.

لقد سببت الحرب العالمية الأولى اضطراباً اجتماعياً وأحدثت تحولاً سياسياً عميقاً في مجمل مناطق التماس بين القوات المتحاربة، فقد

عمت الفوضى هذه السهول كونها ساحات قتال سهلة وهامشية بالنسبة للجبهة الغربية في إستانبول وتراقيا، حيث استمرت القوات العثمانية في خوض ذبول الحرب ضد الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وذلك بهدف تحرير أراضيها بما فيها العاصمة إستانبول. ومن السهل أن يكتشف الدارس درجة اعتماد قادة تركيا على الكورد وكوردستان، وكيف كانت كردستان جداراً خلفياً سائداً وداعماً لهم، وهذا يتضح، ويوثق في مراسلة لمصطفى كمال إلى قادة الحركة العربية في دمشق سنة 1920، والتي تفصح عن استقواء قادة تركيا بكوردستان واحتمال فتح جبهة في الجزيرة عبر عنتاب، وتشجيعاً للتيار المتعاطف مع تركيا للتحالف ضد فرنسا: "أرسل غورو من بيروت في 25 كانون الثاني مضمون منشور يحوي دعوة مصطفى كمال للسوريين للحرب لأن الفرنسيين هم ميكروب الإنسانية والحضارة الإسلامية وهم يعذبون المحمديين الأعداء. لنفجر حرب الحقد والثأر، لنضرب العلم الفرنسي الوحيد، وكل المسلمين في الأناضول وكردستان والروملي معاً. وإن متنورينا قد فعلوا ذلك من قبل. ولا يستطيع الفرنسيون أن يرسلوا مزيداً من القوات، ولن يحصلوا على أية مساعدة من الإنكليز، الذين مزقت عصابتنا قواتهم. وبكم سنهاجم في مارس / آذار خربوط، مرعش، عينتاب، ثم أضنا، وأخيراً سورية. اتحاد الإسلام من أجل الحرب المقدسة." (سلطان، 1987، ص 265 / ج 2) ⁹⁶

وكانت تجري نقاشات في المجلس (البرلمان) ترتبط بالمعضلات الإدارية للعديد من المناطق التابعة للسلطنة التي خفت فيها قبضة حكمها، ولم يعد ممكناً السيطرة التركية على مجتمعاتها. ترافق ذلك مع تشكل فراغ ناتج عن الحرب، إذ لم تكن قد سيطرت فرنسا وبريطانيا بشكل كامل على الجزيرة الفراتية. لذلك تمت

مسألة مسؤول تلك المنطقة نهاد باشا عن أسباب وحقيقة بعض التجاوزات في الجزيرة (وهنا المقصود لا مدينة جزيرة ابن عمر وإنما كامل الجزيرة الفراتية) أي السهول الواقعة بين نهري دجلة والفرات.

يمكن أخذ صورة أوضح حول هذه الجوانب من نصوص الوثائق العثمانية لمجلس الأمة (TBMM)، فتلك النماذج تبين بدقة ما كانت عليه الأوضاع ديمغرافياً وإدارياً قبل إجراءات التريك والهندسة الديمغرافية في سياق تشكل تركيا المعاصرة (الجمهورية): "في 27 آب 1921 في الاجتماع السري للمجلس التركي الكبير. تم التحقيق مع نهاد باشا قائد جبهة الجزيرة وأفصحت تفاصيل التحقيق عن أنه استخدم قواته في غايات غير سليمة وقام بأعمال غير قانونية... وقد طلب قائد المجلس حينئذ مصطفى كمال من نهاد باشا وأكد له أن سياسة كوردستان وإدارتها ستظل بيد نهاد باشا قائد جبهة الجزيرة... وقد دافع نهاد باشا عن إدارته وتصرفاته أمام عدد من النواب الكورد وخاصة النائب عن منطقة سوريك لطفي بك الذي انتقد نهاد باشا بقسوة." (Bozkurt, Akpınar, 2011, pp 82)⁹⁷

هذا ما تمكن إعادة تفسيره سياسياً وإدارياً باستمرار الجزيرة بكامل سهولها شرق الفرات كجزء عضوي من مجتمعات كوردستان العثمانية الواسعة حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وإصرار القيادات الجديدة في تركيا بعدم التفريط بها، وكذلك مسؤولية النواب الكورد ودورهم في الدفاع عن حقوق الأفراد والجماعات في تلك المناطق.

لمزيد من الإيضاح فإن كل المنطقة التي تسمى بـ (الجزيرة الفراتية) أو لاحقاً (الجزيرة السورية) التي كانت إدارياً ضمن كوردستان العثمانية منذ أواسط القرن التاسع عشر ظلت كذلك، ولم يتم

97 - لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على وثائق الجلسات السرية لمجلس النواب التركي TBMM. ص. 574 550-1922

التعامل معها قانونياً وإدارياً حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى إلا كجزء من كردستان العثمانية، ولم تكتسب أي صفة إدارية أو سياسية أخرى، وتمسكت السلطات العثمانية بها. علماً المحضر المتضمن على هذه التفاصيل العسكرية والدلالات الجغرافية تحمل توقيع رئيس مجلس تركيا الكبير مصطفى كمال بتاريخ 27 آب 1922، قبل أن تطراً انعطافة حادة على موقف كمال أتاتورك لاحقاً من المسألة الكردية.

تفصح تلك السجلات والمداولات أن جبهة الجزيرة التي كانت تضم معظم أراضي كردستان، ما عدا ولاية أرضروم وقسم من ولايتي وان على حدود أرمنيا وسيواس باتجاه الغرب في الأناضول، لم يتم التخلي عنها بسهولة وكانت من صلب اهتمامات القيادات التركية والكوردية المتحالفة معها ضمن البرلمان، ولم تنسحب القوات العثمانية من السهول التابعة لكردستان إلا بعد ضغوطات كبيرة، وكنتيجة لمخرجات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بما فيه انتشار القوات العسكرية البريطانية والفرنسية في كل من بلاد الشام، شرق البحر المتوسط والعراق.

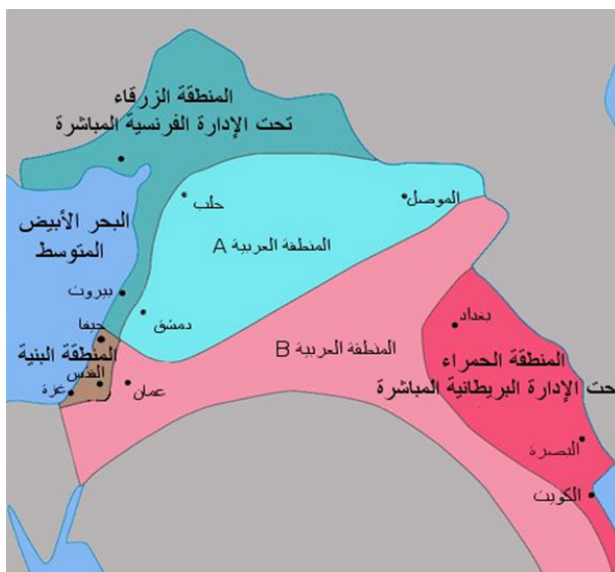
17-3 أقرت معاهدة سيفر

بحق تقرير المصير لمجتمعات كردستان

مهدت اتفاقية سايكس - بيكو كمدخل لمعاهدة سيفر، للخطة الكولونيالية العملية التي بموجبها اتفقت سراً كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا على تقسيم وتوزيع كيان الدولة العثمانية فيما بينهم في أيار سنة 1916. وباتت النوايا الكولونيالية واضحة في أنها تريد تقسيم وتوزيع مناطق غرب آسيا فيما بينها، وبموجب خطوط الاتفاقية، التي لم تكن متوافقة مع أي شكل من أشكال التقسيمات الإدارية والسياسية السابقة، كما لم يعد ممكناً تشكيل

أي كيان سياسي له علاقة متوازنة وصحيحة مع المجتمعات المحلية. لدرجة أن وصفت بالاتفاقية الغبية في محتواها من قبل العديد من الساسة والدبلوماسيين الأوروبيين: "وصف دافيد لويد جورج في مذكراته بعد الحرب أن اتفاقية سايكس بيكو أغبى وثيقة... فعندما وضعت اتفاقية سايكس بيكو اعتزم واضعوها بلا شك على شيء شبيه بصورة خيالية تعني وضعية لم تكن قائمة آنذاك، والتي من الصعوبة بمكان أن تنشأ يوماً ما... وبحسب كريزون فإن الخبير البريطاني مارك سايكس لم يوافق على هذه الاتفاقية وعمل بإكراه من وزارة الخارجية." (لازاريف، 2013، ص86) ⁹⁸

فالخارطة التي توافقت عليه الأطراف الثلاثة، رقم (13) المرفقة، لم تكن ستفسح للمجتمعات المحلية أن تعبر عن نفسها سياسياً، ولم تكن لعملية التقسيم هذه أي مراعاة للروابط التي كانت ستربط بين مكونات المجتمعات المحلية في مناطق النفوذ، لا من الزاوية القومية ولا الدينية. وإنما كانت عملياً نسياً كاملاً للأشكال الكيانية السابقة، وخاصة الإدارية منها، أي: نظام الولايات العثماني. وفي المحصلة كان مشروعاً، لا لبناء كيانات جديدة، وإنما لنسف الكيانات القائمة، عملية تفتيت وتشيت للمجتمعات، لذلك جاء اعتراض مارك سايكس على تفاصيل التقسيمات من خبرته الميدانية، في حين أصرت وزارة الخارجية البريطانية على القبول بصيغة الاتفاق. وفي المحصلة كانت اتفاقية سايكس - بيكو تجريبية تفتيتية، مهدت لمخرجات الحرب العالمية الأولى.



الخارطة رقم (13) - تبين تقسيمات اتفاقية سايكس - بيكو سنة 1916

أثبتت الحرب العالمية الأولى وكشفت عن العلاقة العضوية بين صعود النظام الكولونيالي الأوربي من جهة، وحاجته الملحة للتوسع والاستحواذ على مناطق واسعة من العالم من جهة أخرى، وكذلك كانت الحرب ترجمة عملية لهذا الصعود والتوسع الكولونيالي جغرافياً، بمعنى أن الحرب كانت تجسداً وترجمة للرغبة، وللحاجة الكولونيالية إلى تقسيم الشرق الأدنى، والاستحواذ بشكل عملي على تركة الإمبراطورية العثمانية، ومن ضمنها كوردستان. دخلت كوردستان بسبب هذا الاستهداف مرحلة شديدة الحساسية والخطورة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، ففي الوقت الذي كانت مجتمعات كوردستان قد أنهكت تماماً بعد دفعها ضريبة معارك الاستقلال الطويلة الأمد، غمر طوفان الحرب العالمية أرض كوردستان وجوارها القريب: "لذلك كانت هذه الدول مشغولة خلال سنوات الحرب بوضع الخطط وتدبير المؤامرات، فرادى وجماعات،

لتحقيق أغراضها التي سبق أن أدت إلى اشتعال نيران الحرب. ومن الواضح أنه كان لكردستان، بوصفها جزءاً من السلطنة العثمانية، مكاناً بارزاً في تلك الخطط." (مظهر، 2013، ص 311)

بدأت المفاوضات السرية بين الدول الكولونيالية الكبرى وكذلك روسيا بدءاً بسنة 1915م لوضع خطط تقسيم السلطنة العثمانية وتوزيع ولاياتها بين هذه الدول. وكانت اتفاقية سايكس - بيكو الخطوة الدبلوماسية والسياسية الموثقة بهذا الخصوص. احتلت كردستان موقعاً مهماً في جدول التقسيم وتوزيع التركة العثمانية بين الدول الثلاث: بريطانيا، فرنسا، روسيا.⁹⁹ لكن روسيا لم تكن منذ البدء راضية عن طريقة التوزيع، وكانت حريصة على الاستحواذ على كل ولايات كردستان العثمانية.

شكلت اتفاقية سايكس - بيكو الخطوة الأولى في مسيرة التلاعب بمصير شعوب المنطقة: الأتراك، الكورد، العرب والأرمن وأخيراً السريان - الآشوريين. على الرغم من بروز عامل جديد قبل نهاية الحرب، وهو انتصار ثورة أكتوبر الروسية البلشفية في أكتوبر سنة 1917، إلا أن تأثيرها وكشفها لبنود هذه الاتفاقيات لم يغير المسار العام الذي رسم للمنطقة، على الرغم من أن عملية الكشف عن بنود الاتفاقية أثارت ضجة عالمية عهده. وقد أثرت كشف الاتفاقية الاستعمارية على النخب الفاعلة في المنطقة، إلا أن إصرارها على التخلص من الحكم العثماني - التركي/ الاتحادي لم تساعد في قراءة مستقبل شعوب المنطقة بشكل صحيح: "يجب ان لا ننسى حقيقة أن السياسة القومية للعثمانيين جعلت من الكورد والأرمن والآشوريين بشكل خاص، بل وحتى قسم غير قليل من العرب، غير قادرين على تقييم الأبعاد الخطيرة للمخططات الاستعمارية كما ينبغي، بحيث يعيرونها ما تستحق من الاهتمام." (مظهر، 2013، ص 324)

99 - للتفاصيل راجع كتاب: كوردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، للدكتور كمال مظهر أحمد. ص 311 - 315. المعتمد على الأرشيف الروسي.

لكن المشهد السياسي كان معقداً ومتشابكاً، وقوى الشعوب المحكومة بالسياسات الغربية محدودة سواء من الناحية النظرية أم العملية، كما كانت تبرز بين أوساط النخب الكوردية المنهكة من الحرب خلافات وتباينات عميقة، لدرجة أن توزعوا على ثلاثة تيارات رئيسية: "المؤيد للأتراك والمؤيد للحلفاء، وأخيراً، بين أكراد ديرسم، رغبة في الاستقلال التام عن كل تدخل خارجي. والمشكلة هي أن هذه التيارات لم تكن متميزة. فالعديد من الأكراد المرتبكين نتيجة الشكوك المحيطة بالمسألة، لم يرغبوا في الالتزام بشكل نهائي بواحد من هذه السبل. غير أن تطورات أيار 1919 حطمت الآمال الكردية في تحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال في الأناضول الشرقية." (ماكحول، 2004، ص208)

فتم احتلال تركيا، وتقاسمتها قوات الحلفاء المنتصرين، وتفاقم الصراع الكوردي - الأرمني، كما استنفرت التيار القومي التركي، وتصدر المشهد شخصيات قومية عدوانية السلوك، من بينهم الضابط مصطفى كمال. وفي المحصلة باتت النزعة الاستقلالية الكوردية توصف بالخطورة والخيانة من قبل حكام تركيا الجدد، الذين باتوا ينتقلون إلى مواقع القرار في مسألتي السلام والحرب، كما عزف بعض القادة الأتراك على وتر (مخاوف الكورد من الخطر المسيحي)، وبذلك أنعشوا التيار الإسلامي الموالي لوحدة السلطنة العثمانية ولبقائها. لكن الكارثة التي حلت بالقومية الكوردية بدأت بعد وصول مصطفى كمال إلى سيواس، واتخاذة لشرق الأناضول مركزاً للإنطلاق لتحرير غربها وإستانبول العاصمة، حيث انكشف للقادة الأتراك قيمة الأناضول الشرقي وجيوإستراتيجيتها القادرة على مقاومة القوات الغازية من جهة، والتأسيس لنواة تركيا الجديدة المحصنة انطلاقاً منها، لذلك أمر مصطفى كمال القادة المحليين لتنظيم المقاومة العسكرية، وفي اتجاه سياسي مواز تم استجماع القوى المؤيدة لوحدة تركيا، من الأتراك المحليين والتركمانيين والكورد

الموالين لتركيا المركزية. وقد حسن مصطفى كمال علاقته كثيراً مع الزعامات الكوردية المحلية، ومارس سلوكاً مخادعاً بتعاطفه عهدئذ مع الكورد¹⁰⁰. وعقدت جمعية الدفاع عن حقوق شرقي الأناضول مؤتمراً في أرضروم لهذا الغرض: "والذي عقد فعلاً في الفترة من 23 تموز إلى 7 آب. وقد أكد البلاغ الختامي للمؤتمر المؤلف من عشر نقاط على أن الولايات الشرقية الست جزء لا يتجزأ من الأراضي العثمانية، وقد أناطت بالقوى الوطنية مسؤولية حماية وحدة أراضي الإمبراطورية والسلطنة والخلافة، ورفض أي امتيازات للمسيحيين من شأنها أن تؤدي إلى تغيير موازين السيطرة السياسية والاجتماعية." (ماكحول، 2004، ص 211).

هكذا تم تشييت الكورد بين هذه الجمعية التي يدعمها القوميون الأتراك، وجمعية ترقى كوردستان المطالبة بالاستقلال، لذلك اشتد الصراع الداخلي والخارجي بين الأطراف المتنافسة على هذا الجزء من كوردستان ومستقبلها السياسي، لدرجة أن روجت وانتشرت حينها أخبار عن نية فرنسا بالهجوم على سيواس التي كانت عهدئذ ولاية كوردية مهمة، لم يكن قد بدأت فيها عمليات التغيير الديمغرافي. في سياق هذا الصراع وافقت حكومة تركيا على قدوم بعثة التقصي البريطانية لتستطلع رأي السكان. وعلى ما يبدو، اندرج هذا القبول في سياق مناورة لإضاعة الوقت، وإتاحة الفرصة للقيادة التركية لتحقيق انتصارات عسكرية وتحرير إستانبول، لكن صب نشاط البعثة في خانة تنافس القوى الفاعلة وتمركزها المحلي في كوردستان وجوارها: (بريطانيا، روسيا، فرنسا، تركيا). فقد برزت على السطح مسألة استقلال كوردستان العثمانية، وباتت على طاولة المفاوضات، وشكلت ورقة مساومة قوية في وجه حكام تركيا الجدد، الذين هزموا من إستانبول وغرب الأناضول وتحصنوا

100 - لمزيد من المعلومات عن تغلل مصطفى كمال في الوسط الكوردي وكيفية كسب أنصار. راجع كتاب شريف باشا، روهاات ألاكوم، ترجمة: شكور مصطفى. دهوك - 2004، ص 137

في كردستان واتخذوها قاعدة لتحرير الأجزاء الغربية، والجنوبية من تركيا. فإثر ميل بريطانيا نحو العمل على تحقيق استقلال مناطق من كردستان على الأقل، أوفدت الميجر نوئيل، الضابط المتحمس لعملية استقلال كامل كردستان على رأس بعثة إلى مناطق كردستان الشمالية الغربية، التي كانت قد خرجت عملياً من تحت سيطرة العثمانيين.

رافق نويل في هذه البعثة كل من جلاوت وكاميران عالي بدرخان، وكان أتاتورك في سيواس وعلى علم بأهمية هذه الزيارة - البعثة: "علم مصطفى كمال في التاسع من أيلول بأن نوئيل والبدرخانيين كانوا في ملاطيا، وعلم أيضاً بأن فريد باشا قد أعطى أوامر إلى متصرف خربوط المجاورة بحشد بعض الفرسان الأكراد، حيث من المحتمل أن تكون كتائب قبلية قديمة، من أجل مباغته مؤتمر سيواس وهو منعقد واعتقال مندوبيه. تأكدت شكوك مصطفى كمال السيئة اتجاه نوئيل، لقد فهم بأن هدفهم الحقيقي: كان إثارة الأكراد وتحريضهم ضدنا والهجوم علينا، واعدن إياهم إقامة كردستان مستقلة. وقد أجبر نوئيل ورفاقه على الانسحاب بسرعة إلى سوريا." (ماكدول، 2004، ص214)

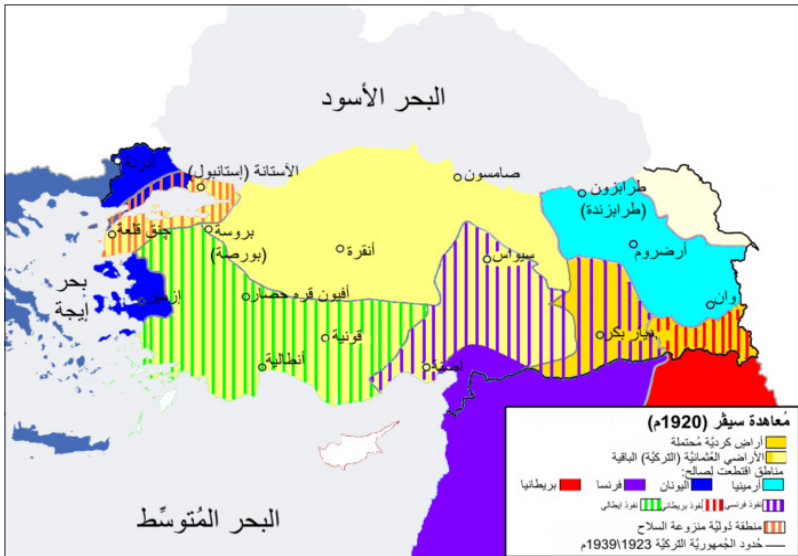
هكذا خلط مصطفى كمال وتياره الأوراق، وخذع الكورد المتحالفين معه، ثم سار على طريقتين متوازيين: العسكري، وحقق فيه الانتصارات، والدبلوماسية الذي ساوم فيها كل الأطراف للحفاظ على الحد الأدنى من مساحة تركيا العثمانية، والتي جعلت من مناطق شرق الأناضول وكوردستان قاعدة لها، لحين إتمام عمليات استبدال السكان، وترحيل ما تبقى من الأرمن، تشتيت وتطوير الكورد: "كان واضحاً منذ ذلك الحين أن أولى القضايا التي كان يجب مواجهتها قد بدأت والتي كانت لتضع الكرد في مواجهة الجمهورية التركية. كان مصطفى كمال مدركاً للمشكلة المطروحة عندما أعلن أمام الجمعية الوطنية في أنقرة في 23 نيسان 1920 بأن الوطن لا

يتشكل فقط من الأتراك والشركس والكرد أو اللان، وإنما يتألف بشكل أساسي من المسلمين. وبالنسبة للکرد، باستثناء بعض المثقفين، كانت تلك الفكرة من الصعب فهمها. لأنه بالنسبة لهم، وحتى الآن، هنالك رابطة شخصية تربط زعماء قبائلهم بالسلطان - الخليفة." (ماريسكوت، 2022، ص24)

تلاطمت الأمواج الدبلوماسية والعسكرية على نواة السلطنة العثمانية، وبالتالي اشتدت المعركة حول مصير الأناضول. كما كان مصير تركيا ومستقبلها، فضلاً عن موقعها الجديد في الشرق الأوسط موضوعاً للمفاوضات. وقد تلت الحرب العالمية مباشرة مفاوضات طويلة الأمد عرفت رسمياً بمفاوضات السلام، وتمخضت عن توقيع معاهدة في الضاحية الباريسية المعروفة بسيفر، ويمكن ترجيح الرأي في أن هذه المعاهدة لم تحقق السلام للشعوب المنطقة، بل مهدت وأسست لمزيد من المعضلات السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط، لأن المتفاوضين لم يتابعوا بصدق تطبيق البنود التي اتفقوا عليها. وكانت تأخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى من حقوق الشعوب والمكونات الإثنية والدينية للمنطقة، وما ظهر من بنود يفصح بشكل واضح عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، كان تحت ضغط مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون، والرغبة المبدئية للكولونيلية الأوروبية في تفتيت المنطقة. ولا يمكن القفز فوق حقيقة أن سياسات أمريكا إبان الحرب العالمية الأولى كانت غير متحمسة للسياسات الكولونيلية تلك، ولا لسياسة الانتداب، على الرغم من الإجراءات البريطانية لها في الاستحواذ على كامل الأناضول، إلا أن مبادئ ويلسون ضغطت على الرغبات والأطماع الكولونيلية المنفلتة لدول أوروبا المنتصرة. وذلك لمواجهة وضبط هذه السياسات الأوروبية وخاصة البريطانية بزعتها التوسعية ومناوراتها، فأعلن ويلسون عن مبادئه: "أعلن الرئيس ويلسون عن بنوده الأربعة عشر الذائعة الصيت أمام الكونغرس الأمريكي،

اتبعتها بأربعة بنود، ثم خمسة أخرى توضيحية... وما يهمنا هنا هو مضمون البندين الخامس والثاني عشر. ففي البند الخامس دعا الرئيس ولسون إلى (حل حر وصريح ومنصف بشكل مطلق لجميع المنازعات الخاصة بالمستعمرات، يستند إلى التمسك الجدي بمبدأ يقضي أنه في حالة حل جميع القضايا المتعلقة بالسيادة، فإن مصالح سكان المستعمرات المعنية تتمتع بنفس وزن الطموحات المشروعة للحكومة التي تحدد حقوقها). أما البند الثاني عشر فقد خصص للدولة العثمانية ونص على ما يلي: يجب ضمان سيادة أكيدة للأجزاء التركية من السلطنة العثمانية الحالية، أما القوميات الأخرى التي هي الآن تحت الحكم التركي فيجب أن يضمن لها اطمئنان على الحياة لا شك فيه، وفرصة مطلقة مصونة لتطوير الاستقلال الذاتي، والدردنيل يجب فتحه بصورة دائمة وبضمانات دولية أمام بواخر جميع الشعوب وتجارها." (مظهر، 2013، ص326) في المحصلة بدت البنود التي تم الاتفاق عليها في سيفر، وكذلك الخارطة الناتجة عن سيفر، وكأنها قد قوضت أركان الدولة التركية، وشئت في الوقت نفسه المجتمع التركي الذي لم يكن متواجداً ومنتجعاً فقط في المنطقة الصفراء من خارطة تقسيم الأناضول، أي في المناطق التي تحيط بأنقرة. دقق في الخارطة رقم (-2أ) المرفقة. علماً أن هذه الخارطة التي رسمت لاحقاً للتعبير عن بنود سيفر، صحيحة فقط بالنسبة للأناضول، وغير دقيقة بالنسبة للرقعة المخصصة للدولة الكوردية، حيث تم تثبيت حدود دولتي العراق وسوريا عليها، لكن هذه الحدود لم تكن قد رسمت إبان فترة التوقيع على لوزان، بل اقترحت بما يتوافق مع مطالب بريطانيا وفرنسا، حيث تطلبت فترة طويلة بين سنوات (1921-1939) حتى تم اعتمادها بصيغة قريبة مما هي وارده في الخارطة، لأن كيان دولتي سوريا والعراق لم يكن قد ترسخ، وكان قيد التشكيل بحسب طموحات بريطانيا وفرنسا ودوافعهما الكولونيالية، ولم تحسم

مسألة الحدود إلا بعد التوقيع على معاهدة لوزان سنة 1923، كما أن المناطق الكوردية المرشحة للاستقلال بحسب بنود معاهدة سيفر كانت تضم كل مناطق الحدود مع إيران، ولايتي ديار بكر والموصل وسنجق دير الزور شرق الفرات نظرياً، وبالتالي كل سهول الجزيرة الفراتية. لقد أدرجنا هذه الخارطة للتعرف إلى مبدأ التقسيم، والمتغيرات التي تسلسلت تاريخياً، وخاصة تقسيم منطقة قلب الأناضول، ومساعي تفتيت نواة الدولة العثمانية عهدئذ. للمقارنة دقق في الخارطة (-14أ) التي بينت الحدود الدنيا لكوردستان، في حين نجد في الخارطة رقم (-14ب) أن حدود كوردستان هي الأقرب إلى اقتراح سيفر، لكن بدون ضم أغلب سهول الجزيرة الفراتية، ومناطق غرب الفرات إلى الدولة الكوردية المقترح استقلالها.



الخارطة رقم (14 -أ) - تبين مناطق نفوذ الدول المنتصرة في الحرب ضمن مناطق الأناضول وكوردستان



الخارطة (14 ب-)- تبين صيغة الحد الأدنى لحدود كوردستان

في المحصلة الخارطة التي نظمت ووزعت مناطق النفوذ والسيادة نتيجة لمضمون معاهدة سيفر، كانت خارطة حرب، وجاءت كصيغة انتقام من الحكومة العثمانية، جسدت وترجمت انتصار الطرف، أكثر مما هي خارطة ناتجة عن مفاوضات متوازنة تراعي مصالح كل الأطراف والشعوب، ولذلك لم تصمد، إذ استجمعت الفعاليات السياسية والعسكرية التركية قواها لإسقاطها، وهذا ما حدث عملياً.

كما نجحت القيادة التركية عبر تعاملها الصبور مع معاهدة الصلح في باريس، وكذلك ضمن مسار دبلوماسي طويل، حتى مهدت الأرضية للمعاهدة التالية في لوزان، إذ كانوا مضطرين للقبول بسيفر مؤقتاً، فلم يقتنع بها القادة الأتراك يوماً، وتهربوا من تطبيق بنودها بأشكال عديدة، وعبر مناورات مختلفة. لأن هزيمتهم

في الحرب قد أجبرتهم على التوقيع عليها، والقبول بها. لكنهم مارسوا سياسة الانتظار.

لقد كانت معاهدة سيفر شديدة الأهمية في محتواها السياسي والقانوني، خاصة للشعوب الخاضعة سابقاً للسلطنة العثمانية، إلا أنها أفرغت من محتواها، كما أثبتت الأيام، خاصة بعد انسحاب أمريكا من المشهد السياسي عهدئذ، واختفت مع عملية انسحابها قيم ومقياس الحريات، وحق تقرير المصير لشعوب المنطقة من جدول أعمال الدول المتفاوضة. وقد استمرت مفاوضات السلام في ظل غياب أمريكي في سيفر، داخل مبنى إحدى معامل الفخار في ضاحية العاصمة الفرنسية باريس عهدئذ¹⁰¹.

في سلسلة مترابطة من الخطوات المصرية بعد مخطط سايكس - بيكو، وفي منعطف نهاية الحرب العالمية الأولى، إثر التوقيع على هدنة مودروس 1918، التي استسلمت السلطنة العثمانية بموجبها تماماً لقوات الحلفاء المنتصرة، شكلت معاهدة سيفر إحدى أولى الاتفاقيات التي حاولت تثبيت هذه الهدنة وترجمة نتائج الحرب العالمية الأولى لصالح الدول المنتصرة، خاصة فرنسا وبريطانيا، إيطاليا واليونان، والتي سعت لتثبيت هذه المكاسب قانونياً، عن طريق إجراء عملية توثيق وتثبيت نهائي لهزيمة واستسلام السلطنة العثمانية. فقد أبرمت هذه الاتفاقية المهمة في 10 آب عام 1920م بعد مفاوضات طويلة، كما يحق من زاوية أخرى إدراج هذه الاتفاقية ضمن ثمرات نضالات الشعوب الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، لأنها جاءت حصيلة لمجمل النضال الجماهيري والخبوي للشعوب العربية والكوردية والأرمنية، وغيرها، طوال القرن التاسع عشر، هذا النضال الموجه أساساً ضد السيطرة العثمانية - التركية.

101 - باتت سيفر حالياً ضمن مدينة باريس الكبرى. وقد احتفلنا بصيغة رمزية مع مجموعة من ممثلي المنظمات المدنية والأحزاب الكوردية والأرمنية بمئوية سيفر في نفس المبنى الذي وقع الاتفاق فيه يوم 2020 /8/ 10

ثبتت المعاهدة النتائج السياسية للحرب العالمية الأولى، ومواقع القوات المنتصرة، وترجمت المعاهدة أيضاً الانعكاسات الجيوسياسية للحرب، وتقاسم النفوذ على أقاليم الشرق الأوسط كافة، حيث اتفق بموجبها الحلفاء المنتصرون مع حكومة إستانبول المؤقتة "حكومة الدامداد فؤاد باشا" على مجموعة من البنود، يتم على ضوءها ترسيم حدود الدولة العثمانية من جديد، وتنظيم بنية ما تبقى من نواة "الإمبراطورية العثمانية". ومن أهم تلك البنود والنصوص ذات العلاقة بمضمون وسياقات دراستنا هو ما يتعلق باقتراح الحلول المناسبة للمسائل القومية عموماً، والمسألة الكردية على وجه الخصوص، ومصير جغرافية (إيالة كردستان العثمانية) الواسعة. إن أهمية ما أفصحت عنها هذه المعاهدة العالمية عهدئذ، تكمن بشكل جوهري، وغير معتاد، في أن كل مناطق شرق الفرات هي مناطق كانت ذات غالبية سكانية كردية، لذلك دخلت كلها ضمن خطة سيفر، كمناطق ستخضع جميعاً للاستفتاء العام على الاستقلال، دون إشارة إلى استثناء أي منطقة منها. وانبثق هذا البند من الحقيقة العلمية التاريخية التي تؤكد أن جغرافية كردستان كانت طوال سنوات وعهود مديدة، تعرف وتحدد غرباً بنهر الفرات. وذلك بدلالة الحدود الشمالية للبلاد العربية التي حددت بالنهر أيضاً.

أقرت المعاهدة بحقيقة جديدة صاغت وجه الشرق الأوسط السياسي والإداري، وتلخص في ضرورة انسحاب القوات العثمانية من كل المناطق التي لا يتكلم سكانها اللغة التركية، وبذلك وضعت المعاهدة الأسس القانونية لحق تقرير المصير للشعوب غير الناطقة باللغة التركية، وتحقق ذلك للعرب وشعوب البلقان وللأرمن نسبياً، وبصيغة أقل للكورد. إن نصوص المعاهدة أقرت بشكل صريح توفير المناخ لترجمة مبدأ حق تقرير المصير السياسي للشعب الكوردي، كونه من الشعوب غير الناطقة باللغة التركية، وأقرت

بحق سيادته السياسية على أرض كوردستان العثمانية، توازياً مع تأمين حقوق الأقليات داخل المناطق ذات الغالبية الكوردية، على أن تتم عملية الاستفتاء بإشراف دولي، متمثلاً في حينه بعصبة الأمم، حيث جاءت في البنود -62- -63- 64 من معاهدة سيفر: "تشكل لجنة من حكومة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لتقدم خلال ثلاثة أشهر خطة للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها الغالبية الكوردية شرق نهر الفرات. وسوف يضمن المشروع ضماناً تاماً لحماية الآشوريين والكلدان وغيرهما من الأقليات القومية والعرقية في هذه المناطق - مادة - 62. (قارن مع النص الأصلي باللغة الإنكليزية) ¹⁰²

توافق الحكومة التركية بموجب هذه المعاهدة على قبول وتنفيذ القرارات المتخذة في المادة (62) في غضون ثلاثة أشهر من إبلاغ القرارات للحكومة المذكورة". المادة - 63. وقد ورد في المادة - 64 - من المعاهدة: "وإذا حدث، خلال السنة الأولى من تطبيق هذه الاتفاقية أن تقدم الشعب الكردي القاطن في المناطق التي حددها المادة (62) إلى مجلس عصبة الأمم قائلين: إن غالبية سكان هذه المناطق ينشدون الاستقلال عن تركيا، وفي حال اعتراف عصبة الأمم إن هؤلاء السكان أكفاء للعيش حياة مستقلة وتوصيتها بمنح الاستقلال فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المناطق. وسوف تكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعاً لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وتركيا. وفي حال حصول التخلي، فإن الحلفاء لن يثيروا أي اعتراض ضد قيام كرد ولاية الموصل - كردستان العراق حالياً - بالانضمام الاختياري إلى هذه الدولة الكردية." (شانبولو وسياح، 2006، ص45)

ظلت القوى المسيطرة على الحكم في تركيا تراهن على بقاء كوردستان

102 - لمزيد من الدقة يمكن الرجوع الى النص الأصلي للمقارنة باللغة الإنكليزية أو الفرنسية.

داخل حدودها، حتى بعد انعقاد مؤتمر الصلح، وإدراج الحقوق الكردية فيها، بل عدت كردستان جزءاً من تكوين الدولة التركية، ومجتمعاتها سناً لها في طرد القوات الأوروبية، وخاصة مصطفى كمال الذي أفصح عن ذلك في مراسلة إلى قيادات حزب الفتاة في دمشق الذين تواصلوا معه للتعاون في مقاومة الفرنسيين أوائل سنة 1920، كتحريض وتشجيع للنخب العثمانية في سوريا على محاربة فرنسا: "لنفجر حرب الحقد والثأر، لنضرب العلم الفرنسي الوحيد، وكل المسلمين في الأناضول وكردستان والروملي معاً. وإن متورينا قد فعلوا ذلك من قبل. ولا يستطيع الفرنسيون أن يرسلوا مزيداً من القوات، ولن يحصلوا على أية مساعدة من الانكليز، الذين مزقت عصاباتنا قواتهم. وبكم سنهاجم في مارس/ آذار خربوط، مرعش، عينتاب، ثم أضنا، وأخيراً سورية. اتحاد الإسلام من أجل الحرب المقدسة." (Leavnt, No184, p 25),¹⁰³

على الرغم من التصادم الذي حصل بين أوساط كردية وأرمنية، واستثمار التنافس المحلي وتضارب المصالح القومية بين الشعبين الجارين من قبل السلطة العثمانية، إلا أن أرضية التفاهم والتعاون كانت لا تزال متوفرة. وعلى ما يبدو شجع كل من البريطانيين وأمريكا هذا التعاون أثناء مؤتمر الصلح وخاصة أواخر سنة 1919، لأن ممثلي بريطانيا كانوا ما زالوا يرجحون أحقية الكورد في الاستقلال، ومهدوا بالتعاون مع الفرنسيين لاتفاق كوردي - أرمني عشية مؤتمر الصلح (سيفر)، وانسجم كالاتفاق الأرمني الكوردي مع السياسات البريطانية الهادفة لدعم كيان كردي مستقل عهدئذ: "كان الكرد في تلك الأثناء يتلقون دعماً من بريطانيا التي كانت ترغب في إنشاء كردستان كدولة فاصلة بين العراق العربي والأراضي التي كان يقطنها الأتراك." (ماريسكوت، 2022، ص22)

103 -انظر حاشية صفحة 265/2، تاريخ سوريا. د. علي سلطان. مترجم عن المصدر الأصلي D.F.Aff, Etr, Leavnt, 22, No 184 /6/ PP. 25 -26

17-4 التعاون بين الوفدين الكوردي والأرمني في سيفر

سببت إشكالية العلاقة بين الكورد والأرمن في مرحلة أواخر السلطنة العثمانية الكثير من الصدمات الجانبية، وكان لبعضها نتائج كارثية على الطرفين المتصارعين برعاية عثمانية وروسية مباشرة. إلا أن الحرب العالمية الأولى وآفاق تحرر الشعوب المنضوية تحت الحكم العثماني قد سهلت التقارب بين الطرفين، بل انتقلوا إلى مرحلة التفاهم، خاصة في سياق مفاوضات مؤتمر الصلح في سيفر. ويبدو أن رغبة بريطانيا في استقلال كوردستان، والتأسيس لمشروعها الكولونيالي الخاص قد ساهم في هذا التقارب، كما سبق ذكره، حتى: "جعل من الممكن التوصل إلى تسوية مرغوبة بين الأكراد والأرمن، رغم القتال الكردي - الأرمني على الأرض. وهكذا بات مصير كردستان من الناحية الإستراتيجية أكثر أهمية لبريطانيا في الوقت الذي باتت فيه احتمالات تجسيدها أقل. في باريس أقتنع الموظفون البريطانيون الممثل الأرمني، بوغوص نوبار، على ضرورة إصدار بيان كردي - أرمني بالتضامن ضد عودة الحكم التركي. ونظراً لاعتقاده أن القضية الأرمنية في خطر، سارع نوبار في التفاوض بشأن التوصل إلى اتفاقية مع شريف باشا. وفي 20 تشرين الثاني¹⁰⁴ أصدر بياناً جاء فيه: إننا وبالاتفاق التام معاً نناشد مؤتمر السلام منحنا السلطة الشرعية، وفق مبادئ القوميات لكل من أرمينيا المتحدة والمستقلة وكردستان المستقلة، وبمساعدة إحدى الدول الكبرى..." (ماكدول، 2004، 218).

ارتقت العلاقة بين الطرفين وشكلت منعطفاً سياسياً، وفتحت صفحة جديدة من التعاون استمر بعد ذلك لسنوات طويلة: "أبدى الأكراد نشاطاً محدوداً في أيام مؤتمر الصلح بباريس انعكس بشكل

104 - ينبغي أن يكون البيان قد وقع في سنة 1919 م. وبحسب البروفيسور أحمد مظهر كان الاتفاق في كانون الأول 1919

خاص في أعمال وفدهم الصغير برئاسة الدبلوماسي والعسكري العثماني السابق شريف باشا، الذي قدم إلى المؤتمرين مذكرتين حول حقوق الأكراد. وأجرى اتصالات مع أعضاء عدد من الوفود. ودخل في مفاوضات تفصيلية مع رئيس الوفد الأرمني بوغوص نوبار باشا وممثل جمهورية أرمينيا أوهانجيان أسفرت عن التوصل في كانون أول 1919 إلى اتفاق مشترك حول قضايا كثيرة تهم الجانبين، مما جلب اهتمام أوساط سياسية في الداخل والخارج." (مظهر، 2013، ص335)

حيث اتفق كل من بوغوص باشا رئيس الوفد الأرمني والدبلوماسي الكوردي شريف باشا رئيس الوفد الكوردي، مما انعكس بشكل إيجابي على الطرفين، وخاصة لتثبيت مبدأ حق تقرير المصير والاستقلال لكل من الأرمن والكورد. وأعطت من الناحية الدبلوماسية والسياسية قيمة مضافة للكورد والأرمن، وترجمت حقيقة علاقات حسن الجوار بينهما، مما شجعت بريطانيا بشكل أوضح على دعم حقوق الطرفين، وكان للاتفاق صدى إيجابي في الإعلام، فقد: "نشرت اثنتان من صحف إستانبول (بيام) في 24 شباط و(تان) في 10 آذار 1920 تصف الاتفاق الذي أولاه المسؤولون الإنكليز كذلك اهتماماً خاصاً، حتى أن اللورد كريزون أصدر تعليمات خاصة إلى المندوب السامي البريطاني في إسطنبول الأدميرال دي روبيك تقضي بإبداء كل تشجيع ممكن للاتجاه الجديد. واعتبرت أوساط مختلفة الاتفاق أمراً غير متوقع البتة. وقدم الجانبان بعد ذلك مذكرة مشتركة حول مصير الشعبين إلى المؤتمر." (مظهر، 2013، ص336)

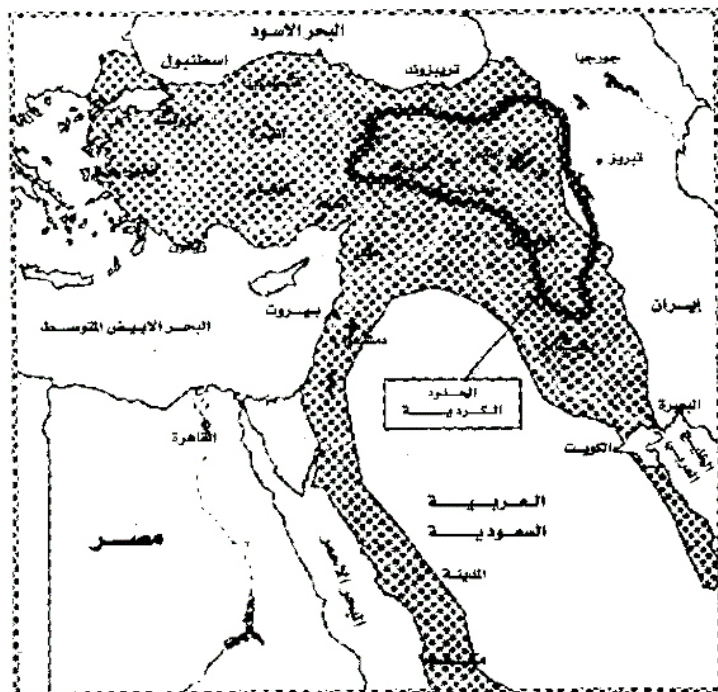
وعلى الرغم من الدور البريطاني في هذه النقلة الدبلوماسية، إلا أن حقيقة تأثير مبادئ ولسون، وتشجيع ممثلي أمريكا الطرفين للتقارب، كان أيضاً أساسياً. بل يمكن ترجيح الرأي على أن محرك معاهدة سيفر من حيث مضامينها التحررية كانت مبادئ ولسون،

تلك المبادئ التي أنعشت النخب الكوردية وأعطت لنضالاتها مزيداً من القوة والروح: "بموجب مبادئ ولسون التي كانت الأوساط الكردية تطلق عليها اسم (منهج الحياة للكورد) كان الشعب الكردي سيقدر مصيره مع سائر القوميات المنضوية تحت لواء الإمبراطورية العثمانية وداخل حدودها إذا أرادت ذلك" (ألاكوم، 2004، ص113)

بصرف النظر عن بعض التفاصيل التي لم تحقق طموحات النخب السياسية في الجانبين، إلا أن مخرجات سيفر كانت منعطفاً سياسياً ودبلوماسياً، وإن لم تتقدم بخطوات عملية نحو التنفيذ، لكنها ظلت قابلة أن تترجم على الأرض في عملية رسم الحدود: "كانت تتقاطع المطالب الإقليمية الكردية والأرمنية، كان يتضح أن التفاوض بين الأكراد والأرمن ضروري. وفي الأخير تحقق وتم الوصول إلى اتفاق في باريس، في كانون الأول / ديسمبر 1919، وقدم الأكراد حينذاك مذكرة ثانية، في آذار / مارس 1920، وكانت مطالبهم فيها أكثر تواضعاً، فكانوا يطالبون حينذاك بإقامة دولة كردية ذات حكم ذاتي تضم ولايات ديار بكر وخرپوت وبدليس والموصل، إضافة إلى سنجق أورفا مع منفذ على خليج إسكندرون. ويؤكد بهذا الصدد الباحثان شانبولو وسياح بأن معاهدة سيفر خلقت وهماً لدى ممثلي الأكراد بأن مطالبهم قد أخذت في الاعتبار لأنها قدمت حكماً ذاتياً: "للمناطق التي يسيطر فيها العنصر الكوردي، والواقعة شرق الفرات، وإلى جنوب الحدود مع أرمينيا وإلى شمالي الحدود مع سوريا وتركيا والعراق، بحسب المادة 62 من المعاهدة. وتنص المادتان 63 و64 إلى أبعد من منح الحكم الذاتي، لأنهما تنصان على أنه إذا أرادت أكثرية سكان هذه المناطق على بلوغ الاستقلال وإذا اعتبر مجلس عصبة الأمم أنهم قادرون على القيام بذلك، فإن تركيا (المرغمة على توقيع المعاهدة) تقبل التوافق مع هذه التوصية، وفي هذه الفرضية يعترف الحلفاء بالدولة الكردية المستقلة." (2006، ص66)

كما نشر الباحثان المذكوران الحدود التقريبية للمنطقة الكوردية المرشحة للاستقلال بموجب معاهدة سيفر في الخارطة رقم (15) التالية.

ولايات الإمبراطورية العثمانية في عام 1914 والخطاب الكوردية
في مؤتمر السلام في شباط /فبراير 1919



الخارطة رقم (15) تبين الحدود التقريبية للدولة الكوردية المقترحة شرق نهر الفرات، محددة بالخط الغامق. بحسب معاهدة سيفر - عن تشاينولو وسياح

لم تطبق بنود هذه المعاهدة، التي كانت تتضمن أيضاً إنشاء دولة أرمنية ووصاية أوربية على إستانبول ومضيق البوسفور، وبقي مضمونها حبراً على ورق. ومع أن معاهدة سيفر كانت تجسداً

وتوثيقاً لحلم الاستقلال الكوردي في حدوده الدنيا، إلا أن عملية رسم حدود دولة كوردستان لم تتم، وظلت عائمة، فبالنسبة إلى بريطانيا، كانت المساومة واضحة، فإما تضم كل ولاية الموصل إلى العراق، وبذلك تكون حدود كوردستان شمالها، أو كانت ستضم نصف ولاية الموصل إليها ونصفها الآخر تلحق بولاية هكاري، وبالتالي بدولة كوردستان، في حين ترسيم حدود كوردستان ظل معلقاً، وذكرت في المعاهدة بأن حدودها الجنوبية تقع شمال حدود سوريا، لكن حدود سوريا الشمالية لم ترسم إلا نظرياً، لأن فرنسا كانت ترغب في ضم كيليكيا والإسكندرون، ولاية حلب وقسم من ولاية ديار بكر، فضلاً عن كامل سنجق (دير الزور) إلى دولة سوريا المزمع تشكيلها وتوسيعها، حيث كانت تطمح في رسم هذه الحدود بحسب بقاء قواتها العسكرية، وتقديمهم على الجبهة الجنوبية للأناضول، لكن اتفاقية سيفر لم تحقق هذه الرغبة الفرنسية، وقلصت المساحات التي ستضم إلى سوريا، وذلك بموجب البند (27)، الذي اقترح رسم الحدود في خط مستقيم تقريباً من وسط كيليكيا وحتى جزيرة ابن عمر على نهر دجلة.

لكن استقلال المناطق الكوردية التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية لم يتحقق بعد سيفر، ولم يتم تثبيت حدود تركيا من الأطراف الأربعة، بما فيها مع منطقتي الانتداب البريطاني في العراق، والفرنسي في سوريا، بحيث ظل مشروع كوردستان وحدودها مرتبطاً معهما، ومع حدود الدولة التركية الجديدة مع الاتحاد السوفيتي عبر كل من (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان التابعة للدولة السوفيتية). بل تفتت كل ولايات وسناجق كوردستان العثمانية، وتوزعت في تبعيتها لثلاثة دول رئيسية، أو بصيغة دقيقة على خمس دول وليدة في المنطقة، هي (أذربيجان¹⁰⁵، أرمينيا، سوريا، العراق، واحتفظت

105 - تحولت تلك المناطق الى جمهورية كوردستان ذات الحكم، عرفت كذلك بكوردستان الحمراء، وعاصمتها لاجين. كانت تابعة لجمهورية أذربيجان السوفيتية. وكانت قد أسست في عهد لينين سنة 1923م.

الجمهورية التركية بالقسم الأكبر). لقد تراجع الحلفاء المنتصرون سياسياً وعسكرياً، ولم يصروا على تنفيذ بنود سيفر، وخاصة بريطانيا التي ترددت بشكل واضح عن حماسها السابق، وإصرارها على استقلال كردستان، بل على العكس نفذت بعد مرحلة سيفر سياسات تعاكس، وتناقض تماماً مشروع الاستقلال الكوردي، فضلاً عن أن تفاهات فرنسا مع حكام تركيا الجدد قد مهدت لتزيد من اعتراضها على تشكيل الدولة الكوردية المستقلة بناء على مخرجات سيفر، على اعتبار أنها لم تكن مقتنعة بمشروع الاستقلال الكوردي أصلاً في تلك المرحلة من سياساتها الكولونيالية، على اعتبار أن نواة منطقة نفوذ بريطانيا المتفق عليها، كانت كردستان نفسها، وكانت تركز في الوقت نفسه على الاستحواذ على نفط الموصل وكركوك، وهما المنطقتان اللتان كانتا أيضاً من مناطق كردستان العثمانية عهدئذ.

وكنتيجة للتسويات ومصالح الدول الكبرى من جهة، تقدم وانتصارات القوات التركية من جهة أخرى، تم طي معاهدة سيفر عملياً: "وكما رأينا، سرعان ما تحطمت بنود هذه المعاهدة بعلاقات القوى على الأرض حيث استطاعت جيوش مصطفى كمال فرض نفسها بسرعة. وكرست معاهدة لوزان الموقعة في تموز / يوليو 1923 هذا الانتصار التركي، وبالتالي اختفاء أي إمكانية لحكم ذاتي، بالأحرى أي استقلال للأكراد." (شانينولو وسياح، 2006، ص66)

من الواضح أن القوة الكوردية الضاغطة كانت ضعيفة بالمقارنة مع التوازنات بين الدول المتصارعة، لذلك لم تتمخض عن قرارات وبنود هذه المعاهدة التاريخية المهمة دولة كردستان المرتقبة أو سلطة محلية تحت بند (الحكم الذاتي)، خلافاً لما كان متوقعاً

وتضم أراضي: كلبا جار وقوبادلي، والتي عرفت لاحقاً بناكورني قرياغ. انتهت الجمهورية سنة 1929م. هجر قسم كبير سكانها الى أواسط آسيا ابان الحرب العالمية الثانية من قبل ستالين. ثم تزايد نسبة الأذربيين فيها. وياتت تحت سيطرة أرمينيا سنة 1992م بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وهي موضوع خلاف يتصارع عليها كل من أرمينيا وأذربيجان. وشرد أغلب سكانها الكورد على مراحل.

بعد نضال طويل من قبل المجتمعات الكوردستانية، وتوافقاً مع الظروف الدولية والإقليمية التي كانت قد هيأت البيئة العسكرية وتالياً وفرت الأساس القانوني للاستقلال. على الرغم من أن الحقوق الكوردية السيادية قد أدرجت تحت بند الحكم الذاتي، لكن كل المعطيات، والمؤشرات كانت توحى بأن البيئة ممهدة للاستقلال السياسي الكوردي، حيث كانت نواة الإمبراطورية العثمانية، الأناضول قد تفتت كأحد أهم نتائج الحرب، ولم تعد هنالك دولة مركزية تركية: "كرست معاهدة سيفر في 10 آب 1920 التي أكرهت الحكومة العثمانية على توقيعها، تجزئة الإمبراطورية، والأخطر من ذلك، تجزئة الأناضول: منح جزء من تراسا الغربية لليونان، ظلت سмирنا¹⁰⁶ على الأقل لفترة خمسة أعوام، تحت السيادة النظرية للإمبراطورية، ولكن كان من الواضح بأنها ستلحق باليونان. ووجدت فرنسا نفسها وقد حصلت على العديد من الولايات الجنوبية. وفرضت سيطرة دولية على المضائق، وأخيراً كانت المعاهدة تنص على إقامة دولة أرمنية ومنطقة كردية ذات حكم ذاتي، من الممكن أن تفضي إلى الاستقلال." (بوزرسلان، 2010، ص38)

وبعد مرور هذه السنوات، تكرر سؤال الاستقلال الكوردي، وما زال يتكرر ويتبادر إلى أذهان المتابعين لأحداث تلك المرحلة صياغة جديدة لهذا التساؤل: ما دام الحلفاء كانوا منتصرين ويحتلون معظم الشرق الأوسط والأناضول وكوردستان وقد وقعوا على هذه المعاهدة التي جاءت تحت ضغط وإلحاح القوى والمجتمعات الكوردية المطالبة بالاستقلال، وكرجمة لوعود بريطانيا المتكررة للكورد، فلماذا تراجع الحلفاء واختفت دولة كوردستان في مرحلة عصيبة من تاريخ المنطقة؟! خاصة في الأعوام (1918 - 1923) التي اختفت إبانها آخر إمبراطورية متعددة القوميات في المشرق، وعلى

أنقاض تفتتها لم يكن يتطلب إعلان الدول المنبثقة من شعوبها غير التركية، سوى حفلة كوكتيل تجمع سفراء وقناصل وبعض جنرالات الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. وكان من الممكن أن يفتح الحفل في باريس الدبلوماسي شريف باشا يفرغ فيها زجاجة شامانيا¹⁰⁷ ...

كانت عهدئذ المناخات مهياة، والدولة الكوردية كانت فقط تحتاج إلى اجتماع بروتوكولي يعلن فيها ولادة دولة كردستان، بصرف النظر عن مساحتها وحدودها، لأن عدد الكورد وتوزعهم داخل الإمبراطورية العثمانية كان كافياً لإعلان دولة بمقاييس تلك المرحلة، إذ كان من الممكن أن تتم تسمية رئيس الدولة وترسيم الخطوط العامة لحدوها، وبعدها كانت الدولة تقوم على قدميها الداميتين، كما حدث لغيرها من الدول الناشئة والبسيطة التركيب عهدئذ. فهكذا تم تشكيل معظم الدول التي ورثت الإمبراطورية - السلطنة العثمانية. علماً أن بريطانيا قد سعت في مرحلة حماسها عن البحث عن رئيس دولة كردستان المرتقبة، والذي كان شريف باشا أنسبهم: "عند إلقاء نظرة على الوثائق البريطانية، نجد أن شريف باشا اقترح ليس ممثلاً عن جميع الكورد فحسب، بل أنه محور له تأثيره بين الكرد البابان المفضلين عادة من قبل البغداديين. ومن شأن هذه الحالة أن تكون حصلة توجه الإنجليز للبحث عن قائد آخر من بين الكرد للحد من شوكة حركة الشيخ محمود الحفيد التي كانت مصدر تهديد للوجود البريطاني في هذه المنطقة من كردستان في غضون تلك السنوات. فإن الإنكليز الذين كانوا يبحثون عن قائد بديل، ثقة، سواء بين كرد تركيا خصوصاً أو بين الكرد عموماً اضطروا آخر الأمر إلى أن يخاطبوا مختلف الشخصيات الكردية. ويأتي في مقدمة هؤلاء

107 - كان يؤخذ على رائد الدبلوماسية الكوردية شريف باشا خندان، أنه مولع بالشامانيا. لدرجة أن خصومه من الكورد وأعدائه من الترك، أطلقوا عليه مفرقع الشمانية. "لقد كان الباشا مغرماً بالشامانيا" (الأوكوم، 2004، ص108)

سيد عبد القادر وأمين عالي بدرخان ومحمود باشا من عشيرة الملي وشريف باشا... وطمعاً في تذليل هذه الصعوبات، فإن من يبذل أكبر جهد في هذا السبيل سيكون شريف باشا" (آلاكوم، 2004، ص126) يبدو أن مجموعة من العوامل قد تشابكت وتضافرت جملة من المسببات لوقف وتأجيل مشروع استقلال كوردستان، فروايات الدول الحليفة أحات بطريفة أو أخرى عدم بروز دولة كوردستان إلى عوامل ذاتية خاصة بالكورد، مثل غياب القيادة الموحدة، البنية القبلية، عدم اتفاق الكورد جميعاً حول مشروع الاستقلال، وهكذا. لكن تبدو هذه الحجج ضعيفة، بعد مقارنتها مع عدد من الدول التي تشكلت في تلك المرحلة، وما تلتها. إذ لا يخفى على أحد أن العديد من الدول ظهرت في المنطقة والعالم وكانت بنيتها قبلية وما زالت، كما أن زعاماتها أوجدت بمساعي دول الحلفاء أنفسهم، وفي الوقت نفسه نجد أن عدداً آخر من الدول التي صنعتها الكولونيالية الأوربية على أسس قومية - إثنية، ورسمت حدودها، لا تزال حتى وقتنا المعاصر تفتقر إلى اشتراطات بناء الدولة النموذجية.

من الأهمية أن نذكر بهذا الصدد أن الدول المنتصرة في الحرب أبرمت مجموعة من الصفقات الثنائية والجماعية لتوزيع المستعمرات واقتسام غنائم الحرب العالمية الأولى، وخاصة تركة الرجل المريض "الإمبراطورية العثمانية" وكانت حاصل قسمة وجمع هذه الصفقات إبقاء كوردستان مجزأة، غير مستقلة، إذ كان المشهد عصرئذ على الشكل الآتي: أمريكا كانت تحبذ إنشاء دولة أرمنية واسعة على حساب المناطق الكوردية الشمالية كترجمة تطبيقية لمبادئ ولسون، وتحت ضغط فعال من اللبوبي الأرمني في أمريكا، لكنها انسحبت فجأة من فعاليات وخطط تقسيم وتوزيع المنطقة. ويبدو أنها لم تحبذ الانخراط في النظام الكولونيالي، أو كان بسبب مرض ولسون وانسحابه من المشهد السياسي. أما روسيا فقد كانت تميل إلى مد نفوذها إلى داخل كوردستان حتى منطقة جزيرة بوتان وبارزان، وصولاً إلى

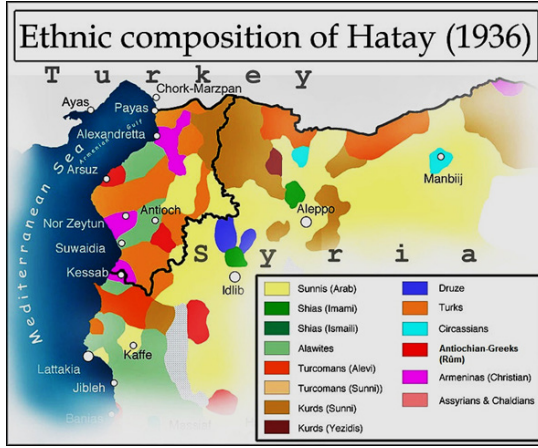
راوندوز على الحدود مع إيران، وظلت فرنسا ضد استقلال كردستان وكانت تهدف إلى ضم أكبر جزء من كردستان إلى مستعمراتها الواعدة في سوريا، وتوسيعها لضم كل من منطقة بوتان، زاخو، وحتى أغلب مناطق ولاية الموصل ومنطقة سنجان بشكل خاص، لأنها كانت تدرج ولايات كردستان ضمن دولة سوريا التي ستؤسسها لصالحها: "إن تخلي فرنسا الاضطراري عن ولاية الموصل سنة 1918 في اتفاق شفهي بين لويد جورج وكليمنصو، لم يدل على أن الأوساط الفرنسية الحاكمة قد فقدت الاهتمام بالأراضي التي يسكنها الأكراد في الشرق الأوسط، فأولاً اعتبرت باريس أن الولايات السورية في الإمبراطورية العثمانية والتي كانت تدخل في عداوة كردستان الجنوبية - الغربية حصتها من الغنيمة..." (لازاريف، 2013، ص96)، في حين ظلت بريطانيا مترددة ومتوترة وحسمت رأيها بضم ولاية الموصل إلى مستعمرتها (العراق). وغيّر اكتشاف النفط تجارياً الأمر كلياً في الضد تماماً من صالح المجتمعات الكوردية والآشورية. "الجدير بالذكر أن روسيا وقفت في البداية بقوة ضد إعطاء أي جزء من المناطق الكوردية لفرنسا، فهي كانت تريد كل أرمينيا وكوردستان العثمانيين لنفسها دون منازع، إلا أنها وافقت أخيراً وبعد أخذ ورد طويلين ومساومات وإرضاءات كثيرة على القبول بإدخال أصقاع كوردية واسعة ضمن النفوذ الفرنسي. أما بريطانيا فكانت تتطلع منذ زمن بعيد إلى ولاية الموصل وتعمل في سبيل توطيد مواقع أقدامها فيها بثتى الأساليب، وذلك ضمن خطتها الرامية إلى السيطرة على جميع منابع حقول النفط في الشرق الأوسط وكذلك على المنافذ الضرورية لنقل ذلك النفط عبرها. كما كانت تفكر بالدافع نفسه في الاستحواذ على جزء من كردستان الإيرانية أيضاً نظراً لأهميتها من هذه الناحية" (مظهر، 2013، ص316)

بصرف النظر عن درجات تقييم المعاهدة فقد شكلت سيفر الغطاء القانوني للسير نحو استقلال كردستان، ومرجعية قانونية للسيادة

الذاتية للمجتمعات الكوردية على مناطقها، بصرف النظر عن مساحتها وحدودها، لأن عدداً من الساسة والدارسين الكورد قد اعترضوا على مساحة كوردستان بحسب سيفر، وبالتالي لا يقرون بالحدود التي رسمتها معاهدة سيفر لكوردستان، كونها قد حصرت بالمناطق التي تقع شرق نهر الفرات، وهذه الحدود كانت مطلباً لتركيا التي كانت تهدف إلى توسيع كيائها السياسي شرقاً، لضم مناطق واسعة من شرق الأناضول إلى تركيا المحطمة، والتي انكشفت كثيراً، وكانت في حالة حرب وإعادة تشكيل. لقد كان هذا الاعتراض الكوردي محقاً، حيث تركزت الكثافة الكوردية السكانية، ومنطقة استقرار مجتمعاتها المتجزرة في مساحة شاسعة من غرب نهر الفرات حتى أواسط الأناضول في محيط أنقرة، ومن إسكندرون على البحر المتوسط جنوباً حتى سيواس وأرزروم شمالاً. فعلى سبيل المثال دلت عدد من الإحصائيات أن الأغلبية النسبية لسكان لواء إسكندرون كانوا كورداً، حتى لو تم فصلهم عن جبل الكورد (منطقة عفرين) الواقع في شرقها، وجبل الأكراد المتصل بها جنوباً، والواقع حالياً في شرق محافظة اللاذقية: "تعداد سكانه يصل إلى 125042 شخص، هناك 65147 مسلماً سنياً يتكلمون التركية، ويدعون أحياناً بأنهم اترك، لكنهم في الواقع وبأغلبيتهم أكراد وتركمان غير مدركين ذلك. إنهم يقطنون سهل العمق والقسم الشمالي من الأمانوس بدءاً من توب بوغاز (أبواب الحديد الشهيرة). والأكراد لا يتكلمون التركية فحسب، إضافة إلى لهجتهم المحلية، يستخدم عدد كبير منهم اللغة العربية ويجهلون التركية، وهؤلاء يقيمون إلى الجنوب من سهل العمق. ووفق التقديرات الأكثر وثوقاً، لا يتجاوز عدد التركمان المتكلمين التركية أبداً عشرين ألفاً إلى خمس وعشرين ألف نسمة. أما باقي سكان السنجق فهم عرب 37 ألفاً علويون، إضافة إلى 31 ألف مسيحي." (رباط، 2020، ص174). وعلى الأرجح هذا العدد الكبير من الفلاحين الكورد المستقرين في سهل العمق

تعود أصولهم إلى قبيلة ریحانلي الكبيرة العدد المنقلة تاريخياً بين مشاتي سهل العمق والمصايف الجبلية في الشمال، والتي تم تشجيعها على الاستقرار وممارسة الزراعة مطلع القرن التاسع عشر من قبل السلطات العثمانية: "وأحياناً لم يخصصوا بأماكن جديدة، وإنما وجدت المصايف والمشاتي القديمة مناسبة لإسكانهم فيها. ويمكننا أن نقدم مثلاً على ذلك عشيرة أفشار التي أسكنت في أوزون يايلا على ضفاف نهر زاماناتي، وعشيرة ریحانلي المؤلفة من 2000 خانة تشكل 12 فخذاً، حيث أسكنت وبنيت البيوت في أراضي سهل العمق الخصبة في إيالة حلب. ولترغب وتشجع أفراد هذه العشائر على الزراعة وزعت عليهم أراضي الميري وأراضي الأوقاف الخاوية دون مقابل" (أورهونلو، 2005، ص 164)

كما أن الخارطة الإثنية رقم (16) المرفقة التي أعدها Dr. Michael Izady، من جامعة كولومبيا بنيويورك، تبدو قريبة من الأرقام والنسب السكانية التي أوردناها، وهي جميعاً تتوافق على أن الإثنية الأكثر عدداً، كنسبة وتناسب في شمال سوريا حتى ساحل لواء إسكندرون كانوا من الكورد¹⁰⁸. دقق في المساحات الملونة بالبنّي للكورد السنة، والبنّي الغامق للكورد الإيزيديين. ومن الملاحظ أن الخارطة قد أهملت الكورد العلويين، أو خلطتهم في الواقع مع التركمان. مع ذلك كانت المجتمعات الكوردية تتركز في المناطق الزراعية الخصبة ذات الكثافة العمرانية والسكانية الكبيرة.



الخارطة رقم (16) الإثنية لشمال غرب سوريا
تبين التوزيع الإثني وتنوعه. عن ميشيل يزدي

على المسار نفسه تراجعت فرص الاستقلال الكوردي، وتغيرت الموازين والمعادلات بشكل حاد خلال فترة قصيرة، إثر ميل الدولة السوفيتية إلى دعم تركيا، حيث إن تأسيس الاتحاد السوفيتي من جهة، وبروز قوة الجيش العثماني بقيادة مصطفى كمال، وتحقيقه تقدماً وانتصارات على جيوش الحلفاء من جهة أخرى، فضلاً عن التردد البريطاني وترجيح سياسة ضم لواء الموصل، وبالتالي ضم وإلحاق مساحات شاسعة من المناطق الكوردستانية الخاضعة سابقاً للحكم العثماني إلى دولة جديدة تحت نفوذ الانتداب البريطاني، هي دولة العراق. تداخلت هذه العوامل مع المصالح الفرنسية، حيث ضمت ما تبقى من سهول الجزيرة وسنجق دير الزور، وكل المناطق الكوردية شمال حلب وغربها إلى دولة سوريا، بما فيها لواء إسكندرون، وبالتالي استكملت جغرافية سوريا المزمع تشكيلها تحت سلطة الانتداب الفرنسي عهدئذ، حتى أفضت هذه العوامل إلى النتيجة المرجحة وهي إلغاء معاهدة سيفر والتمهيد لاتفاق جديد في لوزان في 24/ تموز 1923، وقد تمخض عن هذا

الاتفاق - الصفقة تثبت الحدود الحالية للدول في المنطقة من حيث المبدأ، والتوصية بتأمين الحقوق الثقافية للكورد داخل دولتي تركيا الجديدة، المقتصرة سكانياً، وبشكل رئيس على الترك والكورد، وكذلك في دولة العراق المستحدثة التي ضمت أيضاً مجتمعات كبيرة وأراضي واسعة من كوردستان العثمانية السابقة.

وبناء على قراءة سريعة لتلك المرحلة وملابساتها يمكن الاستنتاج بأن أبرز مسببات هذه التحول الحاد تجاه مستقبل كوردستان كانت: أ- انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المفاوضات، كشريك ومشرف على تقسيم الدولة العثمانية، حيث كانت أمريكا الدولة - الحكومة الوحيدة (التحررية) عهدئذ، وكانت فقط مبادئ الرئيس ولسون هي التي تطالب بحق الشعوب (العثمانية) في تقرير مصيرها السياسي، على العكس تماماً من السياسات الكولونيالية البريطانية والفرنسية المواربة والمترددة.

ب- عدم اقتناع الحلفاء عموماً وكل من فرنسا وبريطانيا خصوصاً بدعم وإعلان استقلال كوردستان، وهذا التردد كان يكمن وراء كل هذه المناورات التي تبعت الحرب العالمية الأولى وخاصة في أعوام 1921-1923، وعلى ما يبدو ثمة عامل آخر خفي لم يظهر إلى العلن بعد، وراء موقف الحلفاء السلبي من استقلال كوردستان في أكثر الأوقات ملاءمة وسهولة لولادة هذه الدولة مثل غيرها في الشرق الأوسط.

ج- إلغاء الخلافة العثمانية جاء من صميم الصفقة الكبرى التي تلت سيفر، وكانت حافزاً على تقارب حكومة الكماليين القومية الجديدة مع الغرب المسيحي والسوفييت، ومدخلاً لتغيير المنظومة الإسلامية الموحدة (الخلافة الإسلامية) في المشرق. شكلت هذه الخطوة في الواقع أول رشوة قدمها الكماليون الترك للغرب، وأهم حافز جديد للجهات الغربية ذات التفكير الديني، والعقلية الانتقامية منها على وجه الخصوص لمعاقبة الكورد، المتهمين بالمشاركة في

مجازر السلطة العثمانية المنفذة بحق المسيحيين داخل الامبراطورية العثمانية، وخاصة في الأناضول الشرقي وكوردستان وأرمينيا. فضلاً عن تاريخهم البعيد الريادي والفعال في صد الغزوات الصليبية وطردهم من المشرق. وقد عززت هذه المخاوف ميل المجتمعات الكوردية المحافظة للبقاء على المنظومة العثمانية، والتي ترجمت في موقف سيد عبد القادر المحافظ، وكذلك تظاهرات في انتفاضة الشيخ سعيد ضد الكماليين لاحقاً، في سنة 1925. حيث كانت تيارات كوردية واسعة ما زالت ذات طابع وميل إسلامي صريح، وداعٍ إلى عودة العثمانوية، وإن اتخذت شكل انتفاضة كوردية.

ت- سبب تعاون الكماليين مع البلاشفة خللاً في ميزان التحالفات، وفضل البلاشفة التحالف مع الكماليين، وتهرب البلاشفة من عملية دعم استقلال الكورد، هذا الشعب الذي لم يكن على ما يبدو (مسجلاً في دفاتر البلاشفة من الزاوية العملية على أنهم شعب يستحق حق تقرير المصير على ضوء النظريات والكراريس الماركسية - اللينينية المعتمدة لديهم).

ث - خوف بريطانيا من مواجهة أعداء جدد جراء التمسك بإعلان الدولة الكوردية ورعايتها، فعدد المتضررين من استقلال كوردستان كان كثيراً عهدئذ: (روسيا السوفيتية، تركيا الكمالية، إيران الشاهنشاهية، القوميون العرب حلفاء بريطانيا الأساسيون إبان الحرب الأولى، فرنسا).

د- الرقعة الجغرافية الكوردستانية الواسعة، والثقل السكاني الكوردي الهائل والمتنوع، الذي لم يكن بمقدور أي قوة جمعهم في دولة قومية موحدة، دون العبور في مرحلة خطيرة، مرحلة ما يشبه إنشاء إمبراطورية (كوردية إسلامية الطابع)، قد تورث العثمانية بسهولة.

مهدت هذه النقاط، وعوامل أخرى مستجدة لانفاقية لوزان التي هي امتداد وانقلاب على سيفر في الوقت نفسه، وكانت أبرزها

إعادة تركيا لتجميع قوتها العسكرية وخروجها من صدمة الهزيمة، وذلك في مواجهة حالة ضмор وتعرب للقوى الأوروبية، وعدم استعدادها لاستمرار الصراعات العسكرية، وميلها الموضوعي للنسويات السياسية، مع مراعاة الحد المقبول من الحقوق التركية في استعادة تركتها الإمبراطورية العثمانية الهائلة، حتى باتت لوزان والتوقيع على بنودها تحصيل حاصل، وتصفية أخيرة للحسابات الإقليمية والدولية.

17-5 التسوية السياسية في معاهدة لوزان وتقسيم كردستان العثمانية

تفاعلت مجمل الأحداث بين أعوام 1920 - 1923، وتغيرت موازين القوى خاصة لصالح القيادات التركية الجديدة، والتي استمدت دعمها من القوى التي تنافس فرنسا وبريطانيا، وخاصة روسيا التي توجهت في منحى راديكالي جديد، صب في مصلحة الأتراك، فضلاً عن الانتصارات العسكرية التي حققتها قوات الكماليين. وشكلت الدعوة لحكومة أنقرة لحضور مؤتمر لندن سنة 1921 بداية التحضير لصفقة لوزان. (لازاريف، 2013، ص437). وفي السياق نفسه تراجعت بريطانيا أمام النهوض التركي، والتهرب الأمريكي: "وهكذا اضطرت إنكلترا إلى التراجع. وفي مؤتمر وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في باريس في كانون الثاني 1921 تقرر عقد مؤتمر خاص في لندن لإعادة النظر في معاهدة سيفر، حيث أصبحت البنود 62 و63 الضحية الأولى لهذا المؤتمر. ومن بعده، ومع انتفاء الحاجة إلى ذكر اسم الكرد، تم طردهم نهائياً من اللعبة، بحيث لم يبق لديهم حتى مجرد مكان بسيط في المئة والثلاث والأربعين بنوداً من بنود معاهدة لوزان التي حلت في 24 تموز 1923 محل معاهدة سيفر." (مظهر، 2013، ص356)

لذلك، وكحصيلة لتقلب موازين القوة العسكرية والسياسية تم التمهيد لعقد معاهدة جديدة بين الدول ذات العلاقة مع إرث وتركبة الدولة العثمانية التي انتقلت من موقع المنتصر الكامل إلى موقع المفاوض لتقسيم التركة العثمانية من جهة، وإعادة صياغة النظام السياسي العام لمنطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، لذلك عرفت المعاهدة رسمياً باسم: (معاهدة معضلات الشرق الأوسط). وقد عبر الاسم بدقة عن المحتوى، لكن معضلات الشرق الأوسط لم تحل في تلك المعاهدة، ولا في تلك التي سبقتها، حيث كانت قد أبرمت في لوزان سنة 1912 معاهدة لوزان الأولى، ولذلك تعرف معاهدة لوزان التي تم بناء عليها صياغة ورسم حدود الدول المعاصرة في الشرق الأوسط، بمعاهدة لوزان الثانية. فقد بدأت المفاوضات في لوزان في شهر تشرين الثاني سنة 1922 واستمرت حتى يوم توقيعها في 24/7/1923، وقد تولى رئاسة الوفد التركي عصمت إينونو الذي حاول إطالة المفاوضات لأطول مدة ممكنة، كون القوات التركية كانت تتقدم على حساب تراجع قوات الحلفاء. وبدأت تسترجع المزيد من الأراضي العثمانية غرب وجنوب الأناضول. لقد أطال إينونو المفاوضات بهدف كسب الوقت وتحقيق مزيد من الإنجازات الدبلوماسية لصالح تركيا.

علماً أن الأطراف المتفاوضة كانت تتألف من ثمانية دول في الجبهة المواجهة لتركيا (العثمانية)، فقد فاوضت سلطات تركيا الدول التالية: (الإمبراطورية البريطانية، فرنسا، إيطاليا، اليونان، رومانيا، صربيا، كرواتيا، سلوفينيا)، واستضافوا وفداً روسياً جورجياً أوكرانياً مشتركاً لمناقشة موضوع المضائق.

تم الاتفاق في لوزان على 143 بنداً¹⁰⁹، كل بند من البنود كان يلبي

109 - للاطلاع على الترجمة العربية الكاملة لنص المعاهدة وتفاصيل البنود ال 143 راجع المعهد المصري للدراسات على الرابط:

[https://eipss-eg.org/1923-لوزان-للمعاهدة-لوزان-النص-الكامل/](https://eipss-eg.org/1923-لوزان-للمعاهدة-لوزان-النص-الكامل)

مصالح جهة مفاوضة وتحقق مصالح دولة. وقلما ظلت مشكلة سياسية، أو إدارية، أو حتى اجتماعية ومالية قائمة بين الأطراف المتفاوضة ولم يتم حلها، بما فيها مشكلة القبور والمقابر (المادتين رقم 124،126). في حين لم تتضمن أي مادة إشارة إلى المسألة الكردية، أو حتى تأمين الحد الأدنى من مطالب الكورد وحقوقهم. فقد غاب ممثلو الكورد عن المفاوضات بشكل رسمي، وتم تمييز التمثيل الكوردي وتشتيته بين القيادات الكوردية والحكومة التركية التي أدرجت شخصيات كوردية في وفدها من جهة، كما كان رئيس الوفد التركي نفسه من أصل كوردي يعمل لصالح القومية التركية، وهو عصمت إينونو.

الطرف الكوردي الذي كان ينظم ويوجه الزعامات الكوردية في تلك المرحلة، كان جمعية ترقى كردستان التي كان يرأسها سيد عبد القادر النهري، وقد أخطأ عندما طلب في نيسان 1920 من شريف باشا الاستقالة من رئاسة الوفد الكوردي في سيفر، وعلى إثرها لم يتشكل وفد كوردي ذي ثقل، وكان هذا الإجراء أحد أهم عوامل الضعف في الجانب التمثيلي والسياسي الكوردي، إذ إن الجبهة الكوردية تشتتت قبل التوقيع على سيفر بأربعة أشهر، واشتد الخلاف بين الزعامات الكوردستانية، وتصادم أنصار الحكم الذاتي مع رواد الاستقلال، واستفاد الأتراك من ذلك الشقاق. لدرجة أن قرارات سيفر لم تُصغ بقوة بخصوص الاستقلال الكوردي التام. وكان لكل ذلك علاقة بنهاية دور شريف باشا في باريس، حيث عرف فيها بـ (أبي الكورد). كما كانت نهايته، بداية النهاية لدور تيار المثقفين الكورد. وسيطر مصطفى كمال على مفاصل كردستان، وتحرك عبر عملائه الكثر، خاصة سليمان نظيف وغيره. انتقلت بعدها الزعامات الكوردية إلى سوريا ولبنان ومصر وحاول شريف باشا لقاء الملك فيصل لكنه فشل لقد حصل الجميع على حقوقهم سوى الكورد. (آلاكوم، 2004، ص 141 - 143)

لا يمكن فصل اتفاقية سيفر عن لوزان، فهما متشابكتان والثانية تعديل وتصحيح للأولى، مع إضافة تفصيلات تنفيذية، إذ تم بموجب لوزان إلغاء أغلب نتائج معاهدة الصلح في سيفر 1920، والتي كانت تتضمن بنوداً تقوض تماماً كيان الدولة التركية، وأولها الإقرار باستقلال كوردستان العثمانية: "إن ضم أرمينيا إلى الاتحاد السوفييتي في 20 كانون الأول 1920 ومعاهدة الصداقة والأخوة في آذار 1921 الموقعة مع موسكو أتاح لأنقرة أن تنقل قواتها إلى الجبهة الغربية. قرر الفرنسيون والإيطاليون، الذين اندلعت ضدهم مقاومة محلية، خاصة من الوجهاء، مغادرة الأناضول في تموز 1921، فتمكن مصطفى كمال من حشد معظم قواته ضد الجيش اليوناني. أخيراً، انتهى مؤتمر لندن في شباط 1921 الذي يمنح لأنقرة، في الواقع، وضعية المفاوضات التركي الوحيد، انتهى إلى عزل اليونان على الصعيد الدبلوماسي، وعلى هذا الأساس من إعادة تأهيل القوات الكمالية تم التحضير لهجمات مضادة من قبل أنقرة على الجيش اليوناني المتناثر على أراضي شاسعة في الأناضول. وقد شن آخر هجوم مضاد بقيادة مصطفى كمال شخصياً، في آب 1922، وفي أيلول سقطت سيمرنا، الأمر الذي أدى إلى فرار الجيش اليوناني. وكان الجلاء دون قتال في تشرين الأول عن الدردنيل وإسطنبول إشارة دلت على نهاية الحرب." (بوزرسلان، 2010، ص40)

في ظل هذا النهوض التركي الرسمي ممثلاً بحكومة أنقرة، وكذلك الهبة الشعبية التركية القومية والإسلامية في وجه الغرب، عانت القوى الكوردية ونخبها القيادية من تشتت وتضارب في التوجهات، حتى باتت غائبة عن الساحة الدبلوماسية، لدرجة لم تستطع أن تحضر مؤتمر لوزان بصفة رسمية أو شعبية قوية: "إلا أن كمال لم يحقق هدفه عقب ذلك، وهو إنشاء الجمهورية، وبقي منتظراً، فقبل كل شيء لا بد من الاعتراف بالاستقلال الوطني وكذلك بحدود الأراضي التي تم فتحها من جديد، وهذا ما تحقق في لوزان بعد مفاوضات

شاقّة خاضها عصمت باشا. وفي 24 تموز 1923، تم التوقيع على المعاهدة الجديدة، والتي ألغت معاهدة سيفر. الكرد، أيضاً كانوا قد أرسلوا وفوداً لكنهم كانوا غير منظمين، ومن دون أي وحدة في العمل والإرادة، ولم تتمكن من منافسة الأتراك في موقعهم التفاوضي في معاهدة لوزان... لقد نجح الأتراك في جعلهم يعتقدون بأنهم سيحصلون على حكم ذاتي ما في تركيا الجديدة. ومن جهة أخرى لم يشهد الوضع في الموصل أية حلول على أمل أن يتم ذلك فيما بعد تحت رعاية عصبة الأمم. " (ماريسكوت، 2022، ص30)

إثر التوقيع على معاهدة لوزان ووضعها في سياق التطبيق العملي، دشنت مرحلة جديدة من تاريخ الشرق الأدنى وجوار تركيا المعاصرة، ولا تزال نتائج هذه المعاهدة ثابتة على الأرض، وتتسم بالرسوخ، لأن العديد من القوى العظمى تحمي مخرجاتها. وأهم تلك النتائج كانت استعادة تركيا لمناطقها ومدنها الغربية الحساسة، كإستانبول وسيمرنا (أزمير)، واتخاذ شرق الأناضول مركزاً لتركيا الجديدة، لذلك تم تثبيت وإزاحة العاصمة الجديدة نحوها، فاتخذت أنقرة عاصمة جديدة للجمهورية التركية، وطويت صفحة إستانبول كعاصمة مع طي صفحة السلطنة العثمانية. بحيث طويت أيضاً مع مرحلة إستانبول المزدهرة، لأنها كانت تعبّر عن التنوع ولقاء الشرق بالغرب، لتحل محلها مرحلة أنقرة التي باتت رمزاً للدولة المركزية القومية التركية الصلبة، التي تحارب وتخشى التنوع واللامركزية، حيث عملت حكومة أنقرة بعد اتفاقية لوزان بمنهجية عميقة متعددة الجوانب على تهشيم المجتمعات الكوردية، وإذابتها في الثقافة - الدولة (التركية الجديدة). لقد تعسرت في هضم مجتمعات كوردستان العثمانية الراسخة، إذ واجهت انتفاضات كبيرة وحركات عاصفة تلخصت في: "ثلاث ثورات كردية، ثورة الشيخ سعيد (1925)، وثورة آارات (1930)، وثورة ديرسم (1936 - 1938)، زعزت النظام على نحو جدي، مرغمة إياه على حشد عشرات الآلاف من الجنود.

قمع الثورة الأولى، الذي تطلب تعاوناً عسكرياً مع فرنسا، القوة المنتدبة على سوريا، أدى من دون شك إلى سقوط 15 ألف ضحية في صفوف السكان المدنيين. واعتبرها مصطفى كمال حرباً مُثُل. (بوزرسلان، 2010، ص58). وهذه المُثُل التي قصدها مصطفى كمال هي (المُثُل) التي تتبناها القومية التركية الجديدة، والتي أدرجت في الدستور في صيغة مكثفة: إن تركيا هي للأتراك فقط، واللغة التركية هي اللغة الوحيدة. وهكذا تسلسلت القيم التركية المعاصرة، والتي على ضوئها تمت إبادة المجتمعات المختلفة والتمايزة عن ثقافة ومُثُل المجتمعات التركية.

17-6 مفتاح شريف باشا وعقدة بريطانيا

تُفكِن إحالة الكارثة التي حلت بالمجتمعات الكوردية إلى ثلاثة أسباب رئيسة إضافة إلى جملة الأسباب التي سبق ذكرها. الأول كان خروج الشخصية الدبلوماسية والسياسية الكوردية الاستثنائية من الميدان السياسي، فقد سببت استقالته من رئاسة الوفد في مؤتمر الصلح تراجعاً حاداً في النشاط الدبلوماسي الكوردي داخل كواليس وغرف اتخاذ القرارات في أوروبا. إذ كان شريف باشا شخصية ريادية تصدر المشهد السياسي المعارض للأتراك في أوروبا. أثبت حضوره كشخصية متنورة وتقدمية ومعارضة للاستبداد. وكان على اتصال وثيق مع الحزب الاشتراكي العثماني في باريس، وغيرها من الاتجاهات العثمانية المعارضة للقوميين الأتراك، بمن فيهم الليبراليون. كما كان قد أسس حزباً، وأصدر جريدة (مشروطيت) الفعالة في باريس. وقد فرض حضوره وأثمرت نشاطاته طوال سنوات (1899 - 1920)، حتى أصبح الشخصية الكوردية الأهم في الساحة الأوروبية، لم تصل إلى موقعه أي شخصية أخرى. بات مدافعاً صلباً عن حق الكورد في الاستقلال، لدرجة أن عرف في أوروبا بـ(أبي الكورد). وإلى جانب

ذلك كان من أوائل من طالب بالمساواة بين الأمم والأقوام، حيث كان قائداً إصلاحياً وليبرالياً لدرجة أن حوّله بعض الليبراليين الأتراك العثمانيين لتمثيلهم أيضاً في المحافل الدولية. كان لتسلمه رئاسة الوفد الكوردي في مؤتمر الصلح صدى إيجابي تكامل مع باقي العوامل لتتحول مسألة استقلال كردستان إلى قرارات دبلوماسية، وخطوات تتجه نحو التطبيق.

بات شريف باشا مفتاحاً لفتح العديد من الأبواب المغلقة في وجه الكورد، وبات على بعد خطوة لإيجاد حل عادل للمسألة الكوردية. وعلى صعيد الجبهة الداخلية الكوردية، تحول إلى رمز توحدت النخب تحت قيادته، وعقدوا عليه الآمال، ولو لفترة قصيرة، إلى أن تقوضت كل تلك الإنجازات، عندما أُرغم على الاستقالة من قبل الشيخ عبد القادر، الزعيم الكوردي الأبرز في سنوات الحرب العالمية الأولى. وكاد شريف باشا أن يقترب من فك العقدة البريطانية - الفرنسية في دعم وترجمة عملية استقلال كردستان. أما السبب الثاني الأكثر تأثيراً في مصير كردستان فقد نتج عن التخبط البريطاني واضطراب تعامله مع ملف استقلال كردستان عاماً بعد آخر، إذ كانت في البدء بريطانيا هي صاحبة مشروع تحرير وتوحيد كردستان، حتى أن ماكحول قد أورد تفاصيل ومقتطفات من الوثائق البريطانية التي تبين قدرة بريطانيا الأكيدة يومئذ على حل المسألة الكوردية حلاً جذرياً، مستعرضاً مراسلات أرنولد توينبي مع مارك سايكس، والتي تضمنت مقترحات عديدة حول توحيد كردستان، وهي عبارة عن عمليات اقتطاع وضم شملت حتى كردستان الإيرانية: "في صيف 1921 أغرت نجاحات سمو بريطانيا بإمكانية قيام كيان كوردي مستقل مقتطع من تركيا وإيران. ورغم أنها شكت في أن إيران سوف تسهل مرور القوات التركية إلى العراق من خلال أراضيها، فإنها قاومت، أي بريطانيا، مثل هذه المغامرة، هذه المرة بسبب مخاطر تفكك الحدود التركية - الإيرانية." (2004، ص 234)

كما شاركت بريطانيا فرنسا حماسها في دعم استقلال الشعوب، بعد انتهاء الحرب العالمية، إذ: "صرحت كل من بريطانيا وفرنسا في 7/11/1918 بأن هدفها هو التحرير الكامل والنهائي للشعوب التي عانت من اضطهاد الأتراك لفترة طويلة وإقامة إدارات وحكومات قومية والتي سوف تستمد سلطتها من الممارسة الحرة لروح المبادرة والاختيار لسكانها الأصليين" (ماكدول، 2004، ص 261)

رغم التخبط والاضطراب في السياسة البريطانية تجاه الكورد، لكنها رجحت مصالحها بسهولة، وعضاً عن توحيد كوردستان سعت إلى تشكيل دولة العراق عملياً. وعلى ما يبدو حسم تشرشل ورجح هذا القرار، حيث تم التخلي نهائياً عن فكرة السماح بإقامة دولة كوردستان المستقلة لصالح الحفاظ على جزء منها، أي ولاية الموصل، لتضم نهائياً إلى دولة العراق، إذ صرح في آذار عام 1921 وزير الخارجية آنذاك، تشرشل: "أن مقتضيات إقامة الدولة العراقية أهم من المطالب الخاصة للأكراد." (ماكدول، 2004، ص 267)

وهكذا تراجعت بريطانيا عن وعودها للكورد بالاستقلال الذاتي، خطوة فخطوة، وفرضت الحكم العربي على الكورد، بحسب ماكدول: "كذلك فإنه من المشكوك فيه أن الإدارات العربية المتعاقبة قد نوت تحقيق التزاماتها أبداً... لقد فرض الحكم العربي المباشر على الأكراد حال بروز طبقة جديدة بينهم تتمثل بالمشغلين بالثقافة من غير القبليين في مدن كردستان. ومن سوء حظهم أنه في الوقت الذي باتوا فيه جاهزين لتحريك الأكراد كشعب وليس كقبائل، كانت بريطانيا قد تخلت عن عرضها في تقرير المصير" (2004، ص 243).

وبتجميع الكم الكبير من القرارات والمواقف التي اتخذتها بريطانيا بحق المجتمعات الكوردية، بدءاً بمحاربة مشروع استقلال الإمارات الكوردية في أواسط القرن التاسع عشر، وحتى التوقيع على معاهدة لوزان، وما نتج عنها من دعم بريطانيا لكل من حكومتي أنقرة وبغداد في قمع الحركات التحررية الكوردية، تبدو بريطانيا لا

في موقع المسبب بإعادة تقسيم وإلحاق كوردستان بدول المنطقة فحسب، بل تتحمل مثل الحكومات التي دعمتها وزر جرائم الحرب، والإبادة الجماعية التي لحقت بالمجتمعات الكوردية طوال أكثر من مئة وخمسين سنة.

أما السبب الثالث الذي سرع من عملية خسارة الكورد في ذلك المنعطف التاريخي، فقد تلخص في الحسابات الخاطئة للذنب والزعامات الكوردية، وخاصة أن حساباتهم غير الدقيقة، لم تميز بين خصوصية الشعوب المنضوية تحت سلطة الحكم العثماني التي بات تحررها أمراً محتوماً، لأن موقع هذه الشعوب جغرافياً وثقافياً كان مختلفاً تماماً عن موقع الكورد في مركز السلطنة العثمانية. فقد اندفعت الزعامات الكوردية بوعود الدول الأوربية، وبالغت في محاربة العثمانيين والابتعاد عنهم، ولم تقدر قيمة العلاقة العضوية بين الكورد والعثمانيين، كما أساءت في الوقت نفسه تقدير درجة كراهية القوميين الترك لمسألة تحرر الكورد، حتى شكل تعاون قطاع واسع من الكورد مع مصطفى كمال وتياره الشعرة التي قصمت ظهر الكورد إلى حين.

7-17 معاهدة لوزان كمدخل للانتقام من المجتمعات الكوردية

كان من نتائج وسياسات مرحلة ما بعد لوزان، هو التعاون بين القوى الموقعة على الاتفاق في سبيل ضرب حركات الاستقلال الكوردية، والمساهمة العملية في استقرار ووحدة تركيا، وسلامة حدودها الدولية؛ فقد تعاونت كل من بريطانيا وتركيا وروسيا وإيران في قمع انتفاضة آكري الكوردية - الأرمنية: "اتخذ سحق انتفاضة آكري - آارات، التي شارك فيها إلى جانب الكورد مقاتلون أرمن من الطاشناك، شكل تدميراً واسعاً للقرى الكردية، بحسب وصف الصحافة التركية. وقد استند قمعها على تعاون نشيط بين تركيا

وبريطانيا العظمى وإيران والاتحاد السوفيتي. أخيراً، كان قمع انتفاضة ديرسم التي اندلعت 1935 في أعقاب قانون بإخلاء غير مشروط لمنطقة ديرسم من السكان، قد اتخذ بعداً شبيهاً بالإبادة الجماعية، بحسب مارتن فان برونسون. وقد عدت على أنها حرب استقلال داخلية." (بوزرسلان، 2010، ص59)

وعلى الرغم من هذا التعاون الدولي والإقليمي مع تركيا، للحفاظ على دولتها المركزية، ولقمع الحركات الاستقلالية الكردية، والأرمنية بدون شفقة، ظلت سلطات تركيا الحديثة تعاني حالة رعب وعقدة المستعمر المحتل الذي ضخم من ميزانيته العسكرية على حساب التنمية والرفاه الاجتماعي. لقد عانت الحكومات التركية المتعاقبة من فكرة خطر تناثر وانقسام تركيا، لذلك قاوموا الحركات الاستقلالية الكردية بعنف وقمع دموي، عبر تدمير آلاف القرى والبلدات بطريقة ليس لها نظير. بل أعادوا الحسابات، وفتحوا من جديد صفحة كل الشعوب التي قامت بحركات الاستقلال ضد العثمانيين، لذلك صبوا كل قدهم على الشعوب التي قاومت الأتراك، وخاصة العرب، عبر الانتقام المتأخر من الكورد: "كانت السلطة الكمالية في الواقع موسومة بتناذر فكرة تجزئة تركيا. فكان قمع المقاومة الكردية يعتبر الشرط اللازم للتخلص من هذه اللعنة. وهكذا في عام 1925، أعدم الشيخ سعيد ورفاقه ليس فقط لأنهم تمردوا وإنما أيضاً لأنه كان ينبغي عليهم أن يكفروا عن الذنوب الانفصالية لباقي الشعوب الإسلامية. فكان قرار الإدانة ينص على: (إن دوافع وأسباب التمرد الأخير في المقاطعات الشرقية من الوطن التركي الخالد هي مماثلة لتلك التي ثارت، في ماض ليس ببعيد، في البوسنة والهرسك المحاطة من ثلاث جهات بأعراق ليست تركية ولا مسلمة، ولتلك التي دفعت الألبان، رغم خمسة قرون من الإخاء، إلى طعن الأتراك في الظهر، وهم الذين لطالما أظهروا محبة كبيرة لمواطنهم... إن الهدف والغاية اللذين

ولّدا الثورة الكردية هما ذاتهما اللذان كانا قد أفسدا سوريا وفلسطين. البعض منكم منقادون بأنانيتهم، وآخرون بنصائح من الدعاية الأجنبية وبأطماع سياسية، ولكنكم جميعاً متفقون على نقطة واحدة، ألا وهي إقامة كردستان مستقلة، سرتم إلى الأمام. وعلى أعواد المشانق سوف تدفعون ثمن المنازل المدمرة، والدم المراق." (بوزرسلان، 2010، ص60)

هكذا كما تمت ملاحظته، دشنت اتفاقية لوزان من جديد، لشروط آخر من مسيرة الدم والمشانق والإعدامات ضد الكورد، ولم تتوقف سياسات تدمير القرى وترحيل سكانها منذ ذلك الاتفاق. ولا يعاني الدارس صعوبة في الاستنتاج بأنه قد ساعدت أنقرة في سياساتها القمعية كل من دول الحلفاء وروسيا السوفيتية للسير بهذه السياسة، وتسهيلها كمقدمة لتسهيل عملية توزيع الأراضي بين الدول الجديدة، وتجنب الخلاف على رسم الحدود فيما بينها، وبالتالي انعكست هذه السياسات الجديدة بشكل مباشر على توزيع الأراضي بين الدول الكولونيالية المنتصرة. ومن ضمنها كردستان العثمانية، التي انقسمت بشكل رئيس بين ولاية الموصل، والجزيرة الفراتية وما تبقى منها من أراضي الولايات ذات الغالبية الكردية في شرق جمهورية تركيا الجديدة.

جاءت اتفاقية لوزان لتلغي اتفاقية سيفر التي كانت تفتح المجال لنشوء دولة كردية كبيرة، ودولة أرمنية، وبالتالي كانت ستخسر تركيا شرق الأناضول وأعلى الجزيرة الفراتية بشكل نهائي. لكنها رفضت هذا البند، وقالت في سبيل إلغائه، وهذا ما تم. وقد سبق أن جعل أناتورك من بند استقالة كردستان في سيفر، وتوقيعها من قبل حكومة السلطان أداة قوية لمحاربتها بل تخوينها: "لقد عقد الصدر الأعظم الدامداد فريد باشا الذي خان تركيا معاهدة مع الإنكليز، وافق فيها على انفصال كردستان عن تركيا. وقد نشرت هذه الاتفاقية في الصحف الفرنسية..". (لازاريف، 2013، ص409)

وفي المحصلة ربحت تركيا وكذلك الطرف العربي الذي ساندته التوجهات البريطانية، والصهيونية كمقدمة لتسوية سياسية كبرى: "على أثر انتصار الأتراك على اليونان عقد مؤتمر من الحلفاء في مدينة لوزان للاتفاق مع تركيا على معاهدة جديدة فعقدت معاهدة لوزان في 24 تموز 1923 التي نصت على القضاء على استقلالية أرمينيا وإعادتها إلى تركيا وعن تخلي اليونان عن أزمير وتراقيا الشرقية وإعادتها أيضاً إلى تركيا وعن إلغاء المراقبة الدولية على المضائق على أن تحترم تركيا حرية العبور فيها. وأخيراً نصت هذه المعاهدة على إلغاء الامتيازات الأجنبية التي تمتعت بها الدول الأوروبية في الدولة العثمانية ما يزيد على ثلاثة قرون ونصف، وهكذا نسفت معاهدة سيفر ولم يبق منها سوى تنازل تركيا عن البلاد العربية." (حماده، 1935، ص183)

هذه التنازلات الكبرى جاءت تحت ضغط بريطاني - فرنسي - إيطالي ويهودي في الظل، للاستفادة من عدم قدرة المجتمعات العربية على إدارة نفسها، وترسيخ نظام كولونيالي أوروبي تحت بند سياسة الانتداب في البلاد العربية، التي مهدت جميعاً لتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وقد يكون لهذا الاحتمال قدرة على تفسير تفضيل بريطانيا لإنشاء كيانات عربية، وتزعم عائلة الشريف حسين لثلاثة منها: "ففي لندن لم يتخذوا الخيار النهائي بعد، فإما أن يعقدوا الرهان الأساسي على دولة كردية كبيرة نسبياً تضم كردستان الشمالية والجنوبية والغربية. وإما الاعتماد على الأوساط العربية القومية المتنفذة في بغداد ودمشق ومكة." (لازاريف، 2013، ص338)

ومن حيث لا تدري المجتمعات العربية جاءت معاهدة لوزان في المحصلة لصالحها، خاصة من زاوية تأمين السيادة القومية لها، وضم الأراضي الكوردية إلى كل من دولتي سوريا والعراق الناشئتين.

8-17 معاهدات كتبت بيد الشيطان

المسألة الجوهرية بالنسبة لبحثنا هذا هي أن كردستان العثمانية قد قسمت ووزعت على ثلاث دول وربما أربع، بل خمس بشكل دقيق، إذا أخذنا كردستان الحمراء التي ضمت إلى آذربيجان، ومناطق كردية صغيرة أخرى ضمت إلى جمهورية أرمينا السوفيتية. وعلى الرغم من معارضة حكومة أنقرة، إلا أن التسوية كانت لصالحها، وعلى حساب الكثير من الخلافات والجزئيات، ولكن الخاسر الوحيد والأكبر كان شعب كردستان، وكيانه الجغرافي الواسع، ومجتمعاته المنتجة النشيطة التي تم تحطيمها بمنهجية، وبموافقة العديد من الدول وخاصة: (بريطانيا - فرنسا - روسيا، إيطاليا، إضافة إلى إيران وألمانيا). وضمناً أمريكاً، في صيغة تلخصت بعملية تخلي ويلسون عن مبادئه، وانسحابه من المشهد السياسي، فضلاً عن صعود الحكم العربي في العراق بقيادة الملك فيصل بن الحسين، وتشكيل حكومة أخرى عربية في دمشق تحت الانتداب الفرنسي.

باختصار نذكر بأبرز نتائج لوزان، خاصة البند الأهم، الذي غيّر مصير منطقة شمال الشرق الأوسط، وقد كان البند الأهم بصفة مطلقة لتركيا، وهو استرجاع منطقتي أزمير وإستانبول، وطبي صفحة الاستقلال الكوردي، وبالتالي ضم كل مناطق شرق الأناضول، والقسم الشمالي من الجزيرة الفراتية رسمياً إليها. ولم تعد تركيا كما كانت بموجب اتفاقية سيفر رقعة صغيرة محاصرة ضمن الأناضول، وإنما عادت بموجب اتفاقية لوزان إلى حجمها ومساحتها المعاصرة، لتمد سلطتها من جديد إلى حدود إيران شرقاً، والمضائق البحرية، وحدود اليونان غرباً. كما بات تطبيع العلاقات مع الدول الأوروبية التي خاضت تركيا العثمانية الحرب ضدها من ثمار اتفاقية لوزان، وبالتالي تم التأسيس لصيغ مستقبلية جديدة من التعاون الثنائي. من حيث الجوهر والمخرجات، شكلت معاهدة لوزان انتصاراً سياسياً

لشخص مصطفى كمال، وكانت بالتالي الخطوة الأولى نحو تأسيس الجمهورية التركية، وطي صفحة (الخلافة والسلطنة العثمانية التي وقعت على معاهدة سيفر وقبلت بها، ثم اتهم الموقعين بالخيانة من قبل الاتحاديين الأتراك). وخاصة أتاتورك كما سبق ذكره.

يمكن التكثيف والاختصار، وترجيح الرأي الذي يميل إلى أن خسارة الحكم العثماني تجسد في سيفر، في حين ترجم انتصار التيار القومي الكمالي في معاهدة لوزان، إذ إن لوزان مهدت لنشوء جمهورية مركزية صلبة، وساهمت في تعويم التيار الكمالي، وبالتالي فتح المجال سياسياً ودبلوماسياً أمام ما عرفت لاحقاً بالـ(كماليزم) كأحد الحركات القومية الراديكالية العلمانية في النصف الأول من القرن العشرين. وساعدت مخرجات لوزان في تحقيق شعاراتها الحادة: (دولة واحدة، لغة واحدة، عَلم واحد). إذ ساعدت تركيا الكمالية في ذلك النهج، كل من بريطانيا، فرنسا، أرمينيا، أذربيجان، التابعتين للاتحاد السوفييتي، كما ساهمت في تفتيت وهضم إيالة كردستان العثمانية الكبرى، هذه الإيالة التي كان من الصعب على تركيا الجديدة والضعيفة من الناحية الديمغرافية من حكمها، أو هضمها وحدها، لذلك قسمت حتى باتت سهلة الهضم من قبل ثلاث جهات كولونيالية، على الرغم من الاعتراض من قبل القيادة التركية التي كانت واثقة من نفسها، وتدعي قرب الكورد منهم، ورغبتهم في العيش ضمن حدود تركيا، إذ طالت السجلات والصراعات مع بريطانيا بخصوص ضم ولاية الموصل إلى دولة العراق.

في حين رد كيرزون¹¹⁰ بقوة ضد الحجج التركية مبيناً أن الكورد كانوا دائماً مستقلين عنكم: "أمام حجج الأتراك أصر كيرزون معبراً عن موقف بريطانيا، على أن الأكراد عاشوا على الدوام حياة مستقلة أما الأتراك فلم يفرضوا قط إشرافاً فعالاً على كردستان الجنوبية،

110 - اللورد جورج كورزون (1859-1925-). وزير الدولة للشؤون الخارجية في بريطانيا (1919-1924)

وأثناء الحرب قام الأكراد بمساعدة الإنكليز وليس الأتراك." (لازاريف، 2013، ص467)

أختزلت سجالات ومفاوضات هذه المرحلة المسألة الكوردية من قضية الاستقلال العامة لكوردستان إلى مستقبل ولاية الموصل التي أصر الوفد التركي برئاسة إينونو على عثمانيتها وكورديتها، وبالتالي كان هذا التقلص والانحدار بمستوى القضية الكوردية لصالح الجمهورية التركية والدول الناشئة.

إن نظرة مجردة وموضوعية إلى ما حدث في باريس أثناء مفاوضات الصلح، وما نجم عنها من مناورات ومساومات، من اتفاقيات ومعاهدات بين الدول الكبرى، والتي توجت بمعاهدة لوزان تجعل المتتبع يتفق تماماً مع ما علق به الدبلوماسي الأمريكي جورج كينن على معاهدات الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، حيث قال: (لقد دونت مآسي المستقبل في هذه المعاهدات بيد الشيطان)¹¹¹. فأقل ما يمكن أن يقال عنها إنها لم تستطع تجنب البشرية مأساة حرب عالمية ثانية. (مظهر، 2013، ص356)

وفي المحصلة فتحت معاهدة لوزان الطريق لمسار السياسات القومية المركزية التركية العنيفة التي لم تحرم الكورد من حقهم في تقرير المصير السياسي فحسب، بل فتحت أوسع الطرق وأمنت المساعدات اللوجستية للقيادة التركية كي تشن حرباً طويلة الأمد ضد الكورد والأرمن، وعلى نطاق أضيق ضد اليونان. قامت بحملات دموية تحققت عبر مجازر، وحروب إبادة جماعية، فضلاً عن عمليات إخلال سكاني، وهندسة ديمغرافية عنصرية داخل عموم تركيا، ومناطق كوردستان في شرق الأناضول وشمال غرب نهر الفرات

111 - للتفاصيل راجع:

G. F. Kennan, American Diplomacy 1900 - 1950, Seventh Printing, New York, 1959. P61

بشكل خاص. لقد كانت معاهدة لوزان غير عادلة، وغير أخلاقية كما وصفها القنصل الروسي والأكاديمي، وعضو جمعية باريس الآسيوية، ولخص رأيه حول اتفاقيتي سيفر ولوزان وإنشكالية طبي صفحة الدولة الكوردية، مدوناً: "إن لوزان لم تكن عادلة وتظل متخلفة وغير أخلاقية". وذلك في رسالة إلى جريدة لومتان (الزمان) الفرنسية في سنة 1937، ولم تنشر الرسالة في حينها، وإنما نشرت في كتابه الكورد دراسة سوسولوجية وتاريخية: "من الممكن أن تكون معاهدة (سيفر) قد فسرت تفسيراً سيئاً من وجهة النظر السياسية ولم يعد تطبيقها ممكناً في النتيجة. إننا لا نريد بأي وجه في هذا المجال إعادة بناء التاريخ الدبلوماسي لآسيا الصغرى ما بعد الحرب، ولكن المعاهدة المذكورة كانت قد استصوبت ضمن أساس الاعتراف بمبدأ وجود كردستان مستقل ذاتياً، تقدم المبادئ الأخلاقية الدولية، في حين أن معاهدة لوزان لم تأخذ هذا الموضوع بنظر الاعتبار بمزيد الأسف، فهي من حيث تقدم وتطور الحقوق الدولية معاهدة متخلفة." (نيكيتين، 1998، ص498).

وبعد مرور قرن على توقيع اتفاقية لوزان تتضح أكثر الخيوط المتشابكة للسياسة الدولية، وتفصح جزئياً عن أبعاد الشراكة الكولونيالية بين كل الموقعين على هذه الاتفاقية، إضافة إلى تعاون روسيا من خارج قاعة المجتمعين، وعبر حضورها الضعيف لمناقشة موضوع المضايق، لدرجة أنه يمكن التعبير عن هذه الشراكة بجملة واحدة، وتوثيقها بقلم باحث أكاديمي تركي أصيل، كحصيلة لدراساته المستفيضة حول مآل المجتمعات الكوردية بعد اتفاقية لوزان: "كوردستان مستعمرة دولية"¹¹².

لقد دفع الشعب الكوردي ضريبة باهظة لكون بلاده تحولت منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين إلى

112 - كردستان مستعمرة دولية. عنوان كتاب للدكتور إسماعيل بيبيكجي. ترجمة: زهير عبد الملك. السويد 1998-

مستعمرة دولية، بمعنى أن القوى الكولونيالية لجمت حق تقرير مصيرها السياسي، وتم تقسيم كردستان العثمانية، والتدخل في شؤونها من قبل مجموعة من الدول، حتى نهبت ثرواتها، خاصة النفط، والمحاصيل الزراعية. وتم تحطيم المستقبل السيادي للكورد نتيجة الدبلوماسية السرية للدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وبرامتها في التعامل مع صعود القوميين الأتراك، وتعاونهم مع السوفييت لترتيب منطقة القفقاس وكوردستان. كما عملوا معاً لتوفير المناخ في الشرق الأوسط لولادة دولة إسرائيل، وتسهيل تنفيذ وعد بلفور الذي أعلن عنه سنة 1917م، مما تطلب إرضاء القوميين العرب، وتعويم الحكم الهاشمي عن طريق منح حق حكم سوريا، فالعراق والأردن لهم.

تشكل حدود دولة سوريا المعاصرة بعد معاهدة لوزان

1-18 الصراع على الجزيرة الفراتية وسياقات تقسيمها

بعد مخرجات معاهدة لوزان، ونتيجة لمساومات ومفاوضات طويلة، بات مصير الجزيرة الفراتية محكوماً بالتقسيم، والتوزيع على ثلاث دول، لذلك شاع استخدام مصطلح الجزيرة المختزل فقط، بعد فترة انسحاب القوات العثمانية. عمم المصطلح وأُطلق على الأراضي الواقعة بين نهري دجلة والفرات، لكن هذه المرة على المنطقة التي تقع جنوب الحدود السورية - التركية التي ظلت فترة طويلة قيد الترسيم. كما ظلت الصفة الجغرافية هي الغالبة على الجزيرة، دون الخوض في التفاصيل الاجتماعية والإثنية لسكانها، إذ لم تكن هوية الجزيرة موضوع خلاف، لثبات كيانها الجغرافي تاريخياً، ولغالبية سكانها المسلمين على الأرجح. كما تعاملت النخب السياسية العربية وممثلو الدول المنتدبة (فرنسا وإنكلترا) مع هذه السهول الفسيحة وكأنها (جزيرة) مكتشفة من جديد، لكنها جزيرة برية وقليلة السكان، ضعيفة العمران. إقليم الجزيرة مثل الكثير من الأقاليم ذات الشخصية الجغرافية الثابتة عبر التاريخ المديد، لم يكتسب في البدء صفة أقوامية أو

عرقية، بل عرفت بالصفات الغالبة الأخرى، الطبوغرافية الطابع والجغرافية التصنيف، مثلها مثل إقليم الجبال الذي رسخه الجغرافيون المسلمون في القرون الأولى للهجرة، وترجموها عن مصطلح (كوهستان، وقوهستان عند الإصطخري بصيغة إقليم الجبال (انظر خارطتي الجزيرة وكوهستان في الملحق). على الرغم من أنها مناطق ذات غالبية سكانية وعمران كوردي كثيف، لكن ساهمت عمليات التقسيم والتوزيع على ثلاث دول في التقليل من حضور هذه الحقيقة سياسياً، كما سنفصل فيه في الصفحات القادمة. كانت فرنسا قد حسمت موقفها منذ أمد بعيد في ضم كل ما يمكن ضمه من المناطق الكوردية في شمال الجزيرة الفراتية، وذلك لأسباب كولونيلية خاصة بها، ولربما لتحقيق ثقل ديمغرافي سرياني وكوردي كبير داخل سوريا، عن طريق عبور نهر الفرات، وإزاحة حدود سوريا كثيراً نحو الشمال، لكنها تراجعت نسبياً عن الكثير من المساحات في اتفاقية أنقرة مع تركيا، والتي عرفت بمعاهدة فرنكلين - بويون: "كان للمعاهدة الفرنسية - التركية في 20 تشرين الأول / أكتوبر سنة 1921 ذات صلة مباشرة بالمسألة الكردية بشكل عام" (لازاريف، 2013، ص450). حتى تم الاتفاق على إعادة جزيرة ابن عمر ونصيبين إلى تركيا كتعديل لخط الحدود المقترح نظرياً في سيفر، ترافق مع انسحاب القوات الفرنسية نحو الجنوب. عادت منطقة شرق الفرات أو الجزيرة التي عملت فرنسا على ضمها إلى سوريا، واكتسبت صفة إدارية - سياسية خاصة، بعد أن تمت التسوية السياسية في لوزان، ومن ثم رسمت حدود سوريا الشمالية والشرقية بحسب اتفاقيات الحدود مع الحكومتين التركية الكمالية، والعراقية - البريطانية الفيصلية. ألحقت بدولة سوريا عبر هذه التعديلات مساحات واسعة لتدخل ضمن خارطتها المعاصرة. ما نود التذكير به، أنه لم يكن انتماء الجزيرة وسنجق (زور) إلى إيالة كردستان العثمانية مسألة تاريخية وإدارية فحسب، وإنما

ضرورة اجتماعية، بحكم ارتباط سهولها ومراعيها بالجبال، وانتماء أغلب براريها إلى الفضاء العمراني الواسع المتشكل من آلاف القرى والبلدات، ذات الغالبية السكانية الكوردية. إن تنوع الجزيرة الفراتية الإثني والاجتماعي والديني لم يكن من السهل اكتشافه طوال الألف الثاني الميلادي في مناطق السهول والبراري، وإنما في الحواضر والقرى المتركزة في الهضاب والجبال الواقعة في جزئها الشمالي، نظراً لصعوبة الحياة، والمعيشة في البراري لأسباب متعددة، أبرزها قساوة المناخ، ومتغيراتها، فضلاً عن الغزوات التركية والمغولية، وبالتالي لا يمكن التشكيك في انتماء القوميات والطوائف المتعددة إلى الجزيرة الفراتية عبر تاريخها الطويل، فقد كانت إحدى سماتها، ومصدر غناها، لكن الغلبة العددية كانت دائماً للكورد، حيث ترجم ذلك سياسياً منذ العهد الأيوبي، وترسخ تماماً في العهد العثماني، وخاصة مع تصاعد دور كل من إمارتي بوتان وعاصمتها جزيرة ابن عمر، والدولة المروانية وعاصمتها فارقين، والإمارة المازنجانية في سهول غرب وجنوب الموصل. وأخيراً تراكمت هذه الأدوار، واجتمعت في دور إمارة ديار بكر، وعاصمتها الحاضرة الكبرى في العهد العثماني آمد / ديار بكر نفسها. وعلى الرغم من ذلك، يظل سؤال، لماذا أصر الفرنسيون على ضم الجزيرة إلى سوريا؟ مطروحاً، والإجابة تكمن ببساطة في أنها كانت حصتهم من غنيمة الحرب. ولأن مقتضيات الصفقة في لوزان كانت تقتضي من كل من بريطانيا وفرنسا المساعدة على تقسيم كوردستان العثمانية، لتفتيتها وترويض مجتمعاتها، والأهم أن عملية الضم استكملت المشروع الكولونيالي الفرنسي، ووسعت خارطة سوريا، وجعلتها دولة قابلة للحياة، بسبب غنى الجزيرة بمواردها الطبيعية والبشرية، وحاجة فرنسا الملحة إلى القمح الذي ينتج فيها، فضلاً عن التصور الإستراتيجي الفرنسي لتكوين دولة سورية متعددة الأعراق والديانات.

18-2 الخلفية التاريخية لحدود سوريا عبر الزمن المديد

بحسب أغلب المصادر التاريخية ذات المحتوى العلمي أدرجت الجزيرة الفراتية ضمن بلاد الكورد، كما تمت الإشارة إليه سابقاً؛ فحدود بلاد العرب واضحة في مصادر التاريخ العربي الإسلامي، وقبلها في كتب الجغرافيا الإيرانية، وكذلك اليونانية والرومانية التي مرت معنا ضمن الفقرات السابقة للكتاب. أما بالنسبة إلى المنطقة التي تخص بحثنا فهي نهر الفرات. نهر الفرات كان يحد سوريا من الشرق، والبلاد العربية من الشمال. ومن زاوية التدقيق والتذكير، والتأكيد من جديد، نستعرض ما أورده الجغرافي الروماني - سترابو عن حدود سوريا من الشمال، إذ تنتهي عند نهر الفرات: "تتاخم سوريا في الشمال كيليكيا وجبل الأمانوس. والمسافة من البحر إلى جسر الفرات (من خليج أيس إلى الجسر الذي في كوماجينا)، الذي يشكل حد الجهة المذكورة، ليست أقل من 1400 مرحلة. وفي الشرق يشكل نهر الفرات ومنطقة عرب الخيام على هذا الجانب من الفرات حدود سوريا، وتشكل العربية السعيدة، ومصر حدودها الجنوبية، والبحر المصري، والسوري حتى أيس، حدودها الغربية." (سترابو، 2017، ص 306)

باختصار كانت سوريا المعروفة بهذا الاسم الإداري والسياسي، تتركز جغرافياً منذ العهد الروماني في مناطق شرق بحر المتوسط، المتشكلة من الأراضي الساحلية والسهول المتاخمة لها، وفي حالات قصوى تمتد حتى البادية شرقاً، وتنتهي عند نهر الفرات. كما عرفت في المرحلة الرومانية البيزنطينية أكثر من سوريا واحدة! حيث عرف قسم من أراضي سوريا المعاصرة بسوريا المجوفة، وبموجبها عرفت سوريا كمصطلح إداري وسياسي، ولم تكن تشمل مناطق شرق الفرات في أي مرحلة سابقة للزمن المعاصر، حتى في

العهود الإسلامية، التي تم فيها دمج أصقاع واسعة من الشرق الأوسط تحت مظلة سياسية واحدة. كانت مناطق شرق نهر الفرات تقع خارج (بلاد الشام) كمصطلح عربي - إسلامي مواز لمصطلح سوريا، وبالتالي سوريا بصيغتها التي شملت مناطق الجزيرة بين نهري دجلة والفرات هي ثمرة لسلسلة من المعاهدات، والاتفاقيات والصفقات بين القوى الكولونيالية من جهة، وجمهورية تركيا من جهة أخرى. وكانت معاهدة لوزان سنة 1923 أهم محطاتها، ثم رسم خط الحدود بحسب هذه الاتفاقيات، والاجتماعات التخصّصية بين سلطة الانتداب الفرنسي في دمشق، والحكومة التركية الجديدة في أنقرة. وتظل فكرة وعملية إلحاق القسم الأكبر من الجزيرة الفراتية بسوريا، مشروعاً فرنسياً في الأساس، حيث تمت الموافقة عليه بناء على جملة من المساومات، حتى بات القسم الأوسط منها آخر ما تبقى من حصة فرنسا من توزيع الغنائم العثمانية، وبشكل أدق حصتها من إيالة كوردستان العثمانية.

تبين الخارطة رقم (17) بدقة حدود سوريا في العهدين الروماني - البيزنطي، وعلى الرغم من أن هذه الحدود قد انكمشت عملياً في العهد البيزنطي بحسب تقدم الفتوحات الإسلامية. واستعيض عنها معرفياً في المرحلة العربية الإسلامية بمصطلح بلاد الشام. لكن جغرافية سوريا ظلت تتوارث بنفس المساحة من مرحلة إلى أخرى، حتى توزعت على عدة ولايات في العهد العثماني. هذا وقد رجحها واعتمدها الباحث فيليب حتي في الخارطة المرفقة. كما تكررت هذه الصيغة الجغرافية لحدود سوريا، وبنفس المساحة تقريباً ضمن أطالس الخرائط العلمية، والمصادر الأوربية. قارن بين الخارطتين المرفقتين رقم (17) الرومانية، ورقم (18) العائدة لسنة 1860م، التي تبين حدود بلاد الشام في العهد العثماني والتي تطابق إلى حد كبير الخارطة البيزنطية.



الخارطة رقم (17) تبين حدود سوريا في العهد اليوناني - الروماني - عن حتي



الخارطة رقم (18) العثمانية لبلاد الشام سنة 1890 - عن
Edward Aiken (ed.) Atlas, Ay Majmu' Kharitat
New York: Appleton, 1890s?¹¹³

18-3 توسيع حدود سوريا في ظل الانتداب الفرنسي حتى نهر دجلة

لم يتم اقتراح ترسيم الحدود الشمالية لدولة سوريا عبر التاريخ، إلا بعد توقيع معاهدة السلام في سيفر سنة 1920، إذ كانت قبل تلك المرحلة حدوداً متغيرة بحسب الظروف السياسية، وسيادة الإمبراطوريات والممالك على شرق البحر المتوسط، لكن هذا التحديد الدقيق الذي جاء بموجب نص قانوني ووثيقة دبلوماسية دولية كانت عملياً ترجمة، وتعديلاً لمخطط سايكس - بيكو الكولونيالي، وبالتالي إلغاءً لخارطتها السرية سنة 1916. أما المقترح الأول لوضع خط هذه الحدود بموجب معاهدة سيفر، البند (27) منه، كانت ستضم عدداً كبيراً من القرى والمدن من جهة الشمال إلى سوريا، حيث رسمت بموجبه خط الحدود من نهر جيحون شمال خليج الإسكندرون، على أن يتجه جنوباً وشرقاً إلى نهر الفرات، ثم يمتد بخط شبه مستقيم إلى نهر دجلة شرقاً، بحيث كانت تلحق كل البلدات والمدن التالية بسوريا، وهي: بابل، كَنْسُكُ كَلَّا (كَنْسُكُ قلعة)، كارسبازار، قهرتهته، دلدل داغ، أورفا، بغجه، عنتاب، بيريجك على الفرات. ثم من الفرات رسم الحدود بخط يتجه إلى نقطة في موقع يبعد (7) كم شمال قرية هزاخ¹¹⁴ (حوالي 25 كم غرب جزيرة ابن عمر). وبالتالي هلتف الحدود شمالاً ليضم مدينة ماردين إلى سوريا، وكذلك نصيبين. وأخيراً للوصول إلى نهر دجلة، وضم مدينة جزيرة ابن عمر مركز إمارة بوتان إلى سوريا¹¹⁵. (نص معاهدة سيفر بالإنكليزية، البند 27، ص 14 - 15)

114 - وهي قرية أزخ التاريخية، التي كانت معظم سكانها من السريان المسيحيين

115 - في النص الإنكليزي استخدم مصطلح إبقاء وبقاء Leaving للتعبير عن عملية ضم هذه المناطق الى سوريا، وكان كل هذه المناطق كانت تابعة لسوريا. وذلك بتحويل للنص وبضغط فرنسي - إنكليزي للتأكيد على انتمائها الى دولة سوريا المزمع توسيعها لصالح الانتداب الفرنسي، بخلاف كل المعطيات التاريخية والإدارية حتى يوم توقيع معاهدة سيفر. وبالتالي لم توافق تركيا على هذا الترسيم المقترح. للتفاصيل راجع النص الإنكليزي لمعاهدة سيفر البند 27

ما تم إنجازه في بند ترسيم الحدود بين فرنسا وحكومة إستانبول جاء نتيجة الاندفاع الكولونيالي الفرنسي، الذي كان يهدف إلى السيطرة الدائمة على كيليكيا وخليج الإسكندرون ومينائه، ومن ثم التمدد شرقاً حتى تجاوز نهر دجلة إلى مدينتي زاخو والعمادية، على العكس من بريطانيا التي تمسكت بتسمية وحدود ولاية الموصل وكيانها المحلي، وفاوضت على مستقبلها الموحد.

اعتمدت فرنسا سياسية الفك والتركيب للمجتمعات، بدءاً من حدود البحر المتوسط حتى شرق دجلة، في سياق هدف غير معلن لضم أكبر قدر من مجتمعات كوردستان، وخاصة الطوائف المسيحية منها إلى منطقة نفوذها، والكيان السياسي السوري الذي بدأ في توسيعه، وكانت عينها بشكل خاص على المدن المتنوعة في التركيب السكاني، مثل ماردين، زاخو والعمادية، حتى كان لعملية ضم قرية هزاخ المسيحية مغزى وهدفاً يندرج في هذا المسعى. وفي المحصلة كانت السياسة الفرنسية تهدف إلى تكوين سوريا كبرى، ونصبها على ثلاث أعمدة إثنية: العرب السنة، الطوائف المسيحية والعرب غير السنة، ومن ثم الكورد، لتحويلها إلى نموذج لدولة متعددة الأعراق والأديان.

لكن في المرحلة الانتقالية بعد سيفر، اعترضت تركيا على كامل مضامينها، ولم تطبق أي من بنودها، لتظل حبراً على ورق، لذلك عقدت اجتماعات وأبرمت صفقات جديدة كان من ضمنها تعديل كبير على خط الحدود المقترح في سيفر. وبدأت عملية التوافق الجديدة في ترسيم الحدود بتاريخ 20 تشرين الأول من عام 1921، على ضوء اتفاقية فرانكلين - بويلون (Franklin-Bouillon) التي تضمنت: "على أن يكون لإسكندرونة نظام إداري خاص (حكم ذاتي) في إطار الانتداب الفرنسي على سورية. وقد نصّ البند الثامن من الاتفاقية المذكورة على إجراء بعض التغييرات في ترسيم الحدود بين سورية وتركيا على الشكل التالي: يجب أن يبدأ الخط الحدودي من نقطة سيتم اختيارها

على خليج إسكندرونة ويتجه مباشرة إلى جنوب موقع بياس Payas، وأن يستمر باتجاه ميدان إكيس Meidan-Ekbes على أن يترك محطة السكة الحديدية والموقع (بياس) لسورية، ومن هناك سيتجه في خط مائل نحو الجنوب الشرقي حتى يتم التخلي عن موقع مارسوفا Marsova لسورية، وموقع كارنبا Karnaba ومدينة كلس Killis لتركيا، ومن هناك إلى محطة چوبان-بي Choban-bey¹¹⁶ لتكون ضمن الخط. بعد ذلك سيسير الخط مع السكة الحديدية المتجهة إلى بغداد، على أن تبقى السكّة حتى مدينة نصيبين داخل الأراضي التركية، ومن هناك سيسير الخط مع الطريق القديم بين نصيبين وجزيرة ابن عمر على نهر دجلة. على أن تبقى كل من نصيبين وجزيرة ابن عمر فضلاً عن الطريق تابعة لتركيا، ولكن ينبغي أن يحتفظ البلدان بحق استخدام هذا الطريق¹¹⁷. ينبغي أن تعود ملكية المحطات وخطوط السكك الفرعية بين چوبان-بي ونصيبين إلى تركية كونها تشكّل أجزاءً من سكة الحديد." (رسول، 2015)¹¹⁸

اعتمد هذا المقترح، ونفذ تدريجياً من الغرب نحو الشرق، حتى بلغ طول الحدود السورية-التركية حوالي 822 كم. لم يكن رسم هذه الحدود أمراً وحدثاً عابراً، فهذا التقسيم لم يكن في الصحراء الكبرى ولا في البوادي داخل الربع الخالي في شبه الجزيرة العربية، وإنما مر عبر نسيج عمراني، وفي أراضي مجتمعات فلاحية عمرها آلاف السنين. قسم خط الحدود السهول والهضاب، وعزلت الحقول والمزارع عن الينابيع، فصلت العديد من القرى عن البلدات، ثم أبعدت البلدات عن المدن. من البحر المتوسط حتى نهر دجلة، وذلك في أسوأ

116 - عرفت ببلدة الراعي لاحقاً

117 - منع المواطنون الذين اكتسبوا العائدية السورية فيما بعد من استخدام هذا الطريق الروماني في الأصل، حتى اغلق واندر في أغلب اجزائه.

118 - اعتماداً على دراسة الحدود الدولية. وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية. العدد 163 - إصدار 6 آذار، 1978. بعنوان (الحدود بين سوريا وتركيا). المكتب الجغرافي التابع لدائرة المخابرات والبحث. ترجمة: عمر رسول. نشرت باللغة العربية في مداررات كورد، بتاريخ 2015/2/1.

عملية تقسيم للمجتمعات الراسخة وأراضيها التاريخية عبر الزمن المديد. إن ترسيم الحدود بين سوريا وتركيا طوال 20 سنة، خلال أعوام (1920-1939) شكل إحدى الجرائم الكولونيالية ضد الإنسانية، ومهد الأرضية لفتح فصل جديد من الصراع السياسي في شمالي سوريا، وجنوب غرب كوردستان على الهوية، وعلى حق تقرير المصير السياسي للمجتمعات التي نكبت بالتقسيم والحكومات الكولونيالية. كما حطمت السياسات الكولونيالية معظم المجتمعات الأصلية في قارات آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، هكذا، وعلى نفس النهج مزقت السياسات البريطانية - الفرنسية، وتركيا الجمهورية منطقة الهلال الخصيب وكوردستان، وطويت صفحة أربعة آلاف سنة على الأقل من التراكم والتفاعل الحضاري فيها. كما وزعت وشنت مجتمعاتها على مناطق ودول، بحسب خطوط سياسية، وإدارية رسمت بالمسطرة على الورق. حيث لم يكن لهذه الخطوط أي علاقة بتضاريس الواقع، ولا بطموحات وآراء مجتمعاتها. إن نظرة سريعة على الخارطة المرفقة توضح بوضوح بصرياً كيفية توزيع ميزوبوتاميا، والتي عرفت في الأدبيات الجغرافية العربية بإقليم الجزيرة الفراتية، على ثلاث دول مستحدثة، هي تركيا، سوريا والعراق.



الخارطة رقم (19) تبين توزيع الجزيرة الفراتية على ثلاث دول

18-4 الحدود الجديدة كمدخل للخلل ديمغرافي ولصراع سياسي

على النقيض من تصور فرنسا فتح هذا التقسيم الجائر الباب على حقبة طويلة من الصراعات في الإطار العام، حيث بات من الصعب في تلك المرحلة المنبثقة عن الحرب العالمية بناء أسس دولة حديثة استناداً إلى التنوع الإثني والديني، وباتت المصاعب أكبر في تأسيسها بناء على اللحمة والمشاعر العربية في كل سوريا، دون اللجوء إلى الهندسة الديمغرافية، وخاصة الاستعانة بالبدو، كونهم كانوا المخزون البشري الأساسي للعرب من جهة، وعلى اعتبار أن توطينهم واستقرارهم كان متوقعاً له أن يساهم في دوران العجلة الاقتصادية، والتخفيف من حدة التصادمات الاجتماعية. على اعتبار أن الغزو كان مصدر البدو الرئيس في توفير سبل العيش، لعدم وجود حالة من الاستقرار، ولا الرغبة في الزراعة، لذلك اعتمدت سلطات الانتداب الفرنسي، كما من سبقهم من البريطانيين على إغراء البدو بتملك الأراضي، وتخصيص مساحات شاسعة لهم. ومع ذلك لم تأخذ بعض القبائل قرارها بالاستقرار إلا بشكل متأخر، فقد قرر فرع من شمر أن يترك العراق، ويستقر في سوريا بشكل نهائي، بعد تثبيت الحدود بين البلدين بعدة سنوات، أي استقرت شمر في منطقة منقار البطة غرب جبل سنجار وجنوبها حوالي سنة 1939. وشكلت سنوات الأربعينيات انتقالاً كثيفاً للقبائل الرحل، وحاشيتهم من الرعاة والزنوج (العبيد) إلى شرق الفرات، كما انزاح قسم آخر منها نحو سهول غرب سوريا وجنوب حلب، حتى شهدت تلك المناطق الشاسعة استقراراً نسبياً، وباتت مرحلة انتقالية صعبة، ومريرة نحو العمل في الزراعة: "أنف البدو من الأعمال اليدوية واحتقرتها أرسنقراطيتهم، إلى درجة أن هذه الأرسنقراطية كانت حتى الخمسينات من القرن العشرين ترفض بناتها من أرباب الصناعات والحرف مهما ضخمت ثرواتهم. وكذلك الأمر بالنسبة

للزراعة فكانوا أيضاً يزدرونها ويهينون أهلها ويدعونهم (فلاليج) جمع فلاح، لأنها فيما زعموا تربطهم بالأرض وتجرحهم إلى الخنوع والذل وتفقدهم الحرية والانطلاق اللذين هما غاية مناهم، ومن أقوالهم في ازدياء الزراعة (الذل بالحرث والمهانة بالبقر) ويقابلون هذه الأقوال بكلمة (العز في الإبل والشجاعة بالخيل) إلا أنهم منذ انقطعت سبل الغزو نضب معين السلب والنهب وتوالت سنو المحل والجذب وكثر موت الحلال (الماشية) اضطروا إلى الاتجاه نحو الزراعة بصورة وثيدة. في الوقت نفسه كانت الأرسقراطية البدوية تستولي بمساعدة سلطات الانتداب على الأراضي وتتوسع في المساحات المزروعة وتتنافس على امتلاك الأرض وتعين الحدود بين أملاك رؤساء العشائر. ورافق ذلك العلاقة بين سلطات الانتداب ورؤساء العشائر، الذين حازوا على جزء من الغنيمة، ونفذوا سياسة الانتداب في الاستقرار والقضاء على الغزو." (حنا وآخرون، بلا، ص535/3)

وعلى الرغم من ذلك فشلت السياسات الفرنسية من توفير البيئة اللازمة لتشجيع العديد من القبائل العربية للانتقال إلى مجتمعات مستقرة سياسياً، ومرتبطة تماماً بالأرض، وتستثمرها، لدرجة يمكن القول إنه لم تتشكل في الإطار العام مجتمعات فلاحية عربية حتى منتصف القرن العشرين، خاصة تلك المنحدرة من أصول بدوية. واقتصرت عمليات التنمية الريفية والإنتاج الزراعي على المجتمعات الراسخة في الأرياف خاصة الكوردية والمسيحية والمنتمية للطوائف غير العربية السنية، كالعلويين والدروز وغيرهم. مما أنتجت فضاءً متبايناً في درجة إنتاجية المجتمعات وموقعها من السلطة، حتى غلبت على المجتمعات داخل سوريا سمة عدم الاندماج، وتصادم الهويات، كما سنتطرق إليه في الصفحات القادمة.

5-18 توظيف ما تبقى من القوة الكوردية المليية

عانت أكبر جماعة قبلية كانت على درجة عالية من التنظيم والفعالية الاجتماعية والسياسية، وهي الحلف القبلي الملي من نتائج ترسيم الحدود بين سوريا وتركيا، وبالتالي تمزقت جغرافيتها التي كانت تتوزع إدارياً، خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على: ولاية ديار بكر، وولاية حلب، وسنجق دير الزور، وبات الحلف أمام منعطف سياسي كبير أثر فيه وفي السياسات المحلية في كل مناطق شمال سوريا، وجنوب غرب كردستان. على الرغم من أن زعامته قد تنبعت للأحداث، منذ أن اتصل إبراهيم باشا بالقنصليات الأوروبية، حتى استمرت وتطورت علاقات زعامة الحلف القبلي الملي مع ممثلي كل من بريطانيا وفرنسا. ولكن ترسيم الحدود، وطى صفحة استقلال كردستان، وتراجع موقع محمود بك بين الصف الأول للزعامات الكوردية كان له الأثر الأكبر لتمتين العلاقة مع فرنسا، وكونها في المحصلة السلطة الجديدة المنتدبة على الجزيرة وكل سوريا. علماً أن ممثلي فرنسا كانوا قد مهدوا لتوثيق العلاقات مع الزعامات الكوردية، ومن ضمنها زعامة الحلف الملي، الذين لم يغفلوا عن ثقلهم وقوتهم. إن مضمون الوثائق العديدة والمراسلات الموجه للزعامة المليية، وخاصة أبناء إبراهيم باشا والقادة الفرنسيين تفيد بأن درجة التنسيق مع سلطة الانتداب في سورية وصلت إلى مستوى سياسي وعسكري متقدم، وثمة سرديّة تفيد بأن الفرنسيين وعدوا أبناء إبراهيم باشا بإنشاء دولة كوردية مصغرة، تمتد من أوروبا حتى الموصل عاصمتها ويران شهر. إلا أنه لا يتوافر من الدلائل والنصوص ما يؤكد ويوثق ذلك، سواء على شكل وعود أو خطة عمل. ويبدو أنها كانت مجرد وعود شفاهية في سياق سياسة فرنسا لإنشاء عدة دويلات ذات حكم ذاتي ضمن سلطة انتدابها، وهذا ما نفذته في مناطق سوريا الغربية، لكن على

الأرجح لم يكن لها القدرة على تنفيذ هذا الوعد - إن صح وجوده أصلاً - تحسباً من مواقف الحكومة التركية الحادة تجاه أي حالة تحرر كوردية.

في حين تشير المصادر التاريخية والوثائق الدبلوماسية إلى أن بريطانيا كانت تميل لترشيح محمود بك لرئاسة دولة كردستان المزمع تشكيلها، عندما كانت متحمسة لهذه الفكرة: "ولقد برز عدد من المرشحين للقيام بدور رئيس الدولة الكردية الغامضة. وهؤلاء كانوا باستثناء شريف باشا - الذي لم توله بريطانيا الثقة - عبد القادر والبدرخانين، ووجهاً جديداً هو زعيم اتحاد عشيرة الملي القوية محمود بك ابن إبراهيم باشا الذي كان شهيراً حين أودعه الأتراك السجن أثناء الحرب. وفي أعقاب الحرب، قامت السلطات التركية في جنوب شرق الأناضول، الذي كان يقع تحت نفوذ الاتحاديين، بإطلاق سراح محمود من السجن ووعده بفرض سلطته على معظم أفراد الملي الذين عاشوا إلى الغرب من الفرات، فيما إذا قام بتنظيم المقاومة ضد الإنكليز وطردهم من منطقة أورمية. إلا أن محمود بك لم يبد استعداداً للقيام بهذه المهمة الملقة على عاتقه. وفضلاً عن ذلك أقام علاقات مع الإنكليز وبدأ يبرز بصفته مرشحاً لمنصب فرضي لحاكم كردستان موحدة، لكنه لم يفلح هنا أيضاً وبالتحديد بحكم افتراضية هذا الإجراء كله." (لازاريف، 1991، ص 115) كما أن مصادر أخرى تميل إلى النوايا الجدية في مقترح تسليم رئاسة كردستان لمحمود بك: "إن خبيراً بريطانياً وعلى الأرجح هو الميجر نويل نفسه قد اختار عام 1919 ابن إبراهيم باشا محمود بك بصفته أحد أنسب مرشحين اثنين لحكم المملكة الكردية التي كان البريطانيون ينوون تأسيسها آنذاك." (بروينسن، 2007، ص 412) وعلى الأرجح اتفق الفرنسيون مع الاتحاديين والقوميين ممثلاً بمصطفى كمال بعد انتهاء الحرب الأولى على ترتيبات علنية، وأخرى سرية، فأبرمت صفقات سياسية كبرى على صعيد المنطقة والعالم،

وتخلت بموجبها كل من فرنسا وإنكلترا عن دعم أبناء إبراهيم باشا. وبالتالي لم تعد المسألة الكوردية وفعالية المجتمعات الكوردية تهم بريطانيا، خاصة في منطقة غرب كردستان العثمانية والجزيرة الفراتية. خاصة بعد طرد آخر الجنود العثمانيين منها، والتوجه لتأسيس سوريا والعراق بهويتها العربية.

18-6 تعاون الحلف القبلي الملي مع الفرنسيين

شن الاتحاديون الأتراك بعد الحرب العالمية الأولى حملة جديدة على الاتحاد الملي بزعامة أبناء إبراهيم باشا ودمروا مدينة ويران شهر، فانسحبت زعاماتهم مع عدد من المقاتلين شرقاً إلى مدينة رأس العين، ورافقهم قسم من المقربين. وعلى اعتبار أن الثقل للحلف المكون من القبائل الكوردية ظل شمال خط الحدود، اعتمد أبناء إبراهيم باشا بعد تثبيت الحدود لاحقاً على الجناح العربي في الحلف الملي، أي على القبائل العربية الساكنة جنوب وغرب مدينة رأس العين، لذلك حتم الواقع الجديد تبدل علاقاتهم الاجتماعية والسياسية، وكذلك تحالفاتهم عاماً بعد آخر. كما تزاجوا مع العرب، خاصة الوجهاء في المنطقة، وابتعدوا تدريجياً عن الثقافة والمجتمع الكوردي لدرجة أن نسوا اللغة الكوردية، خاصة في العهد الفرنسي. ويؤكد المؤرخ أحمد وصفي زكريا على ما ذكرناه بهذا الخصوص: "ولكن بعد وفاة الباشا المذكور، واحتلال الفرنسيين، وتقسيم المناطق بين العشائر، خفت العداوة بين القبائل بالتدرج إلى أن زالت بناتاً، وانقلبت إلى صداقة ومصاهرة قويتين، بزواج الشيخ ميزر عبد المحسن رئيس شمر الزور بابنة خليل بك ابن إبراهيم باشا، وحاربت المليية عنزة الجزيرة أيضاً، ونعني بها عشيرة الفدعان، وكانت الوقائع بينها سجلاً، وهاجموا مرة شاشان رأس العين، كما أن أبناء إبراهيم باشا مشوا عام 1921 مع الحملة

الفرنسية التي يقودها الزعيم ديبوفر في هجومها على قرى خشام والبصيرة وضربها عشيرتي العنابزة والبكير من العقيدات، وقد انقسمت العشيرة المليية بعد تحديد الحدود إلى قسمين. فبعضها داخل الحدود التركية في رئاسة عبد الرحمن بك، وبعضهم داخل الحدود الشامية برئاسة محمود بك... وكان يقطن محمود بك في قصره الذي شيده في ويران شهر، وبعد أن انتقل إلى قضاء رأس العين، ظل يتبدى في مضره العظيم ذي العواميد الستة عشر إلى أن شاخ وهرم وتوفي في صيف عام 1945م ... ولما توفي محمود بك استقرت الرئاسة إلى خليل بك إلا أن خليل بك قد شغل عن العشيرة بالنيابة في البرلمان السوري، فصار يعاونه في إدارة العشيرة الباقية في قضاء رأس العين ابنه محمد علي بك¹¹⁹، وهو شاب ذكي همام، متعلم يجيد اللغة الفرنسية كإجادة التركية فضلاً عن العربية." (زكريا، 1983، ص666)

هذا وقد اعتبر بيير روندو بأن الاتحاد القبلي الملي هو إحدى الحالات والمحاولات الكبرى لتوحيد الأكراد على أساس قومي على الرغم من بداياتها القبلية، وبخاصة في مطلع القرن العشرين: "هذه المحاولة التوحيدية فريدة من نوعها ومثيرة من جوانب عديدة... لأنها ظهرت في أقصى منطقة من كردستان بين ديار بكر وطلب، خارج المراكز الاعتيادية للحركة الكردية، أضف إلى ذلك قيام قبيلة ملي بها، وهي نفسها عبارة عن اتحاد عشائر ومزيج لعناصر كثيرة التباين، وحيث الكثير منها ليس من أصل كردي بل عربي". (روندو، 2000، ص 60)

كانت نزعة الاستقلال والتوحيد هذه ذات محتوى قبلي في الأساس ثم تطورت وارتقت نحو صيغة قومية إثنية مبسطة لاحقاً. وقد كانت نزعة الاستقلال لدى المليية بزعامة آل كلش عبدي تنبع من

119 - وقد اجريت مع المرجوم محمد علي حوار مطول، نشرت في مجلة الحوار العدد (11) سنة 1996، أكد فيها على الكثير من هذه المعلومات التي أوردناها في المتن.

مصالح الاتحاد الملى وأخذت نسفها من الشعور القومي، فالتمايز عن الأتراك، ورغبة في امتلاك السلطة والسيطرة على طرق التجارة والأراضي، وكذلك السهول والمراعي الشاسعة لتنمية الثروة الحيوانية الهائلة أصلاً لديهم، والتأسيس لأعمال المهن اليدوية والحرف. وربما لهذه الأسباب الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية والمهنية ظلت القيادة القبلية الملية متسامحة دينياً، إذ حافظت على المسيحيين أيام المحن والفتن والفوضى، فلم تتأثر بالأفكار الداعية لتصفية واضطهاد المسيحيين. هذا ولم تلتق نزعة الاستقلال الملية مع الاتجاه القومي التحرري الكوردي إلا في فترة متأخرة، حيث انحاز أبناء إبراهيم باشا إلى نزعة الاستقلال الكوردية الصريحة لفترة بدت قصيرة، بعد أن خسرت الانتفاضات الكوردية - المسيحية في الجزيرة، وانتهى التحالف الكوردي - السرياني بعد أن هزمت فرنسا في الحرب العالمية الثانية، كما سنتطرق إليه لاحقاً.

الفصل التاسع عشر

نشوء الحركة القومية الكوردية في سوريا

1-19 الاتجاهات الرئيسية للحركات القومية الكوردية بعد تشكيل سوريا

بعد تثبيت حدود دولة سوريا المعاصرة، وضم مناطق الجزيرة الفراتية وكرداغ (عفرين)، فضلاً عن الأرياف الكوردية في غرب نهر الفرات حتى أعزاز، تُمكّن إعادة توصيف وتقسيم الكورد ضمن حدود سوريا، والبدء باستعمال مصطلح (كورد سوريا) مجازاً للتعبير عن كل المجتمعات الكوردية التي باتت تابعة سياسياً لسوريا، وارتبط مصيرها مع باقي المجتمعات السورية، حتى باتوا رعايا من الناحية القانونية لدولة سوريا المستقلة. وللتمييز بين المجتمعات التي ضمت مع أراضيهم إلى سوريا بموجب أبرز المعاهدات الدولية (سان ريمو، ولوزان)، واتفاقيات ثنائية بين تركيا وسوريا (اتفاقيتي أنقرة) على سبيل المثال. اتبعنا منهج تصنيف وتقسيم كورد سورية إلى قسمين رئيسين، الأول وهم من سكن أرياف مناطق بلاد الشام الداخلية ومدنها، عبر الزمن المديد حتى ما قبل سقوط وتفكك الدولة العثمانية، وكان تواجههم في بلاد الشام قد نتج عن هجرات داخلية، وأحياناً على شكل انزياحات سكانية داخل مناطق متقاربة أو متجاورة ضمن الدولة العربية الإسلامية في القرون الوسطى، وكانت أكثرها دققاً وغازرة إبان المرحلة الأيوبية لضرورات الحرب مع الفرنجة، ولتعزيز الحكم الأيوبي، ثم استمرت ظاهرة النزوح

في المرحلة العثمانية، وكانت هجرات محدودة وفردية في أغلب الحالات، إذ كانت هذه التنقلات تستجيب لضرورات عسكرية ودينية، أو لأسباب اجتماعية - اقتصادية بحتة.

شكل جموع هؤلاء الكورد رافداً أساسياً لسكان بلاد الشام، وبالتالي نعتبر كورد سوريا الذين استقروا في المدن الشامية ومناطق سوريا الداخلية حتى نهاية القرن التاسع عشر هم سكان سوريون (من أصول كوردية)، اندمجوا بدرجات عالية وإن كانت متفاوتة مع محيطهم الاجتماعي العربي نتيجة المشترك الديني والمصالح الاجتماعية والاقتصادية.

والقسم الثاني هم سكان المجتمعات الكوردية الراسخة، من أهالي الأرياف والبلدات التي ألحقت بدولة سوريا، ضمن مناطق واسعة تمتد من نهر دجلة شرقاً، وحتى حدود لواء إسكندرون غرباً. الذين ظلوا مستقرين تاريخياً في قراهم وبلداتهم عبر الزمن المديد. هذا وقد كان أحد أهم الروافد المكملة لهذه المجتمعات (ال حضرية)، القبائل الكوردية الرحل (كوجر)، وهم على سبيل المثال، وبدءاً من الشرق: كوجر بوتان، كيكان، ملان، بَرازان، رشوان، رشكوتان، ميرشمان... حيث كانت هذه القبائل تتخذ مناطق بلاد الشام الشمالية مشاتي لرعي أغنامهم، خاصة في الغرب، وكذلك السهول المحاذية لنهر الفرات مناطق انتجاع شتوي في الشرق. وكانت هذه القبائل تتحرك بحرية ضمن مسار جغرافي عام شمال - جنوب، إلى أن تم إلحاق قسم من مراعيها بالدولة السورية التي تشكلت بحدود جديدة، إذ تم ترسيم وثبيت حدودها بصيغتها النهائية، في أواخر مرحلة الانتداب الفرنسي (1939 - 1944).

لذلك بعد ترسخ سياسة الإلحاق، ظل قسم كبير من المجتمعات الريفية الفلاحية، وقسم قليل من الرحل داخل أراضي دولة سوريا. وهذا وقد ربطت المتغيرات السياسية الحادة، وآليات تخطيط الحدود وتوزيع النفوذ في المنطقة مصيرهم مع مصير باقي السوريين بمن

فيهم الكورد الذين كانوا موجودين سابقاً داخل بلاد الشام. إن هذا التصنيف لا يستند على أساس زمني واجتماعي وحسب، وإنما على أساس سياسي أيضاً، لأن دور كل من المجموعتين يختلف سياسياً عن الآخر، كما أن درجة تأثرهم بالانتماء الكوردي كهوية مستقلة وثقافة متباينة تختلف وتتفاوت؛ فقد شكلت المجموعة الأولى ونسبيهم لزيادة التوضيح "كورد الداخل السوري" أحد أهم الروافد البشرية لتشكيل نويات المدن السورية إبان القرون الوسطى، بل كانوا أساساً اجتماعياً لبعض الإمارات شبه المستقلة في العهد الأيوبي. وبنفس القدر من الأهمية شكلوا أساس المجتمع الحضري في بلاد الشام عند انتقالها من الهويات المحلية الجزئية الكامنة في الأرض إلى الهوية العربية الإسلامية الجامعة التي ظهرت على السطح. حدث هذا التحول خلال مراحل وعهود متلاحقة من الحكم الإسلامي، ونتيجة لسيطرة الدولة الدينية الإسلامية. تشير بهذا الصدد بعض المصادر إلى استقرار أوائل المجموعات الكوردية قد حدث في مرحلة مبكرة من تاريخ بلاد الشام، وذلك لأسباب عسكرية ودفاعية. كمثال وعينة نذكر بحالة ونموذج مجتمع قلعة الحصن والتي سميت بحصن الأكراد: "وضع أساسات القلعة أمير حمص عام 1031م وشغلتها جالية كردية عسكرية" (فولفالنغ، 1984، ص77).

وفي مراحل لاحقة، أي بعد القرن الحادي عشر الميلادي، تزايدت الحاجة العسكرية لإسكان القبائل الكوردية في الثغور الشامية، واعتمدت على تحصين المزيد من المناطق بالمقاتلين الكورد في مدن الشريط الساحلي لبلاد الشام وفلسطين، وإسكان مجاميع كبيرة من الفرسان الكورد وعائلاتهم لمواجهة غزو وضغط الصليبيين من جهة، ولسد النقص الحاصل في عدد السكان بلاد الشام وترميم الخلل الاجتماعي - السكاني الحاصل في مدنها من جهة أخرى. (لابيدوس، 1985، ص42) كما تدفقت الهجرة السكانية الكوردية إلى مدينة دمشق طوال العهد العثماني لأسباب دينية أولاً، كونها حسب المعتقدات الشعبية

الإسلامية الكوردية تعتبر أرضاً ومدينة مقدسة، إضافة إلى جملة من الأسباب الأخرى، لدرجة أن بعض المصادر تشير إلى أن اللغة الكوردية باتت اللغة الأكثر تداولاً في دمشق نهاية القرن التاسع عشر. ولم يعد الكورد فقط سكاناً لحي الصالحية "الأيوبي التأسيس" فحسب، بل سكنوا جنوب دمشق في حيي الميدان والشاغور، وتمددوا شمالاً نحو سفح جبل قاسيون ليؤسسوا حي ركن الدين أو حي "الأكراد" المعاصر، ولم يندمجوا ثقافياً مع باقي السكان نظراً لكثرة عددهم. (نعيسة، 1986، ص 81 - 82)

تنامي الدور السياسي للمجموعات السكانية ذات الأصول الكوردية في سورية بدءاً بالعهد الأيوبي، ثم توارثوا العديد من المناصب الإدارية والعسكرية طوال عهود متتالية، لدرجة أن تم تعريف وتوصيف الكورد لفترة طويلة بملوك وأمراء سوريا سواء من منظار شعبي، أو كمعلومات وسرديات تاريخية تناقلتها المصادر التاريخية، وهي موثقة لدرجة أن درست في المدارس الحكومية في سوريا: "الممالك 1251م - 1517م، وهم فئة من الرقيق، أتى بهم النخاسون من نواحي تركستان وقفقاسيا، فكان هؤلاء، يشترون أجمل وأذكى أبناء القفقاسيين والقزوينيين من جركس وكرج وأرمن وأتراك، فيبيعونهم لملوك وأمراء مصر وسوريا الأكراد، الذين ورثوا ملك صلاح الدين الأيوبي... ينقطع هؤلاء الممالك عن جميع الصلات التي تربطهم بماضيهم، وينشأون على حب الدولة وخدمتها. وكان الأمراء الأكراد يقربون الناخبين منهم من مماليكهم ويعتمدون عليهم في تأمين الأمن وقيادة الجيوش، وإدارة المدن." (الجزار، 1946، ص 1)

وشكل أحفاد وخلفاء هذه الطبقة الحاكمة أجيال لاحقة، تكاثروا في المدن، وأسسوا إقطاعيات كبرى في الأرياف، واستحوذوا على أملاك عقارية وأراضي زراعية بمساحات شاسعة، لدرجة أن أي دارس ومتابع يلاحظ أن قانون الإصلاح الزراعي قد استهدف الإقطاع الكوردي بشكل رئيس في النصف الثاني من القرن العشرين (حنا، د. ت، ص 497/ 2).

استمرت الفاعلية الاجتماعية والسياسية لأوساط واسعة من المجتمع الكوردي في بلاد الشام، وبرز الدور السياسي والاجتماعي لعدد من العائلات ذات الأصول الكوردية طوال العهد العثماني حتى أواخر القرن التاسع. فعلى سبيل المثال تبلور الثقل السياسي لخمسة عائلات كوردية في مدينة دمشق، وقد انبثق هذا الدور على الأرجح من انتماء هذه العائلات إلى تشكيلة الآغوات العثمانية التي كانت تشكل عماد الحكم العثماني عهدئذ. حتى تحولت هذه العائلات الخمسة (العابد، اليوسف، شمدین، بوظو، أغريبوز) مع عدد أقل من العائلات ذات الأصول العربية إلى أقوى كتلة سياسية في دمشق أواخر القرن التاسع عشر (خوري، 1993، ص66).

في مرحلة لاحقة نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين انضمت عائلات كوردية عريقة أخرى إلى النخبة السياسية النافذة في دمشق وبلاد الشام، كعائلات البكري والبرازي، وبشكل خاص "الأيوبي". وهذه الأخيرة كبيرة العدد، وكان من المفترض أن يكون لها دور سياسي أكبر، نظراً لتاريخها وثقلها الاجتماعي وربما كثرة عدد أفرادها وتشعب فروعها.

ما يهمنا من هذا المدخل التاريخي أن نستقصي بدايات الدور الكوردي السياسي في بلاد الشام، وبالتالي معرفته مساره بعد تكوين سوريا المعاصر، والربط الموضوعي بين هذا الدور وجذوره التاريخية، وكذلك تأثره ودرجة التقائه مع المشروعين القوميين المركزيين العربي والكوردي في مراحل لاحقة.

يتضح من عملية رصد دور كورد بلاد الشام تاريخياً، أنه وعلى الرغم من الثقل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهم، خاصة في مدينتي دمشق وحماه ومناطق أخرى من بلاد الشام، إلا أن هذا الدور كان محدوداً وباتجاه واحد، حيث يمكن الافتراض أن النزعة القومية الكوردية كانت ضعيفة لدى هذه النخب العثمانية الشامية ذات الأصول الكوردية. وكان الشعور القومي الكوردي يتناقض طردياً مع طول عمر وجودهم خارج

كوردستان، إذ انصبت اهتمامها على النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي قامت بدورها السياسي - الإداري كمنصب شامية أصيلة تبحث عن تحقيق مصالحها الخاصة في إطار المصلحة العامة، وتتكيف مع السياسات العثمانية التي تبنتها وإن بدرجات متفاوتة. في الوقت نفسه، وإن على قدر أقل من الأهمية، نجد أن أوساطاً أخرى من هذه النخب لم تكن بعيدة عن مراكز التبشير بالفكر العربي، ونسبة أقل متفاعلة مع الفكر القومي الكوردي، لدرجة أن تحمست شريحة أخرى من كورد دمشق للفكر العربي وإن كانوا من طبقات اجتماعية أدنى، وكان أبرزهم الأخوين محمد وأحمد كرد علي. بل صدف أنهما كانا من أبرز مروجي الفكر العربي في بلاد الشام: "وبدأت صحف دمشق تروج للعروبة، وكان المقتبس أكثر هذه الصحف نفوذاً، وكان يصدرها محمد كرد علي... الذي استخدم صحيفته كوسيلة تشجع المتعلمين من السكان المحليين على التحول تجاه العروبة بعد عام 1909" (خوري، 1993، ص 101)

وعلى الرغم من مشاركة أعداد من الكورد في التأسيس لفكرة العروبة، والعمل على نشرها، إلا أن غالبية النخب الاجتماعية ذات الأصول الكوردية كانت تعبر عن نفسها سياسياً بالعثمانية، وعندما توسعت القاعدة الاجتماعية للفكر العربي التي ضمت أغلب العائلات المسيحية، وعدداً من العائلات العربية والكوردية، اشتد الصراع بينها وبين العثمانوية كخط سياسي حاكم، كما اختلفوا مع أنصار الرابطة الإسلامية. في هذه المرحلة برز موقف جديد لأحد أبرز الشخصيات الكوردية الدمشقية النافذة "عبد الرحمن باشا اليوسف" مهاجماً الاتجاه العربي متمثلاً بحزب "الاتحاد والتحرير" ومجموعة مؤتمر باريس عام 1913، ولكنه ليس لصالح الأهداف القومية الكوردية (خوري، 1993، ص 108).

لم تَعْلُ بصفة عامة، حتى نهاية العهد العثماني، دعوات قومية كوردية صريحة بين كورد دمشق، لكن بعد مجئ الأمير فيصل، تزايد

النشاط السياسي للاتجاه العربي بالارتباط مع الحكم الهاشمي العربي الحجازي لمدينة دمشق وبلاد الشام بدعم إنكليزي. وكان الفكر العربي يتعزز كنتيجة وثمره لمخرجات الحرب العالمية الأولى، وإن من زاوية تطبيقية. يستشف الدارس أن بدايات التناقض بين مجموع النخب الدمشقية السياسية السابقة، والحكم العربي الجديد الوافد، كان له ارتباط مع تعويم الفكر القومي العربي. وقد يكون الحذر والخوف من اقتراب نهاية الدور السياسي للنخب العثمانية قد ظهر أكثر بين كورد دمشق، لذلك قام الحكم الفيصلي بعملية تهيئة لبيئة دمشق أولاً، وبلاد الشام ثانياً، لحين تقبل الحكم الهامشي، وتعزيزه عن طريق استقدام شخصيات من أهل الحجاز، وكذلك توجيه بدو شمال الجزيرة العربية وبادية بلاد الشام نحو محيط دمشق. مما أثارت هذه السياسات في المحصلة مخاوف نخب دمشق التقليدية، وفي مقدمتها الكوردية والشركسية، وعملوا على إيجاد مخرج لحفظ مواقعهم إزاء الوضع السياسي الجديد الناتج من انهيار، وتفكك الإمبراطورية العثمانية. لقد كان حكم فيصل القصير نسبياً (1918 - 1920) واضحاً في محاولته إزاحة نخب دمشق الحضرية "العثمانوية"، وكذلك في الاعتماد على أوساط عربية مقربة وموالية. حتى باتت هذه التوجهات أقرب إلى ما يمكن توصيفه بتعريب دمشق سياسياً: "أغرقت دمشق بطوفان من الحجازيين ورجال القبائل السوريين الذين شكلوا جنود جيش فيصل. وإذ استقر الجيش أدى الكسل والاستياء في صفوفه إلى تشكيل عصابات مسلحة تطوف أرجاء المدينة، والريف المجاور لزراعة الرعب والفوضى. وبالإضافة إلى هؤلاء القادمين الجدد كان هنالك الضباط والمدنيون غير الدمشقيين، الذين كان الكثيرون منهم محدثي التحول إلى الحركة العربية، وقد هرعوا إلى دمشق بحثاً عن مناصب في الحكومة الجديدة. وكان العداء المحلي تجاه موجات الغرباء كبيراً ووصل التوتر حدوداً منذرة بالخطر عند اشتباك الأهالي المحليين والمهاجرين" (خوري، 1993، ص 131).

كانت حكومة فيصل تجسد الطموحات العربية الناهضة، بقيادة نخبه المسيسة، وكانت تتصف هذه النزعات وترجم بعملية تعريب مبسطة، تهدف إلى إزاحة نخب دمشق العثمانية الثقافة والجدور، إلا أنها لم تتمكن من الاستغناء تماماً عن هذه النخب، وخاصة الكوردية. حيث تم الاعتماد على شكري بك الأيوبي الشخصية العسكرية والسياسية البارزة. لكن في الواقع اختير شكري بك على اعتباره محباً للقضية العربية، بل محسوباً على التيار القومي العربي، ومع ذلك فحالته الاستثنائية تؤكد القاعدة التي أشرنا إليها. بعد انتهاء حكم المملكة العربية لدمشق، عاودت نخب دمشق ذات الأصول الكوردية دورها السياسي من جديد. وعلى الرغم من معارضة غالبية الأوساط الكوردية الدمشقية للحكم الفرنسي، بحيث بات حي ركن الدين الكوردي في دمشق مركزاً للمقاومة في مرحلة ذروة المناهضة للفرنسيين، ولا سيما إبان الثورة السورية الكبرى (1925-1927)، إلا أن العديد من النخب الكوردية شاركت في الحكم أيام الانتداب، واستفاد الطرفان من القوة الكوردية السياسية ذات الأرضية الاجتماعية والبشرية الواسعة، والإمكانات الاقتصادية الكبيرة داخل سوريا، سواء بحدودها الجديدة التي باتت تتشكل وتتمدد نحو الشمال، أو داخل مدينة دمشق ومحيطها.

استمر الدور السياسي للنخب الحضرية الكوردية في عموم سوريا طوال مرحلة الانتداب الفرنسي، بل تصاعد هذا الدور لدرجة أن أول رئيس لسورية في العصر الحديث، كان شخصاً مديناً كردياً معروفاً هو محمد علي العابد، حفيد هولو باشا العابد الكردي. (بصري، 1991، ص100) لقد شكلت المجتمعات الكوردية في سوريا إبان مرحلتي الانتداب، وكذلك العهد الوطني "البرلماني" أحد أهم القوى السياسية المشاركة في حكم البلاد. والإحصائية التالية تدل وتؤكد على ذلك. فقد بلغ عدد رؤساء الجمهورية، ورؤساء الحكومات للشخصيات التي هي من أصل كوردي، وتمثل الكتلة السكانية الكوردية بصيغة أو أخرى، اثنتا عشرة شخصية سياسية وعسكرية.

الجدول رقم (5) يبين أسماء الشخصيات التي حكمت سورية، والفترة الزمنية التي حكموا خلالها. اعتماداً على كتاب الحكومات السورية خلال القرن العشرين، وغيرها.

الاسم	المنصب	الصفة الاجتماعية	الفترة الزمنية التي حكم فيها
محمد علي العابد	أول رئيس جمهوري في سورية	مدني من دمشق	1932- 1936
حسني الزعيم	رئيس جمهورية	قائد عسكري من حلب	30 آذار 1949 14 آب 1949
أديب الشيشكلي	رئيس جمهورية	قائد عسكري من حماة	2 كانون الأول 1951 25 شباط 1954
أحمد فوزي سلو	رئيس الدولة ورئيس الوزراء	قائد عسكري من دمشق	3 كانون الأول - 1951 11 آذار 1952
احمد نامي بك	رئيس الحكومة	مدني من دمشق	4 أيار 1926 8 شباط 1928
عطا الأيوبي	رئيس الحكومة	مدني من دمشق	23 شباط 1936 21 كانون الأول 1943
نصوحى البخاري الامدي	رئيس الحكومة	عسكري من دمشق	25 نيسان 1939 - 15 أيار 1939 25 آذار 1943 - 19 آب 1943
حسني البرازي	رئيس حكومة	مدني من حماه	نيسان 1942 - 18 كانون الثاني 1943
محسن البرازي	رئيس الحكومة	مدني من حماة يحمل شهادة دكتوراه في القانون	1949
معروف الدواليبي البهديتاني	رئيس الحكومة	مدني من حلب يحمل شهادة دكتوراه في القانون	1961 - 1962

الجدول رقم (5) - يسمي الرؤساء ورؤساء الوزراء ذوي الأصول الكوردية الذين حكموا سوريا المعاصرة

كان دور الكورد كمجموعة بشرية تربطهم ثقافة وروابط قومية أساسياً في بلاد الشام طوال الألف الثاني الميلادي. وجاءت هذا الفعالية كتعبير وترجمة لدورهم العسكري أولاً، كما كان نتيجة موضوعية لثقلهم السكاني - الاجتماعي في محيط بلاد الشام الشمالية والشرقية في المرتبة الثانية، فضلاً عن دورهم الديني -

الفقهي أيضاً. تعرض هذا الدور لتحويلات وتبدلات من مرحلة إلى أخرى. ويبدو أنه بلغ الذروة في النصف الأول من القرن العشرين. فإذا دققنا في الجدول السابق واعتمدنا الإحصائيات والسجلات الرسمية¹²⁰ نجد أنه من بين ثمانية شخصيات سياسية وعسكرية استلمت رئاسة الجمهورية في سورية قبل مرحلتي جمال عبد الناصر وحكم حزب البعث، كان أربعة منهم كورداً. وقد يكون العدد خمسة إذا اعتبرنا شكري القوتلي أيضاً كوردي الأصل بحسب بعض الروايات. وبالتالي فإن 50% من الرؤساء كانوا من أصول كوردية، وهي من المجتمعات التي عملت خارج التيار السياسي القومي الكوردي. إن مؤشراً: نصف أو أغلبية رؤساء الجمهورية في سوريا كانوا من أصول كوردية، هو دليل على دور فاعل وأساسي "غير أقلوي" للكورد في سورية المعاصرة. وتأكيد على أن الدور السياسي للكورد في بلاد الشام عموماً وسوريا المعاصرة خصوصاً كان أساسياً وليس ثانوياً. وكنتيجة أولية: نفترض أن هذا الدور المميز والفعال للذخبة السياسية والعسكرية الكوردية في سورية عبر عن وجودهم الاجتماعي والسكاني الواسع، وشكل في الوقت نفسه ترجمة عملية لفعالية نخبة المجتمع والاقتصادية. ولم يكن هذا الدور منسجماً مع حالة أقلية صغيرة مهاجرة، كما تم توصيف الوجود الكوردي في سوريا، وروج له طويلاً في الإعلام الإيديولوجي - القومي والحزبي السائد في سوريا، إضافة إلى تثبيت هذه المعلومات غير الصحيحة، والسرديات التي روجت لهجرات وهمية مفترضة في المناهج التعليمية لاحقاً، خاصة إبان مرحلتي حكم عبد الناصر وحزب البعث.

لقد مر الدور السياسي لكورد سورية بمنعطف خطير إثر عملية إعدام قائد أول انقلاب عسكري في سورية سنة 1949، وهو السيد

120 - اعتمدنا على كتاب الحكومات السورية في القرن العشرين، لأنه يستند على وثائق حكومية والسجلات الرسمية للدولة السورية.

حسني الزعيم البهديناني. كما شكل إعدام رئيس وزرائه، الشخصية المدنية والحقوقية الكوردية، والأساتذ الجامعي محسن البرازي في 14 آب 1949 انقلاباً على الدور والهيمنة الكوردية، وبداية حرب متعددة المستويات على نخبهم ومجتمعاتهم، إذ لا بد للدراس أن يتوقف عند هذا الحدث الدموي غير المسبوق في تاريخ سوريا السياسي الحديث، لدرجة أن شكل حدأ فاصلاً في حياة سوريا، بين السياسة المدنية وسياسات العنف، ودارت دورة العنف في لحظة إعدام وقتل أول رئيس جمهورية، ورئيس وزراء رمية بالرصاص، بدون محاكمة، في عملية مسبقة وسريعة التنفيذ، وكأن عملية الإعدام كانت مهمة مستعجلة أنجزت لصالح جهة متنفذة! فثمة روايات أشارت إلى أن الإعدام تم بتوجيه وتورط تركي للتخلص من الزعيم "العسكري - الكردي" كحاكم طموح وخطير لسورية. (جمعة وزازا، 2001، ص 59)¹²¹. وبنفس القدر من الأهمية أضاف إعدام أحد أهم الشخصيات القومية والثقافية الكوردية الاستثنائية عهدئذ، متجسداً في شخص الدكتور محسن البرازي، مزيداً من التعقيد إلى الحدث، ورجح أكثر احتمال توجيه التهمة إلى أحد أقوى خصوم الكورد والمسألة الكوردية متمثلين في حكام تركيا، أو غيرهم. لكننا نصادف رأياً آخر لا يرجح هذا الاحتمال، على اعتبار أن الزعيم حاول تعزيز سلطته عن طريق تحسين علاقته مع تركيا على حساب كورد تركيا أنفسهم، ولم يكن يؤمن أصلاً بالقومية الكوردية، وبالتالي يضي هذا الرأي مزيداً من التعقيد على الحدث. فثمة رواية تفصح عن أن حسني الزعيم قد طالب من الزعامات الكوردية الذهاب إلى القنصلية التركية، والتخلي عن أي مطلب سياسي: "أرسل حسني برازي¹²² حاكم حلب في طلب رموز الأكراد، وطلب إليهم أن يسووا

121 - اعتماداً على ما نشره الضابط الفرنسي "رينيه روبرتو"

122 - حسني البرازي (1895 - 1973)، سياسي وصحفي كوردي من عشيرة برازي في حماة، كان رئيساً للحكومة السورية خلال الحرب العالمية الثانية وهو أحد مؤسسي الجمعية العربية الفتاة المناهضة للحكم

فيما بينهم وبين الأتراك مثلما يريد المارشال¹²³ ويخبروا القنصلية بأنهم لم يعد لهم شيء في ذمة الدولة التركية، ولا حتى المطالبة بكرديستان. وهددهم بأنهم إن لم يفعلوا فسوف يسلمهم للأتراك." (جكرخوين، 2000، ص312)

ولا يبدو غريباً على حسني الزعيم أن يطالب الزعامات الكوردية بالتخلي عن أهدافهم في تحرر كوردستان، لأنه في الأساس نشأ في البيئة الحضرية العربية، وكان من دعائم سلطة دمشق. لكن الموضوع يبدو إشكالياً برمته، بصرف النظر عن درجة تأثير الزعيم بالفكر القومي الكوردي، فإن حكام تركيا كانت لديهم معايير حساسة تجاه تنامي دور الكورد في السلطة السورية، سواء عبر صعود الزعيم أو غيره، بحسب مقياس الانتماء والأصل، أكثر من الموقف السياسي، لذلك يبدو من السذاجة إهمال دور تركيا الخفي في الإعدام، إضافة إلى تعاون جهات استخبارية متنفذة أخرى في عملية التنفيذ، إذا تذكرنا دوماً، ما هو ذنب الحقوقي والشخصية المدنية الكوردية محسن البرازي حتى أعدم بهذه السرعة؟!

تأتي الأهمية المركبة لهذا التحول في المسألة السياسية الكوردية، لا من ظاهر الحدث المتمثل في إعدام حسني الزعيم ومحسن البرازي بتأثير تركي محتمل، وإنما من حقيقة أن الحدث جاء أيضاً كمحصلة لتحريض تيارات قومية عنصرية عربية ناشئة، قد تكون عنيفة وناقمة على الكورد وموقعهم السياسي المتميز. فمن المعروف أن من قام بعملية الانقلاب على الزعيم وإعدامه هو ضابط طلي (سامي الحناوي) قريب من الاتجاهات "القومية السورية" والعروبية، هذه التيارات التي على ما يبدو كانت قد ضاقت ذرعاً بالنفوذ

العثماني. كان محافظاً على لواء اسكندرون في عهد الرئيس هاشم الأتاسي الأول (1936-1939). كما كان محافظاً على دمشق سنة 1942. عُيّن نائباً للحاكم العرفي في زمن حسني الزعيم ثم محافظاً على مدينة حلب. في عام 1954 أصدر حسني البرازي مع نذير فنصة جريدة الناس في دمشق

123 - يبدو ان الزعيم لقب نفسه بالمارشل - حسب جكرخوين

والحكم "الكردي" في سوريا. هذا الحكم الذي بدا واضحاً وفاقعاً عندما كلف الرئيس حسني الزعيم الدكتور محسن البرازي بمهام رئيس الوزراء ووزيراً لكل من وزارتي الخارجية والداخلية. ولا يمكن أن يفهم هذا القرار إلا في سياق الاحتكار الواضح للسلطة، وضمن أجواء من التوتر السياسي القومي الكوردي - العربي. إن بوادر التناقض القومي العربي الكوردي ظهرت مع مجيء الاستعمار الفرنسي لسوريا، وكانت كل من فرنسا والحركة القومية العربية تحاولان إزاحة النخب الكوردية عن موقعها: "مع إثبات أقدام الحكم الاستعماري في سورية، صارت السياسة الفرنسية، والقومية العربية، ومنذ نهاية العشرينات، بمثابة الخصم الألد لتطور الحركة القومية الكردية" (فوكارو، 2003، ص 21)

ليس لدينا ما يثبت أن النخب الكوردية الحاكمة في بلاد الشام كانت لها نوازع أو أهداف قومية كوردية صريحة، ولكن لا يستبعد أن بعضاً منهم كان على تماس، وعلى علاقة مع التيارات السياسية القومية الكوردية، بل نرجح بأنهم لم يكونوا بعيدين عن الطموحات الكوردية، وكانوا يستمعون إلى آراء القادة الكورد بهذا الصدد. هذا وقد أفصح عدد من الشخصيات القومية الكوردية من دمشق، أن العلاقات كانت قائمة بين الاتجاهين الكورديين، من داخل السلطة، وأولئك المطالبين بالحقوق القومية الكوردية في المعارضة، وإن لم ترتقِ إلى مستوى التنسيق.¹²⁴ (وانلي، 2005، ص 317)

من جانب آخر، عُرف حسني الزعيم كشخصية شجاعة تميل إلى الطيش السياسي، لذلك لا يستبعد أن صدرت عنه تصريحات أثارت انتباه خصوم الكورد السياسيين، وكذلك بعض الحكام العرب، وربما

124 - في الحاشية رقم 23 من بحث الدكتور عصمت شريف وانلي "الکرد في سورية ولبنان": بين أن الدكتور محسن البرازي قد عمل مع الأمير جلاوت بدرخان في تحويل أحرف اللغة الكردية من العربية إلى الأحرف اللاتينية، ص - 317

كما أن مجلة الحوار العدد 21 / 1998 نشرت صورة لكل من حسني بك البرازي وأحمد كفتارو في حفل تأبين الأمير جلاوت بدرخان عام 1952 بحي الأكراد. نظم الحفل نادي هنانو الكردي الرياضي. وهذا مؤشر على مستوى من العلاقات الاجتماعية بين شخصيات كوردية فاعلة في دمشق.

أفصح سهواً عن طموحات سياسية وقومية خاصة بمستقبل الكورد بشكل عام.¹²⁵ ما هو مرجح أن عملية إعدام الزعيم لا تزال تحيط بها أجواء من الغموض والتعقيد، وإنها كانت ذات علاقة وثيقة بالصراع على هوية سوريا ومستقبلها، كما اندرجت ضمن شبكة خيوط الصراع بين الاتجاهات السياسية الرئيسة في سوريا عهدئذ: القوميين العرب القوميين الكورد، وكذلك القوميين السوريين والشيوعيين: "جاء في إذاعة بيروت أن محمد أحمد برازي قد قتل في بيروت اللواء سامي الحناوي صاحب الانقلاب السوري الثاني أخذاً بثأر محسن البرازي. كان سامي الحناوي رجلاً ساذجاً سليم القلب شجاعاً أبرز في قتال اليهود ما يثبت شجاعته وصبره، وأغلب ظني أنه لم يأمر بإعدام حسني الزعيم ومحسن البرازي لكنه حمل وزر ذلك عن شبان الضباط. تسليم أنطون سعادة للموت والغدر به بعد تحريضه على حكومة لبنان هو سبب إعدام حسني الزعيم ومحسن البرازي لكن الأسرة البرازية لا ترى في كل ذلك ما يدعوها إلى ترك الثأر والمحاكمة السورية التي جرت في المزة لم تكن لتحول دون انتقام البرازيين." (أرسلان، 2009، ص1061/ج2)

من الواضح أن السياسي والدبلوماسي الأميرعادل أرسلان ربط منذ البداية بين إعدام الزعيم - البرازي وبين مقتل أنطوان سعادة¹²⁶

125 - في حديث خاص ذكر لي المرحوم "صبري إبراهيم موسى" توفي عام 1990، وكان وجيهاً ومختاراً لقرية دوكركا "التلين" في محافظة الحسكة: بأنه عندما قابل الرئيس حسني الزعيم عام 1949 في دمشق، واشتكى له بان أتباع وخدم الشيخ دهام الهادي زعيم عشيرة شمر في الجزيرة السورية، قد أخذوا منه عنوة قسم من أملاكه وقاموا بحرق قرية شورك شرق رميلان وهي لأحد أقربائه، سخر منه الزعيم قائلاً: "انك تبحث عن أملاك قرية وأنا أفكر في كردستان." وهذا الحديث كان يكرره المرحوم والذي دوماً يؤكد على صحته، ضمن سردياته السياسية، وبعد الزعيم ميالاً للقومية الكوردية، وأنه قمع دهام الهادي لهذا السبب. وبصرف النظر عن صيغة العبارة وطريقة نقلها وماذا كان يقصد بها الزعيم، يظل هذا التلميح مؤشراً على وجود خلاف في التفكير السياسي للقيادة السورية أواسط القرن العشرين، وربما مؤشر على وجود مستوى من صراع قومي عربي - كردي داخل أوساط النخب السياسية والعسكرية الحاكمة. قد تكون شكلت عملياً تصادماً بين الفريقين القوميين، وهذا ما أرجحه. إضافة الى وجود خلاف بينهما حول الموقف من تركيا.

126 - أنطون سعادة (1904-1949) - مؤسس الحزب القومي السوري الاجتماعي. إلتجأ الى سورية بسبب معارضته القوية لنشوء دولة إسرائيل. سلمه حسني الزعيم للسلطات اللبنانية في 7 تموز 1949 فحاكمته وأعدمته بسرعة في فجر يوم 8 تموز 1949. فبالتالي جذور الحداثيين متشابكان، وربما يمتدان إلى مناطق بعيدة.

رئيس الحزب القومي السوري: "26 كانون الأول 1950 حكم في لبنان على محمد حرشو البرازي قاتل سامي الحناوي بالسجن 18 سنة وبتعويض لعائلة القتيل قدره 25000 ليرة سورية أو لبنانية. شهادة نذير فنصة وأقوال خالد ابن المرحوم محسن البرازي عن كيفية إعدام حسني الزعيم ومحسن البرازي تزيدانني اعتقاداً أن سامي الحناوي لم يأمر بقتلهما لكنه حمل عن غيره تلك المسؤولية. لم تذكر قضية أنطوان سعادة في هذه الدعوة على أنها سبب قتل حسني الزعيم ومحسن البرازي." (2009، ص1082/ج2)

في المحصلة لا يمكن أن نتجاهل السبب وخلفية الانتماء الكوردي لهذا الاغتيال السياسي الصادم، والمفصلي في تاريخ سوريا الحديث، كون الزعيم كان قد بالغ في تسليم الشخصيات الكوردية العسكرية والمدنية مناصب مهمة في عدة وزارات ودوائر الدولة، وخاصة الدكتور محسن البرازي الذي كان يوصف ويعرف بالكوردي الأول، لأهمية مركزه ودوره بين كورد سوريا عهدئذ.

وقد أشار الكثير من القادة الكورد الذين هزهم إعدام كل من الزعيم والبرازي إلى أن سبباً قومياً كوردياً كان يقف خلف هذا الاغتيال، لذلك يمكن إدراج هذا الحدث من الناحية المنهجية كبداية لمرحلة سياسية جديدة، تم بعدها طي صفحة زعامات النخب العائلية الكوردية العريقة في بلاد الشام، ليشكل هذا الحدث مع جملة من العوامل والمؤثرات الأخرى البداية الافتراضية لدور الطبقات الوسطى، والأوساط الشعبية الكوردية في سوريا بشكل عام، والمناطق الشمالية منها بشكل خاص. إذ تعمق تفاعل هذه الأوساط مع التيار القومي الكوردستاني المركزي، بعد أسهم من تحقيق أهداف قومية عن طريق الزعامات التقليدية الكوردية أبناء مدن بلاد الشام الكبرى.

كما ينبغي عدم المبالغة في تقييم تأثير هذا الحدث، بالمقارنة مع دور عملية ضم مناطق تحتوي على مئات البلدات والقرى الكوردية

إلى جغرافية دولة سوريا أوائل فترة الانتداب الفرنسي، وتأثير تبادل الجغرافيا والحدود السورية واتساعها بشكل راجح على السياسات والاتجاهات الكوردية عامة. علماً أن الدارس يتلمس تأخر هذا الدور وتأثيره المباشر على كورد الداخل السوري، وعلى نخب دمشق بشكل خاص، مهما يكن التأثير متبادلاً بين كورد المناطق التي ضمت إلى سوريا، وبين دور كورد الداخل، وإن تأخر كورد الشمال في التأثير على مسار السياسة الداخلية السورية، والمركزية منها في العاصمة دمشق، إلا أنه برز من جديد بعد مقتل الزعيم. علماً أن فرنسا كانت قد استغلت قوة المجتمعات الكوردية، ووجهتها ضد السلطة التركية، حتى تم تثبيت الحدود بين سورية الناشئة وتركيا الجديدة، حيث ساهمت بعض القبائل الكوردية بفعالية في ضم إقليم الجزيرة إلى دولة سورية الواقعة تحت سلطة فرنسا. وقد راكم هذا الضم وعزز ثقل الكتلة السكانية الكوردية ضمن دولة سورية. على الرغم من أن الطابع العام لفعالية المجتمعات الكوردية في الجزيرة الفراتية كانت اجتماعية وعشائرية لا ترتبط بالضرورة مع فعاليات كورد بلاد الشام وحواضرها الأخرى، بحكم تباعدهم لجملة من الظروف. وبسبب حدة مطالبة كورد مناطق جنوب غرب كوردستان بحقوقهم السياسية، المتمثل بنظام خاص، أو حكم ذاتي لمناطقهم، فضلاً عن تحالفهم مع المجتمعات المسيحية المحلية. وهذا ما لم يكن في برامج الزعامات الكوردية في المدن السورية الكبرى.

19-2 الفعاليات والمنظمات الثقافية والمدنية الكوردية

بموازاة النشاط السياسي للنخب الكوردية التي شاركت في الحكومات السورية، وتلك التي ظلت بعيدة عن الحكم، استمرت النشاطات الثقافية والاجتماعية والرياضية الكوردية المنظمة، التي ساهم فيها

قطاع كبير من أفراد المجتمعات الكوردية التي تم تثبيت بقائها داخل حدود سوريا. فبعد ترسيخ عمليات ومعااهدات رسم الحدود، وضم مناطق إضافية من أرياف وبلدات عامرة، كانت معظمها في الشمال والشمال الشرقي من خارطة سوريا الجديدة، وذات غالبية سكانية كوردية مطلقة، بدءاً من أقصى الشمال الشرقي على نهر دجلة، حتى أرياف جبلي الأكراد في غرب حلب وشرق اللاذقية، إضافة إلى كورد المجتمعات الحضرية في بلاد الشام، نشأ وتكون مجتمع جديد وكبير من تفاعل المجتمعات الفرعية الكوردية من الشمال حتى غرب سوريا. وعلى الرغم من تباينها واختلافاتها الثقافية، إلا أن وحدتها العامة شكلت قوة وفعالية ثقافية داخل سوريا الحديثة. وقد طُعمت هذه المجتمعات بشخصيات نخوية كوردية لجأت إلى دمشق وحلب والحسكة، فكانت بمثابة محركات ثقافية وقوة تحريضية نهضوية لهذه المجتمعات، حتى ترجم هذا التحول النوعي عبر فعاليات متنوعة على مختلف الصعد، استمرت طوال النصف الأول من القرن العشرين، ولقد ارتقت أغلب هذه النشاطات إلى مستويات منظمة.

ولكي نعطي فكرة عن هذا النشاط، نستعرض أغلب الجمعيات والأندية السياسية والثقافية الكوردية التي تشكلت في سورية، دون الإسهاب في شرح تفاصيلها. ونلخصها في الجدول رقم (6) التالي نقلًا عن (زنكي ورامان، 1998، ص 20 - 31).

اسم الجمعية أو المنظمة	المكان	سنة التأسيس	أبرز أعضائها ومهامها
خوبيون "الاستقلال"	قامشلي - لبنان	1927	جلادت بدرخان، حاجو آغا سياسية، استقلال كردستان
الجمعية الخيرية لمعاونة فقراء الأكراد بالجزيرة	الحسكة	1932	حسن حاجو آغا اجتماعية
هيفي "الأمل"	دمشق	1937	نور الدين ظاظا سياسية
نادي شباب الكورد	عامودا	1935	محمد علي شويش والشاعر جكرخوين ثقافية وسياسية
نادي كردستان	دمشق	1939	عثمان صبري سياسية
نادي صلاح الدين	دمشق	1942	ثقافية رياضية
نادي هنانو	دمشق	1949	بهاء الدين وانلي - رياضية
وحدة الشباب الديمقراطيين الأكراد	الجزيرة السورية	1953	محمد ملا أحمد، درويش ملا سليمان سياسية
جمعية احياء الثقافة الكردية	الجزيرة - دمشق	1955	عثمان صبري وحمزة نويران سياسية
جمعية المعرفة والتعاون الكردي	حلب	1956	الدكتور نوري ديرسمي سياسية
كتلة آزادي	الجزيرة - حلب	1955 - 1958	سياسية ماركسية منبثقة عن الحزب الشيوعي السوري
جمعية الطلبة الكرد في جامعة دمشق	دمشق	1957	سياسية طلابية تشكلت من أكراد سورية والعراق

الجدول رقم (6) يبين أبرز الجمعيات والأندية الكوردية
في سورية حتى أواسط القرن العشرين

وقد كانت الجمعية الخيرية لمعاونة فقراء الأكراد بالجزيرة، التي تأسست في مدينة الحسكة سنة 1932، أكثرها تميزاً من حيث الوظيفة والتنظيم، لذلك سنستعرض فقرات من نظامها الداخلي، الذي كتب باللغات العربية والكوردية والفرنسية. وقد تمت صياغة مقدمتها على شكل نداء تعبوي:

"إلى الأمة الكردية الكريمة.

إن أمتنا أحوج ما تكون بين الأمم الأخرى إلى التعاون والتآزر والعلم. إن أنجح وسيلة من وسائل النجاح لأجل الخروج من دركات الفقر والجهل والشقاء هي اتفاقنا بعزم ومثانة على جمع قوانا الصغيرة المشتتة. وقد اعتمد مؤسسو الجمعية التي ستقرؤون مواد برنامجها ونظامها في الصحف الآتية، على حسن نواياكم وإقدامكم على مناصرتها وإسعافها. فإذا كنتم عند ثقتها واعتمادها تتخلص الأمة تدريجياً من البؤس الذي يحيط بها وتستلموا جادة التقدم والارتقاء. ودمنا نحن محرومين من الأغنياء الكبار الذين يستطيعون تقديم عشرات الألوف من الدنانير للمؤسسات الخيرية فيمكنكم أنتم أيها الفقراء¹²⁷ أن تؤمنوا هذه المبلغ بواسطة تبرعاتكم الصغيرة من قرش أو خمسة قروش. فإن هذه الأموال ستضمن لكم أسباب الصحة والرفاه والتقدم ووسائل التعليم. إن هذه المقادير الزهيدة من المال لا تؤثر على ثروة أحد منكم ولكنها كافية لإنشاء مدرسة أو تليخ عائلة من مخالب البؤس والشقاء أو لإعمار قرية أو لمداواة عدد كبير من المرضى. بهذه المساعدة البسيطة تسدون كثيراً من حاجات عدد كبير من أبناء جلدتكم المساكين وتتوجهون بالنجاح والتوفيق المساعي التي يبذلها في سبيل خدمتكم مؤسسو هذه الجمعية. إن كل محب للأمة الكردية وكل من يأبى أن يرى أمتة رازحة تحت أعباء الشقاء مسخر لخدمة هذه الغاية بعامل الإخلاص

127 - هكذا وردت في الأصل، ومن المحتمل أن يكون المقصود (الفقراء).

والواجب. كان الله ظهيراً لكل من يشتغل لخدمة أمته بإخلاص.
(النظام الأساسي للجمعية، 1932، ص2-1).

ورد في بنود النظام الأساسي والداخلي للجمعية العديد من الأفكار
التنويرية والخدمية والمالية، سنورد عدد منها ك نماذج:

" 3 - مركز الجمعية بالحسكة ويؤسس لها فروع في البلدان الآتية:
رأس العين، قامشليه، قرمانية، عاموده، قبور البيض، تل شعير، عين
ديوار والمحل الذي تقرره الهيئة الإدارية المركزية.

4 - بناء على ما ذكر في المادة الأولى إن الغاية من تأسيس هذه
الجمعية هي معاونة الفقراء الأكراد. ويمكن لكل إنسان حائز على
الشرائط القانونية أن يدخل الجمعية بلا تفریق بين الدين والمذهب
والجنس.

8 - كل عضو يدخل الجمعية مكلف بدفع ما يتعهد به أسبوعياً أو
شهرياً من تاريخ انتسابه للجمعية على أن لا يقل ما يتعهد بدفعه
عن خمسة غروش سورية شهرياً أو غرش واحد أسبوعياً.

مواد متفرقة

38- على الجمعية أن تنشر مجلة شهرية باللغة الكردية وعلاوة
عليها باللغات الإفرنسية والعربية والتركية تقوم بالدعاية للجمعية
ونشر مبادئها وأفكارها ومساعدتها. (النظام الأساسي للجمعية،
1932، ص11-4-3)

تراكم نشاط هذه الجمعيات وتفاعل، وكما هو واضح من أهداف
الجمعية الخيرية في الحسكة كنموذج، أنها ساهمت في نشر الوعي
القومي الكوردي في جغرافية أوسع، ورفعت من سوية الوعي
في الأرياف الواسعة والمتباعدة. وهكذا ساهمت هذه الجمعيات
والمنظمات الثقافية في ترجيح فعالية دور الكتلة السكانية الكوردية
الريفية الشعبية الطرفية مع مرور الأيام، وجاوزت فعالية وضجيج

هذه الكتلة دور النخب الحضرية الكوردية التقليدية، التي ابتعدت تدريجياً عن النشاطات الكوردية الخاصة، وتوجهت إلى العمل السياسي السوري العام، حتى انكفأت على ذاتها مع مرور الأيام. وقد ساعد على هذا التحول الداخلي عوامل خارجية، كان أبرزها النتائج المأساوية للحرب العالمية الثانية على الشعب الكوردي، إذ تراجع حلم بناء دولة كردستان إثر سقوط جمهورية كردستان في مهاباد، التي أعلنت في شمال غرب إيران الحالية. حيث تخلت عنها الاتحاد السوفيتي، كما شجعت بريطانيا على إنهاؤها. حتى أعدم رئيسها "قاضي محمد" من قبل السلطات الإيرانية. لكن تأثير الحدث كان عميقاً في كل أرجاء كردستان، وقد أثرت في النخب السياسية بعمق، وتهيؤوا للمستقبل: "يمكن التكهن بالمستقبل كما نعلم من الماضي بأن الكرد في جبالهم البعيدة ووديانهم المنفصلة قد يكونون في أوقات منسيين أو متجاهلين. ثم عندما يدفعهم العزم والحق، فكن على يقين بأنك ستسمع مرة أخرى عن بعض أشخاص هذا الكتاب أو غيرهم، ربما أصغر سناً، لا تعرف عنهم مهاباد شيئاً" (إيغلتن، 1972، ص223).

وهكذا تماماً، وعبر سلسلة طويلة من حلقات التأثر والتأثير المتبادل، برزت أسماء في الحركة القومية داخل حدود سوريا وخارجها لم يسمع عنهم أحد من قبل، وتشكلت حركة سياسية فعالة، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد أن تراكمت الخبرات وتفاعلت الأحداث السياسية التي دفعت باتجاه اهتمام الأوساط الكوردية المتنورة والشعبية بالمسألة الكوردية ضمن حدودها المحلية السورية. وكانت الأرضية التنظيمية قد تهيأت لتحقيق قفزة نحو تشكيل قوة سياسية منظمة تترجم طموحات كورد سورية، فقد كانت الأوساط الطلابية الدينية التقليدية (الملالي - فهقه) وطلاب المدارس الحكومية قد تفاعلوا طوال النصف الأول من القرن العشرين مع دعاة المشروع القومي الكوردي التبشيري

الداعي لتحرير وتوحيد كردستان، وتأثروا بالزعامات الكوردستانية الذين هاجروا إلى سورية، أو كانوا يزورونها باستمرار. فترجم مجمل الحراك السياسي الكوردي المنظم بشكل مبسط في الجمعيات السابقة الذكر، وكان أبرزها وآخرها جمعية الطلبة الكورد في دمشق التي ضمت شخصيات من كورد العراق أيضاً، هذه الجمعية الأخيرة شكلت المدماك الأول والخطوة النهائية التي أوصلت إلى إعلان تشكيل "الحزب الديمقراطي الكردي في سورية" في آب 1957، والذي عرف اختصاراً بـ "البارتي".

هذا وقد ساعدت عوامل أخرى على تطور وتنامي الحركة القومية السياسية الكوردية المنظمة. فثمة رأي يضيف إلى كل ما سبق من عوامل ومحفزات لظهور "البارتي" دافع آخر أدى إلى الإسراع في تأسيس هذا الحزب الكوردي السوري، يتلخص هذا الرأي في رغبة جمال عبد الناصر لحل القضية الكوردية عربياً عن طريق تبني القضية الكوردية في المقام الأول، واستخدامها ورقة ضغط قوية ضد تركيا وربما إيران ثانياً. فكان يهدف لجعل كورد سورية والعراق درعاً للدولة العربية الموحدة في وجه كل من إيران وتركيا المنضوبتين داخل حلف المعاهدة المركزية (سنتو).¹²⁸

يبدو أنه كان داخل الأوساط السياسية الحاكمة في سورية من يرغب أيضاً في توزيع الثقل السياسي السكاني الكوردي بين عدة أحزاب حتى لا يتمركز هذا الثقل من جديد ضمن اتجاه سياسي واحد، وبخاصة داخل الحزب الشيوعي السوري، الذي استمد قوته بشكل رئيس من المجتمعات الكوردية والأرمنية الفقيرة. فالتقت هذه الرغبة الأخيرة مع أهداف شرائح اجتماعية كوردية واسعة، من

128 - حلف بغداد (1955-1974-) كان حلفاً قد تشكل لمواجهة الاتحاد السوفيتي، وانضم اليه برعاية بريطانيا: تركيا، إيران باكستان والعراق، الذي انسحب منه بعد إعلان ثورة 14 تموز/يوليو 1958 بقيادة عبد الكريم قاسم. فعُدل اسم حلف بغداد Baghdad Pact وسمي بحلف السنتو اختصاراً CENTO Central Treaty Organization . وبعد غزو تركيا لقبرص عام 1974 أوقفت أمريكا مساعداتها العسكرية لتركيا. وفشل الهدف الأساس من وراء تأسيس هذا الحلف في وقف نفوذ الاتحاد السوفيتي. وجمد، الى أن انسحبت إيران منه رسمياً سنة 1979.

ملاك الأراضي وتجار، مثقفين وكذلك رجال دين، للحد من صعود وتنامي الشيوعية بين الكورد، خاصة بعد أن دخل الحزب الشيوعي عمق المجتمعات الكوردية، واخترق الريف الكوردي المحافظ، فتبلور (البارتي) كحزب سياسي قومي كوردي. وكنتيجة لمجمل هذه العوامل والاستحقاقات المجتمعية والسياسية الكوردية ظهر الحزب الكوردي الأول في سورية. وطويت مرحلة الجمعيات، والقيادات الحضرية الكوردية في مدن بلاد الشام.

19-3 دور الاتجاه القومي الكوردستاني المركزي في الحركات الاستقلالية

شكلت التسوية السياسية بعد معاهدة لوزان صدمة للنخب القومية الكوردستانية، حيث أبرمت على حساب شعوب كردستان بشكل رئيس، كما أعادت الحياة للقيادة التركية الجديدة الصاعدة وتياره القومي العلماني، فقد تضاعفت القوة التركية الجديدة بعد معاهدة لوزان بشكل متسارع، إذ توفر لها دعم داخلي وخارجي. مما ساعدها على إعادة رسم حدود تركيا (الجمهورية) الجديدة. وكانت أبرز نتائج التسوية في لوزان تفتيت كردستان العثمانية وتوزيعها على الكيانات السياسية الجديدة، وذلك برعاية الدول المتحالفة والمتصالحة عهدئذ. على الرغم من أن عصبة الأمم كانت قد وافقت من حيث المبدأ على حق إنشاء دولة كوردية: "إذا كان مصير كردستان التركية قد ختم، فكان بإمكان الأكراد تغذية بعض الآمال من جهة الموصل التي كانت قد تحولت إلى السيطرة البريطانية. وكانت عصبة الأمم قد أوفدت لجنة تحقيق إلى هذه المنطقة للاطلاع على طموحات السكان الذين كانوا يعيشون فيها، وشدد التقرير على أهمية الشعب الكردي وخاصة بهذه التعبيرات (هذا الاقليم لم يكن أبداً جزءاً من العراق. وكان الأكراد يشكلون

أكثرية السكان. وهم ليسوا أتراكاً ولا عرباً ويتكلمون لغة آرية... ولا وجود لشعور وطني عراقي، ويوجد بين الأكراد وعي وطني متنام هو كردي بوضوح وليس عراقياً). وإذا كان لا بد من استخلاص نتيجة للدليل العراقي، فإنها تؤدي إلى النصح بإقامة دولة كردية مستقلة. ولم يكن هذا التقرير يثقل أبداً على تصميم الإمبراطورية البريطانية التي كانت تريد إبقاء هذه المنطقة في المجال العراقي، وقرر مجلس عصبة الأمم بالتالي في كانون الأول / ديسمبر 1925 ضم ولاية الموصل إلى العراق." (شانيولو وسياح، 2006، ص68) وهكذا ناقضت عصبة الأمم نفسها خلال فترة قصيرة وحققت رغبة بريطانيا، ووزعت أهم ما تبقى من (ميراث السلطنة العثمانية)، متمثلة بإيالة كردستان على ثلاث دول، وكانت حصة بريطانيا هي الأكبر بالمقارنة مع حصة فرنسا. في حين احتفظت تركيا بالأصل، وظلت تسيطر على القسم الأكبر من الكتلة السكانية الكوردية، وكذلك على جغرافيا واسعة تمتد من حدود إيران شرقاً إلى أواسط الأناضول في محيط أنقرة غرباً.

لقد طويت بعد سلسلة المعاهدات والصفقات الدولية صفحة كردستان الموحدة والمستقلة، ودخلت مجتمعاتها في حقبة جديدة من الصراعات السياسية، وظلت النخب الكوردستانية مصرّة على حقها في الاستقلال وبناء الدولة المستقلة. ولم يخرج عن هذا التوجه الوطني الكوردستاني العام كورد المناطق التي ألحقت بسلطة الانتداب الفرنسي في سوريا. سواء سكان السهول في الجزيرة الفراتية، أو مناطق غرب الفرات، وبشكل خاص منطقة كرداغ - عفرين شرق لواء اسكندرون وشمال غرب حلب. وكذلك سكان جبل الكورد في شرق اللاذقية وغرب سهل العمق¹²⁹. تنشطت وتحركت النخب القومية الكوردية وكأن كردستان لم تنقسم على أرض الواقع،

129 - منحتم السلطات الفرنسية بعض المكاسب والحقوق السياسية، خاصة تم تمثيلهم في البرلمان

إذ لجأ كثير من قادة الحركة التحررية الكردستانية من المناطق التي ظلت تحت سيطرة حكومة تركيا إلى مناطق سيطرة فرنسا في كل من دمشق وبيروت وحلب وقامشلي وكوباني (عين العرب)، حتى بلدة عين ديوار الحدودية على نهر دجلة. أعادت مطالبتها على مسامع القادة الفرنسيين، وبفضل هذا التوزيع تم التفاعل مع النخب الريفية المحلية في عشرات القرى التاريخية الكردية، وفي الحواضر الجديدة، وكذلك في العواصم بين مختلف الاتجاهات، والأوساط الاجتماعية الكردية الداعية إلى الاستقلال، حتى توافقت الآراء على تنظيم الصفوف للقيام بانتفاضة شعبية مسلحة جديدة ضد حكومة تركيا. وهذا ما تطلب إنشاء تنظيم سياسي وعسكري حديث، والذي ترجم بإعلان حركة خوبيون (الاستقلال) سنة 1928 في بلدة بحمدون بلبنان، بعد أن مهد لها قبل ذلك بوقت في ريف الجزيرة ومدينة القامشلي.

19-4 تأثير الحركة الكردية بالمشروع المركزي الكردستاني (خوبيون نموذجاً)

بعد تقسيم كردستان العثمانية، وتوزيعها على الدول الفاعلة الجديدة الثلاث (تركيا، العراق، سوريا)، لم تستسلم الحركة القومية الكردية، ولم تتوقف عن نشاطاتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية، لكن طبيعة التحالفات والاصطفافات كانت قد تغيرت، وارتسمت بحسب موازين القوى. ومن بين كل من بريطانيا وفرنسا، وجد قادة الحركة القومية الكردستانية أنفسهم أقرب إلى سياسات فرنسا، خاصة بعد حسم مصير ولاية الموصل وضمها للعراق تحت انتداب بريطانيا. ولم تكتف بريطانيا بضم ولاية الموصل، وطوي صفحة حق تقرير المصير للكورد، بل ضربت بقوة عسكرية مفرطة الحركات الاستقلالية في ذلك الجزء الكردستاني الذي ألحق بدولة العراق،

وسعت إلى دمج المجتمعات الكوردية في مملكة العراق الفيصلية - البريطانية. في الجانب الآخر وعلى النقيض من بريطانيا سعت فرنسا إلى كسب صداقة بعض قادة الحركة الاستقلالية الكوردستانية، الذين استقبلوا في مناطق الانتداب الفرنسي داخل سوريا كزعماء سياسيين وبمثابة دبلوماسيين ولجائين سياسيين في بعض الأحيان، وخاصة أبناء وأحفاد الأمراء من العائلة البدرخانية، وغيرها.

توزعت في تلك المرحلة قيادة الحركة القومية الكوردية ضمن أطر وتيارات متعددة: الأول، الاتجاه المقرب من فرنسا، الذي عمل على تجديد الثورات في الجزء الأكبر من كوردستان العثمانية، وكانت فرنسا تستخدمهم كورقة وكقوة مضافة لزيادة نفوذها في المنطقة، وخاصة في وجه تركيا. والاتجاه الثاني، تبلور لمقاومة الاستعمار الفرنسي في كل من المناطق الكوردستانية التي ألحقت بسوريا، وكذلك في مناطق بلاد الشام، وكانت تمتلك شعور مختلط قومي كوردي ووطني سوري - إسلامي. وعلى الأرجح كان هذا الاتجاه يتلقى الدعم والتأييد، بصيغة أو أخرى، من قبل أوساط تركية لموازنة الاتجاه الأول، ولتشكيل نواة قوة تركية - كوردية ضاغطة على فرنسا. تبلور هذا الاتجاه في عدة حركات، وترجمت في عدة معارك كانت أبرزها حركة إبراهيم هنانو، وحركة المريردين في جبل الأكراد لاحقاً، فضلاً عن حركة المقاومة بقيادة حاجو آغا في الجزيرة لفترة قصيرة، قبل الاتفاق مع الفرنسيين. وكذلك مقاومة أهالي منقار البطة (من شرق منطقة القامشلي وحتى نهر دجلة) للتمدد الفرنسي الذي تفجر بشكل قاتل دموي في قرية بيان دور شرق موقع مدينة القامشلي الحالي.

أما الاتجاه الثالث، فكان الأضعف من حيث مقاربة المسألة الكوردية من زاويتها القومية، وكانوا مؤلفين من النخب الحضرية ذات الأصول الكوردية في معظم مدن بلاد الشام وحلب، وعلى ما يبدو اقتصر موقفهم على التعاطف العام مع المسألة الكوردية،

لكنهم انخرطوا بحكم موقعهم التاريخي ومصالحهم الاقتصادية وعلاقتهم الاجتماعية في الحركات السياسية الوطنية السورية العامة، أو حتى القومية العربية، كما أشرنا إلى ذلك في الصفحات السابقة. وأبرز هذه العائلات: الأيوبي، وضاظا في دمشق، والبرازي في حماه... والزعيم الدواليبي في حلب، وغيرهم. لقد كانت فعالية هذه النخب كبيرة، وكان تأثيرهم عميقاً وواسعاً على المجتمعات الإسلامية أحياناً، وحتى المسيحية، إلى أن وصل العديد من الشخصيات المنتمين، أو الذين صنفناهم ضمن هذا التيار الثالث إلى ذروة السلطة في دمشق، بما فيها مناصب رئيس الدولة ورئيس الوزراء، وقد سبق ذُكرها.

انبثقت من بين أنصار هذه التيارات الثلاث العريضة حركة خويبون (الاستقلال)، كأحد أمهات الحركات القومية الكردية في الثلث الأول من القرن العشرين، كما تشكل امتداداً وإحياء لما سبقتها من الأحزاب والحركات، وكذلك الجمعيات السياسية التي أعلنت في ظل الدولة العثمانية. وتميزت خويبون عن سابقتها بعدة خصائص أبرزها راديكاليته، ووضوح هدفها في استقلال كردستان، لدرجة أن اشتقت اسمها من مصطلح الاستقلال نفسه، حتى باتت الحركة الاستقلالية السياسية القومية الكردستانية الأولى، ذات الأهداف الاستقلالية المعلنة والصريحة، لذلك وفي مناحات عدم تبلور الحدود السياسية، وعدم تمكن الكيانات الدولية المتشكلة في المنطقة من الوقوف على قدميها، أصر مؤسسو هذه الحركة على حق الكورد في إنشاء دولتهم القومية المستقلة، فاستقطبت تحت هذا العنوان العريض أغلب المؤمنين باستقلال كردستان، والداعين إليها، وكان معظمهم من القادة التاريخيين للحركة التحررية الكردية، سواء المقيمين سابقاً في المناطق التي تشكلت منها كياني سوريا والعراق، أم الذين ما زالوا داخل حدود جمهورية تركيا الجديدة. وانتقال الثقل القيادي إلى سوريا ولبنان كان لسبب واضح أيضاً،

تلخص في أن فرنسا قد احتضنتهم، كما بادر النشطاء الأرمن في دعمها ممثلين بحركة طاشناق.

تكمن أهمية خويبيون في أنها أم الحركات السياسية الكوردية المعاصرة، فهي التي أسست عملياً للفكر والحركات القومية الكوردية التحررية، على صعيد عموم كوردستان، في سوريا ومناطقها الكوردية على وجه الخصوص. لقد كانت في مرحلة المداولات والتأسيس بين سنتي (1927 - 1928)م في القامشلي، وأعلنت عنها في بحدون في لبنان، بمشاركة فعالة من الأرمن. سعت لتنظيم النخب القومية الكوردية واستجمعت القوى الكوردية التي تشتت في ظروف التقسيم والحروب، وانطلقت من كل من سوريا ولبنان لخلق بيئة ثورية جديدة، والتحشيد ضد الحكومة التركية، وذلك بدعم صريح من الأرمن وغير مباشر من الفرنسيين. لقد أثقل تبني المشروع القومي الكوردستاني المركزي كاهل مجتمعات كورد سوريا، ودفَعوا ضريبتها لاحقاً. لكن هذا المشروع نفسه منحهم كل هذا الدفع والروح المقاومة والحفاظ على الهوية القومية الكوردية.

الفصل العشرون

الحركات السياسية الاستقلالية الكوردية في الجزيرة الفراتية

(1930 - 1946)

20-1 من انتفاضة أكري إلى استقلال المناطق الكوردية في سوريا¹³⁰

لم تتوقف القيادات السياسية الكوردية عن المطالبة بحقوقها القومية، بما فيها حق السيادة السياسية، ولكن الجهة التي كانت تتوجه لها بالمطالبة كانت تتغير في خضم الصدامات، والصراعات بين القوى الدولية والمحلية التابعة لها. وفي ظروف كانت الحدود والحكومات تتغير بسرعة لم يشهده تاريخ المنطقة من قبل. فعلى سبيل المثال وجد أبناء وأحفاد أمراء جزيرة ابن عمر المطالبين بالاستقلال عن السلطنة العثمانية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر أنفسهم بعد الحرب العالمية، قد خضعوا لسلطات

130- تم استخدام مصطلح (كوردستان سوريا) السياسي الحزبي البرنامجي، لدى العديد من الأحزاب الكوردية، والنخب الثقافية، لتمييزه عن مصطلح الجزيرة الجغرافي، أو الجزيرة السورية المنطبع بهوية الدولة، ولكن للدقة العلمية المصطلح المطابق والمعبر علمياً وقانونياً عن حالة منطقة عفرين، ومناطق شمال شرق حلب، وكذلك سهول الجزيرة الفراتية، التي الحقت جميعاً بسوريا هو (الجزء الكوردستاني الملحق بسوريا). على اعتبار أن آخر انتماء سياسي - اداري لها أواخر المرحلة العثمانية: كانت جزءاً من اباله كوردستان العثمانية، وكانت تابعة طوال قرون من الزمن المديد لإقليم دياربكر فولاية دياربكر، وكذلك اماره بوتان. ثم جزء صغير منها كان تابعاً لسنجق زور. كما يظل مصطلح جنوب غرب كردستان دقيقاً وصحيحاً جغرافياً. لكننا نميل إلى استخدام مصطلح: المناطق الكوردية في سوريا، لتوافقه مع مضمون ومنهج هذا الكتاب العلمي الاجتماعي.

جديدة، وانقسمت أملاكهم وإمارتهم على ثلاث دول. فكان لا بد من تحديد الأهداف، وتنظيم الصفوف والتحالفات من جديد. لذلك سعت قيادات حركة خوييون، ومن بينهم أفراد من عائلة بدرخان بك، للعمل على تنظيم انتفاضة جديدة ضد تركيا الكمالية، بعد أن تم سحق كل انتفاضات المجتمعات الكوردية ضد السلطات التركية الجمهورية، وخاصة انتفاضة كوجكري 1921، وحركة الشيخ سعيد بيران سنة 1925. حتى باتت وظيفة خوييون الأساسية التمهيد للانتفاضة الجديدة، والتوسع تنظيمياً داخل كوردستان وخارجها. ووضعت خطة الانتفاضة قيد التنفيذ بعد استجابة أغلب القبائل الكوردية في مناطق شمال كوردستان الشديدة الوعورة. وكانت الظروف ملائمة في أغلب مناطق كوردستان. لذلك كلفت خوييون الجنرال إحسان نوري باشا (-1892 1976م)، بتنظيم تشكيلات عسكرية في آكري داغ. اتخذت جبال آارات نقطة ارتكاز لخطة الثورة. ونجحت خوييون في الاختيار، لأن الانتفاضة كانت قائمة أصلاً في آارات، فبعد أن طرد المقاتلون الكورد الجنود الروس من مناطق بايزيد وشمال جبل آارات، احتفظوا بأسلحتهم بما فيها المدافع. لكن بعد أن انقسمت الحكومة العثمانية، وقامت على أنقاضها الجمهورية التركية، لم يقدم الجنود من أبناء المنطقة لمصطفى كمال الولا، ولم يسلموا الأسلحة لقواته، لذلك قام الجنود الأتراك بعمليات تمشيط بحثاً عن السلاح، وعن زعيم الحركة برو حسكي، وبالتالي ولدت الثورة من قلب قرى آارات: "ثوار آارات قضوا شتاء عام 1926م في القرى بأحضان جبل آكري بأمان." (كلهور، 2008، ص18)

بمعنى أن خوييون نظمت ووجهت الانتفاضة، فهي كانت مشتعلة في سنوات 1926 1928م. وعندما لم يحقق الجيش التركي التقدم لجأت إلى الاستعانة ببعض الإقطاعيين وطلبت المساعدة من إيران. في هذه الأجواء تمكنت خوييون من القيام بعملية حشد كبير في

مناطق كردستان كافة، وبشكل خاص في المناطق التي ضمت إلى سوريا، وجمعت العديد من القبائل لمناصرة الانتفاضة، من منطقة عفرين غرباً وحتى نهر دجلة شرقاً. وعقد اجتماع للعشائر الكردية في الحسكة لتنظيم عملية الدعم المسلح. وقد نجحت في ذلك فقد توجه عدد من الزعماء الكورد مع قواتهم نحو الشمال، وعندما لم تتمكن المخافر الحدودية للحكومة التركية صدهم انسحبت من مناطق نصيبين وماردين. (رهش، 2000، ص7)

لا تأتي أهمية ثورة آكري من كونها شملت أغلب مناطق كردستان فحسب، بل من أن انخراط كورد سوريا لا يقل فيها عن كورد مناطق الشمال الخاضعة لتركيا، حتى تعمق تأثيرها، كونها وحدت مجتمعات عريضة وجمعت شمل اتجاهات سياسية مختلفة، وحررت مناطق واسعة، ثم رفع فيها العلم الكوردي: "رفرف العلم ذو الألوان الثلاثة لكوردستان الحرة فوق قمم آارات، وجبال الجزيرة، وبوتان، ومديات، وساسون، وغرزان، والأنحاء الأخرى من كردستان. (كلهور، 2008، ص28)

تدعم الوثائق البريطانية فكرة اتساع وتعمق وترابط الثورات الكوردية سنة 1927 الكوردية، التي شملت المناطق القريبة من حدود دولة الانتداب الفرنسي، وذلك بالارتباط مع ثورة آكري: "وصلتنا معلومات من مصدر رسمي عن حقيقة أن ثورة كردية خطيرة قد اندلعت في مناطق ماردين، تاشير، أوماركو، ديبكي. وهذه الثورة قامت بدرجة أكبر بكثير من العام الماضي، وسببت قلقاً جديراً بالاهتمام للسلطات التركية. وإن الجيوش والمدفعية والطائرات ترسل إلى مسرح الأحداث." ¹³¹ (البوتاني، 2008، ص194)

لم تنته انتفاضة آكري المسلحة الكبرى وتلك المؤازرة لها بسرعة، وقدمت الحكومة التركية كل الإغراءات، بما فيها إصدار قوانين

العفو، إلا أنها استمرت حوالي خمس سنوات، حتى تم القضاء عليها بتعاون إقليمي. وكانت محصلتها أيضاً خسائر بشرية ومادية كبيرة، لكنها وحدت القبائل والأطراف الكوردية، وتوجت دور خويبون السياسي الريادي عهدئذ، وزعزت الحدود التي لم تكن قد ترسخت بين سوريا وتركيا، فقد بقيت مخافر الحدود بين سوريا وتركيا خالية من الحرس لفترة طويلة.

بعد فشل الانتفاضة، عادت المخافر الحدودية التركية لتثبيت الحدود من جديد، وحراستها على طول خط الفصل بين المناطق الكوردية المجزأة بين فرنسا وتركيا، وعاد حراس الحدود إلى مواقعهم السابقة. إن تهرب فرنسا من دعم انتفاضة آكري الكبرى، نبهت قيادات خويبون إلى حقيقة سياسات السلطات الفرنسية المخادعة، واكتشفت درجة تعاونهم مع حكومة أنقرة. لذلك توجهت بشكل أكثر لسياسة واقعية تسعى إلى تأمين الحقوق الكوردية داخل المناطق التي تسيطر عليها فرنسا، والمزعم ضمها إلى دولة سوريا بشكل نهائي بل حاسم، حيث كانت فرنسا لا تزال تلبور حدود كيان دولة الانتداب، بنظامها السياسي المركزي وحدودها الخارجية.

2-20 مذكرة المطالبة بالإدارة الخاصة

تبلورت المطالب الكوردية، واتفقت على منح حكم ذاتي للمناطق الكوردية التي ضمت إلى سوريا، وأخذت مساراً عملياً في ظل مناوشات واحتكاكات مع التيار الدمشقي المركزي الداعي إلى دمج الجزيرة في الكيان السوري السياسي الجديد. ويبدو أن المطالب الكوردية تصاعدت بالتنسيق مع الفعاليات المسيحية، ولكن لم تستجب سلطة الانتداب لمطلب السكان بإنشاء إدارة ذاتية في الجزيرة السورية، بناء على المذكرة التي قدمها أكثر من مئة زعيم قبلي، ووجيه اجتماعي، وتاجر ورئيس طائفة دينية في حزيران سنة 1932.

فقد كتبت عريضة باللغة العثمانية أصلاً، ووجهت إلى المندوب السامي الفرنسي، حيث أرسلت إلى عصبة الأمم، وسلمت كذلك باليد من قبل كل من كاميران بدرخان، وحاجو آغا شخصياً في بيروت. كما يذكر الموظف الفرنسي Helleu الذي نقل العريضة إلى وزارة الخارجية في باريس أن موصلها استقبلوا بحفاوة، لكن في الوقت نفسه تم نصهم بالتصرف باعتدال وحذر، حيث إن سلطة الانتداب لن تستطيع التسامح مع أية قلاقل سياسية. لقد كان محتوى العريضة الموقعة من أغلب العشائر الكوردية والزعماء السياسيين وكذلك من رؤساء الطوائف المسيحية وزعاماتها العائلية، واضحاً وتطالب بإنشاء إدارة ذاتية في الجزيرة السورية في صيغة عرفت حينها بـ"إدارة خاصة" كوردية للجزيرة تحت حماية فرنسية، متخذين من مناطق الإدارة الذاتية التي أسسها الفرنسيون منذ عام 1922 في جبال النصريين ذات الغالبية العلوية، وجبل الدروز، منطقة سكن الدروز مثلاً لهم. (سافلسبيرغ وحاجو، 2007، ص76)

وهنا سنورد أبرز ما نصت عليه المذكرة:

1 - نحن سكان الجزيرة من مسلمين ومسيحيين، ننتمي إلى العرق الآري وإلى الأمة الكوردية، التي وبالنظر إلى تاريخها، أصلها، عاداتها وتقاليدها تشكل خصوصية كاملة وقائمة بحد ذاتها، وتشكل مقارنة بالسوريين في الداخل مجموعة متميزة.

2 - أسست الجزيرة قبل حوالي ست سنين بفضل الجيش الفرنسي الذي عمل على تحقيق الأمن... لكن وللأسف قامت الحكومة المحلية¹³² آنذاك بإرسال موظفين حكوميين لا يجيدون لغتنا وليسوا جزءاً من هذا الشعب البائس، ولن يستطيع السكان تحمل هذا الظلم... لقد أصبح الكثير من أخواننا ضحايا أبرياء للجشع غير المشروع لهؤلاء الموظفين، بل وصل الأمر حد زجهم في السجون.

132 - ويقصد بها حكومة دمشق في ظل انتداب الجيش الفرنسي

إن الموظفين شوفينيون، ولا يقبلون أن يأتي لاجئون ينتمون إلى قومية أخرى ويسكنوا في سورية، وهم في الغالب لا يخفون هدفهم بتنفيذ برنامج يضع نصب عينيه تصفية الأشخاص الذين لا ينحدرون من العنصر العربي في أول وقت ممكن.

3 - يأمل سكان الجزيرة بالعيش تحت حماية الشعب الفرنسي، أم الحضارة والتقدم والمدافعة عن الحقوق القومية... لقد فتحت الجزيرة من قبل خيرة جنود الجيش الفرنسي والمئات من المقاتلين الكورد الذين ضحوا بدمائهم في سبيل ذلك، وسيكون مصير هذه المنطقة الخراب والدمار إذا بقيت في قبضة الحكومة المحلية الجائرة، لذلك فإن ازدهارها وسعادة السكان ستتحقق إذا حظيت بإدارة خاصة. (سافلسبيرغ وحاجو، 2007، ص80)

ومن الملاحظ أن أي ممثل للقبائل العربية لم يوقع على العريضة، وكان ذلك بسبب ضعف وجودهم في الجزيرة من جهة، ورغبتهم في ترسيخ سلطة دمشق العربية من جهة أخرى. ويمكن الاستنتاج أن هذه العريضة مؤشر على تنامي الوعي القومي الكوردي، والسياسي الذي أثمر عن هكذا تحالف عريض بين الكورد وسائر القوميات الأخرى، خاصة التي تدين بالمسيحية. وهي في الوقت نفسه تؤرخ لبداية رفض المجتمعات الكوردية الانضمام إلى دولة سوريا ذات التوجه العروبي المركزي.

20 - 3 مؤتمر قرية توبز

ساهم فشل الانتفاضة الكوردية المركزية الداعية إلى استقلال كوردستان الشمالية إلى جانب عوامل أخرى في بلورة التيار الاستقلالي الكوردي، ودفعه لممارسة سياسة جديدة تجاه السلطات الفرنسية. كما ساهم بروز اتجاهات سياسية تستهدف الوجود الكوردي، وتتخوف من مخزونه البشري، والتي توجهت عملياً إلى

معاداته، وكذلك استهدفت تحالف الكورد مع مجتمعات وأوساط مسيحية في سوريا، في تفاقم المسألة القومية، إذ سعى التيار العروبي - الإسلامي الصاعد إلى التعامل مع الكورد والمسيحيين وكأنهم دخلاء ومهاجرون، معتبرين كل مناطق سوريا، وكأنها كانت ملكية تاريخية لأجدادهم العرب، في عملية استنهاض شعبي غراثزي للأحداث التاريخية، وبالتالي الإغراء بأنه قد حان وقت التوريث. ومن جانب آخر باتت عمليات دمج الكورد والمجتمعات المسيحية صعبة من قبل المجتمعات العربية التي لم تكن مجتمعات لأكثرية عديدة، ولم يعد مشروع الدولة السورية قادراً على ابتلاعهم، لأنها كانت هشة أصلاً، وفي طور التشكل تحت سلطة الانتداب الفرنسي، لذلك تصاعدت ردود الفعل تجاه دور الكورد والأرمن والمسيحيين، وانعكس ذلك على مواقف كثيرة، وثقت أغلبها في الصحافة المحلية، حتى مهدت هذه السياسات النخبوية العروبية والإسلامية للتأسيس لحالة تخوف مما اصطلح على تسميته لاحقاً في السرديات التاريخية والسياسية السورية بأنهم (أقليات). كما أن سوريا باتت تتجه نحو المركزية وإلغاء الكيانات الفدرالية الطرفية بالنسبة لدمشق، تلك التي تشكلت في المرحلة الانتقالية بين مرحلة انهيار الدولة العثمانية وولادة سوريا الحديثة، إضافة إلى أسباب أخرى دفعت لزيادة تخوف مجتمعات الأطراف نفسها أي (الأقليات) من المستقبل في سوريا.

وعلى اعتبار أن هذه (الأقليات) شكلت الأغلبية المطلقة لسكان مناطق شرق الفرات، وشمال حلب وغربها التي ألحقت بسوريا. كما لم تكن العديد من القبائل العربية قد عبرت نهر الفرات إلى الجزيرة، ولم تكن قد انزاحت نحو مناطق الشمال في السهول المحاذية لحلب عهدئذ. فقد اتفقت هذه المجتمعات المحلية على مطالب محددة، وأهداف سياسية يجب اتخاذها اتجاه المركز. وخاصة في الفضاء الاجتماعي الذي تشكل طوال العشرينيات من

القرن العشرين في مناطق الجزيرة، لأنها لم تكن بعيدة عن بعضها ثقافياً وجغرافياً وحتى لغوياً، لدرجة أن كانت الأغلبية من الطوائف والإثنيات المسيحية تتحدث باللغة الكوردية في مجتمعاتها وداخل أسرها أيضاً، كلغتهم الأم أو كلغة سائدة تاريخياً في مناطقهم. تشكلت بيئة التفاهم هذه خارج سيطرة السلطة التركية، فالاستقرار والعمل في ظل الحكم الفرنسي لسنوات أعاد الثقة بين هذه المكونات، وسادت ثقافة المحبة والتعايش، المرافقة للعمل والإعمار وإحياء الأرض البور. مما تهيأت الظروف للمطالبة بحقوق سيادية لهذا المجتمع الذي تفتح بأبعاد وطموحات جديدة. ازدادت سوية التفاهم بين أطرافها العشائرية والريفية والحضرية حتى توافقوا على الانتماء لقومية واحدة شكلاً، أو على الأقل ترجيح أصل واحد لهم جميعاً، وإن لم يكن هنالك سند علمي لهذا الانتماء المفترض، والذي تمثل في الادعاء بأنهم جميعاً من أصل آري كوردي. كما ورد في العريضة التي قدمت للفرنسيين ولعصبة الأمم المتحدة من قبل وجهاء الجزيرة.

لقد شكل اجتماع - مؤتمر قرية توبز في ريف عامودا الخطوة العملية الشعبية الأولى في هذا الاصطفاف السياسي الجديد. وذلك في أواخر حزيران 1937، حيث عقد بقيادة حاجو آغا بصفته القبلية وكقيادي في جمعية خوببون مؤتمر شعبي واسع الطيف في قرية توبز، التي كانت تعود ملكيتها إلى عبيدي آغا زعيم قبيلة مرسيني الكوردية غرب مدينة القامشلي. وعلى الأرجح عقد هذا المؤتمر لسببين رئيسيين، الأول لترتيب الوضع الداخلي في الجزيرة وبلورة المطالب الكوردية، والسبب الثاني، هو مبايعة الشيخ محمد عبد الرحمن رئيساً لعشيرة طي بدلاً من منافسه حسن السليمان الذي تبناه المحافظ رئيساً للعشيرة. إن سعي المجتمعين لإضفاء الشرعية على محمد عبد الرحمن، انبثق من زاوية أن عشيرة طي هي أساس عرب الديرة، وأقرب القبائل العربية إلى الكورد والمسيحيين معاً.

وقد نتج عن الاجتماع صيغة تهديد للحكومة بالعصيان المسلح ما لم تقم بعزل المحافظ بهجت الشهابي وقائمقام القامشلي ظافر الرفاعي، وقائد الدرك عبد الغني القضماني، والشخصيات الثلاث كانوا من غلاة القوميين العرب، المعادين للمجتمعات المحلية بحسب أغلب المصادر.

وأثر عدم الاستجابة لهذا الطلب وغيره من المطالب، قامت حركات كردية وكذلك مقاومة منظمة ضد سلطة الانتداب الفرنسي في الجزيرة السورية، ودخلت مناطق شرق الفرات عموماً، ومناطقها الشمالية ذات الكثافة السكانية في منعطف سياسي جديد، كما واجهت تعقيدات كثيرة، سنتوقف عند أهم أحداثها للاختزال.

هذا وقد فسر كل باحث هذا المؤتمر من زاوية قراءته للأحداث، فالأستاذ صالح هواش المسلط، فسرها على ضوء ثنائية وطني سوري/ وموالي لفرنسا... كما أعطى الباحث جمال باورت لها بعداً مؤامراتياً فرنسياً قديماً من خلف البحار، دون الانتباه إلى طموحات وحاجة المجتمعات المحلية إلى الحريات والحكم الرشيد، وعدم الرغبة في الانتقال من ظل حكومة مستبدة إلى ظل أخرى: "في أواخر حزيران/ يونيو 1937 وطردها مع سقوط بلوم من جهة، وخطة هنتزنغر في جعل حركات العصيان الإثنية الطائفية والمناطقية تظهر كأنها عفوية، عقد قادة الحركة في الجزيرة بقيادة حاجو آغا، رئيس عشائر الهويركية وعضو قيادة جمعية خويبون مؤتمراً في قرية طوبز..." (باروت، 2013، ص434)

جاء مؤتمر توبز كحلقة في سلسلة طويلة من الاجتماعات الصغيرة في المدن والأرياف، ولم ترتبط بشخصية أو أكثر من الوجهاء الكورد والمسيحيين، وإنما عبرت عن مطالب نخبوية وشعبية عريضة ترفض التبعية للحكم العربي في دمشق، وتطالب بحكم ذاتي، أو صيغة أخرى تبقى في ظل الانتداب الفرنسي.

تتصادم الهويات والمطالبة بالحقوق القومية الكوردية

1-21 صراع الهويات وسياقات تعويم الأقلية السياسية العربية في سوريا

إن عبرنا بدقة عن أحوال دولة سوريا التي تشكلت عبر مخاض طويل تحت سلطة الانتداب الفرنسي، وبمساعدة تأسيسية بريطانية، فضلاً عن متابعة تركية حثيثة لمآلات هذه الدولة الجارة، والعدوة في الوقت نفسه، تتكشف خيوط شبكة الصراع وطبيعته، والذي كان في المقام الأول على هوية سوريا، ومن ثم على بنيتها وتكوينها الثقافي والقومي، وبالتالي درجة سيادتها واستقلاليتها وعلاقتها مع الجوار، فالحركة الاستقلالية والإصلاحية العربية التي واجهت العثمانيين، كانت ذات جذور وعواطف تعبوية عروبية، في حين تجاوزت طموحات عائلة الشريف حسين عبر دعم وإنعاش فكري ومالي وسياسي بريطاني لطموحات النخب العربية في بلاد الشام ولبنان وفلسطين، لتصل إلى ذرى إحياء الماضي العربي الإسلامي، متمثلاً بصيغة جديدة للخلافة الإسلامية، مما سبب هذا التوجه منذ البداية تحفظ النخب المسيحية، وعبرت عن رغبتها الدائمة في التخلص من عبء الحكم الإسلامي، في حين أن معظم الأوساط الاجتماعية من أبناء الشعوب

المنضوية تحت حكم السلطنة العثمانية، وخاصة بقايا المجتمعات التي تبلورت في ظل حكم المماليك والعثمانيين لم تكن تميل إلى الانتقال إلى حكم عربي مباشر، وبالتالي ولد مشروع دولة سوريا وهي تحمل معها بذور التوجس والصراع على الهوية العامة لهذه الدولة، وكانت موضوع خلاف بين أطرافها ومجتمعاتها، تلك الجهات التي لم تكن يوماً مصطفة ومدفوعة إلى الاتحاد بهذا الشكل الوثيق ضمن رقعة جغرافية واسعة، والتي تضم مجتمعات شديدة التباين والتنوع.

دارت دورة التاريخ السوري بالتوافق مع الصراع على الهوية، والحقيقة أن غالبية المكونات السورية من علويين ودروز وطوائف مسيحية، وكذلك الكورد والتركمان والشركس، إضافة إلى الروم والأرمن لم يكونوا مقتنعين ولا مستوعبين فكرة عروبة سوريا، تلك الفكرة السياسية التي لم تكن رائجة، وإنما كانت تترجم عملياً في حكم النخب العربية، هذه النخب التي لم تكن قد تظهت في حالة (الأغلبية) وظلت في حالة أقلية غير مهيمنة ولا فعالة. فإذا أخذنا كامل مساحة مشروع دولة سوريا عهدئذ. من المفترض لأي بحث موضوعي علمي، يعتمد الوثائق والأرقام، وهي غير متوافرة على أية حال، وأن يدرس تكوين المجتمعات السورية أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، يصل إلى نتيجة بأن العرب الأقحاح كانوا أقلية، وأن مجموع مجتمعات ما عرفوا (بالأقليات) كانوا هم الأكثرية، ولكنها أيضاً أكثرية غير موحدة، وغير منسجمة. وبينهما لم تكن المجتمعات المستعربة قد حددت خياراتها الثقافية - السياسية بوضوح. ولكي نتصور أبعاد المسألة عهدئذ، ينبغي تلمس الفارق الجوهرى بين من كان يتكلم العربية أو أجادها من النخب الحضرية، وخاصة في المجتمعات المسيحية، وبين من هو عربي الأصل والثقافة، وبالتالي من كان يمتلك الوعي السياسي لينحاز إلى الفكر القومي العربي الذي كان نخبياً وجنوبياً عهدئذ. لكل هذه

الاعتبارات ينبغي الافتراض أن العملية التأسيسية تلخصت في صعوبة تعميم الهوية الأقلية السياسية المؤمنة بالقومية العربية على كل سوريا.

ما أود أن أرحبه أن هوية سوريا العربية فرضت في ظروف عاصفة، وجاءت في سياقات الحرب العالمية الأولى وعلى ضوء نتائجها، وحسب توازناتها، وشيدت على إرث مغانمها. ولم يكن هنالك خيار آخر لطي صفحة الحكم العثماني، وتجاوز عتبة الثقافة العثمانية الإسلامية بسهولة. ولقد ترجمت فرض هذه الهوية بشكل واضح وواقع في استقدام أحد أبناء الشريف حسين من الحجاز مع كوكبة من الفرسان العرب البدو، بدعم صريح وقوي من الحلفاء وخاصة بريطانيا، وتنصيبه ملكاً على دولة سوريا في ظل حماس وتهليل التيار العروبي النخبوي الصاعد. وكانت عملية الحكم تفصح عن دلالات سياسية وثقافية وأيديولوجية صريحة: وهي أن الحكم يكون لعربي من عائلة تنسب إلى النبي محمد، لتحقيق قيمة أيديولوجية وسياسية مضافة ضد العثمانيين وسلطنتهم الدينية - الإسلامية. وتطلب ذلك العمل إضفاء السمة العربية على كل بلاد الشام. وقد عبر حكم فيصل على الرغم من بعض نوازعه الليبرالية عن رغبة عربية - إسلامية في حكم ولجم، وربما اضطهاد المجتمعات المسيحية التي هي أصل، وأساس مجتمعات سوريا وبلاد الشام عبر التاريخ.

في هذه المناخات التي باتت فيها تتبلور الصراعات على الهوية الجامعة للدولة من جهة، وتتصاعد رغبة المجتمعات المحلية، مجتمعات الشعوب الراسخة في سوريا في التعبير عن نفسها، والمطالبة بحق الحكم المحلي والسيادة على مناطقها، وبالتالي عدم الخضوع لسلطة مركزية جديدة وغريبة عنهم، استمرت القلاقل والصراعات السياسية في الكثير من مناطق سوريا، إلا أن أشدها قوة ووضوحاً كانت في الجزيرة.

من العوامل التي أعطت للجزيرة موقع الريادة في المطالبة بالحكم المحلي أو الاستقلال، هو تشكل وتبلور ملامح مجتمع مدني جديد مطلع ثلاثينيات القرن العشرين في الجزيرة العليا، مجتمع سياسي وإداري جديد، مجتمع هو في الأساس امتداد للمجتمعات الراسخة في كوردستان العثمانية عموماً وفي ولاية ديار بكر الكبرى على وجه الخصوص. لقد تحققت هذه الانعطافة المجتمعية السياسية بفضل التقارب بين الكورد الطامحين للتحرر القومي والاستقلال منذ قرون، والمتخوفين من الهيمنة العربية والارتباط بعاصمة بعيدة وجديدة هي دمشق، والمجتمعات المسيحية التي انزاحت نحو هذه المناطق من مناطق قريبة لتخرج من تحت هيمنة الحكم التركي، وتستظل بالحكم الفرنسي. لقد تشابك التخوف القومي الكوردي وتفاعل مع التخوف المزمّن في المجتمعات المسيحية من الحكم الإسلامي، تلك المجتمعات التي عانت في ظل الحكومات والإمارات الإسلامية كل أصناف الاضطهاد، وظلت منكفئة على ذاتها طوال قرون من الزمن المديد. في المحصلة تم تشكيل حلف سياسي جديد وفعال. ونفترض أنه في الحالتين، سواء غضت سلطة الانتداب النظر عن هذا التوجه، أو شجعتهم، فالتحالف الكوردي - السرياني المسيحي العريض كان سيحدث، لأن المجتمعات المسيحية بكل طوائفها اتفقت لأول مرة على المطالبة بحقوقها السياسية والسيادية قبل الدينية. وهي في الواقع لم تكن مجتمعات مهاجرة بالمعنى الدارج للكلمة، وإنما مجتمعات محلية انزاحت كليومترات قليلة لتستقر في ظل حكومة الانتداب. فمن زاوية دقة التصنيف، الانزياح أو الهجرة، سواء قلت مسافة النزوح او كبرت فهم كأفراد وعوائل لم يغادورا حدود ارض الولايات العثمانية السابقة، ولم يخرجوا من جغرافية كوردستان العثمانية، بل إن القوانين والاتفاقيات الثنائية والدولية ظلت لفترة تعطي حق إعادة التوضع والاستقرار على طرفي الحدود، لذلك كل الحملة والصخب الذي أثير ضد الهجرات المسيحية كان ذا خلفية

دينية وقومية ضيقة. بصرف النظر عن مدة استقرار العديد من العائلات الحضرية في بلدات الجزيرة العليا الناشئة، فقد تشكل هذا العقد الاجتماعي الجديد، وتبلور ذلك الحلف السياسي في سياق المطالبة بحكم محلي صريح لا يخلو من نزعات استقلالية (وصفت في السرديات العربية الحزبية والأيديولوجية الرسمية بالانفصالية)، لأن الحديث عن الانفصال قبل أن تتشكل الدولة السورية، وقبل وجود عقد سياسي أو رابط دستوري بين مجتمعات أطراف سوريا هو محض ادعاء، ومزايدة سياسية - أيديولوجية سابقة لأوانها، وكذلك بنفس القدر، كان الحديث عن الوطنية التي لم تكن موجودة إلى في مخيلة منظري الدولة العربية المركزية الصلبة ذات اللون والعرق الواحد، افنقر إلى المشروعتين التاريخية والقانونية.

لذلك سنتناول الحركة الاستقلالية في الجزيرة خلال سنوات 1930 - 1940 عبر عدة محطات، للتذكير، والتأكيد على أن هذه الحركات قد نشأت في بدايات تشكل سوريا المعاصرة، واستمر رفضها للنظام السياسي حتى القرن الحادي والعشرين، وإن مرت هذه الحركات المعارضة عبر محطات عديدة وتنوعت أهدافها، حيث لم تقتصر على مناطق شرق الفرات، بل شملت مناطق أخرى، حتى توجت جهودها المطالبة والسياسية بثنبيت النظام الفدرالي في سوريا قبل استقلالها. وكتقييم عام عبر نظرة شاملة للمشهد السياسي في سوريا طوال تاريخها منذ أواسط القرن العشرين، يمكن الاستنتاج أن معظم معضلات سوريا السياسية قد تفرعت عن فرض هوية قومية موحدة، وتجاوز الخصوصية المحلية بقرارات فوقية، وخاصة تبني النظام المركزي وإلغاء صيغتها الاتحادية الفدرالية الأولى.

2-21 من المطالبات السياسية إلى العصيان المدني

تطورت الأحداث السياسية في مناطق الجزيرة وتصاعدت، وكانت

عمليات الاحتجاج تعبر في الجوه عن رفض ضم المناطق الكوردية، والأقسام المقطعة من كردستان العثمانية إلى دولة سوريا، بصرف النظر عن إشكالية العلاقة مع سلطة الانتداب، إلا أن ما اتضح وعبرت عنه النخب السياسية الكوردية والمسيحية وقسم من زعامات القبائل العربية، تلخص في عدم رغبتها في ضم الجزيرة إلى دولة سوريا، وكانت متفقة على نيل حكم ذاتي في الجزيرة. هذا ما تم تناقله جيلاً بعد آخر، وتم توثيقه واستنتاجه من أكثر من مصدر، لأن مطلب السيادة السياسية لم يكن غائباً عن أهداف وطموحات هذه الحركات. وإن سرد كل التفاصيل والمحطات والأحداث ذات الصلة، يبعد دراستنا التاريخية - الجغرافية عن هدفها الرئيس، ولتجنب إغراق الكتاب بهذه التفاصيل، سنورد فقط عدداً من المحطات والأحداث.¹³³

وصل نشاط الحركة الاستقلالية إلى الذروة، فتحوّلت لسبب أو آخر إلى انتفاضة وحركة عصيان مدني كبيرة في محافظة الحسكة سنة 1937، تم خلالها قطع الاتصال مع العاصمة دمشق وخطف المحافظ، وتم الاستيلاء على الثكنات العسكرية، وكانت الانتفاضة بقيادة حاجو آغا زعيم قبيلة "ههفيرا" الكبيرة التي تضم المسلمين

133 - لقد فصل وأسهب الباحث محمد جمال باروت في أحداث الجزيرة إبان مرحلة الانتداب الفرنسي، في كتابه التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية. وأغرق الفارئ بسيل من التفاصيل والأحداث، وعلى الرغم من انحصاره للسردية الحكومية، والتي تعاني من هاجس الهجرات التاريخية، وحاولت ان تثبت أن قسماً كبيراً من سكان الجزيرة كانوا (مهاجرين) من تركيا، دون أخذ سياقات رسم الحدود، وتقسيم الأقاليم وعمليات الضم والانتزاعات السكانية والتموضع العمراني الجديد، ومستلزمات انشاء مراكز إدارية جديدة بدلاً عن تلك التي ظلت شمال خط القطار - خط الحدود الذي تم الاتفاق النهائي عليه. لم يأخذ الباحث كل هذه العوامل بعين الاعتبار، وفضلاً على ذلك، لم يكن قد درس تاريخ الجزيرة الفراتية وولايته ديار بكر وطب بشكل كافٍ، إذ لم يتعمق في معرفة متغيرات الجغرافية التاريخية لإقليم الجزيرة الفراتية، ولا على تفاصيل تاريخها المديد. في المحصلة لم يوفق في الخوض في الجانبين المجتمعي والتاريخي. وهذا ما بينته له عندما كان الكتاب مازال فكرة، وثناء قراءة بعض الفصول، وفضلت ان يتطرق لتاريخ الحركات السياسية في الجزيرة إبان عهد الانتداب الفرنسي فقط، تجنباً للتعميم. في محصلة لم يوفق في الدراسة من جانبيها المجتمعي والسكاني، وكرر نفس الأخطاء المسكونة بهاجس ايدولوجي مأسطر في أن حدود سوريا تصل الى جبال طوروس، وعد مجتمعاتها الأصلية مجتمعات مهاجرة. وعلى الرغم من انحصاره السياسي والتصور المسبق لحركة المجتمعات في الجزيرة. سنعتمد على الكتاب في القسم المتعلق بفعاليات مرحلة الانتداب، وذلك لأنها مازلت تشكل الرواية الأكثر تماسكاً والسردية التي تتضمن معلومات وأفية، وبصرف النظر عن المصطلحات الأيدولوجية المنحازة التي استخدمها، كالمتمردين والانفصاليين وغيرها، وبعض الأرقام غير المؤكدة، بل المفبركة عن الهجرات المفترضة.

والمسيحيين، ومركز انتشارها الرئيس منطقة طور عابدين وسهول الجزيرة العليا شرق مدينة القامشلي. وانتعشت الانتفاضة بدعم كبير من زعيم الحلف القبلي الملي محمود بك ابن إبراهيم باشا، الذي كان يدعم التحالف الكوردي المسيحي، وكان يقود في الأصل تحالفاً كوردياً عربياً، ليتشكل حلف سياسي عريض لأغلبية سكان الجزيرة، إذا أخذنا في الحسابات وجود قبائل عربية ذات ثقل بشري داخل الحلف الملي. لقد كان الحلف في طور التبلور في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أن الانتفاضة قد تأخرت. في المحصلة وقف مع حاجو آغا وباقي الزعامات الكوردية الغالبية الساحقة من سكان المحافظة الكورد، وأغلب الطوائف المسيحية، وبنات عمر ممثلي حكومة دمشق في الجزيرة مسألة وقت، لذلك تم استدعاء مسؤولين من العاصمة ورفعت مذكرات بالأحداث، كما جاء السفير السامي الفرنسي إلى الحسكة والقامشلي. واطلعوا على مطالب الأهالي التي كانت تتلخص في: تقليص سلطة العاصمة دمشق، ومنح استقلال ذاتي للجزيرة وأن يكون المسؤولون الحكوميون من أبناء الجزيرة. وإعطاء محافظة الحسكة خصوصية محلية كوردية ومسيحية: "بدأت حركة العصيان رسمياً، في السابع من تموز/ يوليو 1937 بقيادة كل من الياس مرشو وبدي قريو. هاجمت ميليشيا مرشو دار الحكومة، استسلم الدرك، وأرغم مرشو كل دركي على أن يقبل قبل مغادرته الحسكة يدي حاجو آغا. وشكل ذلك كلمة السر في بدء حاجو آغا تنفيذ دوره في حركة العصيان. حدث الشيء نفسه تقريباً في القامشلي، أما في مديريّات رأس العين وعين ديوار وديرونا آغي¹³⁴، فقد طرد المسلّحون الموظفين ومدراء النواحي، فاضطر هؤلاء للجوء إلى العشائر العربيّة الموالية للحكومة في هذه المناطق." (باروت، 2013، ص437)

134 - بلدة تقع شمال غرب رميلان، كانت مركز ناحية ألبان منذ العهد العثماني. نقلت مركز الناحية منها إلى تل كوجر، ثم عرب اسمها إلى (دير غصن). لتراجع بعد ذلك إلى قرية كبيرة حالياً.

استمرت الاشتباكات لأكثر من عشرة أيام ولم تعد سلطة الحكومة المركزية موجودة في الجزيرة، حيث اختفت السلطة الحكومية المحلية ممثلة بالمحافظ وقائد الشرطة، على الرغم من تفاوت حدة الانتفاضة في وجه السلطات المحلية، وهروب محافظ الحسكة بهجت الشهابي¹³⁵: "لجأ الشهابي إزاء ذلك إلى قوات دهام الهادي رئيس عشيرة شمّر الخرصة ورئيس فرع الكتلة الوطنيّة في الجزيرة لتحطيم العصاة، لكن المنتفضين تمكّنوا بقيادة منافسه التقليدي ميزر عبد المحسن رئيس شمّر الزور وحلفائه الهويركيين من ردّ هذه القوّات ودحرها. ففر الشهابي ومعاونوه إلى دمشق." (باروت، 2013، ص438)

لم تتوقف الاشتباكات، بل توسعت حتى توّلى الجيش الفرنسي مهمة حفظ الأمن في شهر تموز سنة 1937. وتقدمت عملية تأمين البديل لسلطة دمشق، وتأسيس سلطة محلية حتى ترتقي إلى حكومة تحت إشراف عصبة الأمم، وتبقى في ظل الانتداب الفرنسي: "شكّل المنتفضون تحت مظلة الجيش الفرنسي في كلّ منطقة من المناطق التي سيطروا عليها باستثناء الدرباسية وعامودة "لجاناً لإدارة شؤونها"، لكلّ منها خاتم رسمي للتوقيع على الإنذارات وجوازات المرور وحلّ النزاعات المدنيّة. وكان مقرّ اللجنة المحليّة في الحسكة في باحة كنيسة الأرمن الكاثوليك. وتحولت مطالب المنتفضين من تغيير الموظفين الذين عيّنتهم الحكومة، واستبدالهم بموظّفين محلّيين إلى رفع مطالب للمفوضيّة العليا والحكومة، والاستعاضة عنهم بموظّفين محلّيين، وإلى رفع مطالب للمفوضية العليا والحكومة بوضع نظام خاص للجزيرة بموافقة عصبة الأمم، وبقاء الجيش الفرنسي في الجزيرة،

135 - بهجت الشهابي شخصية عسكرية، وكان ضابطاً عثمانياً، تحول الى الجمعية العربية الفتاة سنة 1919، عرف بمواقفه الشوفينية المعادية لغير العرب.

وبقاء الجزيرة تحت الانتداب الفرنسي." (باروت، 2013، ص 438) ¹³⁶ كان السكان منقسمين بين معارضين للحركة الاستقلالية ومؤيدين لها، وتعد مسار الحركة، واصطدمت بشكل خاص مع دهام الهادي شيخ قبيلة شمر، ومن تحالفوا معه، تحت ما سمي بالخط الوطني، وهو تعبير إن لم يطلق على الأرجح في مراحل الانتفاضة، وقد سوق من قبل منظري حكومة دمشق فيما بعد، لأن مواقف المعارضين للانتفاضة كانت ذات طابع إسلامي. ويعد موقف الشيخ دهام الهادي المعارض للانتفاضة انقلاباً على نهج زعامة عشيرة شمر التي تحالفت تاريخياً مع الكورد، واستقوت واستظلت بإمارة بوتان منذ أواسط القرن التاسع عشر، حيث كان قد تقدم قسم من قبيلة شمر من محيط بغداد نحو غرب الموصل بناء على طلب بدرخان بك، وتعهدت كل من قبيلة العُبيد وشمر في تقديم الدعم لبدرخان إثر انتفاضته الكبرى ضد العثمانيين سنة 1847م. ويبدو أن موقف قسم من زعامات شمر قد تغير بعد انقلاب موازين القوى ضد الكورد، إثر تقدم الإنكليز واتخاذ البدو حلفاء لهم، وتفكك إيالة كوردستان العثمانية، ومن ثم نشأت شمل القوى القبلية الكوردية الضاربة في بوتان وبهدينان والموصل.

3-21 تبلور هدف استقلال الجزيرة وتدابيره

شكّلت حكومة دمشق في شهر تموز سنة 1937 لجنة حكوميّة سورّيّة- فرنسيّة للتحقيق في أحداث الجزيرة السياسية، لكنها وجدت المنتفضين متمسكين بشروطهم، فقّر وزير الداخلية سعد الله الجابري أن يتوجّه في 20 تموز بنفسه إلى الجزيرة لتسوية المشكلة، ولكنّ المنتفضين رفضوا استقباله وشكّلوا حواجز مسلحة لمنعه

136 - اعتماداً على خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعي السوري في مذكرته بعنوان: ماذا في الجزيرة سنة 1937

من الدخول إلى الحسكة. أغضب موقف المنتفضين المفوضيّة الفرنسيّة، وجه المفوض السامي الفرنسيّ دومارتيل بنفسه في 21 تموز 1937 تحذيراً شديداً للهجرة للمنتفضين، بالإقلاع عن مطالبهم الانفصاليّة، وبأن حقوق الأقلّيات مكفولة بحسب الدستور، وأنه يرفض أن تخرج حوادث الجزيرة عن "صفتها المحليّة" إلى مطالب "الاستقلال الموضعيّ" و"تعيين" حاكمٍ فرنسيّ تحت حماية الجيش الفرنسيّ، وأن المفوضيّة ستقاوم كلّ حركة "استقلال موضعيّ". (باروت، 2013، ص440)

وعلى الرغم من ذلك شكل المنتفضون لجاناً محلية لإدارة الجزيرة، وكذلك أعلنوا عن "اللجنة التنفيذية في الجزيرة"، التي ترجمت مطامحهم المحلية في إدارة شؤونهم والتخلص من الشخصيات التي تمثل حكومة دمشق: "كانت هذه اللجنة المحليّة مؤلّفةً من إلياس مرشو "أرمن كاثوليك" وبحدي قريو (رئيس بلدية الحسكة- سريان أورثوذكس) وحاجو آغا (كردي-هويركيّة) وعبد العزيز المسلط (عرب الجبور) وميزر عبد المحسن (عرب شمر الزور)، وميشيل دوم (رئيس بلدية القامشلي- سريان كاثوليك). وتولى طاهر المارديني أحد رجال حاجو آغا المنقّفين نسبياً سكرتاريّة اللجنة. شكل ذلك اعترافاً بمكانة حاجو آغا في قيادة حركة التمرد وتصدرها. وكان العمل جاداً من أجل قيام حكمٍ ذاتيّ كرديّ - مسيحيّ في الجزيرة. (باروت، 2013، ص441)

لقد انقسمت الجزيرة نسبياً، وتشكل صدع واضح بين الكورد وحلفائهم المسيحيين المطالبين بالاستقلال من جهة، والعرب الذين كانوا أقلية لكنها كانت مسنودة من التيار الديني الكوردي، وعدد من العشائر الكوردية التي لم تنخرط في المشروع الاستقلالي. وقد نقل جكرخوين¹³⁷ صور وروايات عديدة عن تلك المرحلة التي

137 - اسمه ملا شخيموس حسن (1903-1984)، وقد لقب بجكرخوين، سياسي وشاعر كوردي، كان له دور ريادي في حقلي التنوير والحركة السياسية القومية الكوردية، والشبيوعية.

كان منخرطاً في تيارها الاستقلالي بقوة؛ فقد شخص سمة تلك المرحلة على شكل انقسام قومي وصراع بين التيارين، ويبدو أن سرديته كانت قريبة من حقيقة ما جرى: "انقسم الناس في الجزيرة إلى تيارين: التيار الكردي والتيار العربي. كان يتزعم التيار الكردي حاجو آغا، كما كان يتزعم التيار العربي الشيخ دهام الهادي. وكما كان بعض العرب يقفون إلى جانبنا، كذلك كان هنالك بعض الكرد يقفون إلى جانب العرب، أما المسيحيون فكلهم كانوا إلى جانب الأكراد، وكانت فرنسا تساعدنا. كما أن الحكومة السورية العربية كانت تقف إلى جانب العرب. أما الديريون والجاغان كانوا حلفاء أعدائنا" (جكرخوين، 2000، ص252)

بصرف النظر عن التداخل والتشويش في الرؤية السياسية، وتدني الوعي السياسي والقومي الكوردي، إلا أن النخب التي كانت تقود الانتفاضة المطالبة بالاستقلال كانت تمتلك رؤيا واضحة لنيل الحقوق القومية الكوردية: "في الحقيقة كان هدفنا أن ينال الأكراد في سوريا حقوقهم القومية والإنسانية." (جكرخوين، 2000، ص252) على الرغم من ضعف النقل السكاني لعرب الجزيرة عهدئذ، وكذلك هشاشة تحالفهم تحت قيادة بدوية لشمر الجربا، إلا أن المشروع العربي، وتداخله مع المشروع الوطني السوري الداعي إلى تشكيل دولة مركزية كان يتقدم، حيث انتقل المشروع إلى مرحلة التطبيق العملي، ليس بدعم من حكومة دمشق الضعيفة فحسب، وإنما بسبب دعم تركيا الصريح والفعال لمركزية الحكومة، ولنعويم التيار العربي السني، وقد انكشفت هذه التعبيرات السياسية في أكثر من موقف كما سنرى لاحقاً.

4-21 استثمار العواطف الإسلامية في حركة عامودا

لقد أفصح الشاعر جكرخوين عن الكثير من جوانب وأحداث تلك

المرحلة، إذ كان أحد قادة الانتفاضة وأهم الرواد القوميين الكورد، وقد تبين من مذكراته المدونة وسردياته الشفاهية، أن ابتعاد قسم من الكورد عن الحركة الاستقلالية في الجزيرة انبثق من خلفية تحفظهم من موضوع التحالف مع المسيحيين، وبالتالي كان لا يزال نسبة من المجتمع الكوردي يتمسك بالهوية الدينية الإسلامية في تلك المرحلة: "كان بعضهم يقول إنكم حلفاء فرنسا... وآخرون يقولون لقد أصبحوا مسيحيين، وآخرون يقولون إن حاجو يحارب المسلمين العرب من أجل مصالحه الشخصية." (جكرخوين، 2000، ص252)

استثمر التيار الموالي لدهام الهادي ولحكومة دمشق، مشاعر سكان مدينة عامودا ذات الميول الإسلامية الحضرية لصالحهم، وانتظروا لحظة تفجيرها، مما دفع باتجاه ممارسة التهيب والعنف ضد سكانها المسيحيين. وعندما تصاعدت هذه الاحتكاكات والحساسيات في شهر تموز 1937 حاولت كل من حكومة دمشق، وسلطة الانتداب تلطيف الأجواء، إلا أن ما كان متوقعاً قد حدث: "العرب وحلفاؤهم كانوا يقولون: على فرنسا أن تخرج من البلاد، وبما أن الأكراد مسلمين عليهم الانضمام إلى إخوانهم العرب وأن يعيشوا كشعب واحد، لا يوجد فرق بين المسلمين سواء كان عرباً أم كرداً... وهكذا كانت الجزيرة كبحر متلاطم الأمواج، أو برميل بارود يكاد ينفجر في أي لحظة حيث كان الطرفان يتسلحان ويستعدان للقتال بحيث إذا مر يوم بسلام لا يعتقد أحد أن اليوم التالي سيكون كذلك." (جكرخوين، 2000، ص253).

على ما يبدو اتخذ التيار الموالي لدمشق عامودا مركزاً للانفجار لوجود عدد كبير من الكورد الموالين لتيار الهادي - دمشق، وذلك بهدف ضرب التحالف المسيحي - الكوردي السائد، وتحويل الانقسام القومي - العربي ذي المنحى الاستقلالي الرافض لحكم دمشق، نحو صراع إسلامي - مسيحي، وهذا ما حدث نسبياً: "قتل بعض الأشخاص

من الطرفين، إلا أن هجوم الأعداء ازداد شدة على المسيحيين، وبدؤوا بالحرق، فلم يجد نواف وعبدي¹³⁸ بُدّاً من استبعاد المسيحيين من المواجهة مباشرة إلى الخلف، استمرت أعمال السلب والنهب عدة أيام، حتى جاءت نجدة الميرسينيان بقيادة حسين آغا إبراهيم - ابن عم عبدي آغا - حيث أخرجوا المسيحيين من المدينة وتوجهوا بهم إلى قرية حاصدة فوقاني وبعضهم إلى قرية طوبز. وهكذا أنقذوهم من الموت. (جكرخوين، 2000، ص253).

تدخلت سلطة الانتداب الفرنسي بقوة، واستثمرت الحدث سياسياً، وتصرفت بوحشية لكي تظهر قوتها من جهة، ولكي تبالغ في حقيقة أن الأوضاع مضطربة في الجزيرة وسوريا بشكل عام، إذ لا يتم استخدام سلاح الطائرات عادة لفض الاشتباكات بين الأهالي، سواء على خلفية سياسية قومية أم دينية: "أرادت فرنسا أن تأخذ بثأر المسيحيين من أهالي عامودا المساكين كي تظهر لهم بأن المسيحيين ليسوا بدون سند، وكي تظهر للعالم بأن الشعب السوري غير قادر على قيادة نفسه بنفسه. انهالت النيران على عامودا من كل حذب وصوب، دَبَّ الذعر بين الناس وانتشر السلب والنهب وتشرّد الأهالي." (جكرخوين، 2000، ص253).

كان رد فعل السلطات الفرنسية على اضطرابات عامودا، التي حشرت في زاوية كأنها بين المسلمين والمسيحيين، أعنف من التوقعات، حتى دفعت ضريبة بطشها المجتمعات الكوردية الحضرية في كل من مدينة عامودا وريفها: "في 9 آب/ عاد الكابتن الفرنسي (ماير) إلى عامودا للتحقيق في الأحداث، وما كاد يدخل عامودا حتى تعرّض الدقوريون وحلفاؤهم لسيارته، وأطلقوا النار عليه، وهاجموا الثكنة الفرنسيّة بـ"العصيّ والحجارة وبعض البنادق القديمة". وبحلول العاشر من آب/ أغسطس كانت "حارة المسيحيّين قد أحرقت تماماً"،

138 - نواف حسين من زعماء عشيرة ملان خضر، وعبدي خلو من زعماء عشيرة ميرسينان، وكانا من أبرز الزعامات الكوردية الداعية الى الاستقلال.

وتدعى بـ "حي العسكرية" بالنظر إلى أن عائلات الفوج الفرنسيّ تقطن فيه، لكن أنصار عبدي آغا المرسيني ونوّاف آغا الملي تمكّنت من إنقاذ قسمٍ منهم، ونقلتهم بشكلٍ سرّيٍّ إلى منازل المرسينيّين في قريتي حاصد فوقاني وتوبز، خوفاً من انقراض فلاحها الجهلة عليهم. طار صواب القوّات الفرنسيّة، فقامت بإخلاء عامودا المسيحيّة، وقصفت عامودا الكرديّة، وجعلتها "طعمة للنيران، وهدفاً للقنابل" و"تركتها قاعاً صفصفاً، وأدّبت سكانها تأديباً مرّاً"، وسمحت للميليشيا الكرديّة الصغيرة الموالية لها بقيادة عبدي آغا ونواف آغا اللذين تلقياً نجدةً سريعةً بالانتقام من الدقوريين وحلفائهم من عشائر الكيكة وكابارا والتمكة وبادينا الكرديّة القاطنة في عامودا وريفها، واستباحة عامودا الكرديّة، وتحويل ما تبقي منها إلى خرابٍ، وطرد مديري ناحيتي عامودا والدرباسيّة. فخلت الجزيرة تماماً من الموظفين السوريين. ونتج عن ذلك وقوع (26) قتيلاً وتشريد (600) عائلةً كرديّةً ظلّت دون مأوى لأكثر من سنة. (باروت، 2013، ص450)

21-5 هشاشة ورمزية سلطة دمشق

بعد أحداث عامودا الدموية، اهتز التماسك الاجتماعي في مدن وأرياف الجزيرة، ولم تكن نتائجها لصالح أي طرف، لكن النزعة الاستقلالية المحلية تبلورت أكثر، وبات هدف التخلص من الحكّمين الفرنسي والدمشقي متداخلاً، كما زادت مخاوف المجتمعات المسيحية. وإن أبدى زعماء الحركة الاستقلالية مرونة مع الفرنسيين، وذلك لتأمين دعمهم ومساندتهم.

استمرت الأحداث في التصاعد، إلى درجة أن أصبحت سلطة دمشق هشّة، وقابلة للزوال في أي لحظة. وتجراً المنتفضون على اختطاف محافظ الحسكة توفيق شامية في كانون أول سنة 1937

وتفعيل لجنة الحكم المحلي للجزيرة: "تمت الحادثة على الشكل التالي: علمت "اللجنة المحلية" التي شكلها المنتفضون من خلال "جواسيسها" عن خط سير المحافظ بالوكالة توفيق شامية من دير الزور إلى الحسكة. وفي الكيلومتر (16) على الطريق إلى الحسكة خطفه المسلحون. حدث ذلك قبيل موعد عيد الميلاد (الغربي) الذي يصادف 24 كانون الأول/ ديسمبر من كل عام، والذي حرص فيه المحافظ على أن يهنئ الطوائف الكاثوليكية بالعيد. جال الخاطفون بالمحافظ على القرى الكرديّة ثم سلّموه لـجركروين أحد أبرز أنصار رجال حاجو آغا يومئذ ليتم نقله إلى قرية حاصدة الكرديّة المشهورة التي تعود إلى عهدي آغا خلو المرسيني حليف حاجو آغا، ثم تمّ نقله إلى منزل بحدي قريو رئيس بلديّة الحسكة. كان الخاطفون مجموعةً مسلّحةً مؤلّفةً من خمسة أشخاص بقيادة إلياس مرشو الذي قاد حركة التمرد في أوائل تموز/ يوليو. ارتجت الحكومة الوطنيّة، ولم يكن بإمكانها أن تتصل مع الجزيرة إلا عن طريق السلطات الفرنسيّة باعتبار أنه لا يوجد مواصلات هاتفية أو برقية مع الجزيرة وكي تموّه الاستخبارات الفرنسيّة هوية الخاطفين فإنها أشاعت بأن خاطفه هو الشيخ جميل المسلط رئيس عشيرة الجبور. ظلّ شاميّة محتجزاً لمُدّة أربعة أيّامٍ بسبب احتدام الخلاف بين ضبّاط الاستخبارات في الجزيرة وبين أوسترورورغ مندوب المفوّض السامي الفرنسيّ، إذ لم تحرّك الاستخبارات الفرنسيّة في الجزيرة ساكناً تجاه ما حدث، وحاولت أن تظهر في موقف "الحياد" من الصراع بين المتمردين والحكومة ... استمرت المفاوضات بين حكومة دمشق وسلطات الانتداب الفرنسي واستخدم بونو قوات الجيش والهجانة والطيران في البحث عن المكان الذي توارى فيه الخاطفون، وتمكّن من العثور عليه في دار بحدي قريو بمدينة الحسكة، وتحريره. " (باروت، 2013، ص457)

هزت هذه الأحداث حكومة دمشق، وأظهرتها ضعيفة وليس لها

موالون في الجزيرة، واستنجدت بالسلطات الفرنسية بعد توجيه العتب الشديد واللوم إليها من أنصارها، الذين طالبوها بمعاينة مختطفي المحافظ، وجمع السلاح من السكان، ومعاينة أهالي مدينة الحسكة. وهذا ما تحقق، ونفذ تدريجياً على أرض الواقع. جرت تسوية سياسية ومقايضات لاحقاً بين سلطة الانتداب الفرنسي وحكومة النخبة (العربية) في دمشق، خاصة بعد أن أصر التيار المتشدد في حركة الاستقلال الكوردية - المسيحية على السير إلى الأمام، وانتهاز فرصة هشاشة حكم دمشق في الجزيرة وضعف قاعدتها الشعبية.

وقد تم تعيين حيدر مردم بك الدمشقي المعتدل، وابن عم رئيس الحكومة جميل مردم بك محافظاً للجزيرة، كرسالة تطمين في هذا السياق، وربما كحل وسط لتطمين التيار الاستقلالي في المقام الأول، إذ قد يكون مرم بك من أصول كوردية، وبالتالي يكون وجوده كمحافظ أفضل لحل مشاكل الجزيرة السياسية. ويبدو أن هذه التوجهات السياسية المعتدلة من قبل الأوساط الليبرالية في حكومة دمشق جاءت في سياق خطة، لضم الجزيرة إلى دولة سوريا بسلاسة، وعبر مرحلة انتقالية، حتى التمكين من دمج مجتمعاتها مع مجتمعات سوريا الداخلية، إلا أن الاستقلاليين تابعوا مسيرتهم في المطالب والانتفاض في وجه حكومة دمشق، وقد يكون لظرف حكومة فرنسا نفسها وتوجهاتها الكولونيالية دور في التصعيد الذي اتبعه الخط الاستقلالي: "في الثاني من نيسان 1938 منع نحو 500 من المتمردين دخول المحافظ خليل مردم بك مدينة الحسكة، وأخذوا يرمونهم بالحجارة، وحطموا سيارته بذريعة عدم تلبية مطالبهم باصطحاب الموقوفين معه من دمشق بقضية اختطاف شامية. ووقعت اشتباكات عنيفة بين المتمردين والدرك سقط فيها ثمانية قتلى وعدد من الجرحى من الطرفين، وأسروا عدداً من رجال الدرك، وأعلنوا إضراباً عاماً في مدينة الحسكة. وحاصروا

الموظفين وقوات الدرك في السرايا عشرين يوماً. باتت المحافظة من 2 نيسان 1938 حتى زيارة المفوض الفرنسي الجديد في 3 آذار 1939 خالية من أي حضور ملموس لأجهزة الحكم الوطني، وانتقلت السلطة فعلياً في الجزيرة إلى معاون المندوب المفوض السامي في الفرات الكولونيل مارشان الذي تولى الإشراف على ذلك القسم من الإدارة... وأصبح حكم المخابرات الفرنسية للجزيرة مباشراً" (باروت، 2013، ص263)

على ما يبدو لجأت فرنسا إلى تفتيت جبهة المطالبين بالحكم الذاتي والاستقلال، لترتاج من ضغوطات حكومتي دمشق وأنقرة. وكان الحلف الاستقلالي مهياً لذلك، سواء ضمن المجتمعات الكوردية أو المسيحية - السريانية.

بعد تفاقم أعمال العنف والاضطرابات لم يستمر عدد الزعامات الكوردية في السير إلى النهايات، بسبب مصالحها وتناقضات الحلف الداخلية: "في أواخر نيسان/ أبريل 1938 ازداد الوضع توتراً، ووصف نائب الجزيرة قدور الحاج علي بك "الحالة في الجزيرة بأنها "تندّر بشرّ خطير" وطالب بتشكيل لجنة نيابية تقوم بالتحقيق فوراً، وتقديم الاقتراحات والتوصيات لاحتواء حالة التوتّر إذ أحكم المنتفضون الحصار على الموظفين في السراي ورتّلوا الديريين كافةً من الجزيرة، ومنعوا المزارعين منهم من القيام بأعمالهم. في أيار/ مايو 1938 أخذ الوضع يزداد توتراً مع سير قادة حركة العصيان في طريق عقد مؤتمر عام للجزيرة. وقام المطران حبي بالتحريض على النائب السرياني (الأورثوذكسي) سعيد إسحق، ووصل الأمر إلى درجة تهديده بالقتل، ونشرت جريدة "البشير"¹³⁹ اليسوعية اللبنانية التي تولت الدعاية لـ "حركة الجزيرة" مقالاً في أيار/ مايو 1938 "يتوّعد إسحق بأوخم العواقب إن عاد إلى الجزيرة. وتعرضت أراضي إسحق

139 - البشير: جريدة لبنانية كاثوليكية إخبارية أسبوعية، صدرت في سنوات (1870 - 1947) م. أنشأها الأب امبروسيوس مونو رئيس الابهاء اليسوعيين في سوريا

في سياق هذا التهديد إلى الاعتداء عليها وإتلاف محاصيلها... حضرت الحكومة توزيع "البشير" مع عدّة صحفٍ أخرى محرّضةً على الاضطرابات الإثنية الانفصاليّة، "حسب تعبير الجريدة الرسمية" لكن هذا لم يمنع من تهريبها وتوزيعها وكأن قرار المنع لم يكن، بل كان مراسل البشير حاضراً بشكلٍ دائمٍ في الجزيرة يعد تقارير عنها." (باروت، 2013، ص465)

6-21 تعمق الخلافات الداخلية الكوردية

زعزعت الأحداث الدامية، وكذلك تضارب المصالح الاجتماعية والاقتصادية وحدة صف الاستقلاليين، وبدأت مفاهيم وثنائيات متعلم - أمي، آغا - أفندي، تفعل فعلها في أوساط زعامات الحركة الكوردية عهدئذ، وقد عبر عنها جكرخوين بصيغ مجتزأة. ويبدو أن جكرخوين كان حلقة الوصل بين حاجو وتيارات الباشاوات والأفندية في الحركة الكوردية، وعمل لرأب الصدع فيما بينهم، في مناخ يسوده عدم الثقة: "اجتمع كل من قدري بك، عارف بك، شوكت بك، في بيت الدكتور نافذ بك، وما إن دخلت تجاهلني قدري بك، وقد ناديته باسمه لكنه لم يجب... بعدما بلغتهم كلام حاجو آغا، نهضوا إلى الغرفة الثانية ولم يمض وقت طويل حتى عادوا وهم يقولون لقد قررنا أن يرافقك أكرم بك، إنه يمثلنا في كل ما يفعله. بعدما ذهبنا إلى الجنرال، وضع يده على ركبته وقال: بالشرف الفرنسي لن نترككم وسوف تحصلون على كل ما تطلبونه في القريب العاجل... حين عودتنا وقع الأكراد والمسيحيون ميثاقاً معاً، وسلموا نسخة لأكرم بك... فيما بعد أن وقع الأكراد والمسيحيون على كتاب كي يرسلوه إلى اجتماع عصبة الأمم، أرسل حاجو في طلبي وترجم لي الرسالة وقال: فكر بها جيداً وأعطني رأيك، بعدها قرأتها وقلت للآغا: إنها جيدة لكن يلزمها شيء مهم وهو أنكم لم تبيينوا لغة

هذه الدولة، كان يجب أن تكتبوا أن لغة الدولة كردية، كي لا تُخدع في المستقبل..." (جكرخوين، 2000، ص 291-292) قبل وفاة حاجو آغا كان الشرخ قد توسع بين الزعامات الكوردية. إذ تم نفي عائلة قدري جميل باشا إلى دمشق في حزيران سنة 1938. وقد عقد مؤتمر عام في الجزيرة في تموز 1938 حضر 200 شخص تقريباً من الاستقلاليين برئاسة حاجو آغا. وأرسل المؤتمر برقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية تطالب بمنح الجزيرة الاستقلال. مما سبب خلافاً حاداً داخل أوساط الزعامات الكوردية، لم تخدم حتى وفاة حاجو آغا سنة 1940، واتباع وريثه حسن حاجو سياسة أكثر ميلاً للمركزية السورية، وأكثر توافقاً مع الزعامات (الأفندية) وخاصة قدري جميل باشا، ليندمجوا في المحصلة مع خط الأعيان الشوام عاماً بعد آخر. وكذلك الحال بالنسبة لعائلة إبراهيم باشا الملي أيضاً مالت نحو (الوطنية السورية) بعد تفكك القيادة الصلبة التي شكلها حاجو آغا مع الزعامات القبائلية الكوردية والدينية المسيحية.

الحركة الاستقلالية سببت انقسام حركة خويبون، وشطرت الحركة الكوردية في سوريا إلى اتجاهين رئيسيين الأول، الاستقلالي المركزي الذي يطالب باستقلال كوردستان ومنها الجزء الملحق بسوريا. والثاني وهو البراغماتي الذي يميل إلى تأمين الحقوق الكوردية داخل إطار دولة سوريا. وقد غلب هذا الاتجاه على الساحة، وبات يعترض على نزعات الاستقلال الكوردية الكامنة لدى هذا التيار أو ذاك. ويعد هذا الخلاف جذر المشكلة التنظيمية والسياسية للحركات والأحزاب الكوردية السورية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرت بصيغة أو أخرى داخل التنظيمات السياسية الكوردية المعاصرة، شكلت خلافاً أو أواخر عقد الثلاثينيات من القرن العشرين أسُ الخلافات السياسية الكوردية، واستمرت حتى ما بعد مرحلة الاستقلال، بل حتى أوائل القرن الحادي والعشرين، وتلخصت في تيار

يحلم بتأمين كامل الحقوق القومية الكوردية بعمقها الكوردستاني، وآخر يتجه نحو الاندماج مع المجتمع السوري مع الحفاظ على الخصوصية القومية والثقافية الكوردية. وقد يكون هذا الشرخ ناتجاً أيضاً عن فشل تجربة الحركة الاستقلالية الكوردية - المسيحية في النصف الأول من القرن العشرين ضمن إقليم الجزيرة، مع الطموح لضم شمال غرب سوريا ولواء إسكندرون إليها.

مهما تباين التقييم، كانت التجربة الاستقلالية مريرة، عاد إليها وتذكرها جكرخوين وقيمها في عدة نقاط سلبية استنتجها من مجمل الأحداث، ووصفها في خانة غير إيجابية أثرت بعمق في مستقبل الكورد: "دون أدنى شك أن الخاسر الوحيد كان الشعب الكردي، فبالرغم مما أصاب بعض المسيحيين من أعمال النهب والسلب وتدمير بعض المنازل أو إحراقها، فإن فرنسا بالإضافة إلى ما استرجعته من العاموديين دفعت لهم المال أيضاً كي يبنوا بيوتهم من جديد ويفتحوا دكاكينهم. أما الأكراد المساكين كانوا الضحية حيث لم يولهم أحد الاهتمام... والفائدة الكبرى جنتها فرنسا، حيث بقيت سنوات أخرى في سوريا، ولولا الحرب العالمية الثانية لبقيت فرنسا أكثر من ذلك. والفائدة الكبرى جناها العرب حيث استطاعوا تأليب المسيحيين والأكراد على بعضهم والإظهار لفرنسا بأن الأكراد ليسوا موضع ثقة. فقط نحن الأكراد لم يكن نصيبنا من هذه الأحداث سوى الخسائر..." (جكرخوين، 2000، ص259) في سياق موازٍ تراجع حماس أبناء إبراهيم باشا القومي الكوردي، ومالوا في اتجاه عدم التأييد للمشروع الاستقلالي في الجزيرة السورية. وعلى ما يبدو انضموا للحلف العربي الموالي لحكم دمشق بدءاً بسنة 1939.

اعتراض تركيا على الدولة الكوردية - السريانية

22-1 النظام الخاص للجزيرة كمقدمة لحل المسألة الكوردية

تبين عدد من المصادر أن أوساطاً وشخصيات فرنسية أبدت أسفها وندمها على عدم دعم استقلال كوردستان، وإنشاء دولة كوردية مستقلة حائزة بين تركيا وكل من سلطتي الانتداب الفرنسي في سوريا والبريطانية في العراق، وذلك في عشرينيات القرن العشرين. ورد ذلك بوضوح ضمن وثيقة بريطانية مصاغة على شكل تقرير.¹⁴⁰ دُوِّنَتْ فيها محادثة جرت بين ضابطين متقدمين، بريطاني هو كاتب التقرير، والآخر فرنسي يشرح مستقبل كوردستان ومشكلاتها: "إنكلترا وفرنسا قد أخطأنا خطأً كبيراً بعدم تشجيعهما ودعمهما لكوردستان مستقلة في وقت معاهدة سيفر، لكي تكون ولاية موازنة بين تركيا وبين القطرين المنتدبين... وقد سألته عن نوع المنطقة التي كان يتخيلها، فقال بأن فكرتهم كانت عن منطقة تمتد من الإسكندرونة حتى إيران لتشمل المنطقة المأهولة بالعشائر الكوردية وربما كانت عاصمتها ديار بكر... ولم يتنكر للحقيقة التي اعتبرها ممكنة، وبالتأكيد لفائدة كل من إنكلترا وفرنسا وهي أن

140 - وثيقة مترجمة عن دائرة السجلات العامة وزارة الطيران 23/412 القسم 2، اكس/ ام 4583. المرجع مقر الجيش الفرنسي في الشرق بيروت. 16/3/1927. موجهة إلى مقر قيادة القوة الجوية للقوات البريطانية في العراق

تكون هناك كوردستان مستقلة كدولة موازنة، وإضافة إلى ذلك فلو أنها كانت موجودة سابقاً فإنها كانت ستجنبهم كل المشكلة مع تركيا حول الموصل... إن هذا الحديث إلى حد ما يؤيد فكرة الكابتن لون حول المسألة الكوردية في شمال شرق سوريا، كما ذكرت ذلك في تقريره رقم 51، 4/1 المؤرخ 5/1/1927 وربما يكون تنبؤاً عن مستقبل السياسة الفرنسية تجاه الحركة الكوردية التي اقترح أن تتخذ شكل تأسيس نوع ما من نصف حكم ذاتي يمتد عبر منطقة شمال وشرق سوريا." (البوتاني، 2008، ص 240 - 242)

لجملة من المعطيات، اكتشفت فرنسا خطأ مسار سياستها في سوريا، كما اكتشف أجيال من القادة العسكريين، والساسة عاماً بعد آخر خطأ عدم مساندة فرنسا لتشكيل دولة كوردية. واتضح خطورة تراجعهم أمام المطالب والأطماع التركية. كنتيجة لهذه المعطيات ظلت فرنسا متمسكة بنظام سياسي وإداري يؤمن الحكم الذاتي للمجتمعات الكوردية والمسيحية والعربية المتحالفين معاً في شمال سوريا. على الرغم من الشرخ الذي حصل بين القيادات الكوردية والمسيحية، وتراجع فرصة تأسيس كيان كوردي مستقل عملياً، إلا أن النظام الخاص في الجزيرة قد ثبت. ويبدو أن ظروف فرضه ناسبت توجهات فرنسا وسياساتها عشية الحرب العالمية الثانية. هذا وقد واكبت مع الحركة الاستقلالية في الجزيرة حركات لامركزية ومحلية مشابهة في كل من جبل العلويين ومنطقة الدروز. تبلورت هذه السياسات في مرحلة المندوب السامي بويو¹⁴¹، الذي أضفى المزيد من الوضوح عليها، خاصة في درجة تقبلها للحكومات المحلية، بعد أن ندمت على عدم دعمها لاستقلال كوردستان بعد الحرب العالمية الأولى. وقد عبرت زيارة بيو الأولى إلى الجزيرة ولطبيعة مراسم استقباله السياسية والعسكرية والكرنفالية عن

141 - غابرييل بويو بالفرنسية: (Gabriel Puaux)) هو المندوب السامي الفرنسي في سوريا خلال سنوات (1938-1940) م.

هذا المنحى: "نظم الانفصاليون في 3 آذار/مارس 1939 استقبلاً حاشداً لبيو دين نزوله مع الجنرال هنتزنغر من الطائرة، موهمين الأهالي عبر ميشيل دوم، بأن المفوض سيعلن فصل الجزيرة عن سورية يوم وصوله. وسار بيو وفق السردية الفرنسية تحت أقواس النصر المزينة بأعلام فرنسية وبلافتات وضعها ضباط الاستخبارات وعملاؤهم المحليون الانفصاليون تحمل عبارات "نضع شرفنا تحت حماية فرنسا أم الفرسان، الموت أو الاستقلال أو الموت". ورفع المستقبلون علماءً خاصاً بالجزيرة مشتقاً من العلم الفرنسي، ورسم في وسطه شمس وبقعة قمح... وقد قدم الوفد الانفصالي برئاسة حاجو آغا عريضة للمفوض تطالب باستقلال الجزيرة وعدم إرسال موظفين من دمشق..." (باروت، 2013، ص474 - 475)

في الجانب التطبيقي لمشروع الحكم الذاتي، خطا المندوب السامي خطوات عملية تجاه الحركة الاستقلالية في الجزيرة، وضغط حتى تم الإفراج عن خاطفي المحافظ، وكان حاجو آغا بمثابة محافظ الجزيرة: "وجهت المفوضية في ضوء ذلك برقية إلى حاجو آغا الذي عامله الفرنسيون بوصفه محافظاً للجزيرة - وإن لم يعين رسمياً قط بهذه الصفة - بإطلاق سراح مرشوو ورفاقه، بينما مضت في معاقبة الوطنيين. وحين وصل مرشوو إلى الحسكة، نزل في بيت حاجو آغا إكراماً له، واعترافاً بزعامته." (باروت، 2013، ص476).

كانت سلطة الانتداب الفرنسي جادة في التوجه نحو الحكم الفدرالي عهدئذ، وكانت جادة أيضاً في إعادة تشكيل سوريا جديدة، خاصة بعد أن ساومت تركيا ووافقت على ضم لواء إسكندرون إليها. وضغطت بشكل كبير على حكومة دمشق السورية الضعيفة في قبول النظام الاتحادي: "حاول بيو أن ينتزع في 3 تموز/ يوليو 1939 من الحكومة الوطنية قرارات بالأنظمة الخاصة لجبل الدروز واللادقية والجزيرة والداخل، ففضل رئيس الحكومة الاستقالة على توقيعها. ووصلت هذه المرحلة إلى نهايتها. وفي اليوم نفسه أرسل رئيس الجمهورية،

هاشم الأتاسي، احتجاجاً إلى الحكومة الفرنسية على هذه السياسة، ثم استقال في 8 تموز / يوليو 1939، ووجد بيو فرصته الذهبية في ذلك، فعطل الدستور السوري، وحل مجلس النواب، وقام بتأليف حكومة مديرين تحكم بالمراسم الاشتراعية..." (باروت، 2013، ص477)

بعد ترسيخ الأنظمة الخاصة، وهي بمقام الحكم الذاتي لكل من محافظتي اللاذقية وجبل الدروز، واجه بيو اعتراضاً شديداً من تركيا، فعين حاكم عسكري على الجزيرة، ولم يخضعها لحكومة دمشق. وعلى الرغم من ذلك فقد تم توصيف الحالة السياسية - الإدارية في الجزيرة عهدئذ بالكونفدرالية (كونفدراسيون بالفرنسية)، وقد ورد ذلك في سرديات تلك المرحلة: "قرروا للجزيرة كونفدراسيون أو النظام الخاص ولكن تم إقرار ذلك بعد متاعب كثيرة، أو إنهم عملوا للجزيرة جمعية باسم مجلس المدينة ويجب انتخاب أعضاء لها. مرة أخرى بدأت التيارات التحضير لهذه الانتخابات." (جكرخوين، 2000، ص280)

وكان من المحتمل لهذا النظام الفدرالي السياسي في الجزيرة أن يترسخ ويفضي إلى الاستقلال، إلا أنها واجهت العديد من العقبات الداخلية والخارجية وأبرزها كانت ثلاث: اعتراض حكومة تركيا بقوة على ذلك، وكذلك اعتراض حكومة دمشق، واحتجاج أنصار المركزية ذات الغالبية العربية في داخل إقليم الجزيرة نفسه، فضلاً عن عدم ارتياح بريطانيا للتوجهات الفرنسية نحو فدرلة سوريا. هذا وقد انتهت قصة استقلال الجزيرة، وصيغة النظام الفدرالي الخاص مع هزيمة فرنسا، وتطبيق نتائج الحرب العالمية الثانية التي جنت تركيا ثمار حيادها محلياً، كما حافظت بريطانيا على نفوذها في العراق، بل وسعته ودخلت قواتها العسكرية في سوريا. بالتوافق والتعاون مع تركيا، لضبط الكورد وطفائهم، وكذلك لدعم وتقوية التيار العربي في حكومة دمشق.

كانت حكومات وأجهزة الاستخبارات التركية يقظة، وتتابع الوضع في الجزيرة، وكذلك في كورداغ ودمشق بقلق، وكانت تتخوف من التحالف الكوردي - المسيحي العريض، لذلك بثت دعاية كثيفة لمواجهة هذا التحالف وإنعاش الجانب الديني - الإسلامي في المجتمعات الكوردية. ودعمت لهذا السبب رجال الدين والزعامات المحافظة، وذلك منذ فترة مبكرة من مرحلة الانتداب الفرنسي: "استثارت الدعاية التركية الكثيفة في القامشلي النزعات الإسلامية لدى المسلمين العرب والأكراد ضد مشروع إقامة دولة مسيحية سريانية في الجزيرة، وكانت جزءاً من دعاية أشمل في جبل الأكراد بعفرين، وفي بلدة تادف، وفي منطقة جرابلس¹⁴²". (باروت، 2013، ص444)

استمر الاعتراض التركي، بل الحرب التركية على المشروع الاستقلالي الكوردي - السرياني في الجزيرة وشمال سوريا حتى مراحل متأخرة وحساسة في مسار المشروع من الناحيتين السياسية والتطبيقية العملية، ولم تقتصر الحرب التركية على دعم معارضي المشروع فحسب، بل اعترضت في المحافل الدولية وفي اللقاءات الدبلوماسية الثنائية عليها: "الحقيقة أن بيو اصطدم بالفيتو التركي على قيام استقلال ذاتي كردي - مسيحي في الجزيرة، وكانت تركيا قد وضعت هذا الفيتو إبان مفاوضات حيزران / يونيو 1938 السرية بينها وبين فرنسا، حيث رد وزير الخارجية التركية رشدي أراس على إثارة السفير الفرنسي هنري بونسو لموضوع الجزيرة السورية، بأن تركيا لا تقبل أن يكون في الجزيرة دولة سريانية أو دولة كردية، بل حكومة سورية، وأنها تريد الاشتراك باستثمار النفط". (باروت، 2013، ص478)

142 - كان المركز الإداري لمنطقة كوباني / عين العرب في بلدة جرابلس عهدئذ. وكان قد انزاح إليها عدد غير قليل من العائلات المسيحية وخاصة الأرمن. كما كانت تتبعها كل القرى الكوردية التي بقيت جنوب خط الحدود، والتي كانت تتبع قضاء سروج أيام الدولة العثمانية. كما كان الكورد متواجدين بشكل واسع في مناطق الباب وتادف وحتى منطقة الشهباء، قبل هجرة واستقرار القبائل العربية الرحل ونصف الرحل، وانزياحها شمالاً.

وقد ساعدت مصادفة وقوع الحرب العالمية الثانية تركيا تماماً في منع استقلال المناطق الكردية التي ضمت إلى سوريا، كما عززت موقعها السياسي في الشرق الأدنى، عندما تجنبت المشاركة في الحرب.

2-22 دور الحكومة التركية في إنهاء الحركة الاستقلالية الكردية

احتاجت كل من فرنسا وبريطانيا لتركيا إثر اشتعال نار الحرب العالمية الثانية، وحاولوا إرضاءها بثتى الوسائل، إذ كانت سياستهم تهدف إلى تحييد تركيا في هذه الحرب، كونها ظلت على الدوام، وطوال قرنين حليفة ألمانيا في حروبها مع الأطراف الأوربية الأخرى. وهذا تطلب منهما، وفرض عليهما التنازل لتركيا، عن طريق طي ملف استقلال كردستان، سواء في الجزء الذي ألحق بالعراق (الانتداب البريطاني) أو الجزء الملحق بسوريا (الانتداب الفرنسي)، والذي كان يغلي وينتشط ويسير نحو استقلال حقيقي برغبة فرنسية ضمنية. لذلك تخلت فرنسا عن لواء إسكندرون لتركيا كمقدمة لهذا الإرضاء، ولتحسين العلاقات، وإغرائها للابتعاد عن التحالف مع القوة النازية الصاعدة في ألمانيا، كما تلقت تركيا في السياق نفسه القروض بسخاء من فرنسا وبريطانيا في عامي 1939 - 1940. في المحصلة، وفي أجواء الحرب العالمية الثانية كان من المتوقع أن تتخلى فرنسا عن مشروع تأسيس كيان حقيقي للدولة الكردية - السريانية في شمالي سوريا. ثم انقلبت الموازين كلياً بعد أن احتلت القوات النازية الألمانية فرنسا، بما فيها العاصمة باريس. وانهزمت فرنسا عسكرياً، بل انقسمت حكومتها إلى حكومتين، واحدة موالية لألمانيا، والثانية استمرت في المقاومة والحرب ضدها. في المحصلة تعزز موقع كل من تركيا وبريطانيا على الأرض في سوريا، وشمالها بشكل خاص. ولم تعد فرنسا هي القوة المسيطرة

وصاحبة القرار في الجزيرة، ولقد ظهر ضعفها بوضوح، حتى تأثرت بها القيادات الكوردية والسريانية عهدئذ: "لم تعد فرنسا دولة كبيرة كسابق عهدها حيث وقعت تحت سيطرة الجنود الإنكليز والأمريكان، كما أن عصبة الأمم أصبحت في خبر كان. حفر الجنود الألمان والطلبان قبر فرنسا بأيديهم ودفنوها وانهالوا عليها بالتراب..." (جكرخوين، 2000، ص293)

ولم يكن مصير الحركة الكوردية ومشروعها الاستقلالي أفضل من مصير فرنسا، لأنها كانت تراهن على دعمها، وتستقوي بها، وعلى مستقبلها في الانتصار على ألمانيا.

22-3 خديعة الإنكليز للكورد وتصاعد حظوظ العرب الربانية

غيرت المعادلات السياسية وأحداث الحرب العالمية الثانية موازين القوى على الأرض في سوريا عموماً، وإقليم الجزيرة خصوصاً، وبدأت عملية ضعف وهزيمة فرنسا وانقسام حكومتها تلقي بظلالها على الجزيرة ومشروعها الاستقلالي. ومع تفاقم نتائج الحرب، لجأت بريطانيا لتوسيع رقعة الحرب لإضعاف دولتي المحور ألمانيا وإيطاليا، ولذلك عملت على استمالة تركيا. ويبدو أن بريطانيا أغرتها في إعادة قسم من أراضى كوردستان العثمانية السابقة إليها، سواء القسم الذي بات ضمن العراق، أو الذي ضمن سوريا. لذلك أرادت التحالف الميداني مع تركيا، وكخطوة أولى سعت للتخلص من حكومة الكيلاني في بغداد: "حيث سيتطور هذا الضغط إلى إقرار حكومة الحرب البريطانية في 7 تشرين الثاني / نوفمبر 1940 بالتخلص من الكيلاني. وبرزت في هذا السياق احتمالات هجوم بريطاني باشتراك تركيا على سورية وشمال العراق. وفي هذه الفترة كانت تركيا الموعودة من قبل بريطانيا بشمال سورية قد انضمت إلى الضغط البريطاني على حكومة الكيلاني." (باروت، 2013، ص508)

مع استمرار الحرب العالمية الثانية تغيرت المواقف وتبدلت تماماً على ما كانت عليه إبان الحرب العالمية الأولى، التي كانت بريطانيا فيها تدعم العرب ضد العثمانيين، وجليفتهم الرئيسية، في حين مال العرب في الحرب العالمية الثانية إلى الألمان للتخلص من الحكم البريطاني والفرنسي ونفوذهما، بل تعاطفت وتأثرت الحركة القومية العربية بالنازية الألمانية والفاشية الإيطالية، وذلك توافقاً مع مصالحها التي كانت تعادي الصهيونية، وتطمح لمزيد من الاستقلال. وهذا ما حدث في الواقع العملي، لدرجة أن لجأ عدد من القيادات القومية العربية إلى ألمانيا.

لذلك حرصت بريطانيا على أن تلعب لعبتها في أن تكسب الأتراك ولا تخسر العرب، ولم يكن ذلك ممكناً إلا على حساب الكورد والمسيحيين والشعوب الأصلية في سوريا كالعلويين والدروز. وبالتالي مهدت وخدمت السياسة البريطانية الجديدة - القديمة أنصار المركزية في حكومة دمشق.

لقد استغلت بريطانيا ضعف فرنسا وتشتت قوتها ودخلت قواتها سوريا عن طريق الموصل، ثم تابعت إلى داخل مناطق الجزيرة، وتمددت إلى الجزيرة العليا. حيث طلبت قيادة خويبون اللقاء مع ممثليها، على أمل أن تدعم مطالب الاستقلال الكوردي، إلا أن بريطانيا استغلت ميل الكورد نحوها لاستثماره في أجنادتها وأهدافها الخاصة: "فرنسا لم يعد لها حلفاء ولا أصدقاء في سوريا. أما تركيا فقد كانت حليفة ألمانيا. في تلك الفترة جاء قدري بك جميل باشا من دمشق إلى القامشلي وقال: يجب أن يذهب وفد كردي لاستقبال قائد القوات الإنكليزية ليخبروه بمطالب الكورد. تشكل وفد بقيادة جميل حاجو آغا كنت ضمنه. التقينا بالجنرال قائد الجيش في منطقة تل علو وهو مسرع على طريق الموصل. جاملنا قائلاً: أنا سعيد بكم جداً، وأبارك قدومكم وأتمنى أن لا تغضبوا مني، لأنني رجل عسكري ويأمرني من هو أعلى مرتبة مني.

لا أستطيع الرد على مطالبكم هذه لأن السياسيين يحاورون أكراد العراق، وأنا واثق بأنهم سوف يأتون لتجتمعوا بهم. كان بودي أن أظل معكم وقتاً أطول فأعذروني. ركب سيارته الجيب بعد أن شد على يدي مرتين وذهب." (جكرخوين، 2000، ص 294)

وفي سياق متصل، يورد جكرخوين قصة غريبة حول خديعة البريطانيين للورد، استقاها من مصادر كوردية محلية متعاونة مع الإنكليز، وتفصح عن خبث السياسة البريطانية من جهة، وعمق تحالفها مع تركيا من جهة أخرى، وتتلخص في أن البريطانيين كانوا يرسلون السلاح بالقطار إلى تركيا، وهي بدورها تعطي السلاح لألمانيا. وعندما واجه المتعاون مع بريطانيا الضابط بهذه القصة الغربية نهره، وبين أنها: أسرارنا، ويجب أن تصمد ألمانيا في وجه البلشفيك (الروس) حتى تتمكن من دخول ألمانيا قبلهم. كما تثبت وتؤكد حقيقة تسليم الجزيرة من قبل بريطانيا للقوات العربية العائدة لحكومة دمشق: "لقد خدع الإنكليز رفاقنا وسرقوا أسراراً إستراتيجية على أيديهم من تركيا. ووعدوا الأكراد وعوداً كاذبة دون أن يحققوا ذلك واحتفظوا بالورقة الكردية لمواجهة الأتراك. أرسلوا الأسلحة عن طريق تركيا لألمانيا لمحاربة البلشفيك." (جكرخوين، 2000، ص 304).

ثم أكد السياسي والشاعر جكرخوين من قلب الأحداث أنه في عام 1946 أخرج الجيش الإنكليزي الجيش الفرنسي عنوة من معسكراته في الجزيرة، وأدخل الجيش العربي: "لقد ساعدت الحرب العالمية الثانية العرب كثيراً وجاءت ضد مصالح الأكراد والمسيحيين لهذا وبقوة الجنود الإنكليز تركت فرنسا الدولة السورية للجنود العرب" (جكرخوين، 2000، ص 289). حتى وصف الحالة وفسرها بطريقة غيبية، بأن حظوظ العرب الربانية قد ازدادت في آخر أيام الحرب العالمية الثانية.

22-4 جلاء القوات الفرنسية وسقوط قادة الحركة الاستقلالية في حضان حكومة دمشق

تطلب الانتقال من حالة قريبة من الاستقلال في الجزيرة إلى التبعية لحكومة دمشق مرحلة انتقالية، تمت خلالها عملية الدمج، بل إلحاق الجزيرة بحكومة دمشق. لكن خلال مدة طالت لعدة سنوات (1942-1943). وكانت خلالها تتحين تركيا الفرص لتوسيع حدودها، ولتسترجع مناطق من (شمال سوريا) وخاصة الجزيرة. لقد ظل العامل التركي حاضراً، وعلى تنسيق مستمر مع الإنكليز، حتى سعت جدياً لعدم الاعتراف باستقلال سوريا، في حال انسحبت القوات الفرنسية والبريطانية. لقد توترت العلاقات بين تركيا وعدة أطراف بسبب مطامعها وإعادة تموضعها على الساحة الدولية والإقليمية.

بعد أن تصاعدت الاحتجاجات ضد فرنسا، وقامت القوات الفرنسية بقصف دمشق، ساد التوتر أغلب مناطق سوريا ومنها الجزيرة، ولم يتراجع التيار الاستقلالي فيها، وبرز في تلك الفترة قائد كوردي جديد هو نواف حسن، أحد زعماء عشيرة المليية في عامودا. اصطدم الاستقلاليون مع الدرك. ولم يكن الكورد موحدين بل كانوا أكثر انقساماً مما سبق، لكن جزءاً كبيراً منهم هاجموا الثكنات الفرنسية في عامودا ودرباسية، مما تسبب في تخوف المسيحيين القاطنين في المدينتين، حتى: "تدخل الجيش البريطاني كما في سائر المناطق السورية لفض الاشتباك بين قوات الدرك والوطنيين والفرنسيين في الجزيرة. لكن الفرنسيين احتفظوا بالسيطرة على المحافظة، وظلوا يتعاملون مع الجزيرة باعتبارها مستعمرة خاصة تختلف عن باقي المناطق السورية." (باروت، 2013، ص528)

على الرغم من تشبث الفرنسيين بالجزيرة، وانتظار احتمال تحسن الأوضاع، إلا أن كلاً من بريطانيا وتركيا كانتا تريدان رحيل فرنسا، فضلاً

عن عدد من المصادفات الأخرى، ومنها أن التيار الكوردي الموالي لدمشق، أو ما سمي لاحقاً (بالوطنيين) قد اتسع، وأن المؤشرات كلها كانت لصالح رحيل فرنسا. كما أن الصدف قد شاءت أن يكون في تلك الفترة الضابط الدمشقي الكوردي الأصل برهان قصاب حسن قائداً لقوات الدرك في الجزيرة، وقد ساهم بشكل فعال بالتعاون مع القبائل الكوردية وبعض الموالين العرب من الإسراع في عملية رحيل القوات الفرنسية.

بعد رحيل القوات الفرنسية بدأت مرحلة جديدة من تاريخ سوريا، ومن تاريخ الجزيرة. فقد طويت مرحلة الاستقلال الكوردي - السرياني، وبدأت بعدها مرحلة الضم، والإلحاق العملي والتام للجزيرة إلى دولة سوريا، ممثلة بحكومة دمشق.

مهدت لهذه المرحلة سياسات ليبرالية دمشقية دشنها الرئيس شكري القوتلي: "تدخل الرئيس شكري القوتلي مباشرة في الشأن الجزري، فزار الجزيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1946، ونزل ضيفاً في منزل رئيس بلدية الحسكة عبد الأحد قريو الذي كان متهماً باختطاف محافظ الحسكة توفيق شامية في سنة 1937 لكنه في الحقيقة قد عمل على الحفاظ على حياته. ومنحت القيادات الكردية في الوقت نفسه القوتلي ثقة كبيرة، إذ كان القوتلي قومياً عربياً، لكنه كان وطنياً سورياً في الوقت نفسه، وكان لوجود شخصيات كردية شامية وحموية في طاقته الضيقة دور في ذلك، حيث كان محسن البرازي أمينه العام، كما كان غالب ميرزا مدير أمنه العام يومئذ ثم محافظاً لحوران، ثم سيغدو الزعيم حسني الزعيم مديراً للأمن العام، فقائداً للجيش، وغير ذلك." (باروت، 2013، ص 531) تخلت معظم القيادات الكوردية القبائلية والحضرية، وخاصة قيادات خويبون عن المشروع الاستقلالي الكوردي تدريجياً. وتم استيعابهم من قبل الرئيس شكري القوتلي وطاقمه (الكوردي). حتى طويت صفحة الماضي، وبات التسابق نحو من يثبت إخلاصه أكثر، وولائه

لدولة سوريا. لدرجة أن اهتمهم جكرخوين لاحقاً، ووجه اللوم خاصة إلى حسن حاجو، وبدأ يفسر عملية التحول هذه تفسيراً طبقياً: "توفي حاجو وخلفه ابنه حسن، مد يده لبيت جميل باشا وأصبحوا حلفاء وأصدقاء. من جديد أصبحت الطبقة الكردية العليا من الجزيرة إلى دمشق وطلب مسيطرة، لقد عمل حسن على وحدتهم حتى صاروا يداً واحدة وحلفاء لشكري القوتلي وللدولة العربية. كان شكري بك رئيس الجمهورية يثق كثيراً بكبار الكرد، حيث حسن يده اليمنى لرئيس الجمهورية وعضواً في البرلمان، إلا أن مطالب الأكراد كانت غائبة اعتباراً لمصالح كبار الأكراد إلا بعض الأعمال التي كانت سرية." (جكرخوين، 2000، ص293)

وفي سياق متصل، ما يؤكد على نهاية التيار الراديكالي الكوردي الذي قاده حاجو آغا، توجه ابنه حسن إلى الوطنية السورية، كنموذج للقادة الكورد الذين انتخبوا في البرلمان السوري بعد الاستقلال لدورتين متتاليتين عن دائرة القامشلي، وذلك بترجمة عملية تكشف عن اندماج القادة الكورد مع المشروع الوطني السوري. بحسب شهادات شقيق حسن نفسه، جميل: "بعد وفاة الوالد سنة 1940 عن عمر يناهز الثالثة والستين تولى شقيقنا الأكبر حسن رئاسة العشيرة، وأصبح عميد العائلة. وقد سار على درب والده، وسلك مسلكه في خدمة أبناء قومه، والدفاع عن مصالحهم بل تخطاه في هذا المضمار بحيث غدا شخصية بارزة محترمة في الأوساط العربية والمسيحية أيضاً... ونظراً لشمائله هذه ومكانته في قلوب الناس وثقتهم به، فاز في دورتين لانتخابات المجلس النيابي السوري كنائب عن منطقة القامشلي... بعد فوزه في انتخابات عام 1947 كنائب عن الجزيرة انتسب أخي حسن إلى الحزب الوطني وبعد فترة قصيرة إسندت إليه رئاسة فرع الجزيرة للحزب." (حاجو، 2012، ص75-77). لقد بينت طبيعة الأحداث، وتشابكاتها أن سياسة المرونة والاحتواء الليبرالي للرئيس القوتلي كانت مهمة جداً لهذه المرحلة الانتقالية

الحادة، إذ مالت الكفة في سوريا لصالح الاتجاه الشامي المسنود من الزعامات الكوردية، وسيطر من عرفوا بالقوى الوطنية على مسار الأحداث، بل قبضوا على دفة السلطة. وبعد فشل مشروع استقلال الجزيرة، شكلت مرحلة القوتلي الليبرالية خطوة تمهيدية للوصول إلى مرحلة القوى الرادكالية القومية العربية، وخاصة العسكريين منهم. ولم تكن فكرة إذابة الكورد وملء الفراغ السكاني في الجزيرة غائبةً عن الأوساط البيروقراطية الإدارية في حكومة القوتلي نفسه، حيث صدر أول قرار حكومي بتوطين البدو في الجزيرة رسمياً سنة 1946، وكانت بداية التعريب القسري الممنهج. وبذلك نجد أن سياسات إلغاء الصفة (الكوردستانية) عن الجزيرة كانت تسير جنباً إلى جنب السياسات المرنة، عبر الصداقة والمهادنة مع الزعامات الكوردية التقليدية، حتى أفرغت تلك الزعامات من حماسها القومي. وعلى الرغم من حضور تلك الزعامات الكوردية في دمشق ونفوذها البرلماني والسياسي، لم تستطع أن توقف خطط التعريب، أو لم تنبئه له في الأساس، كما أنه من المحتمل أنها لم تعطها الأهمية المطلوبة، حيث خضعت الجزيرة لعملية استقطاب واسعة للقبائل العربية الرحل، وتم تشجيع النزوح إليها، خاصة من بادية بلاد الشام، فضلاً عن ترغيب العديد من الموظفين والإداريين والمعلمين، وحتى المهنيين والمزارعين أيضاً للعمل في مناطق الجزيرة. كما سنفصله في الصفحات التالية.

القسم الخامس

البقاء للشعوب الراسخة

فض الاشتباك بين الجغرافيا والتاريخ على أرض الجزيرة

1-23 سر تقسيم إقليم الجزيرة على ثلاث قبائل عربية

تطلبت المتغيرات العميقة والمركبة التي طرأت على حياة مجتمعات الشرق الأدنى منذ مطلع القرن العشرين، حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن تُعاد قراءة الجغرافيا التاريخية للكثير من أقاليمها، وذلك ليس استحضاراً للتاريخ كهدف، ولا للجغرافيا كحدود ومساحات وأرقام، وإنما لتوسيع المعرفة بأبعاد الانعطاف السياسية والمجتمعية الحادة التي رسمت وحددت مسار المنطقة. وأعدت صياغة الكثير من البنى الإدارية والعمرانية، وبالتالي أنتجت تلك الانعطاف المعضلات، أكثر من مساهمتها في حل المشكلات التي كانت تعانيها مجتمعات المنطقة، وخاصة مشكلتها المزمنة الكامنة في سوء علاقة الحكام بمجتمعاتهم.

من بين تلك المناطق التي تنصب دراستنا عليها، الجزيرة الفراتية التي اتسمت بأنها إقليم جغرافي ثابت في حدوده بعدة سمات، لا بد من التوسع في معرفتها، حيث تشكل تلك المعرفة مدخلاً لفهم المتغيرات التي طرأت على نظم الحكم فيها، وبالتالي تساهم في تحديد السمة السائدة على ثقافة مجتمعاتها في محصلتها النهائية. اتسمت الجزيرة كأرض منتجة لثقافات تاريخية متراكبة وموغلة في القدم، وبالتالي ظلت متقمصمة ومحتفظة بمحصلة تلك الثقافات

في صيغة جغرافية طاعية؛ بمعنى أن شخصيتها و هويتها كانت في أغلب المراحل منبثقة من المكان ذاته، ومنتمصة الجغرافيا كهوية سائدة على الهويات الفرعية لأطرافها. فقد كانت في أقدم مراحل التاريخ منتمية إلى حضارات عرفت بجغرافيتها، كجهة الشمال، وبالتالي كانت الجزيرة في بدايات تشكل الهويات جزءاً من حضارات (الشمال)، الشمال أيضاً بصفته التاريخية - الجغرافية الصانعة لهوية مجتمعات فاعلة ومتباينة عن جوارها، لدرجة أن اندمج تاريخ هذا الإقليم القديم مع جغرافيته في ترابط غير معهود: "وأقدم الآثار التي وصلت إلينا، وردت فيها لفظة سوبارتو، لوحات جغرافية قديمة جداً، عثر عليها ضمن المكتبة الملكية لآشور - بانيبال الآشوري، وهي في الأصل ترجع إلى العهد البابلي القديم، ويؤخذ منها أن علماء ما بين النهرين كانوا يقسمون عالمهم، إذ ذاك، إلى أربعة أقسام:

1 - شومرو وأكاد في الجنوب الشرقي. 2 - عيلام في الشمال الشرقي. 3 - عمورو، أو بلاد العموريين في الجنوب الغربي. 4 - سوبارتو¹⁴³، أو بلاد السوباريين، في الشمال الغربي. وعلى هذا التقسيم تكون الجزيرة السورية جزءاً من بلاد السوباريين." (داود، 1959، ص120). هذا وقد سبق أن أكد على هذه المعلومة التاريخية - الجغرافية العالم الأثري أنجاد¹⁴⁴. أما في العصور المتأخرة فقد جاء مصطلح الجزيرة الفراتية الجغرافي كترجمة وتطوير للمصطلحات الجغرافية التي أطلقت على الأرض الواقعة بين نهري دجلة والفرات. كما أن كلاً من اسمي نهري دجلة والفرات قديمان وليسا عربيَّين¹⁴⁵، وهما تسميتان باللغة الهورية - الميثانية بحسب أنجاد، وباللغة الميديّة

143 - سوبارتو كانت تعني في تلك المرحلة جهة الشمال. بحسب أغلب المصادر الأركيولوجية

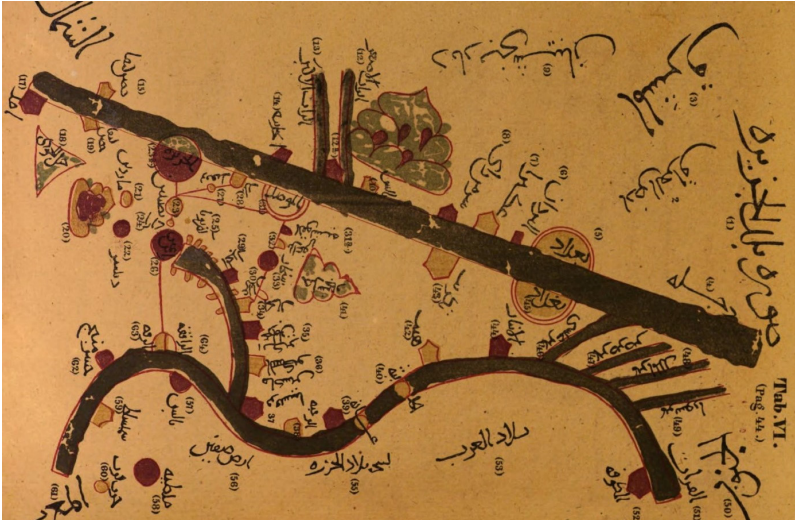
144 - لمزيد من التفاصيل راجع كتاب: Hurrians and Subarians. BY IGANCE. J. GELB. 1944: -LONDON

145 - تؤكد معاجم اللغة العربية اعجميتهما.

بحسب سترابو ودياكوف¹⁴⁶. وعلى الأرجح هما ذات جذر هوري - ميثاني لأن الثقافة الهورية - الميثانية قد سبقت ومهدت لتأسيس المملكة الميضية بحوالي ألف سنة. أما الأراضي الواقعة بين دجلة والفرات فهي واسعة وشديدة التنوع، في الشمال هي أرض جبلية مرتفعة وباردة، مع مياه وفيرة، تنحدر جنوباً لتتحول إلى سهول جرداء قليلة المياه. وعلى الأرجح بسبب هذا التنوع والاتساع قسمت الأراضي ما بين نهري دجلة والفرات من قبل الجغرافيين اليونان والرومان إلى عدة مناطق: من الشمال كوردوين¹⁴⁷، ثم في الشمال إلى الغرب منها سوزوفين أو سوفينا. كما يدخل ضمن إقليم الجزيرة أجزاء صغيرة من منطقتي كوماجينا وميليتينا، وهما منطقتان في أقصى الشمال الغربي تقسمها نهر الفرات (سترابو، 2017، ص46). وفي الزاوية الغربية الشمالية العليا تقع منطقة أوسرين. في حين سميت السهول الوسطى والجنوبية من إقليم الجزيرة بمنطقة (ميزوبوتاميا). لاحقاً وحد الجغرافيون الإيرانيون على الأرجح إقليم الجزيرة، لكن ليس لدينا وثائق تثبت ذلك. ما هو مؤكد أن الجغرافيين العرب والمسلمين أخذوا عنهم التقسيمات الإدارية والجغرافية وعلم الدواوين، حتى تم تعريبها جميعاً في أواخر العهد الأموي. وقد ثبت الإصطخري في كتابه الأقاليم: الجزيرة بحدود واضحة ما بين نهري دجلة والفرات دون ذكر أي صفة أقوامية لها، أو لاحدى مناطقها، لكنه حدد بلاد العرب خارجها جنوب نهر الفرات. كما هو مبين في الخارطة المرفقة رقم (20).

146 - ويندفع نهر دجلة هادراً صاخباً من حدود البلاد الجبلية عند نيفات، ليجري عبر البحيرة محافظاً أثناء ذلك بسبب قوة جريانه على نقاء مياهه وعدم اختلاطه مع مياه البحيرة، ومنه جاء اسم النهر، لأن الميديين يدعون السهم "تيفريس" سترابو - ص48 أن اسم السهم باللغة الكوردية المعاصر هو (تير).

147 - وقد حددها الجغرافي سترابو في السنوات الأولى للميلاد، وقد ترجمها د. حسان ميخائيل ب غوردبا، وهي تحوير يوناني - لاتيني لحرف كاف. وفي اتصال مع د. الدويب الذي ترجم الكتاب نفسه عن اليونانية، بين أنها تلفظ كما ح المصرية. كما أن الجبال في شمالي الجزيرة الفرانجية وضمن مملكة ميديا كانت تدعى بالجبال الغوردية. ما يؤكد أن حرف ك قد حور في هذه المدونات والكتب الى حرف (G)



الخارطة رقم (20) لإقليم الجزيرة بحسب الإصطخري وتبين أن بلاد العرب تقع جنوب نهر الفرات - عن كتاب الأقاليم

وتم تناقل أغلب هذه المعلومات الجغرافية لاحقاً، من جيل إلى آخر، فتكررت المعلومات، واستنسخت لدى العديد من الجغرافيين العرب الذين أضافوا تقسيماً جديداً عليها في مرحلة متأخرة نسبياً، فقد تم تقسيمها إلى إقليمين ديار ربيعة وديارمضر (ابن الفقيه، 1885، ص128)، وكذلك عند الإدريسي. أما من قسمها إلى ثلاثة أقاليم: (ديار بكر، وديار ربيعة، وديارمضر) ونسب التقسيمات لنفسه فهو المقدسي البشاري في كتابه (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم)، وقد عرف الجزيرة بإقليم أقور أيضاً، وجزأها إلى ثلاثة أجزاء. وهو تصنيف معرفي نظري، لأنها كانت ديارات افتراضية، وتقسيمات مجازية أكثر مما هي حدود لأقاليم جغرافية لها جذور تاريخية كانت قائمة، فلم يسبق أن كانت لهذه الديارت حدود مشخصة على الأرض، ولم يرسمها أي جغرافي على الأرض، كما لم يختلف على خطوطها ومواقعها المفترضة أحد. وعلى الأرجح إن الصفة

المجازية لهذه الديارات تأتي من حقيقة أن آلاف القرى والمدن والقلاع التاريخية العائدة للشعوب الأصلية فيها لم تندثر، ولم تكن قط أرضاً تعاني خلاً أو فراغاً سكانياً، حتى يتم تقسيم وتخطيط الجزيرة بكامل مساحتها من جديد على ثلاث قبائل عربية مهاجرة، بصرف النظر عن كثرتها وعددها؟

حتى تتم الإحاطة بهذا التصنيف، ينبغي أن تدرج عملية توزيع هذه الأراضي على القبائل في سياقها التاريخي والإداري، إذ تم اقتراحه بناء على متطلبات تلك المرحلة من الفتوحات الإسلامية، وما رافقها من إجراءات لإسكان وتوطين القبائل، وتوزيع الأراضي على من كان يرغب في الاستقرار. وبالتالي كان الهدف الأساسي من هذا التقسيم الافتراضي، أن يتعرف المهاجرون إلى حدود الأرض التي خصت لهم، والمسموح لهم أن يتجولوا فيها، وبالتالي جاء الإجراء لضبط فوضى تحرك القبائل العربية وتصادمها. ولكي ينسجم هذا التقسيم في المحصلة مع منظومة الحكم العربي الإسلامي. وهي لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن سيادة أو زيادة عدد سكان القبائل الثلاث على السكان الأصليين عهدئذ: "وقد قسمنا هذا الإقليم على بطون العرب لتعرف ديارهم وتميزها، وجعلناها ثلاث كور على عدة بطونهم أولها من قبل العراق ديار ربيعة فقصبته الموصل... أما ديار مضر فقصبته الرقة، وأما ديار بكر فقصبته آمد." (المقدسي، 1991، 137)

نرجح حقيقة أن الصفة والسمة الجغرافية لإقليم الجزيرة ظلت هي الغالبة على مسمياتها عبر التاريخ، قبل إضفاء بعض البلدانين العرب صفة قبلية عربية ثانوية على جهاتها. في حين نجد أن الجغرافيين اليونان والرومان قد أطلقوا على أجزاء منها مسميات جغرافية وجهوية ذات معانٍ أعمق، مع عدم توافر معلومات عن دوافع تلك التسميات، إلا أن بعضاً منها كان ذات دلالة أقوامية وإثنية ذات جذر تاريخي أقدم، مثل إقليمي: كورديين وآريا، فضلاً

عن تسمية الجبال في الشمال بالجبال الغوردية¹⁴⁸ (سترابو، 2017، ص 40).

على الرغم من وجود تسميات أقوامية لأجزاء من الإقليم، إلا أنه لم تسجل محاولات لإضفاء تسمية مشنقة من هوية قومية محددة وتعميمها على كل مساحة الجزيرة الواسعة، وربما لم تكن الهوية الأقومامية والإثنية موضوع اهتمام في تلك العهود، حيث تصادف روايات تبين أن الجزيرة قد اكتسبت قيمتها من التنوع الأقومامي نفسه، ومن تعاقب الأمم، خاصة عند عدد من المؤرخين العرب: "وقد سكنه أجيال وأمم ذوو كمال." (المسعودي، 1973، ص 64/ ج2). لكن عندما كان يتطلب الأمر تخصيصاً وشرحاً لتفاصيل إحدى المناطق أو المدن، فكان من المحتمل أن يتم التطرق إلى ثقافة السكان أو لغتهم، كما هو الحال في مناطق وقلع (زوزان) الجبلية، فقد ميزها وعرفها البلدانيون العرب بأنها مصايف الكورد في الجبال، أو الإشارة إلى سكان الخيام السود العرب قرب نهر الفرات عند سترابو.

ما تجدر الإشارة إليه، والتذكير به، خلافاً للسرديات الرائجة، بأن الوجود العربي على الرغم من كثافته، وبصرف النظر عن المعايير والمقاييس التي غابت في السرديات التاريخية السائدة، استمر خلال القرون الثلاثة أو الأربعة الأولى للهجرة كحد أقصى. وفي المرحلة التي تلتها بدأ التناقص السكاني، والتراجع العمراني الحاد، مع انحدار نحو مرحلة الاندثار التي بينها في الفصول الأولى من الكتاب. لقد سببت غزوات المغول والتتار وباقي القبائل الآسيوية التركية القريبة منها، منذ أوائل القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي هزة، بل زعزعت استقرار الجزيرة الفراتية، حتى عمّها الخراب في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين، لدرجة أن تباهى الغزاة بأنهم

148 - وهي تطابق مسمى جبال كردية، مع لفظ تحوير بسيط لحرفي ك وغ = و

قد شيّدوا أكواماً من الجماجم في ربوعها، حدث ذلك على يد القادة الدمويين أمثال هولوكو وتيمورلنك. (داود، 1959، ص 48-52).

لقد تجسّد الخراب والفرغ السكاني في سهول الجزيرة الفراتية، أولاً بخراب أنظمة الري، ومن ثم اندثار القرى، حتى خلت السهول تماماً من العمران، وانهارت فيها الحياة الزراعية. لدرجة أن أدهش هذا الخراب كل من عبر فيها، أو مر بجوارها واستكشفتها: "كيف حل الخراب في منطقة الخابور بكاملها؟ فلا يوجد حتى الآن سوى تخمينات غير مؤكدة. قد يكون حدث ذلك في فترة الغزو المغولي بقيادة تيمورلنك، لعل أحد قادته العسكريين قد اتخذ طريقه عبر وادي الخابور. وبعد ذلك سيطر على المنطقة البدو الرحل ودحروا من تبقى من سكان القرى الثابتة وحاولوا دون نشوء مستوطنات جديدة. نتيجة لذلك انهارت منشآت الري وتحولت بالتالي الأراضي الخصبة إلى السهوب الحالية القاحلة. وفي كل الأحوال لم يرد منذ ذلك الحين أي ذكر لأي مدينة في وادي الخابور." (أوبنهايم، 2009، ص39)

2-23 لماذا لم تصنف الجزيرة الفراتية ضمن البلاد العربية؟

إن طبيعة البحث الذي نقوم به، وأهمية السعي الراهن لملامسة جوانب هوية الجزيرة الفراتية الأقوامية إبان المرحلة الإسلامية، مع محاولة معرفة وتحديد النسبة السكانية للعرب المهاجرين إلى السكان الأصليين، لم تكن مسائل ملحة في الماضي البعيد، ولم تكن تتطلب الإجابة عليها، فضلاً عن مبررات السؤال نفسه وضرورته. وعلى الرغم من ذلك ظلت مسألة التصنيف الجغرافي قائمة ومهمة عهدئذ. تصادفها عند جميع البلدانين والجغرافيين والمؤرخين بدرجات مختلفة، والتي يمكن اشتقاق مسألة حدود الجزيرة الفراتية عبرها عن حدود البلاد العربية، حيث توافقوا

جميعاً على أن نهر الفرات هو الحد الفاصل بين بلاد العرب وإقليم الجزيرة. لكن مسألة البت في علاقة الجزيرة الفراتية بالمجتمعات العربية ظل إشكالياً، خاصة في ظل تقسيمها على قبائل العرب الثلاث، إلى أن حسم الموضوع، وفكك هذا الإشكال، وأجاب عن هذا التساؤل الجغرافي والديمقراطي ابن حوقل¹⁴⁹، وهو ابن الجزيرة الفراتية، وكان من سكان مدينة نصيبين. وقد بين بوضوح أن وجود طوائف من العرب في الجزيرة لا يعني أنها من بلاد العرب: "وقد سكن طوائف من العرب من ربيعة ومضر الجزيرة حتى صارت لهم بها ديار ومزارع، ولم أر أحداً عزا الجزيرة إلى ديار العرب لأن نزولهم بها وهي ديار لفارس والروم في أضعاف قرى معمورة ومدن لها أعمال عريضة، فنزلوا على خفارة فارس والروم حتى أن بعضهم تنصر ودان بدين النصرانية مع الروم مثل تغلب من ربيعة بأرض الجزيرة وغسان وبهراء وتنوخ من اليمن بأرض الشام" (ابن حوقل، 1992، ص29). وترجم هذا النص بصبغة في خارطة جغرافية (انظر ملحق الخرائط).

إن الإشارة المتكررة إلى أن الجزيرة الفراتية اتصفت بسمة الإقليم الجغرافي، وسيادة اسمها الجغرافي على جوانبها الإثنية - الثقافية، لا تعني أنها كانت منطقة فوق قومية، أو منطقة عبور للأقوام والقبائل، كما أن تبعيتها السياسية لفارس لا تعني مطلقاً وجود الفرس فيها، كون الإمبراطوريات الإيرانية كانت كوردية في ثقلها البشري، وكان سكان كل المناطق الغربية من هذه الإمبراطوريات كورداً، بدءاً بالإمبراطورية - المملكة الميدية وانتهاءً بالساسانية. فما رجحه ابن حوقل كان حاسماً في تحديد صفة الجزيرة الأقوامية، بمعنى انتمائها إلى مجتمعاتها أكثر من أنها تابعة للفرس حيناً وللروم حيناً آخر، لأن جذورها الحضارية ومجتمعاتها العمرانية كانت

149 - ابن حوقل (943 988-) م. رحالة وجغرافي عربي، ولد ومات في مدينة نصيبين.

من الثبات والقوة بحيث أنتجت ممالكها وإداراتها وبالتالي لغاتها وثقافاتها عبر الزمن المديد.

لذلك يمكن ترجيح فكرة وجود امتداد وتواصل مجتمعي طويل الأمد في مناطقها، فقدرتها مجتمعاتها الأصلية كانت جيدة على التكيف مع الظروف البيئية والسياسية، حتى حافظت على كثافة سكانية وعمرانية عالية، بدلالة كثرة عدد مدن الممالك القديمة فيها، وكذلك الكم الهائل من القرى في مناطقها المختلفة بما فيها السهول الجافة نسبياً. توزع السكان فيها على ممالك المدن في مراحل متباينة من تاريخها المديد، إلا أن صفة التواصل المجتمعي، التفاعل والوحدة كانت تغلب عليها منذ عصور ما قبل التدوين، ولعل أهم وأول وحدة مجتمعية - حضارية لكامل إقليم الجزيرة قد تحققت في ظل الحضارة - المرحلة التي عرفت بحلف، وهي منسوبة علمياً إلى موقع تل حلف المعاصر - جوزانا الأرامية في جوار مدينة رأس العين المعاصرة.

تعود مرحلة حلف لعهود ما قبل التدوين، وهي مرحلة تأسيسية، وتجذيرية عميقة لمجتمعات الجزيرة الفراتية المنظمة خلال الفترة المحددة بشكل تقريبي بين سنوات (6500 - 5500) ق.م. ومن ثم تفككت هذه الوحدة، وتوزعت على ممالك المدن المحلية، إلى أن توحدت من جديد في ظل إمبراطوريات وممالك كبرى عابرة لحدود نهري دجلة والفرات، خاصة المملكة - الإمبراطورية الميدية (777 - 333) ق.م، التي كانت عاصمتها اكباتان¹⁵⁰. ومن ثم خضعت للإمبراطورية اليونانية مع غزو إسكندر المقدوني لها سنة (333 ق.م). ظلت مقسمة وجبهة التلاقي والمواجهة بين الإمبراطوريات الإيرانية واليونانية - الرومانية لفترات طويلة، إلى أن توحدت من جديد في ظل الإمبراطورية الساسانية (225 - 651) م. وأخيراً اتحدت

150 - كانت في موقع همدان الحالية في كردستان إيران بحسب دياكوف وسترابوا وغيره من المختصين والجغرافيين

معظم أطرافها في ظل الخلافة العربية - الإسلامية بعد القرن السابع الميلادي.

إن انقسام إقليم الجزيرة بين عدة ممالك وإمبراطوريات، فضلاً عن أنها كانت عرضة للغزوات والتمزق، وتأرجح تابعيتها لهذه الإمبراطورية ومن ثم لتلك، سبب حالة من عدم الاستقرار، وتمزق لمجتمعاتها وضعفها، حتى قدوم طلائع الغزوات العربية الإسلامية، والهجرات القبلية المرافقة لها. والتي لم تقلب كثيراً الموازين الإثنية لمجتمعاتها، بصرف النظر عن المبالغة التي اتصفت بها عدد من الروايات العربية، خاصة المعتادة في حقل تضخيم معارك (الفتوحات)، وكثرة عدد الجنود العرب، والجنود الأخرين، إذ يرجح بهذا الصدد العديد من الباحثين أن عدد الجنود والعوائل التي رافقتهم إلى المناطق التي تم فتحها والسيطرة عليها كان قليلاً، وبشكل خاص في الجزيرة الفراتية والعراق، إذ قدر أحد المختصين عدد المقاتلين والمرافقين لهم في الغزوات العربية الإسلامية، بحسب تقاطع أغلب الروايات بأقل من مئة ألف شخص. وبالتالي ظل تأثيرهم على قلب الموازين الديمغرافية محدوداً: "ليس من مهمات بحثنا النظر في الأسباب التي دفعت العرب إلى غزو البلدان المجاورة، ننوه فقط إلى أن ذلك لم يكن انتقالاً أو نزوحاً للشعب تحت ضغط الفيض السكاني لشبه الجزيرة العربية كما يجري التأكيد على ذلك أحياناً، حيث لم تكن خلف حدود شبه الجزيرة العربية أراض خالية، كما أن تعداد العرب الذين انتقلوا أثناء الغزوات بشكل مباشر من شبه الجزيرة العربية لم يكن كبيراً، بحيث أن التعويض عن هذا النقصان كان ممكناً تحقيقه خلال سنتين أو ثلاث سنوات بفضل زيادة السكان الطبيعية. فقد انتقل إلى سوريا وإلى فلسطين ليس أكثر من عشرين أو خمس وعشرين ألف شخص، وإلى العراق حوالي خمسة وعشرين ألف إنسان. حتى لو افترضنا أنه قد تم نزوح حوالي مائة ألف إنسان من شبه الجزيرة العربية بما في ذلك الأسر في

السنوات العشر أو الخمس عشرة الأولى، فليس واضحاً إذ ذاك أيضاً لماذا لم ينطلق بعد ذلك جيش كبير من شبه الجزيرة العربية، على الرغم من أن ظروف الحياة هناك استمرت كما كانت عليه قسوتها. إذن فإن سبب الغزوات العربية لم يكن بدافع العامل الطبيعي أو الديمغرافي، بل بتأثير الظروف والاحتياجات الاقتصادية الخاصة التي أتاحت للدولة الإسلامية الفتية التغلب على الجيران الأقوياء ذوي التعداد السكاني الأكبر والجيوش المسلحة بشكل أفضل." (بولشاكوف، 1988، ص168)

وهذا الرأي يتقاطع معه الباحث هشام جعيط، مؤكداً أن عدد العرب الذين دخلوا العراق كانوا نخبة عسكرية قليلة العدد نسبة للسكان الأصليين، لكنهم تقاسموا الأرض، وسمحوا للسكان الأصليين البالغ عددهم (550000) خمسمئة وخمسين ألفاً باستثمار الأرض وأصبحوا هم مع أراضيهم غنيمة لهم: "وحسب السنن العربية للحرب فالأرض والرجال تعتبر غنيمة يتقاسمها المقاتلون." (جعيط، 1993، ص61).

وهذا ما افترضناه، في منهجنا للكشف عن حقيقة تراجع واندثار المجتمعات العربية في الجزيرة الفراتية ووسط العراق، تحت تأثير غزو القبائل الآسيوية التركية، وإحالته أولاً إلى هذا الضعف الأساسي في الثقل السكاني العربي منذ مراحل الفتوحات الأولى. وإن الشعوب الأصلية ظلت هي الثقل السكاني الراجح، بصرف النظر عن الطبقة الحاكمة.

يمكن الاستنتاج والترجيح، دون الوقوع في التعميم أن السمة الإثنية - الأقوامية الغالبة على كامل مساحة الجزيرة الفراتية منذ سيادة الإمبراطورية - المملكة الميديّة عليها، حتى أواخر العهد العثماني، أي طوال ألفين وخمسمئة عام من تاريخها المديد اتسمت بتلاطم أمواج كبيرة من الإثنيات على هضابها وسهولها، كما تصارعت على أرضها القبائل والشعوب، ودرت فيها الحروب، حتى عم الخراب

في سهولها. إلا أنه في المحصلة، بات المجموع العام، أو الغالبية العامة الناجية منتمية إلى تلك المجموعات والروافد البشرية التي أنتجت حصيلة مجتمعية تبلورت تحت مسمى (كورد)، واستقرت تحت العنوان العريض للهوية الأقوامية الكوردية. وقلمنا نصادف مؤرخاً أو جغرافياً قد عمم الصفة أو السمة العربية عليها، أو غيرها من الصفات الأقوامية، بل ثمة تأكيد للعديد من المصادر التاريخية والجغرافية على أن سكان أغلبية المناطق والولايات، المدن والأرياف كانوا كورداً، بإسناد مجموع المصادر القديمة، خاصة عندما كان يتم التفصيل في شرح صفات إحدى مناطقها بمعزل عن الأخرى.

وفي السياق نفسه، يبقى افتراضنا صحيحاً إذا أخذنا بعين الاعتبار، أن كل المؤرخين والجغرافيين في العصور القديمة بينوا بدقة أن حدود بلاد العرب تنتهي عند نهر الفرات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان سترابو¹⁵¹ من أوائل من بين هذه المعلومة وثبتها في تصانيف الجغرافيا الرومانية. وأكدت بعد تلك الحقبة، أوصاف الجغرافيا الإيرانية، وتقسيماتها على أن الحد الفاصل بين البلاد الإيرانية والعربية هو نهر الفرات: "قال أردشير الأرض أربعة أجزاء فجزء منها أرض الترك ما بين مغارب الهند إلى مشارق الروم، وجزء منها أرض المغرب ما بين مغارب الروم إلى القبط والبرابر، وجزء منها إلى أرض كور السواد ما بين البرابر إلى الهند. والجزء الرابع الأرض التي تنسب إلى فارس ما بين نهر بلخ إلى مقطع أذربيجان وأرمينا الفارسية إلى الفرات، ثم تربة العرب إلى عمان ومكران وإلى كابل وطخارستان فكان هذا الجزء صفوة الأرض..". (ابن الفقيه، 1885، ص197)

فبالتالي إذا أخذنا عاملي الجغرافيا والاجتماع البشري بعين الاعتبار

151 - يعد سترابو من أهم الجغرافيين في العالم القديم. ولد سترابون حوالي سنة 64 ق.م وتوفي سنة 24 م، أي كان معاصراً لتشكيل الإمبراطورية الرومانية وشهد نهاية العصر الهلنستي. وكان من سكان اسيا الصغرى ولقد زار مناطق أعالي الفرات لذلك تعد أوصافه الجغرافية دقيقة، وصحبة علمياً.

عبر الزمن المديد، فهما لا يرجحان غلبة السكان العرب على الجزيرة الفراتية، إلا في أواسط القرن العشرين. كما سنتطرق إليه في الصفحات القادمة.

على الرغم من أن تواجد القبائل العربية كان قديماً في الجزيرة الفراتية، إلا أنه نتج عن الحاجة الاقتصادية واستثمار علاقات الجوار، إذ كان أحد أهداف قريش وتجارها وطمهم هو الوصول إلى مناطق ما وراء الفرات، والحصول على خيراتها، خاصة في المراحل التي سبقت الإسلام: "قال الأصمعي كانت القريش تسأل في الجاهلية عن خصب باعربايا وهي الموصل لقدرها عندهم ولم ينلهم في خصبها شيء قط، وعن ريف الجزيرة وما يليها لأنها تعدل في الخصب باعربايا وفي النمر البصرة وفي السمك عمان. وخراج كوره الجزيرة وديار رببعة تسعة آلاف ألف وسبع مائة ألف وخمسة عشرة ألفاً وثمان مائة درهم..." (ابن الفقيه، 1885، ص135)

هذا وقد تحقق هذا الحلم بعد الإسلام، وسيطرت قريش وحلفاؤها من القبائل العربية، سواء بالغزو أو عبر خطط إدارية وعسكرية منظمة للسيطرة على أصقاع واسعة من الجزيرة الفراتية. ونظمت عمليات الاستحواذ على الأراضي، تجنباً للفوضى والصراعات بين الأطراف المتجاورة والمترحلة، منذ أقدم العصور، وتكررت في الزمن المعاصر.

23-3 من الهجرات المسلحة إلى الحروب الدائمة

انصفت عمليات الفتح العربي - الإسلامي للجزيرة والعراق بصفات مركبة ومعقدة، إذ اتسمت في الجوهر بأنها عملية سياسية إدارية لتأسيس كيان دولة، كما كانت في الوقت نفسه فتوحات دينية، تنطلق بقوة طاقتها الروحية الدافعة. امتلكت أيديولوجيا عقائدية جديدة وجارفة، وحملت في طياتها تلك الرغبات القبائلية والاجتماعية

الطامحة إلى التوسع والوصول إلى منابع المياه العذبة، والاستحواذ على المراعي الخصبة. وأخيراً كان الفتح استمراراً وتكثيفاً وتنظيماً للهجرات العربية التاريخية نحو الشمال، لكنها كانت هذه المرة هجرة مسلحة بحسب تعبير كاتاني¹⁵². كما نجحت الغزوات العربية في بعدها الثقافي واللغوي، حتى سادت بسبب عمليات التعريب القاسية في بعض الأحيان: "وليدخل العرب عنصرهم الشعبي بنجاح، حسب قول الأسفار المسيحية في سورية، يقطعون السنة الأمهات في الأسر، حتى لا يشب الجيل الجديد تحت تأثير أصوات اللغة اليونانية التي كانت سائدة في المدن حتى ذلك الحين. إن الغزو المقترن بالوعظ الديني هو غزو لا يعرف الرحمة في كل زمان ومكان." (بازلي، 1989، ص24)

تم توجيه القبائل العربية المساندة للغزو والفتوحات الإسلامية لتستقر في الأراضي الخالية من السكان في الجزيرة، لمنحها لهم. وعلى ما يبدو كانت الجزيرة مزدانة بالقرى والبلدات وذات كثافة سكانية عالية في عهد الفتوحات: "لما ولي معاوية الشام والجزيرة لعثمان بن عفان رضي الله عنه أمره أن ينزل العرب بمواضع نائية عن المدن والقرى، ويأذن لهم في اعتمال الأرضين التي لا حق فيها لأحد فأنزل بني تميم الرابية وأنزل المازحين والمدبير أخلاطاً من قيس وأسد وغيرهم وعلى ذلك في جميع نواحي ديار مضر ورتب ربيعة في ديارها على ذلك، وألزم المدن والقرى والمسالح من يقوم بحفظها ويذب عنها من أهل العطاء ثم جعلهم مع عماله." (البلاذري، 1932، ص182)

وقد سارت عمليات الفتوحات ببسر، بحيث واجهتها حد أدنى من المقاومة، وتم قبول النظام السياسي - الديني الجديد في سهول الجزيرة ومدن ضفاف الفرات: "حدثني أبو أيوب المؤدب الرقي عن

أبي عبد الله القرقيساني عن أشياخه أن عمير بن سعد لما فتح رأس العين سلك الخابور وما يليه حتى أتى قرقيسيا وقد نقض أهلها فصالحهم على مثل صلحهم الأول، ثم أتى حصون الفرات حصناً حصناً ففتحها على ما فتحت قرقيسيا ولم يلق في شيء منها كثير قتال، وكان بعض أهلها ربما رموا بالحجارة، فلما فرغ من تلبس وعانات أتى النأوسة وآلوسة وهيت فوجد عمار بن ياسر وهو يومئذ عامل عمر بن الخطاب على الكوفة وقد بعث جيشاً يستغزي ما فوق الأنبار عليه سعدون بن عمر بن حرام الأنصاري، وقد أتاه أهل هذه الحصون فطلبوا الأمان فأمنهم واستثنى على أهل هيت نصف كنيستهم فانصرف عمير إلى الرقة. " (البلاذني، 1932، ص183) نستنتج من الفقرتين أعلاه، أن مناطق الجزيرة وضاف الفرات كانت ذات كثافة سكانية عالية، وأن أغلب المدن كانت قائمة قبل مجيء جيوش العرب المسلمين، ولقد تجنب الفاتحون السكن في المدن، وتم تخصيص المناطق والأراضي الخالية من السكان للإقامة فيها، حفظاً لحقوق السكان الأصليين. كما يستنتج من العديد من النصوص الأخرى أن أغلب سكان سهول الجزيرة الفراتية كانوا يدينون بالمسيحية، وأنه قد تبعت عمليات الفتح الاستيلاء على الأراضي وأسلمة السكان، وتغيير أسماء البلدات والمدن، ونشر اللغة العربية بالقوة: "ذلك أن الفتح العربي الخاضع منذ البداية إلى دفع مركزي، حالفه التنوع المرتبط بتنوع الأقاليم المفتوحة وتضمن هذا التنوع البذرة التي نبتت فيها القضايا المقبلة التي ستواجه المجتمع العربي المهاجر. كان الفتح فعلاً هجرة مسلحة كما جاء في تعبير كاتباني الجيد، وهي عبارة تنطبق على العراق أكثر مما تنطبق على أية جهة أخرى. أما يعتبر كرجوع لا شعوري إلى حركة بعيدة في الزمن، كما فعل المستشرق الإيطالي، وبمناوبة ظاهرة تدفع بانتظام موجات الساميين بعيداً عن موطنهم الأول في بلاد العرب، فذلك يعني تأويلاً للتاريخ عرقياً مشطاً. وذلك أن

كلمة ساميين تشمل بشراً متنوعي الأصناف وحدهم التبصر العلمي الأوربي في القرن التاسع عشر بأن جددوا بناء لغاتهم فربط بينهم ربطاً خيالياً. وعض أن نرجع إلى العصور الغابرة من الأجدد بنا أن نبذل الجهد للاحتفاظ فقط من تاريخ العراق الذي سبق الإسلام مباشرة بما من شأنه أن يوضح الاستقرار العربي." (جعيط، 1986، ص186)

وبذلك نجد أن الباحث هشام جعيط يؤكد على مقولة كاتاني في إدراج الهجرات العربية ضمن سياقها العسكري والسياسي، وعدم إعطائها أي تبريرات إثنية وأقوامية، مع رفض لأسطورة الهجرات السامية الأوربية الصنع والترويج.

وكما ذهب إليه جعيط في تفسير جانب من التاريخ العربي بدلالة التمدن والترحال، فإن تكرار تسليط الضوء على الهجرات العربية، والتدقيق في سردياتها تأتي من أهميتها ودورها الفاعل في تغيير المشهد الديمغرافي - السياسي للجزيرة الفراتية طوال قرون عديدة عبر الزمن الحضاري المديد. إن تكرار دراسة حالي الهجرات العربية في موجتين متباعدتين الأولى في القرنين السابع والثامن الميلادي، والأخيرة في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلادي، تبدو من صلب دراسة المتغيرات المجتمعية التي طرأت على الجزيرة الفراتية جراء الهجرة الأولى، ومن ثم الهجرة الثانية إلى الجزيرة الفراتية. حيث غيرت هذه الموجات البشرية، وأثرت في بنية وكيان المجتمعات المحلية، وبالتالي أعادت صياغة مسألتي الهويات والسيادة من زوايا سياسية وقانونية. إضافة إلى ما سبق كانت معضلة الهجرات والانزياحات السكانية العربية أمعضلة تاريخية، بشقيها النظري - المعرفي، والتطبيقي العملي. لدرجة أن أكبر منشأة هندسية قد شيدت في الإمبراطورية الساسانية للحد من هذه الهجرات والتخفيف من آثارها.

23-4 سور شابور الساساني لمنع الهجرات العربية

شكلت عملية عبور نهر الفرات عبر التاريخ من الضفة اليمنى نحو اليسرى مؤشراً على الهجرات القبلية الجماعية. فنهر الفرات كان حاجزاً مائياً كبيراً ليس من السهل عبوره، لذلك كان الفرات طوال الحقب الزمنية الطويلة حداً فاصلاً بين عالمين متباينين. وعندما كانت تتم عمليات عبور النهر، خاصة من الجنوب نحو الشمال، كانت أرض الجزيرة الفراتية تتحول إلى ساحة تجري فيها صراعات اجتماعية وسياسية، ذات علاقة بالمراعي، وتملك الأراضي بصفة رئيسة.

كما أن كثافتها السكانية والعمرانية لم تكن مهيأة لاستقبال هجرات القبائل الرحل. علماً أن منطقة شرق الفرات الأكثر خصوبة كانت حتماً وهدفاً لسكان المناطق الأقل خصوبة، وخاصة البوادي التي تفتقر للمياه، لذلك ارتبطت حياة البدو وتطلعاتهم ومناوراتهم في مناطق الرعي بظاهرة النزوح شمالاً، وبشكل خاص ارتبط اتساع نفوذها وتحسين واقعها المعاشي بعملية عبور نهر الفرات، ولم تقتصر هذه الظاهرة على القبائل العربية، بل سبقتها القبائل الآرامية الرحل التي عرفت بـ (أحلامو) في الألف الأولى ق.م. وقبائل أحلامو بحسب سترابو كانوا أيضاً من سكان الخيام السود¹⁵³ ورحلاً في أوائل الألف الأولى قبل الميلاد.

أما ظاهرة الهجرة بعد الميلاد فقد ارتبطت بشكل رئيس بحركة القبائل العربية، التي كانت تتم في بعض المراحل بسهولة، سواء عن طريق بناء جسور مؤقتة، أو بالقوارب الصغيرة والسباحة عبر النهر. حفزت هذه المشكلة الحدودية للإمبراطوريات الإيرانية المتعاقبة لتعمل على توسيع حدودها جنوباً نحو البادية، وغرباً إلى

153 - ورد هذا المصطلح كثيراً في الروايات اليونانية والرومانية، وهي تعبر وتدل على القبائل العربية الرحل

البحر الأبيض المتوسط، وصولاً إلى أواسط الأناضول، حيث كانت توجد مجموعة من الإثنيات القريبة من التكوين الثقافي الإيراني الإمبراطوري المتنوع عهدئذ. فقد تشكلت الإمبراطورية الميديّة (836 553-) ق، م من اتحاد مجموعة من الإثنيات التي تمتد من جبال طورس حتى زاغروس، فجمعت العديد من الأقوام والقبائل، لدرجة أن كانت مملكة ميديا مرحلة تأسيسية وتجميعية لشعوب شرق البحر المتوسط حتى بحر قزوين وإيران الحالية، حول مركزها ضمن قوس سلسلة جبال طوروس وزاغروس: "ميديا، وهي بلاد شاسعة كان لها جيروتها في زمن مضى، وهي تقع في وسط طوروس الذي يتشعب هناك إلى كثير من الذيول، ويحتوي كثيراً من الوديان." (سترابو، 2017، ص39). هذا وقد أسهب الجغرافي الروماني في رسم الحدود وعملية التجاور بين هذه الشعوب في مرحلة تاريخية أعقبت سيادة الإمبراطورية الميديّة¹⁵⁴ : "تجاور برسيا وسوسيانا بلاد الآشوريين، وهي التسمية التي يطلقونها على بابل وشطر كبير من المنطقة المحيطة بها، والتي تضم جزئياً أتوريا حيث تقع نينوى، وأبولونيا تيدس، والعيلاميون، والباريتاكيون، وهالونيتيدا التي تقع حول جبال زاغروس، والسهول التي تحيط بنينوى، ودولومينا، وكالاهينا، وخازينا، وأديابينا، وقبائل ما بين النهرين القريبة من الغورديين والميغدونيّين الذين حول نسيبيدس وصولاً إلى زيفما على الفرات، كما تضم أخيراً شطراً كبيراً من المنطقة الواقعة وراء الفرات والتي يشغلها العرب ومن يسميهم معاصرون بالسوريين الذين تمتد أراضيهم حتى الكيليكين، والفينيقين، واليهود والبحر

154 - نستخدم مصطلح امبراطورية للممالك الكبرى التي سبقت النظام الروماني الامبراطوري بصيغة مجازية، والمقصود بالاستخدام هو التعبير عن الممالك التي ضمت شعوبا واثنيات عديدة على امتداد جغرافي واسع: فالامبراطورية بحسب معجم المعاني: نظامٌ من أنظمة الحكم القديمة قائمٌ على أساس التّحكّم في أقاليمٍ واسعةٍ وشُعوبٍ مُختلفةٍ مثل: الإمبراطوريّة العُثمانيّة التي انتهت بغد الحزب العالميّة الأولى، والإمبراطوريّة البريطانيّة التي انتهت قبّل الحزب العالميّة الثّانية و الإمبراطوريّة اللاتينية: Imperium تعني السلطة أو القوة. وسياسياً، الإمبراطورية هي مجموعة كبيرة من الدول والأقاليم والشعوب التي وُحِّدَت وُحِّمَت من قبل عاهل (إمبراطور) أو حكومة أوليفاركية.

المواجه للبحر المصري وخليج ايس". (سترابوا، 2017، ص293)
لقد ورثت الإمبراطوريات الإيرانية إرث وجغرافية الإمبراطورية الميديّة،
بمشكلاتها الحدودية وصراعاتها الدائمة مع الغرب متمثلاً عهدئذ
باليونان، إلا أن الإمبراطورية الميديّة كانت أكثر انفتاحاً على الجوار،
بعكس الساسانية التي انغلقت، وتحسست من مشكلات الجوار،
ومن ضمنها ظاهرة هجرة القبائل العربيّة نحو الشمال، ورغبتها
في عبور نهر الفرات، حتى أولتها الأهمية، في مرحلة الإمبراطورية
الإيرانية الساسانية بين أعوام (226 - 651) ميلادية، لدرجة أن تم
تشديد سور عظيم، يمتد مئات الكيلومترات لمنع هذه الهجرة.
ولا ينسجم هذا الإجراء مع الموقع التاريخي لإيران كإمبراطورية
شرقية كبرى، كانت تمثل المشرق عموماً في مواجهة الغرب، ولم
تكن تسمى ببلاد فارس، إلا بعد أن أطلق عليها اليونان اسم برسيا،
ثم ترجم هذا المصطلح اليوناني في العهود الإسلامية إلى فارس،
وببلاد فارس، لسهولة اللفظ والتداول، ولتصدر الفرس مقاليد
الحكم عهدئذ، لكن يبدو أن حكم شابور أراد التحصن أما هجرات
البدو، علماً أن الكورد كانوا سائدين ديمغرافياً في الإمبراطورية
الساسانية، وخاصة في مناطقها الغربية، وفي جوار الجدار على وجه
التخصيص. وإن لم تكن الإثنية الكوردية بحاجة لتعبر عن حضورها
بالصيغة القومية والهوياتية المعاصرة. حيث شكّل الفرس كإثنية
ضمن مجموع الشعوب الإيرانية، وما زالوا أقلية عديدة، لكن ظلوا
الطبقة الحاكمة، على الرغم من بعض الروايات التي تنسب السلالة
الساسانية الحاكمة نفسها إلى الكورد. وإن روجت تاريخياً سردية
ترسبت في القاع تحاول الإقلال من شأن الكورد، وتناقلت فقط
جملة روجت ضمن صراعات الحكام عهدئذ، وكانت موجهة لأوائل
الحكام الساسانيين: "إنك عدوت طورك، واجتلبت حتفك، أيها الكردي
المربي في خيام الأكراد، من أذن لك بالنجاح الذي لبسته والبلاد التي
احتويت عليها وغلبت ملوكها وأهلها.. " (الطبري، د ت، 39/2ج)

وبصرف النظر عن هذه التفاصيل، ما يهم موضوع دراستنا هو الهيمنة الكاملة للإمبراطورية الإيرانية على الجزيرة الفراتية، وأجزاء من البادية في جنوب غربها، وتبعية مملكة عربية لهم: "وبعيداً عن سطوة الأساطير فإن المصادر تجمع على أن الساسانيين ينتسبون إلى جدهم الأعلى ساسان الكاهن الأعلى لبيت النار الخاص بإله المياه والخصوبة (أناهيذ أو أناهيتا) في مدينة اصطخر¹⁵⁵ بإقليم فارس، وقد تزوج من إحدى بنات الأسرة الحاكمة في ذلك الإقليم وهي أسرة البزرجي فولدت منه بابك ثم ولد لبابك أردشير." (النوري، 2017، ص 81)

لا نود التوسع والاستطراد في حقل تاريخ إقليم الجزيرة، لكن من الضروري معرفة حقيقة مكانة الجزيرة الفراتية ضمن الصراعات بين الممالك والدول من جهة، وطموح القبائل البدوية القديم في وضع اليد على جزء من أراضيها الخصبة من جهة أخرى، وبالتالي الكشف عن جوانب من المنعطفات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي طرأت على الجزيرة الفراتية عبر الزمن المديد.

استقبلت أرض الجزيرة بشكل متكرر الهجرات السكانية من الجنوب، وأحياناً من الغرب، خاصة الهجرات البدوية، وذلك بحكم الحاجة والمتغيرات المناخية للجغرافيا المتاخمة لها، ولعدم وجود منفذ آخر يفضي إلى المراعي الخصبة والمياه العذبة.

ونظراً لقدم معضلة الهجرات وأهميتها، فقد شيد لمنعها جدار عظيم، سور يشبه إلى حد ما سور الصين. ولا يسعنا أن نجتهد كثيراً لبيان أن سكان كامل إقليم الجزيرة من الجنوب عند مدينتي الأنبار وهيت حتى الهضاب الجبلية في الشمال كانوا كورداً، بحسب المصادر العربية الأولى، واستدلالاً بأسماء المدن الرئيسة فيها، حيث تفسح لنا السرديات أحياناً عن معرفة هذه التفاصيل، ولرفع

155 - مدينة اصطخر تنتمي بحسب الجغرافيا الإيرانية الى إقليم الجبال المتفق على غلبة الكورد عليه

سوية المعرفة والاجتهاد في نقل المعلومة، هذه المعلومة التي تناقلت وأفصحت عنها في سياقات غير متعلقة ببيان الصفات الإثنية والأقوامية. فعلى سبيل المثال إن هيت وغيرها من البلدات شمال شرق وشمال غرب طيسفون / المدائن قرب بغداد، كانت تتبع مدينة حلوان، المركز الإداري ومقر ديوان المال للإمبراطورية الساسانية، ومقر القيادات الساسانية بعد سقوط العاصمة، وهي من المناطق الكوردية الأساسية إبان العهدين الساساني والإسلامي الأول: "كورستان شاد فيروز"¹⁵⁶، وهي حلوان، ووظيفتها مع الجابارقة¹⁵⁷ وغيرهم من الأكراد ألف ألف وثمان مائة ألف درهم. وكانت هيت وعانات مضافة إلى طوسج الأنبار¹⁵⁸، فلما ملك أنوشيروان بلغه أن طوائف من الأعراب يغيرون على ما قرب من السواد إلى البادية فأمر بتجديد سور مدينة تعرف بالليس، كان سابور ذي الأكتاف بناها وجعلها مسلحة لحفظ ما قرب من البادية، وأمر بحفر خندق من هيت يشق طرف البادية إلى كاظمة¹⁵⁹ مما يلي البصرة، وينفذ إلى البحر، وبنى عليه المناظر¹⁶⁰، والجواسق¹⁶¹، ونظمه بالمسالح¹⁶²، ليكون ذلك مانعاً لأهل البادية عن السواد، فخرجت هيت وعانات بسبب ذلك السور عن طوسج شاذ فيروز، وكانت عانات قرى مضمونة إلى هيت." (ابن الفقيه، 1417 هـ، ص76

156 - مصطلح: كورستان شاد فيروز، مركب من كور + ستان = وتعني منطقة أو إقليم واسع، أي إقليم شاد فيروز الكبير، وهو إقليم كان يضم عهدئذ كل مناطق شرق وشمال وغرب طيسفون / المدائن حتى منطقة الفرات الأوسط، وكان الإقليم يحتوي على عدة مدن مثل الأنبار وهيت وأتات وعاصمة الإقليم حلوان. أما من الناحية الإثنية لم يكن سكانها فرساً بل من الكورد والمجتمعات الرافدية القديمة.

157 - الجابارقة = قبيلة من الكورد

158 - طوسج = منطقة، منطقة أنبار. وأنبار كلمة كوردية تعني المخازن أو المستودعات. وعلى ما يبدو كانت تخرن فيها الغلال والمحاصيل الزراعية، ولهذا سميت بالأنبار.

159 - الكاظمة: هي كويت المعاصرة

160 - المناظر = أبراج الحراسة

161 - الجوسق = قصر كبير

162 - المسالح = برج

77-) وينضح من النص أن منطقة الأنبار وهيت كانت تابعة لحوان، وقد شيد سور عظيم إلى الغرب منها لفصل البادية عن سواد العراق، بدءاً من الشمال وجنوباً إلى أن يصل إلى منطقة الكويت الحالية على الخليج العربي. بهدف منع الانزياحات والهجرات البدوية، حتى ظلت مناطق شرق وغرب بغداد لعهود طويلة ذات كثافة سكانية كردية. علماً أنه قد جرت في أوائل عهد الخلافة العربية الإسلامية عمليات تعريب وهندسة ديمغرافية في الجزيرة الفراتية، وخاصة من الجنوب باتجاه الشمال إلى محيط مدينة بغداد، حتى الموصل.

23-5 التعريب المبكر للموصل ونقل سكان الأنبار

يمكن إرجاع بدايات سياسات التعريب الإدارية، التي لم تقتصر على تعريب أسماء المدن والقلاع والنظم الإدارية، وإنما تجاوزت كل ذلك لتعيد ترتيب وهندسة استقرار السكان، وإزاحة الكورد وغيرهم من الشعوب المستقرة نحو الشمال، عند الضرورة. ففي مطلع الحكم العربي - الإسلامي أي خلال فترة حكم عبد الملك بن مروان¹⁶³ ، بدأت الخطوات العملية التي خطاها والي العراق الحجاج بن يوسف الثقفي¹⁶⁴ خلال سنوات حكمه المبكر للعراق: "ولم تزل طساسيج السواد على العدة التي ذكرنا، حتى قدم الحجاج بن يوسف والياً على العراق، وكان كاتبه القادم معه والمتولى لأمره صالح بن عبد الرحمن. فقال له الحجاج: التمس كاتباً ناصحاً من الفرس عالماً بكتباتهم يعمل الحساب فوجد رجلاً يقال له: زادان تفروخ بن بيري فقلده أمر الديوان فلم يكن صالح وأصحابه يهتدون إلى العمل،

163 - الخليفة الاموي الخامس (646 - 705) م

164 - والي العراق الحجاج بن يوسف الثقفي (660 م - 714 م).

وكان زادان نفروخ وكتابه يعملون الحساب بالفارسية، فشكا صالح ذلك إلى الحجاج، وعرفه في أنه في غير شيء مع زادان فروخ فأمر الحجاج زادان فروخ أن يتجشم له نقل الدواوين من اللسان الفارسي إلى اللسان العربي، ففعل ذلك وميز النواحي، وكور الكور¹⁶⁵، فرسم طساسيج السواد فكان ما رسم من ذلك أن جعل السواد¹⁶⁶ عشر كور، كل كورة أستان¹⁶⁷، وطساسيجه ستون طهسوجا، وقد ذكرنا ذلك في موضعه، فلما فعل هذا ونقله إلى العربية صالح¹⁶⁸ وأصحابه فيه ووقفوا عليه¹⁶⁹. " (ابن الفقيه، 1417 هـ، ص79) يبدو أن هذه السياسة المبكرة لم تقتصر على تعريب الدواوين، والتخلي عن استخدام اللغة الفارسية فيها، وإنما طالت المجتمع، والمدن حتى القرى أحياناً. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نورد مثلاً عن التعريب المبكر، حيث نجد أن بلدة حديثة الموصل عربت من اسمها الأصلي (نو كرد) أي أعطي نفس المعنى والدلالة، فالاسم يعني (الحديثة) باللغة الكوردية: "حديثة الموصل وهي بليدة كانت على دجلة بالجانب الشرقي قرب الزاب الأعلى، وفي بعض الآثار أن حديثة الموصل كانت هي قصبة كورة الموصل الموجودة الآن، وإنما أحدثها مروان بن محمد الحمار، وقال حمزة بن الحميد: الحديثة تعريب نوگرد، وكانت مدينة قديمة فخرت وبقيت آثارها فأعادها مروان بن محمد بن مروان إلى العمارة وسأل عن اسمها فأخبر

165 - أعاد رسم وتوزيع المناطق الادارية

166 - السواد: المقصود بها ارض السواد، وتتعني بمعنى أوسع العراق العربي، او جنوب العراق المعاصر.

167 - ستان: تعني باللغتين الكوردية والفارسية الموطن، وهنا استخدمت بمعنى المنطقة، والكورة بمثابة الولاية او المحافظة المعاصرة

168 - اسم الشخص الذي قام بالترجمة والتعريب انظر الحاشية التالية

169 - حاشية المحققان لكتاب نصوص من كتاب أخبار البلدان بخصوص هذه السياسة: صالح بن عبد الرحمن كاتب حاذق تولى تعريب الدواوين في عهد عبد الملك بن مروان، فقد كان يكتب الدواوين كاتب فارسي هو رازدان فروخ وابنه مردانشاه، باللغة الفارسية، ولكن رغبة الخليفة وواله على العراق الحجاج بن يوسف الثقفي في التعريب الكامل لمؤسسات الدولة جعلتهما يختاران صالحا بن عبد الرحمن لتلك المهمة التي نقلت الدولة الاسلامية من السيادة الفكرية للدواوين الى الاستقلال التام. انظر البلاذري ص298

بمعناها فقال: سموها الحديثة..."(الحموي، 1986، ص230/2). كانت هذه العمليات تحدث في سياق سياسات وترتيبات ديمغرافية لتوطين المهاجرين العرب وتوفير إقامة آمنة لهم. وكذلك لتدعيم وإسناد سلطة الحكام العرب القادمين أصلاً من أصقاع بعيدة مع مجتمع محلي عربي ناشئ مستقدم على الأرجح من الجزيرة العربية. وقد جاء تعريب الموصل في هذا السياق: "وقال ابن الكلبي: أول من مصر الموصل هو هرثمة بن عرفة البارقي في أيام عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أسكنها العرب ثم أتى الحديثة، وكانت قرية فيها بيعتان، ويقال إن هرثمة نزل المدينة أولاً فمصرها واختطها قبل الموصل، وإنها سميت الحديثة حين تحول إليها من تحول من أهل الأنبار لما ولي ابن الرفيل صاحب النهر ببادور أيام الحجاج بن يوسف فعسفهم، وكان فيهم قوم من أهل الحديثة التي بالأنبار فبنوا بها مسجداً وسموا المدينة بالحديثة." (الحموي، 1986، ص230/2)

في حين أن الموصل كانت مدينة قائمة اسمها راوند بحسب بعض المصادر: "وإنما سميت الموصل موصلاً لأنها وصلت بين الجزيرة والشام، والجزيرة من عمل سميساط إلى بلد ومن الموصل إلى الأردن، ويقال إنه سميت الموصل لأنها وصلت بين دجلة والفرات. ومدينة الموصل بناها مروان بن محمد، وراوند الموصل بناها راوند بن بيوراسف. وولى عمر عتبة بن فرقد السلمي الموصل سنة عشرين، فقاتله أهل الحصن فأخذ حصنها الشرق عنوة، وعبر دجلة فصالحه أهل الحصن الآخر على الجزية والإذن لمن أراد الجلاء في الجلاء. ثم فتح المرح وقراه وأرض بانهدرا وداسن وجميع معاقل الأكراد، وأول من اختط الموصل وأسكنها العرب، ومصرها هرثمة بن عرفة البارقي، وكان عمر عزل عتبة عن الموصل وولاهها هرثمة..." (الهمذاني، 1996، ص-176 177)

باختصار، علينا أن نثبت نقطتين منهجيتين بصدد خصوصية إقليم

الجزيرة، وهما في المقام الأول وقوع الجزيرة خارج البلاد العربية كتصنيف جغرافي - معرفي ثابت ومتوارث، منذ تشكل علم الجغرافيا وتدوين معارفه الأساسية. والثاني هو حدود إقليم الجزيرة، التي ثبتها أهم الجغرافيين والبلدانيين في الحقب المتأخرة، وخاصة أبا الفداء، وابن فضل الله العمري، اللذين حددا الإقليم بدقة. فقد ثبت أبو الفداء النقطة الأولى في باب ذكر جزيرة العرب وحدود البلاد العربية: "وتمام الحد الغربي ممتد على أطراف الشام ويحيط بها من جهة الشمال بعض الشام إلى بالس على الفرات إلى الرحبة وعانة وهي في وسط الجهة الشمالية. وتمام الحد الشمالي يمتد من عانة على الفرات نحو الكوفة ويحيط بها من جهة الشرق من حدود الكوفة ممتداً مع الفرات إلى البصرة.."
(أبو الفداء، 1840، ص77)

هذا وقد رسم أبو الفداء حدود إقليم الجزيرة بصيغة توافق مع ما ذكره ابن فضل الله العمري أيضاً: "الجزيرة وهي البلاد التي بين دجلة والفرات وقد ضموا كثيراً من البلاد الفراتية التي في الجانب الآخر من الفرات من بر الشام إلى الجزيرة لقربها من البلاد الجزرية مثل الرحبة وغيرها والذي يحيط بالجزيرة الفرات من حدود بلاد الروم وهو طرف الحد الغربي الجنوبي للجزيرة فيمتد الحد الجنوبي الغربي مع الفرات إلى ملطية إلى سميساط إلى قلعة الروم إلى البيرة إلى قبالة منبج إلى بالس إلى الرقة إلى قرقيسيا إلى الرحبة إلى هيت إلى الأنبار ومن الأنبار يخرج الفرات عن تحديد الجزيرة ثم يعطف الحد من الأنبار إلى تكريت هي على دجلة إلى السن إلى الحديثة على دجلة إلى الموصل إلى جزيرة ابن عمر إلى آمد¹⁷⁰ ثم يصير الحد غربياً ممتداً بعد أن يتجاوز آمد على حدود أرمينيا إلى حدود بلاد الروم إلى الفرات عند ملطية من حيث ابتدأنا. فعلى

هذا يكون بعض أرمينيا وبعض الروم غربي الجزيرة وبعض الشام وبعض البادية جنوبها وبعض العراق شرقيها وبعض أرمينيا شماليها. والجزيرة تشتمل على ديار ربيعة وديار مضر وبعض من ديار بكر..." (أبو الفداء، 1840، ص273)

وهكذا نجد أن إقليم الجزيرة أخذ حده الأعظم وتجاوز حدود الفرات، وأحياناً دجلة أيضاً. وليس ثمة أي التباس، ضمن التصنيفات الجغرافية العربية، في أن إقليم الجزيرة الفراتية كان يقع خارج بلاد العرب، إذ إنهم كانوا متفقين جميعاً في اتخاذهم نهر الفرات الحد الشمالي لبلاد العرب، وذلك بمنهجية علمية ثابتة وواضحة طوال التاريخ، في حين تجاوزهم جميعاً في الدقة بحيث أطلق عليها ابن فضل الله العمري ووصفها بالجزيرة الفراتية ونسبها إلى بلاد الكورد. عندما رسم حدود بلاد الكورد كما مر. (دقق الخرائط القديمة بهذا الخصوص في الملحق)

استمرت الجزيرة الفراتية بحسب تسمية وتوصيف ابن فضل الله موحدة ضمن بلاد الكورد من القرن الرابع عشر حتى الحرب العالمية الأولى. بصرف النظر عن أصل الحكام، وطبيعة الحكم فيها.

ال عمران الريفي كمؤشر لاستمرارية الشعوب الراسخة

1-24 جدلية الحياة الاجتماعية والبيئية بين السهل والجبل

تعد جغرافية إقليم الجزيرة الفراتية وطبوغرافيتها حالة نموذجية لدراسة العلاقة الوثيقة والعضوية بين الجبال وسهولها، إذ لكل جبل سهل يحيط به، وقد ساعد اختلاف الطبوغرافيا بين السهل والجبل في تحسين شروط احتضانها للمجتمعات الأولى منذ فجر التاريخ، إذ إن دور التباين الطبوغرافي ومساهمته، وبالتالي التدرج في الارتفاع عن سطح البحر أساسي في تأمين أفضل حالات التكيف الطبيعي مع المناخ والبيئة الطبيعية عبر الزمن المديد. يتبين من خلال ملاحظتنا لتاريخ تطور المجتمعات في الجزيرة الفراتية منذ أقدم العصور، أن علاقة سهولها كانت وثيقة وعضوية بجبالها، وكانت السهول متنفساً وفضاءً مكماً للجبل، كما كان الجبل ملجأً دائماً لسكان السهل. وخاصة تترجم ظاهرة التكامل والتفاعل العضوي هذه في حياة المجتمعات المتنقلة، وعبر نمط الإنتاج الرعوي وتربية الحيوانات. وتجسدت بصيغة أوضح في حركة القبائل الرحل بين المصايف في الجبال شمالاً، والمشاتي في الجنوب. أما في زمن الحروب والاضطرابات الاجتماعية فقد كان سكان السهل يلتجئون إلى الجبال، والمناطق الريفية على الهضاب الشمالية للجزيرة الفراتية، وعندما طالت مدة هذه الغزوات، وازداد تواترها،

كما في مرحلة غزوات التتار والمغول. خلت السهول تدريجياً من السكان. واقتصرت الحياة الاجتماعية والاقتصادية على المناطق الريفية في الشمال، خاصة تلك الوثيقة الارتباط مع المدن. وفي حالة الجزيرة الفراتية، ارتبطت مجتمعات السهول والبوادي فيها، كما مجتمعاتها الريفية بمدينة آمد (ديار بكر) طوال خمسة قرون على أقل تقدير، بين القرنين (14-19). حتى تم تثبيت الحدود وتطبيق بنود المعاهدات الدولية والاتفاقيات الثنائية لرسم الحدود. لم تنبثق مشكلة مجتمعات سهول الجزيرة الفراتية من أنها كانت تابعة للمناطق الحضرية في الشمال البعيد نسبياً فقط، بل كانت تعاني من إحاطتها جنوباً وغرباً بحاجز مائي كبير هو نهر الفرات، النهر الذي كان يفصلها عن أحد أكبر المناطق السهبية، المؤلفه من السهول والبراري الواسعة التي تمتد من وسط الجزيرة العربية حتى بادية بلاد الشام، لذلك يمكن الافتراض أنه من خصوصيات سهول الجزيرة الفراتية، ربما غير السعيدة، أنها وقعت بين الصحاري والسهول الواسعة الجافة جنوباً، وبالقرب من الجبال الشاهقة الممطرة شمالاً. وظلت درجة استفادة سكان السهول شرق نهر الفرات أقل من الأضرار التي لحقت بهم نتيجة هذا التموضع الجغرافي، خاصة طوال حقبة الألف الثاني الميلادي. على الرغم من أن هذه البيئة الطبيعية والجغرافيا قد وفرت لهم قدرة عالية على التكيف والحركة، لكن في المحصلة باتت سهول الجزيرة نتيجة لمخرجات الحرب العالمية الأولى مساحة مضافة إلى بادية بلاد الشام، ومتممة لفعاليتها الاجتماعية والاقتصادية، إذ فصلت عن جبالها في الشمال، حيث رجحت عملية الفصل هذه، نتيجة المتغيرات السياسية الحادة التي طرأت على عموم ساحة الشرق الأوسط والجزيرة العربية.

2-24 ترابط بادية بلاد الشام مع سهول الجزيرة الفراتية

لا يمكن رصد المتغيرات التي طرأت على الجزيرة الفراتية في القرنين الأخيرين، بدون ربطها بالمتغيرات البيئية والاجتماعية والسياسية التي طرأت على بادية بلاد الشام، كما لا يمكن بالقدر نفسه، فصل مآلات بادية بلاد الشام عن حوضها الجغرافي الأصلي وهو شبه الجزيرة العربية. فحركة نزوح القبائل كانت تتم بشكل مستمر من الجنوب، من الجدار الجبلي في اليمن نحو قلب الجزيرة العربية، ومن قلب الجزيرة العربية تتجه شمالاً نحو بادية بلاد الشام. لتمر عبر سلسلة لا تعترضها حواجز جغرافية أو طبيعية. وكانت عملية الهجرة والنزوح فقط تعترضها خلافات القبائل حول السيطرة على المراعي والطرق، وبالتالي الخلاف على مناطق النفوذ. هذه الحركة هي التي حددت كثيراً مصير شرق البحر المتوسط على اتساعه، وليس فقط مصير الجزيرة الفراتية. فلولا حركة القبائل العربية هذه، ودورة حياتها المرتبطة بالحركة عبر قوس جغرافي كبير، لما وجدنا دولاً مثل سوريا، العراق، الأردن في حالتها ووضعها الديمغرافي والسياسي الراهن: "كان سكان بادية الشام ولا يزالون من العرب، ومن أزمنة سحيقة في القدم، غادرت بعض القبائل البدوية أماكن سكانها في الجزيرة العربية واندفعت شمالاً اتجاه البادية. ولقد كانت هنالك أسباب قاهرة سرعت في تلك الهجرات، مثلاً حدثت عدة فصول متتابعة من الجفاف والمواسم الرديئة التي سببت المجاعات، ثم حدث ذلك الضغط السكاني المتزايد عندما ازداد عدد السكان في نجد حتى في اليمن، كل هذه الأسباب ساهمت في تعزيز وتشجيع تلك الهجرات، والحقيقة أن أقل تغيير في البيئة يعمل على إخلال التوازن لدى القبائل العربية، ولذلك، ونظراً لعدم وجود أي حدود سياسية بالمعنى الأوربي لهذه الكلمة، ونظراً أنه من السهل عبور الصحراء العظمى، لذلك أصبح توارد البدو من

شبه الجزيرة العربية وارداً وحتمياً. وكانت عادة القبائل الوافدة على اقتلاع وطرد غالبية القبائل الأخرى التي كانت تحتل بعض المناطق في داخل بادية الشام. وكان هؤلاء القادمون الجدد يحلون محل القبائل القديمة التي كانوا يدفعونها ويجبرونها على التقدم شمالاً بقوة السلاح" (غرانت، 2011، ص 17)

وقد حركت النزوحات والهجرات القبائلية، إضافة للحركة الوهابية سكون المجتمعات العربية، التي ظلت لزمن طويل تقتسم الجزيرة العربية، وبادية بلاد الشام فيما بينها. مع مرور الزمن خاصة في مطلع القرن التاسع عشر ارتفعت الكثافة السكانية لبادية الشام، مما وضعها على عتبة موجة من الهجرات الجديدة. هذا وتشكل المقاربة الإحصائية التالية مؤشراً على الضغط السكاني القادم من الجنوب نحو الشمال والغرب. فعندما زار فتح الله الصايغ بادية الشام خلال عامي (1832 1833-)م، قدم إحصائية تقريبية لعدد خيام القبائل العربية التي كانت تسكن جميعها في البادية عهدئذ، حيث قدر عدد كل القبائل بحوالي 102000 خيمة، وهو عدد مبالغ فيه". (ضاهر، 1986، ص63).

إن هذه الكثافة والازدحام السكاني النسبي العائد للقبائل العربية في بادية الشام، يعد مؤشراً على أن القبائل العربية البدوية لم تكن قد توجهت نحو المناطق البعيدة عن البادية حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر. وكانت متحفظة على السير والتوغل داخل الأرياف الغربية في سوريا، أو حتى الانزياح شمالاً لعبور نهر الفرات. ما يهمننا من رصد جغرافية وحركة القبائل البدوية، هو التأكد من أن أغلب القبائل التي نزحت لاحقاً إلى الجزيرة الفراتية كانت ما زالت مستقرة في بادية الشام بشكل أساسي في أوائل القرن التاسع عشر، وهي الرولة. الجريا (شمر)، والبقارة، ثم البو حرب، وغيرها... (ضاهر، 1986، ص62)

وكما نلاحظ في الخارطة المرفقة رقم (21)، وهي واحدة من خرائط

عديدة مشابهة، تبين موطن القبائل العربية الرئيس في عهود متأخرة نسبياً، أي تقدر من أواخر القرن الثامن عشر حتى أواسط القرن التاسع عشر. كما من الملاحظ تكرار تسميات عدة مناطق باسم قبيلة واحدة، كحالة شمر التي توضح الخارطة موقعها الأصلي في القسم الشمالي من شبه الجزيرة العربية، وكذلك كان قسم منها قد دخل في الجزيرة الفراتية. وهو تأكيد آخر على حرية حركة هذه القبائل وعدم ثباتها لفترة طويلة في جغرافية محددة وصغيرة.



الخارطة رقم (21) تبين مواقع عدد من القبائل العربية في عهود متأخرة

كانت متطلبات نمط حياة هذه القبائل تدفعها للحركة والإزياحات المتكررة، التي كانت تدفع بدورها العديد من القبائل نحو الشمال لعبور نهر الفرات، والاستقرار شرقها في سهول الجزيرة الفراتية، دون سياسات دولية ناظمة لهذه الحركة، إلا إبان المراحل المتأخرة من العهد العثماني، حيث تدخلت بشكل محدود. لذلك شكل تشتت القوى وغياب السلطات العثمانية فرصة للعديد من القبائل القوية لإعادة التوضع في الجغرافيا التي تناسبها، وخاصة في السهول والمراعي التي كانت خالية نسبياً من سكان قبيلة أخرى. حتى تحركت قبيلة العقيدات، وانزاحت في ظل هذا المناخ: "لقد انتهت المرحلة العثمانية الطويلة في المشرق العربي باستقرار قبائل عربية في الواحات وعلى أطراف بادية الشام. وكانت أبرز العشائر المستقرة في سوريا عشيرة العقيدات بين دير الزور والبوكمال على الفرات..." (ضاهر، 1986، ص 183)

24-3 تحوير وتوظيف المسألة البدوية سياسياً

أثرت هذه الإزياحات والتنقلات القبلية على البنى الاجتماعية، والتوازنات القبلية والأقوامية، وخاصة في العهود المتأخرة، حيث قامت بصياغة بنية الجزيرة الفراتية الاجتماعية من جديد، لأن الهجرات البدوية قلبت الموازين الديمغرافية وتالياً السياسية، لدرجة أن اتسمت أحياناً بسمة الغزوات المسلحة المدمرة للحواضر، حتى انكشفت المجتمعات نصف المستقرة، والحضرية الكوردية، فضلاً عن العربية الريفية المتناثرة على ضفاف الأنهر. لقد جرفت هجرة البدو لكل من شمر وعنزة، المعروفتين كهجرتين متأخرتين وكبيرتين نسبياً معظم المجتمعات القديمة في الجزيرة والعراق، وسببت في هزة اجتماعية وسياسية كبرى: "هاجرت قبيلة شمر من غرب الفرات نحو شرقها تحت ضغط قبيلة عنزة حوالي عام 1800م

... فقد انتشرت نواقل هؤلاء في أنحاء السهل الواسع الواقع شمالي المنطقة التي بين الدجيل والدليم فسنجان وما وراءها، وعبر فرع منهم، وهم شمر طوقة نهر دجلة، فاحتل الضفة اليسرى من ديالى إلى ما يقرب من الكوت. وكان لهذه الحركة تأثير عظيم سرى فعله إلى ديرات المئات من القبائل التي استبدل قسم منها مكانه بمكان غيره. ومن جملة ما حدث بتأثير ذلك انتقال العبيد¹⁷¹ وعبورهم دجلة من الجزيرة إلى حويجة متخطين بذلك جبل صمرين." (لونكريك، 1941، ص 242)

وفي المحصلة تعرضت المجتمعات العربية بسبب الهجرات والمتغيرات السياسية لعدة دورات من الانكماش والانقراض والتبعثر، والتي كررنا الإشارة إليها لأهميتها. ولم تغفل عن هذه الظاهرة المصادر التاريخية، إذ وردت في العديد من الروايات والسرديات التاريخية، كونها تظل أحد أسس تفسير التاريخ السكاني للعرب وحركة مجتمعاتهم: "وانقرضت العرب العاربة من عاد وثمود وعبيد وطسم وجديس والعماليق ووبار وجرهم، ولم يبق من العرب إلا من كان من عدنان وقحطان، ودخل من بقي ممن ذكرنا من العرب البائدة في عدد قحطان وعدنان، فانمحت أنسابهم وزالت آثارهم." (المسعودي، 1973، ص 52 / ج2).

على ما يبدو ارتبطت ظاهرة الصعود والهبوط في زخم المجتمعات العربية بنزعات الغزو والتوسع المنبثقة من الاحتياج إلى المياه والمراعي. وكانت تقوم بعد كل مرحلة اندثار عملية انبعاث جديدة. وبعض هذه الحالات تطلبت الترميم السكاني بعملية ديمغرافية تلخصت في استقدام العبيد والزنوج من أفريقيا، لذلك انتعشت تجارة الرقيق بين العرب تاريخياً، واستمرت جزئياً حتى عهد قريب في أواسط القرن العشرين. على الرغم من اتفاق البريطانيين مع

171 - قبيلة العبيد العربية في العراق

الأمراء العرب وزعامات القبائل في الجزيرة العربية لمنع الاتجار بالرقيق منذ أواسط القرن التاسع عشر.

وكرصد لعينة جانبية من هذه الظاهرة التاريخية، نستحضر رحلة الهولندي المبكرة إلى المشرق عبر نهر الفرات، إذ نقل بدقة ظاهرة الترميم الديمغرافي تلك، مبيناً أن ربع السكان على الضفة الغربية لنهر الفرات، ضمن العينات القليلة التي شاهدها كانوا من الزنوج: "وهم سمر الألوان أشبه بالعجر لدينا. ويؤلف العبيد السود زهاء الربع منهم لكن اختلاف اللون ينجم عن كثرة السفر والتجوال من مكان إلى آخر يكثر فيه السود، وقد يتخلون عن زوجاتهم ليتزوجوا من السود في المكان الذي يأوون إليه" (راوولف، 2008، ص 148)

أهم جانب يساهم في تعميق بحثنا هو القدرة على رصد جوانب مختلفة من المتغيرات التي حدثت في القرنين التاسع عشر والعشرين، نتيجة للهجرات القبلية، وخاصة المتأخرة منها، ولأن مسألة البداوة وإعادة تنظيم المجتمعات العربية الحديثة شغلت السياسة والحكومات منذ مطلع القرن العشرين، وكانت عمليات الهندسة السكانية من نتائجها، وقد طبقت على بواقي ومساحات شاسعة في البلدان العربية، واستهدفت من بينها سهول الجزيرة الفراتية في صيغة أكثر تسييساً وأدلجة. من جانب آخر حرضت هجرة القبائل العربية السنية إلى العراق والجزيرة الفراتية على تفاقم الصراع الشيعي - السني، والتي مهدت بدورها لعودة العرب من البوابة السنية إلى العراق وسوريا، بتشجيع عثماني: "أحوال العراق الخاصة كانت كفيلة وحدها بأن تجعل الحاكم والمحكوم على طرفي نقيض، وأن تؤجج الخلاف بين الفريقين وأن تملأ النفوس بأسباب الخصومة والكرهية من الجانبين، ذلك أن العراق يضم عدداً عظيماً من غلاة الشيعة فأسخطهم تشجع القبائل العربية السنية وإقبالها إلى أطراف البلاد وبدؤها الاستقرار فيها، وعرفوا أن هذه القبائل لا تقبل إلا في رعاية السلطان التركي السني فزاد سخطهم عليه

وانطوت أنفسهم على اللدد والألم، وكذلك كان الأتراك لا يشعرون اتجاه هذا البلد بالموودة ولا بحب..." (مؤنس، 1938، ص328)

وانسجاماً مع مقدمات ونتائج الحرب العالمية الأولى، ترابطت المسألة البدوية إلى حد كبير الدور العربي الجديد على ساحة الشرق الأدنى عموماً، وفي سوريا والعراق على وجه الخصوص. لذلك لم تنفصل الكثير من عمليات توطين البدو وتوجيه مسار حركتهم، وخاصة الأكثر قرباً إلى الجزيرة العربية، عن خطة بريطانيا في دعم الاسرة الهاشمية، وترسيخ الحكم العربي الهاشمي سواء في دمشق (1918 - 1920) أو في بغداد بدءاً بسنة 1921. إذ كانت هذه القبائل قد ساندت حكم الملك فيصل في دمشق، كما طلب الملك فيصل بعد انتقاله إلى حكم العراق من بعض زعماء القبائل العربية، وخاصة الرولا الكثيرة العدد، القدوم إلى العراق واستيطانها. فكان الملك فيصل يخطط لسحب المزيد من قبائل البدو إلى العراق لترجيح الموازين الاجتماعية والمذهبية لصالحه: "استدعى الملك فيصل الأول، ملك العراق، في عام 1933 الأمير نوري الشعلان، زعيم قبائل الرولا القوية والواسعة النفوذ لزيارة بغداد. فيصلها في 15 شباط 1933، وينزله الملك في أفضل فنادق العاصمة العراقية ويبقيه هناك حتى التاسع من آذار 1933 وبجري معه عدة مباحثات بهدف استيطان قبائله داخل الأراضي العراقية وتقديم كل التسهيلات اللازمة لاستقرار قبائله في مناطق الجزيرة، خاصة في جبل عذبة" (ضاهر، 1986، ص 160)

وتكررت الدعوة في العام التالي، مما يظهر أهمية التوطين وضرورة الدعم الديمغرافي للحكم الهاشمي الذي فرض على العراق. وذلك في حالة مشابهة لمرحلة أوائل حكم الملك فيصل على دمشق، عندما تم تشجيع القبائل البدوية على ترك البادية والانخراط في الحياة الاجتماعية والسياسية كداعمين وحوامل للحكم الهاشمي الحجازي.

4-24 القبائل العربية: من البداوة إلى الحياة الريفية والزراعية

تعود جذور العلاقة المتشابكة بين نمطي حياة الاستقرار الزراعي ونمط الترحال الرعوي إلى العصور الحجرية، بحسب العديد من الدلائل والمعطيات الأركولوجية. ويبدو أن هذه العلاقة المتشابكة والمتناقضة برزت في بوادي الجزيرة العربية وسهول الجزيرة الفراتية المتاخمة لها. وقد أثرت هذه الظاهرة على مجتمعات الجزيرة العربية ومجتمعات حواف الهلال الخصيب الملاصقة للبلدان العربية نتيجة للعاملين البيئي والسياسي. هذا وقد توقف عند ظاهرة الترابط بين قطبي الاستقرار والترحال العمرانيين العديد من دارسي المجتمعات العربية، كونها الحالة الأبرز لنمط الحياة البدوية - الرعوية: "يندر أن نشاهد في الوقت الحديث جماعات مستقرة تعود إلى حياة البداوة، في حين كان بعض العرب المستقرين ينقلبون إلى تلك الحياة التي كانوا عليها من أمد قريب نتيجة لتبرمهم بالحالة السياسية كما حدث مع بني بكر عندما استبدلت الحكومة الساسانية، الأسرة العربية الحاكمة الحيرة بمزبان فارسي فعادوا إلى حياة البداوة في بادية الشام. (اوليري، 1990، ص18)

من الممكن التذكير بما حدث على نطاق واسع، إثر تراجع عدد من القبائل العربية عن حالة الاستقرار النسبي، وعودتها إلى الترحال بسبب هجمات الشعوب الآسيوية التركية العنيفة ضدها، كما سبق ذكره. لكن ثمة حقيقة ينبغي استحضارها على الدوام، تتلخص في أن الثقافة العمرانية العربية لا تميل إلى البناء والاستقرار، وخاصة عند عرب وسط الجزيرة العربية وشمالها. ولم تقتصر هذه الدراسات والآراء على الدارسين الغربيين، بل هنالك مصادر عربية تاريخية تكشف عن ميول متطرفة نحو تفضيل البداوة، وتكشف عن تهرب شديد من العمران والاستقرار لدرجة التطرف، لذلك يمكن القول إن العرب الأوائل كانت حياتهم المستقرة هشّة، وقلما

اشتغلوا في الزراعة، بل تجنّبوا الشعوب الراسخة الجبلية. ولنفسير المسعودي المعمق والمبكر في هذا المجال، قدرة إضافية على توضيح جوانب من حالة الانسحاب، بل عودة القبائل العربية إلى شبه الجزيرة العربية، وخروجهم أكثر من مرة من الجزيرة الفراتية، والعودة إليها. وبالتالي عدم تسجيل حالة ارتباط وثيق مع الأرض والثبات في رقعة جغرافية لمدة زمنية طويلة. فضلاً عن ضعف المنتج العمراني والحواضر عندهم، وخاصة العمران الريفي. إن علاقة البدوي بالأرض ظلت إشكالية، ينتابه الخوف، لدرجة أن غلاة البدو كانوا يخشون من أن تمرض الأرض، وتسبب الأوبئة لسكانها. وبالتالي شجعوا على الحركة والرحيل السريع عن كثير من المواطنين المؤقتة، ومالوا إلى ضرورة الرحيل عنها مع مرور الزمن: "وذكر آخرون أن القدماء من العرب لما ركبهم الله من سمو الأخطار، ونبل الهمم والأقدار، وشدة الأنفة، والحمية من المعرة، والهرب من العار، بدأت بالتفكير في المنازل، والتقدير للمواطن، فتأملوا شأن المدن والأبنية، فوجدوا فيها معرة ونقصاً، وقال ذو المعرفة والتميز منهم: أن الأرضين تمرض كما تمرض الأجسام، وتلحقها الآفات. والواجب تخير المواضع بحسب أحوالها من الصلاح، إذ الهواء ربما قوي أضر بأجسام سكانها، وأحال أمزجة قطانه، وقال ذو الآراء منهم: إن الأبنية والتحويط تصر عن التصرف في الأرض، ومقطعة عن الجولان، وتقييد للهمم، وحبس لما في الغرائز من المسابقة إلى الشرف، ولا خير في اللبث على هذه الحالة. وزعموا أيضاً أن الأبنية والأطلال تحصر الغذاء وتمنع اتساع الهواء، وتسد سרוحه عن المرور وقذاه عن السلوك، فسكنوا البر الأفخي الذي لا يخافون فيه من حصر ومنازلة ضر، هذا مع ارتفاع الأقداع، وسماحة الأهواء، واعتزال الوباء، ومع تهذيب الأعلام في هذه المواطن، ونقاء القرائح في التنقل في المساكن، مع صحة الأمزجة، وقوة الفطنة، وصفاء الألوان وصيانة الأجسام، فإن العقول والآراء تتولد

من حيث يتولد الهواء، وطبع الهواء الفضاء، وفي هذا الأمن من العاهات والأسقام والعلل والآلام، فأثرت العرب سكنى البوادي والحلول في البيداء، فهم أقوى الناس همماً، وأشدهم أطلاماً، وأصدهم أجساماً، وأعزهم جاراً، وأحماهم ذماراً، وأفضلهم جواراً، وأجودهم فطناً، أكسبهم إياه صفاء الجو ونقاء الفضاء، لأن الأبدان تحتوي أجزاؤها على متكاتف الأكدار وعناء الأقدار مما يرتفع إليه، ويتلاطم في عرصاته وأفقه من جميع المستحيلات، والمستنقعات من المياه:" (المسعودي، 1973، ص120/2)

بلغ حدة بعض الآراء المعبرة عن الثقافة البدوية، أن وصلت لدرجة ذم المدن وبالغت في مديح البادية، وتجنبت العمران والاستقرار والارتباط بالأرض: "ففي أكنافه جميع ما يتصاعد إليه، ولذلك تراكبت الأقداء والأدواء والعاهات في أهل المدن، وتركبت في أجسامهم، وتضاعفت في أشعارهم وأبصارهم، ففضلت العرب على سائر من عداها من بوادي الأمم المتفرقة لما ذكرنا من تخيرها الأماكن وارتياها المواطن." (المسعودي، 1973، ص121/2)

على ما يبدو عندما انسحبت القبائل العربية بدءاً من القرن الثالث عشر من عدد من المناطق في الجزيرة الفراتية، لم تتأسف لعملية الرحيل، على افتراض أن هذه الثقافة كانت هي الراجحة. كما لم تترك خلفها عمراناً، أو حواضر ذات شأن، فضلاً عن أنها لم تؤسس لمجتمعات فلاحية عهدئذ.

بين الموجة الأولى للهجرات العربية والموجة المعاصرة التي واكبت نظام الانتداب الإنكليزي والفرنسي، وتفاعلت مع مشاريعهما الكولونيالية، ثمة مشتركات، أشرنا إليها، ونعيد التذكير بها، وهي بشكل رئيس عملية الانتفاع من الأرض، وتحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية للزعامات القبلية. الفارق بين الهجرتين، أنه في الهجرة الأولى لم يكن ثمة فراغ سكاني كبير، في حين في هذه الموجة الجديدة من الهجرات، كانت سهول الجزيرة الفراتية تعاني

من فراغ سكاني كبير. فراغ كان مرتبطاً في الجوهر مع ما سببته دورات الخراب والحرب، وكذلك مواسم الجفاف. وبالتالي تفاعل هذه المؤثرات العامة مع دورة البداوة والاستقرار المتناوبتين في الفضاء العربي الحضاري والجغرافي.

فشلت محاولات دفع البدو للاستقرار والتأسيس لحياة فلاحية، في أواخر العهد العثماني، وقد كان لضعف المجتمعات الفلاحية علاقة وثيقة بظاهرة التنمية العمرانية في سهول الجزيرة الفراتية، حيث استمر افتقار سهول الجزيرة الوسطى والدنيا لمجتمعات عربية تعمل في الفلاحة، وتسكن القرى حتى أواسط القرن العشرين. وظلت سمة سائدة لنمط حياة القبائل العربية، سواء التي استمرت في البقاء داخل الجزيرة الفراتية، أو تلك التي هاجرت إليها في القرنين الأخيرين، فكلما القسمين يعتمدان حالة البداوة والترحال، وبالتالي الاعتماد على نمط الإنتاج الرعوي بشكل تام، لذلك عززت الهجرات البدوية نمط الحياة الرعوية، كما بدلت الموازين الديمغرافية في القرن التاسع عشر، حتى سادت القبائل البدوية العربية في أصقاع واسعة من سهول الجزيرة، لدرجة أن فرضت الأتاوات والخوة على أهالي الأرياف والقبائل نصف المستقرة، لكنها لم تحقق استقراراً عمرانياً ولا تحولاً سياسياً، وظلت أقلية عديدة متحركة ومتصارعة مع القبائل التي نافستها، ولم تشيد القرى، إلا في حالات خاصة، استمدت الدعم من السلطات العثمانية، ثم كانت تعود تلك القبائل البدوية لتترك تلك المساكن ونويات القرى من جديد: "هناك في الأعلى على تل مرقدة توجد آثار تعود إلى العصر الحديث. ففي بدايات سبعينات القرن الحالي أرغم متصرف دير الزور أرسلان باشا بدو البقارة على بناء بيوت حجرية هنا والإقامة بشكل دائم، إلا أن هذه المحاولة ذات المقصد الطيب والرامية إلى تحضير سكان الخابور البدو فشلت فشلاً ذريعاً. فالبيوت التي بنيت في مرقدة وفي أماكن أخرى على الخابور هجرها أهلها بعد ذهاب أرسلان باشا

وهي اليوم ¹⁷² متداعية كلياً." (أوبنهايم، 2009، ص34). وثمة عدد من الأمثلة الأخرى المشابهة.

على العكس من المجتمعات العربية ذات الثقافة البدوية، فإن المجتمعات الكوردية في مناطق الجزيرة العليا، لم تتراجع عمرانياً، بل ظلت تقاوم الظروف غير المؤاتية للتطور العمراني، إذ واجهت نسبياً الهجمات البدوية، وقاومت ثقل الضرائب الحكومية العثمانية. وفي المحصلة ظلت راسخة بين حقولها ومراعيها، خاصة في مناطق الهضاب التي تتوافر فيها المياه العذبة بشكل دائم. وتتمتع طبوغرافيتها بمرونة التكيف مع المتغيرات البيئية والاجتماعية، حتى يمكننا وضع تصور عام للخارطة العمرانية للمجتمعات الفلاحية المتجزرة، والتي لم تتعرض لمناطقها للاندثار ضمن منطقة جغرافية - بيئية معتدلة ومناسبة للحياة الريفية، كانت تقع شمال خط يمتد من الشرق نحو الغرب على طول محور سلسلة جبل سنجار، من الشرق سهول الجزيرة وصولاً إلى نهر الفرات غرباً، ومروراً بجبل كزوان ¹⁷³ (جبل عبد العزيز) في وسط الجزيرة الفراتية، بحيث كانت كل هذه الجغرافيا الواقعة شمال هذا الخط الممتدة شمالاً من وسط سهول الجزيرة حتى أعالي الهضاب في الشمال بالقرب من المدن التاريخية، مناطق ريفية منتجة للمحاصيل وتمتلك ثروة حيوانية كانت تضح في أسواق المدن التاريخية الواقعة في شمال هذه الرقعة العمرانية الزراعية الواسعة، لكن هذه الجغرافية الواسعة نفسها، تعرضت لتمزقات إدارية، حتى واجهت المجتمعات الريفية فيها مصاعب سياسية جديدة، وغير متوقعة.

172 - كانت رحلة أوبنهايم هذه على الأرجح خلال سنة 1899م

173 - عرف تاريخياً بجبل كزوان، نسبة الى شجرة البطم التي كانت تغطيها، والتي تسمى باللغة الكوردية كزوان، وتلفظ أحياناً قزوان. وورد الاسم في الخرائط والوثائق العثمانية بهذا الشكل الأخير. أما تسمية جبل عبد العزيز، فقد اطلق عليه مؤخراً نسبة الى مزار ومقبرة في أعلى الجبل دفن فيها الشيخ عبدالعزيز بن الشيخ عبدالقادر الكيلاني، بحسب بعض الروايات. وفي داخل الجبل قلعة أيوبية تسمى قلعة (سكره). وقد كانت حامية لمنطقة الخابور.

واجهت المجتمعات العربية الجديدة، مصاعب عديدة في عملية استقرارها، كان أبرزها ندرة المياه العذبة، لذلك لجأت السلطات، منذ العهد العثماني إلى حفر الآبار لتوفير المياه للمناطق التي تقع جنوب منطقة العمراني الريفي وفي قلب البادية. كما ركزت حكومات الانتداب، ومن بعدها (الوطنية) كثيراً على عملية حفر الآبار وتوفير المياه للقبائل الرحل، وتلك التي قررت الاستقرار. ومن أغرب قصص الافتقار للماء في السهول التي تم تعميمها في أواسط القرن العشرين، هي قصة تل كوجر، وهي بلدة نشأت حول محطة القطار على حدود العراق. انتعشت كثيراً بعد سنة 1953 عند توزيع وفلاحة أراضي الرد جنوبها. لكنها كانت تفتقر تماماً لماء الشرب: "إن هذه البلدة على أهميتها ليس فيها مياه للشرب، وإنهم يعتمدون هنالك في شربهم على مياه دجلة، وبينها وبينهم سبعون كيلومتراً، وعلى مياه القامشلي، وهي منهم على بعد تسعين كم. لذلك فهم يشربون الماء الذي يحمله إليهم القطار من قامشلي والموصل." (داود، 1959، ص382)

24-5 من مؤتمرات توطين البدو إلى قوانين تملك الأرض

سعت سلطة الانتداب بسياساتها الكولونيالية إلى تحقيق عدة أهداف من وراء توطين واستقرار القبائل العربية الرحل وتحويلها إلى مجتمعات زراعية فلاحية، أولها تحقيق الاستقرار، وطى صفحة الحروب الداخلية والغزوات. ومن ثم ترجيح الثقل الديمغرافي العربي البدوي القابل للضبط والخضوع أكثر من المجتمعات الكوردية. وفي المحصلة تأمين حامل اجتماعي للنخب القومية العربية والمستعربة الضعيفة الصلة بالمجتمعات العربية القبائلية. لدرجة أن تم وصف طريقة التعامل مع البدو، والاستجابة لمعالجة قضيتهم بطريقة

سياسية ووجدانة في الوقت نفسه: "بحق ووجدان عربي عال"¹⁷⁴ على الرغم من الروح والوجدان والرومانسية المتخيلة لدى بعض النخب في معالجة المشكلات البدوية، إلا أن هذه السياسات الاجتماعية - السياسية لم تخلُ من الصراعات والصدامات، وخاصة في جزئية توسيع رقعة الأراضي المزروعة، وبالتالي من انعكاساتها السياسية والقبلية، حتى تفرغت عن المسألة البدوية حزمة من المعضلات، ذات الطابع الاجتماعي والقبلي، إلى جانب القضايا المتعلقة بالأرض، سواء من ناحية حدود المراعي أو تثبيت الملكيات، التراتبية القبلية وزعاماتها، لذلك عقدت سلسلة من الاجتماعات للمصالحة والاتفاقات القبلية، وكذلك عقدت مؤتمرات ذات طابع رسمي بإشراف السلطات المركزية في سوريا والعراق.

خاصة مؤتمر عانا بين قبائل سوريا والعراق: "في سنة 1927 عقد مؤتمر سوري عراقي كبير في عانا - 8- 14 آذار ليتابع الأعمال التي بحثت في السابق في مؤتمر القائم في نيسان سنة 1923 والذي عقد في دير الزور شهر حزيران سنة 1923 وأبو كمال في أيلول 1924 بشأن المسائل المتعلقة بين شمر سوريا والفدعان والقبائل نصف المتحضرة في منطقة الدير - أبو كمال من جهة وبين شمر العراق والعمارات والدليم من جهة أخرى، ولم يسفر المؤتمر عن نتائج ثابتة" (مغير، 1946، ص 62).

كانت الاعتراضات تأتي أولاً من المجتمعات العربية القاطنة في شرق الفرات أو تلك التي كانت لها الأسبقية الزمنية في الهجرة. لذلك عقدت سلسلة من مؤتمرات والاجتماعات في النصف الأول من القرن العشرين، منها مؤتمر عانة والحسكة ودير للزور¹⁷⁵. هذا وقد أعطى أوبنهايم فكرة عن الصراعات حول المراعي، ومشكلات

174 - للتفاصيل والدوافع السياسية حول توطين البدو راجع كتاب القضايا الاقتصادية الكبرى في سورية ولبنان. للكاتب منير الشريف - 1947 على سبيل المثال.

175 - للتفاصيل راجع جريدة البعث العدد (1) تاريخ 1946

عبور نهر الفرات من قبل القبائل العربية المتنافسة على المراعي نهاية القرن التاسع عشر، حيث تفاقمت صراعات البدو على المراعي والمياه أواخر العهد العثماني: "بعد وقت قصير التقينا بقافلة كبيرة للبقارة¹⁷⁶ الذين كانوا متوجهين مع نسائهم وأطفالهم وخيامهم وقطعانهم إلى الفرات. فأعلمونا بأنهم قبل ساعة بمجموعة من رجال شمر كانوا في طريقهم لشن غزوة ضد عنزة وقد استولوا على كل ما لدى البقارة من ماء. بعد بعض الوقت التقينا مرة أخرى بقافلة للبقارة، كانت كسابقتها في طريقها للفرات، أخبرتنا أنها شاهدت قبل وقت قصير عدداً كبيراً من فرسان العنزة. كان هؤلاء إذاً أعداء شمر وكان توجههم نحو الشمال الشرقي، الذي سيؤدي بهم مثلنا نحو الخابور." (اوبنهايم، 2009، ص27)

اعتمدت لاحقاً دوائر الدولة والمؤسسات الحزبية والزعامات الاجتماعية توصيات تلك المؤتمرات والاجتماعات لتعالج مشكلة البدو، وحركة توجه القبائل الرحل ونصف الرحل، ومناطق الاستحواذ المستهدفة من قبل كل قبيلة. وتالت المؤتمرات حتى اتخذت طابعاً إقليمياً في مرحلة متأخرة، إذ نظمت جامعة الدول العربية مؤتمر توطین البدو في القدس سنة 1965، الذي عد مؤشراً على أهمية الموضوع، والإشكالات السياسية الناتجة عنه، حتى في مرحلة متأخرة من تاريخ عمليات التحول من البداوة إلى الاستقرار في المنطقة الواسعة ضمن جغرافية الشرق الأدنى.

هذا وقد نتجت عن سلسلة هذه المؤتمرات، سن قوانين لتدعيم هذه السياسات، حيث: "أصدرت المفوضية الفرنسية العليا في بيروت عدداً من القرارات في سنين مختلفة بشأن إدارة البدو ومحاكمتهم وعقوبات الغزو والغزاة، ثم بدلتها كلها ودمجتها في قرار واحد رقمه 132 تاريخ 4 حزيران 1940، ودل ذلك على مبلغ اهتمام

176 - اسم قبيلة عربية نصف متنقلة في منطقة الفرات الأوسط

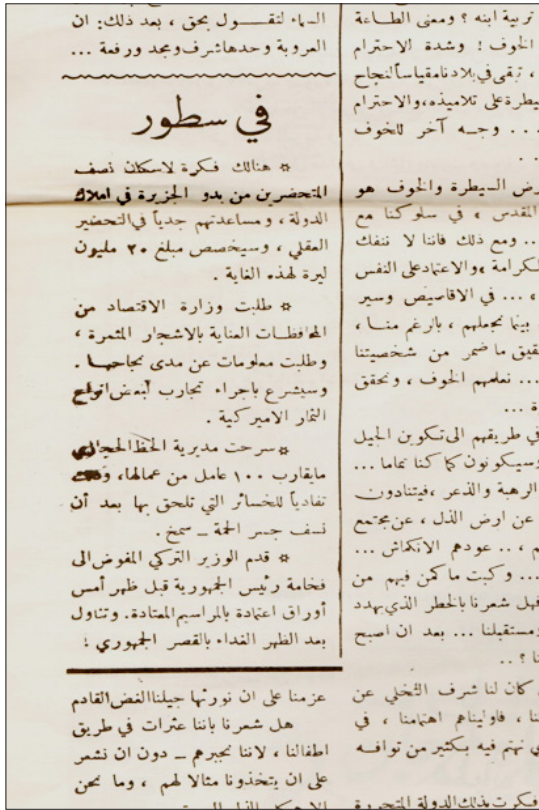
سلطات الانتداب الفرنسي بأمر البدو. وقد تلخصت هذه القرارات في: تحديد وتسمية القبائل الرحل... " (حنا وآخرون، بلا، ص 540/3). كما تلخصت مطالب البدو والتيار السياسي الداعم لهم في عدة بنود، أبرزها: الإعفاء من الضرائب. بناء سدود وخزانات المياه في البادية، أو حفر آبار أرتوازية. بناء قرى جديدة للبدو. تسهيل التعليم وتوفير الخدمات الطبية والبيطرية لهم. تقسيم الأراضي في البوادي على العرب الرحل...

وقد تبلورت هذه الأفكار وتلاقحت مع أهداف سياسية قومية عربية لزيادة نسبة العرب في شرق الفرات، فقررت حكومة دمشق بعد الاستقلال تخصيص مبلغ كبير بمقاييس ذلك الوقت، والبالغ عشرين مليون ليرة سورية، لاستمرار توطين البدو في مناطق مختلفة من الجزيرة¹⁷⁷. انظر صورة الخبر (كوبي عن جريدة البعث) المرفق رقم (5).

هذا وقد تنافست القبائل العربية التي كانت متواجدة في الجزيرة قبل مرحلة الانتداب على تملك الأراضي، واستغلت ضعف القبائل الكوردية وتردي الحالة السياسية الكوردية العامة، وسعت إلى تملك أراضي خصبة في مناطق أقصى شمال الجزيرة، كمنطقة تل كوجر على سبيل المثال، تلك المنطقة العائدة تاريخياً لإمارة بوتان وللقبائل الكوردية الرحل، حيث تنافست واصطدمت كل من قبيلتي شمر وطي على الاستحواذ عليها أواسط القرن العشرين: "كانت المنطقة موضوع خلاف بين العشائر، وكانت كل من عشيرتي طي وشمر تدعي بملكيتهما، وقامت بين الفريقين سنة 1951 و 1952 منازعات ووقائع نتيجة لذلك. وأخيراً وقفت قوات الأمن موقفاً حازماً، وعمدت إلى تقسيم الرد الشمالي إلى مربعات متساوية لتوزيعها على تلك العشائر، وقد بلغ عدد المربعات ثلاثة وخمسين،

177 - للتفاصيل راجع جريدة البعث العدد الأول سنة 1946. انظر الملحق صورة عن الجريدة

بلغت مساحتها أكثر من نصف مليون دونم." (داوود، 1959، ص284)



الصورة رقم (5) لصفحة من جريدة البعث لخبر عن مشروع توطين البدو في الجزيرة سنة 1946

تركزت سياسات حكومة دمشق بعد الاستقلال في توطين أكبر عدد من أبناء القبائل العربية في الجزيرة، وسن القوانين التي تسهل امتلاكهم للأرض البور. وقد دعم دستور الدولة لسنة 1950 سياسة توزيع الأراضي الميري في الجزيرة السورية بما ينسجم مع البندين رقم (1) و(2) من المادة الأولى:

1 - سورية جمهورية عربية ديمقراطية نيابية ذات سيادة تامة.

2 - وهي وحدة سياسية لا تتجزأ ولا يجوز التخلي عن جزء من أراضيها.

"وقد سن مرسوم خاص لتوزيع الأراضي الميري في الجزيرة تحت رقم 135 تاريخ 12/28/1952 لوضع برنامج خاص لتحديد وتحرير أراضي الجزيرة وتقسيم أراضي الدولة في الجزيرة خلال ثلاث سنوات اعتباراً من 1953 إلى 1955" (حنا وآخرون، بلا، ص 88/4)

في الواقع كانت كل هذه السياسات والقوانين التي تهدف من حيث الشكل إلى توزيع الأراضي على المواطنين ورؤساء العشائر، أما في العمق فقد كانت تطبق، وتسهل سياسة وإستراتيجية قلب الموازين الديمغرافية للسيطرة على مجتمع الجزيرة الذي لم يكن رغباً في الانضمام إلى سوريا، كما لم ترغب مجتمعات الجزيرة الأصلية بقبول الحكم العربي في دمشق، وما ينطوي على هذا الضم والقبول من الحرمان، وتذكر لحقوقها القومية والسيادية. في المحصلة كانت سياسة توزيع الأراضي الأداة الأولى والأكثر فعالية لتغيير ثقافة وبنية مجتمعات الجزيرة الراسخة. وكانت في الوقت نفسه الإغراء الرئيس لأبناء القبائل العربية للاستقرار والحيازة قانونياً على الأرض الميري التي كانت أملاكاً عامة.

المجتمعات الفلاحية الكوردية في مهب العواصف السياسية

1-25 القرية كحاضنة للمجتمعات التاريخية

بينت الدراسات الميدانية والمكتبية لجذور العمران الريفي في الجزيرة الفراتية، وخاصة منطقة دراستنا، أن القرية تعبير وتجسيد فيزيائي لنمط حياة متكاملة، وبالتالي شكلت القرية الوعاء والهيكल الثابت للحفاظ على نمط المعيشة الفلاحية عبر مختلف المراحل التاريخية. لقد جسدت القرية نمط الحياة البرية الفلاحية في صيغتها الأم، وبالتالي ينبغي التأكيد على أن القرية تأتي في نفس المقام من الأهمية لأي حاضرة أخرى، إذ ينبغي التخلص من فكرة ومقولة: "أن القرية مرحلة انتقالية"، فهي ليست بالضرورة مرحلة، أو مدخلاً إلى الاستقرار الحضري بهدف الانتقال إلى المدينة. من جانب آخر يجب التأكيد على أنه ليس بالضرورة أن تشكل الحياة الريفية مرحلة حضارية انتقالية لا بد لمجتمع مدينة ما أن يكون قد مر من خلالها. فمجتمعات الريف تظل هي الأساس الثابت في الاجتماع البشري عبر الزمن الطويل، على الرغم من أن أغلب القرى قصيرة العمر، وعمارتها كانت بدائية، وما زالت بسيطة، لكن كتلة المجتمع الريفي ظلت هي المهيمنة على مجتمعات المشرق، وعلى الجزيرة الفراتية حتى أواخر القرن العشرين.

ترجع المعطيات الأثرية، كذلك الدراسات والمرويات التاريخية أن المجتمعات الكوردية قد ورثت المجتمعات الفلاحية التي تشكلت عبر الزمن المديد. وظل المجتمع الكوردي قوياً بنسبة عالية حتى الثلث الأخير من القرن العشرين. لذلك لم تتحكم السلطات المركزية الحاكمة بالقرى الكوردية الهائلة العدد، إلا في مراحل متأخرة. بل ظلت السلطات المركزية منذ زمن الإمبراطوريات الكبرى تفقد المجتمعات الكوردية وتستغلها عبر وساطة المدن. فقلما نجد سلطة غريبة قد دخلت إلى المجتمعات الريفية الكوردية قبل أواسط القرن العشرين، بل إن سيطرة الإمبراطوريات المركزية وخاصة العثمانية والقاجارية الإيرانية قد تأخرت حتى على مدن كردستان، ولم تستقر السلطة العثمانية في المدن إلا بعد بناء المعسكرات (القشلات) بجوارها. وفي حالة المدن لم تتحقق السيطرة عليها أيضاً إلا بعد انتهاء النظام الإماراتي والحكومات المحلية المستقلة في كردستان بسنوات، أي في أواخر القرن التاسع عشر. وظلت هذه السيطرة رمزية، وغير مستقرة بسبب مداهمة الحرب العالمية الأولى لكوردستان، وهجوم الروس بشكل خاص على أغلب مدن كردستان الشمالية، وطرد القوات العثمانية منها: "هكذا يمكن القول بأن نهاية القرن التاسع عشر شهدت قبضة عثمانية أكثر إكماماً على مدن المنطقة، ولكن الموقف كان قابلاً للانفجار في ظل النزاع الطائفي الداخلي، والقبايل غير الخاضعة للقانون والنموذج الذي بات مألوفاً الآن المتمثل بالاستيلاء الروسي المتكرر على الأراضي، وهو خليط تفجر أخيراً في خريف 1914" (مكدول، 2004، ص 121)

إن مجتمعات ريف كردستان ظلت بشكل عام مستقلة، وتحتضن قوى وطاقات إنتاجية تعزز من استقلاليتها. واستمرت ظاهرة الاستقلال النسبي هذه بعد تقسيم المجتمعات الريفية في هضاب وسهول الجزيرة الفراتية بين تركيا وسوريا والعراق.

من زاوية تقنية ينبغي التذكير بأن الحياة الريفية وشكل القرى، عمارتها وعمرانها ظل أصيلاً وتراثياً، ويجسد علاقة الارتباط والتكيف مع البيئتين الطبيعية والاجتماعية، لأن نمط حياة الريف يتداخل مع نمط المعيشة المعتمد على تدجين المواشي وتربيتها، وتظل هذه الجزئية الخيط التاريخي الرابط بين البداوة والتريف. من هذه الزاوية ظل تأثير البداوة، والحياة الرعوية كامناً، وفاعلاً عبر التاريخ الطويل للمجتمعات في شمال وشرق سوريا، وفي مناطق السهول على أطراف بادية بلاد الشام. كما تظل العلاقة جدلية بين الهجرة والاستقرار من جهة، وتطور وتقدم العمران الريفي من جهة أخرى، إذ تبين الدراسات الهندسية مدى تجسد عمر المجتمعات في أشكال وأنماط عمارتها، كما تبين في الوقت نفسه طبيعة الحياة الريفية وسمات القرى التاريخية درجة رسوخ المجتمعات الفلاحية. كما تفصح بقاء القرى العامرة عن جانب من قصة نجاحها من بين موجات الحروب والكوارث الطبيعية.

وكنتيجة لرصد المسار العام لتاريخ القرى في شمالي سوريا، فقد أثرت على مسار استمرارياتها التاريخية ثلاثة عوامل اجتماعية وبشرية رئيسة، وهي، الانتقال من البداوة إلى التحضر الريفي، ومن ثم الهجرة من الريف إلى المدن، وقبلهما أثر الحروب والغزوات وطبيعة الحوكمة على استقرار القرى التاريخية. وقد كان لظاهرتي الغزوات البدوية والحروب التأثير الشديد على المجتمعات الريفية وعمرانها، فثمة تأثيرات متبادلة فعالة وعميقة بين ظواهر: الهجرات وحركة المجتمعات البدوية نحو الاستقرار والتوسع، أو انكماش النسيج العمراني للأرياف، وخاصة في سهول الجزيرة الفراتية وعلى أطراف بادية بلاد الشام، وبشكل أخص قرب سفوح الجبال في شمال سوريا. فقد تمت الملاحظة أنه حتى حوالي سنة 1950 كانت المجتمعات البدوية وانزياحها نحو الشمال تهديداً للعمران الريفي والقرى التاريخية، لكن هذه الهجرات نفسها باتت منتجة

ومغذية لرقعة العمران الريفي وممهدة لمزيد من الاستقرار الريفي الفلاحي بعد هذا التاريخ، وذلك بسبب توزيع الأراضي على البدو والتدرج في الاستحواذ على ملكية الأرض واستثمارها.¹⁷⁸ في المحصلة يعد مؤشر وجود واتساع رقعة العمران الريفي الدليل الأول على استمرارية ورسوخ المجتمعات القديمة، وتعد المقياس الأصح للتعرف إلى هوية المجتمعات التاريخية الراسخة. لذلك نستدل من ظاهرة ترابط وتواصل العمران الريفي في الجزء الواقع شمال محور جبلي سنجار وعبد العزيز، ونتعرف عبرها إلى رسوخ واتساع المجتمعات الفلاحية الكوردية فيها. على الرغم من ضعف الإحصائيات وعدم دقة الأرقام، فإن الاعتماد على مؤشر عدد القرى كاف، بل حاسم لإعطاء صورة حقيقية عن سيادة واتساع المجتمعات الفلاحية الكوردية التي شيدت وسكنت ضمن هذا العدد الكبير من القرى، بالمقارنة مع المجتمعات العربية التي لم تكن ثابتة، وغير مرتبطة بالمكان بشكل وثيق خلال مرحلة قاربت سبعمئة عام (1258 - 1953). إذ لم تتمكن خلالها المجتمعات العربية من تأسيس وتنمية عمران ريفي قابل للبقاء والاستمرارية.

2-25 العمران الريفي في شمالي سوريا: مؤشرات وإحصائيات عامة

نتجت عن عمليات ضم سهول الجزيرة الفراتية، وإلحاقها بسوريا بموجب الاتفاقيات الثنائية والتفاهات الدولية، وخاصة اتفاقية أنقرة 1921، ومعاهدة لوزان 1923، وما تبعتها من اتفاقيات واجتماعات لترسيم الحدود. حالة عمرانية إدارية قريبة من الكارثية، فلم يعد لإقليم واسع من الأراضي السهلية التي تقارب مساحتها خمسين ألف كليومتر مربع سوى مركز إداري وحضري واحد، هي

178 - للاطلاع على التفاصيل العمرانية والمعمارية للقرى، وتاريخ تطور العمران الريفي في شمالي سوريا. يمكن الاطلاع على كتابنا: القرى الطينية في شمالي سوريا. طبعة ألمانيا 2022

مدينة دير الزور. أما ما تبقى فكانت مجرد قرى، أو بلدات صغيرة، غير فاعلة اقتصادياً، ولا مؤثرة إدارياً.

لقد فصلت تلك القرى عن مدنها، وذلك بدءاً من نهر دجلة شرقاً، أي من جنوب مدينة جزيرة بوتان (جزيرة ابن عمر)، و ثم من جنوب مدينة نصيبين تماماً، فألى جنوب ماردين غرباً، مروراً بجنوب مدينتي ويرانشهر وسروج حتى جرابلس (كركميش) على نهر الفرات. كما تم فصل مدينة سنجار عن ريف الحسكة الشرقي وريف منقار البطة الجنوبي وضمت إلى العراق بموجب مفاوضات وتحكيم دولي: "منطقة جبل سنجار كانت تقسم خط الحدود المؤقت الذي رسمته دولتا الانتداب بريطانيا وفرنسا، وكانت مدار خلاف بين حكومتي العراق وسوريا إلى أن تم استفتاء عام بشأنها بين الدولتين. وبعد الاستفتاء أصبحت تابعة للعراق¹⁷⁹ وعلى ذلك جرى تعديل الحدود بموجب الاتفاق النهائي في الخامس من آب 1933." (شميساني، 1983، ص22). يمكن التدقيق في الخارطة الخاصة بعملية ترسيم حدود سنجار في الملحق.

بعد ترسيم الحدود ظلت أكثر من ألف قرية على طول مساحات مناطق الجزيرة العليا مفصولة عن حواضرها التاريخية ومجتمعاتها المدنية. فقد بيّن عدد من الدراسات المستندة إلى إحصائيات تقديرية الكم الكبير لهذا العمران الريفي، قدرت وفسرت تزايد عدد القرى من زاوية أيديولوجية: "كانت معظم مناطق الجزيرة شبه مهجورة في العهد العثماني، إلا من القبائل الرحل التي تجوب الفيافي باحثة عن الكلاً والمرعى. وفي أواخر العهد العثماني أخذ تجار دير الزور يهبطون إلى الجزيرة للإتجار مع عشائرها. وفي عهد الانتداب أخذ المتنفذون الميسورون في دير الزور يقومون بالاستثمار الزراعي على ضفاف الخابور. ثم نزلوا الحسكة، وكان لهم نشاط

179 - للتفاصيل راجع موسوعة العراق الحديث، العاني ج1/36 التي تبين أن سنجار كانت منطقة حدودية مختلف على تبعيتها.

ملحوظ في رقي الحسكة وحوض الخابور الأسفل. وفي عام 1930 جعلت الجزيرة متصرفية (محافظة)، بعد أن كانت ملحقة بدير الزور وانضت الحسكة قاعدة لهذه المتصرفية. ومع استتباب الأمن ونزوح الأقليات من ولايتي ماردين وديار بكر قفز عدد قرى الجزيرة من 1250 قرية عام 1930 إلى 1800 قرية عام 1945، بدأ الاستقرار وإعمار الجزيرة في المنطقة الشمالية الكثيرة الأمطار إلى الجنوب من الخط الحديدي الذي كان يصل إلى نصيبين. وفي عام 1932 أكمل بناء الخط الحديدي حتى الموصل وهكذا اتصلت حلب ببغداد والبصرة، مما ساعد على عملية الاستقرار وانتشار القرى واتساعها إلى الجنوب من الخط الحديدي." (حنا وآخرون، ص 225)

الحقيقة أن هذه الإحصائية مأخوذة من كتاب الجزيرة السورية لإسكندر داود، وأن تفسير زيادة القرى بين أعوام 1930 - 1945، أي خلال خمس عشرة سنة بحوالي 550 قرية، على الرغم من عدم دقة التقدير، وربط الزيادة ميكانيكياً مع الهجرات المفترضة القادمة من شمال خط الحدود، ليس له أي سند علمي، وإنما هو محض تفسير سياسي رائج، لأننا نفترض أن العدد يتناسب مع عمليات استصلاح الأراضي، والزيادة السكانية الطبيعية لأهالي الأرياف، فضلاً عن كثافة توطين البدو. هذا وقد أضاف الباحث إسكندر تفصيلات أخرى لعدد قرى الجزيرة في النص الأصلي: "ومنذ أن نشأت الجزيرة الحديثة حتى اليوم وهي في نمو مطرد، وازدهار متواصل، وبعد أن كانت المواقع المأهولة فيها، في مطلع عهدها الجديد، لا تتجاوز أصابع اليدين، بلغ عدد قراها سنة 1940 نحواً من 1250، وقفز سنة 1945 إلى 1800 قرية منها 590 في قضاء الحسكة، 935 في قضاء القامشلي، 275 في قضاء ديريك، وقد زاد العدد في السنين الأخيرة زيادة كبيرة، ولا ريب، غير أنه ليس لدينا إحصاءات يصح الاعتماد عليها في هذا الباب." (داود، 1959، ص 209)

الحقيقة أن أرقام الباحث إسكندر تقريبية، لكن تمت أدلجتها من

قبل الباحث محمد جمال باروت، وأرجع الزيادة في عدد القرى إلى الهجرات الكوردية من الشمال (تركيا) التي ضخمها بدون شك. لأن تركيا لم تتخل بيسر عن مجتمعاتها وقواها الفلاحية المنتجة، ونزوح الزعامات السياسية ليس له علاقة مباشرة مع زيادة عدد القرى ولا بآلاف القرى التاريخية القائمة قبل التقسيم. وبصرف النظر عن الحالات الاستثنائية التي لا يمكن تعميمها على المجتمعات التاريخية. "ساهم هؤلاء المهاجرون الذين يمتلك بعضهم مدخرات كبيرة نسبياً لتحويل اذخارهم إلى استثمارات تمثلت في إنشاء القرى على حد وصف زكريا¹⁸⁰" (باروت، 2013، ص544)

من زاوية أخرى بينت إحصائية سنة 1949 التي أجرتها الحكومية السورية، عدم صحة هذه الأرقام. وسجلت عدداً أقل بكثير من عدد القرى التي وردت في المصادر المذكورة أعلاه، لذلك قد تكون كل القرى غير مسجلة، أو أهملتها عملية الإحصاء لسبب أو آخر. وعلى الرغم من ذلك يظل الفارق كبيراً. فمن المرجح أن عدداً من القرى الكوردية النائية لم يتم تسجيلها¹⁸¹ والفارق بين الإحصائية الحكومية وتقديرات إسكندر داود، كمصدر جاء بعد إحصاء سنة 1948 بعشر سنوات (1959)، نتيجة إهمال تسجيل بعض القرى الصغيرة والمزارع، أما الاحتمال الآخر، فقد يكون بسبب أن بعضاً منها قد هجر، بعد استيطان البدو بالقرب منها، وفي كلتا الحالتين، وبعد تقاطع كل المعلومات والمؤشرات الإحصائية، نرجح رقماً يعد مؤشراً دلاليًا، وليس إحصائياً دقيقاً، ولذلك سنعتمده كرقم تقديري في التوصيف، حيث كان عدد القرى القائمة قبل جلاء القوات الفرنسية، وقبل بدء عمليات توطين البدو يقارب ألف قرية (1000) ثابتة،

180 - أحمد وصفي زكريا (1889 - 1964). مهندس زراعي وباحث ورحالة سوري من أصل شركسي. له عدد من الكتب والدراسات القيمة.

181 - نرجح أن إحصائية سنة 1948 لم تسجل كل القرى الكوردية القديمة التي شيدت قبل هذا التاريخ. ونستند في ذلك أن عدد القرى في منطقة ألبان التاريخية تجاوزت 70 سبعون قرية، وهي جميعاً قرى تاريخية قديمة، في حين سجل نصف هذا العدد في إحصائية الدولة، وكانت تابعة لناحية ديرون آغا

وعامرة في الجزء الشمالي من الجزيرة السورية، ليظل هذا الرقم قريباً من متوسط الرقم الذي تم تداوله مطلع مرحلة الانتداب الفرنسي، كاستمرارية لل عمران الريفي التاريخي. وبالتالي هي نفسها القرى التاريخية الموجودة في شمالي الجزيرة الفراتية، والتي وقعت جنوب خط القطر، وبالتالي جنوب خط الحدود الدولية السورية - التركية، بعد عملية ترسيم الحدود وتقسيم الجزيرة بشكل نهائي. أما القرى التي وردت ذكرها، بأنها لا تتجاوز أصابع اليدين (داوود)، فهي التي تقع في مناطق وسط الجزيرة السورية وبادية الجزيرة، خاصة في جنوب مناطق نهر الخابور وقرب نهر الفرات، إذ إن أغلب هذه القرى ناتجة عن عمليات استقرار وتوطين البدو في المرحلة الأولى المبكرة أواخر العهد العثماني، فضلاً عن وجود عدة بلدات تاريخية تراجعت وانكشفت إلى مجرد قرى، وظلت قائمة عبر الزمن المديد. وهي ما ثبتتها الإحصائيات الرسمية لسنة 1949.

في المحصلة يمكن التأكيد أن الأغلبية الساحقة للقرى في شمال خط سنجار - جبل عبد العزيز كانت تعود للقرن التاسع عشر والمراحل التي سبقتها، وكانت على تواصل عمراني وإداري واجتماعي وثيق مع المدن التي ظلت شمال خط سكة القطر بعد التقسيم. وهي بشكل مؤكد قرى عائدة لمجتمعات فلاحية كوردية راسخة، إضافة إلى وجود قرى سريانية، وبنسبة أقل قرى عربية مجاورة للمحيط الكوردي الكبير. وبالتالي كان ثقل المجتمعات، وهي الكتلة السكانية الفلاحية الأعظم يتركز في هذه المناطق الريفية، في حين شكل أفراد القبائل الرحل العربية والكوردية كتلة متممة لهذه المجتمعات.

يمكن الاختصار والترجيح بأن زيادة عدد القرى لم يكن فقط بسبب (هجرة الأقبليات)، وهي مقولة غير علمية، بل تضليلية إلى أبعد الحدود، فتوسع هذه القرى خلال خمس عشرة سنة حدث بالتوازي مع الزيادة السكانية الطبيعية. ولأن القرى التاريخية القائمة كانت تولد أحياناً قرى جديدة مجاورة لها، لأسباب اجتماعية أحياناً. وبالتالي

ارتبطت الزيادة في عدد القرى مع عملية التوسع في رقعة استثمار الأرض الناتج عن استخدام الجرارات واستصلاح الأراضي وتوسع رقعة الأراضي المزروعة في ظل الحكم الفرنسي الداعم والمشجع للزراعة. وفي سياق متصل لم يتنبه الباحث الدكتور عبد الله حنا إلى هذه العوامل، وأحالتها (لموضة هجرة الأقليات المزعومة) لأن الأقليات - خاصة إذا كان المقصود بها الطوائف المسيحية - لم تسكن القرى إلا على نطاق ضيق، وإنما استقرت في المدن المستحدثة. وبصرف النظر عن أدلة وتحوير مضمون ودلالات هذه الأرقام الإحصائية لعدد القرى، يظل الجانب المهم في تتبع عدد القرى أنها تكشف عن درجة بقاء وارتباط السكان بأرضهم، فهي مؤشرات أساسية وواضحة على ثبات المجتمعات الفلاحية، وعلى بقاء وسيادة المجتمعات الراسخة على أرضها، على الرغم من الانعطاف السياسية الكبرى التي قسمت الإمبراطورية العثمانية بعد مودرس (1918) ومعاهدة سيفر (1920)، واستمرت عمليات التقسيم الكولونيالي للمنطقة لتطال تقسيم إيالة كوردستان العثمانية الكبرى بعد معاهدة لوزان (1923) التي شرعت وثبتت تقسيم المناطق العمرانية الريفية على طول الشريط الواصل بين البحر المتوسط ونهر دجلة.

تكمن طبيعة المجتمعات الفلاحية الراسخة في درجة مقاومته للمتغيرات السياسية، إلا إذا جاءت في أقصى درجات حدتها كحملات إبادة جماعية، وهذا ما لم يحصل في الجزيرة الفراتية، إلا على نطاق محدود، حيث قاومت المجتمعات الفلاحية الكوردية هذه المتغيرات السياسية، وتكيفت مع المعطيات الجديدة. التي فرضت من سلطات الاحتلال الفرنسي درجة من التعاون مع المجتمعات الفلاحية ليس من زاوية سياسية فقط، كما مر معنا في الفصول السابقة من الكتاب، بل لضرورات اقتصادية واجتماعية، ومهدت لتأسيس قرى مسيحية جديدة، وأخرى عربية، على الرغم من قلة عددها لتجاور

وتحاذي القرى الكوردية الأقدم. علماً أنه، ومن منظار تاريخي تبين المصادر أن أبناء الطوائف المسيحية قد تجنبت الاستقرار في السهول منذ سيادة الحكومات والإمارات الإسلامية، وفضلت الاستقرار في المناطق الجبلية والمدن الكبرى. وعلى الرغم من ذلك فقد فضلت بعض أبناء المجتمعات الفلاحية منها الاستقرار في القرى الخاصة بها، أو تلك المختلطة، حيث سكنوا مع الكورد في العديد من القرى القديمة، خاصة بعد حالة الاطمئنان لسلامة الحياة السياسية، ولضمان مستقبل أكثر أماناً في ظل الحكومة الفرنسية. في حين لم يَمِلْ أبناء القبائل العربية الرحل ونصف الرحل التي كانت تنتقل في سهول الجزيرة الفراتية إلى الاستقرار السريع، كما لم تنتج مجتمعات فلاحية واسعة، إلا في مراحل متأخرة كما سبقت الإشارة إليها. ويمكن لأي دارس أن يتأكد عبر صور المسح الجوي للقوات البريطانية والفرنسية، من خلو السهول في جنوب المناطق الريفية الكوردية من القرى حتى أواسط القرن العشرين.

هذا وقد أفصح الباحث الدكتور أديب معوض عن كثافة العمران الريفي للمجتمعات الكوردية في شمالي سوريا قبل الاستقلال، وقدرها بحوالي (2000) قرية سنة 1945، كما قدر إجمالي عدد سكانها بحوالي ثلاثمائة ألف نسمة: "إن هذه المنطقة تعد نفوسها من الكورد فقط - وهم فيها الأكثرية الساحقة - ما قد يربو، مهما قيل في ذلك، على الثلاثمائة ألف، بينما نوابها عن هؤلاء دون الأقلية، نحو أحد عشر، وثلاثة فقط تمثل هذه الأقلية. ثم يظهر واضحاً أننا في غنى عن التنويه بأن لغة الكورد هناك وكل ما يتصل بها، أو يتفرع عنها، هي لغة كردية خالصة طغت على كل لسان آخر، حتى أصبح يتكلمها سائر الأقليات، وهي لغة المنطقة الوحيدة، أو تكاد... في المنطقة التي نحن بصددنا، بين الألفين والألف والثمانمائة قرية، (1800 - 2000)، كلها كردية يتخلها بعض القرى أو المزارع من غير الكورد، وهذا العدد الكبير من الأماكن

المأهولة منتشر، غرباً في الشرق من ضواحي مدينة الإسكندرونة المشرفة شرقاً على الخليج حيث تنتهي غرباً فروع جبل الأكراد المسمى "كورداغ" ومنحدرات هذي الفروع، حتى منتهى قضاء "الجزيرة" الفراتية الشرقي، أما الأفضية المنتشرة إلى الشرق، ابتداء من هذا الأخير، فهي "عين ديوار"، "قامشلي"، "رأس العين"، "أراب بينار"، "جربلس"، "منبج"، "اعزاز"، أو جبل الأكراد المذكور آنفاً. وأما النفوس من كورد هذا الخط الطويل، فإنها موزعة على الأفضية توزيعاً متفاوت العدد، وكذلك عدد القرى، فإن من هذه أكثر من ألف في "الجزيرة" وحدها، ونحواً من ثلاثمائة وخمسين في "أراب بينار" وثلاثمائة وتسعين في "كرداغ"، وهكذا... (معوض، 2010، ص 35). هذا ومن المتوقع أن يكون مجموع عدد القرى في كل سوريا عهدئذ بحدود أربعة آلاف قرية فقط. وبالتالي بحسب تقدير الدكتور معوض تكون نسبة المجتمع الفلاحي - الريفي الكوردي تقدر بحوالي 50% من مجموع المجتمعات الريفية في عموم سوريا في النصف الأول من القرن العشرين. إذا افترضنا أن عدد سكان كل القرى متقارب في كل المناطق، وهذا احتمال ضعيف، وبالتالي فنسبة المجتمعات الفلاحية الكوردية إلى باقي المجتمعات السورية قد تبلغ حوالي 30%. لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مجموع عدد سكان الريف كان يبلغ حوالي 70% من مجموع السكان، وأن عدد سكان البدو كان بحسب إحصائية تقديرية سنة 1930 حوالي 13% من مجموع السكان. وأن عدد سكان مدينة دير الزور بلغ 30 ألف نسمة¹⁸² (حنا، بلا، 508/3).

كل هذه المؤشرات، والحسابات التقديرية تدل على أن عدد السكان في المناطق السهلية في الجزيرة شرق نهر الفرات كانت قليلة، وبناء عليه، يمكن تقدير إجمالي عدد السكان من القبائل العربية الرجل،

182 - خمس وعشرون ألف نسمة أواخر القرن التاسع عشر بحسب مارك سايبس

والمجتمعات الفلاحية العربية الناشئة بحوالي 20% من مجموع سكان كامل الجزيرة كحد أقصى، أي القسم الذي ألحق بسوريا حتى سنة 1930. ومع محاولة إدراج كل سكان مدينة دير الوزر بين عدد السكان العرب من البدو والحضر، على اعتبار أنهم قد اندمجوا في المجتمعات العربية، لن تتغير تقديراتنا كثيراً. حيث لم يكن قد تجاوز عدد السكان البدو والقبائل نصف الرجل العربية أربعين ألف نسمة، داخل إقليم الجزيرة قبل استقلال سوريا. وتظل التقديرات المرتبطة بشكل رئيس بعدد القرى والحواضر دليلاً ثابتاً على أن جميع السكان العرب الحضر منهم والبدو لم يتجاوزوا ربع السكان في كامل الجزيرة السورية كحد أعلى، والمساحة المقصودة هنا هي بين نهر الفرات وكل من حدود تركيا شمالاً، والعراق شرقاً. وهذا الرقم قريب من إحصائية الضابط الفرنسي بير روندو التقديرية سنة 1937م.

لكن تظل الإحصائيات الرسمية للدولة السورية في المراحل التي تلت الإحصائيات الفرنسية قريبة منها، وإلى ما ذهبنا إليها من تقديرات. ففي إحصاء سنة 1948، نجد أن عدد القرى في ناحيتي عامودا ودرباسية يساوي على التوالي (114 + 92) = 206 مائتين وست، في حين أن عدد القرى في كل محافظة الفرات عهدئذ، أي محافظتي (ديرالزور + الرقة) حالياً، كان يساوي 229 قرية، ومن ضمنها مناطق غرب الفرات كالسبخة. وأن مجموع القرى في محافظة الحكسة سنة 1948 بلغ 553 قرية، أغلبها قرى تاريخية وكبيرة. (المجموعة الإحصائية السورية، 1949، ص 203).

ماذا تعني هذه الأرقام لدراستنا؟ تفصح عن أن عدد قرى محافظة الحسكة كانت تساوي ضعف عدد قرى محافظة الفرات، وعدد قرى ناحيتي عامودا ودرباسية فقط تعادلها تقريباً. وإذا أضفنا قرى أرب بينار (منطقة كوباني عين العرب الحالية) التي تقع شرق الفرات أيضاً، والتي قدرها معوض بثلاثمئة وخمسين قرية، وسجلت

في إحصائية سنة 1948 بأقل من ذلك. فإن عدد القرى الكوردية سيتجاوز بشكل مؤكد سبعمئة قرية مسجلة في السجل الإحصائي لسنة 1949، وإذا أخذنا إحصائية الدكتور أديب معوض اللبناني بعين الاعتبار، والتي قدر فيها عدد القرى الكوردية في الجزيرة بأكثر من ألف قرية، تزداد الشكوك حول تجاهل تسجيل بعض القرى. مهما كانت التقديرات، ومهما تباينت الآراء، فإن المشهد العمراني للجزيرة السورية كان واضحاً، وموثقاً بالأرقام في منتصف القرن العشرين، ويفصح بدقة عن حقيقة أن عدد القرى الكوردية في النصف الشمالي من الجزيرة الفراتية كان يعادل تقريباً ثلاثة أضعاف عدد القرى العربية في المناطق السهلية جنوبها، بما فيها القرى على ضفتي نهر الفرات، والتي استحدث أغلبها في مطلع عهد الاستقلال. هذا يعني أنه لا مجال للمقارنة بين عدد سكان الريف في المحافظتين، فضلاً عن سكان المدن والبلدات ذات الكثافة السكانية الشديدة في الشريط الشمالي من الجزيرة. وبالتالي لم تكن الدلالة في المقارنة العددية واضحة فحسب، بل أكدت أن سكان المجتمعات الراسخة كانوا أضعاف المجتمعات الرحل، والتي استوطنت وتريفت حتى تلك المرحلة، عبر الانتقال المنظم من البداوة إلى الاستقرار. وفي الجدول التالي تلخيص لما ورد.

السنة	المنطقة	عدد القرى (الكوردية)	عدد القرى (العربية)	المصدر والملاحظات
1930	متصرفية الجزيرة	1250	-	إسكندر داوود
1940	محافظة الجزيرة	1800	-	إسكندر داوو وشاركه الرأي د عبدالله حنا
1945	محافظة الجزيرة	أكثر من 1000	-	د. أديب معوض
1945	عرب بينار (كوباني)	350	-	د. أديب معوض
1948	محافظة الجزيرة (المركز) الحسكة	5	10	الإحصاء جرى سنة 1948 وطبعت نتائجه سنة 1949
=	رأس العين	9	9	مجموعها 18
=	الشدادى	؟	14	=
=	الخابور	؟	؟	30 قرية أغلبها آشورية
1948	القامشلي (المركز)	153	؟	على شيدت عدد من القرى لقبيلة طي العربية في جنوبها
=	عامودا	114	؟	بحسب المجموعة الإحصائية السورية 1949
=	الدربارسية	92	؟	=
=	(قضاء دجلة (المركز)	80	؟	1949
=	ناحية ديرون آغا	37	؟	لم يرد في إحصاء 1949 كل القرى بحسب دراساتنا الميدانية والتي تجاوزت عهدئذ 60 قرية
1948	محافظة الفرات (المركز) ديرالزور	؟	33	صفحة 203 من المجموعة الإحصائية 1949
=	كسرة	؟	18	=
=	ميادين (مركز القضاء)	؟	10	=
1948	البصيرة	؟	9	=
1948	العشارة	؟	13	قسم منها يقع جنوب الفرات في بادية الشام
=	البوكمال (مركز القضاء)	؟	20	قسم منها يقع جنوب الفرات في بادية الشام

صفحة 203 من المجموعة الإحصائية 1949	49	؟	الرقعة (مركز القضاء)	1948
مجموع قراها 38 بحسب المجموعة الإحصائية وقد افترضنا بصفة تقديرية أن نصفها عربية	19	19	تل أبيض	1948
قسم منها يقع غرب الفرات	24	؟	مريبط	1948
أغلبها تقع غرب الفرات	15	؟	السبخة	1948
بحسب تقديرات الباحث (تقاطع معلومات وأرقام) ¹⁸³	275	900		تقدير المجموع

الجدول رقم (7) يبين عدد القرى وتوزيعها على
المناطق والنواحي بحسب إحصاء الدولة لسنة 1948

يتبين من إحصاء سنة 1948م أن عدد القرى العربية في محافظة الحسكة أقل من 10% من مجموع عدد القرى. وهذا ما أكدته أيضاً صور المسح الجوي للقوات الفرنسية والبريطانية، إذ لم تتواجد قرى عامرة في السهول التي تتواجد فيها حالياً. وظلت حتى سنة 1940 تعد على أصابع اليدين.

تعتبر هذه المؤشرات الإحصائية عن حقيقة أن المجتمعات الريفية الكوردية في شمال سوريا كانت راسخة وسائدة عددياً، ومتجذرة تاريخياً، وهي التي حافظت على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهي

183 - من الصعب فرز القرى العربية عن الكوردية بدقة، ونظراً لقلة القرى العربية في محافظة الحسكة بحسب إحصاء 1948، إذ كانت تبلغ حوالي (33) قرية فقط حسب تقديراتنا الأولى اعتماداً على جداول الإحصاء. حيث أخذنا العامل الجغرافي المناطقي بعين الاعتبار، بمعنى لا يمكن أن تكون هنالك قرى كوردية في الشدادي أو الميادين. لكن عدد القرى العربية بحسب المناطق التي هي من المؤكد كانت قراها عربية السكان تبلغ بحسب إحصاء 1948 لكامل منطقة الجزيرة وضاف نهر الفرات الغربية (243) مائتان وثلاث وأربعون قرية، رفعنا العدد إلى 275 لتصبح احتمال وجود قرى لقبيلة طي جنوب منطقة القامشلي عهدئذ، أو لغيرها ضمن المناطق الكوردية، وهذا احتمال وارد، لكن عكس هذا الاحتمال ضعيف بالنسبة لوجود قرى كوردية خارج مناطقها التاريخية. وفي جميع الحالات كانت نسبة القرى العربية الى الكوردية لكامل مناطق الجزيرة الفراتية ولضفتي نهر الفرات أقل من 30% منتصف القرن العشرين.

التي أنتجت مدنها بعد أن انقطعت عن مراكزها الحضرية التاريخية بسبب عملية التقسيم ورسم الحدود. وهذه المجتمعات الريفية قد تكيفت مع المستجدات السياسية العاصفة، واستمرت في إدارة عمليات الإنتاج الزراعي، وحافظت على الثروة الحيوانية. كما استمرت في إعمار القرى الجديدة، وبناء المساكن بتقنيات متوارثة، لكنها تعرضت لضغط الهجرات، والغزو القبلي القادم من الجنوب، لذلك لم تؤهلها كل عوامل الرسوخ المذكورة، ولا قوة الحياة الزراعية المنتجة لتكون في المحصلة هي الفئة السكانية السائدة. حيث تعاونت سلطات الانتداب، والسلطات الوطنية السورية لاحقاً مع الزعامات القبلية العربية، وساوحتها سياسياً على منح الأراضي للبدو، وكذلك تشجيع القبائل العربية من فئة أنصاف الرجل على الاستقرار، وتمكينها لتملك الأرض. وكانت الأراضي التي خططت لتوزيعها على البدو في الجزيرة هائلة المساحة، لدرجة تقدر بأكثر من مليون وخمسمئة هكتار (1525000)، وتلك التي تم تحريرها وتحديدتها، وبالتالي توزيعها قد وصل إلى (18355) ثمانية عشرة ألف وثلاثمائة وخمس وخمسين هكتاراً حتى سنة 1948. (المجموعة الإحصائية السورية، 1949، ص205)

وكخلاصة للمشهد الديمغرافي: انقلبت الموازين الديمغرافية، وتغيرت رقعة العمران وهويتها الأقوامية، كما سنرى لاحقاً. حيث يعيد التاريخ نفسه في كثير من الأوقات والأمكنة، فقد شكل العدد الهائل للمجتمعات الكوردية في القرن السابع الميلادي صدمة للفاتحين العرب، كذلك شكل وجود هذه الكتلة البشرية، وهذا العمران الريفي الكوردي في شمالي سوريا مطلع القرن العشرين حتى أواسطه صدمة للنخب القومية العربية الحاملة بالتمدد إلى جبال طوروس. وهذا ما صاغ جوهر سياسيات الحكومات العربية سواء الحاكمة بعد استقلال سوريا، أو تلك التي كانت تخطط للاستفادة من عملية اقضاء الكورد والاستيلاء على أراضيهم،

حتى التقت مصالح الطرفين وتلخصت في كيفية النخلص من هذا العبء الديمغرافي الكوردي الثقيل، وباتت هذه السياسات نقطة التقاء وتقاطع مع أهداف حكام تركيا. وثمة حقيقة أن المجتمعات الكوردية على الرغم من كل سياسات التغيير الديمغرافي ظلت هي الأكثرية العددية المطلقة حتى ستينيات القرن العشرين، لذلك استمرت سياسات التعريب الحكومية حتى أواخر القرن العشرين.

25-3 تقسيم الجزيرة الأول في التاريخ وولادة المدن التوائم

نتجت عن عملية التقسيم لأراضي الجزيرة الفراتية التي كانت تابعة إدارياً لمراكز حضرية ومدن تاريخية طوال قرون تشوه عمراني، مما سبب خللاً في التوازن العمراني بين الأرياف والمدن، وكذلك قطيعة إدارية بينها، تمثل في قطع السهول والأرياف عن مراكز المدن، لأن الحكومة التركية كانت حريصة على عدم التفريط بالمراكز العمرانية والإدارية، خاصة مراكز المدن. وكذلك عدم خسارة السكان والفعاليات الاقتصادية، بعكس ما روج له بعض الدارسين، بأن السلطات التركية دفعت سكان المناطق الكوردية بالنزوح إلى جنوب خط الحدود. وعلى العكس ثمة وثائق تبين التعاون والتشجيع بين السلطات التركية والفرنسية للهجرة من الجنوب نحو الشمال، أي من المناطق التي ألحقت بسلطة الانتداب الفرنسي نحو الأراضي الخاضعة للجمهورية التركية، وضبط الفوضى والسرقات، وإعادة الأموال المسروقة لأصحابها: "نشرة المعلومات رقم 199 تاريخ 07/10/1926 - القسم الأول إدارة المخابرات. الحسجة 24/09/26-".

(1-) لا زالت العلاقات ودية، خلال الفترة الأخيرة، تم تبادل عدة مراسلات بين ضابط إدارة المخابرات في خيرو والملازم رشدي، ضابط إدارة المخابرات في نصيبين.

(2)- في 20/09/26، التقى ضابط إدارة المخابرات في الحسجة مع النقيب شوقي بك، قائد المفرزة التركية في محطة رأس العين. ودفع لرشدي بك نقداً قيمة مختلف أعمال النهب التي اقتربتها رعايا سوريين في الأراضي التركية، والتي طالبت بها مفرزة الحراسة المتحركة التركية لمنطقة رأس العين... أعلن إبراهيم أوصمان بأنه مستعد لتنفيذ ما تمت المطالبة باسترجاعها. بعد السماح له بفعل ذلك، وبالرجوع إلى جورك¹⁸⁴، خان التزاماته، وبالاتفاق مع السلطات التركية عبر إلى شمال الحدود مع عائلته وجميع الأموال. أمّا بالنسبة للثلاثة الآخرين من زعماء الكرد المذكورين أعلاه، فقد هربوا مع أموالهم نحو الغرب... فضلاً عن ذلك، فقد زار ضابط إدارة المخابرات: دودان الواقعة على بعد 10 كم في جنوب نصيبين، حيث كان يتواجد سابقاً يوسف قاسو الذي عبر إلى شمال الحدود مع أمواله." (عيسى، 2008)¹⁸⁵

وقد حرصت الحكومة التركية، على الرغم من ضعف تواجدها في المنطقة، وعدم سيطرتها على أغلب المناطق الكوردية أواسط عشرينيات القرن العشرين، على أن تحتفظ بأكبر قدر ممكن من السكان والبلدات والقرى داخل حدودها. وتدل حالة ناحية أليان ومركزها بلدة ديرون آغا التي تقع على الطريق التاريخي القديم بين نصيبين وجزيرة ابن عمر على ما أشرنا إليه. فقد قامت في منطقة أليان انتفاضة مرتبطة بالانتفاضات الكوردية ضد الحكم التركي الجديد، وتم الهجوم على الحامية التركية وطردها من قلعة بلدة ديرون سنة 1925، ونتج عنها غياب السلطات التركية عن المنطقة، لكن أصر الجانب التركي أن تبقى بلدة (ديرون) داخل حدود تركيا عند ترسيم الحدود، لكنها ضمت إلى سوريا بطلب، وضغط من

184 - اسم قرية كانت ملاصقة لنصيبين ظلت جنوب خط الحدود مباشرة بعد التقسيم.

185 - من وثيقة ترجمها د. خالد عيس عن الأرشيف الفرنسي. انظر الرابط في بيلوغرافيا المصادر والمراجع

سكانها. واستمرت مركزاً لناحية آليان الكثيفة السكان حتى أواسط القرن العشرين، عندما تم نقل مركز الناحية منها إلى جل آغا جنوباً، ومن ثم إلى تل كوجر شرقاً.

بمحاذاة النخلص من ثقل المجتمعات الكوردية بعدد سكانها الكبير، وصعوبة مواجهة وضبط هذه المجتمعات، برزت مشكلة ثانية، وتمثلت في صعوبة إدارة الجغرافيا الواسعة أيضاً لهذه المجتمعات. لذلك تم التعامل مع العبئين السكاني والجغرافي بأدوات سياسية وسلطوية حادة. وما إن ألحقت أغلب مساحة الجزيرة بدولة الانتداب، عبر عملية تقسيم نادرة الحدوث في مناطق أخرى من العالم، إذ اعتمد خط سكة القطار مساراً للحدود بين سوريا وتركيا بدءاً من الغرب من نهر الفرات حتى مدينة نصيبين. ومن ثم من نصيبين حتى جزيرة ابن عمر اعتمد الطريق القديم (الروماني) مساراً لترسيم الحدود، لذلك تعرضت كل المناطق العمرانية الريفية لعملية قص اعتمدت أشكالاً تعسفية للضم والإلحاق. لقد عرضت عملية التقسيم إقليم الجزيرة الجغرافي ذي الشخصية والهوية الجغرافية والطبوغرافية لأول مرة في تاريخه لمنعطف سياسي وإداري حاد، نتج عنه تقسيم قسري، كان أشبه بعملية جراحية، تم خلالها قص رقعة جغرافية واسعة، وفصلت مساحات شاسعة من السهول والبوادي عن حواضرها وعمرانها الريفي، حتى فاضت نتيجة لهذا التقسيم مساحة شاسعة من الأراضي البور والمراعي عن عدد السكان.

لم تشفع أمام منعطف التقسيم السمة الإقليمية الثابتة للجزيرة ولا تاريخها العريق. فالقوة الكولونيالية الفرنسية - البريطانية، وأدواتها العسكرية المستندة إلى قرارات ومعاهدات دولية قسمت الجزيرة بين ثلاث دول، وحطمت مجتمعاتها بدون شفقة. وزعتها على دول جديدة في تكوينها وحدودها حتى في أسمائها هي: العراق، سوريا، تركيا. بالتالي شكلت سنوات العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين سنوات تقطيع جغرافية الجزيرة، وتأطيرها بحدود

دولية ثابتة لأول مرة في التاريخ، باتت حدوداً مخططة ومرسومة بالمسطرة على الورق، ومروسة بالجنود على الأرض. ونصبت على مسارها النقاط العسكرية والمخافر لأول مرة، ثم حصنتها بالألغام والأسلاك الشائكة.

نتج عن سرعة وقسوة ضم أرض الجزيرة إلى سوريا بعملية جراحية استثنائية، خلل عمراني واجتماعي كبير، حيث أُلحقت بدولة سوريا، فقط قسم من القرى، وكذلك السهول والمراعي الواسعة، في حين تركت المدن في الشمال، على مقربة من خط الحدود بين الجمهورية التركية ودولة سوريا المزمع تشكيلها في ظل الانتداب الفرنسي. وبالتالي تبع هذه الانعطافة السياسية، وهذا التحول الكبير خلل عمراني، نتج عن الفصل بين الأرياف ومدنها. والتفكك الذي حصل بين الحياة الفلاحية والحضرية، فضلاً عن التكامل بين الحياة الرعوية عند الرحل والفلاحين المستقرين.

لقد تمزق النسيج العمراني، حتى قطعت أوصال الطرق البرية والنهرية فيها، تلك الطرق التي كانت تستخدم منذ آلاف السنين، كفرع طريق الحرير الشمالي المارّ من ماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر حتى الموصل. ولم يبق في القسم الملحق بسوريا من الجزيرة سوى مدينة دير الزور. وبعض البلدات الصغيرة غير المؤثرة، مع شريط الطويل للقرى التاريخية جنوب خط القطار بين جرابلس - كوباني - رأس العين، حتى نصيبين - الموصل.

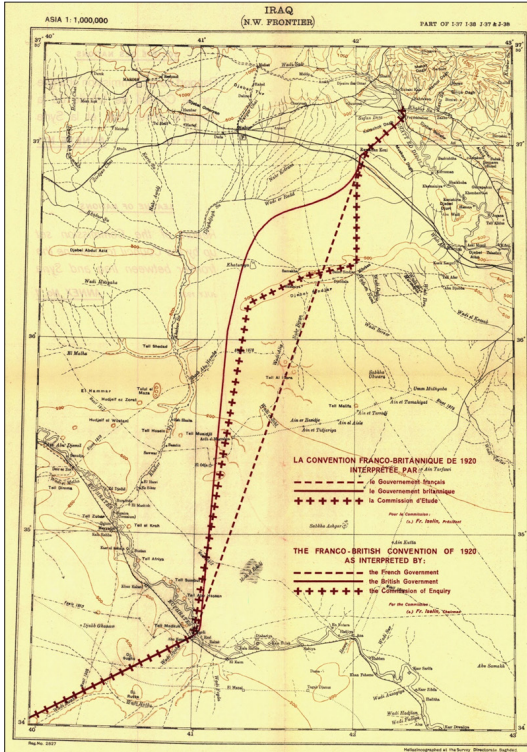
خطت الحدود مع دولة العراق في الشرق بنفس الطريقة، كعمل جراحي بواسطة المسطرة، حيث تم فصل جبل سنجار بقراها ومدنها عن سهول الجزيرة الممتدة غربها حتى نهر الخابور. وقد كانت سنجار إحدى المدن المركزية في الجزيرة الفراتية عبر التاريخ، قبل أن تفصل عن باقي مدن ومناطق الجزيرة، لدرجة أنها كانت بمثابة عقدة مواصلات تربط أغلب مدن الجزيرة ببعضها، خاصة دياربكر وجزيرة بن عمر من الشمال ودير الزور من الجنوب، وكانت تمر في

سنجار سبعة طرق تاريخية مختلفة المسارات، قطعت جميعاً، بعد ترسيم الحدود. " (ميرزو، 2016، ص517)

علماً أن موضوع ضم سنجار للعراق شكل مشكلة منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة، فقد برز خلاف بريطاني - فرنسي سياسي حول تابعيتها. فقد كانت السلطات البريطانية تشجع الفقير (حمو شرو) كزعيم لإيزيديي سنجار لبسط سلطته شرقاً، ولضم سهول الخابور وقرى الحسكة إلى منطقة سنجار، في حين كانت أوساط من السلطات الفرنسية تشجع التحالف الكوردي - المسيحي في الجزيرة على إقناع الإيزيديين في سنجار إلى الانضمام إلى مشروع الدولة الكوردية في الجزيرة. ترجمت هذه الصراعات السياسية في قضية ترسيم الحدود، وبالتالي أحقية تابعة منطقة سنجار لكل من دولتي سورية، أو العراق. هذا وكانت الحدود قد رسمت بصورة مؤقتة بين منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسي بموجب الاتفاقية بين الدولتين الفرنسية والبريطانية المؤرخة 23 كانون الأول سنة 1920، وكان الخط المحدد قريباً من الحدود الحالي، إلا أنه كان يمر في وسط جبال سنجار ويقسمها إلى شطرين. وقد طالبت الحكومة العراقية بالجل كله، فعند النظر بقضية الحدود العراقية السورية أجري استفتاء عام في الجبل، وحسنت النتيجة لصالح العراق، وبناء عليه تم تعديل الحدود وضم معظم منطقة سنجار بتاريخ 5 آب سنة 1933 رسمياً إلى دولة العراق: "يبدأ خط الحدود من قرية خانك السفلى الواقعة على الجانب الغربي من نهر دجلة مقابل قرية فيشخابور العراقية، ويسير بصورة مستقيمة باتجاه الجنوب الغربي حتى خودة الدير الواقعة شمال مدينة سنجار بحوالي 60 كم، ثم يسير خط الحدود بمحاذاة جبل سنجار من الشمال والغرب وبعدها يمتد جنوباً قاطعاً الفرات على مسافة 8 كم شرق البوكمال ... وقد حددت هذه الحدود بصورة وقتية بين منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسي بموجب الاتفاقية بين الدولتين الفرنسية والبريطانية

المؤرخة 23 كانون الأول سنة 1920، وكان الخط المحدد قريباً من الحدود الحالية، إلا أنه كان يمر في وسط جبال سنجار ويقسمها إلى شطرين. وبالنظر إلى مطالبة الحكومة العراقية بالجبل كله عند النظر بقضية الحدود العراقية السورية أجري استفتاء عام في الجبل، وكانت النتيجة بجانب العراق، وعلى ذلك أجري تعديل الحدود وتم الانتقال النهائي للشطر الثاني من الجبل إلى العراق بتاريخ 5 آب سنة 1933. (الخلف، 1961، ص442 - 443)

لتفاصيل انظر الخارطة رقم (22) المرفقة، والمبين عليها مقترحات لجنة التحكيم الدولية



الخارطة رقم (22) تبين مراحل ترسيم الحدود بين سوريا والعراق، وعملية ضم منطقة سنجار إلى العراق

وكذلك جرت عملية رسم الحدود شمالاً مع تركيا، لكنها سببت خللاً إدارياً استمر خلال فترة أوائل عهد الانتداب. وتطلبت الحاجة لسد النقص في عدد المراكز الحضرية ولبدء وتنفيذ مرحلة حكم الانتداب، تم استحداث عدد من المراكز الإدارية، وبالتالي تأسيس مدن جديدة، أو تطوير وتحديث البلدات القديمة. بحيث كانت كل مدينة (سورية) جديدة تقابل مدينة (كوردية عثمانية) قديمة. نشير بإيجاز إليها، وهي على التوالي من الشرق إلى الغرب. تطورت قرية عين ديوار التاريخية إلى بلدة، فمركز إداري في مقابلة توأمية مع جزيرة بوتان، لتكون مركزاً إدارياً لكامل منطقة منقار البطة التي تقع إلى الشرق من نهر ججق (هرماس) وصولاً إلى نهر دجلة، ولتدير مئات القرى التي استقطعت من مدينة جزيرة ابن عمر التاريخية: "ضمت هذه البقعة إلى سورية سنة 1928، بعد أن تم تخطيط الحدود النهائي بينها وبين تركيا. وجعلت قضاء، كان مركزه في عين ديوار، ثم نقل إلى ديريك، وسمي بعد ذلك قضاء دجلة، وأطلقوا عليه مؤخرًا، اسماً جديداً المالكية. وقد أصابوا في اختيار هذه اللفظة العربية بدلاً من ديريك¹⁸⁶ ... ثم جعلت (بلدة المالكية) سنة 1936 مركزاً لقضاء دجلة، وكانت إذ ذاك قرية بدائية صغيرة لا شأن لها. ومنذ ذلك الحين أخذت تنمو وتتسع." (داوود، 1959، ص 375 - 377)

تم رسم وثببت خط الحدود شرق نصيبين إلى نهر دجلة بحيث "يبدأ الخط الحدودي في القطاع الثالث من النقطة التي أشارت إليها اللجنة في اجتماعها في 28 تشرين الأول عام 1927، وقد أشارت اللجنة في ذلك الاجتماع إلى الطريق القديم كنقطة بداية. قررت اللجنة بالإجماع على اتخاذ الطريق القديم كنقطة بداية للخط

186 - وهكذا نجد رغبة جامعة وتعطش لدى أغلب النخب السياسية والثقافية والعلمية السورية في إخفاء كل ما يدل على ماضٍ وراثٍ للمنطقة وكل ما يمت للكورد وثقافتهم بصلة، بما فيه الأسماء القديمة للقرى والبلدات. وهي حالة يصعب تفسيرها، والتي كانت قد تصاعدت، وشكلت بداية موجة تعريب جديدة عند طباعة هذا الكتاب (1959).

الحدودي في القطاع الثالث، والنقطة تقع في شرق جسر جق جق Jagh Jagh، حيث تتفرع سكة القامشلي عن طريق جزيرة ابن عمر لتتجه نحو الجنوب... ومن نقطة التقاطع المذكورة أعلاه وعبر طريق عين ديوار - جزيرة ابن عمر حتى نقطة تقع على بعد 350 متر شمال الطريق المذكور، واتجه الخط شرقاً حتى نهر دجلة... وعبر خط الذروة القريب من شجرة معزولة تقع على بعد 700 متر تقريباً إلى الشمال الشرقي من النقطة السابقة ليصل إلى دجلة في نقطة تقع على بعد 750 متر تقريباً من رأس فرع دجلة الصغير الذي يحيط بمدينة جزيرة ابن عمر من الجنوب. ومن تلك النقطة وبخط مستقيم باتجاه الشمال الشرقي عبر النهر حتى أدنى نقطة من وادي دجلة. سيتم تحديد الحدود على دجلة اعتباراً من النقطة المذكورة في الفقرة 35 من البند الأول حتى التقاء دجلة بخابور (فش خابور). " (رسول، 2015)

وهكذا فرضت عملية رسم الحدود إعادة بناء مدن وتشكيل مناطق إدارية مرتبطة بها، بحيث تكررت قصة إنشاء المراكز الإدارية للأقضية والنواحي الجديدة، في حين ظلت بعضها كناديتي (المصطفاوية) ¹⁸⁷ شرق رميلان، وديرون آغا بين نصيبين ومنطقة دجلة على وضعهما الإداري منذ العهد العثماني. وقد تركزت المدن المستحدثة ضمن الشريط الشمالي داخل النسيج العمراني الريفي الكثيف. وبنفس الطريقة استحدث قضاء في شرق نهر جق جق على تلة سمي بقضاء كرو (يرد في بعض الوثائق باسم خيرو)، ونقل لاحقاً إلى جنوب مدينة نصيبين تماماً، حيث أسست مدينة قامشلو (قامشلي) سنة 1926، وهكذا توالى نشوء المدن التوائم للمدن التاريخية. وأسست لاحقاً مدينة الحسكة في الجنوب نسبياً لتوازن ثقل ماردين الإداري سنة 1932، ولتورث قضاء الخابور التاريخي،

الذي كان مركزه (كوكب). كما تطورت عامودا كأحد أقدم القرى التاريخية في الجزيرة إلى بلدة، ومن ثم باتت مركزاً لناحية واسعة كثيفة العمران والسكان. واستحدثت درباسية أمام بلدة قزلبه¹⁸⁸. كما تطورت رأس العين في مقابل وايرانشهر، إذ كانت الأخيرة مركزاً للإمارة المليية، ومقر حكم إبراهيم باشا الملي، وقد اختار أبناؤه لاحقاً السكن في رأس العين، وإدارة أملاكهم والمشاركة في الحياة السياسية، كأحد أهم الزعامات الكوردية التاريخية في السهول الغربية من الجزيرة الفراتية. كما ورثت كري سبي (تل أبيض) أيضاً ويران شهر وحران. وأخيراً استحدثت عرب بينار، وتطورت إلى كوباني - عين العرب، لتقابل مدينة سروج. خاصة بعد أن انتقلت الإدارات من جرابلس إليها. علماً أن بلدة كركميش التاريخية على الفرات قابلتها جرابلس الحديثة، لتورث أيضاً شيئاً من ميراث بيرجك التاريخي التي ظلت شمال خط الحدود. وهكذا نجد أن جميع المدن التي كانت على حافة سهول الجزيرة الفراتية شمالاً وشرقاً قد فصلت عن سهولها وقراها التاريخية، وظلت ضمن حدود دولتي تركيا والعراق، ولم يظل من المدن القديمة والتي كانت حية وفعالة مطلع القرن العشرين سوى دير الزور داخل الجزيرة السورية، التي كانت أيضاً مثل سائر المدن الأخرى ذات غالبية سكانية كوردية¹⁸⁹، إلا أن دير الزور قد تعربت اجتماعياً، بصيغة أقرب إلى الحالة الطوعية منذ أواخر العهد العثماني ومطلع الحكم الفيصلي، وتحولت إلى مركز للسلطة العربية سياسياً وثقافياً. وبعد عدة سنوات من فرض إدارة الانتداب تشكل المشهد الحضري والإداري المعاصر للجزيرة الفراتية، يمكن تلخيص حالة المدن التوائم بالجدول التالي:

188 - وهي نفسها مدينة دونيسر التاريخية الشهيرة، والتي قال عنها باقوت الحموي:

189 - لمزيد من التفاصيل راجع مارك سايكس بالانكليزية

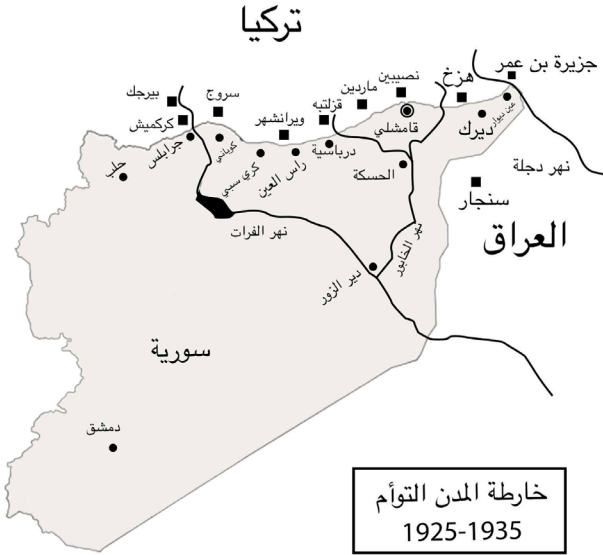
المسافة بينهما كم	المدينة الحديثة التوأمة التي قابلتها	المدينة القديمة
2	عين ديوار	جزيرة بوتان (جزيرة ابن عمر)
22	ديركا حمكو (ديريك - المالكية)	هزخ (آزخ)
1	قامشلو (القامشلي)	نصيبين
50 - 80	الحسكة	ماردين - سنجار
9	درباسية	دونيسر (قزلتبه)
24	كري سبي (تل أبيض)	وبران شهر
1	أربينار - كوباني (عين العرب)	سروج
1-7	جرايلس	بيرجك - كركميش

الجدول رقم (8) مبين عليه المدن التوأمة التي تشكلت في الجزيرة السورية بعد تقسيمها (-1925 1932)

من الملاحظ أن جميع المدن التاريخية ظلت شمال الحدود، بمعنى أن تركيا لم تتخل عنها. وتخلت فقط عن الأرياف التي تقع جنوب خط القطار، مع السهول والمراعي التي تقع جنوبها باتجاه نهر الفرات، لذلك فرضت المتطلبات العمرانية والخدمية والإدارية استحداث هذه المدن الجديدة لخدمة المجتمعات الريفية التي فصلت عن مدنها القديمة، وذلك خلافاً لما روج له في السرديات السياسية الرسمية بأن هذه المدن نتاج هجرات سببت انتقال سكانها من الشمال نحو الجنوب، مع وجود حركة نزوح داخلية كانت ضرورية لقطاعات من الحرفيين والمهنيين، والذين كان أغلبهم من الأوساط المسيحية، حيث أنعشوا هذه المدن أوائل تأسيسها، وساهموا في تسريع نشوئها وتوسعها.

واكبت عمليات تأسيس هذه المدن، عمليات إيواء وإعمار إلى الجنوب من الشريط الشمالي، في تجمعات ريفية لإيواء البدو في المرحلة الأولى، ومن ثم أسست مراكز حضرية لتوفير الخدمات الصحية والمهنية وغيرها لهذه الأرياف المستحدثة. في المحصلة

وجدت سلطة الانتداب الفرنسية أنها أمام خيار وحيد هو التخطيط ليس لبناء مراكز حضرية جديدة لتكون بديلاً عن تلك التي ظلت وراء الحدود فحسب، وإنما لإنشاء مدن تحتضن السياسات الكولونيالية والتحديثية الجديدة، ولتنظم العلاقة مع مجتمعات الريف الكوردية والبدو العربية. وهذا ما تحقق على أرض الواقع. لكن حل مشكلة استيعاب وتوطين البدو طال، واستمر تأمين مستلزمات الحياة لهم، وخاصة توفير المياه العذبة.



الخارطة رقم (23) تبين المدن التوأم. الباحث - رسم Alan

25-4 انسحاب القبائل الكوردية الرحل نحو المصايف في الجبال

ارتبطت سهول الجزيرة الفراتية بجبالها بعلاقة عضوية منذ فجر

التاريخ، وذلك بسبب حاجة المجتمعات البدائية للتكيف مع البيئة الطبيعية، وبالتالي التكيف مع تغير الطقس خلال فصول السنة الواحدة، والمتغيرات المناخية والتدهور البيئي عبر حقب طويلة. عندما تزايد في المراحل المتأخرة تواتر هجمات الشعوب والقبائل الغازية، بات الجبل ملاذاً لسكان سهول الجزيرة الفراتية، خاصة عند اشتداد الحملات العسكرية وارتفاع وتيرة الاستغلال، والقمع للفلاحين ومربي الماشية. لكل ذلك، ظلت العلاقة وثيقة وعضوية بين السهل والجبل عبر الزمن المديد، حتى شكلت كل رقعة منهما حوضاً متمماً للأخرى. كما باتت الحركة شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، وكذلك التنقل المؤقت والاستيطان الدائم بين هذين القطبين الجغرافيين أساس استدامة الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها. اتسعت دائرة سلوك التكيف المنبثق أساساً من حياة القبائل نصف الرعوية إلى الحلقة الأوسع، لتشمل كل المجتمعات المحلية، حتى بات التنقل والإزاحة بين السهل والجبل مخزجاً للطوارئ؛ بما فيها التهرب من الضرائب والتجنيد الإلزامي للذكور، لدرجة أن لجأت بعض المجتمعات الحضرية إلى النزوح في أواخر القرن التاسع عشر إثر انهيار منظومة الإمارات الكوردية، وازدياد وتيرة حملات التجنيد، حيث لجأ أبناء المجتمعات الكوردية المستقرة في السهول إلى الجبال تهرباً من التجنيد، وفي حالات أخرى، كانت حالات النزوح المؤقتة تهرباً من الضرائب: "كان استياء السكان الكورد من السلطات التركية واضحاً للعيان، فكل دعوة لتجنيد الكورد في الجيش كانت تتم عن طريق استخدام القوة. وقد أشار مولتكه، الذي راقب سير عملية تجنيد الكرد في الجيش التركي، إلى موقف السكان المعادي للسلطات التركية، وكان التجنيد أشبه باصطياد الناس الذين يؤتى بهم وأيديهم مربوطة خلف ظهورهم، وقد فر الرجال إلى الجبال هرباً من التعبئة العسكرية." (جليل وحسرتيان، 2012، ص25)

من جانب آخر كانت الأحداث السياسية التي تجري في السهول تؤثر

على الجبال، وتلك التي تستهدف الريف تؤثر على المدن. لذلك تأثرت بشكل مباشر المجتمعات الكوردية نصف الرجل، وخاصة مربّي الماشية بالأحداث السياسية في العهود المتأخرة، لدرجة أن المتغيرات السياسية أضرت بكل من الإنتاج الزراعي والحيواني، لأن المبادلات التجارية للمنتجات المحلية كانت دعامة اقتصاد المنطقة، وكان الإنتاج الحيواني لمجتمعات القبائل الكوردية أساسياً في تغذية أسواق المدن داخل الجزيرة الفراتية، وخارجها. ففي إحصائية ذات دلالة كانت تصل إلى مدينة حلب أعداد غفيرة من الأغنام القادمة من المناطق الكوردية المجاورة: "ويتم هناك تبادل منتجات المواشي بالمصنوعات الحرفية وأحياناً بالحبوب. وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت قبائل الأكراد وحدها تجلب إلى أسواق حلب قرابة 50 خمسين ألف رأس غنم." (سميليانسكايا، 1989، ص148)

لقد فصلت عملية التقسيم عن طريق ترسيم الحدود الجديدة السهول عن الجبال، وشكلت ضربة قوية لعملية التكامل البيئي والاجتماعي - الاقتصادي بين مناطق السهول والجبال، خاصة الكوردية على طول طرفي الحدود، بدءاً من منطقة الغاب ولواء إسكندرون غرباً حتى نهر دجلة شرقاً. كما تقيدت حركة القبائل العربية، بحيث أن اختزلت مسافة تحالها عبر السهول، وفي المحصلة توقف نمو السوق الموحدة الكبرى التي كانت تتمركز في سلسلة المدن التاريخية، التي أشرنا إليها سابقاً. واضطرت بعض القبائل الكوردية الرجل، ونصف الرجل على الاستقرار شمال الحدود في المصايف، نظراً لخصوبتها، ولم تعد تهبط إلى الجنوب، نحو المشاتي بسبب تثبيت الحدود وبناء المخافر. وتجنباً للاحتكاك مع البدو القادمين بأعداد غير معهودة من الجنوب، خاصة من بادية بلاد الشام. مما سبب تقلصاً شديداً في عدد المواشي، لدرجة أن نُفقت أعداد منها: "ونفقت المواشي والدواب بنسب عالية، مما بات عاملاً مساعداً جديداً لمزيد من عملية الإسراع في أمر توطين

القبائل الكردية الرحل." (مظهر، 2013، 360). في ظل تلك المناخات السياسية والأمنية الجديدة، فضلت بعض القبائل والعديد من العائلات البقاء في المراعي الصيفية شمال خط الحدود التركية - السورية، وعدم الاستقرار في سهول الجزيرة جنوب الحدود، مع ما ترتب على ذلك من مصاعب، وضيق في المراعي. ويبدو أنه تم اتخاذ هذا القرار في الزاوية الشمالية الشرقية للجزيرة، في سهول منطقة بوتان باتجاه سنجان: حيث قرر فروع من حلف شلد القبلي، الانسحاب نحو الشمال نهائياً، وظل أعداد قليلة منهم في جنوب جبل كراتشوك، وعدد أقل في منطقة رميلان. وانسحبت كلباً قبيلة دوديران (Dudêran) من الجنوب إلى الشمال، لتخلف وراءها فراغاً في المراعي والسهول إلى الجانب الغربي من رميلان باتجاه جبل سنجان. كما امتنعت قبلية جرجري (Gergerî) نصف الرحل من الحركة في المناطق القريبة من دجلة وإلى الشمال من جبل سنجان باتجاه الغرب. واستقرت في الأراضي التي ضمت للعراق. وكذلك بقي قسم كبير من قبيلة ميران الكثيرة العدد في السهول التي ضمت إلى العراق. وكانوا جميعاً يعانون من زحف قبيلة شمر بأعدادها الكثيرة نحو الشمال.

أما في المناطق الغربية، أي في سهول برية ماردين فمساحات السهول والمراعي كانت أوسع. وعلى الرغم من ذلك انكمشت وانسحبت العديد من القبائل الكوردية نصف الرحل نحو الشمال، وإن لم تعبر جميعها الحدود نحو المصايف الشمالية. إلا أنه من المؤكد أن أعداداً كبيرة من فروع الحلف القبلي الملي انسحبت وظلت في المصايف شمالاً، وخلفت فراغاً سكانياً في مناطق جنوب وغرب رأس العين حتى حدود تل أبيض.

هذا وقد سببت عملية انسحاب هذه القبائل الرحل خللاً آخر أثر على التوازن الديمغرافي والقومي لاحقاً، إذ أفسحت المجال لإعادة تموضع قبائل أخرى. وفي المحصلة تناقص عدد القبائل والعوائل

الكوردية الرحل، والمشتغلين في تربية المواشي بشكل خاص، مما دفعت المجتمعات الرعوية الكوردية نحو الاضمحلال في سهول الجزيرة.

الفصل السادس والعشرون

سياسة الانتقام من الكورد بعد الحرب العالمية الثانية

26-1 إشكالية السجال حول الهجرات إلى الجزيرة

ينطوي التطرق لموضوع الهجرات وتوظيفها سياسياً على خطأ في المنهج والخلفية الثقافية معاً، لأن السؤال نفسه لم يكن قائماً ومشروعاً، إذ انبثق عن عقدة المثقفين العرب والقوميين منهم خاصة من حقائق الهجرات العربية التاريخية، كما استطل السؤال نفسه من إشكاليات الهوية المعاصرة، ومن تداخل المجتمعات المستعربة مع العربية. وفي نفس السياق عبر سؤال الهجرات عن عدم قدرة الساسة والمثقفين القوميين العرب في التعامل مع الحقائق التاريخية والديمغرافية بموضوعية، لذلك يمكن اختزال الموضوع من حيث الشكل والمضمون وربطه بأزمة الثقافة السياسية العربية. فالهجرة الكوردية المفترضة والمتخيلة إلى (سوريا) ليس لها أي سند علمي ضمن المعارف الجغرافية والتاريخية. على سبيل المثال، تستند فرضية القوميين العرب على أن حدود البلدان العربية كانت الثابتة، وهي مرسومة تاريخياً، وأن الأقليات قد هاجرت من خارجها وتسربت إلى داخل البلدان العربية (سوريا والعراق)، وهذه الفرضية تفتقر إلى أبسط المعلومات، ولا تدعمها أساسيات مبادئ الجغرافيا والتاريخ، التي تفصح بشكل دقيق عن أن معظم الهجرات التاريخية كانت عربية، توسعت

استمرت عبر الزمن المديد إلى البلدان المجاورة، وتخطت جغرافية وأقاليم الشعوب الأصلية الساكنة في مناطقها، لذلك لا تستحق هذه الفرضية الكثير من السجال، لسذاجتها ووضوح أركانها، إلا في حدود ما يتطلبه السياق المعرفي لدراستنا، وللتذكير والإشارة فقط.

من جهة أخرى يبدو أن تفسير التاريخ عند العديد من النخب العربية الإسلامية ينطوي فقط على ثنائية (مهاجرون وأنصار)، حتى التاريخ العربي - الإسلامي يبدأ بالهجرة الدينية، إذ تخفي من بين أدوات التفسير والتحليل عند هذه الأوساط ديناميات المجتمعات التاريخيه، وظواهر انبثاقها من الأرض، كما تغيب مفاهيم: الولادة، الإعمار، استقرار الشعوب في أوطانها، الرسوخ والارتباط بالأرض، حتى تصادف عند بعض المتشددین منهم عملية تغيب لحقيقة جود الشعوب والأقوام المجاورة، فكلها قد هاجرت وتصارعت على الأرض، واستقرت في البلاد العربية بطريقة أو أخرى. أما الممالك والإمبراطوريات المجاورة فقد كانت محتلة للأرض العربية!

لقد استمرت حالات النزوح وإعادة التوضع السكاني في مناطق الجزيرة الفراتية طوال المرحلة الأولى من عمليات رسم وتثبيت الحدود. وفي هذا السياق انسحبت قبائل كوردية كاملة نحو الشمال واستقرت في مصايفها، وكذلك نزحت عائلات عديدة وفضلت العيش بالقرب من أملاكها ووسطها الاجتماعي القريب شمال خط الحدود (الدولية). كان من الطبيعي أن ترجح أوساط اجتماعية أخرى، خاصة من أبناء الطوائف المسيحية الاستقرار في ظل سلطة الانتداب الفرنسي، التي كانت موضوعياً الأقرب لطموحاتها الاجتماعية والسياسية، ولم يكن يشكل الحكم الفرنسي أي خطر على مستقبلها، على العكس من الحكم التركي، لذلك انزاحت العديد من العائلات المسيحية من الشمال، وخاصة من المناطق القريبة لخط الحدود نحو الجنوب، واستقرت في المدن المستحدثة (المدن التوائم).

وكذلك استقرت عدد من الزعامات والنخب السياسية الكوردية في المناطق المحاذية لمسار خط الحدود في المدن بشكل رئيس، لكي تظل بالقرب من فضاءها الاجتماعي. واقتصر العدد على الزعامات القبلية التي شاركت في الانتفاضات، والنشطاء السياسيين، وفي مرحلة متأخرة نسبياً عدد من رجال الدين الذي هربوا من بطش قوانين أتاتورك بعد سنة 1925م.

استقطبت هذه المدن الجديدة النخب الحضرية من المناطق القريبة في المقام الأول، وبعض الشخصيات والعوائل من المدن البعيدة. وذلك ضمن عملية نزوح / هجرة داخلية، حيث سمحت بذلك الاتفاقيات الثنائية وبنود المعاهدات الدولية، خاصة بنود اتفاقية لوزان، وحفظت حقهم في اختيار جنسية البلد الجديد، إلا أن استبعد ورحل عدد من النشطاء السياسيين الكورد عن المناطق الحدودية إلى المناطق الداخلية من سوريا، كعائلات: بدرخان، جميل باشا، وديرسمي وغيرهم.

نؤكد على أن استقرار العائلات المسيحية، من مختلف القوميات والطوائف، فضلاً عن الزعامات الكوردية في المدن التوائم وبعض القرى، لا يمكن تصنيفها علمياً ضمن الهجرات، كما روجت لها سرديات ووثائق القوميين العرب وطبقت لها سلطاتهم، وخاصة مؤسسات الحكومة السورية، عبر أجهزة إعلامها، ومنابرها الثقافية ومناهجها التعليمية، لدرجة أن ثبتت في المناهج التعليمية بأن الكورد مهاجرون إلى سوريا، وحددوا نسباً عددية رمزية للإشارة إليهم في الكتب الخاصة بالتعليم المدرسي والجامعي، خاصة كتب الجغرافيا، وذلك في المراحل المتأخرة، بعد استلام حزب البعث الحكم في دمشق، في الوقت الذي أهملت تماماً الهجرات القبلية العربية الجماعية من الجزيرة العربية إلى بادية الشام، ومن ثم توجهت إلى الجزيرة الفراتية، قبل مرحلة الاستقلال واستمرت بعدها، على أساس أن الهجرات العربية حق مشروع ومكتسب تاريخياً، فضلاً عن

إخفاء حقيقة عمليات التوطين المنظمة وتوزيع الأراضي عليهم، والتي تندرج ضمن جرائم الهندسة الديمغرافية والإبادة الجماعية للثقافات والشعوب الأصلية.

لذلك سنتجنب التطرق بالتفصيل إلى هذا الموضوع، وعدم الاجتهاد في عرض الأرقام أو نقضها، لأن الموضوع في جوهره يتعارض مع أبسط المسلمات العلمية والتاريخية، كما لا يمكن التعويل على فكرة أسبقية أو أحقية الهجرات، واتخاذها قيمة مضافة لصالح قومية ضد أخرى، أو تفضيل مجتمع على آخر.

إن سيرورة تأسيس وتوسع الحواضر النوائم في أعالي الجزيرة، التي استقطبت أفراداً من النواة الحضرية من أصحاب المهن، خاصة من أبناء الطوائف والقوميات المسيحية، وازيادهم غالباً من المدن القريبة إلى المدن المستحدثة بالقرب منها، جاءت لتجنب مواجهة المظالم التركية وعدم البقاء تحت التهديد والمخاطر بصفة دائمة، لذلك لا يمكن إدراجها ضمن الهجرات، وخاصة أنها حدثت في ظل تقسيم سياسي وإداري مستند إلى معاهدات دولية، أعطت الحق في حرية اختيار موقع السكن الجديد، لذلك من المفضل طي هذه الصفحة من الهجرات الكوردية والمسيحية المفترضة، ولا تصح حتى مقارنتها أو مقابلتها بالهجرات التاريخية العربية المسلحة منها والمدنية التي دفعت بها الحكومات الكولونيالية، والتي تجسدت بشكل فاقع في عمليات التغيير الديمغرافي التي قامت بها حكومات دمشق المتعاقبة، حيث توافقت جميعاً على تنفيذ هندسة ديمغرافية جارفة للمجتمعات الأصلية، على أساس سياسة قومية منحازة ومتعصبة، لترجيح العنصر العربي ديمغرافياً، من خلال إحدى أسوأ عمليات الانحياز من قبل مؤسسات (الدولة) لصالح قسم من مواطنيها ضد قسم آخر.

2-26 العلاقة المتبادلة بين الحركات الاستقلالية وسياسات التعريب

عبرت حركات الاستقلال الكوردية - السريانية الصريحة طوال مرحلة الانتداب الفرنسي عن تخوف ضمني من سياسات الإلحاق والتعريب وإلغاء الهوية الثقافية للكورد، ولباقي المجتمعات الراسخة غير العربية. كما عبرت تلك الحركات السياسية عن دعوات صريحة لعدم إلحاق جزء واسع من ولاية ديار بكر العثمانية بدولة سوريا من جانب واحد، وبشكل تعسفي، دون مراعاة رأي ومشاعر، أو طموحات السكان المحليين، وبالتالي تعد الحركات الاستقلالية في الجزيرة السورية، التعبير السياسي الخشن عن حقيقة أن هذه الأرض تسكنها مجتمعات راسخة وحية، وتمتلك طموحات سياسية تحررية، وإن بصيغ مبسطة ومتفاوتة. وظلت تلك الانتفاضات ترجمة لحقيقة انتماء هذه الجغرافة سياسياً وإدارياً خلال عهود زمنية طويلة إلى الحكومات والإمارات الكوردية، فضلاً عن أنها كانت في المرحلة الأخيرة تنتمي إدارياً إلى إيالة كردستان العثمانية، لذلك كان من الصعب القبول بحكم آخر غير منبثق عن مجتمعات المنطقة نفسها. من جانب آخر، لم تكن النخب السياسية الكوردية غائبة عن حقيقة أن عصبة الأمم كانت قد أقرت ضمناً بمشروعية هذا التصنيف السياسي - الإداري، عندما حددت مناطق الاستفتاء على استقلال كردستان العثمانية بكل المناطق التي تقع شرق الفرات،¹⁹⁰ خاصة تلك التي تقع في ولايتي الموصل وديار بكر، وكذلك سنجد دير الزور. في المحصلة لم تتوقف الحركة القومية الكوردستانية عن نزعها الطموحة والصريحة الساعية إلى الاستقلال، كما لم تتخلّ عن حقيقة أن المناطق الشمالية التي ضمت إلى دولة الانتداب

190 - راجع البنود (62، 63، 64) من معاهدة الصلح في باريس (سيفر) 1920

في سوريا هي مناطق كردية، بمعنى الأغلبية القومية، وهي كوردستانية (بمعنى الانتماء إلى كوردستان التاريخية، ومن ثم كوردستان العثمانية الإدارية)، وفي المحصلة هي مناطق كردية بالانسجام مع تجذر ثقافة مجتمعات الأغلبية التاريخية فيها. وقد نادت شريحة واسعة من الزعامات الكوردية ونخبها المتعلمة منها، والإدارية أيضاً بالاستقلال القومي، إذ سعت بكل الوسائل السلمية والعسكرية إلى استقلال كوردستان منذ عهد طويلة، وخاصة الزعماء البدرخانين بمواصفاتهم وموقعهم، الذين تصدروا مطولاً طلائع الداعين إلى الاستقلال.

لجملة من الأسباب، ونتيجة لتفاعل العديد من العوامل، تبلور الشعور القومي الكوردي ونهض نسبياً في كل المناطق التي ألحقت بسلطة الانتداب الفرنسي، بدءاً من نهر دجلة شرقاً حتى منطقة جبل الأكراد ولواء إسكندرون غرباً. ونتيجة للصراع مع السلطات التركية، ولمتطلبات العمل بين الأوساط الاجتماعية الكوردية، فقد تموضعت واستقرت العديد من النخب والزعامات القومية الكوردية في هذه المناطق. في المرحلة الأولى اختبأت ضمن القرى التاريخية الواقعة داخل جغرافية المناطق التي وقعت تحت سلطة الانتداب في شمالي سوريا، ثم ظهروا للعلن، واستقروا في عدد من المدن المستحدثة، حتى تم استبعاد أغلبهم إلى المدن البعيدة من الحدود بطلب رسمي تركي.

كانت المناطق الكوردية مرشحة لنال الاستقلال أو تتمتع بصيغة فدرالية، أو حتى ما عرف بالوضع الخاص. ولم تكن سلطة الانتداب الفرنسي غائبة أيضاً عن حقائق التاريخ والجغرافيا من جهة، كاطلاعها على المستوى السياسي والدبلوماسي الذي وصلت المسألة الكوردية إليه في المحافل الدولية من جهة أخرى. كما لم تكن سياسات فرنسا في مراحلها المتأخرة ضد طموحات الكورد في الاستقلال الذاتي تحت سقف سلطة الانتداب، بحيث لا تتعارض مع

مصالحها الإستراتيجية، لذلك تم التمهيد إدارياً لترجمة الطموحات السياسية للمجتمعات المحلية ذات الغالبية الكوردية المطلقة، إلى جانب الأقلية العددية للمجتمعات المسيحية إلى صيغة إدارية وسياسية متقدمة نحو الاستقلال: "بررت سلطات الانتداب تشكيل هذه الأقضية - الأحزمة الإدارية، بالاعتبارات السياسية والجغرافية والجنسية المركبة. فأُسست في عام 1922 في ظل الاتحاد السوري، كيانين إداريين اثنين شبه مستقلين ذاتياً، أو إدارياً في الجزيرة الوسطى السورية على طول الحدود السورية - التركية الجديدة في جرابلس وعفرين، ثم أنشأت بين عامي 1930 و1932 كياناً إثنياً ثالثاً مستقلاً إدارياً في الجزيرة على مستوى لواء أو سنجق. غطت سلطات الانتداب تشكيل هذه الأحزمة الإدارية - الأمنية بين عامي 1924-1928 - كلها باستقبال العرائض من أعيان قضاء كرداغ وجرابلس والجزيرة تطالب بالاستقلال المحلي في ظل السلطة الفرنسية، وكان من أبرز ما جاء في عريضة قضاء كرداغ، التي تطالب بمنح الحكم الذاتي لكافة المناطق ذات الأثرية الكردية، أي المنطقة الكاملة التي تقع على الحدود السورية - التركية، وهو ربط وظيفه هذا الحكم بدعم سلطات الانتداب في مواجهة القوميين العرب، وفي 7 آب 1928 وجهت ثريا¹⁹¹ بدرخان مذكرة إلى فيليب برتولت، الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في باريس تطالب بعدد من الإصلاحات فيما يخص الحكم الذاتي المحلي في المناطق الكردية." (باروت، 2013، ص376).

في الجانب الآخر كانت تقفز النخب القومية العربية، وداعموها من البريطانيين حيناً والحكومة التركية حيناً آخر فوق هاتين الحقيقتين الثابتتين: الاجتماعية - السكانية، والسيادية السياسية التي تمسكت

191 - أحمد ثريا بدرخان (1883 - 1938)، هو رجل، وحفيد بدرخان بك الكبير نفسه. ويعد من الزعامات الكوردية التاريخية. كتب ونشر وقام بنشاطات سياسية في القاهرة باسم بلج شيركو. التمس الاسم على الباحث معتقداً أنها أنثى. وحافظنا على النص الأصلي.

بها الزعامات الكوردية، أمام إصرار الزعامات القومية العربية، والحكومة (العربية) في دمشق على عدم إعطاء أي حق سيادي، أو وضع خاص، أي ما يشبه الفدرالية أو الحكم الذاتي لإقليم الجزيرة أو مناطق شمال وشمال غرب حلب، عفرين والإسكندرون، وجبل الأكراد في شرق اللاذقية¹⁹² الملحقين جميعاً بدولة الانتداب، كونها جزءاً من (الحكومة العربية)، الواقعة تحت مظلة الانتداب. وروجت لأساطير تاريخية، كأسطورة أن الحدود الطبيعية للبلاد العربية تصل إلى جبال طورس شمالاً، كما تم العزف عند الحاجة على وتر المشترك الإسلامي. فترجمت تلك المواقف والسياسات تطبيقياً في التعامل مع كل مناطق شمال سوريا على أنها غنيمة حرب، أو مكسب طبيعي وحصري للزعامات العربية، وأنها جزء لا يتجزأ من دولة سوريا. حتى تبلورت فكرة التعريب والإحلال السكاني بشكل مبكر في أدبيات وممارسات التيار العروبي، والإسلامي داخل أوساط الزعامات السياسية في سوريا. كانت دعوات الدمج صريحة لدى التيار القومي العربي، وبشكل أكثر تخصيصاً لدى فئات المستعربين والماسونيين ومجهولي الأصل منهم، بمن فيهم من كان من الأصول الكوردية كعائلة محمد كرد علي، على سبيل المثال لا الحصر. استثمر موضوع تباين الأصول الإثنية لدرجة أن بات التمسك بسياسة التعريب أحد وسائل التقرب من السلطات وإثبات الإخلاص للدولة، وسببلاً سريعاً نحو استلام المناصب وكسب الجاه والمال عبر الهرم الأعلى في الدولة، كحالة الضابط محمد طلب هلال التي سنتطرق لها في الصفحات التالية.

لقد ترجمت وتمظهرت أولى مقدمات سياسات التعريب في الضجة الإعلامية المبالغ في تهويلها وتوصيفها لحجم وكثافة الهجرات الكوردية والمسيحية من مناطق شمال خط الحدود (تركيا) نحو

192 - كان لجبل الأكراد في شرق اللاذقية تمثيل في البرلمان السوري في المرحلة الأولى من الانتداب الفرنسي.

الجنوب (سوريا)، عبر الصحافة وغيرها من القنوات المتاحة، حتى بات التضليل والتضارب في الفهم السياسي والتفسير في توصيف الجماعات الأصلية صاحبة (الأرض)، وتلك المهاجرة، التي ينبغي أن لا تتمتع بأي حقوق ثقافية وسياسية، هي المسيطرة على الفضاء السوري العام. لقد أسست كل هذه العوامل والتراكمات لخطاب وفهم سياسي مركزي قومي معاد للآخر، كما سيطر على المشتغلين في الحقل السياسي في سوريا طوال عهود الانتداب وما بعد الاستقلال هاجس الخوف من الخطر الكوردي حيناً والمسيحي حيناً آخر. في المحصلة مهد التضليل السياسي والمعرفي كثيراً لحالة التخوف من الآخر (غير العربي)، وبات هاجساً مزمناً لديهم قد يتسبب في تقسيم سوريا - التي لم تكن موحدة عهدئذ - حتى سكن هذا الهاجس عقول ونفوس الكثير من الشخصيات السياسية والثقافية السورية. كنتيجة لهذا الخطر الموهوم اتسمت الدعوة القومية العربية بالحدية والتزمت، لدرجة لم تتعرف على حدودها الواقعية، وهي معضلة جوهرية سببت في تعميم وفرض سمة القومية العربية على كامل الدولة، وما نتج عنه من صراع واضح على الهويات في سوريا بصيغة ضامرة، وفي مناطقها الشمالية بشكل سافر.

أدى التمسك بهذا الموقف وترجيح الخطاب القومي العربي إلى تعلق قطاعات واسعة من الكورد والسريان والأرمن بهوياتهم الثقافية، وبحقهم في الاستقلال، أو بإدارة ذاتية لمناطقهم. وقد ترجم في صراع سياسي حاد حتى زمن رحيل الفرنسيين وهزيمتهم في الحرب العالمية الثانية، ثم تعاونت كل من الدول الثلاث: بريطانيا وتركيا وحكومة دمشق على إلغاء الوضع الخاص (الإدارة الذاتية للمناطق الشمالية) في سوريا. وبعد أن ورثت حكومة دمشق السلطة عن الفرنسيين والإنكليز مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، انتقلت الجهات الحكومية في دمشق للسير العملي في سياسة التعريب

الممنهجة، وكذلك العمل الجاد على ضم وإلحاق، وكذلك إذابة المجتمعات الكوردية والمسيحية المحلية في إطار سوريا المركزية البوليسية الصلبة.

وقد تم التمهيد لهذه المرحلة بعمليات تنظيم، وترويج لضرورة التعليم باللغة العربية، ومنع الدراسة أو التكلم بلغات أخرى. ويبدو أن الشخصيتين ذات الأصول الإثنية الكوردية، أحمد ومحمد كرد علي كانا في مقدمة من يدعون إلى تعريب الكورد لغوياً. كما تم الترويج في نفس المرحلة لمغالطات تاريخية بأن حدود بلاد العرب تنتهي عند جبال طوروس، وكل المجتمعات الأخرى هم مهاجرون من تركيا، وتم تسويق مصطلح الأقليات. وهكذا تشكلت أرضية للصراع من جهة، ومبررات (أمنية) لسياسات التعريب السلطوية المنظمة من جهة أخرى.

تبعث هذه المرحلة استلام بعض غلاة القوميين العرب للسلطة - وربما كانوا بمفارقة تاريخية متكررة من أصول غير عربية - والذين سعوا إلى سياسات تعريب واستبعاد ومحاربة الكورد والمسيحيين في ثقافتهم وفي أحقية تملكهم للأرض. وقد بين عدد من الباحثين العرب جوانب ونماذج قليلة من هذه السياسات: "في كانون الثاني 1937 عينت الحكومة الوطنية المركزية في سياق تعيينها المحافظين نقيب المحامين بدمشق والمتمترس بوظائف الإدارة العسكرية في زمن الحكومة العربية، الأمير بهجت الشهابي، محافظاً على الجزيرة التي تغلي بالاستقطابات والانقسامات. وصل الشهابي وفي معطفه برنامج مكتوم سرعان ما شرع في تنفيذه للنو هو تطهير جهاز الإدارة الحكومي الصغير من الموظفين المحليين السريان والأرمن المحسوبين على الحكم السابق وتعريبه والاستعاضة عنهم بموظفين عرب طبيين، وكان من أولى القرارات الاستعاضة عن قائمقام القامشلي السرياني الكاثوليكي غانم غزيمة بالحقوقي الحلبي والقومي العربي المتطرف شبه النازي

ظافر الرفاعي." (باروت، 2013، ص417) واستمرت هذه السياسة الجديدة كنهج حكومي، وسياسة نخبوية وجدت صداها عملياً بين أفراد المجتمع، حتى بات التعريب وإقصاء الكورد والسريان وغيرهم أحد أهم محركات سياسة حكومة دمشق ذات التوجهات القومية العربية الضيقة، وكذلك الطائفية ذات البعد المذهبي السني. وتفاعل هذا البرنامج مع خطط التوطين المغطاة بشعارات الإعمار وتوزيع الأراضي وتشجيع الزراعة. حتى وصلت هذه السياسة إلى ذروتها في انضمام العشرات من الإداريين والقادة السياسيين إلى هذا التيار، الذين ركزوا على حرمان الكورد من تملك الأراضي، وعدم تقديم التسهيلات لهم، بعكس القبائل العربية المستقدمة من البادية غرب الفرات، وتلك التي دخلت إلى الجزيرة في مراحل سابقة، كقبيلة شمر التي سبق لها أن تحالفت مع الكورد ونسجت علاقات حسنة معهم، على الرغم من انحراف زعيمهم عهدئذ دهام الهادي الجربا عن نهج أبائه في التحالف مع الكورد، وتفرد في تغذية النعرات القومية، واستغلالها لتصدر زعامة الجزيرة.

26-3 من مرحلة التعريب الاجتماعي إلى التعريب القسري المنظم

تأسست الحكومة العربية المركزية في دمشق وهي تحمل في جوفها مخاوف التفتت وعقدة الانقسام، لذلك حاربت النظام الفدرالي، وكانت مسكونة بهوس المركزية، وتعيش حالة خوف دائم من عدم قدرتها على إدارة البلاد، لأسباب عديدة، أهمها ضعف الشعور القومي العربي، واقتضاره على بعض النخب المستعربة، ومن ثم عدم تشكل شعور وطني جامع، لعدم وجود دولة مدنية جمعت المواطنين لفترة طويلة، لذلك تم التركيز على رابطة العروبة المطعمة بالإسلام منذ بدايات انطلاق مشروع دولة سوريا الموحدة، لدرجة أن رحب أصحاب هذا الاتجاه بحكم (غريب نسبياً)، وهو حكم

فيصل بن الحسين الحجازي، لا السوري. وعلى الرغم من الخدمات التأسيسية التي قدمها حكم فيصل ورمزيته في استعادة الأمجاد العربية، لكنه لم يستقر وألغي من قبل فرنسا بسبب حدوث خلل في المصالح والتوجهات الكولونيالية الفرنسية تجاه بريطانيا وإستراتيجتها، حتى عادت وسيطرت مخاوف عدم القدرة على تأسيس دولة موحدة على النخب السياسية في مرحلة الانتداب وما تلتها، ولذلك تم ترجيح العامل الأيديولوجي لكي يساهم في تماسك الدولة واستمراريتها، فتمت المبالغة في قدرة الانتماء العربي الهش أصلاً على ذلك، وعمت الرابطة العربية، سواء المنبثقة من اللغة (للمجتمعات الحضرية والريفية الراسخة)، أو الأصل والنسب للمجتمعات العربية البدوية والقبائل الرحل. واتخذت عملية الارتكاز على اللحمة العربية أساساً لأيديولوجية الدولة الفتية¹⁹³. (الخطيب، 2006، ص44)

إن ضرورة تأمين الأساس الاجتماعي والديمقراطي اللازم لتفعيل القوة الرابطة للمجتمعات السورية، وصولاً إلى بناء أسس دولة معاصرة اعتماداً على اللحمة والمشاعر العربية في كل من سوريا والعراق كان صعباً بدون اللجوء إلى البدو، كونهم كانوا المخزون البشري الأساسي للعرب فيها في المقام الأول، وعلى اعتبار أن توطئتهم واستقرارهم كان سيساهم في دوران العجلة الاقتصادية والتخفيف من التصادمات الاجتماعية أيضاً، حيث إن الغزو القبلي قد شكل عبر التاريخ مصدر عدم الاستقرار، خاصة في المناطق الريفية الزراعية.

بصرف النظر عن تقارب أو تباعد أهداف النخب القومية العربية والسلطات الكولونيالية الفرنسية - الإنكليزية إلا أنهما اتفقا مع القبائل العربية الرحل، لتكون مجتمعات هذه القبائل أحد أهم

مركزات بناء الدولة القومية العربية في كل من سوريا والعراق، وربما الأردن في مرحلة لاحقة. لذلك اعتمدت سلطات الانتداب على إغراء البدو بتملك الأراضي، وتخصيص مساحات شاسعة لهم. وعلى الرغم من ذلك لم تتخذ بعض القبائل قرارها بالاستقرار، إلا بشكل متأخر. كما الحال عندما قرر فرع من شمر أن يترك العراق ويستقر في سوريا بشكل نهائي، بعد تثبيت الحدود بين البلدين بعدة سنوات، حيث تم تثبيت الحدود سنة 1937، واستقرت شمر في منطقة منقار البطة غرب جبل سنجار وجنوبه سنة 1939.

شكلت سنوات الأربعينيات مرحلة الانتقال السريع للقبائل الرحل و(عبدهم)¹⁹⁴ إلى شرق الفرات، كما انزاح قسم آخر من القبائل الرحل نحو سهول غرب سوريا وجنوب حلب، حتى شهدت تلك المناطق الشاسعة استقراراً نسبياً، وباتت مرحلة انتقالية صعبة وبطيئة نحو العمل في الزراعة: "أنف البدو من الأعمال اليدوية واحتقرتها أرسنقراطيتهم، إلى درجة أن هذه الأرسنقراطية كانت حتى الخمسينات من القرن العشرين ترفض بناتها من أرباب الصناعات والحرف مهما ضخمت ثرواتهم. وكذلك الأمر بالنسبة للزراعة فكانوا أيضاً يزدرونها ويهينون أهلها ويدعونهم (فلاليج) جمع فلاح، لأنها فيما زعموا تربطهم بالأرض وتجرحهم إلى الخنوع والذل وتفقدهم الحرية والانطلاق اللذين هما غاية مناهم، ومن أقوالهم في إزدراء الزراعة (الذل بالحرث والمهانة بالبقرة) ويقابلون هذه الأقوال بكلمة (العز في الإبل والشجاعة بالخيل) إلا أنهم منذ انقطعت سبل الغزو نضب معين السلب والنهب وتوالت سنو المحل والجذب وكثر موت الحلال (الماشية) اضطروا إلى الاتجاه نحو الزراعة بصورة وثيدة. في الوقت نفسه كانت الأرسنقراطية البدوية تستولي بمساعدة سلطات الانتداب على الأراضي وتتوسع

194 - هم أفراد حاشية زعماء وشيوخ القبيلة، وأصلهم من الزنوج الأفارقة الذين عملوا كطباخين وخدم، وفي الرعي. وهم من الذين تم شراؤهم من إفريقيا، أو من ذريتهم.

في المساحات المزروعة وتتنافس على امتلاك الأرض وتعين الحدود بين أملاك رؤساء العشائر.... ورافق ذلك العلاقة بين سلطات الانتداب ورؤساء العشائر، الذين حازوا على جزء من الغنيمة، ونفذوا سياسة الانتداب في الاستقرار والقضاء على الغزو... " (حنا وآخرون، بلا¹⁹⁵، ص535/ج3)

على الرغم من صعوبة عمليات التوطين والاستقرار في سهول الجزيرة إلا أن الإجراءات كانت كثيرة، لدرجة أن تعاملت أغلب النخب السياسية في المرحلة الأولى من تشكيل سوريا مع مناطق شرق الفرات على أنها غنيمة، وأرض تم اكتسابها لصالح السلطة التي تشكلت في دمشق، وبالتالي يحق لهذه السلطة منح هذه الأرض لم تشاء، ولمن يساند حكمها، ويتحول إلى مرتكز اجتماعي لها في تلك الساحة.

ضمن تلك الأجواء العاصفة لم تغب المشاعر القومية العربية، كما أن إحياء مجد الأمة العربية والإسلامية ألقى بظلاله على كل ساحة سوريا والعراق، حتى ترجمت عملياً في الموقف والحساسية الزائدة من هجرة المسيحيين من المناطق التي ظلت تحت النفوذ التركي، وانثقلت السجلات والمداولات السياسية عهدئذ في استحضار الماضي بمآسيه وحملاته ذات الطابع الصراعى الدينى الإسلامى - المسيحي.

هذا ما يتم استخلاصه من السجلات والمواقف التي نشرت في كل من جريدتي البشير¹⁹⁶ والنذير¹⁹⁷ المتناقضتين في التوجهات والسياسات بهذا الخصوص. كما أن التخوف من السياسات

195 - من المفارقات أن مجموعة من المؤرخين وأساتذة التاريخ قاموا بإعداد دراسة قيمة في خمس مجلدات، وصدرت عن اتحاد الفلاحين في سوريا. لكنها تفتقد إلى مكان الطباعة وتاريخها. ومن المحتمل أنها طبعت في الرقة أو دمشق. في أواسط الثمانيات، أو مطلع تسعينات القرن العشرين

196 - جريدة البشير اليسوعية البيروتية ذات النزعة التبشيرية المسيحية (1870 1947-)

197 - جريدة النذير. صدرت في دمشق. وهي ذات توجه إسلامي عروبي (1936 - 1957)

الشوفينية الجينية للنخب العربية الحاكمة في دمشق ظهرت بوضوح بين أسطر العريضة المبكرة التي قدمها أهالي الجزيرة للسلطات الفرنسية، والتي تم استعراضها في الصفحات السابقة. ما يمكن التأكيد عليه أن السياسات العفوية والسلوكيات الاجتماعية للقبائل العربية المتطلعة للهجرة والاستقرار في مناطق الشمال الخصبة، وانطلاقها من بوادي الجزيرة العربية وبلاد الشام نحو الجزيرة الفراتية بصيغ عفوية، كانت جزءاً عضواً من وجودها المرتبط بالماء والمراعي، حيث إن الهجرات والتنقلات العربية المبكرة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت ذات طابع اجتماعي، ولم تأخذ بعداً سياسياً إلا في حالات الحروب والغزوات والمنعطفات التاريخية. إذ كانت تنتج عنها بشكل مستمر متغيرات اجتماعية وثقافية، وزحزحة للمجتمعات الفلاحية الراسخة بشكل خاص نحو الشمال. ويمكن إدراج تلك النشاطات في خانة التعريب الاجتماعي، الذي لم يكن قومياً صرفاً ولا عنصرياً موجهاً بشكل حصري للمجتمعات غير العربية، بل كانت تلك الهجرات تجرف أمامها مجتمعات عربية أيضاً، والتي لم تكن تابعة للقبائل المهاجرة، بل كانت نويات لمجتمعات فلاحية أو ما تبقى منها، بعد انهيار الحكم العربي في بغداد وأواسط القرن الثالث عشر الميلادي. لقد رفدت في المحصلة تلك الهجرات ذات الطابع العفوي والمسالم أحياناً سياسات التعريب السياسية المتأخرة. خاصة بعد تدخل مؤسسات الدولة العليا في حياة تلك القبائل، من حيث تحديد أهدافها ومساراتها. وبعد أن برزت شخصيات سياسية تحمست لعمليات التدخل هذه، وصعدوا عبرها سلالم الحكم بمساعدة من سلطات الانتداب البريطانية والفرنسية. في المحصلة شكلت عمليات الهجرة المستمرة للقبائل العربية من الجنوب نحو الشمال، ومن غرب الفرات نحو شرقها أداة سهلة لتنفيذ سياسات التعريب، وإعادة هندسة كامل إقليم الجزيرة ديمغرافياً.

نذكر من باب التذكير والتوثيق كنموذج، أن العديد من القبائل العربية قد هاجرت إلى سوريا، التي كانت منفتحة ومتلاصقة مع الجزيرة العربية بدون أي حواجز، وذلك بصفة شبه دائمة (مغير، 1946، ص 122). في حين كانت تعترض هجرات هذه القبائل وسيرها شمالاً لتعبر نهر الفرات، صعوبة تكمن في تجاوز حاجز نهر الفرات المائي، الذي كان في الكثير من الحقب ذا غزارة شديدة. مما أضر هذه الهجرات نسبياً. خاصة الهجرة الثانية، التي تصاعدت في القرنين التاسع عشر والعشرين. وبالتالي احتاجت إلى تدخل الدولة لتسهيلها وتسريعها. علماً أن هذا التدخل كان سابقاً لعهد الانتداب، وبدأ في أواخر العهد العثماني لكنه لم ينجح لأسباب تتعلق بأهدافها المتعارضة مع أهداف القبائل البدوية نفسها. في حين حصل التطابق النسبي بين هدف زعماء القبائل العربية البدوية وقيادات الدولة السورية في مطلع العهد الفيصلي.

تجمع المصادر التاريخية، وخاصة الموثقة علمياً، أن هذه الهجرات لم تتوقف، وكانت تحدث متغيرات اجتماعية وسياسية عميقة في المجتمعات المهاجرة والمجتمعات المستقبلة للهجرات أيضاً. فقد مارست السلطة العثمانية منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر سياسة تهدف إلى توطين البدو وإدماجهم في نظام الدولة، وإغرائهم بالألقاب والأراضي: "لم يكن للحكومة العثمانية سياسة ثابتة اتجه القبائل والبدو منهم خاصة، بل تركتهم وشأنهم يقضون حياتهم في غزو وقتال ويعيئون في الأرض فساداً. ولم يكن نادراً يصطدمون بالحكومة المركزية حين تروم تحصيل الضرائب منهم، وظل البدو بعيدين عن عناية الحكومة حتى مجيء مدحت باشا والياً على بغداد سنة 1869. أخذ هذا الوالي يشجع البدو على التحضر ويهبهم أراضي واسعة فاستوطنت أراضي واسعة في مناطق ديرالزور والكرك ومعان وشرقي الأردن. وراحت الدولة تمنح بعض رؤساء العشائر لقب الباشوية والبكوية. وأحدثت مدرسة

لرؤساء العشائر في آستانا. غير أن هذه الوسائل كلها لم يكتب لها النجاح لأن الولاة لم يطبقوها باهتمام وإخلاص، ولأن هدف تلك السياسة كان تترك القبائل. وظل البدو في حالهم المتأخر تلك حتى الحرب العالمية الأولى التي كان لها تأثير عظيم في المجتمع البدوي. (مغير، 1946، ص38).

سببت هذه السياسات والحاجة الموضوعية للهجرة والترحال اصطدامات دائمة، بل حروباً فيما بينها، فضلاً عن استمرار نمط الغزو البدوي للمناطق والمجتمعات الثابتة أو تلك نصف المترحلة. تفاقمت هذه الخلافات عاماً بعد آخر، إلى مرحلة ما بعد تفكك السلطنة العثمانية، لدرجة أن عقدت مؤتمرات واجتماعات عديدة لوضع حد للخلافات ولهذه الهجرات المضطربة، لكنها لم تصل إلى نتائج مباشرة، كما سبقت الإشارة إليه.

مهدت كثافة الهجرة، والخلافات الجانبية بين القبائل العربية، وضيق مساحة المراعي الطريق أمام تفاقم مشكلة الهجرة إلى سهول الجزيرة، وهيأت الأرضية لقبول سياسات تدخل الدولة، وخطط هندستها الديمغرافية. لكنها لم تطبق بشكل فعال إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

من التعريب السياسي الممنهج إلى مشاريع الإبادة الجماعية

1-27 سقوط الحكم الكوردي في سوريا

على الرغم من تشجيع سياسات الاستيطان في الجزيرة وتشجيع القبائل العربية الرحل على تملك الأرض، وإغراء الزعامات القبلية بتأييد سياسات الانتداب، ومنح الرواتب من قبل بريطانيا وفرنسا للمشايخ الواقعيين في مناطق نفوذهما طوال زمن الانتداب، إلا أن الجزيرة لم تستقر سياسياً، كما لم تكن مستقرة اجتماعياً، وظل الخوف من الهيمنة البشرية الكوردية وحلفائهم المسيحيين يضغط على مهندسي (قومية الدولة) وهويتها الموحدة في سوريا. فقد ظل الكورد أغلبية ساحقة، سكاناً للريف بشكل أساسي، ويعملون في الرعي بشكل ثانوي. كما كانوا سكاناً للمدن القديمة، وانتقل قسم منهم إلى المدن المستحدثة. ولقد تصاعدت فعاليات المجتمعات الكوردية بوتيرة عالية لتبلغ الذروة إبان الحرب العالمية الثانية، ثم تراجع هذا الدور، توازياً مع تراجع دورهم السياسي، حيث سجلت في الحرب العالمية الثانية هزيمة تامة للمشروع القومي الكوردي المركزي، وإخفاقه في تأسيس دولة مستقلة، وما تبعه من إخفاقات في فروع المشروع، وخاصة في سوريا. حدث هذا الإخفاق لجملة من العوامل، أولها إصرار حكومة تركيا محاربة أي تقدم سياسي كوردي نحو أي صيغة من الاستقلال داخل حدودها

وخارجها، وذلك بصيغة مطلقة وحاسمة. فقد ناورت تركيا مع الأطراف كافة، لكيلا تتمخض الحرب العالمية الثانية عن أي شكل من أشكال الاستقلال للكورد، لذلك اعترضت بشدة على النظام الفدرالي وصيغة النظام الخاص لمناطق شمال سوريا، وتعاونت مع بريطانيا وإيران لتحطيم جمهورية كردستان في مهاباد، حتى فتحت صفحة جديدة من تاريخ المنطقة، صفحة تخلو تماماً من حقوق الكورد، حتى من حضورهم السياسي الفاعل.

شجعت هزيمة الكورد السياسية، التخطيط لشوط جديد من الحرب الديمغرافية المنظمة على مجتمعاتها، وخاصة في سوريا، والتي باتت الحلقة الأضعف بين الأجزاء الثلاث لكوردستان العثمانية. وعادت حكومة ما بعد الاستقلال لإعطاء عملية توطين البدو الأهمية القصوى، وربطتها مع مشاريع الهندسة الديمغرافية. وكذلك سعت الحكومة للحد من تملك الكورد للأراضي، والتوسع في فلاحه واستصلاح الحقول، وإن كانت بجهودهم الذاتية.

ولعل أول قرار حكومي يقرر تنفيذ مشروع بميزانية كبيرة كان لتوطين البدو ونقلهم من غرب الفرات إلى شرقه سنة 1946. (نص الخبر ورد في جريدة البعث، كما مر ذكره)

يعد هذا القرار حدثاً مفتاحياً للتعرف إلى أيديولوجية العهد السياسي لمرحلة ما بعد الاستقلال، لذلك يمكن ترجيح الرأي القائل: إنه حتى منتصف القرن العشرين لم يكن هنالك مجال للمقارنة بين الثقل السكاني العربي والكوردي في عموم إقليم الجزيرة، وعلى طول الشريط الحدودي شمال وشمال غرب محافظة حلب حتى حدود لواء إسكندرون. كما أشرنا إليه سابقاً، ليس بدلالة العمران الريفي وكثافته، والمصادر التاريخية ذات العلاقة فقط، وإنما اعتماداً على حقيقة أن أغلبية سكان مدن الشمال كانوا كورداً. فجميع المدن التي ظلت خارج (الجزيرة السورية) كانت ذات غالبية كردية مطلقة، وهي سنجار، جزيرة ابن عمر، نصيبين، ماردين، قزلبه، ويرانشهر،

سروج، بيرجك. لكن ما استجد هو انتقال أوساط حكومية إلى مواقع هجومية ضد الكورد في عموم سوريا والجزيرة بشكل خاص، وإعطاؤه طابع الأولوية السياسية. مما مهد لتعامل (قومي) صرف مع الأحداث في أكثر من مناسبة، وخاصة مع تداعيات انقلاب حسني الزعيم - محسن البرازي وتوصيف طبيعة حكمه من قبل التيار القومي العربي، حتى تيار الأخوان المسلمين الذين ضاقوا به ذرعاً، ووصفوه بأنه حكم كوردي.

فالانقلاب ومآلاته ونهايته المأساوية كلها كانت ذات علاقة وثيقة بالصراع على هوية سوريا القومية، وتعبير صريح عن الصراع الكامن بين التيارين القوميين العربي والكوردي. وقد دونها السياسي والشاعر جكرخوين بدقة: "بعد أربعة أشهر قتل كل من حسني الزعيم ومحسن برازي على يد الجيش وأصبح ذنبهم في أعناق الشعب الكردي. هرب حسني برازي إلى تركيا، حيث أخذ حناوي¹⁹⁸ مكانه إلا أن وضع الدولة لم يتحسن بل ساءت الأحوال يوماً بعد يوم. بعد قتل حسني الزعيم ومحسن برازي كتبت الصحف السورية بأن الدولة الكردية قد سقطت لأن الاثنين كانا من أهالي كردستان. فبالرغم من محاربتهمما للأكراد حين كانا على قيد الحياة. في الحقيقة إن الكرد لو كانوا على مستوى من الوعي وفي مستوى تفكير الدولة لكان بإمكانهم إقامة دولة ليس في هذا الوقت وحسب بل وفي أوقات سابقة أيضاً." (جكرخوين، 2000، ص314)

دشنت مرحلة حكم حسني الزعيم وانقلابه لسلسلة انقلابات جديدة، والتي كانت على الأرجح المخابرات الأمريكية من خطت ومهدت لها، لأنها كانت بداية ومقدمة لدعم الشخصيات العسكرية وتفعيلهم لتصدر المشهد السياسي في الشرق الأوسط،

198 - محمد سامي حلمي الحناوي (1898-1950) م. تخرج طباً من إستانبول نهاية العهد العثماني. قام بانقلاب على حسني الزعيم، وتسلم رئاسة الدولة لمدة يومين، ثم قام بأعدام حسني الزعيم في 14 آب 1949. وكأنه كان منتدياً للقيام فقط بهذه المهمة. وبعد انقلاب الشيشكلي عليه، هرب الى بيروت، وهناك لحقه هرشو البرازي، واغتاله سنة 1950. أخذاً بثأر قريبه حسني الزعيم.

إلا أن انقلاب الزعيم كان في الجوهر مغامرة غير محسوبة بدقة، على اعتبار أن الزعيم كان عسكرياً طائشاً، لم يستطع استثمار انتمائه ولا عواطفه القومية الكوردية، ولا علاقاته العربية، حتى تحول بسرعة إلى مشروع فاشل لدكتاتور عسكري أناني. وكان إعدامه إيذاناً بالبداية بقلب الموازين لصالح الضباط القوميين العرب والقوميين السوريين. وكمحصلة صافية خسر الكورد ثقلهم الكبير في سوريا، وبدأت صورتهم تتغير بعد هذا الحدث المفصلي. وفتح إعدام الثنائي الزعيم - البرازي شهية الأوساط المعادية للكورد، وتزايدت المبررات والحجج لدى التيار القومي العربي للتوجه نحو المناطق الكوردية في الشمال والإسراع في هندستها ديمغرافياً، بحجة مواجهة الخطر الكوردي الذي بدأ الهمس به يعلو ويتحول إلى سياسات شوفينية فاقعة.

تسارعت خطوات التعريب السياسي المنهج، وخاصة في مسار توزيع الأراضي على أبناء القبائل العربية، وتمت المبالغة في المفاضلة بينهم وبين العائلات الكوردية، وتم تفعيل التشريعات والقوانين المساعدة على توزيع أراضي أملاك الدولة (الميري) على المقربين من الأوساط الحاكمة.

استهدفت هذه الهندسة الديمغرافية مناطق زراعية خصبة في أعالي الجزيرة، في قلب المناطق الكوردية التاريخية. وكنموذج لهذا التعريب المنظم، ما حدث أثناء توزيع أراضي منطقة تل كوجر (اليعربية)، والتي عرفت بأرضي الرد، وهي المراعي والسهول العائدة تاريخياً للقبائل الكوردية الرحل، ضمن خط ومسار حركتها من الجنوب من هضاب جبل سنجان، ونحو الشمال إلى مناطق (زوزان)، لكن صيغة التوزيع الحكومي لتلك الأراضي لم تمنح حتى 1% من تلك الأراضي للفلاحين الكورد، وإنما منحها لقبيلة شمر، كمكافأة وثمان لموقف دهام الهادي المعادي لحركة الاستقلال الكوردية، حيث وزع الهادي الذي كان نائباً في البرلمان هذه الأراضي

بالتعاون مع الحكومة على أفراد عائلته، وأعضاء قبيلته، وقسم ما تبقى من الأرض على القبائل العربية الأخرى، خاصة طي التي كانت تتنازع عليها، وكانت تسكنها تاريخياً، وتستفيد من مراعيها.

2-27 تبلور وسيطرة الاتجاه القومي العربي الشوفي

في النصف الثاني من القرن العشرين، تزعزعت وتفككت الجبهة السياسية ذات البعد الشعبي في الجزيرة في وجه موجة التعريب، وكان هذا التراجع في الدور والثقل السياسي الكوردي نتيجة مباشرة لهزيمتهم، سواء على صعيد كوردستان المركزية، بعد انهيار جمهورية مهاباد، أو داخلياً بعد مقتل كل من حسني الزعيم والدكتور محسن البرازي، حيث ساهمت عملية الإعدام لهما في ترويع القيادات الكوردية، وسببت انهياراً في معنويات النخب السياسية الكوردية، كما تباعد كل من السريان والأرمن تدريجياً عن الكورد، متلمسين الخطر القادم من الحكم (القومي العربي) في دمشق، الذي سبب تشدده وعنفه توجه قطاع كبير من السريان نحو الانخراط في التيارين القوميين السوري والقومي العربي، وأداروا الظهر للتيار القومي الكوردي، الذي بات يعد التحالف معه مشروعاً خاسراً.

في السياق نفسه تقدم المشروع القومي العربي، الذي اتصف بمعاداة القوميات الأخرى، لذلك تبلورت سياسات التعريب السياسي القسري وتصادعت، وتم الاستفراد تماماً بالكورد، بعد أن تراجع عدد الإداريين والضباط الكورد في مؤسسات الدولة السورية. ولم تتوقف عمليات التعريب وخطتها على توزيع الأراضي فحسب، وإنما توسعت لتطال تغيير أسماء القرى والمدن التاريخية الكوردية، واشتدت إجراءات منع التكلم باللغة الكوردية، حتى بات تعامل أوساط حاكمة في سوريا هستيرياً مع كل ما يخص الكورد، من

ثقافة ولغة، حتى عمل مدني وخيري. واستكملت هذه التوجهات والسياسات الفرعية بخطة سياسية تبنتها دوائر الدولة ذات الاختصاص لتحطيم شعب كامل، واقتلعه من أرضه، فضلاً عن تشريده حتى إبادته، سواء علناً أو عبر خطط سرية.

ومن المفارقات ذات الدلالة، أن هذا المشروع تبلور وتطور وترجم في سياق حالة تماثل واندماج مع الفكر والممارسات الصهيونية في فلسطين، كما سنلمسه في الوثيقة الحكومية السورية القادمة. على الرغم من صعوبة تفسير هذه المفارقة، إلا أنها يمكن أن تحال إلى حالة هوس تيار واسع من القوميين العرب بالصهيونية، حالة يختلط فيها الخوف بالإعجاب، والمعاداة بحب دفين. وإحدى حالات التماثل مع الممارسات الصهيونية للتيار القومي العربي الحاكم في سوريا أنهم أطلقوا أسماء بلدات وقرى من فلسطين على القرى الكوردية التي تم تعريبها، كأسماء (حيفا ويافا وقلقيليا، ودير ياسين، ودير حافر... الخ). سجلت الأسماء الفلسطينية الجديدة في الوثائق الرسمية، وشطبتم أسماء القرى والبلدات الأصلية. وما زالت هذه الأسماء الفلسطينية تطلق رسمياً على العديد من القرى التاريخية الكوردية، وتستخدم رسمياً في سجلات الدولة ومراسلاتها. بالغت أوساط حزبية بعثية وناصرية في الخوف من (الانفصاليين الكورد) حتى أصابت عاماً بعد آخر مفاصل سياسة الدولة بحالة من الهستيريا والرعب من الكورد، تلخص في رسم سياسات شوفينية تم تطبيقها تدريجياً، ثم ترسخت هذه السياسات لتتحول إلى قوانين وقرارات سياسة أسست لثقافة شوفينة عربية شاملة تجاوزت مؤسسات الحكم إلى النخب الثقافية، فالأوساط الشعبية، إلى أن تشبعت بها نخب ليبرالية وتيارات دينية معارضة لحكم حزب البعث، وتوارثتها الأجيال إلى المرحلة المعاصرة، حيث تتمظهر في مواقف وآراء العديد من الشخصيات والتنظيمات السياسية السورية المعارضة لحكم حزب البعث.

تجنباً للإسهاب والاسترسال في سرد تفاصيل كل الأحداث ذات الصلة، التي سترهق بحثنا بكم هائل من الجزئيات التي باتت موثقة ومعروفة في خطوطها العامة لدى الدارسين والمهتمين، لذلك سنكتفي بذكر بعض العناوين والخطوط العريضة لهذه السياسة. وسنختم دراستنا برصد ذروة هذه السياسات الحكومية، التي أخذت طابعاً قمعياً، وأفصحت نظرياً وعملياً عن نوايا تصل إلى مستوى التهجير والإبادة الجماعية، لدرجة لا يمكن تصديق حقيقة تلك السياسات الحكومية التي انتهجتها النخبة القومية العربية التي حكمت دمشق اتجاه المجتمعات الكوردية المسالمة، إلا من قبل من كان على تماس معها، أو عاصر تلك الأحداث. ولكي يتضح جانب من تشابك العوامل السياسية الداخلية والخارجية التي أنتجت تلك السياسات، لا بد من المرور والكشف عن بعض ملاح الأوضاع الإقليمية في تلك المرحلة.

27-3 الخلفية الأمريكية الصهيونية لسياسات التوطين والتعريب

بعد الحرب العالمية الثانية طلبت بريطانيا رسمياً من الولايات المتحدة الأمريكية أن تحل مكانها في إدارة شؤون الشرق الأوسط، كونها لم تعد قادرة على ذلك لسببين، الأول اقتصادي، والثاني يكمن في عدم القدرة على وقف المد الشيوعي المتصاعد من اليونان حتى إيران. وترجمت هذه السياسة عملياً بعد إعلان دولة إسرائيل سنة 1948، حيث تبنت أمريكا حمايتها والمساعدة في توسيعها إلى جانب بريطانيا. وتعاونت الأطراف الثلاثة (إسرائيل، بريطانيا، أمريكا) لتوفير أرض بديلة لتحتضن الفلسطينيين الذين هجروا من أرضهم. لذلك انبثقت أول فكرة لتوطين الجزيرة الفراتية في القسمين الملحقين بالعراق وسوريا من الحاجة لإيواء المشردين الفلسطينيين، وإن لم يتحقق ذلك، لكنه أوحى لقابلية

هذه السهول لاستيعاب سكان جدد من خارجها. وفي سياق متصل عملت الحكومة الأمريكية على طي صفحة السياسة الفرنسية في المنطقة، وخاصة في سوريا ولبنان، التي تمثلت في التناول الثقافي والقومي لحق شعوبها وأقوامها في تقرير المصير السياسي. الخطوة الأولى التي خطتها الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في تشجيع ودعم الانقلابات العسكرية، وعلى الأرجح شعجت السفارة الأمريكية في دمشق انقلاب حسني الزعيم سنة 1949، والذي لم يلتزم بالسياسات الأمريكية تماماً، إذ رفض توقيع صلح منفرد مع إسرائيل، ولم يطبق الطلبات الأمريكية. وعلى الأرجح أزيح عن الحكم لهذا السبب. كما أن قصة إعدامه السريع لا تخلو من أسرار كبرى. وقد دعمت أمريكا ضباطاً آخرين لتنفيذ خطتها البعيدة المدى. ويبدو أن الضابط الآخر الكوردي الأصل أديب الشيشكلي كان مهياً للقيام بانقلاب جديد. وعلى الأرجح بدأت الدبلوماسية الأمريكية السرية تجد طريقها إلى التنفيذ مع الشيشكلي.

كان لا بد لاستخدام فكرة القومية العربية إعلامياً لتعويم أي حكم لسوريا منذ العهد الفيصلي وفي سياق السياسة والخطط البريطانية التي رسمت للمنطقة، ولكن في الوقت نفسه دون اتخاذ أي خطوة تخدمها في الاتجاه العلمي، وخاصة على مسار معاداة أو ضرب إسرائيل، وتحقيق مستوى من الوحدة العربية، جاء حكم الشيشكلي الذي تحالف مع خالد العظم، لهذا الغرض. ثم انخرط الشيشكلي لاحقاً في الخطط السرية الأمريكية التي وعدته بالمساعدات المالية وغيرها. لكن ما هو مثير أن من ضمن تلك الخطط هو الطلب من حكومة دمشق الانتباه ومعاداة أعداء مفترضين ممثلين بالحركة القومية الكوردية بحجة أن السوفييت يدعمونها: "كانت الإجابة الأمريكية واضحة، وهي أن تنضم سوريا إلى خطة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط التي كشفت لندن النقاب عنها في خريف عام 1951." (باروت، 2013، ص625). كمقدمة لهذه السياسات الأمريكية

سربت وروجت معلومات مضللة ومبالغ فيها لضمان سير الخطة الكامنة في محاربة الحركة القومية الكوردية التي لملت جزءاً من قوتها، ونظمت صفوفها بعد فشل جمهورية مهاباد: "أخبرني أحد أركان السفارة الأمريكية يوم السبت 1 نيسان 1950 إن الروس قد أنشأوا بالقرب من حدود إيران و تركيا مراكز تدريب يتعلم فيها شباب الكرد استعمال آلات النسف، والمراسلات السرية، وتركيب الديناميت، ونشرة الدعاوة، وقيادة العصابات، والهبوط بالمظلات تأهباً لثورة كردية على تركيا وإيران والعراق وسورية عند نشوب حرب ثالثة. وسأكتب إلى وزارة الخارجية بهذه المعلومات التي لا أشك في صحتها، فقد تواترت الأنباء عن حركة كردية تؤيدها روسية." (أرسلان، 2009، ص 981/ ج2).

شجعت هذه العوامل الخارجية، وكذلك الدعم الأمريكي لأديب الشيشكلي الكوردي الأصل، وخالد العظم العثماني - التركماني الجذور في تبني سياسة داخلية شوفينية اتجاه الكورد، سارا فيها على عدة مستويات، المستوى الأول تخلص فيها الشيشكلي من خصومه الكورد في قيادة الجيش: "استصدر الشيشكلي في سياق سياسته الخفية في تعريب الجيش وتسنيته المرسوم التشريعي رقم 85 بتاريخ 12 مارس 1950، ... كان هذا القرار موجهاً بصورة أساسية من الناحية الوظيفية ضد الأكراد تحت عنوان التعريب. وكان مرتبطاً من ناحية استهداف الأكراد بهذا القدر أو ذاك بعلاقات الشيشكلي اللولبية بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي أثارته بشكل دهاليزي في مارس 1950 حملة استنفار أمنية لتطوير استخدام السوفيتي للأكراد على مستوى إقليمي، إذ نشرت الوكالة أن السوفيات يدرّبون الأكراد بالقرب من الحدود التركية - الإيرانية تأهباً لثورة كردية على تركيا وإيران والعراق وسوريا عند نشوب حرب ثالثة." (باروت، 2013، ص 691)

وهكذا يبدو واضحاً التغلغل الأمريكي داخل قمة هرم السلطة في

دمشق منتصف القرن العشرين، وتشجيع النخب الحاكمة على محاربة الكورد، والتي ترجمتها في المراحل التالية كل جهة بحسب مصالحها، بما فيه الشخصيات والجهات التي كانت تتخوف من تصاعد قوة الحزب الشوعي في سوريا، خاصة الشيشكلي الذي حارب الكورد من زاوية أن الكورد تحولوا إلى شيوعيين ويحتضنون الحركة الشيوعية، حتى اندمجت عنده عملية التخلص من الجنود والضباط الكورد في الجيش مع محاربة الشيوعية نفسها، وبالتالي إرضاء داعميه في دائرة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

على الجانب الآخر كان لا يزال هنالك العديد من الشخصيات العربية الواعية لأبعاد اللعبة البريطانية الأمريكية، وتؤمن بعدالة القضية الكوردية، كما اعتبرت الكورد أقرب الشعوب للعرب، وهم حلفاء لهم، نستنتج ذلك من موقف سياسي ودبلوماسي لشخصية عربية أصيلة، حيث ذكر الأمير عادل أرسلان¹⁹⁹ بهذا الصدد في منتصف القرن العشرين: "إن الأكراد أينما كانوا عنصر صالح هو في عاداته وأخلاقه أقرب العناصر إلى العرب، وفي سورية خاصة يصعب التمييز بين الكردي والعربي، ولأن كانت تركيا بطشت بكردها إكراههم على الخضوع لقوانين كانوا هم يرونها كفرأً وزندقة، فإن سوريا لم تسئ قط إلى كردها ولا هم أسأؤوا إليها، أما في العراق فإن للأقلية الكردية فيها امتيازات واسعة لم تحصل عليها أقلية لا في الأقطار العربية ولا في غيرها. والحركة الكردية التي انتقلت إلى أيدي الروس هي في الحقيقة من آثار الانتدابين البريطاني والفرنساوي، ولو كنت أعلم أن في استطاعة الأكراد أن يستقلوا في دولة لهم بعيدة عن البحار كجبال كردستان لقلت باستقلالهم ليكونوا حلفاء للعرب، لكن لا أرى لهم إلى ذلك سبيلاً إلا إذا كانت روسيا صادقة

199 - عادل أرسلان (1887 - 1954)، من آل أرسلان مواليد الشوف في لبنان، وهو ابن الأمير حمود بن حسن أرسلان، هم من سلالة أمراء بلاد الشوف وينتهي نسبهم إلى العرب للخميين. كان من أوائل من تبني الفكر القومي العربي. مثقف، أجاد عدة لغات. عمل مع الملك فيصل ثم اختلف معه. تحول إلى دبلوماسي مهم في سوريا والجامعة العربية أواسط القرن العشرين.

في وعودها لهم وسيطرت على الشرق الأدنى." (أرسلان، 2009، ص 1981 ج2)

على الرغم من تجاهل الباحثين والإعلاميين، حتى أغلب الساسة والمثقفين العرب أحداثاً ومحطاتٍ تبيين تسلسل خطط التعريب وأعمال القمع والاضطهاد بحق المجتمعات الكوردية عبر مراحل متعاقبة من تاريخ سورية المعاصر، لم يتطرق إليها إلا قلة من الذين أكدوا على حقيقة ممارسة سياسات التعريب القسري ضد الكورد، فضلاً عن محاربتهم في لقمة العيش وخاصة بعد إصدار الشيشكلي للمرسوم رقم 193 تاريخ 3 نيسان سنة 1952 المتضمن إيقاف كافة المعاملات العقارية في المناطق الحدودية، وبالتالي تجميد النشاط الاقتصادي فيها، وكانت تستهدف الكورد والأرمن والسريان بشكل رئيس، وصولاً إلى سياسات سحب الجنسية والتجوع، وطردهم الفلاحين من أراضيهم في سنوات أوائل الستينيات من القرن العشرين.

27-4 الخطة المتكاملة لإبادة وتجريف المجتمعات الكوردية

تشابكت الأحداث وتفاعلت آراء المتشددين من التيار القومي العربي الحاكم والذي استحكم بإدارة الدولة السورية، للدفع بعجلة التعريب نحو التسارع، والانعطاف الحاد نحو أقصى درجات تحطيم وتجريف المجتمعات الأصلية، وقمع النشاط السياسي الكورد. وكانت لهذه السياسات علاقة عضوية مع صعود عدد كبير من الضباط القوميين المتشددين (الناصريين والبعثيين)، وتقدمهم على درجات سلم الوظائف الحكومية، خاصة في مفاصل الأمن وحزب البعث والجيش. كما تطوع عدد من غلاة المدنيين البعثيين من تيار المتطرفين

القوميين، كمثال فاقع كل من جلال وسعيد السيد²⁰⁰ وغير متفق على عروبتها. فعلى سبيل المثال برز شخصان من عائلة السيد في ديرالزور، وهما جلال وسعيد لقيادة برنامج تجريف المجتمعات الكردية في الجزيرة: "في أوائل تشرين الثاني 1962 كان البرنامج قد أنجز، وأعلنت الحكومة عناوينه الأساسية في صورة برنامج ذي عنوان تنموي، بينما كان مضمونه سلطوياً شوفينياً، ووصفته خلاصة مداولات الحكومة بأنه قد وضع لأسباب قومية وأنه موجه ضد عمليات تسلل الأكراد الأتراك إلى سورية، واصفة هذه العملية بأنها مؤامرة تهدف إلى توطين بعض الفئات غير العربية ضمن المثلث البترولي في سورية. وصاغ سعيد السيد (بطل) الإحصاء الاستثنائي ذلك ببلاغة قوموية بأن هجرة الأكراد الأتراك إلى سورية تشكل خطراً كبيراً على سلامة سورية العربية... نص برنامج إصلاح الجزيرة على اتباع سياسة مزدوجة تقوم على التعريب اللغوي للأكراد وتغيير التركيبة الإثنية للجزيرة، فاشتمل في الشق الأول على استخدام التعليم لتعريب القرى الكردية، وبرر البرنامج ذلك بأن هنالك قرى كاملة لا يوجد فيها من يتكلم العربية... بينما اشتمل الشق الثاني على تغيير التركيبة الديمغرافية للمنطقة بجذب العشائر العربية إلى التوطين، عبر حفر الآبار الأرتوازية، وربط أماكن التوطين بشبكة طرق مع المراكز الحكومية، وإعفاء شيوخ العشائر من تطبيق الحد الأعلى للملكية الذي ينص عليه قانون الإصلاح الزراعي." (باروت، 2013، ص 731 - 732)

استكملت هذه الانعطافة الخطيرة في محاربة الكورد أسسها وثائقها، وعناصر التنظير لها عاماً بعد آخر. فلم يعد التعريب مجرد

200 - جلال السيد. ولد في دير الزور. من قبيلة الخرشان التي تعود بأصولها المفترضة الى بني صخر في الأردن. من مؤسسي حزب البعث مع ميشيل عفلق. كان ذات ميول شوفينية متطرفة مثل أخيه. سعيد السيد. ولد سعيد في دير الزور سنة 1911. تدرج في المناصب حتى بات محافظاً للجزيرة، ثم وزيراً للزراعة سنة 1961. عين سفيراً في الكويت، ثم احيل على التقاعد. توفي ودفن في دير الزور سنة 1985. وكان يصرح بأنه قومي عربي متطرف، نزع نوعاً عنصرياً فاشياً ضد المجتمعات الكردية.

قرارات إدارية تفضيلية هنا وهناك، بل اتسم بالتنظير والتخطيط الشامل لعمليات جرف كامل للمجتمعات الكوردية، فضلاً عن المقترحات المواربة التي دلت على رغبة وسياسة ضامرة للقيام بجرائم الإبادة الجماعية، إن استدعتها عملية تنفيذ تلك الخطة. فالخطة التي تبنتها حكومة خالد العظم تحت عنوان حضاري (برنامج إصلاح الجزيرة)، لم تخلُ من أهداف ومضامين اقتصادية كاستثمار النفط وتكثيف الزراعة، وربط هذه الخطة مع السياستين الداخلية والخارجية لحكومات دمشق المتعاقبة، تلك التي لم تتفق على أي فقرة أو فكرة أكثر مما اتفقت على اضطهاد وتجريف المجتمعات الكوردية. إن فكرة التخلُّص من (الخطر الكوردي) صارت تنتقل من الهواجس واحتمالات التعامل السياسي معها، إلى مشاريع تطبيقية غاية في الخطورة والفلتان من قيود القانون والدستور، حتى الخروج عن الأخلاق الإنسانية العامة. وقد تبلورت آراء هذا التيار ومن ناصرهم من السياسيين في أحد النصوص المدونة التي رأت الضوء، سرب على شكل كراس كتبه محمد طلب هلال²⁰¹. شكلت خطة عمل حزبية ومخابراتية أكثر تطرفاً من خطة الحكومة للتعامل مع الملف الكوردي لكامل مرحلة الستينيات، ومطلع السبعينيات من القرن العشرين، توزعت الخطة على محورين، الأول: كيفية التعامل مع القبائل العربية. والثاني: كيفية التعامل مع القبائل الكوردية. كان للمسارين هدف واحد في المحصلة، تلخص في صيغة خطة أمنية سرية تبناه التيار القومي العربي المتطرف في الحكومة السورية. توزعت بنود خطة دعم القبائل العربية على الشكل التالي: "

1 - تثبيت من لم يثبت في الأرض وتحضيره (الانتقال من البداوة)

201 - محمد طلب هلال (1931-2011). من مواليد منطقة حوران - محافظة درعا. تخرج برتبة ملازم أول في 1961 في عهد الانفصال، دخل التنظيم العسكري لحزب البعث. ثم تقلد العديد من المناصب العسكرية والسياسية. استلم رئاسة شعبة الأمن السياسي في الجزيرة. سياسياً كان العضو الاحتياطي للقيادة القطرية لحزب البعث، شغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للزراعة في سنة 1970، ثم نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للصناعة عام 1971. في مرحلة حافظ الأسد. هنالك معلومات متضاربة حول أصوله الاجتماعية والأثنية. لدرجة تدور شكوك حول أصله اليهودي البعيد.

- بالسرعة القصوى.
- 2 - توزيع أملاك الدولة توزيعاً سليماً على العناصر العربية.
- 3 - توزيع أراضي الإصلاح الزراعي المستولى عليها على العناصر العربية.
- 4 - استجلاب عناصر عربية أخرى من الداخل وإسكانها بالجزيرة بشروط معقولة.
- 5 - نشر العلم والمدارس وعلى أوسع نطاق بين العناصر العربية.
- 6 - إرسال بعثات علمية من أبناء الجزيرة دون شروط إلا شرط الشهادة وتحقيق تلك البعثات لأبناء الطبقة الفقيرة من العناصر العربية.
- 7 - إنشاء مزارع جماعية في المناطق العربية وموزعة بكثرة لغرس حب العمل بين العناصر ومساعدتها.
- 8 - إنشاء مدارس زراعية ومعاهد عالية في الجزيرة من نفس النوع.

هذا هي المطالب العاجلة نضعها بين ايديكم²⁰² لتكون أساساً او لبنة أساس خطة شاملة لإنفاذ العناصر العربية في الجزيرة." (هلال، 2003، ص61)

إن القارئ لما بين سطور هذا الكراس سيكتشف الكثير من تعقيدات المسألة الكوردية، وكيف تم ربطها مع المسألتين البدوية وعمليات التعريب، فضلاً عن اكتشاف النفط في المناطق الكوردية وكذلك إخضاعها للتوازنات الإقليمية. فالخطة تكشف عن ذروة سياسة محاربة الكورد في سوريا، التي بدأت منذ العهد الفيصلي، واستمرت حتى عهد بشار الأسد. كما تفصح عن بعض المؤشرات التي لم يتعرف إلى تفاصيلها حتى الدارسون المجتهدون لسياسات تلك المرحلة، لأن الخطة كانت حصيلة دراسات ميدانية

202 - من الواضح أن الكراس - الخطة، كان موجهاً في الأصل للقيادة الأمنية والسياسية في دمشق. ولم يكن الهدف من صياغته النشر.

واستخباراتية، وجهد كبير لتجميع وتوظيف أرقام ومعلومات خاصة بالدوائر الحكومية الضيقة والعميقة. أول معلومة ترد في هذه الوثيقة يجزم فيها كاتب خطة الإبادة أن كل الكورد مترابطون قومياً، لدرجة أن قبائلهم جميعاً تهدف إلى بناء وطن كوردي: "كل تلك العشائر ينظمها ناظم واحد ويحركها عامل واحد هو الحنين إلى الوطن الكردي المزعوم، ولكن بعض الشر أهون من بعض، حيث الفارق يكون فارق درجة فارق نوع، إذ لم نسمع بحياتنا من ينادي منهم بعدم قيام الوطن الكردي الموهوم." (هلال، 2003، ص18)

سنستعرض القسم الثاني من مقترحات الضابط محمد طلب بصدد إنهاء ملف القضية الكوردية في سوريا، تحت عنوان المقترحات بشأن المشكلة الكوردية، وزعت على اثني عشر بنداً مثلت الجانب غير المعلن لسياسة الدولة، إذ لم يسبق لأي جهة حكومية أن اعترضت على محتواها، كما لم ينفها هو شخصياً، بل على العكس تمت ترقيته ومكافأته حتى وصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء²⁰³ في أوائل عهد حكم حافظ الأسد. ومضمون البنود باختصار هي:

- 1 - أن تعمد الدولة إلى عمليات التهجير إلى الداخل، على مراحل...
- 2 - سياسة التجهيل: أي عدم إنشاء مدارس، أو معاهد علمية في المنطقة...

- 3 - تصحيح السجلات وترحيل كل من معه الجنسية التركية.
- 4 - سد باب العمل: لا بد لنا أيضاً في الخطة من سد أبواب العمل أمام الأكراد، حتى نجعلهم في وضع غير مستقر، المستعد للرحيل في أي لحظة.
- 5 - شن حملة بين العناصر العربية لحساب ما (بث العداوة وتأليبهم) وخلخلة وضع الأكراد.

203 - لمزيد من التفاصيل راجع كتاب الحكومات السورية في القرن العشرين.

6 - نزع الصفة الدينية عن رجال الدين الأكراد، واستقدام مشايخ عرب بدلاً عنهم.

7 - ضرب الأكراد بعضهم ببعض.

8 - إسكان عناصر عربية قومية في المناطق الكوردية على الحدود فهم حصن المستقبل ورقابة على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم. ونقترح أن تكون هذه العناصر من شمر لأنهم أولاً أفقر القبائل بالأرض وثانياً قومية مئة بالمئة.

9 - جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وإجلاء الأكراد وفق ما ترسم الدولة من خطة.

10 - إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط على أن تكون هذه المزارع مدربة ومسلحة عسكرياً كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماماً.

11 - عدم السماح لمن لا يتكلم العربية بحق الانتخاب والترشيح في المناطق الكوردية المذكورة.

12 - عدم إعطاء الجنسية السورية مطلقاً لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسية العربية الخ).

هذا وإن هذه المقترحات غير كافية بل أردنا منها إثارة المسؤولين بحسب خبرتنا لتكون تباشير مشروع خطة جذرية شاملة لتؤخذ للذكرى بعين الاعتبار." (هلال، 2003، ص 23 - 24)

هذا ويتبين للدارس لمرحلة ما بعد وضع هذه الخطة، أي في الفترة التي عرفت بمرحلة الانفصال بين سوريا ومصر وما بعدها، وخاصة سنتي (1961 - 1963)، أن مشروع الإبادة الجماعية هذا لم يظل (فقط للذكرى) وإنما تحول إلى خطة عمل وطبقت عملياً سنة بعد أخرى، حيث أجري الإحصاء الخاص في الجزيرة سنة 1962، والذي تم بموجبه تجريد ثلث المواطنين الكورد من حق المواطنة وسحبت

جنسيتهم. ويبدو أنه قد جمدت الخطة نسبياً لفترة قصيرة، وهي الفترة التي اعترض عليها التيار اليساري داخل قيادة حزب البعث بين سنوات (1963 - 1966).

لكن المشروع لم يتم طيه، ليس لأن هذا الضابط الشاب عهدئذ (كان عمره 30 سنة وملازم أول في شعبة المخابرات، وقيادي في التنظيم العسكري لحزب البعث) هو من رسم هذه سياسات العليا، والخطيرة لكيفية تعامل الدولة مع الكورد، وإنما عملية إحياء هذه السياسة قد انبثقت من حقيقة وجود قطاع واسع من المؤيدين لهذه الخطة. فالخطة المقترحة في (الكراس) جاءت نتيجة تراكمات، وحصيلة سجلات داخلية وتوافقات في الآراء السياسية، ولأن من كان يؤيد هذا الرأي كان يشكل تياراً عريضاً وواسعاً بين القوميين العرب داخل دوائر الحكم وخارجها، خاصة داخل الجيش، وفي الوسط السياسي المدني، حيث ظل معظم قياديي حزب البعث مؤيدين لهذه السياسات، حتى تحولت بسبب قوة التأييد لهذه المقترحات التي استهلكت الكثير من مفرداتها من الحركة الصهيونية، إلى برنامج عمل مشبع بالروح العنصرية الصهيونية، حيث كان من أبرز تطبيقاتها الرئيسية: التشدد في تطبيق قانون منع الكورد من التملك إلا بموافقة أمنية، وكذلك وقف عمليات الإعمار، وعدم منح الرخص للمنشآت الصناعية والزراعية في محافظة الحسكة، وبالتالي سحب الأراضي من أصحابها. ومن ثم تم تطبيق إحصاء استثنائي خاص في محافظة الحسكة لتجريد الكورد من الجنسية والحقوق المدنية، وصولاً إلى منع كل مظاهر الثقافة الكوردية، حتى زرع مزارع ومستوطنات مسلحة ضمن مشروع تهجير وإحلال سكاني شامل، بحسب ما ورد في خطط هلال والسيد وغيرهم. نفذ الحزام لاحقاً في صيغة أقل عسكرية، كخاتمة لسياسة إنهاء الوجود المجتمعي الكوردي الراجح والأصيل في عموم الجزيرة الفراتية. جدير بالذكر أن عدوى هذه الخطط والأفكار الشوفينية البعثية

قد انتقلت لاحقاً من سوريا إلى العراق، وتبناها الجناح الآخر لحزب البعث الحاكم في بغداد، وخاصة المقترحات الواردة فيها بخصوص عمليات التهجير تحضيراً للإبادة الجماعية للمجتمعات الكردية، حيث تبنتها حكومة بغداد البعثية بقيادة صدام حسين بطريقة أكثرأ وحشية وعنفاً مما خطط له الجناح السوري للحزب في سوريا. فقد نفذ النظام البعثي في العراق حملات الترحيل والابادة الجماعية لأكثر من مئة واثنين وثمانين ألف مدني كوردي (182000)، في إطار ما عرفت بعمليات الأنفال، أو ما نفذ قبلها خلال عملية تجريد وترحيل الكورد الفيليين من العراق عموماً ومن بغداد خصوصاً²⁰⁴.

27-5 بعض القوانين الاستثنائية

وسياسات منع تملك الأراضي الزراعية والعقارات

استكمالاً لضبط عمليات تملك الأرض، وتسييسها الطويلة الأمد، فقد تم إصدار قوانين استثنائية وخطيرة في مجال ملكية الأرض واستثمارها، ضمن تلك المناخات والظروف السياسية المعادية للمجتمعات الكردية، تم بموجبها تقييد وعرقلة مجمل النشاط

204 - ضمن دراسات مقارنة يتبين التأثير والعلاقة المتبادلة بين ممارسات جناحي حزب البعث الحاكم في كل من دمشق وبغداد في تنفيذ سياسات الإبادة بحق الكورد، لكن تنفيذ الأفكار في العراق جاءت متأخرة عن سوريا. فقد صدر قرار لإبادة الكورد الفيليين، والمماثل للمرسوم التشريعي رقم (93) لسنة 1962. الذي صدر في سوريا لتجريد الكورد من الجنسية. أما في العراق فقد صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم (666) لسنة 1980

إستناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت لسنة 1970 مَّرَز مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ 7/5/1980 ما يلي: -

1. تسقط الجنسية العراقية عن كل عراقي من أصل إجنبي إذا تبين عدم ولائه للوطن والشعب والأهداف القومية والإجتماعية العليا للثورة.
2. على وزير الداخلية أن يأمر بإبعاد كل من إسقطت عنه الجنسية العراقية بموجب الفقرة (1) ما لم يقتنع بناءً على أسباب كافية بأن بقاءه في العراق أمر تستدعيه ضرورة قضائية أو قانونية أو حفظ حقوق الغير الموثقة رسمياً.
3. يتولى وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار.

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

نشر القرار رقم (666) في جريدة الوقائع العراقية "الرسمية" ذي العدد (2776) بتاريخ 26/5/1980

العقاري والعمراني وتجميد خطط التنمية في مناطق حدودية واسعة من سورية، وعلى اعتبار أن المناطق الحدودية الشمالية والشرقية المتاخمة لتركيا كانت ذات غالبية كوردية مطلقة، فقد ذهب ضحية هذه القرارات عشرات الآلاف من العائلات الكوردية، وقطاعات واسعة من المجتمعات المحلية غير الكوردية. خاصة تلك الساكنة حتى عمق 25 كم جنوب خط الحدود التركية - السورية. أدرجت كامل محافظة الحسكة ضمن (منطقة حدودية) يتم بموجب القانون التعامل معها حسب إجراءات استثنائية وطارئة، وذلك توافقاً مع السياسات والخطط الخاصة التي تمت الإشارة إليها أعلاه. حيث كان قد صدر المرسوم التشريعي رقم (193) لعام 1952 وتم تعديله، والذي تضمن ما يلي:

إن المرسوم التشريعي رقم (193) المؤرخ 3/4/1952 ينظم الأحكام المتعلقة بتملك العقارات والحقوق العينية العقارية في مناطق الحدود وقد عدل بالمرسوم التشريعي رقم (53) تاريخ 19/8/1952، وكذلك بالمرسوم التشريعي رقم (75) تاريخ 28/7/1962.

وقد حظر المرسوم وتعديلاته على إنشاء أو نقل أو تعديل أي حق من الحقوق العينية على الأراضي الكائنة في مناطق الحدود، وكذلك استئجارها أو تأسيس شركات أو عقد مقاولات لاستثمارها زراعياً لمدة تزيد على ثلاث سنوات وكذلك جميع عقود الشركات أو عقود الاستثمار الزراعي التي يتطلب استئجارها مزارعين أو عمالاً أو خبراء من الأقضية الأخرى أو البلاد الأجنبية إلا برخصة مسبقة تصدر عن وزير الداخلية بناء على اقتراح وزير الزراعة والإصلاح الزراعي بعد موافقة وزارة الدفاع²⁰⁵ وقد شملت قرارات المنع هذه الأراضي والعقارات داخل المدن وخارجها (سعود والصبان، 1978، ص200). وقد تم تعيين مناطق الحدود التي يشملها المرسوم التشريعي

205 - وبالتالي موافقة الأمن العسكري في وزارة الدفاع.

رقم 193 بموجب المرسوم التشريعي رقم (2028) تاريخ 20/3/1956 الذي عدل بالمرسوم رقم 3407 تاريخ 3/12/1957 والمرسوم التشريعي رقم 1360 لعام 1964 وقد عينت هذه المراسيم مناطق الحدود المشمولة بأحكام المرسوم التشريعي رقم (193) على الشكل التالي :

- 1 - كامل محافظتي القنيطرة والحسكة.
- 2 - كامل منطقة جسر الشغور.
- 3 - المناطق الحدودية المتاخمة للحدود التركية بعمق خمسة وعشرين كيلو مترا، وهي من الشرق باتجاه الغرب:
تل أواديس - دميركو - كاسروك - تل النوابل - خربة السمرة - جول بارات - قوموتلو - تل الديباك - الفايدة - تل عبد السلام - تل العصافير - عين مويلحات - بير أرغوبا - تل الحمام - سبع جفار - خانيق - خرابة - بطانة - برق - أبو شار - دادات - البوير - صيادة - قاتلي كوير - تل البطال الشرقي - أخترين - تليلين - كفرة - كفر خاشر - مرعناز - عفري (البلدة) - باسوطا - برج عبدالو - غزوية - دير سمعان - فاتورة - تل أعدة - الدانا - تل عفريين - كفر كرمين - مغاز - قرقانيا - سعانا - كفر تخاريم - أرمناز - بيرة أرمناز - الغفر - قرميدة - حمام شيخ عيسى - دادخين - خطاب بطيبات - الرانة - قرقر - جب الحمر - دورين - الكرم - كفرية - سولاس - سركسية دامار (سعود والصبان، 1978، ص203)

وبذلك نجد أن التشريعات العقارية قد أخرجت بموجب القانون مناطق واسعة من الجزيرة من خطط التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، وهذه المراسيم وقفت حجر عثرة رئيس أمام التنمية العمرانية، والنشاطين العقاري والزراعي في المناطق الكوردية. كما أثر هذا القانون على العديد من المواطنين، إلا أن التمييز والسياسات التفضيلة والشوفينية كانت تفسح المجال أمام بعض العائلات من الأصول غير الكوردية للحصول على التراخيص.

وكحصولها لكل هذه القوانين حرمت هذه المناطق من أي دعم تنموي على شكل قروض أو ما شابه ذلك، ومن فرصة تأسيس شركات زراعية أو عقارية، فقد كانت قرارات المنع لأي نشاط عقاري وتنموي واضحة وصريحة لدرجة تجميد أغلب الأعمال والفعاليات الاقتصادية، مما فتحت الباب أمام الهجرات من المناطق الحدودية في الجزيرة نحو الداخل السوري وإلى خارج البلد. ومن النادر أن تقوم أي دولة في العالم بسن هكذا قوانين تلغي النشاط الاقتصادي - الاجتماعي المرتبط عضويًا بالتنمية العمرانية والزراعية على مساحات شاسعة من أراضيها مهما كانت الظروف، حتى وإن كانت الدولة في حالات استثنائية من الصراعات الداخلية أو الحروب مع الجوار، وسوريا لم تكن كذلك.

ترتب على هذه المراسيم والاجتهادات المبالغ في حساسيتها ودرجة أهميتها العسكرية حرمان سكان هذه المناطق من فرص القروض العقارية والصناعية والسياحية، وكذلك القروض الزراعية، وبالتالي حرمت قطاعات شعبية واسعة من فرص العمل والاستقرار، حتى تراجع الإنتاج الزراعي، ولم تؤسس في المناطق والأرياف المذكورة شركات للصناعات التحويلية، وبالتالي انعكست هذه الإجراءات الاستثنائية على مجمل النشاط العمراني في المنطقة الشرقية والشمالية، لتهبط من منطقة متصدرة اقتصادياً، إلى منطقة فقيرة في سوريا.

وطبقت هذه القرارات والمراسيم على العقارات التي تقع داخل المخططات التنظيمية للمدن والبلدات، خاصة على حقوق الملكية، لذلك يبدو للدارس أن سن هذه القوانين واستمراريتها ظلًا من أهم العوامل المعرّقة لمسار التنمية العمرانية وبالتالي الاقتصادية - الاجتماعية في المناطق الشرقية والشمالية من سورية، وهي قرارات مخالفة لأبسط حقوق الإنسان، والشرائع الدولية. كانت هذه المراسيم والقوانين والخطط غير المعلنة تستكمل

وظائف بعضها بعض في محاربة الكورد، ومنع مجتمعاتهم من العمل والتعلم وكسب سبل المعيشة، كما جاء في سياق محاربة ثقل القوة البشرية للكورد، وتم اتباع سياسات الموت البطيء ضدهم من قبل بعض مؤسسات الدولة.

ارتبطت فكرة الإحصاء بشكل وثيق مع معضلات الفلاحين وقوانين الإصلاح الزراعي، التي لو طبقت كان عشرات الآلاف من العائلات الكوردية ستستفيد، لذلك فكرة التجريد كانت الوجه الآخر لمنع توزيع الأراضي. وقد برز دور وزير الزراعة سعيد السيد في ربط المسألتين، وتشدد في منع الفلاحين الكورد من الانتفاع بالأراضي: "سيكون بطلها القومي العربي الشوفيني وزير الزراعة سعيد السيد في مرحلة ما قبل إلغاء قانون الإصلاح الزراعي، هو نفسه بطلها في مرحلة الإحصاء الاستثنائي." (باروت، 2013، ص713)

تنفيذاً لبنود خطة الإبادة أجريت عملية إحصاء استثنائية شكلية لمدة يوم واحد في محافظة الحسكة، لمبررات وأهداف سياسية صريحة، بحجة تصحيح سجلات الإحصاء، ولتنظيم وإعادة توزيع منح الجنسية السورية بناء على الانتماء القومي فقط، حيث صدر المرسوم الجمهوري التشريعي ذو الرقم (93) والمؤرخ في 23 آب، خلال مرحلة الانفصال²⁰⁶ المضطربة، والمتضمن قراراً سياسياً بإجراء الإحصاء الاستثنائي للسكان في منطقة الجزيرة، بذريعة التأكد من هوية المواطنين. وكان الهدف فرز الكورد عن غيرهم، بحجة تحديد الأجانب القادمين من تركيا والعراق. تحت بند تصحيح السجلات المدنية. استند المرسوم (93) على المرسوم التشريعي رقم (1) والمؤرخ في 30/4/1962 وعلى القرار الصادر عن مجلس الوزراء رقم (106)

206 - كان رئيس الجمهورية ناظم القدسي (1906 - 1998)، يعد من أهم الشخصيات السياسية السورية الطبية. كان خريج الجامعة الأمريكية في بيروت. وأحد مناصري الهاشميين. وقد أسس حزب الشعب مع الكيخيا. وكان عملياً وراء انقلاب حناوي على حسني الزعيم. حيث شكل الحكومة بعد اعدام الزعيم. وسارع الى بغداد يطلب الوحدة. أما رئيس الوزراء فقد كان خالد العظم الذي نفذ قرار إجراء الإحصاء بسرعة، ويبدو أن رئيس قوى الأمن الداخلي في وزارة الداخلية عهدئذ مطيع السمان الدمشقي (1926 -2007)، كان المحرك الرئيس لسرعة إنجاز الإحصاء. لأن حكومة العظم قدمت استقالتها بعد تاريخ الإحصاء بأيام.

والمؤرخ في 22/8/1962 إذ تضمن عدة مواد، أولها إجراء إحصاء عام للسكان في محافظة الحسكة في يوم واحد. ثانياً: عند الانتهاء من عملية إحصاء السكان في محافظة الحسكة، تشكل لجنة عليا بمرسوم جمهوري لدراسة نتائج الإحصاء، للوصول إلى قرار تثبتت نتائجها في سجلات الأحوال المدنية الجديدة أو لا. وهذا ما كشف عن الطابع السياسي الحادّ لهذا الإحصاء الخاطف.

جرى الإحصاء بسرعة خاطفة، بتاريخ 5 تشرين الأول 1962، دون أي اهتمام شعبي به، أو تنبيه مسبق له. ومن الأحداث والإجراءات التي تفضح الإحصاء، وتكشف عن ووجهه الشوفيني الصريح، أن رئيس الأركان السوري في الفترة (1956-1957)، ابن مدينة القامشلي توفيق نظام الدين قد ورد اسمه من بين الأجانب، كما شمل التجريد من الجنسية العديد من أحفاد إبراهيم باشا الملي في منطقة رأس العين، وهم من حكام الجزيرة الفراتية التاريخيين. وزعماء الحلف القبلي الملي الكبير العدد.

وقد جرد حوالي مئة وعشرين ألف شخص من الجنسية، بحسب الإحصاءات الحزبية الكوردية. في حين قدرها آخرون بمئتي ألف شخص. أو بحوالي 30% من مجموع سكان المحافظة الحسكة، في حين قلل العدد الباحث جمال باروت الذي اطلع على العديد من الوثائق الرسمية والسجلات ذات العلاقة بعملية التجريد من الجنسية، وقدرها بحوالي (27.5%) من إجمالي عدد المواطنين الأكراد في محافظة الحسكة سنة 1962. (2013، ص724)

بعد تطبيق قانون الإحصاء الاستثنائي توزع الكورد من أبناء محافظة الحسكة على ثلاث فئات: الذين يتمتعون بالجنسية السورية، والمجردين من الجنسية ومسجلين في القيود الرسمية كأجانب نتيجة لإحصاء سنة 1962، أما الفئة الثالثة فقد تحولوا إلى مكتومين بدون حق التسجيل حتى في قيود أجانب محافظة الحسكة. وقد تمت إعادة الجنسية للمجردين منها من الفئة الثانية في أواسط

سنة 2011، في حين ظل ما يقدر عددهم بين 30 - 40 ألف من بين فئة المكتومي القيد بدون جنسية. وهكذا نجد أن كل بند وكل حلقة من خطة التعريب والتجريف للمجتمعات الكوردية كانت متكامل، وتتشابك مع التي سبقتها حتى ختمت بالمشروع الأكبر، الذي سمي رسمياً بمشروع الحزام الأخضر، وظل شعبياً وسياسياً يعرف بمشروع الحزام العربي.

27-6 من جدار شابور إلى الحزام العربي

حتى أواسط القرن العشرين، تم تعريب مدينة دير الزور تماماً، ولم يعد أحد يتجرأ أن يذكُر أو يتذكر أصله الكوردي، لأنه لم يكن مقبولاً من الزاوية الاجتماعية ولا من السياسية، وربما لم تعد هنالك حاجة لتذكر ذلك، بسبب الحملة المعنوية والثقافية ضد الكورد، وعملية تشويهه وطمس تاريخهم، حتى الإقلال من شأن وموقع الكورد في الميدانين الاجتماعي والسياسي. أما في محيط المدينة والمناطق البعيدة التابعة لها، فقد نشأ عاماً بعد آخر مجتمع فلاحي جديد في ريف محافظة دير الزور، وباتت محافظة عربية خالصة من الناحية السكانية، ولا يمكن لأحد أن يتخيل أنها كانت يوماً من الأيام جزءاً من الإمارة المازنجانبة الكوردية في القرن الرابع عشر، أو كانت تابعة إدارياً وسياسياً إلى إيالة كردستان العثمانية حتى أواخر القرن التاسع عشر. وفي مرحلة لاحقة فصلت الأجزاء الغربية من محافظة دير الزور لتشكيل واستحداث محافظة الرشيد ثم استبدل اسمها إلى الرقة سنة 1962. وغلبت عليها أيضاً الطابع العربي بسرعة، بنفس طريقة التعريب الاجتماعي التي حدثت في المناطق الأخرى من سهول الجزيرة، عن طريق حركة القبائل المترحلة، ومن ثم إجراءات توطينها، وإزاحة القبائل الكوردية الرحل نحو الشمال. وانقسمت الجزيرة السورية بين ثلاث محافظات، ومنطقة منطقة

كوباني (عين العرب) التي ظلت تابعة لحلب، على الرغم من أنها ضمن الجزيرة جغرافياً.

كحصيلة نهائية لمجمل سياسات التعريب والهندسة الديمغرافية لمناطق شمال سوريا، ومنطقة الجزيرة خصوصاً، ظل أغلبية سكان هذه المناطق من الكورد حتى أواخر ستينيات القرن العشرين. وذلك بحسب الإحصائيات الخاصة بالدولة وتقديراتها، كما ظل الكورد أغلبية سكانية راجحة في عموم محافظة الحسكة، لدرجة أن كل سياسات الدولة وهندستها الديمغرافية طوال نصف قرن لم تُجدِ نفعاً، فكان لا بد من التفكير في الانتهاء من هذه العبء الديمغرافي، والالتفات من جديد إلى مشاريع محمد طلب هلال والتيار البعثي المتوافق مع هذا النهج، الذين على ما يبدو ظلوا الأغلبية بعد أن تم التخلص من التيار والشخصيات اليسارية داخل قيادة حزب البعث. وكمؤشر على ما نفترضه أن هلال قد كُرم وصعد كثيراً سلم السلطة في عهد حافظ الأسد.

تم فتح ملف التعريب من زاوية جديدة، خاصة فكرة القرى النموذجية، والمجمعات الزراعية المسلحة على خطى ومسار التجربة الإسرائيلية الرائدة في هذا المجال في فلسطين.

وقد كلفت قيادة حزب البعث عدداً من القيادات بالملف لوضع المشروع على طريق التنفيذ. وعلى اعتبار أنه لم يعد هنالك فائض سكاني من القبائل العربية لنقلهم وتوطينهم في الجزيرة، إذ كانت بادية بلاد الشام قد أخلت تقريباً من السكان بسبب حوافز الانتقال، والتوطين في سهول الجزيرة، أو مناطق أخرى في شمال وغرب سوريا، فوقع الاختيار على المجتمعات العربية في محيط مشروع سد الفرات، في الجنوب الغربي لمنطقة السهول القريبة من نهر الفرات. وتم التخطيط لنقل عشرات آلاف العائلات من المناطق المتوقع أن تغمر أراضيهم بمياه بحيرة السد، لكن اقتضت ضرورات الكم أن تتوسع رقعة السكان المقرر نقلهم لتضم حتى أولئك

الذين كانوا يسكنون في غرب نهر الفرات بعيداً عن السد، ضمن سهول منطقة مسكنة. وقد عرفت لاحقاً المجتمعات التي اقتلعت من أرضها بالمغمورين، وما زال يطلق عليهم هذا الاسم، سواء الذين غمرت المياه أراضيهم، أم الذين لم تغمرها. وشكلت عملية نقلهم من أرضهم إلى الشريط الشمالي من محافظة الحسكة ظاهرة اجتماعية وسياسية لا نظير لها في تاريخ سوريا، لدرجة أن كتبت عن أحوالهم القصص والروايات²⁰⁷. ونفذ مشروع الحزام بأقل مستوى من الصعوبات والاعتراضات التي كانت متوقعة. علماً أن غالبية الفلاحين الذين غمرت أراضيهم وأولئك الذين اتخذ قرار بنقلهم رفضوا ترك موطنهم، والانتقال إلى أراضي الفلاحين في المناطق الكوردية. ولجأ قسم منهم إلى الأراضي القريبة وشيدوا لعائلاتهم مساكن تأويهم، لدرجة أن بعض المصادر تبين أن بلدة مسكنة نشأت من سكن تلك العائلات الرافضة للنزوح إلى الجزيرة. كما توافرت معلومات أن عدداً من الزعامات القبلية رفضت السكن في الجزيرة في أراضي الغير، لكن تم إغراؤهم بالمال بسخاء من قبل حكومة دمشق: "لقد رضي زعيم عشيرة الولدة بتوطين عشيرته في الجزيرة، ولقاء ذلك دفعت له الدولة مبلغ عشرة /10/ ملايين ليرة سورية، كما منحت الدولة لكل رئيس قبيلة عربية /10/ آلاف ليرة²⁰⁸". وكانت مبالغ ضخمة عهدئذ، ولأخذ فكرة عن القدرة الشرائية لليرة في تلك السنوات، نتخذ مؤشر الرواتب في الدولة التي كانت تتراوح عهدئذ بين 200 و450 ليرة سورية.

شكل مشروع الحزام بعد التنفيذ نقلة سياسية نوعية، وكشفت عن معاناة المجتمعات المحلية من الهندسة الديمغرافية الجديدة، لأن المشروع الذي خطط له، ونفذ في سياق سياسة قومية شوفينية

207 - كتب المرحوم عبد السلام العجيلي رواية (المغمورين)، يتناول فيها هذا الحدث المفصلي في تاريخ الجزيرة وسوريا عموماً على شكل دراما اجتماعية وسياسية.

208 - اعتماداً على جريدة دنكي كرد. العدد /65/ لعام 1973،

أمن به أعلى هرم السلطة في سوريا، وكانت بمثابة عملية تهشيم لهيكل وركائز المجتمعات التقليدية الفلاحية الكوردية.

كان قد سبق اتخاذ هذا القرار الخطير في المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الاشتراكي (1966)، حسب الفقرة الخامسة من توصياته، والمتضمن ما نصه: "إعادة النظر بملكية الأراضي الواقعة على الحدود السورية التركية، وعلى امتداد 350 كم وبعمق 10-15 كم، واعتبارها ملكاً للدولة، وتطبق فيها أنظمة الاستثمار الملائمة بما يحقق أمن الدولة" وبذلك تمت مصادرة حوالي 5250 كم مربع من أراضي شمال الجزيرة الخصبة، وجعلها ملكاً حصرياً للدولة بهدف تحويلها إلى مزارع حكومية، فمستوطنات زراعية تستوعب العنصر العربي فقط. ولطمس معالم وهوية المجتمع الكوردي المحلي. وكانت المساحة تعادل تقريباً نصف مساحة لبنان. واستهدفت عملية الإحلال السكاني عقارات وبيارات حوالي 350 ثلاثمئة وخمسين قرية كوردية تاريخية، بعدد سكان تقريبي تجاوز مئتي ألف نسمة من الفلاحين وعائلاتهم. كان ربعهم من المسجلين في سجلات الأجانب على أقل تقدير، في أواخر ستينيات القرن العشرين.

لاحقاً واستكمالاً لنهج سلطة حزب البعث، الذي عمل على نسف الوجود الكوردي اجتماعياً وقومياً، أكد المؤتمر القطري الخامس للحزب المذكور في أيار 1971 على تطبيق هذه السياسة، وبالتالي شكل حكم حافظ الأسد الهراوة القوية، والمرحلة التنفيذية لسياسات التعريب والتهجير ضد المجتمعات الكوردية. علماً أن مشروع الحزام والإحصاء كانا نهجاً وخطة يكمل أحدهما الآخر، وكانا يسيران في خطين متوازيين ويفعلان فعلهما في تحطيم بنية المجتمع الكوردي الريفي وتفتيته.

وعلى الرغم من هذه السياسة الحكومية الشوفينية، وضعف الإمكانيات، لم يقف الفلاحون الكورد مكتوفي الأيدي إزاء هذه

السياسات، وإنما قاموا بحركات احتجاج ومقاومة لعملية الاستيلاء على أراضيهم، عن طريق طرد الجرارات الزراعية التي استأجرتها الحكومة، وكذلك ضرب الشرطة في أغلب المناطق الكوردية. حتى بلغت الذروة حين تم تحطيم بعض الجرارات وقتل سائق إحداها في ريف ديريك (المالكية). هذا وقد دخل السجن مئات الفلاحين والناشطين الحزبيين خلال أعوام المقاومة الفلاحية هذه، والتي استمرت طوال سنوات الستينيات من القرن العشرين، حتى تاريخ فرض بناء آخر قرية من قرى الغمر بالقرب من نهر دجلة.

كانت حكومة البعث تسير بخطوات ثابتة انسجاماً مع ترسيخ سلطتها الدكتاتورية في عموم سوريا والمناطق الكوردية على وجه الخصوص، نحو تطبيق مشروع الحزام. ومهد حكم حافظ الأسد بمناوراته السياسية، وعنف أجهزته القمعية الطريق لتنفيذ مشروع الحزام، ولإضعاف الجبهة الكوردية المقاومة للمشروع، قامت دوائر الأمن باعتقال قيادات كوردية من الحزبين المعارضين، للمشروع وخاصة من الحزب الديمقراطي الكوردي (البارتي) في 29 تموز 1973 وهم السادة: (دهام ميرو: سكرتير الحزب، كنعان عكيد، محمد نذير مصطفى، محمد أمين شيخ كلين هوري، خالد مشايخ، محمد فخري، عبد الله ملا علي). كما تم اعتقال عدد من النشطاء من بين الفلاحين لفترات طويلة.

لاحقاً تم اعتقال السيد حميد حسين سينو في سنة 1977. وقد أمضوا جميعاً أكثر من ثماني سنوات في سجون حكومة دمشق، وهي أطول فترة سجن لقيادة وساسة كورد في تاريخ سوريا؟ تم تنفيذ مشروع الحزام بحذر وخوف شديدين، على الرغم من أن الأجواء كانت قد مهدت لتطبيقه بأقل الخسائر، بحيث جاء قرار التنفيذ الذي اتخذ من قبل القيادة القطرية لحزب البعث تحت رقم (521) تاريخ 24 حزيران 1974م، كتحصيل حاصل، وكان قد تم إعداد قوائم جموع الفلاحين المطلوب ترحيلهم من ديارهم وأرضهم في

منطقة الرقة - الطبقة - مسكنة نحو شمال الجزيرة. وصلت طلائع الفلاحين المرقلين إلى الجزيرة، وتم تجميعهم في مخيمات بجانب مطار القامشلي، وتمت حراستهم خوفاً من أي هجوم محتمل عليهم، ثم نقلوا لاحقاً إلى مواقع المستوطنات (قرى الغمر- الجديدة)، بدأت عمليات الترحيل في خريف العام 1974 وانتهت جميع عمليات التوطين في ربيع العام 1975، ولتأمين بيئة استقرار آمنة للمرقلين، تم تشييد مساكن من اللين الطيني بأسقف خشبية ومعدنية لإنجازها بأقصر وقت ممكن. جدير ذكره أن المشروع قد خطط ونفذ تحت إشراف مباشر ومتابعة يومية من القيادة القطرية لحزب البعث، وكان قد تم تكليف كل من (محمد جابر بجبوج: الأمين القطري المساعد، وعبد الله الأحمد: عضو القيادة لمتابعة عمليات التنفيذ على الأرض. وذلك بمساعدة السلطات المحلية في كل من محافظتي الرقة والحسكة، حتى استكملت كافة عمليات التوطين، ومراحل توزيع الأراضي وفلاحتها بسلام وسلاسة في ربيع سنة 1975.

وبصدد موقف الفلاحين المرقلين العرب، كانت أغلب المعطيات والمعلومات تشير إلى أن أبناء القبائل العربية لم تكن ترغب بالمجيء وترك مواطنها الأصلية، إلا أن الحكومة أغرتهم حيناً بالمال والأرض الخصبة، وهددتهم حيناً آخر، لأنهم كانوا يمتلكون أراضي في موطنهم الأصلي، ويعملون فيها، ولم يكونوا بحاجة إلى هذا الترحيل والاستقرار في أراضي الآخرين.

وقد تألف الهيكل العام لمشروع الحزام العربي تاريخياً في مناطق محافظة الحسكة وتوزعت على مرحلتين.

أ- المرحلة الأولى التجريبية: 1960-1959

نفذت فيها عشر قرى (مجمعات كبيرة) جلب إليها فلاحون من محافظات: درعا، السويداء، حماه، إدلب، والقري هي: (العريشة، المناجير، الأهراس، العامر، الأربعين، ليلان، أم الخير) في حوض

الخابور. ومجمع (قسرك) في منطقة درباسية، وأخيراً مجمعي (الزهيرية والأحمدية) على نهر دجلة.

ب- المرحلة الثانية الكبرى: 1974-1975

مشروع الحزام العربي المتكامل، ويمتد جغرافياً على طول 275 كم، وعمق 10-15 كم، استوعب عدداً من العائلات المستقدمة والتي وثقت رقمياً بحوالي أربعة آلاف عائلة من ريف الرقة، بعدد سكان إجمالي يقدر بأربعين ألف نسمة، وبلغ مجموع القرى الكوردية المتضررة داخل مشروع الحزام 335 قرية، بتعداد سكاني تجاوز حينه مئة وخمسين ألف نسمة. شيدت المجمعات (قرى الغمر)، وعددها ست وثلاثون، في هذا الشريط الجغرافي المستهدف، وهي موزعة على الشكل الآتي:

1 - منطقة ديريك- المالكية، تسع قرى من الشرق، أي من ضفاف نهر دجلة نحو الغرب وهي: (عين الخضراء، تل الصدق، الصحية، المصطاوية، تل أعور، تل علو، الحمراء، توكل، معشوق).

2- مجمعات منطقة القامشلي، وهي اثنتا عشرة، موزعة من الشرق نحو الغرب، وهي: (المناذرة، الحرمون، القحطانية، حلوة، التنورية، أم الفرسان، هيمو، الثورة، الحاتمية، أم الربيع، بهيرة، الجابرية).

3- مجمعات منطقة سه ري كانيي- رأس العين، عددها خمس عشرة، وهي: (تل تشرين، القنيطرة، القيروان، ظهر العرب، الأسدية، برقة، تل الحضارة، تل الأرقم، المتنبى، أم عظام، المثنى، العنادية، الراوية، الدهماء، هنادي²⁰⁹).

تحملت خزينة الدولة - الحكومة تكاليف تشييد هذه القرى من إجمالي تكاليف الترحيل وإعادة التوطين. أما القرى التي شيدت

209 - لمزيد من التفاصيل والأرقام ومعرفة مساحة الأراضي لكل قرية بالتفصيل. راجع كتاب الحزام العربي في الجزيرة السورية (مقدمة، تنفيذ، نتائج) برزان مجيدو. قامشلي (2003)

بناء على الحقوق المكتسبة من توزيع أراضي أملاك الدولة على الفلاحين العرب، فقد ساهم الأهالي بأنفسهم في عملية الاستقرار وتشييد البناء على حسابهم، حيث شجعتهم الدولة على الاستقرار والتوطين في الأرض الجديدة، ويقدر عدد هذه القرى الصغيرة والمتناثرة بالمئات ولا يسع المجال لذكر جميعها بالتفصيل. لقد تبين أن مشروعَي الإحصاء (1962م) والحزام (1974م) وما ترابط وتداخل معهما من خطط أقدم، سبَّبَا من الناحية الديموغرافية تجريد حوالي 30% من الكورد، سكان محافظة الحسكة من الحقوق المدنية والانتفاع بالأرض، وتم مقابل ذلك استقدام فلاحين عرب بما يوازي (15-20%) من مجموع سكان محافظة الحسكة، تم جلبهم أيضاً من باقي المحافظات السورية، وتم التركيز على محافظتي الرقة ودير الزور المجاورتين. فأحدثت هذه السياسة تغييراً ديموغرافياً بنوياً كبيراً، تراجعت بموجبه نسبة السكان الكورد في محافظة الحسكة مطلع أعوام الخمسينيات من حوالي 77% كحد أدنى إلى حوالي 55% فقط مطلع القرن الحادي والعشرين بعد عام 2000م.

كما أن مجموع الأراضي التي منحت للفلاحين المستقدمين من خارج المحافظة في إطار مشروع (الحزام العربي) بلغ حوالي ثلاثة ملايين دونم في محافظة الحسكة فقط، أما مناطق سلوك وتل أبيض وعين عيسى فتم الاستيلاء فيها على مليونين ومئتي ألف دونم، كانت عائدة للطف القبلي الملي، وزعامتها لأفراد من عائلة إبراهيم باشا، ولقبائل كوردية أخرى شرق نهر الفرات.

وكنتيجة رئيسية، حرم الفلاحون الكورد من حق استثمار الأراضي في محيط سكنهم وبجوار قراهم، ومنح حق الامتلاك والاستثمار للغير لأسباب سياسية وأيديولوجية صرفة، وهجر السكان الأصليين هذه المناطق بحثاً عن لقمة العيش، وتوزعوا على المدن والمحافظة السورية الأخرى، وأفرغت مناطق سكن الكورد التاريخية شمال

الجزيرة الفراتية من سكانها جزئياً، وظل قسم كبير منهم متشبثاً بمنزله، وإن حرم من أراضيه التي تمت مصادرتها. إن مجموع المساحات التي شملها هذا المشروع السياسي الطويل الأمد تجاوز مساحة مملكة البحرين، العضو الأصيل في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ويوازي مجموع الأراضي الزراعية في عدد من الدول العربية مثل (قطر والكويت) على سبيل المقارنة. وبذلك يمكن التأكيد على أن هذا المشروع بتأثيراته السكانية ومساحاته الشاسعة، يعد أكبر عملية تغيير ديمغرافي استيطاني سياسي في الشرق الأوسط، إلى جوار المشروع الأكبر الذي ألهم منفذيه وهو المشروع الاستيطاني الصهيوني الإسرائيلي. وهكذا نجد أن المجتمعات المحلية في الجزيرة الفراتية قد عانت من جور الحكام، ودفَعوا ثمن سياساتهم في الترحيل والإحلال السكاني، والهندسة الديمغرافية، فبين تشييد جدار شابور الثاني ذي الأكتاف (309-379)م لمنع دخول القبائل العربية إلى الجزيرة الفراتية، والحزام العربي لحافظ الأسد (2000-1930)م الذي شيد بدوره سوراً من القرى العربية لتجريف المجتمعات الكوردية الراسخة، بين المشروعين ستة عشر قرناً من السياسات الاستبدادية، من السياسات الأقوامية والدينية الحادة، التي دفعت المجتمعات المحلية خلالها ضريبة باهظة، وتضررت من قرارات الحكام التي كانت تطوع المجتمعات لصالحها، ولصالح الفئة الداعمة لحكمهم. وكانت هذه الإجراءات القسرية تهدف إلى هندسة المجتمعات لتلائم تصورات الحكام وتخدم مصالحهم قبل فئاعاتهم. فتاريخ منطقتنا يفيض بما هو غير إنساني، وانطوى عبر الزمن المديد على الكثير من العداء للإنسان الحر المسالم، وللمجتمعات الراسخة الآمنة.

7-27 مستقبل الشعوب الراسخة في مواجهة استبداد الدولة

تسببت الصراعات والحروب التي عصفت بمناطق الشرق الأدنى منذ فجر التاريخ في اندثار عشرات الإثنيات والقبائل والمجموعات البشرية المنظمة، إلا في حالات استثنائية ونادرة، نجت من محرقة الصراعات والحروب شعوب وأقوام صغيرة، كما اندثرت العديد من اللغات والثقافات، إلا أن الكورد استمر وجودهم كأحد أكبر الأقوام الناجية، وظلت وريثة لأقدم الثقافات واللغات في الشرق الأدنى. حافظوا على فلكلورهم وسماتهم الاجتماعية، فضلاً عن ثقافة الإعمار والإنتاج، بحيث ظلوا على نفس الأرض التي تبلورت هويتهم على تضاريسها، وما زالوا يقيمون فيها. وظلت الأمة الكوردية أحد أكثر المجتمعات الراسخة الجذور التي لم تتمكن الغزوات والحروب والعواصف السياسية أن تقتلعها. لم يندحروا أمام الجيوش الغازية، واستوعبوا موجات الهجرات، كما قاوموا الغزوات. تكاثروا بقدرة ربانية وحكمة إلهية على حد تعبير شرفخان: "كان الأكرد أمة مشهورة خلال العصور الإسلامية وهم خلائق لا تحصى... يتكاثرون وأولادهم وأحفادهم باطراد بفعل الحكمة الإلهية²¹⁰.

لم تتمكن كل الحروب والسياسات الكولونيالية والشوفينية اقتلاعهم من أرضهم حتى وصلوا إلى العصر الحديث. وما الهزات السياسية، والانعطافة الكبرى التي تعرضوا لها أوائل القرن العشرين، والتي قسمت بلادهم إلى خمسة أجزاء، هذه البلاد التي عرف الجزء الأكبر منها في آخر أطوارها بإيالة كوردستان العثمانية، والتي قسمت أيضاً لكي تتمكن الحكومات ما تحت الكولونيالية في المنطقة من حكمها، وألحقت بدول مستحدثة لتسهيل إذابة وإدماج مجتمعاتها. وعلى الرغم من كل هذه العواصف والمتغيرات، لم تتمكن السياسات

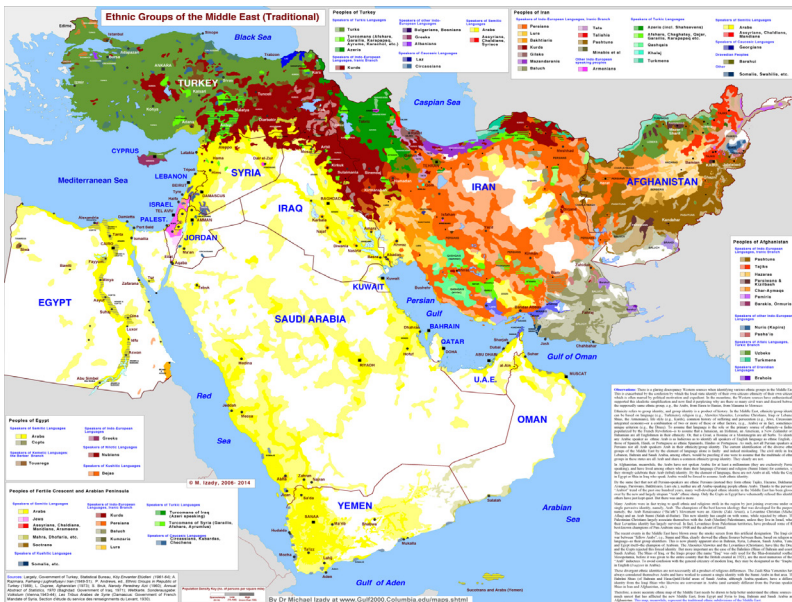
210 - شرفخان بدليسي. شرفنامه. ترجمة ملا جميل بندي روزباني. بغداد 1953 - ج 1/ ص 27

الكولونبالية لكل من تركيا وبريطانيا، فرنسا وروسيا، وإيران، وما تبعتهم وتعاونت معهم من حكومات مركزية قومية - شوفينية في سوريا والعراق من اقتلاع هذه المجتمعات من أرضها. لذلك يمكن اعتبار الكورد ورثة، وامتداداً لكل الإثنيات والشعوب والثقافات التي انقرضت على جغرافية الشرق الأدنى. كما كانت المجتمعات الكوردية من الناحية العملية نموذجاً للأمم والأقوام القادرة بطريقة استثنائية على البقاء والتجديد والحفاظ على هويتها وثقافتها المحلية، حيث ظلت صامدة خارج إطار الدولة ومساندتها، بل ظلت في مواجهتها طوال تاريخ مديد. وعلى الرغم من المجازر وحملات الإبادة حافظت على مخزونها البشري الكبير.

لقد دون هذا الكتاب جانباً من قصة الرسوخ والثبات والتكيف لأمة استثنائية استطاعت البقاء في وجه الكوارث، من الظلم والاستبداد والحروب والتغيير المناخي والسياسات الشوفينية، حتى الغزوات الجارفة لم تقتلعه من سهوله وجباله. وسجل ملحمة البقاء الأهلي خارج كيان الدولة القومية الموحدة، التي تعد حامية للأمم في الزمن المعاصر. ظلت هذه الأمة واقفة على قدميها الداميتين إذ لم تسمح لها القوى الكولونبالية من استكمال شروط بناء دولتها، وتثبيتها في أواسط القرن التاسع عشر. وهذا ما يضيف على المجتمعات الكوردية سماتها الاستثنائية، ويؤكد على خاصية البقاء الفريدة التي تمتلكها، ويضيف على هذه الأمة صفة التجدد والرسوخ بطاقة روحية غير مسبوقة.

إن استعراض الخطوط العامة للأحداث السياسية التي عصفت بالمجتمعات الكوردية وبلادهم تفضي إلى نتيجة عامة وأساسية تتلخص في عبارة مختصرة: مهما كانت العواصف قوية، فإن البقاء للأمم الراسخة، وإن الكورد أثبتوا للجيران وللعالم أنهم النموذج العياني للأمم الاستثنائية في بنيتها وثباتها، فهي الوحيدة التي نجت من بين أكثر من ثلاثين أمة وإثنية انقرضت خلال ثلاثة آلاف سنة في

الشرق الأدنى. إن اتساع الخارطة السكانية التي وضعها المختصون المعاصرون تبين التوزيع البشري للمجتمعات الكوردية المعاصرة المرفقة رقم (24)، تؤكد حسيّاً على بقاء فيضهم البشري الذي أشار إليه العديد من المؤرخين والجغرافيين، وترجع ندرة هذه الظاهرة الاستثنائية، كما توحى بقدرة هذه الأمة على مواصلة البقاء والاستمرار لآلاف من السنوات القادمة.



الخارطة رقم (24) تبين الانتشار الجغرافي والسكاني للكورد في السنوات الأخيرة (اللون البني)، ويمتد هذا الوجود من خراسان شرقاً إلى وسط الأناضول غرباً، ومن مشارف الخليج العربي جنوباً، حتى حدود أذربيجان وأرمينيا شمالاً. عن مشيل أزداي - جامعة كولومبيا

إن شروط البقاء والعطاء للمجتمعات الكوردية ما زالت ممكنة، لأنها باتت واعية أكثر لثقافتها، ولتاريخها وهويتها، وكذلك ستتمثل الأجيال القادمة أكثر لمعاني وقيم إصرار أكثر من خمسين

مليون نسمة في الارتباط بموطنهم، حيث يحملون أهدافاً سياسية ومشاعر قومية مشتركة. فهذا الوطن الذي قسم وفتت وألحق بعدة دول استبدادية، وشرد قسم من سكانه، ما زال يحتضن هذه الملايين الحية التي تفيض بالقوة والحياة على اتساع جغرافيا تقدر بخمسمئة ألف كيلومتر مربع.

إن استثنائية هذه الأمة بعددها ومساحة موطنها، وقدرتها على البقاء، قد تتحول إلى خاصية وصفة دائمة، شرط أن يتم التعرف أكثر إلى العوامل التي ساهمت في رسوخها، بحيث تولي نخبها الأهمية للجذور والعوامل المساعدة لإطالة زمن الاستمرارية والبقاء، الكامنين في المخزون البشري والتمسك بالهوية الثقافية، كما في القدرة والصبر لعدم التنازل عن الحق في المساواة والعدالة، في الحرية والسيادة القومية.

الخلاصة والنتائج العامة

1 - الهوية الجماعية ظاهرة اجتماعية، تتشكل داخلياً عبر الزمن المديد، وتُكتشف من خارجها. واستمرارية وجود الهوية الإثنية - القومية دليل على احتضانها من مجتمعات راسخة ومنتظمة ضمن إدارات واسعة، كالممالك والإمارات.

2 - عملية ربط اسم ومصطلح الإثنية الكوردية بالأرض تطلبت مراحل تاريخية طويلة وخضعت لسياقات تحول كبرى، بدءاً من كوردا إلى كاردوخ، ومن ثم كردو، قردو، حتى ارتقت إلى تعبيرات مناطقية جغرافية واسعة، مثل (كورديين)، أو (آقور). وفي مناطق مجاورة لها ترجمت من (كوهستان) إلى إقليم الجبال فألى (أرض الأكراد)، حتى تحولت إلى بلاد الأكراد، وأخيراً إلى كوردستان في القرون الوسطى.

3 - تناولت الأدبيات التاريخية والجغرافية العربية الإسلامية موضوع الكورد كقوم وكوردستان كجغرافيا بشكل واسع، مكرر ومستنسخ. و صنفوهم بحسب ثلاثة مستويات معرفية: الأول، تم إدراج الكورد ضمن فرقة من الفرس، على أنهم من مكونات إيران، بل تم إدراجهم ضمن الطبقات الحاكمة عبر التاريخ في الإمبراطوريات الإيرانية المتعاقبة، المسعودي وابن الوردي كمثالين. والثاني، عدُّوا الكورد نسلًا من العرب، وهم كثر كالطبري وابن الأثير، حتى جاء تصنيف الكورد ضمن الأصول العربية تعبيراً عن قرب الكورد من العرب وترجمة لحسن العلاقات الاجتماعية. أما الاتجاه الثالث الذي اتصف بمنهجية علمية، ودقة معرفية، ويمثله ابن خلدون وابن فضل الله العمري القرشي الذي اعتبر الكورد أمة مستقلة بذاتها، وهي أمة قريبة من العرب لدرجة أن صنفهم جغرافياً وربما إثنيًا كحد فاصل و جدار حاجز بين العرب والعجم.

4 - كان المقاتلون الأتراك بمختلف أصنافهم مجموعات من المحاربين غير المستقرين وغير المنتجين وغير الممتهنين لأي صنعة سوى مهنة القتال والاستيلاء على السلطة، والسيطرة على المجتمعات المحلية عبر منظومة الحكم العباسي الديني الاعتباري الضعيف، التي فتحت لهم أبواب الحكم على مصراعية.

5 - القوة المحركة لتاريخ منطقة كردستان ومحيطها كانت تنبثق عن شكل الصراع على السلطة ومغانمها.

6 - لم يكن الحكم العربي الإسلامي، وما انبثق عنه من تفرعات في أغلب مراحلها شعبياً، او مطابقاً لمصالح ورغبات غالبية أفراد المجتمعات، لذلك تزعزع هذا الحكم نتيجة لعدم تحقيقه مصالح المجتمعات الأصلية.

7 - كان للمدن الكوردية أهمية سياسية كبرى في التاريخ، وكذلك كانت لها فعالية اقتصادية وإدارية، وهي كثيرة العدد، نذكر أهمية دور بعضها بدءاً بالعصر الإسلامي: حلوان Halawan ، شهروز، جزيرة ابن عمر، آمد (دياربكر)، بدليس، والسليمانية في العهود المتأخرة.

8 - في مرحلة بدايات الإسلام كانت حلوان مهمة، ثم انتقل دورها إلى بغداد تدريجياً، إذ كانت مدينة حلوان بمثابة عاصمة ثانية للإمبراطورية الساسانية ووريثة لعاصمة الميديين آكبأتان. أما المدينة الثانية آمد Amed (دياربكر) فقد ازدادت أهميتها في مطلع الألف الثاني الميلادي، وتصادد دورها حتى تحولت إلى ما يشبه العاصمة الثانية في الإمبراطورية العثمانية. وقد ورثت هذا الدور والمجد من الدولة المروانية وعاصمتها فارقين (سليفان)، التي تقع شمالها. وترسخ نفوذ آمد لدرجة أن تجاوز اسمها العربي حدود المدينة لتعبر عن أكبر ولاية في السلطنة العثمانية، ثم تحول الاسم إلى (دياربك) ليدل على إقليم واسع وصلت حدوده الجنوبية إلى تخوم بغداد، ومن ثم طغى دورها وتنامى على حساب ثلاث من أهم مدن المشرق (بغداد، الموصل، حلب) لفترة طويلة.

9 - فقه الجوار وتقاليدہ الاجتماعية سهلت استمرارية التحالف والتعاون بين العرب والكوورد من جيل إلى آخر، وذلك بهدف أداء وتنفيذ مهام سياسية واجتماعية ودينية إسلامية.

10 - تم توارث استخدام مصطلح كوردستان الجغرافي علمياً وسياسياً من جيل إلى آخر، ولم تعتمد منهج التعليم العثمانية مصادفة، وإنما توارثته في سياق نقل المعارف الإسلامية، وترجمت في إيالة كوردستان ككيان جغرافي قائم، وتم اعتماده سياسياً وإدارياً وقسم إلى ثماني ولايات وسنجد مستقل، وذلك كاستحقاق سياسي، وكضرورة اجتماعية وحق متوارث للمجتمعات الكوردية ضمن الإمارات والحكومات الكوردية المستقلة السابقة لوجود السلطنة العثمانية نفسها.

11 - الفيض السكاني الكوردي نتج على الأرجح من تحالف وتجميع عدد كبير من القبائل والإثنيات والأمم خلال قيام واستمرار وتوسع مملكة ميديا، وما انبثق عنها من إمبراطوريات إيرانية، وحكومات محلية.

12 - الأمة الكوردية تصنف ضمن الأمم الراسخة التي لها جذر عميق يتجاوز آلاف السنين، كما أن عدد سكانها وأعداد المنضوين تحت راية هذه الأمة لغوياً وثقافياً كبيرة جداً، لدرجة أنهم كانوا منتشرين ضمن جغرافيا تاريخية واسعة، حتى باتت الأمة الكوردية عابرة لحدود الدول التي ظهرت في مراحل تاريخية متأخرة عن وجود هذه الأمة الراسخ. ويبدو من الصعب تجميع هذه الأمة داخل دولة واحدة، ما لم تتوفر ظروف استثنائية وعوامل مساعدة وجوافز استثنائية داخلية وخارجية.

13 - الفكر القومي الكوردي شديد التسامح، وقليل العدوانية، لجذره ومنشئه الديني الصوفي، ولارتباطه الوثيق بمفهوم العدالة، على خلاف الفكر القومي الأوربي المرتبط والمنبثق عن النشاط التجاري - الصناعي، وما يتطلبه من التوسع والحروب.

14 - اجتمعت عدة عوامل رئيسة وضاعطة على النخب العربية لتفقد السلطة والأرض في أواسط القرن الثالث عشر الميلادي، أولها تغلغل الجماعات الآسيوية داخل نظام الحكم العباسي وإزاحة العرب. وثانيها انفتاح بوابات آسيا بمخزونها البشري الهائل، وتدفعهم نحو مركز الخلافة العباسية في العراق. وثالثها تزايد قوة الروم البيزنطيين وحلفائهم الأرمن وتقدمهم للسيطرة على المدن والمناطق التي كانت تخضع للحكام العرب في شرق البحر المتوسط والجزيرة الفراتية، منذ الفتوحات الإسلامية الأولى.

15 - الجزيرة الفراتية مصطلح جغرافي، وقلما تم ربطه بهوية إثنية أو أقوامية، ولم يتم تصنيفها قط من منظور الهويات المعاصرة، وتم الإجماع على أنها تقع خارج بلاد العرب، بحسب المؤرخين والبلدانيين الأوائل، من اليونان والرومان، إلى العرب، فالعثمانيين. إذ عد الجميع نهر الفرات حدوداً لبلاد العرب الشمالية. خاصة عند الإصطخري والبلخي وابن حوقل واليعقوبي وأبي الفداء. وما تواجد قبائل من تغلب ومضر وربيعة فيها قبل الإسلام إلا حالة نزوح سكاني طبيعية، كما في سائر المناطق المتجاورة جغرافياً، بتأكيد وتفسير مبكر من ابن حوقل.

16 - اتسمت التقسيمات الإدارية والجغرافية للجزيرة الفراتية في السرديات التاريخية العربية (ديار مضر، وديار بكر وربيعة) بمحتوى ومضمون مجازيين، لأنها كانت ديارات افتراضية - معرفية، لَمَا كانت تحتوي من آلاف القرى والبلدات غير العربية، وهو بالتالي تصنيف مكتبي - معرفي في الجوهر.

17 - انتهى دور العرب الريادي في مسار تاريخ وأحداث منطقة الشرق الأوسط، بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد، وهزيمة العرب من مناطق المواجهة، تبعها انسحاب القبائل العربية الكبيرة إلى البوادي في أطراف وقلب الجزيرة العربية. أما الحضر المقربين من الأيوبيين فقد كانوا قلة. ويمكن الافتراض بأن تركيبة الحضر في مدن بلاد الشام

عهدئذ كانت تتشكل من جماعات غير متجانسة تتبع حاكم المدينة، وتراعي توجهات إدارتها التي لم تعد عربية إلا في حالات استثنائية.

18 - انفرد الحلف المغولي - المسيحي الصليبي بالأيوبيين، حتى ظلوا وحيدين في مواجهة هذا الحلف الغازي القوي، وانهزموا في العديد من المناطق، وهذا قد يفسر الانتقال السريع للحكم من الملوك الأيوبيين إلى ممالكهم. واستكملت هزيمة العرب التاريخية مع هزيمة الأيوبيين وانتصار الحلف الديني الاجتماعي المغولي - المسيحي القوي في بلاد الشام والعراق والجزيرة الفراتية.

19 - شكلت الحكومات والإمارات الكوردية اجتماعاً منظماً بشرياً وسياسياً للكورد ضمن دويلات وإمارت كبيرة نسبياً، نقلت نوعية نحو الإدارة والحكومة عهدئذ، فلم تكن الإمارات الكوردية مجرد تشكيلية عسكرية - قبلية طبقاً للانطباع السائد في الأدبيات السياسية - التاريخية الرائجة، وإنما كانت تلك الإمارات وحدة سياسية اجتماعية واقتصادية قائمة بذاتها، متجاوزة لحدود القبيلة، ومنضبطة ضمن شبكة واسعة من النشاطات التجارية والزراعية والرعية والحرفية والثقافية المتنوعة التي وفرت الاكتفاء الذاتي، ودعمت بنيان الاستقلالية تحت زعامة الأمير. شكلت الإمارات الكوردستانية حكومات متقدمة في سياقاتها الزمنية، وقلما توافرات ما يوازيها في العوالم التقليدية عصرئذ، حيث حققت إنجازات وقفزات على كافة الصعد، بما فيها العلمية التقنية والعمرانية، وخاصة الإمارة - الدولة الدوستكية المروانية (973 - 1084) م.

20 - حكم الكورد بشكل متكرر إيران منذ فجر التاريخ، بل كانوا غالباً الطبقة الحاكمة لكل الإمبراطورية الإيرانية، كما حكم الكورد مناطق عربية واسعة بما فيها اليمن التي استمرت كمملكة أيوبية لسنوات عديدة، لكن بعد تأسيس الترك لإماراتهم غرب الأناضول وتمددهم نحو كوردستان لم يسمحوا للكورد بأن يحكموهم، بل إن السلطة العثمانية بصفتها سلطة دينية (خلافة) لم تسمح للكورد وغيرهم

من الشعوب الإسلامية بحكمهم مطلقاً، ما يستنتج بأن الطبقة التركية الحاكمة ظلت منعزلة داخل إطار سلطة غازية - عسكرية منغلقة على ذاتها.

21 - ترسخت صيغة الاستقلال شبه التام التي تمتعت بها الإمارات والسناجق الكوردية منذ مرحلة حكم المماليك أواخر القرن الثالث عشر، واستمرت في صيغ إدارية وقانونية ومالية منذ أوائل العهد العثماني، لدرجة أن صفت أغلب الإمارات السلالية الكوردية بالحكومات الكوردية حيث وردت في المصادر العثمانية باسم (حكومت)، أو حكومة الكورد (كورد حكومتي)، كما يشار إليها في دفاتر التعيينات العثمانية باسم (إيالت)... ولم تكن هذه السناجق مشمولة بعمليات المسح (تحرير) الأراضي التي تجريها الدولة العثمانية للأراضي والممتلكات والسكان، ولم تُجَبَ فيها الضرائب لصالح السلطنة العثمانية، وكانت توصف بأنها (مفروزة القلم ومقطوعة القدم)، أي أنها خارج نطاق عمليات المسح، ولا تطأ أقدام الموظفين العثمانيين أراضيها.

22 - اتسمت العلاقات بين بوتان والموصل بطابع صراعي، لدرجة يمكن الافتراض أن الصراع على ولاية الموصل بات جذر مشكلة إمارة بوتان، ومن أبرز محددات مسار تاريخها، بل سرع هذا الصراع من قرب نهاية إمارة بوتان نفسها، كما تمدد هذا التأثير لتتفاقم مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الثانية، ولتساهم الموصل من جديد في تقسيم كوردستان العثمانية، ونسف مشروع استقلال كوردستان.

23 - فشل مشروع إبالة كوردستان العثمانية أواخر القرن التاسع عشر بسبب غياب الدعم الخارجي المساعد، كما لم يتأمن أي دعم إقليمي لمشروع استقلال كوردستان، في أواسط القرن التاسع عشر، بل ساهمت كل من بريطانيا وألمانيا وروسيا في مساعدة السلطنة العثمانية للقضاء على حركات التحرر القومي الكوردية. وأثر ذلك على مستقبل إبالة كوردستان العثمانية الإدارية لذات الأسباب التي تلخصت في أن تلك الدول فضلت في تلك المرحلة البقاء على الرجل

المريض سليماً وواقفاً على قدميه. فقد كانت الدول الكولونiale وروسيا القيصرية تفضل أن تستمر السلطنة العثمانية هكذا بجسدها المترهل لحين الانقراض عليها وتقسيمها، وهذا ما حدث. ولم تكن نظرة وتعامل تلك الدول مع الكورد تختلف كثيراً عن إستراتيجية تعاملهم مع الأتراك العثمانيين عهدئذ.

24 - ارتقت المجتمعات العربية المهاجرة والقديمة من حالة السكون السياسي إلى الفعالية السياسية العربية الجديدة التي أسست للعصر العربي الحديث، وساهمت بشكل مباشر في ولادة كل من دولتي سوريا والعراق. وكذلك ساهمت بشكل غير مباشر في إلغاء استقلال كوردستان عن طريق نسف الكثير من ركائزها الجغرافية والديمغرافية، وتأمين بديلها الإقليمي الوظيفي للغرب الكولونيالي.

25 - الواقع السياسي والتركيبة الديمغرافية في نهاية العهد العثماني لم يكونا يسمحان بتحويل سوريا والعراق مباشرة إلى دولتين عربيتين، مما سبب للبريطانيين، وهم أصحاب مشروع تحويلهما إلى دولتين عربيتين، إحراجاً، ونتج عن ذلك اضطرابات وتضارب في المصالح بين القوى الكولونiale نفسها، فضلاً عن المطالب المثالية للنخب القومية العربية، والتي عززت نتيجة لذلك طموح عائلة الشريف حسين لإنشاء إمبراطورية عربية على أنقاض الإمبراطورية العثمانية.

26 - كانت المجتمعات الكوردية هي الخاسر الأول من تفكك السلطنة العثمانية، إذ نتج عن تفكك الدولة العثمانية عشرات الدول، لكن لم يحصل الكورد فقط من بين مجموع الشعوب (العثمانية) على حق تقرير مصيرهم السياسي.

27 - نتج عن إلغاء السلطنة العثمانية وخسارتها في الحرب العالمية الأولى عملية تقسيم وتفكيك لإيالة كوردستان العثمانية الكبرى وتوزعت على ثلاث دول هي العراق وسوريا، وظل القسم الأكبر داخل جمهورية تركيا، حيث حصل الأتراك بوصفهم ورثة العثمانيين على حقوقهم كاملة، بل ضمت إلى جمهوريتهم (تركيا) أراض

واسعة. وتمت عملية تبادل سكاني كبرى مع دول البلقان واليونان، تم بموجبها تعويم العنصر التركي ديمغرافياً وتزويدهم بسيل من السكان من أغلب مناطق الدولة العثمانية السابقة.

28 - كان من الصعب على الجمهورية التركية الوليدة، الضعيفة ديمغرافياً من ابتلاع كامل إيالة كردستان العثمانية، لذلك شكلت عملية تقسيمها صيغة تفاهم ضمني مع بريطانيا وفرنسا، لكي تتمكن كل واحدة منهما ضبط سكان قسم من إيالة كردستان، وابتلاعهم سياسياً، وحرمانهم من الحقوق السيادية على أرضهم.

29 - تبخرت الوعود الإنكليزية للكورد في الاستقلال، بعد جملة من الاتفاقيات والتفاهات الدولية والإقليمية، وخاصة بعد تأمين حق ضم ولاية الموصل إلى دولة العراق لصالح الإنكليز، وتقاسم نفطها مع الفرنسيين، حتى دفنت فكرة استقلال كردستان تماماً، وظل الفرنسيون والبريطانيون يديرون الأزمّة من زاوية الحقوق الثقافية للكورد في ولاية الموصل، واستخدام الورقة الكوردية ضد الأتراك بقيادة أتاتورك عند اللزوم. لكن فرنسا ندمت لتفويتها فرصة استقلال كردستان لاحقاً.

30 - أول قرار اتخذته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى هو تفكيك السلطنة العثمانية وتوزيع أراضيها على الدول المنتصرة. ثاني قرار هو إنشاء دولة يهودية في فلسطين (بشكل علني). ثالث قرار هو إلغاء فكرة إنشاء دولة كردستان وتوزيع أراضي كردستان العثمانية بين أربع دول. رابع قرار هو إرضاء العرب بإنشاء دولة ذات صبغة عربية لهم في العراق وأخرى في سوريا. وكانت القرارات الأربعة مترابطة ومتشابكة، وتطلب زمن اتخاذها عقداً من الزمن (1914 - 1924)

31 - شكل ترسيم الحدود بين سوريا وتركيا طوالي 20 سنة، خلال أعوام (1920-1939) إحدى الجرائم الكولونيالية ضد الإنسانية، حيث مهدت الأرضية لفتح فصل جديد من الصراع السياسي في شمالي

سوريا، وجنوب غرب كوردستان على الهوية، وعلى حق تقرير المصير السياسي للمجتمعات التي نكبت بالتقسيم وبالحكومات الكولونيالية التي حكمتها.

32 - حطمت السياسات الكولونيالية معظم المجتمعات الأصلية في قارات آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وعلى نفس النهج مزقت السياسات البريطانية - الفرنسية - الجمهورية التركية منطقة الهلال الخصيب وكوردستان، وطويت صفحة أربعة آلاف سنة على الأقل من التراكم والتفاعل الحضاري فيها، كما وزعت وشنت مجتمعاتها على مناطق ودول، بحسب خطوط سياسية، وإدارية ممددة بالمسطرة على الورق، ولم يكن لهذه الخطوط أي علاقة بتضاريس الواقع، ولا بطموحات وآراء مجتمعاتها.

33 - لم تكن سوريا بالمفهوم العام يوماً أرضاً خالية من البشر، ولا فجوة حضارية ليتم ملء فراغها السكاني لاحقاً، ولم يتبخر سكانها في أي عهد من العهود، ولم يتفرق أبناؤها بحسب كل المعطيات التاريخية، وإنما جسد المجتمع على أرض سوريا أقصى درجات التنوع والتلاقي الثقافي. وشكلت سياسات التعريب حالة سياسية قسرية فرضتها الثقافة والممارسة الكولونيالية، ومتطلبات محاربة العثمانيين.

34 - استفحلت المسألة الكوردية بعد الحرب العالمية الثانية، وجلاء القوات الفرنسية عن سوريا، وإثر سقوط جمهورية مهباد في كوردستان الإيرانية، حتى باتت المجتمعات الكوردية فريسة للحكومات المحلية الأربع في أنقرة وبغداد وطهران ودمشق، ثم خضعت كوردستان المجزأة في مرحلة الحرب الباردة لحملة إبادة ثقافية وسياسية واجتماعية خطيرة تظهت بجرائم الإبادة الجماعية والحروب وتجريف المجتمعات الريفية، في ظل صمت قطبي الصراع العالمي عهدئذ.

35 - مارست كل من أمريكا وبريطانيا سياسة متشددة ضد الطموحات

الكوردية في التحرر أواسط القرن العشرين، وعملت على الترويج لوجود خطة دعم روسي سوفياتي للحركة التحررية الكوردستانية، وشجعت الأوساط الحاكمة في كل من أنقرة وطهران، دمشق وبغداد للتعاون في محاربة الحركة الكوردية، أثمرت عن تأسيس لطف بغداد. وكانت الحملة مركزة وملزمة لدرجة أن انخرطت فيها حتى الشخصيات الكوردية الحاكمة في هذه العواصم ضد الطموحات السياسية الكوردية، مما كان له عميق الأثر على مستقبل المجتمعات الكوردية، وشجعت على استمرار سياسات التنكيل ضده، ومهدت لحملات الإبادة والمجازر التي ارتكبت ضده في أواخر القرن العشرين. 36 - عبر الدور المميز والفعال للنخب السياسية والعسكرية الكوردية في سورية في النصف الأول من القرن العشرين عن وجودهم الاجتماعي والبشري الواسع، وشكل في الوقت نفسه ترجمة عملية لفعالية نخبهم الاجتماعية والاقتصادية، ولم يكن هذا الدور منسجماً مع حالة أقلية صغيرة مهاجرة، كما تم توصيف الوجود الكوردي في سوريا، وروج له طويلاً في الإعلام الأيديولوجي - القومي العربي والحزبي السائد في سوريا.

37 - يودي المنشهد السياسي في سوريا طوال تاريخها منذ أواسط القرن العشرين، بأن معظم معضلات سوريا السياسية قد تفرعت عن فرض هوية قومية واحدة، وتجاوز الخصوصيات المحلية بقرارات وسياسات قسرية، خاصة تبني النظام المركزي، وإلغاء صيغتها الاتحادية الفدرالية الأولى.

ما يشبه الخاتمة

لقد اجتهدت وحاولت في هذا البحث أن أبين جانباً رئيساً وخطيراً من قصة التحول الكبير في مصير كردستان الخاضعة للسلطة العثمانية ومن ضمنها مجتمعات الجزيرة الفراتية، عبر رسم الإطار العام للتاريخ السياسي لهذه المجتمعات، وخاصة خلال فترة زمنية تقارب ألف سنة في خطوطها العامة، والتطرق لأحداث المئة سنة الأخيرة، من أواسط القرن التاسع عشر حتى أواسط القرن العشرين، بشيء من التفصيل، كونه كان قرن التحول الكبير، ومئة سنة عصفت بمجتمعات كردستان العثمانية عموماً، ومجتمع الفلاحين والقرويين في سهول الجزيرة الفراتية على وجه الخصوص. لقد كان للكشفت عن جوانب منسية وأخرى مغيبة من هذا التاريخ، قيمة معرفية وأخلاقية، قبل أي هدف أو سبب آخر. فالاجتهاد في إظهار أهم الأحداث التاريخية التي حطمت هذه المجتمعات، ومزقت نسيجها الاجتماعي والعمراني، حتى أخلت بتوازنات القوى، وأعدت صياغة المنطقة سياسياً من جديد، هي سرديّة معرفية، وأمانة علمية قبل أن تكون موقفاً سياسياً.

لقد سببت هذه الانعطافة الحادة، وهذا التحول الكبير إبان الحرب العالمية الأولى حرمان عدد من الشعوب والإثنيات من أبسط حقوقها في تقرير المصير السياسي والتمتع بحياة حرة كريمة، وسلبت حقوقهم الثقافية والدينية. كما تم تفتيت وتحطيم كيان هذه المجتمعات وتجريفها، ودفعها لمغادرة جغرافيتها وموطن أجدادها لأسباب قومية شوفينية وسياسية، وخاصة ما تعرض له

المجتمع الكوردي والمجتمعات المسيحية التي كانت تعيش بجوار الكورد.

وأخيراً أتلّمس العذر إن لم أتمكن من إعطاء الموضوع كامل حقه في التوسيع والتحليل والتوثيق، فذلك يعود إلى ضعف الإمكانيات، وضخامة وثقل موضوع البحث الذي يتجاوز قدرة شخص واحد. لقد سعيت للكشف عن عدد من الحقائق والمعارف التاريخية ذات الصلة بماضي مجتمعاتنا، وجانبها الإنساني بشكل خاص، وتركت مساحة واسعة لمخيلة القارئ.

أمل أن يشكل هذا البحث مدمكاً في صرح المعرفة التاريخية، ويشجع على مزيد من الأبحاث الموثقة، خاصة بعد أن يتم الكشف مستقبلاً عن عدد أكبر من الوثائق والنصوص التي ستعالج تفاصيل هذا التحول الكبير من زوايا أخرى، كالعمران والتعليم، الاقتصاد وأنماط الإنتاج الزراعي والرعي، كذلك الصناعات والحرف. لا تزال العديد من التفاصيل والقصص حول عملية تشكل البلدات والمدن، واستحداث قرى وبلدات جديدة تحت تأثير سياسات التوطين والهندسة الديمغرافية والترحيل التي واكبت ونتاجت عن رسم الحدود الجديدة للدول والكيانات المستحدثة مغيبة. حتى تتضح اللوحة التاريخية نحتاج إلى مزيد من الدراسات والوثائق التي ستساهم في الكشف أكثر عن مشهد التغيير القسري الناتج عن السياسات الكولونيلية الغربية، وتلك التي استظلت بها، وشكلت امتداداً لها، من ممارسات استبدادية لحكومات المنطقة التي ورثت الحكم الكولونيالي ورسخت نتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية. تتطلب الحاجة المعرفية على استمرار البحث لإضفاء مزيد من الوضوح على أبعاد وجذور الكارثة التي أصابت الشعوب الراقصة المسالمة في منطقة عصفت بها موجات التغيير، وجرفت مجتمعاتها سيول الحروب وعواصف الأيديولوجيات الدينية والقومية المتطرفة، وتناطحت على أرضها الأقوام والقبائل الغازية.

الملحق

أولاً: الخرائط

1 - أول خارطة تبين اسم (كردستان) في العهود الإسلامية، منسوبة إلى المؤرخ والجغرافي محمود بن الحسين بن محمد الكاشغري (1029 - 1101)م



2 - الخارطة المنسوبة لابن الوردى من القرن الثالث عشر (1292 - 1349)م، وهو أول مؤرخ عربي يثبت اسم (كردستان) في تصانيفه الجغرافية.



3 - صورة إقليم قهستان (كوهستان) للأصطخري، الذي ترجم إلى إقليم الجبال في الجغرافيا العربية الإسلامية، وعاصمتها همدان (إكبتان القديمة عاصمة مملكة ميديا)



4 - صورة بلاد الجزيرة لابن حوقل، تبين ديار العرب في غرب الفرات، وديار بني شيبان في شرق دجلة. مستقلة من كتابه صورة الأرض.



5 - صورة الأرض والبحر لابن حوقل وعليها ديار العرب غرب نهر الفرات، خوزستان وكويستان شرق نهر دجلة. مسئلة من كتابه صورة الأرض، وتظهر ديار العرب بعيدة أكثر فهي تجاور العراق في الجنوب الغربي، على مسافة بعيدة نسبياً عن نهر الفرات.



6. حدود بلاد العرب بحسب عدد من الخرائط الأوربية المستنبطة من الجغرافيا اليونانية - الرومانية. ومن مشاهدات الرحالة في المراحل المتأخرة. أ- خارطة بلاد العرب اليونانية - الرومانية من القرن الثاني الميلادي. وهي أحد أقدم الخرائط الجغرافية (اليونانية - الرومانية) لرائد الجغرافيا الحديثة كلوديوس بطليموس (170-100)م. تبين هذه الخارطة أن بلاد العرب تقع إلى الجنوب بعيداً عن نهر الفرات. وقد استنسخ عنها جيرارد مركاتور لرسم خارطة شبه الجزيرة العربية. حيث طبعها مركاتور وأصدرها سنة 1578م ضمن نسخة ديسبورغ لجغرافية بطليموس.



This is Gerard Mercator Map of Arabia peninsula. Based on the second century mapping of Claudius Ptolemy (c. 100 -170) > the progenitor of modern geography. Mercator executed this map for his 1578 Duisberg edition of ptolemy's Geographia, intended to be the definitive edition of the foundational work

عن: https://www.geographicus.com/P/AntiqueMap/Arabia-mercatorptolemy-1584?goal=0_27733925c2-bca7a1ccb4-95445796&mc_cid=bca7a1ccb4&mc_eid=26f0e39d98

تاريخ الزيارة 26 - 5 - 2023

ب - خارطة من سنة 1654م تبين حدود بلاد العرب جنوب نهر الفرات وجنوب إقليم دياربك الذي كان في أقصى مساحته إبان القرن السابع عشر الميلادي.



This map of "the three Arabias" by French royal geographer Nicolas Sanson d'Abbeville is one of the few 17th-century

ج- خارطة تبين تضخم إقليم الجزيرة تحت اسم دياربك في القرن السابع عشر طبعت في أمستردام سنة 1666م



It was published in Amsterdam in about 1666

7 . حدود كوردستان بحسب خارطة أوربية في القرن الثامن عشر

يتضح في هذه الخارطة أن كوردستان مقسمة إلى جزأين، الأول كوردستان الإيرانية، والثاني كوردستان العثمانية التي كانت تضم كل إقليم كوردستان العراق المعاصر، كما كانت تضم، ولايات: بدليس، وان، هكاري، بهدينان، والقسم الشرقي لإمارة بوتان شرق نهر دجلة. كانت حدود كوردستان العثمانية بحسب هذه الخارطة تبدأ جنوباً من جبل حميرين، وتصل شمالاً إلى شمال بحيرة وان وإلى جنوب حدود أرمينا الحالية. (اللون الزهري على الخارطة)

تقسيمات إقليم الجزيرة اعتمدت على الجغرافيا العربية (ديار مضر، ربيعة وبكر)، عكس باقي الخرائط الأوربية التي طبعت قبلها في القرنين السادس عشر والسابع عشر الذين اعتبروا إقليم الجزيرة موحداً تحت اسم ديار بكر (حرفت غالباً إلى دياربكر). حدد سوريا بمنطقة غرب الفرات، وبلاد العرب جنوبه. من الملاحظ أن واضع هذه الخارطة قد التزم بالمعلومات الواردة في تصانيف الجغرافيا العربية بصفة عامة، لكنه وسع إقليم الجزيرة شمالاً. هنالك خطأ في زلق جبل سنجان غرباً، وجعل نهر هرماس يمر من شرقه. ويبدو أن واضعي الخارطة قد دمجوا بين جبل كزوان (عبد العزيز) وجبل سنجان. ترد دير الزور باسم (الدير Alder هنالك قلعة في غرب الخابور باسم قلعة الخابور في جبل كزوان قد تكون قلعة سكرة نفسها؟ أو قلعة اندثرت.

يبدو أن هذه الخارطة لم تعتمد التقسيمات العثمانية الإدارية، ولم تأخذ حدود إمارات كوردستان المستقلة في الاعتبار، وإنما اعتمدت كوردستان كجزأين إيراني وعثماني، لذلك تبدو خارطة مكتيبة وناقلة لمعلومات الخرائط التي سبقتها.



حدود كوردستان وحدود البلاد العربية طبعة سنة 1794م - عن:

D'ANVILLE, Jean Baptiste Bourguignon

A new map of Turkey in Asia by Monsr. d'Anville First Geographer to the most Christian King with several additions - London Laurie & Whittle 1794

8 - خارطة تبين توسع الإمبراطورية العثمانية (1481 - 1683)م، وضمها لكوردستان والبلاد العربية على مرحلتين. المرحلة الأولى ضمت كوردستان باللون الأخضر حتى سنة 1520م، والثانية ضمت شھرزور وأجزاء واسعة من كوردستان وجنوبي العراق بين سنوات (1520 - 1566)م باللون الوردی.



خارطة تبين توسع الإمبراطورية العثمانية (1481-1683)

9 - خارطة عثمانية عسكرية تبين سنة 1871 أن العراق العربي يقع غرب نهر الفرات، وأن البلاد العربية تقع غرب العراق في البادية. رسم ووضع هذه الخارطة يوزباشي حسني أفندي من طوبخانه أميري في الجيش العثماني. أبعادها 100 × 98 سم، طبعت في إستانبول سنة 1871، وعرضت للبيع على النت على الرابط أدناه، بملغ قدره خمس وثمانون ألف دولار (\$85000).

<https://www.geographicus.com/Rare Antique Maps>.

على الرابط:

[https://www.geographicus.com/P/AntiqueMap/Arabia-husniefendi-](https://www.geographicus.com/P/AntiqueMap/Arabia-husniefendi-1871?goal=0_27733925c2-12792ca912-95445796&mc_)

1871?goal=0_27733925c2-12792ca912-95445796&mc_

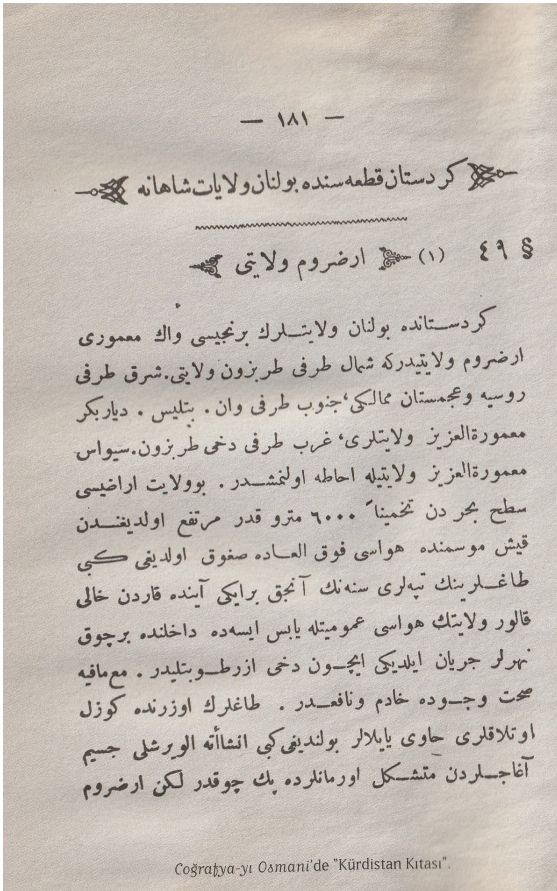
cid=12792ca912&mc_eid=26f0e39d98

تاريخ الزيارة - 21/7/2023



ثانياً: الوثائق والصور

1 - صفحة من كتاب الجغرافيا العثمانية التعليمي تفصل في وصف أراضي كوردستان. تبدأ من ولاية أرضروم



2 - وثيقة عثمانية باللغة العربية تبين رفض قبيلة طي مجيء وتقديم قبيلة شمر نحو منطقة الموصل في القرن التاسع عشر.

امتنعوا

المعروفين بسماستوخا المرفوع من لوبين ساحت عسفت امتوننا ورج القوم
 وادما واه العالم
 وادما لده ساج اجلا له وامس اجبا لده
 وادما امين النبي امتت ياربت العالميت ستم القواعي لع عن سر العريضة همد
 اتم با امتنعه بتم كرتنا مستغونين باستغاء لوبين حضرت دور العلية ادمها
 س ابرته و ستم الى حجكم السام اذ ستر الاشقي كرتوا سفارات سلك الوردية
 والفقر والمساكين و كلهم يغيرون بسايتكم نزلهم ونكسهم افسا للكل
 سبلنا و سنا على سشفه المرسل وقابلناهم و خلبصنا السلقين و انترونا
 على راشقبا المهن ومن المنسدين و اولاد ستره عير و علنا و نكا وشومنا
 وكسرتهم بسايتكم ورتوها ربهن من برت و عسا و شانه ستره هم عير
 علنا و صبر بسايتكم سترهم و عتقناهم السط و سطلنا و راهم و جينا
 و اذنا من المرفوع من معترا اباقر و اهلنا هم من مكانهم انزس كانو
 ناسين فيه و قلوبهم و اهلهم على و يرت الجزيرة البر و هجرنا بسايتكم
 و سعودكم و حشش طوتيتكم على اذمكم وها حصن خنا في كل الاوقات على نفقة
 اسفرو و لساكنين و ان شاء الله ستم بسايتكم ما يتصور التحصير و كل وقتنا
 و حين لا استمر احسن النظر و اكرم سطلكم
 بانز

حسين
 ابي
 سكة

3 - غلاف الجمعية الخيرية لمعاونة فقراء الأكراد بالجزيرة سنة 1932. وصورة لصفحة من برنامجها باللغة الكوردية.

پنالی بزداڻی بالک ئی دلوقان ومهربان
 ژ ملتی گرده

گردنو

ام، ملتی کرد، ز هر کسی بپتر سوچه داری آریکادی بی
 عقیق، ز مره اوچند زاین، و هنر و هنروری زی دای، ز لودا کو
 ام ژ بی خویشی و بربری بی کته کتا کورتالا زانی و پلنگادی بی ده
 زبوناکو ام پلکان بین سرخوه و زانی حالی بفلتن دای ام
 دسکیرین هف بی، خود بدن بر بارین هف و بکدل و بکدنک
 فرارا خود بدن، او فرارا کو محیمان ژ زانی، ژ پلنگادی،
 ژ زبوا دی و ژ دیلی بی دی حلاص بکه.

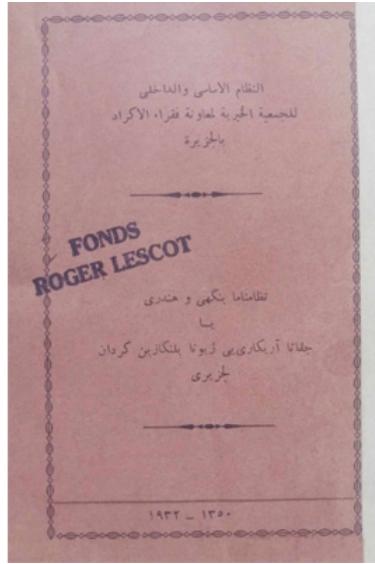
دانیین فی جفاقی هیلیمان گو هون بقای بیانرا بچن ژ
 باوان بکن، پنت بدن وان و بختین، داگو اف کادی هانی ئی
 قنج و رهاکار بچه سری.

توتک بینه، حکه هون هوئی بمره بختین ملتی مه نو بزو
 زنی حالی حلاص دبه و روز بروز بر یقه بر یفتی و آفاهی بی
 فه دچه.

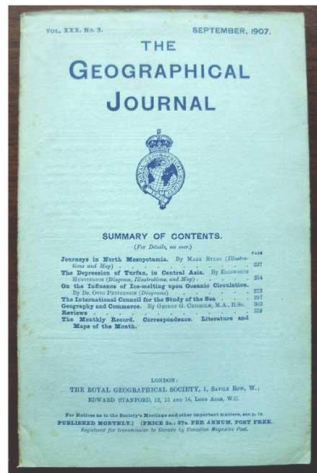
مادام حشا ایرو ژ نالک مه او دوشدین جابیر درکنته گو
 بدریگی هزار زیران بدن و ژبونا ملتی خود د بستانان و بینانین
 خیری چیکن، دای ام خود بخوه بختین و پیک دو قروین خود
 وان هزار زبران بدن هف.

اف قروین ها قمره، ز ولایتین مرادی یا خواندن و زاین
 و یا خوشی بی دی فکن، اف پک دو قروین کو هون ژ جفاقا

= ۱۳ =



4 - غلاف المجلة الجغرافية البريطانية، المجلد 30 العدد 4 أكتوبر سنة 1907 والذي نشر فيها مارك سايكس أبحاثه ومشاهداته في الجزيرة الفراتية.

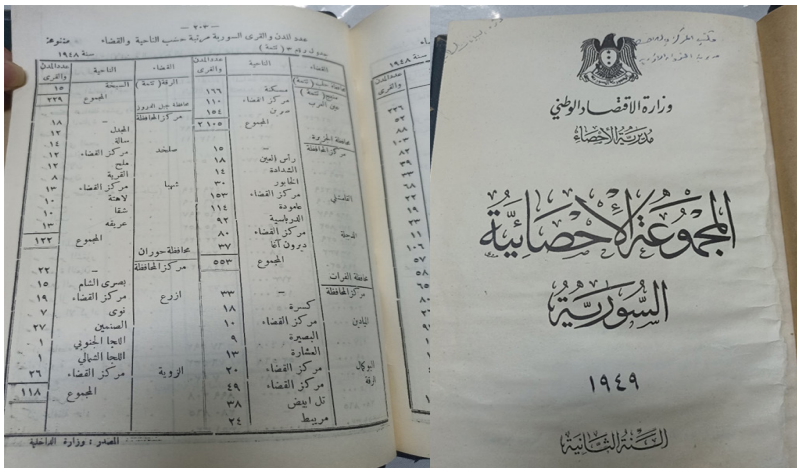


the mountains north of Urfa. We have also to count upon reinforcements from Deir Zor. Fifteen years ago Deir Zor was a small transit town, probably little more than a village; it has now, roughly, 25,000 inhabitants, mostly Kurds: of these, at least 6000 would be available for agricultural purposes. Another point I should like to make is that there are about 14,000 of the Milli and Kikieh Kurds on the slopes of the Karaja Dag, who have every intention of settling along the banks of the Jag Jag and upper reaches of the Khabur whenever the railway comes. On this point I had the following state- ment from the chief Agha of the Kikieh Kurds-he was at the time encamped on the banks of the Jag Jag: "Formerly we Kikieh lived here in villages in winter and tents in summer, but the Shammar destroyed our crops and drove us up to the Karaja Dag, where we live in houses in winter. However, we come here to pasture our flocks in spring, and also to show we have a right over the land. When the railway comes we shall be very rich. I shall bring all my people down here; the Government will be forced to protect them; and we may build, perhaps, five hundred villages." And this is only one tr
vol 30 - No. IV, October 1907

https://ia600708.us.archive.org/view_archive.php?archive=/22/items/crossref-pre-1909-scholarly-works/10.2307%252F1775800.zip&file=10.2307%252F1775906.pdf

Mark Sykes The Geographical Journal, Vol. 30, No. 4 (Oct., 1907), pp. 384-398

5 - صورة غلاف المجموعة الإحصائية السورية لسنة (1949) - الصفحة الثانية تبين عدد القرى في الجزيرة الفراتية



6 - رسالة الدكتور سيف الدين بدرخان إلى الباحث حول نهاية إمارة بوتان، بعد فشل انتفاضة يزدين شير، وأبيه في معركة ديرون في منطقة أليان.

My warm greetings to you

My name is Saifeddin Taher Badrakhan (Bedirxan) or Saif Badrakhan.

I was born in Damascus, Syria in 1946, and also registered in Jordan. My father Taher and my grandfather EzddinSher, the grandson of Prince EzDdinsher had dual citizenships of Syria and Jordan.

I completed up to the 7th grade of my education in Damascus. In 1959, my family moved to Jordan where I received my high school certificate. I earned my Bachelor degree in Economic and Political Science from Arab Beirut University in Lebanon in 1974. I earned my Master Degree of Management from USIU university, San Diego, California, USA. And, I earned my PHD (DWD) degree in Leadership and Human Behavior from USIU University, San Diego, CA, USA.

From 1967 to 1976, I lived in Beirut, Lebanon. I met with Salah Badreddinin 1967 and established the Lebanese Democratic Organization connected to the Democratic Kurdish Left Party in Syria. From 1979 to 1999 I was a Board Member and Refugee Affairs Director of KNC, Kurdish National Congress of North America. From 1999 to 2011, I was the USA Representative for the KNK, Based in Brussels and later was a member of the KNK-Executive Committee. In 2005 I become the representative of PJAk Free life Party of Iranian Kurdistan. Also I represented PYD in meetings with the US State Department.

This IS a short summary about Botan and Prince Ezdinsher.

I am the descendant of both Prince EzDdinsher Boti (Botani), the leader of the 1853-1855 revolution against Turkey, and his son Taher (who was in exiled in Greece, appointed as Motasarif of city of Konitra and later as Motasarif of Northern Jordan. He was married to Raqia the daughter of his uncle Bedirxan Beg. She is the sister of Amin Ali, Bahri Basha, Meqdad Madhet, etc. She is the daughter of the Ezidi Prince and his wife from Bedirxan Beg from the Anqosi Ezidi Tribe. When Taher died, his son Ezddinsher was 7 years old. So his Mother Raqia Bedirxan sent him to Istanbul with his uncles: Bahri Bash Zubier and Amin Ali Bedirxan and they started calling him the grandson of Bedirxan, consequently our family last name changed to Bedirxan instead

of Boti or Bohtani. The line of the principality of Bohtan Princes are from Azizan clan. They are the descendent of Mir Aziz, son of Mir Suliman Mir of Bohtan, 850 years ago.

Mir Botan Mohamed Khan passed away in 1791, (without children).

Tribes of Botan in 1791 elected Prince Ezddinsher as the Prince of Botan. The Ottman Empire tried to get rid of Prince Ezddinsher, Instead they supported his cousins Saad, Qasim and Kojer to replace Prince Ezddinsher. With the support of the Ottman Empire, his cousins went to Baghdad and Mosul asking for help against Prince Ezddinsher. The governor of Bahgdad sent a large army with them, joined by the al Mosul army. Near Cezira Botan, Prince Ezddinsher attacked them and defeated them in a big battle. They failed and Prince Ezddinsher defeated them all.

Unfortunately, after few years, in the year 1799, the Ottman government forced Prince Ezdinsher to withdraw from Jazira, Botan to Fenik. In 1799 they appointed his cousin, Saad as Prince of Botan but he passed away in 1801. Then his cousin, Qasim become Prince of Botan and he passed away in 1803. It is believed that Prince Ezddinsher passed away in 1800 or 1801. From 1803 to 1818, the Ottman Empire appoint Kojer as Prince of Botan and later they appointed Raza. During the time of Kojer and Riza who both fully cooperated with the Ottman Empire, Botan was destroyed, losing it's influence and control over Kurdistan. In 1828 tribes of Botan elected Mir Saifeddin (son of Prince Ezdinsher) as Mir of Botan, he cooperated with Mir Soran Bash Kor and managed to keep Botan out of the Turkish control from 1828 to 1846. In 1847, Ezdinsher, the son of Mir aifeddin become Mir of Botan and revolted against the Ottman Empire from 1853 to 1855.

Prince Ezdinsher's great revolt of 1853 to 1855 against the Ottman Empire. Prince Ezddinsher was born in 1830, he is the son of Prince Saifeddin from 1828 to 1846. He is the grandson of Ezddibsher Prince of Botan from 1791 to 1799, he defeated the Army of Bagdad, Mosul and Kurdish traitors, which kept Botan independent from direct occupation.

Rasheed Basha, the Turkish army leader who decided to eliminate the Kurdish principalities attacked Cazira Botan with an army of 40 thousand soldiers supported with guns. German expert, Von Moltke (who later became War Minister of Germany), stated that the Turkish army bombed Cazira city for 4 months. He also stated that Mir Saifeddin defended Botan and that Baderkhan Beg and Mir Said of Jodi Mountain helped in this battle as assistant to Mir Saifeddin. Von Moltke stated that when he entered Cazira, Botan, He found more than 70 percent of the homes were destroyed.

Prince Seaieddin withdrew to his castle to north of Cazira and fought for 2 more months. After that he left with his 300 fighters to Baghdad. Governor of Baghdad was in revolt and controlled Baghdad. In 1838 Rasheed Pasha died and the Ottoman Empire decided to make peace with Baghdad. They returned Prince Seifeddin as Prince of Botan and Baderkhan was appointed as Governor of the Mountain Motasalim of the Kurdish area. In 1846, in June or July Mir Saifeddin passed away. The Botani Tribes supported Prince Ezddinsher. At the end of 1846, Baderkhan appointed himself as Prince of Botan. Baderkhan is the cousin of Mir Saifeddin but Baderkhan referred to Mir Saifeddin as "my older brother".

In April of 1847 Ezddinsher escaped from Cazira to Mosul and took refuge at the British Consulate. The British Counsel stated in a letter to the Foreign Minister, that Ezddinsher, 17 years old, is the legitimate Prince of Botan. After 45 days, the Turkish army attacked Prince Baderkhan. After fighting the Turkish Army for 13 days, Prince Baderkhan surrendered at the Arokh Castle. Earlier he lost any battles to Turkish army.

At the end of 1847 Turkey recognized Prince Ezddinsher as Prince of Botan, in spite of the fact that Turkey was warned by the British Consulate to Not appoint him. Prince Ezddinsher immediately started strengthening Botan's military and economy. He attacked the Arab tribes in al Hasaka who had taken over many Kurdish villages, in order to expand Botan to its original borders. He married the Princess daughter of prince of Hakari Norallh beg. He had a big support from the Hakaeri population.

But, in 1849 the Ottoman Empire decided to get rid of Prince Ezddinsher, who was increasing his power and popularity. They sent him to Istanbul for 6 months to study "Management and Administration of Cities and Armies". When he returned, the Ottoman Empire had appointed a Turkish person to govern Cezira. Instead they appointed Ezddinsher to be Stable Administrator, a very high position. In 1853 the Crimean war started with Russia. Ezddinsher offered to support Turkey by assembling an army of people from Botan to join Turkey against Russia. Turkey gave him 1800 foot soldiers with arms and 1200 horsemen. He took his small army and took over Cezira Botan city and called the Kurds to revolt. With three thousand horsemen, he took over Seert city. He got his hands on 30,000 piece of arms. He called out the Kurds to revolt and his army according to a Turkish historian, was estimated to be 100,000 Arabs and Kurds estimation is 140,000 . He controlled the area from Diarbaker to Baghdad, Hakari, Badinan Soran Musel etc.

I want to explain that the battle of Alyan in 1853 was planned by Mosul Governor. The area was controlled by Ezddinsher Botani, but his real forces

were not in Alyan at that time. The Turkish Army led by Musel Governor attacked the Kurdish area of Alyan. The Kurdish villagers defended their land and lost the battle and it was a Turkish massacre against Kurdish villagers and civilians. The Musel governor lied to Turkey and said that he defeated Ezddinsher.

In 1854 Osman Basha governor of Mardin sent of an Army of 6000 soldiers and attacked Cazira Bota.n After a long Battle Ezdensher made a surprise attack against Osman army and Killed most of the Turkish army soldiers. Osman Pasha run away to Mardin and died by heart attack. Ezddinsher won all the battles he fought against the Turkish army.

In April of 1855, General Williams the head of the Alliance against Russa, consisting of Turkey, Britain, France and Germany. Met with Prince Ezddinsher and told him that he intercepted his three letters to the Russian army and that Russia is going to withdraw from the war very soon. He advised Ezddinsher that he has to fight three empires armies of (Britain, France and Turkey). Or surrender with his commanders and Britain would try to find some solution to guarantee the right of the Kurds. To avoid seeing the blood and destruction of the Kurds, Prince Ezddinsher decided to stop the fight. With his 16 commanders, they stayed under British and France protectorate. So the Prince Ezdinsher revolt ended.

In September, 1855 Britain surrendered Prince Ezddinsher to Turkey under international agreement not to kill or punish him and his commanders.

Then in 1856 Turkey issued death penalty to Ezddinsher, but the British sent a letter to prime minster of Turkey telling him there was an international agreement to not murder Ezddinsher. Turkey changed the penalty to 15 years in prison and exiled him and his commanders to the Bolgaria then Greek area. Then Turkey sent his wife and son to join him there. Turkey returned Baderkhan to Syria and refused to allow Ezddensher to go to Syria or Kurdistan. After few years they appointed Ezddinsher as a Governor or Motaserif for many cities in Greece. Prince Ezdinsher passed away in 1879 and his son Taher moved to Syria and was appointed as Motasarif for the city of Qunaitra and later on As Motasarif of the city of Irbid to govern all of Northern Jordan. Prince Taher married Raqia, daughter of his uncle princne Baderkhan . . Now the grandchildren of Mir Ezddinsher live in exile in Syria, Jordan, USA, Canada, Britain, Belgum and Saudi Arabia etc.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

تسلسل المراجع والمصادر بحسب نظام هارفرد

- 1) ابن حوقل، أبي القاسم النصيبي (1992). كتاب صورة الأرض. مكتبة دار الحياة. بيروت
- 2) ابن خلدون، عبد الرحمن (2000)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم ذوي الشأن الأكبر. ضبط الحواشي: خليل شحادة، تحقيق: د. سهيل زكار. بيروت
- 3) ابن العديم، كمال الدين (1991). زبدة الحلب في تاريخ حلب، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط1. بيروت
- 4) ابن فضل الله، شهاب الدين أحمد بن يحيى العمري (2010). مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. تحقيق: كامل سليمان الجبوري ومهدي النجم. بيروت
- 5) ابن فضل الله، شهاب الدين أحمد بن يحيى العمري (1988). التعريف بالمصطلح الشريف. تحقيق: محمد حسين شمس الدين. بيروت
- 6) ابن فضل الله، شهاب الدين أحمد بن يحيى العمري (1988). مسالك الإبصار في ممالك الأمصار، إصدار فؤاد سزكين، مخطوط مصور. السفر الأول، في ذكر الأقاليم. فرانكفورت، ألمانيا
- 7) ابن الفقيه، أبي بكر أحمد بن محمد الهمداني (1885). مختصر كتاب البلدان. مطبعة بريل. ليدن
- 8) ابن الفقيه، أحمد بن محمد بن اسحاق الهمداني (1417هـ). نصوص لم تحقق من كتاب أخبار البلدان لأبن الفقيه، دراسة وتحقيق: د. ضيف الله يحيى الزهراني، د. مريزن سعيد عسيري. جامعة أم القرى. مكة
- 9) ابن الفقيه، احمد بن محمد بن اسحاق الهمداني (1996). كتاب البلدان. تحقيق: يوسف الهادي. بيروت
- 10) ابن الوردي، زين الدين عمر بن المظفر (1996)، تاريخ ابن الوردي، توفي سنة 749 هـ. بيروت
- 11) أبو بكر، أحمد عثمان (1973). أكراد الملي وإبراهيم باشا. بغداد
- 12) أبو الفداء، السلطان الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن الملك نورالدين علي بن جمال الدين محمود بن محمد بن عمر ابن شاهنشاه بن أيوب صاحب حماه (1840). تقويم البلدان. طبعة باريس
- 13) أحمد، د. جمال رشيد (2005)، ظهور الكورد في التاريخ. الجزء الأول. أربيل
- 14) أرسلان، الأمير عادل (2009). المذكرات الجزء الأول (1934-1945-) والجزء الثاني (-1946-1950). تحقيق الدكتور يوسف اييش. الدار التقدمية، ط2. لبنان - المختارة - الشوف
- 15) أسعدي، أوات (2018). العراق الجغرافي مطالعات وافية في الأدب الجغرافي العربي - الإسلامي، بيروت
- 16) اسكندر، الدكتور سعد بشير (2008)، قيام النظام الاماراتي في كردستان وسقوطه ما بين منتصف القرن العاشر ومنتصف القرن التاسع عشر. السلیمانیة، ط2

- 17) الاصطخري، ابي اسحاق ابراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكرخي (1870). كتاب مسالك الممالك. وهو معول على كتاب صور الأقاليم للشيخ ابي زيد أحمد بن سهل البلخي. طبعة ليدن
- 18) الألكوم، روهات (2004)، شريف باشا السنوات العاصفة لدبلوماسي كردي. ترجمة: شكور مصطفى. إقليم كردستان العراقن دهوك
- 19) اوبنهايم، ماكس فون (2009). من البحر المتوسط الى الخليج عبر حوران والبادية السورية وبلاد الرافدين. ترجمة: محمود كبيبو. مراجعة وتقديم: ماجد شبر. لندن
- 20) أورهونلو، جنكيز (2005). إسكان العشائر في عهد الامبراطورية العثمانية. ترجمة: فاروق مصطفى، دمشق
- 21) اوليري، دي لاسي (1990). جزيرة العرب قبل البعثة. ترجمة: موسى علي الغول. الاردن
- 22) ابغلتن، وليام الابن (1972). جمهورية مهاباد. جمهورية 1946 الكردية، ترجمة جرجيس فتح الله.
- 23) باروت، محمد جمال (2013). التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة واشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري. بيروت
- 24) بازلي، قسطنطين (1989). سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني. ترجمة: طارق معصراني. موسكو
- 25) باقر، طه (2011)، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة. ج2. بغداد
- 26) بالوكان، يوسف (2010). امارة اليختيين في الجزيرة منذ تأسيسها الى الحكم العثماني. المحرن: الدكتور م. نسيم دورو. الندوة الدولية حول شيرناخ وما حولها. (14-16) ايار
- 27) بدليسي، شرفخان بدليسي (1953). شرفنامه. ج1، ترجمة ملا جميل بندي روزياني. بغداد
- 28) بدليسي، شرفخان (1962). شرفنامه. ترجمة: علي عوني بك. القاهرة
- 29) بروك، كرين.ج. فليب وستيفان سبيرل. كردستان صراع لم يهدأ، نظرة شاملة معاصرة. ترجمة: آلان مصطفى. بيروت - 2005
- 30) بروينسن، مارتن فان (2007). الأغا والشيخ والدولة، البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان. باللغة الانكليزية، ترجمة: أمجد حسين، ج1، بغداد - أربيل - بيروت
- 31) البشاري، المقدسي (1991). أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. القاهرة
- 32) بصري، مير (1991). أعلام الكرد. رياض الريس للنشر. لندن
- 33) البلاذري، الأمام أبي الحسن (1932)، فتوح البلدان. عني بمقابلته والتعليق عليه رضوان محمد رضوان، المطبعة المصرية بالأزهر، القاهرة
- 34) البلاذري، احمد بن يحيى بن جابر (1996). انساب الأشراف. تحقيق: د. سهيل زكار. د. رياض زركلي. دار الفكر. بيروت
- 35) البوتاني، د عبد الفتاح علي (2008)، وثائق عن تشكيل دولة كردية مستقلة 1924 - 1927، أربيل
- 36) بوزرسلان، حميد (2010)، تاريخ تركيا المعاصر. ترجمة: حسين عمر. الدار البيضاء. المغرب
- 37) بيشيكي، الدكتور إسماعيل (1998) كردستان مستعمرة دولية. ترجمة: زهير

- عبد الملك، السويد
 (38) توفيق، د. زرار صديق (2022). كردستان في العهد الجلائري. (1411 - 1336) م. أربيل
 (39) الجزائر، محمد نجيب (1946). دروس تاريخ الشرق والغرب في القرون الحديثة، لصف شهادة الكفاءة. حلب: مكتبة طبايع إخوان بلبل
 (40) جعيط، هشام (1986). الكوفة نشأة المدينة العربية الإسلامية. ط1، الكويت
 (41) جعيط، هشام (1993). الكوفة نشأة المدينة العربية الإسلامية. ط2 منقحة. بيروت
 (42) جكرخوين (2000). سيرة حياتي. ترجمة: جوان أيو، ديلان شوقي، مراجعة: رضوان إسماعيل: دار بافت. ديريك، سوريا
 (43) جليبي، اوليا (2008). رحلة اوليا جليبي في كردستان، ج4. ترجمة: رشيد فندي. دهوك
 (44) جمعة، سعاد احمد. ووظا، حسن (2001). الحكومات السورية في القرن العشرين. دمشق
 (45) جوزيف، جون (2007). اللغة والهوية: قومية - اثنية - دينية. ترجمة: د. عبد النور خراقي. الكويت
 (46) جويده، البروفيسور وديع (2013). الحركة القومية الكردية: نشأتها وتطورها. مجموعة من المترجمين. بيروت، أربيل
 (47) حاجو، جميل (2012). مذكرات جميل حاجو هفيريكي. تقديم ومراجعة أ. د. عبد الفتاح بوتاني. علي صالح ميراني. فرهاد جميل حاجو. دهوك
 (48) حتي، د. فيليب (1983). تاريخ سورية ولبنان وفلسطين. ترجمة د. جورج حداد، عبد الكريم رافق. مراجعة وتحريز: د. جبرائيل جبور. طبعة ثالثة. بيروت
 (49) حسرتيان، وجليل، جليلي (1992). الحركة الكردية في العصر الحديث. ترجمة: عبدي حاجي. بيروت
 (50) حسن، د. نزار أيوب (2017)، امارة هكاري في العهد العثماني 1514 1849- م. اقليم كردستان العراق. دهوك
 (51) الحصري، ساطع (1985). الاقليمية جذورها وبذورها. بيروت
 (52) حماده، محمد عابدين (1939)، التاريخ المعاصر وفقاً لبرنامج البكالوريا السورية، دمشق
 (53) حنا، د. عبد الله فايز (بلا). ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، دمشق، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع. المجلد الرابع.
 (54) الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله (1986). معجم البلدان. دار صادر. بيروت
 (55) الخطيب، محمد كامل (2006). وردة أم قنبلة؟! إعادة تكوين سورية. دمشق
 (56) الخلف، د. جاسم محمد (1961). محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية. الطبعة الثانية. معهد الدراسات العربية العالية. القاهرة
 (57) خليل، د. أحمد محمود (2011). مملكة ميديا. أربيل
 (58) الخوارزمي، أبو جعفر محمد بن موسى (1926). كتاب صورة الأرض من المدن والجبال والبحار. مستخرج من كتاب جغرافيا بطليموس القلودي. تحقيق: هانس مون فريك. فينا

- 59) خوري، فيليب (1993). أعيان المدن والقومية العربية "سياسة دمشق 1860 - 1920"، ترجمة: عفيف الرزاز. مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت
- 60) دافيد، د. جان كلود، د. الدبيات، محمد (2008). ترجمة: د. محمد الدبيات. المدينة في سورية وأقاليمها. الموروثات والمتحولات. دمشق
- 61) داود، إسكندر (1959). الجزيرة البورية بين الماضي والحاضر. تقديم الدكتور سامي الدهان. دمشق
- 62) الدينوري، ابي حنيفة أحمد بن داود (1959)، الأخبار الطوال. تحقيق عبد المنعم عامر، الدكتور جمال الدين الشيال. القاهرة
- 63) راوولف، الدكتور ليونهارت (2008). رحلة الهولندي. ترجمة: د. سليم أحمد خالد. بيروت
- 64) رباط، إدمون (2020)، تطور سوريا السياسي في ظل الانتداب. ترجمة: سليمان رياشي، بيروت
- 65) رشيد، فوزي، و د. جمال رشيد أحمد (1990). تأريخ الكرد القديم. جامعة صلاح الدين. أربيل
- 66) ره ش، كون (2000). جمعية خويبون. بيروت
- 67) الروزياني، محمد جميل، وشكور مصطفى (1980). مذكرات مأمون بك بن بيكه بك، وهي عن مخطوطة تركية، طبعت سنة 1973. مطبعة المجمع العلمي العراقي. بغداد
- 68) روندو، بيير (2000). القبائل الكردية في سورية، باللغة الفرنسية. ترجمة: عز الدين الكردي، إعداد وتقديم: آزاد احمد علي. إصدار خاص. سورية
- 69) رؤوف، عماد عبد السلام (1975). تاريخ الموصل في العهد العثماني، فترة الحكم المحلي (1726 - 1834). النجف
- 70) زاخوي، ماجد محمد يونس (2008). الفرسان الحميدية. جامعة دهوك. كردستان العراق
- 71) زكريا، أحمد وصفي (1983). عشائر الشام، ج2. دار الفكر. دمشق
- 72) زكي، محمد أمين (1985). خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة: محمد علي عوني، طبعة لبنان
- 73) سترابون، (2017). الجغرافيا. سبعة عشر كتابا في جزأين. ترجمة: د. حسان ميخائيل إسحاق. ج1 - ج2، دمشق
- 74) سعود، أمين بركات، الصبان، محمد حيدر (1978). التشريع العقاري السوري، ج1. دمشق
- 75) سلطان، الدكتور علي (1987). تاريخ سورية (1908 - 1918) نهاية الحكم التركي. جزء أول. دمشق
- a. - تاريخ سورية (-1918 1920) حكم فيصل بن الحسين. جزء ثاني. دمشق 1987
- 76) السورجي، د. أحمد عبد العزيز محمود (2012)، الكرد في كتابي البيهقوبي والطبري. أربيل
- 77) سميليانسكايا، ايرينا (1989). البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي. ترجمة: يوسف عطالله. بيروت
- 78) شاكر، أمين (1954). تركيا والسياسة العربية. مصر.
- 79) شانيولو، جان بول. وسياح، سيدي (2006). مسألة الحدود في الشرق الأوسط. تعريب حسين حيدر، بيروت

- 80) شميساني، د. حسن (1983). مدينة سنجان، من الفتح الإسلامي إلى الفتح العثماني. بيروت
- 81) الطبري، (د.ت). تاريخ الرسل والملوك. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم. بيروت
- 82) الضلي، رامي وحيد الدين (2008). دير الزور خلال العهد العثماني (1516-1918). دمشق
- 83) العجيلي، عبد السلام، نصري، عبد الهادي وآخرون (1992). الرقة درة الفرات. مراجعة: د. سهيل زكار. الرقة
- 84) علي، د. علي شاکر (2011). ولاية الموصل العثمانية في القرن السادس عشر، دراسة في اوضاعها السياسية والادارية والاقتصادية. عمان، الاردن
- 85) عياش، عبد القادر (1989). حضارة وادي الفرات، مدن فراتية. دمشق
- 86) غرانت، كريستينا فيليس (2011). بادية الشام. ترجمة: خالد أحمد عيس، أحمد غسان سبانو. دمشق
- 87) غندور، د. محمد يوسف (1990)، تاريخ جزيرة بن عمر منذ تأسيسها حتى الفتح العثماني. بيروت
- 88) فوافانغ، مولر (1984)، القلاع أيام الحروب الصليبية. ترجمة: محمد وليد الجلاذ. مراجعة سعيد الطيان. دمشق
- 89) القلقشندي، أبو العباس أحمد (1914). صبح الأعشى. المطبعة الأميرية. القاهرة
- 90) القيسي، أحمد السلامة (2019). لواء الزور في الوثائق العثمانية. دراسة واعداد. الجزء الأول - مركز اللواء "دير الزور" الطبعة الأولى. دمشق
- 91) کران، أيوب. عشيرة الملان الاتحادية. باللغة التركية. ترجمة: هوزان رمضان. مخطوط بالعربية، قيد الطبع.
- 92) كلهور، عبد الستار قاسم (2008). مذكرات احسان نوري باشا. مطبعة خاني دهوك
- 93) لابيدوس، ايلما مارفين (1985)، مدن الشام في العهد المملوكي. ترجمة: د. سهيل زكار. دمشق
- 94) لازاريف، م. س. (1991). المسألة الكردية (1917-1923)، باللغة الروسية، ترجمة: د. عبيد حاجي. بيروت
- 95) لازاريف، م. س. حسرتيان م. أ. شاکرو محويان، أولغا جيغالينا. جليلي جليل (2012). الحركة الكردية في العصر الحديث. ترجمة: عبيد حاجي، ط2. كوردستان العراق. دهوك.
- 96) لازاريف، م. س. (2013). المسألة الكردية 1917 - 1923. ترجمة عبيد حاجي. طبعة 2 - أربيل، بيروت
- 97) لونكريك، هيمسلي (1941). اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. ترجمة: جعفر الخياط. بغداد
- 98) ماريسكوت، اليزابيت (2022)، الجمهورية التركية والمسألة الكردية. مواجهة مأساوية. ترجمة عن الإنكليزية: رضوان شيخو. تقديم ووضع الهوامش علي جزيري، أربيل
- 99) مجيدو، برزان. (2003). المهندس الزراعي عبد الصمد مجيد داوود. الحزام العربي في الجزيرة السورية (مقدمة، تنفيذ، نتائج). إصدارات حزب يكتي الكردي

- في سوريا، القامشلي
100) مراد، أ.د. خليل علي (2013). الكرد وكردستان في كتاب (جهان نُما) لكاتب جليي (1657-1609) م. أبريل
- 101) مراد، الأستاذ الدكتور خليل علي، والботاني، الأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي (2015). صفحات من تاريخ الكورد وكوردستان الحديث في الوثائق العثمانية (1840-1915). مطبوعات الأكاديمية الكوردية. أبريل
- 102) المسعودي، ابي الحسن، علي بن الحسين (1938). التنبيه والاشراف. القاهرة
- 103) المسعودي، ابي الحسن، علي بن الحسين (1973). مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر. الطبعة الخامسة، بيروت
- 104) مظهر، الدكتور كمال أحمد (2013)، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى. ترجمة: محمد الملا عبد الكريم، بيروت
- 105) المقریزی، احمد بن علی (1914). كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، ج2. تحقيق: محمد مصطفى زياده، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة
- 106) مكحول، ديفيد (2004)، تاريخ الأكراد الحديث. ترجمة: راج آل محمد، بيروت.
- 107) ميرزو، فلاح خيرى (2016). سنجار في أواخر العهد العثماني. مجلة الدراسات العلمية الشرقية 2016، المجلد 8/ العدد 15
- 108) معلوف، أمين (1999). الهويات القاتلة. ترجمة: د. نبيل محسن. دمشق
- 109) معوض، أديب (2010). الأكراد في لبنان وسوريا. تقديم فلك الدين كاكائي. الطبعة الثانية. أبريل
- 110) موران، ادغار (2009). النهج: إنسانية البشرية الهوية البشرية. ترجمة: د. هناء صبحي. أبو ظبي
- 111) مؤسس، حسين (1938) الشرق الإسلامي في العصر الحديث. القاهرة
- 112) مينورسكي، ف. البروفيسو (1968)، الأكراد ملاحظات وانطباعات. ألفه باللغة الروسية ونشره عام 1915 في بتروغراد. ترجمة: د. معروف خزندار. بغداد
- 113) نعيسة، الدكتور يوسف جميل (198). مجتمع مدينة دمشق (1772 - 1840) م، دمشق
- 114) نه به ز، البروفيسور جمال (2003). ترجمة: فخري سلاحشور. الأمير الكردي مير محمد الرواندي الملقب ب ميري كوزه. دار اراس. أبريل
- 115) النوري، الدكتور ميثم عبد الكاظم جواد (2017). التنافس الروماني - الساساني (226-476). الطبعة الأولى - بغداد
- 116) نيبور، كاستن. (2013). رحلة إلى شبه الجزيرة العربية والى بلاد مجاورة لها. الانتشار العربي، ط2، بيروت
- 117) نيكتين، باسيلي (1998)، الكرد، دراسة سوسولوجية وتاريخية. ترجمة الدكتور نوري الطالباي، بيروت
- 118) هلال، محمد طلب (2003). دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية. مركز عامودا للثقافة الكردية.
- 119) وانلي، عصمت شريف (2005). كردستان صراع لم يهدأ. ترجمة: آلان مصطفى. تحرير: فيلب.ج. كرين بروك، ستيفان سبيلر - إصدارات حزب يكتي الكردي في سورية، بيروت

- 120) يروفيف، ن. أ. (1993). نشوء علم التاريخ. تعريب وتحقيق: د. حسان اسحق.
د مشق
121) يس المغير (1946). الوضع القبلي في سورية. رسالة مقدمة الى كلية
الآداب في الجامعة الأمريكية ببلنن لنيلا درجة أستاذ في العلوم السياسية. بيروت
122) يوسف، عبدالرقيب (2001). الدولة الدوستكية في كوردستان الوسطى،
الجزء الثاني - القسم الحضاري، ط2. أربيل

ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية

- GELB. IGANCE. J.(1944). Hurrians and Subarians. LONDON
-SPEISER . A, APHRAIM.(1930) Mesopotamian Origins. The Basic
Population of the Near East - London
- D.F.Aff, Etr, Leavant, 22, No 184 /6/ PP. 25 -26
-Sykes. Mark. The Geographical Journal , Vol. 30, No. 4 (Oct., 1907 .
-G. F. Kennan, (1959) American Diplomacy 1900 _ 1950, Seventh
Printing, NewYork.,
Advances in Anthropology .-2012. Vol.2, No.2, 64-79
Published Online May 2012 in SciRes (http://www.SciRP.org/journal/aa)
http://dx.doi.org/10.4236/aa.2012.22008
Copyright © 2012 SciRes. 64
The Origin of Kurds
Ferdinand Hennerbichler
Szellörözsa ut 45, Mosonmagyaróvár, Hungary
Dr. Michael Izady for the Atlas of the Islamic World and Vicinity (New York,
Columbia University, Gulf 2000 Project: 2006 -
- Dr. Michael Izady. Infographs, Maps and Statistics Collection
https://gulf2000.columbia.edu/maps.shtml#new
-www.geographicus.com

ثالثاً: المراجع باللغة الكوردية

- Serhat Bozkut, Alişan Akpınar, Rügen Alp. (2011), KURDISTANA
OSMANÎ, ISTANBOL. -
- باوهر، ئهحمهه (2021) ز كوردستان له سياسههه دهولههه عوسمانى و كوئلوناليزمى
بهريتانيدا 1847 _ 1926. ههولير - اربيل
- النظام الداخلي لجمعية الحسكة الخيرية (بالكوردية) سنة 1930

رابعاً: المراجع باللغة التركية

- حسين حسنو، كتاب: Icmal - Cografiya، الذي يمكن أن نترجم عنوانه إلى (الجغرافية الشاملة)، صدر سنة (1300 هـ / 1883م).
- محمد أمين زكي بك - (حرب عمو ميده عثمانلي جبهه لري وقايي - استانبول عام 1337 هـ) .
- *- ادي كورد، حسن. مدينة ويران شهر. باللغة التركية. مرسين - بدون تاريخ.

خامساً: مجلات ومواقع إلكترونية

مجلة الحوار:

- العدد 11 / 1996 حوار مع محمد علي، حفيد إبراهيم باشا.
- العدد 21 / 1998، الصفحات 21 - 35 والعدد 60 / 2008، الصفحات 20 - 31 دلاور زكي، رمان كورد، دراسات عن بدايات تشكل الجمعيات الكردية في سورية.
- العدد 41 / 2003 - ناليدا فوكارو. بدايات التعبئة القومية في ظل الحكم الفرنسي. ص 21. النص مترجم عن الألمانية: Die kurden: 1997" Nelida Fuccaro: Syriens :Anfaenge der nationalen Mobilisierung
- العدد 56 / 2007. ايفا سافليرغ وسيامند حاجو. ترجمة: فرهاد أحمي. مذكرة أكراد سوريا الى حكومة الانتداب في تموز / حزيران 1932 تطالب بإدارة خاصة لمناطقها.
- العدد 74 / 2106 دراسة بعنوان: النهضة الأخرى، ستيفان وينتر، ترجمة: محمد شمد ين
- جريدو البعث . العدد الأول - 1946

الصفحات والمواقع الإلكترونية

- *رستم محمد حسن. مصطلح اقليم كوردستان في تاريخ الشرق. الحوار المتمدن- العدد: 6491 - 2020 / 2 / 13 - على الرابط : <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=665392> تاريخ الزيارة 19 - 12- 2020 ، و 22- 6- 2023
- * المركز المصري للدراسات. النص الكامل لمعاهدة لوزان (pdf) على الرابط: <https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7/%D9%86-1923>
- <http://www.midafternoonmap.com>
- وثائق فرنسية، ترجمة: د. خالد عيس. عن موقع: كمي كورد. و Kurd online

على الرابط:

<https://kurd-online.com/%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF-%D8%B9%D9%8A%D8%B3%D9%89-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AB%D8%A7-67/>

- مدارات كورد. عمر رسول - ترسيم الحدود بين سوريا وتركيا. اعتمادا على دراسة الحدود الدولية. وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية. العدد 163 - إصدار 6 آذار، 1978. (الحدود بين سوريا وتركيا) . المكتب الجغرافي التابع لدائرة المخابرات والبحث. ترجمة: عمر رسول. نشرت باللغة العربية في مدارات كورد، 2015 /2/1

<https://www.medaratkurd.com/2015/01/06/987/ /29/7> آخر تاريخ زيارة للموقع 2023

D'ANVILLE, Jean Baptiste Bourguignon <https://www.pingelrarebooks.com/en/antique-maps>

فهرست الجداول

- 1 - الجدول رقم (1) يبين عدد الرجال الكورد الرحل في إقليم فارس بحسب الإصطخري.
- 2 - الجدول رقم (2) يبين الولايات والسناجق والأقضية التابعة لإيالة كردستان العثمانية (1848 - 1868)م.
- 3 - الجدول رقم (3) يبين التوزيع الإداري في ولاية ديار بكر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.
- 4 - الجدول رقم (4) يبين التوزيع الإداري العام لولاية الموصل في أواخر القرن التاسع عشر.
- 5 - الجدول رقم (5) يبين أسماء الرؤساء ورؤساء الوزراء ذوي الأصول الكوردية الذين حكموا سوريا المعاصرة.
- 6 - الجدول رقم (6) يبين أبرز الجمعيات والأندية الكوردية في سورية حتى أواسط القرن العشرين.
- 7 - الجدول رقم (7) يبين عدد القرى وتوزعها على المناطق والنواحي بحسب إحصاء الدولة السورية لسنة 1948.
- 8 - الجدول رقم (8) مبين عليه المدن التوائم التي تشكلت في الجزيرة السورية بعد تقسيمها (1925 - 1932).

فهرست الخرائط

- 1 - الخارطة رقم (1) تبين أول تقسيم جغرافي يوناني - روماني لأقاليم ما بين نهري دجلة والفرات، مبين في قسمها الشمالي الشرقي كوردوين CORDUENE.
- 2 - رقم (2) خارطة أوروبية متأخرة عدلت وحورت جزئياً التقسيمات الرومانية للجزيرة الفراتية. حددت منطقة كوردوين في القسم الشمالي الشرقي من ميزوبوتاميا.
- 3 - الخارطة رقم (3) مبين عليها أرض الأكراد، منسوبة الى محمود القشغري.
- 4 - خارطة رقم (4) إقليم الجبال كوهستان بحسب الإصطخري.
- 5 - الخارطة رقم (5) التي يرد فيها اسم كردستان. منسوبة إلى المؤرخ ابن الوردی (-1292 1349)م.
- 6 - الخارطة رقم (6) لعام 1570م وردت في أطلس (أبراهام أورتيليوس) مثبت عليها اسم إقليم دياربك.
- 7 - الخارطة رقم (7) طباعة عام 1684م في فينيسيا مبين عليها اسم مدينة ديار بكر واسم الإقليم بخط كبير دياربك (DIARBECK).
- 8 - الخارطة رقم (8) تبين أرض معركة ديرون سنة 1855م التي جرت بين القوات الكوردية بقيادة أزدین شیر والقوات العثمانية.

- 9 - الخارطة رقم (9) ولاية الموصل عن تجار زاده - إبراهيم حلمي. الأطلس العثماني. طبعة إستانبول سنة 1905.
- 10 - خارطة عثمانية رقم (10) تبين ولاية الموصل، وهي في مركز كوردستان العثمانية. طبعة سنة 1893م.
- 11 - الخارطة رقم (11) ولاية ديار بكر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتضم أغلب أراضي الجزيرة الفراتية. عن تجار زاده - إبراهيم حلمي. الأطلس العثماني.
- 12 - الخارطة رقم (12) تبين تفاصيل سنجق زور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتضم أراضي واسعة من الجزيرة الفراتية. عن تجار زاده - إبراهيم حلمي. الأطلس العثماني. طبعة إستانبول سنة 1905.
- 13 - الخارطة رقم (13) تبين تقسيمات اتفاقية سايكس - بيكو سنة 1916.
- 14 - الخارطة رقم (-14أ) تبين مناطق نفوذ الدول المنتصرة في الحرب ضمن مناطق الأناضول وكوردستان.
- 15 - الخارطة (-14 ب) تبين صيغة الحد الأدنى لحدود كوردستان.
- 16 - الخارطة رقم (15) تبين الحدود التقريبية للدولة الكوردية المقترحة شرق نهر الفرات، محددة بالخط الغامق. بحسب معاهدة سيفر.
- 17 - الخارطة رقم (16) تبين التوزع الإثني وتنوعه في شمال غرب سوريا.
- 18 - الخارطة رقم (17) تبين حدود سوريا في العهد اليوناني - الروماني.
- 19 - الخارطة رقم (18) تبين حدود بلاد الشام سنة 1890.
- 20 - الخارطة رقم (19) تبين توزع الجزيرة الفراتية على ثلاث دول.
- 21 - الخارطة رقم (20) لإقليم الجزيرة بحسب الإصطخري وتبين أن بلاد العرب تقع جنوب نهر الفرات.
- 22 - الخارطة رقم (21) تبين مواقع عدد من القبائل العربية في عهود متأخرة.
- 23 - الخارطة رقم (22) تبين مراحل ترسيم الحدود بين سوريا والعراق، وعملية ضم منطقة سنجار إلى العراق.
- 24 - الخارطة رقم (23) تبين المدن التوائم.
- 25 - الخارطة رقم (24) تبين الانتشار الجغرافي والسكاني للكورد في السنوات الأخيرة (اللون البنّي)، ويمتد هذا الوجود من خراسان شرقاً إلى وسط الأناضول غرباً، ومن مشارف الخليج العربي جنوباً، حتى حدود أذربيجان وأرمينيا شمالاً.

- النهاية -

تقسيم كوردستان العثمانية إلى دولتي سوريا والعراق

د. آزاد أحمد علي

"تقسيم كوردستان العثمانية إلى دولتي سوريا والعراق".. بحثٌ يسدُّ فراغاً في كلِّ من المكتبة العربية والكوردية على حدِّ سواء، اتَّبِع فيه مؤلِّفه (د. آزاد علي) منهجيةً علميةً، وبُحْكَم اِضْلاعي على مخطوطة البحث، فإن رُوحَ تلك المنهجية تمثلت في الاعتماد على أدلَّةٍ ووثائقٍ متعددة المصادر والمراجع، انطلاقاً من فروض أولية، تكَلَّمت بنتائج تجسدت في خلاصةٍ استجمعت النقاط الرئيسية التي بُنِي عليها البحث انطلاقاً من التعريف بـ"كوردستان العثمانية"، مروراً بمراحل تاريخية عديدة، حتى أيامنا هذه، حيث أتى بأفكار جديدة تتعلق بالإمارات الكوردية واستقلالها، فضلاً عن استنتاجه مصطلح "الشعوب الراسخة" التي "أثبتت وجودها الاجتماعي - المعاشي المنظم قبل تبلور أشكال الدولة الأولية.." ورغبة مجتمعات تلك الشعوب "في التعبير عن نفسها، والمطالبة بحق الحكم المحلي والسيادة على مناطقها"، إضافة إلى دلالة "العمران الريفي كمؤشر لاستمرارية" تلك الشعوب. وقد أحاط المؤلف بمختلف الجوانب التاريخية، الجغرافية، السياسية، الفكرية واللغوية لهذا البحث الذي يُغني المكتبات بمادة أرى أنها تُزيل اللبس عن قضايا يشوبها الغموض والتشويش، ولما يَنظَرُقُ إليها باحثون آخرون، وبالقدر نفسه من الموضوعية.

خالد جميل محمد

